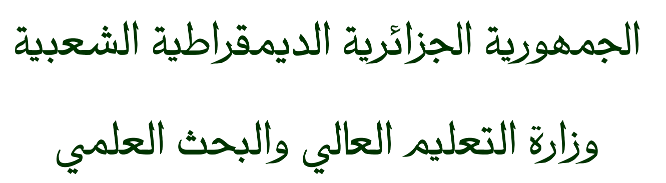


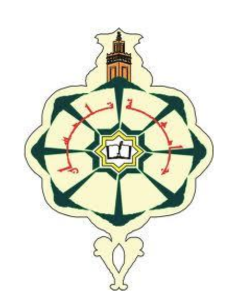
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان -

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريــخ



المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس

-دراسة تاريخية مقارنة-

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه -ل.م.د- في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية

إعداد الطالب: رامي سيدي محمد

إشراف: أ.د جيلالي بلوفة عبد القادر

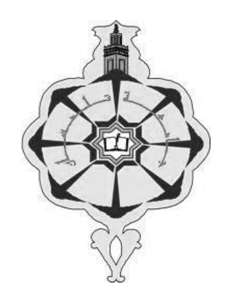
لجنة المنـــــاقشـــة:

د. العــايـــب معمـــــر	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تلمســـــان	رئيســــا
أ. د جيلالي بلوفة عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمســـــان	مشرفا ومقررا
أ.د مجـــاود محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشـــــا
أ.د دحـــو فغـــــرور	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران1	مناقشـــــا
د. حمــــدادو بن عمــــر	أستاذ محاضر - أ-	جامعة وهـــران1	مناقشـــــا
د. بوجـــلة عبد المجيـــد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تلمســـــان	مناقشـــــا

السنة الجامعية 2016-2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان -

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريـخ

المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس

-دراسة تاريخية مقارنة-

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه -ل.م.د- في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية

إعداد الطالب: رامي سيدي محمد

إشراف: أ.د جيلالي بلوفة عبد القادر

لجنة المناقشة:

د. العايب معمر	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. د جيلالي بلوفة عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د مجاود محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
أ.د دحو فغرور	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران1	مناقشا
د. حمدادو بن عمر	أستاذ محاضر - أ-	جامعة وهران1	مناقشا
د. بوجلة عبد المجيد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله على توفيقه لي في إنجاز هذه الدراسة

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر:

- ✓ أساتذة وطلبة قسم التاريخ وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور "جيلالي بلوفة عبد القادر "لما قدمه لي من توجيهات علمية قيمة من خلال تأطيره وإشرافه على هذه الدراسة، ومن خلال دعمه لي طيلة مشواري الدراسي في الجامعة.
- ✓ المشرفين والعمال في مراكز الأرشيف والمكتبات التي قصدناها في رحلة بحثنا عن المادة العلمية.
- ✓ اللجنة المشرفة والمناقشة لهذا العمل على صبرها وعنائها.

الإهداء

إلى أمي وأبي العزيزين

إلى زوجتي وأولادي" فردوس غزلان" و"رائد أيوب"

وكل أفراد العائلة

وإلى كل الأصدقاء والأحباب

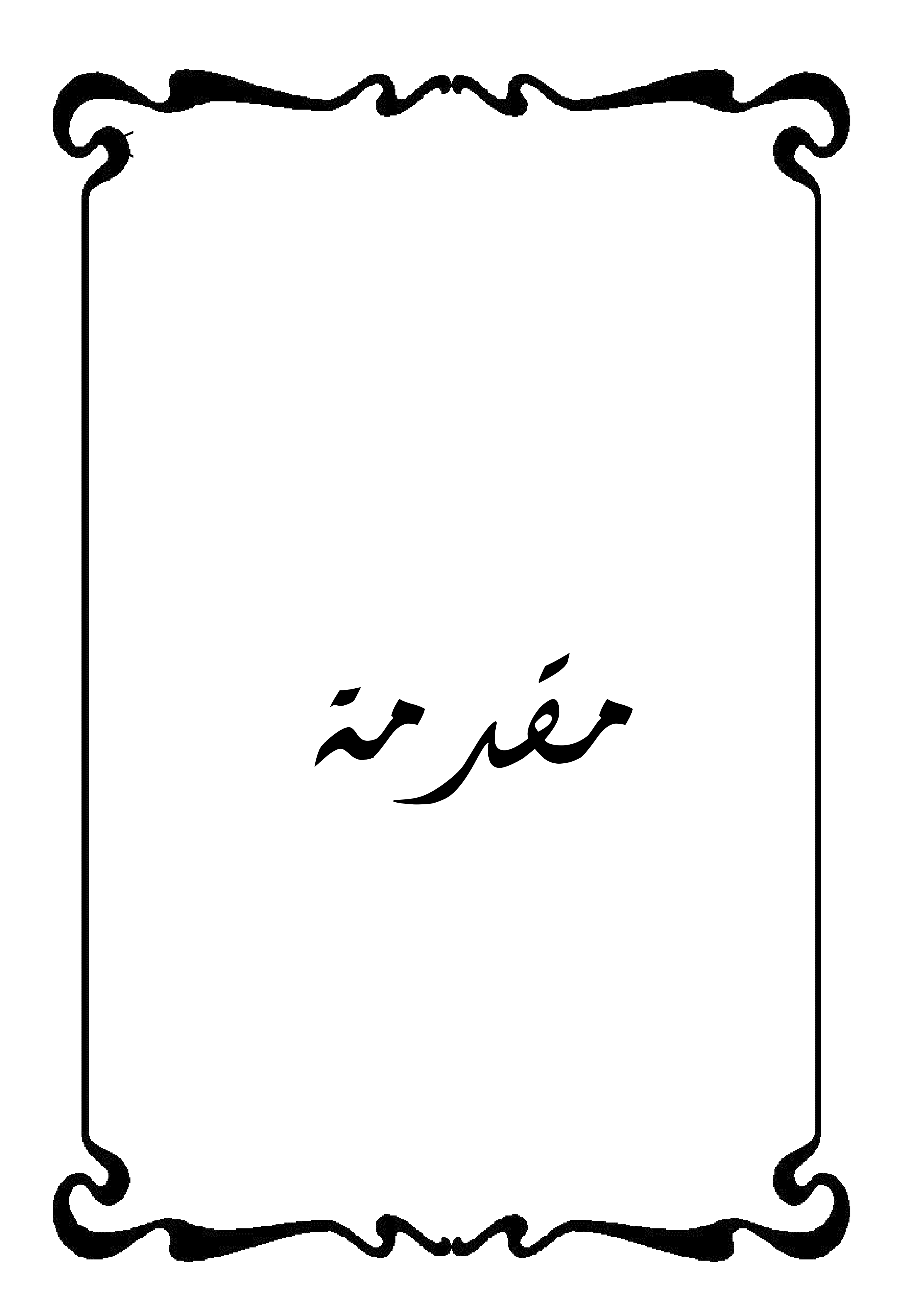
□

قائمة المختصرات

أ.و.ت	الأرشيف الوطني التونسي
أ.و.ج	الأرشيف الوطني الجزائري
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
س.ت	السلسلة التاريخية
سل	سلسلة
ص	صفحة
صن	صندوق
ط	طبعة
ع	عدد
مل	ملف
وث	وثيقة

Liste des Abréviations

A.N.A	Archives Nationale Algérien
A.Q.O	Archives de Quai-d'Orsay
A.W.O	Archives de la wilaya d'Alger
ANOM	Archives Nationale d'Outre-Mer
ANT	Archives Nationale Tunisien
B	Boite
Cart	Carton
ED	Editions
ENAL	Entreprise Nationale du Livres
I.S.H.M.N	Institut Supérieure d'Histoire du Mouvement National
IMP	Imprimerie
N°	Numéro
O.P.U	Office des publications universitaires
P	Page
P P	De la page à la page
P.U.F	Presse Universitaire de France
S.D	Sans Date
S.L	Sans Lien
S.N.E.D	Société nationale et de Diffusion
Vol	Volume



مقدمة

لا يخلوا تاريخ الشعوب من الصراعات المتواصلة والمتعددة على اختلافها، ولعل أبرزها بين الشرق الاسلامي والغرب المسيحي ذو الطابع الديني، الذي جاء ليكسر الصراع الأكثر قدما بين الشمال والجنوب والقائم على الاستغلال والسيطرة، منذ عصر الامبراطوريات القديمة، لكن هذا الصراع اتخذ أبعادا متعددة بعد قيام الثورة الصناعية خلال القرن 18م، والتي دفعت بالإضافة إلى عوامل أخرى دول أوربا الغربية بوجه خاص للتركيز على النشاط الاستعماري ومضاعفته مع بداية القرن 19م، هذا القرن الذي يعتبر الأكثر دموية، ليس فقط بسبب الحركة الاستعمارية ولكن كذلك بسبب شدة وحتمية المقاومة كرد فعل طبيعي على فعل الاحتلال.

وكانت قارة إفريقيا وعلى وجه الخصوص شمالها من أهم أهداف الحركة الاستعمارية الأوربية، وتجلت أطماع الدول الأوربية في هذه المنطقة من خلال تعدد مشاريع الاحتلال، وإن كانت إسبانيا صاحبة السبق في السيطرة على بعض سواحلها، إلا أن فرنسا استطاعت بسط سيطرتها التامة على أغلب الأقطار في المنطقة، خاصة الجزائر بداية من سنة 1830 وتونس سنة 1881، لكنها لقيت قبل استكمال سيطرتها مقاومة شعبية اختلفت في العديد من جوانبها بين الجزائر وتونس، ومن هنا يأتي موضوع دراستنا الموسوم بـ:

"المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس (1830-1916) – دراسة تاريخية مقارنة"

عنوان الدراسة مركب من عناصر هي: 1-المقاومات الشعبية؛ 2- الجزائر 3-تونس؛4- الفترة الزمنية(1830-1916)؛ 5- الدراسة التاريخية المقارنة؛ سنحاول شرح كل عنصر بإيجاز كما يلي:

1- المقاومات الشعبية: المقاومات جمع مقاومة، وإن كانت كلمة "مقاومة" تكفي للإشارة إلى الجمع لأنه عادة ما يقال "المقاومة الشعبية"، لكننا استخدمنا كلمة "مقاومات" لتلائمها مع العنوان الذي يدرس المقاومات في بلدين والتحليل في العديد من جوانبها وباستعمال المقارنة بينها.

والمقاومة (Résistance) من حيث اللغة هي مجابهة القوة بالقوة، ومعناها الممانعة وعدم الرضوخ ورفض التدخل الأجنبي أو العدو ومنعه من السيطرة على أرض يملكها أو يسيطر عليها المقاوم، وهي المعنى الأشمل للثورات والانتفاضات، وسميت بالشعبية لارتباطها بعامة الشعب

الذي أخد على عاتقه مهمة الدفاع عن نفسه وأرضه وعرضه وممتلكاته بعدما تخلت عن هذه المهمة السلطة الحاكمة.

2- **الجزائر**: في فترة الدراسة نعني إيالة الجزائر العثمانية قبل الاحتلال والجزائر المحتلة بعده، والتي كانت تمتد من إيالة تونس شرقا إلى المغرب الأقصى (مراكش) غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا، ولم تكن الجزائر واضحة المعالم الحدودية إلا في الشمال وبشكل غير دقيق، لكن الاستعمار الفرنسي ومن خلال عدة معاهدات واتفاقيات وعبر مراحل امتدت إلى بداية القرن العشرين، رسم ورّسم الحدود خاصة الجنوبية مع تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب الأقصى.

3- **تونس**: نعني كذلك إيالة تونس العثمانية قبل الاحتلال وتونس تحت الحماية بعده، والتي يحدها البحر المتوسط من الشمال ومن الشرق، وتحدها الجزائر من الغرب وليبيا أو إيالة طرابلس من الجنوب، والتي وضح الاحتلال كذلك معالمها الحدودية فيما بعد.

4- **الفترة الزمنية (1830-1916)**: هي فترة الدراسة وهي فترة طويلة ومليئة بالأحداث تبدأ في الجزائر مباشرة بعد الاحتلال سنة 1830 مع بداية المقاومات الشعبية، وتبدأ في تونس سنة 1881 مع انتصاب الحماية الفرنسية، وتنتهي الفترة حوالي سنة 1916 والتي شهدت آخر المقاومات أو الثورات الشعبية في كل من تونس والجزائر بمفهومها المدروس، أي تقريبا قبل البداية الفعلية لأشكال أخرى من المقاومة وهي السياسية الحزبية.

5- **الدراسة التاريخية المقارنة**: يعتمد المنهج المقارن على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، والدراسة التاريخية المقارنة هي أسلوب في العلوم الاجتماعية يدرس الأحداث التاريخية لإيجاد تفسيرات عن تشابهها أو اختلافها في الزمان أو في المكان، وهذا ما ينطبق على دراستنا بين المقاومات الشعبية في الجزائر وفي تونس.

إن الدراسات المتعلقة بالمقاومات الشعبية وخاصة في الجزائر متعددة، بغض النظر عن وجودها في العديد من الدراسات التاريخية العامة، ومن أهم الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع بالجزائر، نجد

العديد من المؤلفات للمؤرخ يحيى بوعزيز، العامة منها ككتاب "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين"، والخاصة ببعض المقاومات ككتاب "ثورة 1871 ودور عائلتي المقراني والحداد"، إضافة إلى كتاب " المقاومة الشعبية" للدكتور إبراهيم مياسي، وكتاب "تاريخ المقاومة الجزائرية" للعربي منور، وهناك العديد من الدراسات الجامعية في هذا الموضوع، منها رسالة ماجستير لشلبي شهرزاد الموسومة ب" ثورة واحة العمري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في ق19"؛ وفي تونس مؤلفات عديدة تضمنت تاريخ المقاومة الشعبية، وتخصصت بعض منها، ككتاب "قادة المقاومة الشعبية في البلاد التونسية عام 1881" لمحمد دبوسي، وكتاب لعدنان المنصر وعميرة علية الصغير بعنوان "المقاومة المسلحة في تونس 1881-1939"، وكان عدنان المنصر كذلك أنجز شهادة الكفاءة في البحث موسومة ب" مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس من خلال ملخصات الأحكام الجنائية بالمحكمة الإبتدائية الفرنسية بتونس (1884-1939)"

رغم ذلك لم نجد دراسات مقارنة في المقاومات الشعبية، فكان هذا دافعا ذاتيا وموضوعيا لاختيارنا هذا الموضوع، لأن الدراسة المقارنة هي في حد ذاتها تحد، وكونها في مجال المقومات الشعبية يزيد من أهميتها، لأن أغلب الدراسات التي تخصصت أو احتوت موضوع المقاومات الشعبية سواء في الجزائر أو في باقي دول المغرب العربي لم تتطرق حسب علمنا أسلوب المقارنة، خاصة بين بلدين، وتتمثل أهمية الموضوع ومزاياه وأهدافه فيما يلي:

- إن دراسة المقاومات الشعبية في بلدان المغرب العربي وخاصة في الجزائر وتونس، موضوع متعدد الدراسات المتخصصة منها والعامة، خاصة في الجزائر، أين توجد العديد من المؤلفات في مختلف المقاومات الشعبية كتلك المتعلقة بقادتها، في مقدمتهم الأمير عبد القادر وأحمد باي والمقراني، لكن الهدف هو إيجاد طرق جديدة لطرح وتحليل الأحداث التاريخية المتعلقة بالمقاومات الشعبية بعيدة عن السرد الكرونولوجي للأحداث.
- محاولة تسليط الضوء على المقاومات الشعبية أو تاريخ غير الجزائر، لأن أغلب الدراسات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية تركز على مواضيع متعلقة بتاريخ الجزائر فقط، ودراستنا لجوانب من تاريخ تونس إلى جانب الجزائر إنما هي في إطار التخصص المتعلق بتاريخ الحركات الوطنية المغاربية.

- محاولة طرح الدراسة في إطار المنهج المقارن تهدف إلى تبيين إمكانية المقارنة في العديد من الجوانب والأحداث التاريخية المتعلقة بتاريخ الحركات الوطنية المغاربية حتى تلك التي يُعتقد أنه من الصعب المقارنة بينها كموضوع المقاومات الشعبية، وهذا بحد ذاته دافع لتحقيق دراسة تاريخية مقارنة في الموضوع، لأنه وكما قال المؤرخ شارل روبير أجرون (في إطار أعمال المؤتمر الأول لمنتدى التاريخ المعاصر حول "منهجية كتابة تاريخ الحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس 1998) :"المقارنة ليس العقلانية في بعض الأحيان، إلا أن المقاربة التاريخية لا تهدف فقط للأخذ بالاعتبار التطابق والتوافق،... وأن توافق الاختلافات هي بالذات أول المبادئ العقلية التي تدفع إلى المقاربة التاريخية ".
- ونهدف كذلك إلى بعث آفاق جديدة في البحث التاريخي المتعلق بتاريخ الحركات الوطنية المغاربية من خلال التحليل والمقارنة بين مختلف أقطاره، في أطر مناسبة وقابلة للمقارنة، كالاحتلال، المقاومات الشعبية، الحركة الوطنية السياسية والحزبية، الثورات وتحقيق الاستقلال.

وتتمحور الإشكالية الأساسية للموضوع حول **مقارنة المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي في كل من الجزائر وتونس من حيث عدة جوانب كالأسباب، المميزات والخصائص وكذلك النتائج والآثار**، وهذا يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات، أهمها:

- ما هي الخلفيات والدوافع الحقيقة للاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس؟
- ما هي أسباب ودوافع المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس؟
- أين يكمن التماثل والاختلاف بين المقاومات الشعبية في الجزائر من خلال الخصائص والمميزات؟
- هل توجد أسباب لاختلاف المقاومات الشعبية بين الجزائر وتونس في خصائصهما؟
- ماهي أسباب توقف المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي؟
- كيف كانت نتائج وآثار كل منها على تطور الحركة الوطنية في البلدين؟ وماهي أوجه التشابه والاختلاف بينهما في ذلك؟

لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى حل للإشكالية العامة والإجابة على مختلف التساؤلات الفرعية، اعتمدنا على خطة من أربعة فصول، نختم كل فصل بمقارنة تتضمن أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، وقبل ذلك وضعنا **مدخل** يتضمن خلفيات ودوافع الاحتلال، وسياسته في كل من الجزائر

تونس، بالتفصيل في خلفيات إحتلال الجزائر وفرض الحماية على تونس من كل الجوانب السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية والدينة، وبعد الإيجاز في ذكر عملية الإحتلال وما سبقها من مشاريع، تم التفصيل في السياسة الاستعمارية في مختلف المجالات والمطبقة في الجزائر وتونس، وفي نهاية المدخل قمنا بمقارنة عامة بين خلفيات وعملية إحتلال الجزائر وتونس والسياسة الاستعمارية فيهما.

وفي **الفصل الأول** حاولنا تحديد مظاهر وأسباب المقاومات الشعبية الجزائرية والتونسية ثم المقارنة في كل ذلك، حيث فصلنا في الأسباب السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية بالتركيز على آراء الضباط الفرنسيين في ذلك من خلال كتاباتهم ومقارنتها مع آراء مؤرخين أكثر موضوعية، ثم تحديد مختلف مظاهر وأنواع المقاومات الشعبية المسلحة والسلمية، وتحديد الفرق بين المقاومة والثورة والانتفاضة واعتبار كل منها نوع خاص حسب المراحل والخصائص.

وتضمن **الفصل الثاني** دراسة ثلاثة نماذج من المقاومات الشعبية من كل بلد، حيث اعتمدنا في اختيارنا على أن تكون المقاومات من أشكال مختلفة ومن مراحل مختلفة، وأن تكون متقاربة في بعض الجوانب حتى يمكن المقارنة بينها في تقييم عام ختمنا به الفصل.

ومن خلال **الفصل الثالث** حاولنا استنتاج مختلف خصائص ومميزات المقاومات الشعبية في كل من الجزائر وتونس، بالاعتماد على تصنيف قائم على الجوانب السياسية، العسكرية، الإجتماعية والدينية والخصائص الخارجة عن هذه التصنيفات جعلناها خصائص عامة، ولإثبات هذه الخصائص دعمناها بمجموعة من الأمثلة من أحداث المقاومات الشعبية وببعض الجداول والتمثيلات البيانية، وبعد المقارنة بينها في كل من الجزائر وتونس، حاولنا تحديد الأسباب التي أدت إلى الاختلاف الكبير بين خصائص المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس.

ثم أدرجنا في **الفصل الرابع** أسباب توقف المقاومات الشعبية المختلفة ونتائجها وآثارها، الإيجابية منها والسلبية، على الشعبين الجزائري والتونسي، وعلى الاحتلال وكذلك على تطور مسار الحركة الوطنية في البلدين، وكسابقيه، اختتمنا الفصل بمحاولة مقارنة.

وبعد الخاتمة الاستنتاجية، حاولنا تدعيم الدراسة ببيوغرافيا تعريفية مختصرة لمجموعة من زعماء وقادة المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، ثم بملاحق متنوعة من خرائط وصور لمواد أرشيفية مهمة وغيرها، وأخيرا مجموعة من الفهارس للجداول والأشكال وللشخصيات والأماكن والقبائل والموضوعات.

اعتمدنا في الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي في ذكر الأحداث التاريخية التي تميزت بغزارتها في موضوع كالمقاومات الشعبية، لكننا اعتمدنا أكثر على المنهج التحليلي الاستنتاجي من أجل تحديد أسباب المقاومات الشعبية في الجزائر وفي تونس وكذا خصائصها ونتائجها وآثارها، إضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال الاعتماد على مجموعة من المعطيات في جداول وتمثيلات بيانية وتحليلها، وكان المنهج المقارن السمة الرئيسية للدراسة حيث تضمن كل فصل على عنصر مقارنة تم فيه تحديد أوجه التشابه ثم أوجه الاختلاف، وأحيانا أسباب الاختلاف التي تضمنها فصل الخصائص والمميزات.

وتم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية في مقدمتها مواد أرشيفية من الأرشيف الوطني الجزائري وأرشيف ولاية الجزائر والأرشيف الوطني التونسي، وكذلك الأرشيف الوطني لمناطق ما وراء البحار (Archives nationales d’outre- mer (Aix-en-Provence) وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (Archives du Ministère des relations extérieures) اللذان تحصلنا عليهما من الوثائق المنسوخة والمحفوظة على شكل شرائط أفلام مصورة (ميكروفيلم Bobines) بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بجامعة منوبة – تونس (I.S.H.M.N)، ومؤلفات لمن عايش الأحداث كالأمير عبد القادر وأحمد باي وحمدان خوجة ومؤلفات عدد كبير من ضباط الجيش الفرنسي، إضافة إلى عدد كبير من الكتب والمجلات والجرائد والرسائل الجامعية.

لم نجد في مركز الأرشيف الوطني الجزائري حسب الإدارة هناك ما هو خاص بفترة المقاومات الشعبية سوى مجموعة من رسائل خط همايون، وهي عبارة عن مراسلات كانت تصل إلى الديوان الهمايوني من بعض عمال الدولة العثمانية خاصة من تونس أو من فرنسا، وأهمها تلك التي كانت تصدر من أحمد باي، والتي كان يحاول من خلالها طلب المساعدة من الباب العالي أو إعلامه بمختلف مراحل وأحداث مقاومته، وقد تم الاستفادة منها في دراسة المرحلة الأولى من المقاومات الشعبية خاصة مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي.

وأهم ما وجدنا في أرشيف ولاية الجزائر العاصمة تقرير للضابط "أكتاف ديبون Octave Depont بتاريخ 01 سبتمبر 1917 عن ثورة الأوراس سنة 1916 بعنوان " Rapport sur les troubles insurrectionnels de l’arrondissement de Batna en

1916"، كلفه به مكتب الحاكم العام للجزائر، ولم يتحدث التقرير فقط عن هذه الثورة بل جاء فيه تفصيل عن أغلب الثورات الشعبية التي سبقتها في الجزائر، وتحليل لأسبابها.

ولدراسة المقاومات الشعبية في تونس تحصلنا على مواد أرشيفية متنوعة من الأرشيف الوطني التونسي، وهي عبارة عن مجموعة من رسائل عمال المناطق في تونس إلى الوزير الأكبر محمد خزندار أو رسائل بين قادة الأعراض (المناطق) والجيش فيما بينهم عن تحركات رجال وقادة المقاومة، وكذا رسائل قادة المقاومة الشعبية للسكان وفيما بينهم، وتقارير بعض ضباط الجيش الفرنسي عن العمليات العسكرية وعن هجومات المقاومة.

وتضمنت وثائق الأرشيف الوطني لمناطق ما وراء البحار مجموعة من تقارير ضباط الجيش الفرنسي عن عملية إنزال قوات الاحتلال وسير عملية الغزو (Bobine A18, Archives 25H14, 1881, Expéditions de Tunisie, 611 Folios)، وأعمال المقاومة التونسية (Bobine 319, Archives 59, 1881, Soulèvement de la population Tunisienne contre l'occupation française, 210 Folios)، و بالنسبة لأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية استعملنا مجموعة من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بمراسلات سياسية مع باي تونس وقادته وعماله في المدن والمناطق المختلفة (l'Archives du Ministère des relations extérieures, sous série correspondance politique).

وفي مقدمة المصادر المكتوبة باللغة العربية التي تم الاعتماد عليها، مذكرات كل من الأمير عبد القادر وأحمد باي قائدي أكبر المقاومات الشعبية في الجزائر، إضافة إلى كتاب "المرآة" لحمدان خوجة، الذي جاء فيه تفصيل عن عملية الاحتلال وبداية المقاومة الشعبية المسلحة والسلمية التي قادها مع مجموعة من الأعيان.

وتم الاعتماد بشكل كبير على مصادر مكتوبة باللغة الفرنسية خاصة التي كتبها ضباط الجيش الفرنسي أو عمال إدارة الاحتلال أمثال شارل فيرو، والإسكندر بيلامار، وأرنو، وروبان، وترملي ولويس رين، وغيرهم، لما تضمنت من معلومات هامة رغم المغالطات والآراء الاستعمارية التي تضمنتها، وقد كتبوا في الجزائر دراسات ومذكرات عن القبائل وزعمائها والطرق والآثار والتواريخ المحلية، واللهجات والنظم والشخصيات السياسية التي لعبت دورا في تاريخ الجزائر كالأمير عبد

القادر، والحاج أحمد باي، وبومعزة، وبوبغلة، والحوادث الهامة كالمعارك والثورات، ودور بعض العائلات والطرق الصوفية، ومن هذه الكتابات على سبيل المثال والتي ركزت على الثورات الشعبية كتابات العقيد تروملي (Colonel Corneille Trumelet) التي نذكر منها Études sur les régions sahariennes. Histoire de l'insurrection dans le sud de la Province d'Alger en 1864 وكذلك كتاب Histoire de l'insurrection des Ouled Sid Chikh (sud algérienne)، وكتابات الضابط لويس رين (Louis Rinn)التي نذكر منها كتاب L'insurrection de 1871، وكتاب Marabouts et Khouans، هؤلاء وغيرهم أصبحوا من رواد المؤرخين للتاريخ العسكري الفرنسي في الجزائر؛ وفي تونس فصّل نارسيس فوكون (NARCISSE Faucon) في تاريخ تونس قبل وبعد الحماية ذاكرا عملية الاحتلال وسيرها وعمليات المقاومة التي لاقتها والسياسة الاستعمارية المطبقة في تونس في كتابه المعنون" La TUNISIE Avant et Apres l'occupation française Histoire et Colonialisation

وقد اعتمد هؤلاء في كتاباتهم على المصادر الأهلية في غالب الأحيان، وهذه المصادر على نوعين مكتوبة وشفوية، ومن المصادر المكتوبة وثائق العائلات الكبيرة، وعقود الملكية، ومذكرات رجال العلم الجزائريين، أما المصادر الشفوية والتي اعتمدوا عليها أكثر من الأولى، فقد جعلتهم يسجلون قصصا وأحداثا من مختلف المشارب والأنواع ، وقد ساعدت الإدارة هؤلاء الباحثين بجمع ما تفرق من الوثائق العربية والتركية التي وجدها الفرنسيون ساعة دخولهم الجزائر.

وقد اختلفت دوافع هؤلاء الضباط للكتابة في تاريخ الجزائر وتونس ومهام الجيش الفرنسي فيهما، وقد انطلقت جل هذه الكتابات من مجرد تقارير دورية عسكرية أو دراسات مكلفين بها في إطار لجان علمية خاصة أو في إطار أعمالهم اليومية في وحداتهم العسكرية، وهم مطالبين بها باستمرار من الإدارة الاستعمارية، كما أن عددا معتبرا من هذه الكتابات هو عبارة عن مذكرات لهؤلاء الضباط بعد تقاعدهم من الخدمة أو حتى خلال ممارستهم لمهامهم بعد فترة خبرة لسنوات، هذه التقارير والدراسات أو المذكرات كانت تطبع وتنشر لاحقا للاستفادة منها.

وعن المراجع المكتوبة فقد اعتمدنا على كتب المؤرخ أبو القاسم سعد الله خاصة كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" القسمين الأول والثاني، وكتب عديدة للدكتور يحيى بوعزيز الذي عرف بتخصصه في مجال المقاومات الشعبية، خاصة من خلال كتابه "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين"، وكتب الدكتور صالح فركوس ومنها كتاب " تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال — المراحل الكبرى"، وعن المقاومات الشعبية في تونس استعننا كثيرا بكتاب "انتصاب الحماية الفرنسية على تونس" لعلي المحجوبي، وكتابي محمد المرزوقي "دماء على الحدود" و"صراع مع الحماية" اللذان ذكر فيهما الكثير من أحداث المقاومة التونسية وأدرج بيوغرافيا مهمة عن أهم قادتها، وكذلك كتاب "المقاومة المسلحة في تونس" في جزئه الأول، الذي ألفه كل من عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، والذي تظهر أهميته من خلال الاستعانة بعدد كبير من تقارير ورسائل ضباط الجيش الفرنسي حول العمليات العسكرية في تونس في فترة الاحتلال.

وتم الاعتماد كذلك على مجموعة من مقالات الأساتذة الباحثين والتي وردت في بعض المجلات والدوريات والملتقيات وباللغتين العربية والفرنسية، في مقدمتها مقالات الدكتور يحي بوعزيز التي نشرها في أعداد كثيرة من مجلة الأصالة والثقافة ومجلات أخرى، ومنها مقالة للأستاذ الدكتور جيلالي بلوفة عبد القادر موسومة بـ:"المقاومة الشعبية الجزائرية – قراءة تاريخية في أسباب حدوثها وعوامل تواصلها (1830-1916)"؛ التي أفادتنا كثيرا في دراسة خصائص ومميزات المقاومات الشعبية إلى جانب مقالة للأستاذ "شنتوف الطيب" الموسومة بـ " les résistances armés au 19[eme] siècle « essai de synthèse »".

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الجرائد التي سايرت الأحداث، في مقدمتها جريدة "المبشر" الجريدة الاستعمارية الناطقة باللغتين العربية والفرنسية والتي اختصت "بالأخبار الأهلية"، وكذلك مجموعة من المجلات، كالمجلة الإفريقية (la revue Africaine) لما ورد فيها من مقالات عن المقاومات الشعبية لكتاب ومؤرخين وضباط فرنسيين.

واستعنا كذلك بمجموعة من الأطروحات والرسائل الجامعية، كماجستير "شهرزاد شلبي" الموسومة بـ" ثورة واحة العمري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في ق19"، و "مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس من خلال ملخصات الأحكام الجنائية بالمحكمة الابتدائية الفرنسية بتونس (1884-1939)" شهادة كفاءة للأستاذ عدنان المنصر.

وقد واجهتنا في هذه الدراسة جملة من الصعوبات خاصة وأن موضوع الدراسة المتعلق بالمقاومة الشعبية شائك ومتعدد الجوانب ويحتاج الكثير من البحث والجهد، وهنا يحضرني ما قاله الدكتور إبراهيم مياسي في كتابه "المقاومة الشعبية":"لا شك أن المقاومة الشعبية في الجزائر تحتاج إلى جيش من المؤرخين لتغطية كل جوانبها الموضوعية"، فما بالك بالمقاومات الشعبية في الجزائر وتونس معا، فعلاوة عن جهد البحث عن الوثائق والمصادر وترجمة النصوص وتصنيفها هناك صعوبة الانتقاء منها خاصة تلك الواردة في تقارير عسكرية أو كتب ضباط الجيش الفرنسي، التي لا تستجيب عادة إلى الصياغة المناسبة للأحداث التاريخية لاستغلالها بيداغوجيا، كما أنها تورد الأحداث من وجهة النظر الفرنسية البعيدة أحيانا عن الموضوعية، إضافة إلى أنها تتناقض فيما بينها ومع المصادر العربية في الكثير من الإحصائيات، فيما يخص عدد القتلى من الجانبين أو بعض التواريخ، وهذه صعوبة أخرى تلقيناها حيث لا يمكن التأكد أحيانا من المعلومة الأصح.

هذا إضافة إلى صعوبة في الوصول إلى دراسات متخصصة في المقاومات الشعبية التونسية التي كانت قليلة جدا، كما أن صعوبة الوصول إلى المواد الأرشيفية أصبح شيئا عاديا خاصة في الجزائر للأسف الشديد في ظل الصعوبات الإدارية، بينما لم نجد ذات الصعوبة في الحصول عليها في تونس.

وقد واجهتنا صعوبة منهجية تمثلت في كيفية طرح الموضوع بأسلوب المقارنة بين بلدين، بعيدا عن الطرح الكلاسيكي للأحداث التاريخية المتداول على نطاق واسع، ولذلك وجب بذل جهد كبير لتحقيق دراسة تاريخية تحليلية مقارنة بالاعتماد على ذكر الأسباب والخصائص والنتائج والآثار وذكر الأحداث بشكل ضمني، وهذا كله في ظل صعوبة أخرى وهي طول مدة الدراسة (1830-1916) والتي حاولنا التغلب عليها بذكر نماذج لبعض المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس.

لكن وبعون الله وتوفيقه والارشادات القيمة للمشرف على الدراسة الأستاذ الدكتور جيلالي بلوفة عبد القادر، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة، توصلنا أخيرا إلى إتمام بحثنا، الذي نرجو أن ينال رضا لجنة الأساتذة المشرفين، وأن يكون إضافة نوعية لسلسلة البحوث التاريخية في ميدان المقاومة الشعبية بشكل خاص، والحركات الوطنية المغاربية بشكل عام.

رامـــــي سيـــــدي محمـــد

تلمسان يوم 2017/02/11

مدخل

الاستعمار الفرنسي وسياسته في الجزائر وتونس.

أولا: الاحتلال الفرنسي للجزائر:

1- خلفيات ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر.
2- الحملة العسكرية على الجزائر.
3- السياسة الفرنسية في الجزائر.

ثانيا: الحماية الفرنسية على تونس.

1- خلفيات الحماية الفرنسية على تونس ودوافعها.
2- أسس نظام الحماية الفرنسية.
3- سياسة الحماية الفرنسية.

ثالثا: مقارنة بين الاحتلال الفرنسي للجزائر ونظام الحماية في تونس.

1- من حيث الخلفيات والدوافع.
2- من حيث عملية الاحتلال والاستيطان.
3- من حيث السياسة الاستعمارية.

كانت أوربا خلال القرن 19م، تمثل مركز ثقل العلاقات الدولية، من خلال تزعمها للعالم سياسيا واقتصاديا، ومن خلال هيمنتها على مصير شعوبه بحركة استعماريه عدوانية، التي واكبت الثورة الصناعية أو ما يسمى "بالانقلاب الصناعي"، والذي كان السبب المباشر والرئيسي في ظهور الاستعمار الأوربي الحديث، هذا ما يؤكده المنظر الاستعماري الفرنسي "جول فيري (Jules ferry)"[1] قائلا: "السياسة الاستعمارية هي وليدة السياسة الصناعية"[2]؛ وقد أفرز هذا الانقلاب الصناعي تكالبا استعماريا بين الدول الأوربية مع مطلع النصف الثاني من القرن 19م، وخاصة بين بريطانيا وفرنسا والدول الحديثة: ألمانيا وإيطاليا، وكانت كل من قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا مسرحا لهذا التنافس الاستعمارية الأوربي.

وفي نفس السياق كانت ممتلكات الدولة العثمانية التي شهدت خلال هذه الفترة ضعفا سياسيا وعسكريا، عرضة ومطمعا لمعظم القوى الاستعمارية، التي استعملت كل الوسائل لإخضاع الأقطار التابعة للحكم العثماني، أو ما اصطلح على تسميته بـ"اقتسام تركة الرجل المريض"، وكان ذلك من خلال تنافس استعماري وصل إلى درجة المواجهة المباشرة، ولتجنب تطور وتأزم هذه المواجهات، ظهرت عدة نوايا للتفاهم والتسوية، ومن مظاهر ذلك عقد عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية أبرزها معاهدة سان ستيفانو في 03 مارس 1878م التي أنهت الحرب الروسية التركية[3]، ومؤتمر برلين الأول في جوان 1878 الذي جاء لمراجعة بنود المعاهدة المذكورة وتوزيع مناطق نفوذ الدول الأوربية الكبرى[4]، كما حسمت في كواليسه القضية التونسية لصالح فرنسا[5]، بالإضافة إلى مؤتمر برلين الثاني (1884-1885) الذي يعد المحفل الذي تقاسمت فيه دول أوربا باقي مناطق النفوذ الاستعماري في إفريقيا؛ وقبل ذلك كان مؤتمر أكس لاشابيل 1818م[6] الذي أفرز تنافسا استعماريا على الجزائر بوجه خاص، وحفز فرنسا على الاسراع في تنفيذ مشروعها الاستعماري في الجزائر الذي لطالما خططت له.

---

[1] - جول فيري (1832-1893)، منظر إستعماري فرنسي، من رواد الجمهورية الفرنسية الثالثة، عين رئيسا للحكومة ثم وزيرا للتعليم، كانت عقيدته إنجاح مصالح الرأسمالية الاحتكارية الفرنسية بمظهرها الانساني، وضع عدة مشاريع للاستيطان، له عدة مؤلفات أبرزها كتاب "الاستعمار وعظمة الأمم" أنظر: Esquer Gabriel, Histoire de l'Algérie, Collection que sais je,PUF, Paris, p90.

[2] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضر، حليمة قرقوري، وعلي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، ص171.

[3] - أكثر تفاصيل أنظر: نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ج1، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995، ص 333.

[4] - Ministère des Affaires étrangères, Documents Diplomatiques, Affaires Etrangères, Affaires D'orient, Congre De Berlin 1878, imprimerie national , Paris 1878, p08.

[5] - M.Vicror Deville, Partage de l'Afrique : exploration, colonisation, état politique, librairie africaine et coloniale, Paris, 1898, p370-375.

[6] - عقد هذا المؤتمر في مدينة آخن أكس لاشبيل بألمانيا عام1818 م شاركت فيه كبرى الدول الأوروبية وهي بريطانيا فرنسا روسيا النمسا وبروسيا كان يهدف علنا إلى حفظ السلام المنبفق عن مؤتمر فيينا1815م ولكنّ قراراته حقّت بسرّية كبيرة لتعلقها بمسألة الاستعمار وتقسيم مناطق النفوذ والعمل من أجل القضاء على الأسطول الجزائري؛ أنظر: وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصا أمريكا في الجزائر، تقديم وتعريب: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 177.

أولا: الاحتلال الفرنسي للجزائر:

1- خلفيات ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر:

1-1 الخلفيات التاريخية (تطور فكرة احتلال الجزائر)

في الغالب يُؤرخ لبداية أطماع الاستعمار الأوربي الحديث اتجاه بلاد المغرب (المغرب العربي) منذ سنة 1492م تاريخ سقوط غرناطة وخروج المسلمين من الأندلس نهائيا، حيث تعددت المشاريع الاستعمارية لاحتلاله، والذي اصطلح على تسميتها في البداية بـ"التحرشات" بما أنها كانت تمس وتستهدف السواحل فقط، واتخذت طابع توسعي منذ مؤتمر فيينا 1815م، وكانت الجزائر بالنظر لموقعها ومكانتها أهم الأقطار التي توالت عليها الحملات العسكرية ومشاريع الإحتلال خاصة الفرنسية، وعلى فترات متقطعة، إلا أنها كانت فاشلة[1].

وتُثبت الحقائق التاريخية أن النوايا العدوانية الفرنسية ضد الجزائر كانت منذ الثلث الأخير من القرن الثالث عشر الميلادي، عندما كان يفكر ملك فرنسا لويس التاسع في غزو واحتلال بلدان المغرب، فقام بحملة صليبية على تونس سنة 1270م[2]، وتقول كثير من المراجع أنه كان يقصد الجزائر بالذات، غير أنه مات دون تحقيق حلمه؛ وفي عهد ملك فرنسا شارل التاسع تجددت فكرة غزو الجزائر، وذلك بعد معركة "ليبانت" البحرية مع الدول الأوربية التي انهزم فيها الأسطول العثماني يوم 9 أكتوبر 1571م، والتي ألحقت أضرارا كبيرة بالأسطول الجزائري، مما زاد في أطماع الملك باحتلال الجزائر وتعيين أخيه دوق دانجو (le duc d'Anjou) ملكا عليها[3].

ورغم عقد عدة اتفاقيات تفاهم اقتصاديه على وجه الخصوص بين الجزائر وفرنسا، إلا أن العلاقات بينهما تأزمت في بداية القرن 17، وساءت أكثر في عهد لويس الرابع عشر (1643-1715) الذي تم في عهده قصف مدينة الجزائر عدة مرات، منها سنوات 1660م و1683م و1688م على خلفية أزمات الأسرى المسيحيين في الجزائر والأسرى الجزائريين لدى فرنسا وكذلك قضية مهاجمة السفن الجزائرية لسفن فرنسية تجارية[4].

وفي سنة 1791م قدم قنصل فرنسا في الجزائر مشروع لاحتلالها، لكن الفكرة رفضت[5]، وفي سنة 1792 والتي تم فيها تحرير وهران والمرسى الكبير من الوجود الاسباني نهائيا، كانت هناك رغبة قوية للتجار الفرنسيين

---

[1] - العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص14.

[2] - الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج2، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 52.

[3] - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصة الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص74.

[4] - وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 207-211.

[5] - يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج1،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1965، ص 165.

والقيادة السياسية بتلك البلاد أن تحل فرنسا محل إسبانيا في شمال إفريقيا وتسيطر على هذه المنطقة الغنية بالثورات الطبيعية، وبصفتها موقعا استراتيجيا هاما من الناحية العسكرية[1].

ففي عهد نابيلون بونبارت[2] تجددت نوايا فرنسا في احتلال الجزائر، حيث كان نابليون يحلم بجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، لذلك كان يخطط لحملة كبيرة ضد دول المغرب العربي الأربع (ليبيا، تونس ، الجزائر والمغرب الأقصى) وإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية هناك[3].

وفي سنة 1802 تمت دراسة الخطة التي وضعها القنصل الفرنسي العام "سانت أندري" (Jean Bon Saint-André)، وبناء على ذلك أوصى هذا القنصل بضرب الجزائر ضربة قوية وسريعة و إنهاء الحرب في ثمانية أيام؛ وفي يوم 18 أفريل 1808 عاد نابليون إلى مشروع الحملة ضد الجزائر، حيث كتب رسالة سرية إلى وزيره للبحرية "ديكريس" (Decrès) يقول له فيها:" فكروا في إعداد غزوة إلى الجزائر، وذلك على كلا المستويين : البحري و البري"، ثم طلب من ذات الوزير إرسال أحد جنوده سرا إلى الجزائر ليتجسس والعودة بتقرير مفصل وخطة واضحة، فتم إختيار الضابط " بوتان " (Y. Boutin)[4] ، الذي أقام في الجزائر من 24 ماي إلى 17 جويلية 1808، وظل هناك يتجسس على الحصون دارسا خطة النزول بدقة متنقلا من برج البحري شرقا إلى سيدي فرج غربا، وقد وفر له القنصل الفرنسي العام في الجزائر كل التسهيلات والمساعدات، ولم يكتف عند العودة بالتقرير الكتابي، بل دعمه بخرائط[5].

---

[1] – يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج1، المرجع السابق، ص 179.

[2] - **نابوليون بونابرت** Napoléon Bonaparte, (1769 - 1821 م):كان قائد عسكرى وسياسي وإمبراطور فرنسا وملك إيطاليا، واشتهر ايام الجمهورية الفرنسيه الاولى لما قاد حملات ناجحه ضد التحالف الأول و التحالف الثانى ايام الثوره الفرنسية في 1798 نظم حمله عسكريه على مصر ,عرفت باسم الحملة الفرنسية ,وهي التي اشهر بها نابوليون كثيراً بالرغم من فشلها العسكري لكن كان ليها نجاحات أخرى، في سنة 1799 شارك في انقلاب وبعد ذلك انقلب على المنقلبين و اعلن نفسه قنصل اول مدى الحياه على فرنسا تم توج نفسه امبراطور حاول السيطرة على أوربا والعالم لحد هزيمته و دخول قوات الحلفاء بقيادة روسيا والنمسا و بروسيا وانجلترا باريس في سنة 1814 و نفوه لجزيرة البا .و لما رجع لفرنسا سنة 1815 وحكم فتره بسيطة و حاول يقضى على التحالف انهزم في معركة وأتلو.، ثم نفي إلى جزيرة سانت هيلينا لغاية موته سنة 1821؛ أنظر: عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي: حكاية رجل سبق عصره : عبقرية الإرادة وصناعة التاريخ، الشريف ماس للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص20.

[3] – استغل نابليون إعلان الجزائر الحرب على فرنسا استجابة لطلب الباب العالي تضامنا مع مصر إثر حملته العسكرية عليها، وأعلن في بطريقة سرية خلال معاهدة تسليت سنة 1807 مع التي عقدها إسكندر روسيا أنه سيطلق حملة عسكرية ضد الجزائر، ونصت المادة الخامسة من هذه المعاهدة أن مدن إفريقيا مثل تونس والجزائر ستحتل من طرف الفرنسيين..، أنظر: وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 218.

[4] – **فانسون إيفس بوتان** (Y. Boutin): من مواليد 1 جانفي 1772 قرب نانت من طبقة بورجوازية، شارك في الثورة الفرنسية الكبرى، عمل في الجيش إلى جانب نابليون بونابرت وشاركه في الحروب النابليونية، و أوفده سفيرا له في الباب العالي، و لما بدأ نابليون يولي اهتمامه بموضوع احتلال الجزائر أعطى أوامره لوزير حربته للإعداد لحملة عسكرية على الجزائر و الإسراع بجمع المعلومات واختيار الفصل الذي تكثر فيه الاوبئة ، و ألح نابليون على اختيار ضابط متخصص في السلاح البحري و البري في آن واحد للقيام بزيارة تجسسية لجمع المعلومات الدقيقة و يضع خطة عسكرية لمهاجمة الجزائر؛ أنظر : أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 3، الجزائر 1982، ص 21.

[5] – عمار هلال، أبحاث وآراء ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص36-40.

وقد ضمن تقريره معلومات دقيقة عن تحصينات الجزائر وطبيعة أرضها، وعدد قواتها، وزمن الحملة المقترحة والمدة التي تستغرقها وعدد جنود الجيش الضروري، كما أظهر الأخطار التي تتعرض لها الحملة من البحر ونصح بدلا من ذلك أن تكون الحملة برية[1]؛ ورغم أن نابليون تخلى عن مشروع الحملة لانشغاله بالحرب في إسبانيا وبحملة روسيا، إضافة إلى الاضطرابات الطارئة في أوربا وفي فرنسا نفسها، إلا أن تقرير بوتان عام 1808م كان الأساس لحملة غزو الجزائر سنة 1830في عهد شارل العاشر[2].

1-2 الخلفيات والدوافع السياسية والعسكرية:

كان لبداية الوجود العثماني في الجزائر مع مطلع القرن 16م تهديد مباشر لأطماع التوسع الأوربي ليس فقط في الجزائر وإنما في جميع سواحل بلاد المغرب، فحُكم الأتراك لهذه البلاد كان بداية لنهاية الاحتلال الاسباني فيها، حيث تمتعت في ظله بمكانة مرموقة وهيبة دولية، ولكن مع نهاية القرن 16م دخلت البلاد في اضطرابات وصراعات على الحكم، رغم تواصل وتعاظم قوة الجزائر الخارجية مع تزايد رهبة وخشية الدول الأوربية منها [3].

انشغل العثمانيون في الجزائر في هذه الفترة بالصراع على الحكم والتنافس من أجل كسب الأموال بالنظر لكثرة نشاطاتهم العسكرية البحرية التي كسبوا منها كميات هائلة من الغنائم في حروبهم مع دول أوربا، ولذلك فكرت هذه الأخيرة بالتحالف للقضاء على إيالة الجزائر ونشاطها البحري، في الوقت ذاته اتسمت السياسة العثمانية الداخلية في الجزائر بالعزلة وحالت دون إمكانية اندماج الأتراك بالأوساط المحلية، مما خلق نوع من الحواجز والطبقية التي أثارت سخط السكان وقلة تضامنهم مع النظام الحاكم وهذا ما زاد من خطر زواله[4].

وكانت فرنسا تحرص دائما على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر كسبا لودها ورغبتها الشديدة في استغلال خيرات البلاد الإقتصادية والتي منها احتكار استثمار المرجان، حتى أن ملك فرنسا "شارل التاسع" أرسل إلى القنصل الفرنسي في اسطنبول "فرانسوا دينواي (François Denway)" رسالة يطلب فيها بوضوح من السلطان التركي التنازل على الجزائر مقابل مبلغ مالي سنوي مغري ولكنه رفض قبول هذا العرض[5].

ومن 29 مارس 1619م إلى 5 جوان 1830م كانت هناك 75 معاهدة تخدم مصالح فرنسا، لكن أطماع فرنسا التوسعية حالت دون استقرار علاقاتها السياسية مع الجزائر، حيث كانت تتوتر العلاقات في العديد من

---

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 20-21.

[2] – شارل العاشر هو آخر ملوك سلالة آل بورمون، نظامه سيء ورجعي توفي سنة 1830 بعد فراره إثر ثورة جويلية، وخلفه في الحكم لويس فليب؛ ينظر: Charles Robert Ageron, l'Algérie algérien de napoléon à gaulle,paris,1980 ,p125

[3] – العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 29-30.

[4] – صالح فركوس ، الحاج أحمد باي قسنطينة1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 11-13.

[5] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 2،دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ،ص32.

المرات، بل وكانت تتطور أحيانا إلى مواجهات عسكرية، أو قطع للعلاقات الدبلوماسية، خاصة بسبب تصرفات الشركات الفرنسية الاستفزازية أهمها شركة "لنش" بساحل القالة وعنابة التي كانت تتصرف وكأنها في بلد محتل وبمخالفتها لبعض الاتفاقيات[1].

كما أن فرنسا أرادت أن تعوض هزائمها في أوربا وحملتها الفاشلة على مصر، وما فقدته من مستعمرات ومراكز في أمريكا الشمالية والهند وغرب إفريقيا (السنغال) عقب حرب السنوات السبع (1756-1763) ضد بريطانيا[2]، وقد كانت معظم دول أوربا تكن العداء لفرنسا كبريطانيا وروسيا، وبروسيا، فكان مشروعها بأن تعيد سمعتها في أوروبا على حساب الجزائر، كما أنها بذلك تقطع الطريق على بريطانيا أشد منافسيها، ومن جهة أخرى كانت دول أوربا التي تضررت من حملات نابليون العسكرية تحاول أن تبعد فرنسا عن أوربا بتشجيعها على الاهتمام بمناطق أخرى، وقد شجعت بريطانيا والنمسا ملك فرنسا شارل العاشر على القيام بغارة على الجزائر للغرض نفسه، وليحافظ على عرشه مدة أطول في ظل الثورة الشعبية التي كانت تعم البلاد، لإلهاء الرأي العام الفرنسي بحملة عسكرية كبرى عن المشاكل والاضطرابات الداخلية، وإدشغال الجيش بمسائل حيوية والمتمثلة في التوسع في إفريقيا باحتلال الجزائر، وبالتالي يتخلص الملك من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده، هذا بالإضافة إلى رغبة شارل العاشر في إيجاد تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر الابيض المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية في هذا البحر[3].

ولم تخفي فرنسا طمعها في فتح باب الهيمنة على القارة الإفريقية بداية بأخذ المغرب وتونس وخاصة الجزائر بسبب موقعها المتميز حيث صرح نائب في البرلمان الفرنسي لويس بلانكي(*Louis* Auguste Blanqui):" إنه من المستحيل أن نتخلى عن الجزائر الأرض التي سقيناها بدمائنا ... إننا امتلكنا أكثر من 800 كيل(أي كلم) من السواحل القريبة من فرنسا و إيطاليا و إسبانيا و اليونان وغير بعيد عن جبل طارق و مالطا[4].

وجاء مؤتمر فيينا الذي أكد في قراراته النهائية المعلنة بتاريخ 9 جوان 1815 تحريم القرصنة، ليدعم مشروع فرنسا في احتلال الجزائر، وفي أوت 1815 عينت فرنسا "بيار دوفال" قنصلا لها في الجزائر حيث بعثت معه استعدادها لتصفية الديون كمقدمة لبداية مشروعها، وفي سبتمبر 1818 قدمت قطعة بحرية إنجليزية – فرنسية

---

[1] – صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال – المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 175-176.

[2] – **حرب السنوات السبع**: هي حرب إشتركت فيها جميع دول أوربا تقريبا، وامتدت إلى أمريكا والهند، نشبت في البداية بين بروسيا والنمسا من أجل السيطرة على ألمانيا، وساعدت بريطانيا بروسيا كما ساعدت فرنسا النمسا، وبالإضافة إلى خسارتها أراضي أمريكا الشمالية، أفرغت خزينة فرنسا وقامت فيها الثورة، أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 1226-1236.

[3] - Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, 1964, pp 33-34.

[4]– سيمون بفاير، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ،ت دودو أبو العيد،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2009، ص 250-253.

بقيادة الأمرالين "فريمونتل" و"جوليان" ليعلنا للداي قرارات مؤتمر إكس لاشابيل بمنع القرصنة وتجارة العبيد، لكن الداي رفض الانصياع والتوقيع على الوثيقة التي قدمت له[1].

1-3 الخلفيات والدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

اعتقدت فرنسا أن احتلالها للجزائر سيمكنها من الحصول على غنيمة تقدر ب 150 مليون فرنك توجد في خزينة الداي، كما أن هدف إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر كان من أجل استغلال خيرات البلاد الاقتصادية[2]، ولذلك تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى العثور على أسواق جديدة وموارد خام ضرورية لهم مع رجال الجيش الذين كانوا يبحثون عن المغامرة وملء جيوبهم بواسطة السلب والنهب حتى يرتقوا إلى مصف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي، هذا وكانت مجموعة من التجار متحمسة لفكرة احتلال الجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة بها وزراعة العنب والبحث عن مناجم الذهب، أضف إلى هذا تطلع بعض التجار الفرنسيين لتطوير أسواقهم التجارية وتوسيعها. [3]

وفي ذلك قال الجنرال بيجو (Thomas Robert Bugeaud)[4] :"ستطلب الجزائر ولمدة أطول المنتوجات الصناعية من فرنسا بينما تستطيع تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة"، ولقد رأت البرجوازية أن هذا سيجلب لها أرباح خاصة بعد توطين الفائض من سكان فرنسا وأوروبا وإرساله إلى الجزائر من أجل الخدمة في الأراضي الزراعية واستغلال خيراتها من حبوب وقمح[5]، وتمهيدا لذلك نجحت فرنسا بفضل علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية في تأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار المرجان "شركة لانش" سنة 1561م، كما تحصلت على موافقة الداي حسان باشا (1557-1567م) لإنشاء المؤسسة الفرنسية الإفريقية (Concession Française d'Afrique)، والتي استمرت حتى القرن 19م، وأصبحت قاعدة عسكرية أكثر منها تجارية[6].

---

[1] - صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة، المرجع السابق، ص15.

[2] - Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.cit, pp 33-34.

[3] - إحسان حقي، الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1961، ص45.

[4] - **الجنرال بيجو**: هو توماس بيجو من نبلاء بيكوربي (فرنسا) الملقب بدوق أبيلي ، ولد بمدينة ليمونج سنة1784 ، انخرط في الجيش سنة 1804 شارك في الحروب النابليونية، عين قائدا لمنطقة وهران سنة 1836، خاض عدة معارك ضد الأمير، انتهت بإبرامه إتفاقية التافنة في 30 ماي 1837 مع الأمير ، استدعي إلى فرنسا حيث شغل منصب نائب في البرلمان، عين في 22 فيفري 1841 حاكما عاما في الجزائر نشغل هذا المنصب إلى غاية 5 جوان 1847 ، حيث عزل من منصبه، شهدت فترته شن حرب إبادة على الأهالي وإعتماده سياسة الأرض المحروقة ، توفي بيجو على إثر مرض سنة 1849 ؛ أنظر: Biographie du Mal Bugeaud, Impr. de É. Crugy (Bordeaux), 1849

[5] - محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي (دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات ، دار ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر،2009، ص ص 135-136.

[6] - صالح فركوس ، المرجع نفسه، ص ص 179

ويعد تسارع الثورة الصناعية بفرنسا بداية القرن 17 عاملا أساسيا في تطلعها إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية، وهي الحقيقة التي أقر بها وزير الحرب الفرنسي "كليرمون تونير " (Clermont Tonnerre) في تقريره الذي أرسله الى شارل العاشر في سبتمبر 1827م، حيث يقول " ...توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا، وتحوي أراضي الجزائر مناجم غنية بالحديد والرصاص، وتزخر بكميات هائلة من الملح و البارود، كما توجد في سواحلها ملاحات غنية ..."

ولعل من أهم الدوافع الاقتصادية للحملة الفرنسية العسكرية على الجزائر هو التخلص من تسديد ديونها المتبقية، وتتلخص قضية الديون في العلاقة المشبوهة التي كانت تربط اليهوديان بكري وبوشناق بالقنصل دوفال، اللذان كانا يقومان بتسديد ما اشترته فرنسا من الحكومة الجزائرية نيابة عنها، بعدما كانت فرنسا من قبل تشتري ما تحتاجه مباشرة من موانئ الجزائر، وعندما طالب الداي حسين بثمن القمح اتفق دوفال مع التاجرين اليهوديين على توقيف الدين[1].

هذا كله بالإضافة إلى أن أعداد سكان فرنسا كانت في تزايد مستمر بفضل تحسن ظروف الصحة والحياة بعد التطور الاقتصادي الناتج عن الثورة الصناعية بشكل عام، إذ بلغوا 32 مليونا عام 1830[2]، وهذا يمثلا عبئا اقتصاديا إضافيا، وبالتالي يجب البحث عن مجال لإسكان بعضهم.

4-1 الدوافع الدينية والحضارية:

الأكيد أن الدافع الاقتصادي هو أقوى محرك للنزعة الاستعمارية الأوربية في العصر الحديث، لكن لا يمكن فصل ذلك عن الصراع المتواصل بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي الذي يعود إلى فجر الإسلام، والذي كان قائما في هذا العصر بين الدول المسيحية الأوربية والدولة العثمانية التي حققت فتوحات إسلامية أوشكت على أسلمة أوربا بكاملها؛ وكانت الجزائر أشد المؤيدين والمتعاونين مع الدولة العثمانية في الدفاع عن الاسلام ونشره خاصة في حوض البحر المتوسط، وهذا ما جعلها في مقدمة أعداء دول أوربا إلى جانب الدولة العثمانية[3]، وقد تجسد هذا العداء في الحلف الصليبي لمؤتمر فيينا 1815م، وإكس لاشابيل 1818م، اللذان أقرا بضرورة تحرير المسيحيين الموجودين في الجزائر وتحطيم قوة الأسطول الجزائري[4].

[1] – صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق ، ص ص 180-181،

[2]- Adolphe d' Angeville, Essai sur la Statistique de la Population Française, BOURG Imprimerie de Fred dupour, Paris, 1838, p20.

[3] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص86.

[4] – صالح فركوس، المرجع نفسه، ص 174.

ولهذا كان للجانب الديني أثر كبير في احتلال الجزائر، فمن العوامل التي ساعدت فرنسا على الغزو هو عودة الكنيسة إلى نشاطها ومحاولة إعادة الاعتبار إلى المسيحية وإنقاد المسيحين من أيدي القراصنة الجزائريين- حسب تعبيرها-، ففرنسا كانت تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية وراعية لنشر المسيحية[1]، وقد عبر الملك شارل العاشر عن ذلك حينما خاطب كل أساقفة المملكة قائلا": إن مرادنا أن تقيموا صلوات في جميع الكنائس وتطلبوا من الله أن يحمي الراية ويعطينا النصر، والجانب الحكومي سر لما سوف يحققه جيش الملك من انتصار لأنه في سبيل البعث الديني والمسيحي في إفريقيا."[2].

ولكي يحقق رغبته هذه اتفق مع باي تونس على بناء كنيسة تقام على ضريح الملك لويس التاسع تخليدا لهذا الملك وأعماله، وقد أراد شارل العاشر بهذا العمل أن يبرهن للشعب الفرنسي على مدى اهتمامه بالبعث المسيحي والحضاري بإفريقيا، وبقرار سري تمت المعاهدة بين باي تونس وفرنسا يوم 18 أوت 1830م[3]، واعتبرت هذه المعاهدة عهد جديد في بعث الكنيسة الإفريقية.

وفي 02 مارس 1830م لما كان الفرنسيون يستعدون لاحتلال الجزائر قال الملك شارل العاشر في خطاب العرش":إن العمل الذي سأقوم به (احتلال الجزائر) ترضية للشرف الفرنسي، وسيكون بإعانة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها "، وهو ما أكده كاتب الحاكم العام للجزائر عام 1832 بقوله":إن آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إلاه غير المسيح، ونحن إذ أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا على أي حال أن نشك بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد"[4].

وقال الجنرال بيجو":إن أرض الجزائر أرض خصبة لزرع المسيحية....أما العرب فلن يكونوا ملكا لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا"، أما وزير الحربية "كليرمونت ونير" فقد دعا وأيد فكرة الاحتلال بقوله:"الثأر من أعداء المسيحية وفتح أبواب شواطئ إفريقيا خدمة لأوروبا والإنسانية معا "، وهذا هو عين التعصب الديني والعرقي الأعمى الذي كان يتخبط فيه ساسة فرنسا؛ ثم إن رجال الدين المسيحيين لعبوا دورا كبيرا في الحملة ،حيث تشير بعض التقارير أن الحملة الفرنسية التي اتجهت نحو الجزائر كانت مجهزة بحوالي ستة عشر قسيسا، وقد صرح القائد

[1] - خديجة بقطاش،الحركة التبشيرية في الجزائر 1830- 1871 ، دار دحلب،الجزائر، 2009، ص15.

[2] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي،تاريخ الجزائر العام،ج 3،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1980، ص351.

[3] - يحي بوعزيز ،الموجز في تاريخ الجزائر،ج 2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007، ص126.

[4] - Claud Collot, les institution de l'Algérie durant la période colonial(1830_1962),Edition du GNRS, paris,1987,p125,126.

دي بورمون[1]بذلك قائلا":إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تتبع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"[2].

5-1 الأسباب المباشرة (الذرائع):

وقعت الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر بعد حصار بحري خلال الفترة الممتدة من 16 جوان 1827 إلى 14 جوان 1830، تحت حجة وذريعة حادثة المروحة، التي تعرض فيها الداي حسين[3] لاستفزاز قنصل فرنسا بيار دوفال[4] (Pierre Duval) في نقاش جرى بينهما صبيحة عيد الفطر (1827/04/30) ، حيث سأل الداي حسين القنصل الفرنسي عن سبب تماطل الحكومة الفرنسية في الرد على رسالته لتسوية الديون العالقة، والمقدرة بـ: 300 مليون فرنك ذهبي، فأجاب دوفال بكلمات غير لبقة، لم يحترم مكانه من داي الجزائر ولا الأعراف الدبلوماسية، مما أثار غضب الداي، فما كان منه إلا أن لطمه بنشاشة الذباب التي كانت بيده، وأمره بالخروج من مجلسه في حضرة مجموعة من الأعيان، وبعض قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في الجزائر، وتطور الحادث إلى حصار لا يرفع إلا بعد أن يقدم الداي حسين اعتذاراته عما صدر عنه اتجاه قنصل فرنسا، وعلى العكس من ذلك، رأى الداي أن قبول شروط فرنسا مذلة كبيرة، وقابلها بإجراءات ميدانية، كهدم المؤسسات الفرنسية في القالة وبونة، ودعم الجيش ورفع عدد أفراده العاملين وأمر البحرية الجزائرية بمواصلة نشاطها، لإظهار بأن الحصار غير مؤثر، بل فاشل، وكانت هذه بمثابة ذرائع أخرى تحججت بها فرنسا لتنفيذ مشروع غزوها للجزائر[5].

وجاء في جريدة مونيتور (Moniteur) الفرنسية تبريرات أخرى على إقدام فرنسا على احتلال الجزائر، منها أن الداي حسين قد سمح لصيادي المرجان من كل الأجناس بالصيد على الساحل الجزائري، وبذلك إنهاء الاحتكار

---

[1] - **الكونت دي بورمون**: (اسمه الحقيقي Louis Auguste Victor de Ghaisne) لد سنة 1773 في مقاطعة فريني، عين وزير للحربية في 23 ماي 1825 بعد أن اختاره الملك شارل العاشر لمهمة قيادة الغزو الفرنسي للجزائر لكونه صاحب تجربة في الميدان العسكري. رغم نجاحه في الغزو إلى أنه لم يتلقى المكافئة، حيث عين مكانه اللواء كلوزيل بعد خلع شارل العاشر ملك فرنسا من قبل الجيش الفرنسي . توفي في قصره بمسقط رأسه في 27 أكتوبر.1846 ، ينظر: .Charles Ageron, op.cit,p 35

[2] - خدجعة بقطاش، المرجع السابق، ص26.

[3] - إسمه الحقيقي حسين بن الحسن، وعرف بالداي حسين، وهو آخر دايات الجزائر، ولد في فبراير 1768 بالقسطنطينية، عين دايا للجزائر في مارس 1818، ينظر إلى: احمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص:141-145. Et Jal.A, (in), Détails sur Hessein-Pacha Dey d'Alger, Revue de Paris, T31, Oct 1831, P291-311.

[4] - **بيار دوفال**: قنصل عام لفرنسا بالجزائر منذ 20 أوت 1815 إلى 11 جوان 1827، وأعتبر من قبل عدة مؤرخين من أسباب القطيعة للعلاقات الجزائرية – الفرنسية، توفي سنة 1829 بفرنسا، أنظر: Colonel Godchot , les trois coup de chasse mouche du dey d'Alger, La Revue politique et littéraire : revue des cours politique et littéraires « revue bleue », Germer Baillière (Paris), 68eme année, N°1 1930, p 455.

[5] - B.de Penhoen, mémoires d'un officier d'état-major, Librairie charpentier, Paris, 1832, p42.

الفرنسي لهذا النشاط سنة 1826، بل وفتح التجارة حرة أمام أوروبا بأكملها، وأنه أمر بتفتيش المؤسسات التجارية العاملة في الشرق الجزائري، ورفض الاستجابة للوفد الذي ذهب إليه باسم مؤتمر إكس لاشبال[1].

2- الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر:

قدم بوتان تقريرا مفصلا بعدما قضى في الجزائر من 09 ماي إلى 17 جويلية 1808 ، وضم هذا التقرير معلومات عن السلطة المركزية والبنية الاجتماعية، وخرائط ورسومات دقيقة لحصون مدينة الجزائر ومواقعها، ودراسة مكان إنزال قوات الحملة الفرنسية والفترة المناسبة للاحتلال وكيفية توزيعها وزحفها على مدينة الجزائر، وبناءا عليه وقعت الحملة العسكرية بعد حصار بحري فرنسي على الجزائر خلال الفترة الممتدة من 16 جوان 1827 إلى 14 جوان 1830. [2]

وإلى جانب التحضير المادي للحملة، باشرت فرنسا تحضيرا دبلوماسيا، حيث سعت إلى إقناع الدول الأوربية، وأيضا الدول المغاربية: تونس وطرابلس والمغرب ، وأيضا الباب العالي، وهذا عن طريق إرسال بعثات سرية، وكذلك لرصد ردود فعل السكان وشيوخ القبائل ومعنوياتهم في وهران و قسنطينة وغيرها من المدن في الجزائر[3]؛ تشير بعض المصادر أن " الحملة العسكرية كان قوامها 37000 جندي و17000 بحار و103 سفينة حربية ، إضافة إلى عدد ضخم من السفن التجارية المستأجرة لحمل الجنود والمؤن [4].

واجه الجزائريون قوات الجيش الفرنسي مند إنزالها في 14 جوان 1830، ولتنظيم المقاومة ، كلف الداي حسين صهره إبراهيم آغا لقيادة الجيش، وكان رجلا غير مؤهل لهذا المنصب، حيث لم يقدر الآغا حتى يوم 13 جوان 1830 على جمع إلا قلة من الناس، ومن حضروا من قسنطينة لم يتجاوز الخمسمائة فارس وأربعمائة رجل[5] ولم يتمكن باي التيطري من جمع سوى ألف فارس ، وأرسل باي وهران عددا قليلا من المحاربين تحت قيادة خليفته، وحسب المصادر الفرنسية، فقد كان سلاح الجزائريين عبارة عن بندقية طويلة بدون حربة وسيف تركي أو خنجر [6].

---

[1] - Le Moniteur Algérien, journal officiel de la colonie, N° 660, 13eme Année, Paris , 30 Novembre 1844.

[2] – عمار هلال، أبحاث وآراء ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص36-40.

[3] – B.de Penhoen, Opcit, p42.

[4] – صالح فوكوس ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، منشورات جامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص12.

[5] – أحمد باي، مذكرات، تحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1971، ص11.

[6] – Penhoen. B, Ibid, p160.

وقع أول إصطدام بين قوات جيش الاحتلال الفرنسي والجيش الجزائري المقدر بـ 40 ألف جندي في معركة السطاوالي يوم 19 جوان 1830 ، انتهت المعركة بانهزام الجيش الجزائري الذي بلغت خسائره ما بين 4 و5 آلاف جندي ، بينما قدر عدد القتلى الفرنسيين بـ 57 قتيل و 476 جريح [1].

وبعد معركة السطاوالي، سقط حصن مولاي الحسن بيد الفرنسيين ، وأصدر الداي حسين قرار وقف إطلاق النار، وبعث سكرتيره الخاص سيدي مصطفى إلى القائد العام للجيش الفرنسي قصد التفاوض [2]، وتم التوقيع على معاهدة الاحتلال التي نصت على تسليم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى التابعة لمدينة الجزائر، وموانئ المدينة إلى القوات الفرنسية يوم 05 جويلية 1830 على الساعة العاشرة صباحا بالتوقيت الفرنسي، ويتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لداي الجزائر بأن يترك له حرية امتلاك كل ثرواته الشخصية والاحتفاظ بها، وسيكون الداي حرا في المغادرة وكل عائلته وثرواته على الوجه التي يحددها[3].

ظنّ الفرنسيون بأن البلاد الجزائرية أخضعت، لكن الواقع هو العكس، فلم يستطيعوا احتلال مدينة عنابة إلا بعد الحملة الثالثة في مارس 1832، ولم يفلح في احتلال مدينة وهران إلا في 13 أوت 1833[4]، وتواصل صمود الجزائريين في وجه قوات الاحتلال في مقاومات شعبية عديدة.

3- السياسة الفرنسية في الجزائر:

إن الحديث عن السياسة الاستعمارية في الجزائر منذ بداية الاحتلال يتطلب إطار واسعا بل دراسات خاصة، لكننا سنحاول التطرق إلى بعض الجوانب من هذه السياسة خاصة منها التي تخدم موضوع دراستنا، لأنه وكما سنبين لاحقا، كان لسياسة الاحتلال الفرنسي بالجزائر أثر كبير في بداية المقاومات الشعبية وتواصلها.

3-1 في الميدان السياسي والإداري:

بمجرد دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر أصدر مجموعة من القوانين الجائرة تهدف كلها إلى التميز العنصري والسيطرة على الشعب الجزائري، ففي يوم 22جويلية 1834م أصدرت المملكة الفرنسية مرسوما ضمت بموجبه الجزائر إلى فرنسا وأصبح تسير بواسطة الملكية وعينت عليها حاكما عاما عسكريا (Gouverneur général) يسيرها بسلطات دكتاتورية مطلقة سيطرت على العباد والبلاد[5]، يعين هذا الحاكم من طرف مجلس

---

[1] - حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص192؛ Lesur C-L, Annuaire Historique pour 1830, Librairie Thoinier, Paris, 1832, p86.

[2] - Lesur C-L, Ibid, p96.

[3] - Deprez, F-A, Journal d'un officier de l'armée d'Afrique, Paris, 1831, p184-185.

[4] - Paul Azan, l'Aemée d'Afrique de 1830 à 1832, Paris, 1901, P.62-63.

5 - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ،ص 295

الوزراء يقوم بإعداد الميزانية ويشرف على جمع الضرائب وفرضها وعلى العدالة والأمن وكل المسائل العسكرية[1]، وفق سياسة استعماريه تقوم على تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الدول الأصل Métropole (فرنسا) والأقطار المرتبطة بها (وهي المستعمرات ومنها الجزائر)، وذلك عبر مرحلتين أساسيتين.

أ- أهم مراحل الإدارة الفرنسية للجزائر ومميزاتها:

- **مرحلة الحكم العسكري 1830-1870:**

بعد أن استقر المسؤولون الفرنسيون على الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا سنة 1945، وبالتالي إقامة إدارة في الجزائر مشابهة لتلك الموجود في فرنسا، حيث تقرر في الأمر الرئاسي 15 أفريل 1945 تقسيم الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات (الجزائر-وهران-قسنطينة)، وأصبح رئيس الدولة هو الذي يصدر المراسيم المتعلقة بالجزائر وليس وزير الحرب الفرنسي كما كان عليه الحال في بداية هذه المرحلة.

وبعد الثورة التي وقعت في فرنسا سنة 1848 طالب معمروا الجزائر بإدماجها في فرنسا بصفة رسمية، وإعطائهم أربعة مقاعد في البرلمان الجديد، فكان لهم ذلك بمقتضى الدستور الجديد المؤرخ في 4 نوفمبر 1848، والذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية[2]؛ وفي نفس السنة حاول لويس نابليون بعد انتخابه حاكما على فرنسا أن يغير النظام الإداري في الجزائر ليخدم مصالحه الشخصية، حيث أنشأ وزارة للجزائر تابعة للحكومة، لكنه لقي معارضة شديدة أجبرته على إعادة النظام القديم سنة 1860، وفي سنة 1862 ألغي نظام المقاطعات الإدارية وتم استبداله بنظام العمالات Département التي يحكما عامل العمالة Préfet، وذلك خدمة لمصالح المعمرين.

وتميزت هذه المرحلة بشكل عام بسيطرة الحكم العسكري نظرا لاشتداد حركة المقاومة وعدم استكمال عمليات الاحتلال، مع إنشاء حكم مدني محلي في بعض بلديات المدن الكبرى كالجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة... [3].

- **مرحلة الحكم المدني (ما بعد 1870):**

في نهاية حكم لويس نابليون بدى تأثير المعمرين الأوربيين على نظام الحكم بالجزائر واضحا، فزادوا من ضغطهم على الحاكم الذي حاول إرضائهم بإصدار مرسوم 31 ماي 1879 الذي حرر رؤساء العمالات الثلاث من قيود السلطات العسكرية، ومع انهيار الإمبراطورية وانكسار العسكريين أمام الألمان الذي أفقدهم مصداقيتهم الاجتماعية في فرنسا والجزائر، زادت حرية المعمرين وسلطتهم في الجزائر، وكان هذا بداية للحكم المدني الذي أصبح رسميا بموجب المراسيم الصادرة بتاريخ أكتوبر 1870[4].

---

[1] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، المرجع السابق، ص123.

[2] - نفسه، ص ص 125-126.

[3] - نفسه، ص 128-134.

[4] - نفسه، ص ص 137-138.

ب- المكاتب العربية ودورها في دعم النظام الإداري:

كانت الإدارة الفرنسية في الجزائر تعتمد في تسيير شؤون الجزائريين على هياكل إدارية خاصة، سميت في البداية "الديوان العربي" ثم "إدارة الشؤون العربية" سنة 1837[1]، وفي 1 فيفري 1844 صدرت قرارا إنشاء المكاتب العربية لتكون واسطة بين الضباط الفرنسيين وزعماء أهالي، وطلب بيجو كل من هؤلاء الضباط إن يعملوا على تفتيت القيادات والزعماء الأهلية ذات السلطة والنفوذ، وكانت هذه المكاتب العربية تعين في كل قبيلة[2].

وكان قادة المكاتب العربية مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومصادرة أراضي ومراقبة تحركات سكان البوادي، ويُعينهم في مهامهم بعض الجزائريين من القياد والأغاوات والبشاوات كجواسيس يتمتعون بامتيازات متعددة منها الإعفاء من الضرائب وأجرة شهرية ثابتة[3].

كذلك حاول هؤلاء الضباط تقديم خرائط حول القيادات وكذا القبائل بصف إعطاء السلطة الاستعمارية وسيلة فعالة وهامة قصد مراقبة كل التحركات وإقامة إدارة قادرة على التحكم في سير شؤون البلاد لتحقيق مصالح استعمارية[4]، والمسؤول في المكتب العربي يتدخل في حل النزعات بين أفراد القبيلة وإيصال شكاوي إلى ضباط فرنسيين وكذلك زيارة أسواق لمراقبة السكان[5]، فاعتبر عملهم إحدى الدعامات الأساسية للسياسة الفرنسية، وبمرور الزمن تحول هؤلاء الضباط والمخبرون والمراقبون في المكاتب العربية إلى حكام الحقيقين في الجزائر وكانوا أقرب إلى الأهالي فحقد عليهم المستوطنون[6]وهذا ما دفع بالكولون إلى رفض النظام العسكري وطالبوا بتغيره.

وبعد قيام النظام المدني سنة 1870 تم حل المكاتب العربية بقرارين صادرين بتاريخ 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870، حيث حولت المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق مدنية تحت يد المعمرين[7].

3-2 في الميدان العسكري:

- **سياسة القمع والتقتيل الجماعي (حرب الإبادة):**

تعرض الشعب الجزائر منذ بداية العدوان الفرنسي على الجزائر 1830 إلى عملية إبادة جماعية منظمة، على أنها سياسة ضرورية الاحتفاظ بالجزائر ولو تطلب إبادة كل الأهالي والغاية تبرر الوسيلة، كما ورد ذلك على لسان

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، المرجع السابق، ص ص 129-130.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص295

[3] -عمار عمورة، المرجع السابق،ص 295

[4] - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص 380

[5] - claude collot, les institution de l'Algérie durant la période colonial(1830_1962),Edition du GNRS, paris,1987,p 410.

[6] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط لاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830_1954)، ص 12

[7] – عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 132.

أكثر من مسؤول، حيث ورد على لسان الحاكم العام في الجزائر الجنرال بيجو :" ... إن مهمتكم أيها السادة ليست في ملاحقة العرب ، هذا غير مهم ، بل في حرمانهم و منعهم من الحصاد و الجني والرعي ... قد تجدون هذا الأسلوب همجيا و بربريا ،من يريد الغاية لا تهمه الوسيلة ..." ، وسُئل بيجو عن الجرائم التي اقترفها ضباطه كتلك التي ارتكبها العقيد بيليسي في الظهرة في 19 جوان 1845، فأجاب قائلا :" ... إذا رعينا القواعد الإنسانية ستدوم الحرب في إفريقيا إلى ما لا نهاية ..."[1]

و لعل العقيد سانت أرنو[2] قد عبر في إحدى تقاريره عن الأسلوب الهمجي المتبع في مواجهة إرادة الشعب الجزائري قائلا:"... إن الأوامر التي كانت صارمة و أحسبني أدليت مهمتي على أحسن وجه، إذا أننا دمرنا تدميرا كاملا جميع القرى و الأشجار و الحقول و الخسائر التي ألحقها طابورنا بأولئك السكان لا تقدر، و إذا تساءل البعض إن كان عملنا خيرا أم شرا ؟ فإنني أجيبهم أن هذه هي الطريقة الوحيد لإخضاع الأهالي و حملهم على الرحيل ..."[3]

ومن أهم المجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي في بداية الاحتلال، مجزرة البليدة التي جاءت إثر الحملة التي قادها القائد العام للجيش الجنرال كلوزيل على مدينة البليدة، وهي ثاني حملة على المدينة، بعد فشل تلك التي قادها ديبرمون – استطاع احتلال المدينة عنوة، وانتقم من سكانها لا سيما من النساء والأطفال والمسنين، المجازر تصفها المصادر بالرهيبة، حتى أن مجاري المياه في وسط المدينة تغير لونها من كثرة الدماء ، ويصفها حمدان خوجة قائلا :"... وعندما أقام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في هذه المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبة، لم ينج فيها رجال ولا نساء ولا أطفال هناك من يذكر أنه تم تقطيع بعض الرضع من صدور أمهاتهم، ووقع نهب في كل مكان ولم يستثنى حتى الجزائريون الذين فروا إلى هذه المدينة لينجوا من ظلم الحكومة الفرنسية، وليجدوا وسائل تمكنهم من العيش ، إنني هنا بكل نزاهة، و لا أروي وقائع الأحداث إلا كما جرت)، و هكذا فإن عددا كبيرا ممن لم يكونوا يفكرون في خيانة الفرنسيين ، ولا حتى في معاداتهم ،قد وقع تقتيلهم في هذه الظروف..." [4]؛ ولم تكن هذه الوقائع الأليمة ظرفية ، بل منهجا وأسلوبا تندرج ضمن استراتيجية الحرب الشاملة في جميع مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

---

1 – Robert Bugeaud, de la Colonisation de l'Algérie, Imprimerie du roi, Paris 1847, P 55

2 **- سانت أرنو Saint Arnaud** : (جاك لوروي دي) ولد بباريس 1798 ، درس في ثانوية نابليون ، التحق بالجيش في 1816 بكورسيكا ، تطوع في حرب الاستقلال اليونانية .جاء إلى الجزائر عام 1836 ، انضم لفرقة اللفيف الأجنبي ، تقلد رتبة نقيب في عام 1837 ، شارك في الحملة الثانية على قسنطينة و جيجل ، ترقى إلى رتبة مقدم عام 1842 ثم عقيد 1844 ، نتيجة مشاركته في احتلال الموقع الاستراتيجي بثنية موزاية و احتلال معسكر ، تولى قيادة الدائرة العسكرية بمليانة و أورليان فيل ، خاض عدة معارك ضد الثائر الشريف بومعزة . تولى القيادة في مستغانم ثم في الجزائر .خاض عدة حملات قمعية في منطقة القبائل و في الشرق الجزائري ، عين قائدا أعلى لمقاطعة قسنطينة 1850 . نشرت مجموعة رسائله في جزئين عام 1885 ، أطلق اسمه على مستوطنة التي أسست عام 1862 (العلمة حاليا)، توفي سنة 1854؛ أنظر :
Narcisse, Faucon : Livre d'or de l'Algérie, Tome 1 challamel , Paris 1889 , P 141- 145

3 – فرحات عباس، *حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)*، *ترجمة أبو بكر رحال*، ط1، مطبعة الفضالة، المحمدية، المغرب، 2010، ص75

4 – حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 248 .

- **التجنيـد الإجبـاري:**

لم تجد فرنسا مخرجا لها إلا فرض خدمة العسكرية إجبارية على الجزائريين تعويضا عن انخفاض نسبة المواليد فيها واستغلال للقوى البشرية الجزائرية في الحروب لا تعود عليها بأي فائدة وتوجهها لهذه قوي تحت العلم الفرنسي[1]، حتى قبل صدور المرسوم الرسمي في 3فبراير1912[2]، ولقد استمرت فرنسا في عملية التجنيد إجباري وأخذت عدد كبير منهم إلى ميادين القتال .

3-3 في الميدان الاقتصادي:

- **اغتصاب ومصادرة الأراضي:**

عملت الإدارة الاستعمارية منذ احتلال الجزائر على الاستيلاء على الأراضي الشاسعة تحت طائلة مبررات غير منطقية ولا قانونية، من بينها ادعائها أنها الوارث لكل الأراضي التي تدخل ضمن أملاك البايلك ، والتحجج بأخذ الأراضي للمنفعة العامة، ومصادرة الأراضي من باب عقاب أصحابها لمشاركتهم في ثورة أو انتفاضة، أو حتى بذريعة الإهمال[3]، وفتحت باب المضاربة على مصراعيه فكانت الأملاك العقارية في سهل متيجة (من أرض وبنايات) محل هذه المضاربة[4]، و هذه العملية طالت حتى الدُور التي خرّبها الزلزال سنة 1825، ولإعطاء الصبغة الشرعية لعمليات الاستيلاء على الأراضي، سنت الإدارة الاستعمارية عدة قوانين وقرارات تسترت وراءها لمصادرتها منها: قرار سبتمبر 1830 الذي يبيح انتزاع الملكية من أصحابها و مصادرة أراضي الأوقاف[5].

لقد مكنت هذه القوانين وأخرى من تمليك 54.894 هكتار للمعمرين وتحويل 114.721هكتار لأملاك الدولة في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الاستعمارية تسعى إلى التوفيق بين التهدئة وطمأنة الأهالي من جهة والاستجابة لاحتياجات الوافدين الأوروبيين من جهة ثانية، وبتاريخ 23 أفريل 1863 أصدر مجلس الشيوخ مرسوما (senatus-consulte)[6]، الذي نص على الملكية الفردية للأرض وتحديد ورسم أراضي العرش وتقسيم هذه الأخيرة إلى أراضي دواوير ومنها تقتطع الملكيات الفردية، بهدف إضعاف الفلاح الجزائري وتعجيزه

---

[1] - يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1919 ، دار المعرفة، القاهرة، 1969 ،ص 257.

[2] - عمار عمور، المرجع السابق، ص 341.

[3] – أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية.. ،ج1، المرجع السابق ، ص27.

[4] -Marc Baroli , La vie quotidienne des francais en algerie1830- 1914,Hachette, Paris , 1967,P34

[5] – جيلالي صاري وآخرون، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص126.

[6] – تقدم بهذا المشروع (المرسوم المشيخي) الجنرال آلار (Allar) برر في ديباجة المشروع الأسباب الداعية لتقديمه، ومما جاء فيه المادة7 التي تلغي الفقرتين 2و3 للمادة 14من قانون 16 جوان 1851 ، وبموجبهما كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة ، أن يستلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة ، لصالح أشخاص غرباء عن العشيرة و هذا الأمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين و للشركات الراغبة في استملاك الأراضي، أنظر: مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص15.

على استغلال الأرض وعندما يغرق في تسديد الضرائب تصادر أرضه باسم القانون أو يضطر إلى رهنها أو بيعها[1].

غير أن وتيرة مصادرة الأراضي بطرق تعسفية ومفضوحة زادت حدة في عهد النظام المدني بعد 1870، حيث انفرد الكولون بالسلطة وأصبح صنع القرار بيدهم فأصدروا المزيد من القوانين والقرارات التعسفية والعنصرية، مثل قرار الحجز لعام 1871 الذي استهدف القبائل الثائرة حيث فرضت 80 فرنك ذهبي عن كل شخص وانتزاع الأرض ومصادرة ماشية[2].

- **الضرائب:**

فيما كان الفرنسيون يدفعون الضرائب محددة وفق لنظام الضرائب الفرنسي كان الجزائريون يدفعون نوعين من الضرائب الرسمية، زكاة العشر والتي كانت تدفع للدولة الجزائرية قبيل الاحتلال، واستمر الفرنسيون تحصيلها قيما بعد، والضرائب القانونية وفق للنظام الفرنسي.

وإضافة إلى هاتين الضريبتين كانت هناك ضرائب أخرى اتخذت أسماء مختلفة فرضت على الجزائريين بموجب قانون الأهالي من هذه الضرائب الحراسة الليلية أو دفع بدلا عنها مبلغا من النقود شهريا، السخرة لحراسة الغابات من الحرائق[3]، واتضح في مطلع القرن العشرين أن الجزائريين كانوا يدفعون 46 %من الضرائب المباشرة وذلك رغم أنهم لا يملكون سوى37% من ثروات البلاد مع التحفظ في هذه النسبة التي تبدوا عالية جدا، وبعد إصلاحات عام 1919م ألغيت الضرائب العربية على الأهالي وانخفضت مساهمتهم في الضرائب إلى 16%من مجموع الضرائب مع التحفظ كذلك في هذه النسبة التي تبدوا منخفضة كثيرا[4].

3-4 في الميدان الاجتماعي والديني:

- **سياسة الاستيطان:**

إن أحد أهم أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر هو إيجاد مكان للفائض من السكان الفرنسيين، بالإضافة إلى البحث عن سوق خارجية لتصريف منتوجاتها من جهة و تصنيع منتوجات جديدة تحت إدارة مدنيين فرنسيين في الجزائر، حيث سعت فرنسا منذ البداية إلى بناء قاعدة ديموغرافية لتدعيم القاعدة العسكرية وإقامة كيان اجتماعي

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية..،ج1، المرجع السابق، ص35.

[2] – جيلالي صاري، المرجع السابق ، ص133.

[3] - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 46.

[4] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط لاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830_1954) ،ص 42.

دخيل يحكمه نظام سياسي جديد ولتحقيق ذلك قامت بتشجيع الحركة الاستيطانية وهذا بتوفير مختلف الشروط المشجعة للاستيطان كامتلاك الأرض والسكن وتوفير العمل.

وهدفت السياسة الاستيطانية إلى تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين، وفي هذا وجه الجنرال كلوزيل (Bertrand Clauzel)[1] نداءا إلى الأوروبيين الذين وصلوا إلى الجزائر يوم 19 أوت 1831 : " عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن أن تغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية" [2].

وذلك أن المصالح الإدارية والاقتصادية لا يمكن للجيش العسكري التكفل بها لأن مهمته العسكرية كانت أولى خاصة في ظل تواصل المقاومات الشعبية، فأوكلت إلى المستوطنين مهمات عديدة، كتوجيه خدمة الفلاحة الأوروبية إلى خدمة الاقتصاد وتزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين و الإطارات والكفاءات الفنية في جميع المجالات لتهيئة أرضية جديدة من شأنها أن تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي و هذا بواسطة استغلال إمكانيات وثروات البلد الجديد[3].

وكان بداية الاستيطان باغتصاب حوالي 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا بالحراش أعطيت لجنود الجنرال كلوزيل وسميت بالمزرعة النموذجية ومن أهم الشخصيات العسكرية التي شجعت الاستيطان العسكري الجنرال كلوزيل[4]، فكان أول من أصدر قرارا في 21 سبتمبر يبيح مصادرة أملاك البايلك وأملاك الوقف بهدف توزيعها على الوافدين الأوروبيين، رغم ما نصت عليه وثيقة الاستسلام من احترام عادات وتقاليد الجزائريين وعدم المساس بأملاكهم؛ وأثناء حكم الجنرال برتزين[5] تقرر إقامة أولى القرى الاستيطانية، حيث تم توطين حوالي 400 مهاجر من أصول سويسرية وألمانية بعد أن حُولوا من ميناء هافار إلى ميناء الجزائر أين تكفلت بهم الإدارة الاستعمارية[6].

---

[1] **- كلوزيل** :ولد في 12 ديسمبر 1772 في مير بوا Mire poix بفرنسا ، تولى عدة وظائف في الجيش و السفارة الفرنسية في إسبانيا ، و قيادة الجيش في سان دومنيك، كلف بمهام عسكرية في كل من هولندا و إيطاليا ، في 1816 حكم عليه بالإعدام ثم تم العفو عنه بعد أبع سنوات ، بعدها أصبح نائبا في البرلمان؛ تولى القيادة العامة للجيش الفرنسي في الجزائر بعد ديبورمون يوم 7 أوت 1830 ، ترقى إلى رتبة ماريشال سنة 1831 ، تولى الجزائر مرتين ، الأولى من 1830– 1831) و قد عزل ، والثانية (1835– 1836) و لكنه عزل من جديد لفشله في حملة قسنطينة الأولى، تميز عهده بالقهر و الغطرسة و العنف ضد الجزائريين، مات سنة 1843. أنظر : سعد الله أبو القاسم :الحركة الوطنية.. ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 36.

[2] – صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870– 1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 ص7.

[3] – نفسه، ص 8.

[4] – نفسه، ص 9.

[5] **- برتزين** : ولد بفاندارغ بفرنسا يوم 24 ماي 1778 ، شارك في معركة واترلو ، جاء إلى الجزائر في 20 فبراير 1831 لتولي منصب حاكم عام خلفا للجنرال كلوزيل ، عزل في منتصف ديسمبر 1831؛ أنظر: Pierre Guiral : Les militaires à la conquête de l'Algérie, Criterion Histoire, Paris , 1992, p70

[6] Marc, Baroli,OP.cit,P32-

وقد عمل النظام الفرنسي على تركيز الملكية الفردية وشجع تكديسها في أيدي الكولون، وقامت بمصادرة 60.000 هكتار من أراضي متيجة بسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتها، وكان الجنرال كلوزال أكبر مشجعي هذه السياسة وقال سنة 1835م :" لكم أن تنشؤوا من مزارع ما تشاؤون ولكن أن تستولوا عليها في المناطق التي تحتلها وكانوا على يقين بأننا سوف نحميكم بكل ما نملك من قوة بالصبر والمثابرة[1].

- **من الإدماج إلى قانون الاهالي Code De L'indiginat**:

في بداية الاحتلال حاولت الإدارة الفرنسية تطبيق سياسة إدماج الجزائريين في الكيان الفرنسي، لإبعادهم عن انتماءاتهم الدينية واللغوية والعرقية والعرفية، فالهدف هو إبقاء المغلوب تحت السيطرة، وتمدين العربي ليشبه الفرنسي، ولا يتم ذلك إلا إذا تعلم اللغة الفرنسية وطباع الفرنسيين، بدون أن يكون له الحق طبعا في الطمع بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المعمرون، وهكذا كان مفهوم "إدماج الأهالي" عند الإدارة الفرنسية[2].

ومنذ 1870م أصبح الرأي السائد أنه لا لزوم لاعتبار الجزائريين كالفرنسيين بل بالعكس فإن سياسة الإخضاع هي التي يجب إن تفرض عليهم ومن هنا كان قانون هالي[3]، صدر القانون في 28 جوان1881م، هو أكثر القوانين ظلما وإجحافا في حق الجزائريين، فهو يمثل بحق قيمة الروح الاستعمارية، فهو عبارة عن خلاصة لكل القوانين التعسفية التي صدرت لقهر الجزائريين[4]، وتضمن 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام الذي صدر فيه، وخفضت إلى 21 مخالفة سنة 1891م، واستكمل في ديسمبر 1897م، رغم ذلك اسمرت الإدارة الاستعمارية في تطويره وتجديده حسب الظروف والأحوال، ومن المخالفات التي تضمنها:

– تعطى الصلاحيات الكاملة للحاكم المحلي في تنفيذ العقوبات على من يشاء دون الرجوع إلى الحاكم العام وتصل العقوبة حتى الإعدام، ومثال ذلك :رفض العمل في مزارع المعمرين الفرنسيين .

–ترخيص للمسؤولين إداريين بتنفيذ عقوبة سجن ومصادرة الأملاك دون أي حكم قضائي وليس للمتهم حق في دفاع عن نفسه، مثل الخروج من منطقة إلى منطقة أخرى دون ترخيص[5].

---

[1] - عمار عمورة، المرجع السابق، ص 285.

[2] - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير– القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976، ص42.

[3] - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 32.

[4] - مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،1998، ص15.

[5] - نفسه، ص20.

- **سياسـة التعليـم الفرنسيـة في الجزائـر:**

تتفق معظم الدراسات أن التعليم في الجزائر إبان، العهد العثماني كان منتشرا عبر مختلف الجهات، على الأقل في مراحله الأولى ومن ثمة فإن ظاهرة الأمية لم تكن متفشية في أوساط الشعب الجزائري [1]، ويشهد على ذلك الفرنسيون أنفسهم لما احتلوا بلادنا وجدوا النظام التعليمي متفتح على كل الشرائح الاجتماعية، وبين مختلف المراحل التعليمية، فروح المبادرة والاستقلالية المالية التي كانت تتحلى بها المؤسسات التعليمية، من خلال النظام الوقفي السائد آنذاك تعد من أسباب انتشار المؤسسات التعليمية لاسيما المرتبطة بالزوايا.

واستجابة للمصالح الفرنسية في هذا الإطار كان يسعى ضباط الاحتلال لتعلم اللغة العربية ومعرفة تقاليد المجتمع الجزائري ومحاولة الاطلاع على كل ما يجري بهدف إحكام السيطرة عليه، لأن هدف الاستعمار لم يكن ليقف عند المكاسب المادية البحتة بل تجاوز ذلك إلى محاولة تشكيل فكر أهلي حسب التصور الاستعماري[2]؛ حيث ربطت فرنسا سياسة التعليم بسياستها الاستعمارية، وكذلك إنشاء مدرسة خاصة مهمتها تكوين طبقة من الدرجة الثانية من المتعلمين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية الذين لا يكون لهم مستقبلا أي تأثير لا على أفراد أو الجماعات الأهلية وذلك عكس العناصر التي تخرج من المدرسة التقليدية الجزائرية المناهضة للاستعمار[3].

ولم يصبح للدراسة العناية إلا بعد سنة 1850م وهو التاريخ الحقيقي لفتح مدارس الفرنسية للجزائريين، حيث قررت السلطات الفرنسية تنظيم تعليم الجزائريين والإشراف عليه، للتحكم أكثر في مصير التعليم والثقافة بالجزائر، وأصدرت الجمهورية الفرنسية الثانية(1848م-1852م) مرسومين لتنفيذ سياستها التعليمية في إطارها التجهيلي الأول في 14جويلية 1850م خاص بتأسيس المدارس العربية الفرنسية، والثاني فكان 30سبتمبر 1850م ويخص تأسيس وتنظيم المدارس العربية الإسلامية أي المدارس الدينية، أما في عهد الإمبراطورية (1852م-1870م) ظل التعليم بالجزائر ضعيفا على الرغم من صدور قوانين حكومية توسع لمجاله بما يخدم الإدارة الفرنسية والواقع أنه من سنة 1856م بعد زيارة نابلون الثالث[4] للجزائر بدأت قضية تعليم جزائريين تلقى نوع من العناية والاهتمام[5].

---

1 – أبو القاسم سعد الله : محاضرات... ، المرجع سابق، ص159.

2 - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ..، المرجع السابق، ص370.

3 - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995،ص 109.

4 - **نابليون الثالث(1808-1873)** :هو شارل لويس نابليون بونابرت ولد بباريس في 20 أفريل 1808 ، ابن شقيق الإمبراطور **نابليون الأول**، تربى بسويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815، التحق بالمدرسة العسكرية بمدينة تون THOUN (سويسرا) أين تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية ، نفي في سنة 1836 إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل إلى إنجلترا بسبب معارضته للنظام الملكي، عاد في شهر فيفري 1848 إلى فرنسا بعد سقوط النظام الملكي ، انتخب في شهر ديسمبر من نفس السنة رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية ، وفي 2 ديسمبر 1852 أسقط نظام الجمهورية الثانية و أعلن نفسه الإمبراطور، أطلق سراح الأمير عبد القادر في 1853 وخاض عدة حروب استعمارية ، زار الجزائر مرتين الأولى في سبتمبر 1860 و الثانية في ماي 1865 ، أعلن الحرب في جويلية 1870 على بروسيا انتهت الحرب بانهزام فرنسا و سجن نابليون الثالث بتاريخ 2 سبتمبر 1870 ثم نفي إلى إنجلترا حيث توفي يوم 9 جانفي 1873 عن عمر يناهز 65 سنة؛ أنظر: Mohemed Tiab, La chronologie algérienne 1830- 1962 Tome 1 , imprimerie, ISHAQ Boufarik 1999, P56.

5 - عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 51.

ومهما يكن من أمر فإن كل المدارس التي أسستها الحكومة الفرنسية لتعليم الجزائريين أو ما نسميه السياسة التعليمية الفرنسية لم تستطيع التأثير على قلة القليلة من السكان، ولم يرفع من شأن التعليم في الجزائر إلا التعليم العربي الحر الذي استطاع أن يحافظ على الثقافة العربية الإسلامية رغم الوسط استعماري شديد المعارضة.

- **سياسة التنصير**[1]:

كانت الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830 تضم عددا من رجال الدين الفرنسيين الذين استقدموا من أجل هذا الهدف، الذي وضحه وبينه الملك شارل العاشر في خطابه أمام مجلس الشيوخ الفرنسي عشية الاحتلال والذي أعطى من خلاله بعدا صليبيا لهذه الحملة ومما ذكره:"..إن التعويض الكبير الذي ستحصل عليه حكومتي ردا لشرف فرنسا سيؤول بحول الله وقدرته لإخواننا في الدين المسيحي"[2].

لقد ارتبط التنصير بالاحتلال الأوروبي ارتباطا وثيقا كون أحد أسلحته بل كان الجهة التي ارتكز عليها في تدعيم أركانه وتثبيت دعائمه ، وبين بيجو جدوى سياسة التنصير في خدمة الاستعمار بقوله:« إن العرب لا يقبلون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسحيين"، لقد سعى المنصرون أثناء احتلال الفرنسي للجزائر إلي محو الكلي أو الجزئي المظاهر الدينية الإسلامية في المجتمع الجزائري رغم الاتفاق الذي وقع بين فرنسا وبين الداي حسين والذي يقضي باحترام عادات وتقاليد الجزائريين وديانتهم، فهناك مساجد هدمت أو حولت إلى كنائس حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المساجد سنة 1830 كان 176 وتقلص في نهاية القرن 5، هذا بالإضافة إلى نفي علماء الدين وإبطال شرعية المواسم الإسلامية[3].

وهكذا توافدت أعداد كبير من الجمعيات التنصيرية إلي الجزائر كما تأسست فيها "جمعية مبشرين السيدة الإفريقية" وغيرها، وكل ذلك من أجل العمل على تنصير الشعب الجزائري مسلم[4]، وقد تولى كردينال لافجيري مسؤولية تنفيذ تلك السياسة التي تهدف إلى إدخال الجزائريين في بوتقة الفرنسية روحيا وعقليا[5].

---

1 – كلمة التنصير كلمة mission إرسالية تنصيرية والعمل في صقل التنصير وكلمة missionnaire أو missionory تعني منصرين إرسالية، حمل الناس بصورة أو بأخرى أفراد أو جماعات من عقيدة غير النصرانية سواء كانت إسلامية أو وثنية أو غيرها إلى العقيدة النصرانية و بما أن المصطلح يعبر عن مضمونه بصراحة ثم استبداله بمصطلح التبشير الذي أصبح مصطلح أكثر تداولا كتابيا وإعلاميا وحضاريا، أنظر: عميراوي أحميدة، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد،السايسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844-1916)، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص 115

2 – حلوش عبد القادر:حركة التنصير في الجزائر ، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، السنة الأولى ، العدد الأول ،جانفي – فيفري 1996 ص22.

3 - عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص 123.

4 - محمد الطاهر واعلي، التعليم والتبشير في الجزائر من 1830–1904 (دراسة تاريخية تحليلية)، رسالة ماجستير في علوم التربية،معهد علم النفس التربية، 1989، ص 25.

5 - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ...، المرجع السابق، ص 397.

ثانيا: الحماية الفرنسية على تونس.

1- خلفيات الحماية الفرنسية على تونس ودوافعها.

1-1 خلفيات الحماية الفرنسية على تونس:

- **تونس بين الأزمات الداخلية وبداية التبعية الأجنبية:**

كانت تونس حتى النصف الثاني من القرن 19 تابعة للحكم العثماني ممثلا في نظام البايات الذي شهد عدة إصلاحات في مختلف المجالات بعد تواصل الأزمات الداخلية وتفاقمها، وكان "الباي محمد (1855-1859)" من أبرز بايات تونس الذين تزعموا الحركة الاصلاحية، حيث إفتتح حكمه بإصدار دستور سماه "عهد الأمان" والذي ضم 11 مادة، من بينها: إصدار ضريبة "المجبي" سنة 1856[1]

وبعد الباي محمد خلفه"محمد الصادق باي (1859-1881)"، وفي عهده زادت النفقات على الناس بالضرائب، مما اضطر إلى الاقتراض من فرنسا بادئا بدين قدره 28 مليون فرنك[2]؛ وأحدث رضوخ البايات للنفود الأجنبي بالإضافة إلى فداحة الضرائب وفساد الجهاز الإداري استياءا شعبيا عميقا، تجسد في ثورة مسلحة بدأت في مدينة (الكاف) سنة 1864وامتدت إلى بقية المدن التونسية تزعمها (علي بن غداهم) وطالب الثوار الحد من النفوذ الأجنبي وربط تونس بالدولة العثمانية وإلغاء الضرائب الجديدة[3]، وخوفا من إطاحة الثورة بالعرش وجهت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا أساطيلها إلى سواحل تونس لحماية مصالحها وإرهاب الثوار بالخداع والتدخل الأوروبي السافر، وهذا ما جعل هذه الثورة تنتهي بالفشل[4].

ولم تكد تونس تتخلص من تلك الاضطرابات في تلك الفترة التي لازمت تلك الثورة حتى ابتليت في أوائل سنة 1865 بظهور مرض الكوليرا ثم تلى ذلك انتشار الحمى التيفوئيد سنة 1867م، وأدى ذلك إلى تعطيل الانتاج الزراعي والصناعي، وانتشرت المجاعة والقحط، وارتفعت الأسعار فدخلت البلاد في أزمة اقتصاديه جديدة أجبرتها على اللجوء للاقتراض مجددا من فرنسا بشكل خاص، وهذا ما أسس لسيطرة أجنبية على الاقتصاد التونسي[5].

---

[1] - **ضريبة المجبي** يدفعها الرجال القادرون من سكان البلاد وقدرها 36 ريال في السنة، أكثر تفاصيل أنظر: احمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج4، الدار التونسية للنشر، 1989، ص- ص 203-204.

[2] - نفسه، ج5، ص- ص 129-130.

[3] - أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1987، ص13.

[4] - أكثر تفاصيل عن هذه التورة أنظر: جان غانياج، ثورة على بن غداهم 1864، تر: لجنة كتابة الدولة للشؤون الثقافية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس 1965.

[5] - محمد الخامس بيرم، صفوة الاعتبار لمستودع الأمصار والأقطار، دار صادر، بيروت، 1948، ص ص 35-37.

- **السيطرة الأجنبية على الاقتصاد التونسي ومظاهرها:**

من أبرز أشكال التوسع الأوربي في القرن التاسع عشر ميلادي، ظاهرة تصدير رؤوس الأموال، وهي أموال توفرت نتيجة التحولات الهيكلية في قطاع البنوك، فتداينت الدول المتوسطية لرؤوس الأموال هذه وخضعت لهيمنة البنوك الأوربية الغربية، وكانت أوضاعها متشابهة من حيث الاقتصاد الفلاحي ونظام الضرائب والميزانية السيئة وانسياق رجال الدولة وراء التبذير والطمع وتسرب المصالح التجارية الأجنبية ... [1]

واتخذت ظاهرة تصدير رؤوس الأموال شكل القروض للدول أو الاستثمار في تونس منحنى تصاعدي كبير، بعدما قدمت لها بنوك وشركات فرنسية وإيطالية بشكل خاص قروض إغرائية مشروطة، وهذا ما دفع الايالة إلى الإفلاس وبالتالي تم اخضاعها للمراقبة المالية مقابل إعادة جدولة ديونها بعملية أخرى مربحة[2].

وقد وفر رأس المال الفرنسي أكبر قسط من الأموال الموظفة في قرضي 1863 أو 1865م، وانفردت بمراقبة مالية لها بعد التفاوض مع منافسيها (إيطاليا وبريطانيا) [3]، وقد تحكمت فرنسا في جزء مهم من مالية تونس متفوقة على منافسيها[4]، فتبلور الاتفاق بين الأوساط المضاربة الفرنسية وحكومتها حول تجاوز المراقبة المالية الجماعية نحو تركيز الاستعمار الفرنسي على البلاد التونسية[5].

وقد كان الاقتصاد التونسي خاضعا لنظام رقابة أجنبية بعد أن هيمنت عليها منذ 1869 فرنسا إنجلترا وإيطاليا، أمام عجز الحكومة التونسية على تسديد ديونها المتفاقمة المقدرة آنذاك بـ 125 مليون فرنك، واتفقت هذه القوى الأوربية على جعل مالية الإيالة تحت نفوذها وبتحريض منها أسس "محمد الصادق" سنة 1869 لجنة مالية دولية وهي من أهم مظاهر السيطرة الأجنبية على الاقتصاد التونسي، وقد حُددت خصائصها بمقتضى قانون صدر في مارس 1870[6]؛ وكان عمل اللجنة المالية الدولية في حقيقته التدخل في كل فروع الإدارة بالبلاد، حيث اعتبره التونسيون الوطنيون رمز سيطرة الغرب، وأداة لاستغلاله وإدلاله للشعب التونسي[7].

---

1 - J. Sarzeau, Les Français aux colonies (Sénégal-Soudan Français- Dahomey- Madagascar- Tunisie), Librairie Blood et Barral, Paris, 1887, p356.

2- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص17.

3 - M.L.Metivier Charier-Beulay, Petit Histoire de la Tunisie, edition la flèche (sarth), 1910, p115.

4 - M.Vicror Deville, Partage de l'Afrique : exploration, colonisation, etat politique, librairie africaine et coloniale, Paris, 1898, p370.

5- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع نفسه، ص18.

6 - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضر، حليمة قرقوري، وعلي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، 1986، ص-ص، 9-10.

7 - شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب)، ط1، ملزمة الطبع والنشر- مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص-ص، 296،297.

○ تونس من السيطرة الاقتصادية الأجنبية إلى الأطماع الاستعمارية

أ- الأطماع الإيطالية في لإيالة تونس

في سبعينيات القرن التاسع عشر تطور التنافس بين القوى التوسعية الأوربية على المجال التونسي من الميدان التجاري المالي إلى ميدان الاستثمارات الصناعية والخدمات واشتدت المنافسة الاقتصادية بين إيطاليا وفرنسا اثر تخلي انجلترا لأطماعها لفائدة فرنسا في إيالة تونس(1)، وقد تمكنت إيطاليا من الحصول على امتياز إنشاء الخط الحديدي "تونس /حلق الوادي المرسي " على حساب مساعي شركة "بون – قالمة الفرنسية "(2).

وبدأت فرنسا محاولاتها للحصول على موافقة ايطاليا على مشاريع فرنسا في تونس مقابل اعترافها بحق ايطاليا في الاستلاء على بلدان أخرى (منها طرابلس الغرب) (3)، وحذرتها في الوقت نفسه بأنها على استعداد لدفع أي اعتداء إيطالي على تونس بالقوة، لكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي بشدة، وأرسلت مبعوثا إلى باي تونس لإقناعه بقبول الحماية الايطالية، أو التنازل على "بنزرت" أو إعلان ميناء بنزرت حرا، لكن الباي رفض ؛ فأرسلت إيطاليا عام 1878 م قنصلا جديدا وأصحبته بمظاهرة عسكرية للتأثير على الباي وتمكن فعلا هذا القنصل من حمل الباي على رفض مشروع حلف دفاعي عرضته عليه فرنسا صيف 1878 م(4).

ب- الأطماع الفرنسية في إيالة تونس:

كانت فرنسا تعيش خلال الثلث الأخير من القرن 19م تحت تأثير هزيمة 1870 (5) في حربها ضد ألمانيا وفي نفس الوقت كانت فرنسا تتخبط في أزمة اقتصاديه تتمثل في تراكم البضائع المصنعة ورؤوس الأموال الناتجة عن ضيق السوق الداخلية وغلق الأسواق الأوربية بسبب الحواجز الجمركية.

وبحكم هذه الظروف عقدت فرنسا العزيمة على الخروج من انكماشها للدخول في سياسة توسعية استعمارية تمكنها من الحصول على أسواق جديدة لبضائعها ورؤوس أموالها المتراكمة وفي نفس الوقت من استرجاع مكانتها القارية والدولية(6)، خاصة بعد ضمانها الاحتفاظ بالجزائر التجربة التي كبدتها خسائر مادية وبشرية(7)؛ ولحماية

---

1 - M.VICROR Deville, Op.cit, p372 ; J. Sarzeau, Op.cit, p356.

2 - J. Sarzeau, Ibid, p357.

3 - أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، ترجمة حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986، ص10.

4- إسماعيل أحمد ياغي ومحمد شاكر، المرجع السابق، ص18.

5 - ويطلق عليها الحرب السبعينية نسبة لسنة 1870 بين فرنسا وألمانيا التي انتهت بانتصار هذه الأخيرة وضمها لمقاطعتي الألزاس واللورين الحدوديتين ويدخل ذلك في إطار الوحدة الألمانية، أكثر تفاصيل أنظر: نورالدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، المرجع السابق، ص326.

6 - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية في تونس، المرجع السابق، ص3.

7- محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص103.

مصالحها في هذا البلد[1] أبدت فرنسا اهتمامها بمصير جارتها "تونس" وحتى "مراكش (المغرب الأقصى)"، لذا عمدت السياسة الفرنسية إلى حماية استقلال تونس ومنع أي تدخل عثماني أو أجنبي في شؤونها، وصممت على أن لا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في تونس، فكانت ترسل أسطولها من الجزائر إلى المياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل[2].

○ النقاش حول القضية التونسية أثناء مؤتمر برلين 1878 (حسم فرنسا القضية لصالحها).

بما أن مؤتمر برلين انعقد في الأساس لمناقشة ما يسمى بالمسألة الشرقية[3] أي ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية)، وبما أن تونس هي إيالة تابعة للدولة العثمانية فإن مناقشة القضية التونسية في مؤتمر برلين هو أمر حتمي ولو أنه لم يكن علنا بل تم بشكل سري في الكواليس[4].

منذ بداية المناقشات العلنية تزامنت معها مناقشات سرية في الكواليس حول عدة قضايا من أهمها القضية التونسية حيث تشير التقارير أن بسمارك في أول حديث له مع ممثل بريطانيا بعد وصوله إلى برلين قال فيه"لماذا لا تدعوا روسيا تأخذ القسطنطينية وتأخذون أنتم مصر، سيكون هذا عادلا، ولن تعترض فرنسا على ما أظن، في كل الأحوال تونس أو سوريا ستكون مناسبة لها"[5]

لكن ألمانيا حاولت إرضاء دول أخرى فيما يخص القضية التونسية، حيث أنه مع تحصل بريطانيا على عدة امتيازات وتعرضها للانتقاد من طرف إيطاليا، حاول بسمارك مواساة إيطاليا قائلا لممثلها: "لماذا لا تأخذون تونس وتسوون أموركم مع بريطانيا"، فرد كورتي ممثل إيطاليا قائلا: "تريدون إذن أن تحدثوا لنا مشكل مع فرنسا"[6].

ورغم هذا التردد التي أبدته ألمانيا في هذا الشأن إلا أن بسمارك حسم أمره بالموافقة على أطماع فرنسا في تونس من أجل صرف نظرها عن منطقتي الألزاس واللورين[7]، بل وأكد أن ألمانيا لن تقف في طريق فرنسا نحو

[1]-M.Alfred Ramband, La France Coloniale : Histoire, Géographie, Commerce, 6eme édition, Paris, 1893, p142.

[2]- إسماعيل أحمد ياغي، محمد شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر(قارة إفريقية)، ج2، دار المريخ للنشر، السعودية، 1993م، ص97؛ علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب عمر بن ضو حليمة قرثوري وعلي المحجوبي،سراس للنشر، تونس 986، ص9 ؛ NARCISSE Faucon, La TUNISIE Avant et Apres l'occupation française Histoire et colonialisation, Tome II, librairie coloniale, Paris, 1893, p485

[3] **- المسألة الشرقية**: هي النزاع القائم بين بعض دول أوربا وبين الدولة العلية (الدولة العثمانية)، بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها، أو هي مسألة وجود الدولة العلية نفسها في أوربا، ويرى بعض المؤرخين أن المسألة الشرقية نشأت مع الدولة العثمانية نفسها، لكن هذا المصطلح لم يظهر إلا في مراحل ضعفها خاصة مع بداية القرن 19؛ أنظر: مصطفى كامل، المسألة الشرقية، دراسة وتقديم: مصطفى غنايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص09.

[4] -PAUL Leroy-Beaulieu, L'Algérie et la Tunisie, Librairie guillaumin, Paris 1887, p313.

[5] - Charles Benoist, La Question Méditerranéenne, édition Victor Attinger, Paris, 1928, p72.

[6] - Ibid, p74.

[7] - Ibid, p75.

تونس وكذلك الحكومة النمساوية، وبهذا علم الإيطاليون أن لفرنسا ورقة بيضاء للتدخل في تونس[1]، خاصة بعد ما اتضح موقف بريطانيا بشكل جلي في دعمها لفرنسا، وقالت أنه ليس فقط رأيها بل رأي أوربا كلها[2]، وجاء ذلك في حديث للماركيز ساليسبيري وزير الخارجية البريطاني لممثل فرنسا في المؤتمر:"افعلوا بتونس ما ترونه مناسبا، إنجلترا لن تعترض وستحترم قراراتكم" ورد الوزير الفرنسي بكل ثقة:"ربما المستقبل هو لنا في تونس .." [3]، وأكثر من ذلك فقد أظهرت الوثائق أن اللورد ساليسبيري (Salisbury) اعترف كتابيا للورد (Lyons) في 07 أوت 1878م (مباشرة بعد المؤتمر) أن بريطانيا ليس لها اهتمام في تونس[4]، وبهذا استطاعت فرنسا أن تحسم تواجدها في تونس خلال مؤتمر برلين وتنتزع اعتراف الدول العظمى بذلك[5].

1- 2 دوافع الحماية الفرنسية على تونس:

أ- الدوافع غير المباشرة (الحقيقية):

- **الدافع الاستراتيجي:**

كانت فرنسا تعتبر نفسها من الدول ذات الدرجة الأولى في العالم وإن لم تواصل التوسع سوف تهبط إلى دول الدرجة الثانية أول الثالثة، وقد صرح قمبيطا (Gambetta) أحد كبار الساسة الفرنسيين أن الأمم تبقى وتدوم بفضل التوسع وبالإشعاع خارج حدودها[6]؛ وكما اعتبرت فرنسا الجزائر امتدادا جغرافيا لها، فقد اعتبرت تونس ملحقة طبيعية وإدارية للجزائر التي كانت تقريبا قد تمكنت منها استعماريا وإداريا[7]، وكانت فرنسا تعتبر تونس من أهم المستعمرات التي من شأنها أن تكمل الجزائر بالنسبة لها[8].

ولتونس موقع استراتيجي، فهذه المنطقة لا تبعد سوى 140 كلم عن صقلية التي تشكل معها المضيق الفاصل بين حوضي البحر المتوسط، وقد اكتسبت بفضل هذا الموقع مكانة استراتيجية كبرى، وصار احتلالها إذن يشكل أهمية بالغة إذ يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربي هذا البحر وشرقه، مما يسهل طبعا مراقبة التجارة المتوسطية، بل يسمح أيضا بمراقبة تجارة الشرق الأقصى، وهو الذي صار ممكنا منذ فتح قناة السويس وانتقال طريق الهند، فمثلا

---

[1] - Charles Benoist,Opcit, p81; M.Victor Deville, Op.cit, p375.

[2] - M.Alfred, La France Coloniale, p138.

[3] - Louis Vignon, La France dans l'Afrique du nord – l'Algérie et le tunisie, librairie Guillaumin et G^{le}, Paris, 1887, p128 ; CHARLES.B, La Question Méditerranéenne, pp 77-78.

[4] - M.Victor Deville, Op.cit., p375.

[5] - Ibid, pp 374-375.

[6] - الهادي البكوش، إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007، ص60.

[7] - Robert Wastelier Du Parc, Etude sur la colonisation en Tunisie, Imp L.Danel, Lille, 1903, p03 ; J. Sarzeau, Op.cit, p355.

[8] - Joseph Charlley Bert, La Tunisie et la colonisation Française, Léon Charles éditeur, Paris, 1896, p11.

ميناء "بنزرت" كان له أهمية لدى القوى العظمى إذ يمثل قاعدة حيوية من الصنف الأول في البحر المتوسط وهمزة وصل بين الشرق والغرب ويسمح تبعا لذلك بتمويل البواخر بالوقود، وهذا ما يؤكده جول فيري قائلا:"سفينة الحرب لا تستطيع أن تحمل من الفحم إلا ما يكفيها لمدة أربعة عشر يوما، وباخرة بدون فحم هي بمثابة الحطام"[1].

بالإضافة إلى رغبة فرنسا في اكتساب مزيد من القواعد الآمنة لبحريتها، حتى تتزود بالمؤن والوقود وتستفيد من الراحة، وفي هذا يقول جول فيري (Jules ferry):"احتجنا إلى تونس، ونحتاج إلى سايقون (Saigon) وقوشنشين (Cochinchine) (مدينتان ساحليتان في الفيتنام)، ومدغشقر...تونس مفتاح مملكتنا الجزائرية، والوجود الفرنسي في الجزائر لا يكون آمنا ما بقيت بلاد الحدود – تونس والمغرب – خارج هيمنتنا"[2].

- **الدافع الاقتصادي:**

كانت الصناعات الفرنسية المتطورة في حاجة إلى المحافظة على وتيرة إنتاجها، بل والزيادة فيها، ولهذا وجب توفير أسواق جديدة لها خارج البلاد، كما أن رؤوس الأموال المتكدسة بفضل الأرباح التجارية، توفر ربح أفضل إذا تم استغلالها في المستعمرات، بالإضافة إلى أن التزود بالمواد الأولية المتوفرة في تلك المستعمرات أضمن وأسهل وأقل كلفة[3].

ويندرج التدخل الفرنسي في تونس ضمن مرحلة تطور التوسع الاستعماري الفرنسي نحو المضمون الإمبريالي، فالقرن التاسع عشر هو قرن تقدم أوربا الغربية علميا وصناعيا نحو الازدهار والقوة والسيطرة العالمية، هذا الأمر انعكس سلبا على تونس، حيث التدخل التجاري والمالي الأوربي منذ النصف الثاني من القرن 19م، غيّر خصوصيات التجارة الخارجية التونسية التي تحولت نحو الانفتاح إلى الالحاق والهيمنة الأجنبية، وتدعمت مكانة التجار الأوربيين وخاصة الفرنسيين على حساب التوازنات التجارية والمالية للبلاد، فنشط رجال الأعمال الأوربيين مستفيدين من الامتيازات القنصلية فكدسوا الأرباح على حساب إفلاس الخزينة المحلية[4].

وأمام الوضع الاقتصادي المتدهور الذي كانت تونس تعيشه، أجبرت الحكومة التونسية إلى الاقتراض[5] من البنوك الأوربية ورجال الأعمال المقيمين في تونس وخاصة الفرنسيين الذين مارسوا ضغوطا كبيرة على بلادهم من

[1] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص26.

[2] – الهادي البكوش، المرجع السابق، ص60.

[3] – نفسه، ص 59.

[4] – مجموعة من المؤلفين، تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية وحولة الاستقلال)، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005، ص8.

[5] – إقترضت تونس ثلاث مرات من البنوك الفرنسية والإنجليزية، حيث إقترضت سنة 1863 مبلغ 28 مليون فرنك، ثم سنة 1865 مبلغ 35 مليون فرنك، ثم سنة 1869 مبلغ 62 مليون فرنك، فكان مجموع الديون حتى عام 1869 125 مليون فرنك.

أجل احتلال تونس، وذلك لتصدير جزء من أموالهم وبضاعتهم التي تكدست في الأسواق الداخلية، مما جعلها بحاجة إلى أسواق خارجية ومناطق استثمار في هذه الفترة من الركود الاقتصادي، كما كان هؤلاء المستثمرين الفرنسيين يرون أن هذا الاحتلال سيمكنهم من الحفاظ على الامتيازات التي تحصلوا عليها في الإيالة، ومن تطويع هذه البلاد لخدمة مصالح مؤسساتهم دون سواها، وهم يملكون إمكانيات مادية ضخمة تؤهلهم للتأثير على الحكومة الفرنسية، وتمكنهم في نهاية الأمر من تحقيق أهدافهم[1].

- **الدافع السياسي:**

منذ سنة 1878 بدأ المشروع الفرنسي في استعمار البلاد التونسية يتضح وذلك باحتلالها عسكريا وإعلانها محمية فرنسية رغبة في منع قيام نظام في تونس يهدد مصالحها في الجزائر خاصة في ظل أطماع إيطاليا التي أظهرت نواياها في احتلال تونس، وتخوفاتها من قيام حدود سياسية مشتركة مع الدولة العثمانية التي كانت تحكم طرابلس (ليبيا) من جهة أخرى.

لما طرحت المسألة التونسية في كواليس مؤتمر برلين الأول سنة 1878، اقترح وزير الخارجية الانجليزي ثم المستشار الألماني على فرنسا احتلال تونس، وقد أرادت إنجلترا بذلك إبعاد أنظار فرنسا عن مصر التي ستفرض عليها الحماية البريطانية بعد عام من فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1882، أما تصريح المستشار الألماني "بسمارك" للسفير الفرنسي ببرلين في 4 جانفي 1879 قائلا:"إن الإجاصة التونسية قد نضجت وحان لكم أن تقطفوها، إن قلة أدب الباي كانت بمثابة شمس أوت لهذه الثمرة الإفريقية التي يمكنها الآن أن تتعفن أو تسرق من طرف آخر إذا تركتموها كثيرا على الشجرة... رغبتي هي تمكينكم من ضمانات في الإدارة الطيبة حول المسائل التي تمسكم والتي لا تتناقض فيها مصالح ألمانيا مع مصالحكم..."، يندرج هذا الموقف الألماني في سعيها على الحفاظ على الوضع القائم لصالحها بأوربا وتحويل اهتمام فرنسا عن استرجاع مقاطعتي "الألزاس واللورين" نحو التوسع الاستعمارية[2].

- **الدافع الديني والحضاري:**

كانت فرنسا تعتبر نفسها من الدول المتحضرة، وأن على شعبها ذو الجنس الأبيض مهمة تبليغ رسالة إلى العالم للنهوض بالشعوب المتخلفة ماديا وثقافيا واجتماعيا، ويقول في هذا الصدد ليون بلوم (Léon Blum) أحد كبار زعماء الاشتراكية في فرنسا:"نؤمن بحق الأجناس المتقدمة، وبواجبها في أن تجلب الأجناس المتخلفة التي لم

1 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص37.

2 - نفسه، الصفحة نفسها.

تبلغ مستواها الثقافي"[1]، يضاف إلى ذلك طبعا دافع نشر الدين المسيحي، وإرجاع مجد المسيحية في إفريقيا على عهد روما.

ب- الدافع المباشر (الحجة الفرنسية):

لم يبقى لحكومة جول فيري إلا البحث عن الذريعة لتبرير التدخل أمام الرأي العام الفرنسي والأوربي لذلك وضعت الخطة القاضية باكتساح الشمال التونسي انطلاقا من الجزائر بحجة تأمين الحدود الجزائرية، حيث مهدت فرنسا لفرض الحماية على تونس بإثارة مشكلة قبائل "الخمير" التونسية.

ورغم أن هذه القبائل هي في صراع دائم وقديم مع القبائل الجزائرية على الحدود، حتى أن الصراع يمتد إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، وحتى خلاله، فقد أحصت السلطات الاستعمارية ما بين 1870 و1881 حوالي 2379 حادثة اعتداء متبادلة بين القبائل التونسي والجزائرية على الحدود (أي بنسبة 250 حالة في السنة) من اختراق غير قانوني للحدود وحرق الغابات وشن للغارات والسرقة والقتل وأعمال إجرامية أخرى[2]؛ إلا أن فرنسا اعتبرت هذه الأعمال وبالضبط سنة 1881 (التي شهدت أحداث عادية ومماثلة للسنوات السابقة وربما أقل[3]) بمثابة عجز السلطات التونسية عن فرض الأمن وأن هذه القبائل خارجة على طاعة الباي وسيطرته، ولدى وجب التدخل[4]، وفي نفس الوقت أصدرت الحكومة الفرنسية الأوامر إلى الحاكم العام في الجزائر بالإسراع في مد خط السكة الحديدية الذي يصل الجزائر بتونس ليسهل نقل الجنود والمؤن[5].

وفي 24 أفريل 1881 اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس، واحتلوا مدينتي "الكاف" و"طبرقة" بدون مقاومة كما أنزلت فرنسا بعض قواتها التي أبحرت من ميناء طولون في ميناء "بنزرت"، وبعد احتلالهم لها تقدموا صوب العاصمة[6]، وفي 12 ماي 1881 كانوا يعسكرون على مقربة من قصر "باردو" الواقع على بعد 20 كلم من تونس، وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصل العام الفرنسي "روثتان" إلى الباي نسخة من

---

1 - الهادي البكوش، المرجع السابق، ص ص 59-60.

2 - I.S.H.M.N, (ANOM), Bobine A6, Sous série 25 H Tunisie cartons 25H6 dossier 1,2, 3, folio 340 date 1870-1880

3 - هناك حوادث خطيرة حدثت من قبل لعل أبرزها حادثة الإعتداء قبائل الخمير التونسية على السفينة الفرنسية Auvergne قبالة السواحل الجزائرية التونسية في 24 جانفي 1878 والتي اعتبر بعدها وزير الخارجية الفرنسي M.Bauthelemy الحدود غير آمنة ومقلقة؛ أنظر: J. Sarzeau, Op.cit, p 258

4 - I.S.H.M.N, (ANOM), Bobine A7, Sous série 25 H Tunisie cartons 25H7 dossier 1,2, 3, folio 460 date 1880-1881.

5 - شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص306.

6 - I.S.H.M.N, (ANOM), Sous série 25 H Tunisie cartons 25H14 dossier 1-7, 4, bobine A18 etA19, folio 1420, date mai 1881.

المعاهدة المطلوب التوقيع عليها والتي كان قد وضعها جول فيري، وأرسلت مع القائد الفرنسي "بريار"، وأعطى الباي مهلة حتى الساعة التاسعة لقبول المعاهدة أو رفضها، واجتمع الباي بمجلس الدولة التونسي لعرض الأمر عليه، وارتفعت أصوات المعارضة من أعضاء المجلس وطلبوا بالمقاومة ودعوة الشعب للجهاد، وهدد الفرنسيون بخلع الباي "محمد الصادق" عن العرش وتنصيب أخيه "الطيب باي" مكانه في حالة رفض التوقيع، وفي الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم (12 ماي 1881)، وقع محمد الصادق على المعاهدة[1].

2- أسس نظام الحماية[2] الفرنسية على تونس:

2-1 معاهدة باردو 12 ماي 1881:

معاهدة "باردو" أو معاهدة "قصر السعيد" الموقعة في 12 ماي 1881 بين حكومة فرنسا وباي تونس "محمد الصادق"، والمؤسسة لنظام الحماية، وتعلن هذه المعاهدة "حماية" فرنسا على البلاد التونسية، وهي تشكل بداية الاستعمار الفرنسي لتونس، أعطت هذه المعاهدة لفرنسا حق الإشراف المالي والخارجي والعسكري في تونس، وحق تعيين مفوض فرنسي في مدينة تونس، وتوالى التدخل الفرنسي في شؤون البلاد، وفي المقابل احتفظ بسلطة التشريع والإدارة لكن كل القرارات والقوانين لا تكون نافذة إلا بقبول المقيم العام الفرنسي.

فهذه المعاهدة في مظهرها [3] لا تشهر بحقيقة الأهداف الاستعمارية لفرنسا، فقد صبغت فصولها بطرقة توحي وكأنها لا تمس صميم استقلال تونس وحقوقها كدولة ذات سيادة، لكن التحليل الدقيق لموادها يوضح كيف انها سلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلة[4]، فهي تعطي للقوات الفرنسية حق احتلال المراكز التي تراها صالحة لاستتباب الأمن ويبقى احتلالها ساريا إلى أن تتفق السلطات الفرنسية والتونسية معا على ألا ضرورة لذلك[5]، وبالتالي أصبحت سيادة الباي في المجال الداخلي والأمني للبلاد صورية، وهذا يعد تمهيد للاحتلال الكلي لتونس.

---

[1] - شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق ، ص307.

[2] - **نظام الحماية** (Protectorat) في مفهوم القانون الدولي يقضي بأن تضع دولة نفسها أو توضع تحت كتف دولة أخرى أقوى منها، وبهذا فالحماية شكلان: **الحماية الاختيارية**، وتسمى في القانون بالحماية العادية التي تكون باتفاق إرادي لدولة مع أخرى أقوى منها للدفاع عنها ورعاية مصالحها الخارجية، والشكل الثاني من الحماية هو **الحماية القهرية** أو **الحماية الاستعمارية** (Protectorat colonial) التي تفرض على الدولة المحمية بانتزاع معاهدة بالإكراه لكي تبرر موقفها بصفة قانونية لتواجه الدول الكبرى (كما حدث في تونس)؛ أنظر: يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، مكتب تونس الحرة، (د.ت)، ص 20.

[3] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص-ص، 152-153.

[4] - شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه، ص308.

[5] - نفسه، الصفحة نفسها.

أما فيما يخص المجال الخارجي، فالتمثيل الدبلوماسي ينتقل لامحالة إلى فرنسا وليس للباي أولا وقبل كل شيء إمكانية تعيين من يمثله لدى الحكومة الفرنسية والسلطة التونسية في كل ما يتعلق بالشؤون المشتركة بين البلدين[1].

2-2 معاهدة 08 جويلية 1882:

طبيعة هذه المعاهدة سرية حتى لا تثير حفيظة الدول الأوربية والشعب التونسي، وقد فرضت على "محمد الصادق باي" من طرف المقيم العام الفرنسي "بول كامبون"[2]، وتهدف هذه المعاهدة إلى توطيد نظام الحماية من السيطرة الجزئية إلى الاحتلال المباشر، وذلك من خلال تدعيم صلاحيات المقيم العام وبسط نفوذه السياسي على حكومة الباي، ومن دحر كل العقبات التونسية التي تحول دون الهيمنة الفرنسية[3].

وبموجب اتفاقية 08 جويلية 1882 اعترف الباي بهيمنة فرنسا على البلاد التونسية، كما فوض لها كامل سلطته وذلك بمنحها حق تقدير الضرائب وتحديد قاعدتها وتحصيلها وتنظيم المداخيل وإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى لزومها، وهكذا فإن اتفاقية 08 جويلية 1882 جردت الباي من سلطته الداخلية مثلما حرمته معاهدة باردو من سيادته الخارجية، وبذلك تعتبر البلاد التونسية مقاطعة فرنسية على رأسها حاكم صوري[4].

2-3 معاهدة 30 أكتوبر 1882:

بعد وفاة "الباي محمد الصادق" بتاريخ 28 أكتوبر 1882 نصب "بول كاميون""علي باي" على العرش، ودعاه في 30 أكتوبر إلى التوقيع على معاهدة تكون مكملة ومؤكدة لما جاء في المعاهدة السابقة، مع التعرض لقضية الديون وكيفية تسديدها من طرف الحكومة التونسية، وهذا بمساعدة فرنسا، مقابل إلغاء اللجنة المالية الدولية، والهدف من وراء ذلك هو فرض السيطرة الفرنسية المطلقة على الشؤون المالية للبلاد دون تدخل أي طرف محلي أو خارجي[5].

2-4 معاهدة المرسى 08 جوان 1883:

جاءت هذه المعاهدة لتأكد وبصفة رسمية على ترسيخ نظام الحماية (Protectorat) فهي الوحيدة ضمن المعاهدات التي احتوت هذه الكلمة، حيث منحت لفرنسا حق التحكم الكلي في قرارات الباي[6]، وبالتالي

---

[1] - أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تر: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص3.

[2] - عُين مقيما عاما على تونس من فيفيري 1882 إلى نوفمبر 1886، كما كان له دور كبير في تحويل نظام الحماية من هيمنة محدودة إلى هيمنة سياسية وإدارية ومالية شاملة.

[3] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص85.

[4] - نفسه، ص85.

[5] - نفسه، ص-ص، 87-88.

[6] - Louis Vignon, Op.cit, p183.

التحكم الكلي في نظام الحكم من خلال إلغاء اللجنة المالية الدولية بدفع الديون للشركات البريطانية والإيطالية من طرف وزارة المالية الفرنسية، مقابل اعتراف كل من بريطانيا وإيطاليا بالاحتلال الفعلي والمباشر لفرنسا على تونس، واعتبار هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من ممتلكات الحكومة الفرنسية[1].

3- سياسة الحماية الفرنسية في تونس:

3-1 في الميدان السياسي والإداري :

أضحت اتفاقية "المرسى" 08 جوان 1883 قاعدة لإقامة أولى لبنات السلطة المزدوجة مع النزول باختصاصات الجانب التونسي إلى أدنى المستويات إذ بقي الباي صوريا مصدر السلطة التنفيذية والتشريعية وظلت السلطة الجهوية تحت إشراف الأعوان التقليديين من قواد وخلائف ومشايخ[2]

وفي المقابل أصبح المقيم العام الفرنسي يمارس جل صلاحيات الباي ويمسك بجميع خيوط السلطة باعتباره " مؤتمنا" على سلطة الجمهورية الفرنسية في تونس ، ومن المعلوم أن قانون 10 نوفمبر 1884 بوأه المكانة الأولى في السلم السياسي وخصه بقبول أو رفض جميع الأوامر والقوانين التي يصدرها الباي ، كما خول له قانون 23 جوان 1883 حق تسيير دواليب الدولة التونسية بعد أن أضيفت إلى مهامه قيادة جيشي البر والبحر . وإلى جانب ذلك أصبحت للمقيم العام سلطات تنفيذية واسعة، من أهمها : رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح وإصدار أوامر الباي وتنفيذها ، واحتكار حق التراسل مع الحكومة الفرنسية،كما أصبح يترأس فيما بعد المجلس الكبير، وهو هيئة نيابية تشارك في عضويتها المؤسسات الفرنسية والتونسية، ويضاف إلى ذلك أن المقيم العام كان يحق له تنصيب الباي باسم وإقالته أو خلعه عند الاقتضاء نيابة عن الحكومة الفرنسية [3].

وينصهر داخل هذا النظام السياسي الاستعماري الفرنسي في تونس، نظام إداري يضم: **الإدارة المركزية**: وهي عبارة عن جهاز إداري تنفيذي ، يهيمن عليه المقيم العام والكاتب لعام الفرنسيين، وبموجبه فقد الباي نفوذه واقتصر دوره على ختم الأوامر وحلت الإدارة المركزية محل الوزارات السابقة يديرها موظفون فرنسيون وتشمل الأشغال العامة والمالية والتعليم العمومي والفلاحة، أما وزير القلم التونسي فهو الوحيد الذي يشرف على الموظفين التونسيين تحت مراقبة الكاتب العام[4].

---

1 – علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق ، ص89.

2 – مجموعة مؤلفين ، تونس عبر التاريخ ، المرجع السابق ، ص 35 .

3 – نفسه، الصفحة نفسها.

4 – أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956) ، المرجع السابق، ص 413.

ويضم كذلك **الإدارة الجهوية (المحلية)**: التي أبقت الحماية على الإدارة التونسية المتكونة من القياد والمشايخ الذين واصلوا عملهم على الطريقة القديمة التي اعتادوا عليها سابقا ، كما عينت مراقبين معنيين فرنسيين مهمتهم مراقبة الموظفين الجهويين والمحليين وإمداد المقيم العام الفرنسي بالمعلومات السياسية والأمنية التي تخص المناطق الراجعة إليهم بالنظر، بينما ظلت مناطق الجنوب خاضعة للإدارة العسكرية[1].

وأخيرا **الجمعية الشورية**: وهي جهاز مثله في البداية المعمرين الفرنسيين منذ 1896 ، ثم أضيف له قسم تونسي من 16 عضوا يعينهم المقيم العام ، ودور هذا الجهاز استشاري، إصدار القوانين والقرارات التي تخدم مصالح الإدارة الاستعمارية[2].

كما استهدفت الإدارة الفرنسية إصلاح النظام القضائي بالاعتماد على ازدواجية القضاء، بإدراج القوانين الفرنسية ومحاولة الحفاظ على بعض تشريعات القضاء الإسلامي[3].

2-3 في الميدان الاقتصادي

أ – من الناحية المالية:

لقد أبقت الإدارة الاستعمارية على النظام الضريبي القديم القائم على إثقال السكان بضرائب ضخمة وعلى رأسها ضريبة "المجبي"[4]، وكان الدافع الحقيقي لإبقاء هذا النمط يكمن في نظام الحماية نفسه، حيث كانت فرنسا أن تنظيم تونس لا يجب أن يتم على حساب الميزانية الفرنسية . وقد عبر " ديستورنال دي كونستان " والذي كان من بناة هذا النظام المالي بكل وضوح عن طبيعة هذه السياسة حينما كتب قائلا " كيف يمكن تغطية المصاريف حتى وإن كانت محدودة والتكفل بالديون إذا ما شرعنا في الاستغناء عن بعض المداخيل التي يمكن جنيها داخل البلد وذلك بتحسين نظام الضرائب"[5]. أما من الناحية التجارية ، فقد تتميز بالتبعية للاستعمار، قبل فرض الحماية وبعدها، ففي سنة 1890 تم دمج التجارة التونسية الخارجية في إطار وحدة جمركية ضيقة مع فرنسا، وقد نتج عن ذلك إعفاء السلع والمنتوجات الفرنسية من رسوم الواردات عند دخولها تونس، وقد انجر عن ذلك تحقيق عدة أهداف كانت لمصلحة التجارة الفرنسية يمكن حصرها فيما يلي :

- تفوق التجارة الفرنسية على تجارة سائر الدول .

[1] – علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية ،المرجع السابق ، ص 107 .

[2] – أكثر التفاصيل ينظر، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق ، ص 41 .

[3] – Joseph Charlley Bert, Op.cit, p18.

[4] - ضريبة المجبي يدفعها الرجال القادرون من سكان البلاد وقدرها 36 ريال في السنة، أكثر تفاصيل أنظر: أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج4، الدار التونسية للنشر، 1989، ص- ص 203-204.

[5] – علي المحجوبي ، المرجع نفسه، ص 114 .

- خدمة مصالح المستوطنين الفرنسيين المستثمرين في تونس وخاصة في المجال الفلاحي، حيث عند تصدير منتوجاتهم المعفاة من الضرائب إلى فرنسا و أوروبا على حد سواء، تعود عليهم بأرباح طائلة
- ترويج المواد الصناعية الفرنسية بتونس بأثمان أرفع من الأسعار الجارية بها العمل في الأسواق الخارجية الأخرى[1]

ب – الاستغلال الزراعي:

كان اهتمام فرنسا بتونس بالدرجة الأولى بسبب خصوبة أراضيها الزراعية وملائمتها للعديد من المحاصيل ولتربية المواشي، حتى أن هناك من اعتبرها أحسن من الجزائر في الجانب الزراعي، حيث يعلق أحد المؤرخين على ذاك قائلا:"رغم أن تونس أقل مساحة وسكانا من الجزائر إلا أنها تساوي من حيث قيمتها الجزائر أو ربما تفوقها..." [2].

لقد ارتبط هذا الاستغلال بتلازم ظاهرتين متكاملتين هما:الحركة الاستيطانية، ونشوء قطاع فلاحي مضارب[3]، فبالنسبة الاستيطان فقد قام على أساس تدمير الملكية العقارية للتونسيين وذلك من خلال إصدار عدة قوانين استعمارية تهدف كلها إلى مصادرة الأراضي ومنحها للمستوطنين؛ وسيطر المستوطنون الأوائل أو الرأسماليون البرجوازيين في تونس على أغلب الأراضي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 116 منهم فقط سيطروا على 417 ألف هكتار حتى سنة 1892، وهي أحسن الأراضي وأقربها إلى السواحل والطرق التجارية[4]، وهذا ما يؤكده "جول فيري" قائلا:" لم تكن فكرة ايجاد مأوى أو شغل لأبنائها هي التي جعلت فرنسا تقدم على احتلال البلاد التونسية بل كانت تدفعها الرغبة في جعل هذا البلد القليل السكان والمتخلف تقنيا واقتصاديا والذي لم تشغل موارده حكرا على رؤوس أموالها ومنتوجاتها"[5].

وقد واجه الاستعمار الفرنسي أشكالا من الملكيات العقارية لم تعد معروفة بأوروبا، فقد تميزت الملكية العقارية بأصناف متشعبة من حيث ملكيتها منها الملك الخاص، وملك البايلك والحبوس، والأراضي المشاعة[6] ولتحديد الملكية العقارية وتسجيل تحويلها إلى المستوطنين ، تم إصدار "القانون العقاري" لتسجيل الأراضي عام 1885، والذي وضعه المقيم العام " بول كامبون " والذي علق على هذا القانون قائلا: "يتعين من خلال هذا القانون جلب رؤوس الاموال الضرورية لاستثمار المواد الطبيعية واستباقها ، وحماية المشترين للأراضي الزراعية من جهلهم

---

1 – مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ ، ص–ص ، 57 – 58 .

2 – Louis Vignon, Op.cit, p131.

3 – مجموعة مؤلفين، المرجع نفسه ، ص 48.

4 – Joseph Charlley-Bert, Op.cit, p p 30-31.

5 – علي المحجوبي ، انتصاب الحماية ، المرجع السابق ، ص 125.

6 – مجموعة مؤلفين ، المرجع نفسه ص 48 .

للغة البلاد وقوانينها وتقاليدها وجعلهم في مأمن من المطالب غير المتوقعة ، وباختصار تيسير المعاملات وتأمينها"[1]، وقد أقر هذا القانون على مصادرة كل الأراضي المشاعة أي الأراضي التي ليس لها وثائق تثبت مالكها، وبمقتضى هذا القانون تم مصادرة حتى سنة 1892 حوالي 430 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الواقعة في مختلف مناطق البلاد التونسية وبالخصوص منطقة التل ومنطقة الساحل، ومنحها إلى المستوطنين .

وقد ترتب عن سياسة مصادرة الأراضي في تونس ، وتحويل ملكيتها إلى المستوطنين إلى نشوء قطاع زراعي رأسمالي مضارب يمثله أربع شركات كبرى[2] تشغل على امتداد فترة الحماية 23 % من الأملاك الزراعية الأوربية[3].

ج- استغلال الموارد المنجمية

وجدت الشركات الرأسمالية الفرنسية خير مجال للاستثمار في استخراج الموارد المنجمية التي كان يعتقد أنها أكثر من تلك الموجودة في الجزائر، وأهمها الفسفاط في قفصة والحديد في تبركة بالإضافة إلى معادن أخرى كالرصاص والزنك، وكان ومن وراء تدعيم هذه المشاريع الاستثمارية بنوك روتشيلد وميرابو وغيرها، ومن أجل الإيفاء بحاجياتها في هذا المجال أنجزت سلطات الحماية عدة تجهيزات أساسية من سكك حديدية بلغ طولها سنة 1918م 1800 كلم وموانئ عصرية وطرقات بلغ طولها 8000 كلم بتمويلات تحملتها ميزانية الإيالة التونسية[4].

3-3 في ميدان الاجتماعي:

أ- سياسة الاستيطان:

إن عملية جلب وتحفيز المواطنين الفرنسيين للاستيطان في المستعمرات ومنها تونس صعبة جدا، لكنها تبقى ضرورية بالنسبة لفرنسا سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية، من أجل الاستغلال الحسن لخيرات البلاد وحسن تسيير الشؤون الإدارية خاصة المدنية منها، والمشكل يكمن في أن عدد سكان فرنسا قليل مقارنة بمستعمراتها، كما أنهم يفضلون الهجرة نحو بلدان أخرى أجنبية عوض الاستقرار في المستعمرات[5].

لكن فرنسا وبحكم تجربتها في الجزائر حاولت إرضاء المستوطنين وتشجيعهم بالامتيازات الاقتصادية والإدارية حتى يستقروا في تونس، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم إغضاب الأهالي التونسيين حتى لا تدخل الإدارة الفرنسية في مواجهات مستمرة معهم كما حدث لها في الجزائر، وفي هذا الصدد كان نظام الحماية يحاول إقناع

---

1 - أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956)، المرجع السابق، ص- ص، 57-58؛ Louis Vignon, Op.cit, pp 134-135.

2 - الشركات الأربع هي: الشركة الفرنسية الإفريقية، شركة فسفاط قفصة، المجمع العقاري، شركة المزارع الفرنسية.

3 - مجموعة مؤلفين ، تونس عبر التاريخ ، المرجع السابق، ص 50.

4 - Robert Wastelier Du Parc, Op.cit, p p 14-15.

5 - Joseph Charlley-Bert, Op.cit, p p 9-10.

الأهالي في تونس أنه الحامي لهم ولبلدهم وأنهم لن يفقدوا شيئا تحت سيادتها، وذلك لكسب ولائهم ومساعدتهم، وبهذا حسب إدارة الحماية تتحقق الفائدة للجميع، الكولون والأهالي على حد سواء، أي تعاون الفائز مع المهزوم، وعلى هذا فقد ارتكز نظام الحماية في تونس لإنجاح سياسة الاستيطان على فكرتان أساسيتان في جميع الميادين هما: محاولة عدم إزعاج الأهالي في ممتلكاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ومع الوقت توفير الجو الملائم للكولون من أجل الاستقرار[1].

ب- في الميدان التعليمي:

حاولت إدارة الحماية الحفاظ على الحد الأدنى من التعليم العربي حتى لا تغضب الأهالي، إضافة إلى دعم التعليم الفرنسي ونشره تدريجيا، وقد رسمت الإدارة الاستعمارية لنفسها في هذا الميدان هدفين هما:

تعليم اللغة الفرنسية للطبقة البرجوازية التونسية، وهذا قصد تكوين معاونين من الأهالي يعيدون بالولاء التام لسلطات الحماية مع نشر الفرنسية البسيطة بين عامة الأهالي، أما الهدف الثاني فيتمثل في فرنسة الجاليات الأوربية بالبلاد التونسية لكي تصبح تحت النفود الفرنسي وذلك تجنبا للصعوبات التي يمكن أن تثيرها هذه الجاليات على الصعيد العالمي. وقد علق "جول فيري" ضرورة تفويض المدارس الكاثوليكية واليهودية إدماج السكان الأوربيين باعتبار أن هذه المدارس تحظى بمكانة مرموقة في بلد يلعب فيه الوازع الديني دور كبيرا، وارتأى كذلك أن الانجاز السياسي والحضاري الذي يجب تحقيقه يتمثل في انشاء مدارس فرنسية يقوم فيها معلمون عرب بتدريس الفرنسية للسكان المحليين[2].

ولتحقيق هذه الأهداف بعثت سلطات الحماية في 06 ماي 1883 إدارة للتعليم العمومي، دورها الأساسي إنشاء المراكز والمدارس التي تشرف على نشر اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الرسمية، وقد بلغ عدد هذه المدارس سنة 1884 أربعا وعشرون جلها رهبانية، وقد بلغ عدد التلاميذ في نفس السنة حوالي 3907 تلميذ أوربي وتونسي[3].

قامت هذه السياسة على اهمال المؤسسات التعليمية التقليدية بالإبقاء على الكتاتيب على حالتها القديمة معارضة إصلاح التعليم الزيتوني وعدم دعمه وإعطاء الأولوية المطلقة للجاليات الأوربية في التعليم بشتى مستوياته مما تسبب في تراجع عدد التونسيين المتعلمين من 4656 تلميذا سنة 1879 الى 3289 سنة 1906 علما أن المدارس المزدوجة الفرنسية العربية كانت تهدف إلى توفير الإطارات الضرورية لنظام الحماية، وتراجع مستوى المدرسة

[1] - Joseph Charlley-Bert, Op.cit, p p 12-13.

[2]- Ibid, p 22-24.

[3] - علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص- ص 143- 144.

الصادقية وتناقص عدد تلاميذها من 150 الى 60 تلميذا، كما تم استهداف الذاتية التونسية بتلقين التلاميذ أسس الحضارة الفرنسية المتعالية.

ثالثا: مقارنة بين الاحتلال الفرنسي للجزائر ونظام الحماية في تونس:

1- من حيث الخلفيات والدوافع:

1-1 الخلفيات التاريخية:

هناك تشابه كبير في الخلفيات التاريخية بين الاحتلال الفرنسي للجزائر والحماية على تونس، فقد كانت كل منهما عرضة للحملات الصليبية الأوربية ومنها الفرنسية وذلك منذ أواخر القرن 13، عندما كان يفكر ملك فرنسا لويس التاسع في غزو واحتلال بلدان المغرب، فقام بحملة صليبية على تونس سنة 1270 ، وتقول كثير من المراجع أنه كان يقصد الجزائر كذلك.

وفي بداية القرن السادس وبعد اشتداد الحملات الصليبية خاصة الإسبانية على سواحل الجزائر وتونس تم الاستنجاد بالإخوة بربروس الذين جعلوا تونس والجزائر ولايتان عمانيتان وأسسوا فيهما أساطيل بحرية سادت المتوسط بنشاطها الحربي ضد القوى الأوربية، هذا ما جعل هذه القوى ومنها فرنسا تحاول كسب ود الجزائر وتونس بعقد مجموعة اتفاقيات سلم وتعاون سياسي واقتصادي وحتى حربي، وكانت تسعى فرنسا من وراء ذلك لكسب مزيد من الامتيازات الاقتصادية(1).

لكن علاقة فرنسا بكل من الجزائر وتونس توترت مع نهاية القرن 16م وبداية القرن 17م، رغم عودة السلم والمهادنة على فترات، حيث أصبحت الجزائر وتونس هدفا لمشاريع الاحتلال الفرنسي، ففي عهد ملك فرنسا شارل التاسع تجددت فكرة غزو الجزائر، وذلك بعد المعركة البحرية التي هزم فيها الأسطول العثماني يوم 9 أكتوبر 1571، وفي 1791، قدم قنصل فرنسا مشروع لاحتلال الجزائر(2)، وفي نفس الفترة تقريبا تحديدا سنة 1600 عرض أحد قادة السفن البروفنسية الفرنسية مشروعا لاحتلال تونس يعتمد على خطة إحراق الأسطول التونسي في ميناء حلق الوادي لكنه لم يتم(3).

وفي سنة 1792 التي تم فيها تحرير وهران و المرسى الكبير الوجود الاسباني، كانت هناك رغبة أن تحل فرنسا محل إسبانيا في شمال إفريقيا ، وفي عهد نابيلون بونبارت تجددت نوايا فرنسا بجعل البحر الأبيض

1- يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج1،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1965، ص 179.

2 - نفسه، ص165.

3 - Eugène Plantet, correspendances des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1577-1830), T1, Felix Alcan Editeur, Paris, 1893, p4.

المتوسط بحيرة فرنسية ، لذلك كان يخطط لحملة كبيرة ضد دول المغرب العربي الأربع (ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب الأقصى) وإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية هناك.

وهناك أوجه اختلاف في الخلفيات التاريخية بين الاحتلال الفرنسي الجزائر والحماية الفرنسي على تونس خاصة مع نهاية القرن 18 وبداية ق19م، ذلك أن فرنسا كانت تعتبر الجزائر وأسطولها البحري أخطر من تونس على أمنها في البحر المتوسط، وأن الجزائر أحسن فائدة اقتصادية من تونس في تلك الفترة، كما أن أزمة الديون الجزائرية زادت من رغبة احتلالها أكثر.

ورغم وجود تنافس استعماري مشابه على الجزائر وتونس بين القوى الأوربية خاصة بين فرنسا وبريطانيا، وفي حالة تونس مع إيطاليا أيضا، إلا أنه هناك اختلاف في قضية حسم فرنسا لتدخلها في الجزائر وتونس، حيث وبعد أن اتفقت القوى الأوربية على تأديب الجزائر وإنهاء نشاطها البحري (القرصنة) في مؤتمر إكس لاشابيل، أعدت فرنسا مشروعها بكل سرية ونالت التزكية من القوى الأوربية بعد بداية الحملة العسكرية على الجزائر، بينما في مشروع احتلال تونس استطاعت فرنسا كسب موافقة أغلب القوى الأوربية مسبقا خلال مؤتمر برلين 1878.

1-2 الخلفيات والدوافع السياسية والعسكرية:

لا يوجد تقريبا مجال اختلاف بين الخلفيات والدوافع السياسية والعسكرية للاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس، حيث كانت فرنسا تعتبرهما جزء من الإمبراطورية العثمانية أشد أعدائها، كما أنهما كانتا تهددان مشاريع فرنسا التوسعية وأمنها باستمرار في حوض المتوسط.

كما أن فرنسا أرادت أن تعوض هزائمها في أوروبا وحملتها الفاشلة على مصر، وما فقدته من مستعمرات ومراكز في أمريكا الشمالية والهند و غرب افريقيا (السنغال) باحتلال الجزائر أولا ثم تونس، ولم تخفي فرنسا طمعها في فتح باب الهيمنة على القارة الإفريقية بذلك بسبب موقعهما المتميز القريب من السواحل في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وغير بعيد عن جبل طارق ومالطا[1]، وهذا يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربي البحر المتوسط وشرقه، مما يسهل طبعا مراقبة التجارة المتوسطية[2].

بالإضافة إلى رغبة فرنسا في اكتساب مزيد من القواعد الآمنة لبحريتها، حتى تتزود بالمؤن والوقود وتستفيد من الراحة، واعتبر جول فيري (Jules ferry) احتلال تونس مفتاح مملكة فرنسا الجزائرية، والوجود الفرنسي في الجزائر لا يكون آمنا ما بقيت بلاد الحدود - تونس والمغرب — خارج هيمنته[3]، حيث كانت فرنسا تعتبر الجزائر

[1] - سيمون بفاير، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ،ت دودو أبو العيد،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2009، ص 250-253.

[2] - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص26.

[3] - الهادي البكوش، المرجع السابق، ص60.

وتونس امتدادا جغرافيا لبعضهما، فقد اعتبرت تونس ملحقة طبيعية وإدارية للجزائر التي كانت قد تمكنت منها استعماريا وإداريا[1].

كما أن فرنسا كانت تعتبر نفسها من الدول ذات الدرجة الأولى في العالم وإن لم تواصل التوسع سوف تهبط إلى دول الدرجة الثانية أول الثالثة، وقد صرح قمبيطا (Gambetta) أحد كبار الساسة الفرنسيين أن الأمم تبقى وتدوم بفضل التوسع وبالإشعاع خارج حدودها[2]، خاصة في ظل منافستها الدائمة لدول أوربا وفي مقدمتها بريطانيا.

ولعل الاختلاف الوحيد في الخلفيات السياسية للاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس هو أن احتلال الجزائر كان رغبة من ملك فرنسا شارل العاشر الحفاظ على عرشه في ظل الاضطرابات الداخلية التي كانت تعيشها فرنسا بإلهاء الرأي العام الفرنسي وإشغال الجيش بحملة عسكرية كبرى، بينما جاء مشروع فرض الحماية على تونس لتأمين تواجدها في الجزائر وإبعادا للسلطة العثمانية من حدودها وكذلك إنهاء للأطماع الإيطالية فيها.

1-3 الخلفيات والدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

يندرج الاحتلال الفرنسي للجزائر تونس ضمن مرحلة تطور التوسع الاستعماري الفرنسي نحو المضمون الإمبريالي، فالقرن التاسع عشر هو قرن تقدم أوربا الغربية علميا وصناعيا نحو الازدهار والقوة والسيطرة العالمية، وكانت الصناعات الفرنسية المتطورة في حاجة إلى المحافظة على وتيرة إنتاجها، بل والزيادة فيها، ولهذا وجب توفير أسواق جديدة لها خارج البلاد، كما أن رؤوس الأموال المتكدسة بفضل الأرباح التجارية، توفر ربح أفضل إذا تم استغلالها في المستعمرات، والتزود بالمواد الأولية المتوفرة في تلك المستعمرات أضمن وأسهل وأقل كلفة، وهذا كله كتوفر سواء في الجزائر أو في تونس، رغم اختلاف الظروف باختلاف تواريخ الاحتلال (1830 بالنسبة للجزائر و1881 بالنسبة لتونس) [3].

هذا بالإضافة إلى أن رغبة فرنسا كانت واحدة في نهب خيرات الجزائر وتونس الزراعية والمعدنية وما هو موجود في خزائنها من غنائم وكنوز وأموال، مع اختلاف بسيط كون فرنسا كانت تريد التخلص من أزمة الديون المترتبة غن شراء القمح من الجزائر بينما استعملت ديونها على تونس لفرض الحماية عليها.

كما أن مسألة البحث عن مجال للفائض السكاني الذي عانت منه فرنسا بسبب تحسن ظروف المعيشة فيها، متشابه في دوافع احتلال الجزائر وتونس معا.

---

[1] – Robert Wastelier Du Parc, Op.cit, p03 ; J. Sarzeau, Op.cit, p355.

[2] – الهادي البكوش، المرجع السابق، ص60.

[3] – نفسه، ص 59.

4-1 الخلفيات والدوافع الدينية والحضارية:

كانت الجزائر وتونس من أشد المؤيدين والمتعاونين مع الدولة العثمانية في الدفاع عن الاسلام ونشره خاصة في حوض البحر المتوسط، وهذا ما جعلهما في مقدمة أعداء دول أوربا[1]، ولهذا كان للجانب الديني أثر مشترك في احتلال فرنسا الجزائر وتونس رغبة منها في عودة الكنيسة إلى نشاطها ومحاولة إعادة الاعتبار إلى المسيحية في إفريقيا على عهد روما، ففرنسا كانت تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية وراعية لنشر المسيحية[2].

5-1 الدافع المباشر (الذريعة أو الحجة):

لقد اختلقت فرنسا الذرائع لاحتلال الجزائر ولفرض الحماية على تونس لإقناع الرأي العام المحلي والعالمي بمشروعيتهما، ويكمن التشابه بينها كونها واهية وغير مقنعة لأي عاقل، فكيف لحادثة عرضية مفتعلة بين القنصل الفرنسي وداي الجزائر (ما يسمى بحادثة المروحة) أن تكون سببا في قيام حرب أو مشروع احتلال لفرض الاعتذار، وكيف لحادثة اعتداء قبائل الخمير على الحدود الجزائرية والتي لم تكن الأولى من نوعها أن تكون سببا في فرض الحماية على تونس.

2- من حيث عملية الاحتلال والاستيطان:

الإضافة إلى أن كل من الاحتلال الفرنسي للجزائر والحماية على تونس تما في تواريخ ومراحل مختلفة من القرن التاسع عشر، فاحتلال الجزائر كان في بداية القرن 1830، والحماية على تونس كانت في نهاية القرن 1881، هناك اختلاف كبيرا بين أسلوب الاحتلال المباشر المطبق في الجزائر ونظام الحماية في تونس.

بشكل عام الفرق بين نظام الاستعمار المباشر وبين نظام الحماية الاستعماري يكمن في أن الاستعمار يقضي بضم المستعمرة للدولة المستعمرة واعتبارها جزءا من أقاليمها، وبذلك تفقد الدولة كيانها الخاص وصفتها الدولية، بينما تحتفظ الدولة تحت نظام الحماية بكيانها وشخصيتها الدولية مع انتقاص من سيادتها ، وذلك بتجريدها من بعض حقوقها كتصريف شؤونها الخارجية وشؤون الدفاع[3].

والاحتلال الجزائر كان بالقوة العسكرية المباشرة وباستعمال سياسة الإبادة لتخويف الشعب، وجاء بعد فشل المقاومة الرسمية التي قادها الداي والذي اضطر بعدها على قبول بنود معاهدة الاستسلام المفروضة عليه لحفاظا عل حياته وحياة عائلته ومقربيه وعلى ممتلكاته الخاصة، ليترك السلطة الكلية للبلاد في يد المستعمر، بينما نظام الحماية في تونس كان تدريجيا عبر مراحل بعد توقيع سلسلة من المعاهدات التي انتزعت العديد من السلطات من الداي مع إبقائه في منصبه الصوري مع بعض السلطات العرفية والإدارية المحدودة.

---

[1] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر ...، المرجع السابق، ص86.

[2] - خدجعة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830- 1871 ، دار حلب،الجزائر، 2009، ص15

[3] - يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، المرجع السابق، ص ص20-21.

اختارت فرنسا نظام الحماية في تونس لأنه أقل كلفة وأكثر تقبلا عند المسلمين من الاحتلال المباشر في الجزائر، ونظام الحماية لا يحتاج عددا كبيرا من العساكر ولا المعمرين، والعمليات العسكرية في الاحتلال وبسط سيطرة الجيوش الفرنسية على تونس أسهل بكثير منها في الجزائر وذلك لعدة أسباب[1]، كما أن الإبقاء على الباي في تونس وإن كان بصفة صورية ساعد في تسهيل عملية الاحتلال التي لم تدم سوى بضعة أشهر ولم تشهد مقاومة عنيفة وطويلة كالجزائر، بينما احتاجت في الجزائر إلى 27 عاما فقط في الشمال، وكلفت فرنسا خسائر مادية وبشرية فادحة[2].

وحسب بعض المؤرخين واجهت فرنسا في الجزائر شعبا بربريا متوحشا، يعتبر الأوربيين أشد الأعداء، بينما في تونس هناك فئة واسعة من العقلاء الأذكياء أقل عدائية، وقبائل مسالمة متفرغة للفلاحة وتربية المواشي[3]، وفي هذا الإطار اعتبر مؤرخ فرنسي آخر أن المسلمين في حوض المتوسط يزيدون تحضرا من الغرب إلى الشرق، فالجزائري أحسن وأسهل في المعاملة من المغربي والتونسي أسهل في المعاملة من الجزائري، والتونسي أحسن تعاملا من الجزائر مع العالم المسيحي بصفة عامة، ولهذا فإن تقبله للاستعمار كان أسهل مقارنة بالجزائري[4].

3- من حيث السياسة الاستعمارية:

3-1 إداريا:

بالنظر إلى أن نظام الاحتلال العسكري المباشر في الجزائر يختلف اختلافا كبيرا عن نظام الحماية في تونس، فقد اختلفت طريقة إدارة فرنسا للجزائر عن تونس.

حيث تم اعتبار الجزائر أرضا فرنسية بموجب قرار 22 جويلية 1834 يحكمها حاكم عام فرنسي عسكري بسلطة مطلقة، أما في تونس فكان هناك جهاز إداري تنفيذي يهيمن عليه المقيم العام، مع الإبقاء على سلطة الباي الصورية التي تقتصر على ختم الأوامر والإشراف على الموظفين التونسيين تحت مراقبة الكاتب العام.

رفضت سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر مساعدة الموظفين الأتراك الذين عرضوا خدماتهم عليها، وقررت الارتجال في إدارة بكامل جزئياتها لتسيير شؤون الأهالي معتمدة في ذلك بشكل كبير على المكاتب العربية التي يرأسها ضباط فرنسيون، مهمتها تسيير الشؤون المحلية[5]، بينما أبقت فرنسا في تونس على الإدارة التونسية المحلية المتكونة من القياد والمشايخ الذين واصلوا عملهم على الطريقة القديمة، مع تعيين مراقبين فرنسيين، بينما ظلت مناطق الجنوب خاضعة للإدارة العسكرية.

[1] - سيتم التفصيل فيها في آخر الفصل الثالث.

[2] - Louis VIGNON, Op.cit, pp 190-191.

[3] - Ibid, p130

[4] - Joseph Charlley-Bert, Op.cit, p39.

[5] - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص 41.

كما أن النظام الإداري الاستعماري في الجزائر مر بمرحلين أساسيتين، بداية بفترة الحكم العسكري حتى سنة 1870 التي أصبح فيها الحكم مدنيا بيد المعمرين، وهذا لم يحدث في تونس.

3-2 من الناحية الاقتصادية:

عملت السلطة الاستعمارية سواء في الجزائر أو في تونس على نهب الثروات الباطنية والسيطرة على الأراضي الزراعية ومنحها للمستوطنين واستعباد الشعبين كعمال فيها ولو بأساليب مختلفة.

فمن حيث مصادرة الأراضي وإن كانت بموجب إصدار قوانين، فقد كانت بطريقة أكثر ظلما في الجزائر مقرنا بتونس، حيث كانت القوانين في الجزائر فقط للتستر على عمليات النهب الكلية لأخصب الأراضي، بينما كانت في تونس بطريقة أكثر عقلانية وتنظيما، حيث وبحكم تجربتها في الجزائر حاولت الإدارة الفرنسية الاستفادة من أخطائها فيما يخص السيطرة على الأراضي وإعطائها للمستوطنين حتى لا تقع في صراع دائم مع الأهالي بسبب كثرة الأراضي المغتصبة، حيث اعتمدت في تونس على بيع الأراضي للمستوطنين وليس إعطائها لهم مع تسجيل العقارات وإحصائها[1].

وكان المعمرون يجدون أكثر راحة في الاستثمار بتونس مقارنة بالجزائر بسبب كثرة العراقيل الإدارية وصرامة القوانين فيها، خاصة في مجال شراء الأراضي الذي كان أيسر في تونس حيث كان الكولون يتعاملون مباشرة مع الأهالي، وتشير الإحصائيات أنهم اشتروا بهذه الطريقة ما يقارب 40 ألف هكتار حتى سنة 1884[2].

وبالإضافة إلى أن تونس أقل تعرضا للجفاف من الجزائر، فهي رغم قلة مساحتها وسكانها (116 إلى 118 ألف كلم^2/ 1 مليون نسمة تقريبا في فترة الاحتلال) تساوي من حيث قيمتها الجزائر أو ربما تفوقها لأن أرضها أكثر غنا حسب تقدير بعض الدارسين.

كما اعتبرت فرنسا تونس بعد الحماية سنة 1881 أكثر تقدما من الجزائر سنة 1830 في جميع النواحي، فالشعب أكثر خبرة في العمل بالأرض وأسهل تعاملا من الشعب الجزائر، خاصة في مجال الفلاحة والتجارة وحتى الصناعة[3].

في تونس لا يوجد للملكيات الجماعية أو ما يسمى "أملاك العرش" عند القبائل في الجزائر، فالملكيات في تونس هي إما ملك الدولة (البايلك) وهي الغالبية، أو الحبوس أو ملك العائلات أو الأفراد، وهذا الأمر سهل عملية نقل الأراضي إلى الأوربيين أو بيعها لهم مقارنة بالجزائر[4].

---

[1] - Joseph Charlley-Bert, Op.cit, pp 35-36.

[2] - Robert Wastelier du Parc, Op.cit, p17/

[3] - Louis VIGNON, Op.cit, p 130.

[4] - Ibid, p133.

ومن جهة أخرى أبقت الإدارة الفرنسية على النظام الضريبي القديم سواء في الجزائر أو في تونس، حيث أبقت على زكاة العشر التي كان يدفعها السكان للدولة الجزائرية، وعلى ضريبة "المجبي" التي كان يدفعها التونسيون لسلطة الباي، مع إضافة ضرائب قانونية أخرى وفق النظام الفرنسي سواء في الجزائر أو في تونس.

3-3 في المجال العسكري:

سبق وأن أشرنا أن أسلوب الاستعمار العسكري المباشر والمطبق في الجزائر احتاج إلى مجهود حربي وعدد من العساكر أكبر من أسلوب الحماية المطبق في تونس، كما أن اختلاف الظروف الدولية وتاريخ الاحتلال والطبيعة الجغرافية والسكانية للجزائر وتونس، جعل العمل العسكري المطبق في الجزائر يختلف اختلافا كبيرا على ذلك المطبق في تونس، حيث أن طول مدة المقاومة واستمراريتها في الجزائر مقارنة بتونس جعل فرنسا مثلا تعتمد على سياسة الإبادة الجماعية والتقتيل والتهجير، وهذا لا يعني أنها لم تعتمد على هذه الأساليب في تونس لكن بدرجة أقل.

3-4 في المجال الاجتماعي والديني

- **في سياسة الاستيطان:** هناك تشابه كبير بين سياسة الاستبطان الفرنسية في الجزائر وتونس، حيث حفزت سلطة الاحتلال الفرنسيين والأوربيين على الاستقرار والاستثمار فيهما، وذلك من أجل التخلص من الفائض السكاني في فرنسا، وبناء قاعدة ديمغرافية مدنية لتدعيم القاعدة العسكرية وحسن تسيير مصالح السلطة الإدارية والاستغلال الاقتصادي.
- **في الميدان التعليمي:** استهدف النظام الاستعماري سواء في الجزائر أو في تونس القضاء على التعليم العربي ومؤسساته، وإلى تجهيل السكان والقضاء على مقوماتهم الأساسية لإذابتهم في المجتمع الأوربي ويسهل السيطرة عليهم، ولم تفتح المدارس الفرنسية للجزائريين إلا بعد مرور عشرين سنة من الاحتلال، بينما سعت ومنذ البداية إلى تعليم اللغة الفرنسية للطبقة البرجوازية التونسية، قصد تكوين معاونين، مع نشر الفرنسية البسيطة بين عامة الأهالي.
- **في الميدان الديني:** اعتمدت السلطة الاستعمارية على سياسة القضاء على الجذور الإسلامية للمجتمع الجزائري والتونسي على حد سواء، وهذا بنشر المسيحية، وارتبط التنصير بالاحتلال الأوربي بشكل عام والفرنسي بشكل خاص فهو أهم أسلحته لتدعيم أركانه وتثبيت دعائمه، وهذا ما أكده الجنرال بيجو بقوله :« إن العرب لا يقبلون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسحيين " [1].

[1] – مزيان سعيدي: النشاط التبشيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر (1867-1892) ،رسالة ماجستير في التاريخ مخطوطة قسم التاريخ-1999، ص22.

الفصل الأول

أسباب المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس ومظاهرها

أولا: في الجزائر

1- أسباب المقاومات الشعبية في الجزائر

2- أشكال ومظاهر المقاومة الشعبية الجزائرية ومراحلها

ثانيا: في تونس

1- أسباب ودوافع المقاومة الشعبية التونسية

2- أشكال ومظاهر المقاومة الشعبية التونسية ومراحلها

ثالثا: مقارنة

1- من حيث أشكال ومظاهر المقاومة

2- من حيث الأسباب والدوافع

أولا: أسباب المقاومات الشعبية في الجزائر ومظاهرها:

بعد أن تم للجيوش الفرنسية احتلال مدينة الجزائر إثر استسلام الداي وجنوده، لم يكن الفرنسيون قد استقر رأيهم بعد على مستقبل هذه البلاد، وكان دي برمون يفكر في توسيع الاحتلال منذ أن سيطر على العاصمة فأخد يبعث بعملائه ليوافوه بالأخبار، ويستميل الحكام في البايلكات، حيث أرسل إلى باي تيطري "مصطفى بومزراق[1]" وطلب منه أن يتعاون معه، فقبل وأشار عليه باحتلال مدينة البليدة بداية[2].

واعتقد الجنرال دي بورمون أن سقوط الجزائر العاصمة السهل هو بداية تلقائية لسقوط بقية المناطق وبنفس السهولة، فخرج في حملة عسكرية يوم 23 جويلية 1830 لبداية توسيع رقعة الاحتلال بغزو مدينة البليدة، لكن القبائل الجزائرية هاجمت قواته وأجبرتها على الانسحاب في اليوم الموالي، مخلفة 15 قتيل و43 جريح، ولم ينجوا إلا دي برمون وبعض ضباطه[3]، وكانت هذه الحادثة بداية لما يسمى بالمقاومة الشعبية، التي وجدها الاستعمار الفرنسي في طريقه كلما حاول احتلال منطقة من البلاد.

سنحاول دراسة الأسباب التي أدت بالشعب الجزائري إلى تفضيل مقاومة الاستعمار على الاستسلام كما فعل الحكام، ثم سنحاول تبيين مختلف مظاهر المقاومة الشعبية وأشكالها.

1- أسباب المقاومات الشعبية في الجزائر:

حاولت الإدارة الاستعمارية والجيش الفرنسي إجاد الحلول المناسبة للحد من انتشار وتواصل المقاومات والثورات الشعبية لنشر الأمن والسلم، ولذلك حاول العديد من ضباط الجيش الفرنسي بالنظر لخبرتهم في مجابهة هذه الثورات تقديم النصائح والحلول للإدارة الاستعمارية من وجهة نظرهم من خلال كتابات والتي ركزت على دراسة أسباب هذه الثورات من أجل تجنبها ومعالجتها مستقبلا.

---

[1] - **مصطفى بومزراق :** تولى منصب باي التيطري من 1819 – 1830 ، شارك في صد العدوان الفرنسي على مدينة الجزائر ، و بعد توقيع معاهدة الاستسلام بين دوبرمون و الداي حسين أعلن ولاءه للفرنسيين ، لكن سرعان ما تراجع عن موقفه بعد انهزام الجيش الفرنسي في معركة البليدة الأولى في جويلية 1830. عزله كلوزي لبعد الاحتلال المؤقت للمدية و عين بدله مصطفى بن الحاج عمر . أخذ أسيرا إلى الجزائر ، ثم نفي إلى الإسكندرية ، للمزيد أنظر: أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ،ج1،المرجع السابق، ص 38 .

[2] – يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1: ثورات القرن التاسع عشر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 30.

[3] - Féraud L.H, documents pour servir l'histoire de Philippeville, Revue africaine : journal des travaux de la Société historique algérienne, Société historique algérienne, 20eme année, 1876, p86.

ولهذا سنحاول عرض أهم آراء هؤلاء المؤرخين والضباط الفرنسيين في الأسباب الحقيقية التي كانت وراء قيام المقاومات الشعبية واستمراريتها، ثم سنقارنها بآراء المؤرخين والجزائريين.

1-1 الأسباب الدينية:

يكاد يتفق أغلب المؤرخين ومنهم الفرنسيين خاصة ضباط الجيش الفرنسي في كتاباتهم بشكل عام أن الأسباب الدينية في مقدمة الأسباب بداية المقاومة واندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية، وذلك بسبب توجه الزوايا وشيوخها الذين كانوا يمثلون المرجعية الدينية في الجزائر[1]

من الناحية الدينية يشير بعض المؤرخين الفرنسيين في كتاباتهم إلى حب الاستشهاد والتضحية في سبيل الله عند الجزائري من باب تطبيق تعاليم الدين الإسلامي كسبب رئيسي للثورات الشعبية، حيث يقول أحد الضباط في كتابه:"دين الإسلام ينمي حب الوطن، والوطنية لا تنتهي عند العربي بمجرد خسارته أرض وطنه، فهي دائما بداخله باتباعه لتعاليم الاسلام والقرآن الكريم، هذه قوة خاصة لا يجب إيقاظها داخل العربي المسلم"[2].

ويقول النقيب لويس رين (L.Rinn) أن تعاليم الدين الاسلامي والقرآن الكريم هي سبب دائم لاندلاع وتواصل الثورات الشعبية[3]، وفي هذا ذهب البعض إلى تحليل بعض الآيات من القرآن الكريم التي تتحدث عن الجهاد وقتال الكفار ليظهروا أن العربي المسلم يحب القتل والتحريض عليه[4].

وأغلب هذه الآراء صحيحة ماعدا أن "الجزائري المسلم يحب القتل والتحريض عليه"، فهذه تهمة نالت من المسلمين على مر العصور إلى يومنا هذا، حيث اتهم العديد من المستشرقين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأتباعه باستعمال العنف وحد السيف في نشر الإسلام أيام الفتوحات الإسلامية، لكن هذا تحريف للتاريخ وسوء فهم للآيات القرآنية.

[1] - Colonel Trumelet, Histoire de l'insurrection des Ouled Sidi Ech-chikh (sud Algérie) 1864-1880, Seconde partie, Adolphe Jordan Libraire-Editeur, Alger, 1884, p03.

[2] - Colonel Noillat, L'Algérie en 1882, librairie militaire de J.Dumain, Paris, 1882, p116.

[3] - Louis Rinn, Marabouts et Khouans, Etude sur L'islam en Algérie, Adolphe Jourdan Libraire-Editeur, Alger 1884, p510.

[4] - Sabatier camille, Op.cit, p 20-25.

والشعب الجزائري الأمازيغي منذ اعتناقه الإسلام واختلاطه بالعرب المسلمين أظهر احترامه وتعلقه الدين الإسلامي وعقيدته الوسطية، وفي نفس الوقت غيرته على دينه وسيادته ووحدته، ولهذا أظهر رغبة في الجهاد في سبيل الله وحب التضحية والاستشهاد؛ فقد بين منشور فرنسي مؤرخ في 1847/11/27 أن الشعب الجزائري وضع ثقته وطموحه بطرد الاستعمار في الذين حملوا راية الجهاد دفاعا عن الاسلام، "الذين إذا دُعوا إلى الجهاد نسوا كل شيء، عائلتهم وأموالهم وحملوا البنادق وامتطوا خيولهم ومضوا إلى الموت الذي يمثل بالنسبة لهم الشهادة في سبيل الله والحياة الأبدية في جنات الفردوس"[1].

وقد ربط العديد من ضباط الجيش الفرنسي في كتاباتهم هذا التأثير الديني السلبي بالنسبة للوجود الفرنسي في الجزائر بالطرق الصوفية والزوايا وزعمائها الدينيين، فالإدارة الاستعمارية تعتبرها – أي الطرق الصوفية — جماعات سرية ذات مآرب سياسية[2]؛ والزوايا بهذا المفهوم أصبحت تشكل خطرا على الفرنسيين لأنها لم تصبح فقط مكانا لتحفيظ القرآن، ولكنها تحولت أيضا إلى مراكز للثورات، وقد تفطنت الإدارة الاستعمارية لخطورة هذا التنظيم الديني ولمست دوره في تأجيج نار المقاومة وقيادتها رغم غموض تنظيمها[3].

ويقول النقيب لويس رين في ذلك: "الثورات دائما موجودة في الأماكن التي تسيطر عليها التنظيمات الدينية (الزوايا)، والتي تدعم زعيم التمرد... وفي بعض الأحيان تجمع الثورة مشايخ دين (Khouans) من طرق مختلفة في الأصل هي غير متفاهمة مثلما حدث في ثورة المقراني سنة 1871"[4].

ويصفها نقيب آخر من الجيش الفرنسي يدعى دونوفو في أحد تقاريره قائلا " إن الزوايا هي مراكز للتآمر وإشعال فتيل التمرد، وهي معادية للوجود الفرنسي، وتحظى بكثير من الاحترام من الأهالي"، كما

1- صالح فركوس، تاريخ الجزائر ....، المرجع السابق، ص 193.

2- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1870-1919)، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص549.

3- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، منشورات جامعة باجي مختار، 2007، ص09.

4 - L. Rinn, Marabouts et Khouans, Opcit, p111.

وصفها أيضا:"إن تجمعات الإخوان هي هيئات يكون أعضائها هيكلا مترابطا تم تشكيله من قبل، تسكنه طائفة هائلة، وتدفعه إدارة واحدة تجعله يتحرك بطريقة جماعية.." [1]

ويؤكد نويليت (Colonel Noillat) أن الزعماء الدينيون هم من يدفعون الشعب إلى الثورة لأنهم دائما ناقمون على الاستعمار الفرنسي[2]، كما يعتبر سباتيه (Sabatier) تأثير الأئمة والمشايخ وزعماء الطرق الصوفية كسبب رئيسي في المقاومات والثورات الشعبية. [3]

ويدعم ذلك الضابط "فريش (Frisch) " بالقول أن:"العربي المسلم مستعد للتضحية من أجل الشيخ الذي أعلن الثورة والذي يسمونه أحيانا "المهدي"، والذي وإن انهزم يقولون أن ذلك مقدر له وأن الخلاص من الكافر مقدر ألا يكون على يده بل على يد آخر ولهذا يتواص القتال وتتواصل الثورات الشعبية"[4].

وهذا ما جعل الضباط الفرنسيين يعمدون إلى شلها وتحطيم بنيتها، عن طريق ضرب مواردها المالية المتمثلة في الهبات والزيارات والأوقاف والتي سيطرت عليها كلها الإدارة الاستعمارية، وحاولت استمالة بعض شيوخ الزوايا إليها بعد ذلك بمواردها الخاصة، واستطاعت بذلك أن تكسب إلى صفها بعض هؤلاء الشيوخ[5].

ورغم هذه الآراء إلا أن هناك من الفرنسيين من يرى أن الزوايا لم تكن تشكل خطرا كبيرا ، حيث تحدث ماك ماهون[6] (Mac Mahon) حول هذا الموضوع بتاريخ 11 جانفي 1874 بقوله:" لعلنا نبالغ في تحميل الزوايا مسؤولية اندلاع الانتفاضات ونشوب الحرائق ووقوع الكوارث، إن معرفتنا

---

[1] – شهرزاد شلبي، ثورة واحدة العمري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في ق19، شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008-2009، ص ص 126-127.

[2] – Colonel Noillat , Op.cit, p105.

[3] – Sabatier , Op.cit, pp 30-31.

[4] – R-J. Frisch, Op.cit, p161.

[5] – شهرزاد شلبي، المرجع نفسه، ص127.

[6] **- الماريشال مكماهون**: ولد باتريس موريس دو مكماهون يوم 13 جويلية 1808 ، من عائلة ذات أصل ايرلندي ، خريج المدرسة العسكرية بسان سير ، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 ،شارك في احتلال قسنطينة 1837 ، شارك في الحملة على سباو 1854 ، تولى قيادة فرقة المشاة في حرب القرم ، و أيضا في الحملة لاحتلال جرجرة ، عين قائدا للقوات البرية و البحرية في الجزائر في 31 أوت 1858 ، ثم حاكما عاما على الجزائر في 1 سبتمبر 1864 ، إلى غاية 1870 .تأسست في عهده 8 قرى استيطانية وقعت في عهده مجاعة 1867؛ أنظر : Narcisse Faucon, Livre d'or, OP.cit, P 369

بحقيقة الإخوان لا ينبغي أن تدفعنا إلى فرض الرقابة للتضييق بها على كل تصرفاتهم، نعم إن للطرق الدينية نفوذا كبيرا ولكن ليس إلى الحد الذي يدفعنا للغلو في تقدير أهميتها ووزنها"[1].

ولكن الحقيقة التي أصر المؤرخون الجزائريون على إيضاحها هي الدور الهام الذي لعبته الزوايا في قيادة المقاومة الشعبية ضد العدو الفرنسي، على الرغم من المحاولات الفرنسية في التشكيك في هذا الدور إلا أن الزوايا استطاعت أن تحقق انتشارا جغرافيا وزمنيا كبيرا في فترة مقاومة الاحتلال الفرنسي، وذلك بسبب انضمام فئات المجتمع بمختلف مراتبهم وأجناسهم، أشرافا وأعيانا وحتى عامة الناس[2].

وقد برهنت الطرق الصوفية على مساهمتها الفعالة والكبيرة في تدعيم ومساندة ومؤازرة المقاومات والانتفاضات الشعبية في الجزائر، سواء عن طريق الدعاية لها أو الانخراط فيها، حيث أظهرت دورها في تأجيج نار المقاومة وقيادتها رغم غموض تنظيمها[3].

وكانت الزوايا في الجزائر تشكل شبكة بسبب انتشارها في كل مكان من الجزائر، وأغلبها في الأرياف، ينتسبون إلى الطريقة القادرية والدرقاوية والرحمانية بشكل خاص والتي تعتبر أقوى الطرق الصوفية في الجزائر وأكثرها مساهمة في قيادة الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال، حيث عملت منذ تأسيسها على تقديس الجهاد والثورة ضد الغزاة وربطه بالواجب الشرعي[4].

وقد وصف أجرون هذه الطريقة بقوله:"الرحمانية تبدو في شكل جمعية قوية بل في صورة حلف سياسي، كما نسب إليها حقا أو باطلا وقوفها وراء جميع الحركات المتمردة على النظام، ما من انتفاضة وقعت في الجزائر إلا وكان الإخوان التابعون لنختلف الزوايا قد لعبوا فيها دورا حيويا"، وتحدث الجنرال "هانوتو (Hanoteau)" من جهته عن نفوذ الطريقة الرحمانية وينسب إليها تزايد مشاعر الاستقلال ضد الهيمنة الأجنبية، وكذا بعث الروح الوطنية التي لا ترضى بالاستسلام[5].

كما شرح "ليون روش" سنة 1844 أهمية قادة الطرق الصوفية في تفجير الانتفاضات الشعبية بقوله:" يشرح كثير من الناس إلى القول بأن العرب ينفرون من الأشراف... هذا اعتقاد خاطأ، الحقيقة

1- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص562.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص169.

3- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية ...، المرجع السابق، ص9.

4- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص128.

5- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع نفسه، ص550-552.

أن ارتباط الأسياد بأسيادهم لازال قائما، ما انتفاضة الجزائر برمتها ضد فرنسا إلا استجابة لنداء أولئك الأشراف"[1].

إن المقاومة التي أبداها الجزائريون واستماتتهم في الدفاع عن بلدهم مردها إلى الدور المميز والفعال الذي لعبه الزعماء الدينيون في استنفار الهمم وإحياء الحماس الديني في نفوسهم، إضافة إلى نشر روح الصمود والإصرار على النصر أو الاستشهاد في سبيل الله، وهذا ما جعل المقاومة الشعبية تتميز بطابع الحرب الجهادية[2].

فالجهاد كان صيغة رجال ملهمين حقا ولكن بسواعد الشعب، وسبب ارتباط المقاومة المسلحة بشيوخ الزوايا ومقدمي الطرق الصوفية ومعظم علماء الدين، ليس لثروتهم أو سلطتهم لكن لمكانتهم وحصولهم على تلك المهابة والاحترام لورعهم وحبهم للخير والترغيب في المعروف والنهي عن المنكر من جهة، ومن جهة أخرى لتنظيمهم الداخلي الجيد المتفتح على المجتمع الجزائري وعلاقتهم الجيدة مع الناس[3].

ويعتبر Louis Rinn أن ثورة 1871 لم تكن لتندلع لولا الدوافع الدينية حيث يقول أن ثورة المقراني والحداد وبومزراق بالقبائل الكبرى، احتضنها الجزائريون وباركتها الزاوية الرحمانية[4]، ويضيف في كتاب آخر: "لم تكن انتفاضة المقراني لتتحول إلى ثورة عارمة لولا انقياد الإخوان الرحمانيين لنداء شيخهم وحملهم للسلاح بصورة جماعية[5]

بالإضافة هذا يعتبر بعض المؤرخين الفرنسيين خاصة منهم ضباط الجيش الفرنسي أن من بين أهم الأسباب الرئيسية للثورات الشعبية الكراهية التي يكنها العرب والمسلمون للفرنسيين[6]، وفي ذلك يقول الضابط Sabatier Camille "العرب كشعب وكحس ديني لا يمكن إلا أن يكرهوننا ويقاتلونا،

---

[1] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص128.

[2] – شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص295.

[3] – صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية ...، المرجع السابق، ص51،

[4] - Rinn Louis, Histoire De L'insurrection de 1781 en Algérie-Alger, IMP, Jourdan , 1891, p102.

[5] - Rinn .L, Opcit, p :38 et Marabouts et Khouans, Etude sur L'islam en Algérie, Alger : Jourdan, 1884, P :552.

[6] - Sabatier camille, La questions de la sécurité, insurrection et criminalité : les difficultés Algériens, Adolpi le Jourdan librairie Edition, Alger, 1882 ; p18.

وهذا قانون حتمي لا يمكن تغييره وإنكاره...هذه الكراهية زادها حب الانتقام للشعب المهزوم من مستعمره"[1]، "بالإضافة إلى كره المسلمين للمسيحيين وصراع الشرق مع الغرب"[2].

ورغم أن الضابط Frisch يعترف أن كل شعب محتل له حق الدفاع عن نفسه، إلا أنه يقول أن الشعب الجزائري يستعمل في ذلك حب الانتقام الذي يغذيه الوازع الديني ، والذي يعتبره – أي حب الانتقام – فيروس الثورات الشعبية[3].

وذهب آخرون إلى عدم اعتبار الدين سببا حقيقيا ومباشرا للثورات الشعبية في بعض المناطق الشمالية، ومنهم الضابط ستارغارد (Strangard)بقوله:".. رغم أن الوازع الديني له تأثير على الثورات الشعبية لكنه ليس السبب الحقيقي وراءها، فثورات الشمال جاءت بسبب غضب القبائل وشيوخها من تصرفات الإدارة، وفي الجنوب عادة الثورات تكون بسبب التعصب الزائد الذي يستعمل الدين"[4].

وفي العموم فقد ادعى المؤرخون الفرنسيون أن الجزائريين متعصبون دينيا، ولا يستطيعوا أن يتعايشوا مع الأجانب الأوربيين المسيحيين ولذلك كانوا يثورون باستمرار ضدهم ودليلهم في ذلك هو كثرة رجال الدين المشاركين في هذه الثورات والذين يقودونها ويدعمونها أو يؤيدون زعمائها السياسيين والعسكريين، وهذا إدعاء باطل بدليل أن الجاليات الأوربية المسيحية وحتى اليهودية كانت تقطن وتعيش بالجزائر قبل الحملة على الجزائر سنة 1830 بقرون عديدة في أمن وسلام، وحرية ممارسة نشاطها الديني والإقتصادي، ومنها الجالية الفرنسية التي كانت تتمركز في بالقالة وعنابة في مراكز صيد المرجان منذ منتصف القرن السادس عشر[5].

إن ما يدعيه هؤلاء الضباط من كراهية وحب الانتقام عن الجزائري المسلم ضد الفرنسي المسيحي هو في حقيقة الأمر عكس كذلك تماما، حيث أظهر القادة والعساكر الفرنسيين روح الانتقام المسيحية

---

1 - Sabatier camille, Op.cit, pp 39-40

2 - Ibid, p06.

3 R-J. Frisch, considération sur la défense de l'Algérie la Tunisie et L'Armée d'Afrique, imp librairie militaire,Paris, (s.d), pp 161-162.

4 - Stargard Poméranie, Notes d'un prisonnier de guerre, 3emme série, L'Insurrection en Algérie 1871, Victor PALME Libraire-Editeur, Paris, 1872, p21.

5- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص27.

ضد الجزائريين وعقيدتهم ومقدساتهم الدينية منذ بداية الاحتلال، وقد أكد دي بورمون قائد الحملة العسكرية الفرنسية غلى الجزائر على وجوب القضاء على ما سماها بربرية الجزائريين وإسلامهم وإحلال المسيحية مكانها، ويجب ضم المستعمرة الجديدة تحت راية الصليب، وأمر ديبرمون بتحويل المساجد إلى كنائس وإلغاء شرعية الأعياد الدينية الإسلامية، هذه هي الكراهية وحب الانتقام(1).

وهذا في الحقيقة زاد عند الجزائريين الرغبة في الجهاد المقدس الذي يدعوا له الدين الإسلامي ضد كل كافر يدنس أرض الإسلام، وليس له علاقة بالحقد والكراهية التي ينفر منها الدين الإسلامي الحنيف.

فقد تطلع أهالي المنطقة الغربية إلى زعمائهم الدينيين من شيوخ الطرق الصوفية ليقودوهم في حركة الجهاد والمقاومة ضد الفرنسيين المحتلين، فبرز في معسكر الشيخ محي الدين بن مصطفى بن مختار الحسيني ثم بنه الأمير عبد القادر الذي قال مباشرة بعد مبايعته:"لن آخد بقانون غير القرآن، ولن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن"(2)، كما اعتبر الدين الإسلامي هو العامل الأساسي في توحيد القبائل والعشائر تحت راية الجهاد دفاعا عن الأرض والعباد، وأن الجهاد فريضة على كل مسلم(3).

وجاء في رسالة سي سليمان أحد قادة ثورة أولاد سيد الشيخ التي دعى فيها إلى حمل السلاح للجهاد في سبيل الله:"...مني إليكم باتفاق جماعتنا بشرى بإعلان الجهاد في سبيل الله على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ضد الكفار الفاسقين الفرنساويين لعنهم الله الذين صالوا علينا وتعدوا وشرعوا في إهانة ديننا الحنيف لا أرد الله بعدما فسقوا في أرضنا وأحلوا ما حرم الله فها نحن رفعنا راية المحمدية وبشرنا كل مسلم بالجهاد راجين من المولى سبحانه وتعالى أن ينصرنا على الكفار المخزين وراجين منكم ومن ناسكم أن ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ (60)**﴾ (الأنفال:60)..."(4).

1- شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي للجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر ، 1998، ص13.

2- شارل هنري تشرتشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص58.

3- محمد مجاود، الفكر الوطني والتحريري عند الأمير عبد القادر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة الجلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مارس 2012، ص ص 14 -15.

4- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص179.

وقد استغل بعض القادة والشرفاء الحافز الديني حتى في بعض الجوانب الخاصة والتي تستلهم مشاعر المسلمين خاصة منهم البسطاء كمسئلة المهدية، حيث إدعى الشريف محمد بن عبد الله أنه المهدي المنتظر أو "صاحب الساعة" الذي أرسله الله والرسول والسلطان العثماني لتخليص البلاد من الأعداء، وأنه حان الوقت ليقوم بثورته ضد الفرنسيين المسيحيين[1].

ويرى المؤرخ يحي بوعزيز أن "دعوة جمال الدين الأفغاني وحركة السلطان عبد الحميد العثماني الداية لجمع شمل المسلمين في إطار الخلاقة الإسلامية، تأثير في تفكير بوعمامة باعتباره رجل دين متحمس، وصاحب زاوية ينشد هو الآخر إصلاح المجتمع الجزائري الذي هو جزء من المجتمع الإسلامي الكبير والواسع...، وهي فرصة ملائمة لبوعمامة ورفاقه ليقوموا بحركتهم الثورية من أجل تخليص بلادهم من وطئة الاستعمار الأوربي المسيحي، الذي كان يعرقل هو الآخر حركة وحدة المسلمين والعالم الإسلامي"[2].

ويمكن اعتبار الوجود الفرنسي بالجزائر سبب ديني كاف بالنسبة للشعب الجزائري حتى يتخذ خيار المقاومة، وببساطة لأن وجوده يعني اغتصاب دولة كافرة لأرض مسلمة فيه شعب مسلم أظهر عبر التاريخ تعلقه بالدين الإسلامي وتعاليمه، وأظهر مقاومة لكل الأجناس الغازية لبلاده.

1-2 الأسباب السياسة والعسكرية:

بداية يمكن اعتبار فشل المقاومة الرسمية كسبب رئيسي في بداية المقاومات الشعبية بشكل عام، ونقصد بالمقاومة الرسمية تلك التي يجب أن تقودها الهيئة الحاكمة في البلاد، والتي كانت ممثلة في الجزائر بسلطة الحكم العثماني ونظام الداي حسين.

هذه السلطة حاولت مواجهة قوات الاحتلال الفرنسي منذ انزالها في 14 جوان 1830، كلف الداي حسين صهره إبراهيم آغا لقيادة الجيش، وكان رجلا غير مؤهل لهذا المنصب، حيث لم يقدر الآغا على جمع إلا قلة من الناس ، ومن حضروا من قسنطينة لم يتجاوز الخمسمائة فارس وأربعمائة رجل[3] ولم يتمكن باي التيطري من جمع سوى ألف فارس ، وأرسل باي وهران عددا قليلا من المحاربين تحت

[1] - يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص82

[2] - نفسه، ص 301

[3] - أحمد باي، مذكرات، المصدر السابق، ص11.

قيادة خليفته ، فالجزء الأكبر من جيش الآغا كان يتألف من سكان متيجة وبعض سكان القبائل[1]. وحسب المصادر الفرنسية، فقد كان سلاح الجزائريين عبارة عن بندقية طويلة بدون حربة وسيف تركي أو خنجر[2].

وبعد عملية إنزال القوات الفرنسية في سيدي فرج والتي استولت عليه دون مقاومة، وقع أول اصطدام بين قوات جيش الاحتلال الفرنسي والجيش الجزائري المقدر بـ 40 ألف جندي في معركة السطاوالي يوم 19 جوان 1830 ، انتهت المعركة بانهزام الجيش الجزائري نظرا لخطأ في الخطة العسكرية المنتهجة من قبل الآغا ابراهيم [3]، وبلغت خسائره ما بين 4 و5 آلاف جندي ، بينما قدر عدد القتلى الفرنسيين بـ 57 قتيل و 476 جريح [4].

بعد ذلك أصدر الداي حسين قرار وقف اطلاق النار، وبعث سكرتيره الخاص سيدي مصطفى إلى القائد العام للجيش الفرنسي قصد التفاوض [5] ... وتم توقيع على معاهدة الاحتلال التي نصت على تسليم قلعة القصبة وكل القلاع الاخرى التابعة لمدينة الجزائر ، وموانئ المدينة إلى القوات الفرنسية يوم 05 جويلية 1830.

فهذه السلطة أظهرت ضعفا فادحا في مواجهة الاحتلال، ولم يكن لها خطة عسكرية دفاعية ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع الحملة الفرنسية، بل وسارعت في قبول الاستسلام بعد أول هزيمة حفاظا على سلامة الداي وعائلته وممتلكاته وأتباعه، وسلمت مدينة الجزائر لعناصر الجيش الفرنسي الذين استباحوا الأعراض ونهبوا الممتلكات العامة والخاصة وخربوا وحرقوا ونشروا الفساد في البلاد، الأمر الذي جعل الجزائريين يدافعون عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم وأعراضهم بأنفسهم كلما زاد تقدم القوات الفرنسية، وكان هذا بداية للمقاومات الشعبية.

ومن جهة أخرى يرى العديد من المؤرخين أن طريقة تعامل السلطة الاستعمارية مع مشروع احتلال الجزائر منذ البداية كانت خاطئة، فيها العديد من القرارات والقوانين الاستفزازية التعسفية، ربما لأن الإدارة الاستعمارية اعتقدت أنها ستنهي عملية الاحتلال في بضعة شهور أو سنوات.

---

[1] - Pellissier de R, Opcit, p39.

[2] - B.de Penhoen, mémoires d'un officier d'état-major, Librairie charpentier, Paris, 1832, p160.

[3] - حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص192.

[4] - Lesur C-L, Annuaire Historique pour 1830, Librairie Thoinier, Paris, 1832, p86.

[5] - Ibid, p96.

حيث يعتقد النقيب كويبل (Coipel) أن سياسة الإدارة الاستعمارية في الجزائر من أهم الأسباب التي تأدي إلى انتشار التمرد واندلاع الثورات الشعبية حيث يقول"... كما أننا بالتقليل من احترامهم واحتقارهم تسببنا في تأنيبهم ضدنا ليثوروا علينا... ألم نعطهم العهد في الاتفاقية بين دي بورمون والداي حسين في 05 جويلية 1830، لكننا لم نحترم الحريات والقوانين والتقاليد والممتلكات... وكيف نسميهم أهالي وهم لا يتمتعون بأقل الحقوق المدنية.. "[1]

ويلخص ضابط آخر في كتابه أسباب ثورة 1871 مثلا فيقول:"إن الجزائريين يحترمون عهودهم مع فرنسا، وأنهم دفعوا بأبنائهم للقتال معها ضد بروسيا لكن مع مجيء الحكم المدني أصبحت أراضيهم وممتلكاتهم ومعتقداتهم في خطر بسبب تعصب المستوطنين الأوربيين الذين طردوهم من المجالس وأنهوا مشاركتهم في الحكم وتسيير شؤونهم، وزاد من ذلك تجنس اليهود الذي أعطى حق المواطنة لليهود ورفع من شأنهم على العرب..." [2]

ويقول ضابط آخر أن هذه السياسة أدت إلى كره الشعب الجزائري لفرنسا والذي كانت من أسبابه أيضا المجازر والمذابح المرتكبة منذ بداية الاحتلال دون رحمة وهي من أهم أسباب الثورات الشعبية كذلك حسب رأيه، بالإضافة إلى عدم ثقة العربي بالأوربي وفشل سياسة الإدماج[3].

ويعتبر العديد من ضباط الجيش الفرنسي من خلال كتاباتهم أن السبب الرئيسي لثورة 1871 مثلا هو قانون كريميو الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود[4]، حيث يقول أحدهم في ذلك:"قانون 24 أكتوبر لتجنيس اليهود كان خطأ جسيما، فالعرب الذين أعطوا أبنائهم للقتال لصالح فرنسا أصبحوا يروا

---

[1] - Capitaine Coipel, le recrutement des indigènes d'Algérie, librairie militaires R.Chapelot, Paris, 1910, p 3-5.

[2] - Louis Serre, Les arabes martyrs : études sur l'insurrection de 1871 en Algérie, Elachaud editeur, Paris, 1873, pp30-31.

[3] - Paul Blanc, L'Insurrection en Algérie, Imp de L'Akhbar, Alger, 1864, p 36-38.

[4] - Colonel Robin, Insurrection de la grand Kabylie en 1871, Henricharles-lavauzelle Editeur militaire, Paris, 1901, p56 ; Stargard Poméranie, Opcit, pp 9-10.

أنفسهم أقل شئنا من اليهود الذين يعتبرونهم أعدائهم وأقل شئنا منهم في الأصل..." [1]، ويقول أخر:"قانون كريميو جرح الشعور الديني لشعب تعداده 2.5 مليون"[2].

وفي السياق نفسه تساءل ضابط أخر عن الأسباب التي منعت الجزائريين من استغلال فرصة مشاركة أعداد كبيرة من جنود الجيش الفرنسي الذي كان في الجزائر في الحرب البروسية الفرنسية، ليقوموا بالثورة، لماذا انتظروا حتى حل السلم وعادت أغلب القواة الفرنسية إلى الجزائر، هذا جعله يجزم قائلا "إن ثورة 1871 تسببنا فيها من كل النواحي نحن فقط، لأن روح التمرد موجودة في دم العربي ونحن الذين أيقضناها.." [3]ويقول أيضا:"ونحن مجبرين على القول أن السبب الرئيسي لهذه الثورة هو قانون كريميو الذي حسّن اليهود وأغضب العرب.." [4].

وكان السبب المباشر لانتفاضة جنود الصبايحية سنة 1871 يعود في بدايتها إلى القرار الذي أصدره وزير الحربية الفرنسي بتاريخ 18 جانفي 1871 القاضي بنقل عدد كبير من قوات الصبايحية التي كانت مجندة في صفوف الجيش الفرنسي إلى أوربا للمشاركة إلى جانب فرنسا في حربها ضد بروسيا مع بداية عام 1871، وهو القرار الذي لم يقبل به الصبايحية فثاروا ضده وكانت البداية من مناطق تواجدهم إبتداء من منطقة مجبر بعمالة التيطري إلى الطارف بالشرق الجزائري وبوحجار وعين قطار لتعم كل مناطق الحدود الشرقية وبالأخص منطقة سوق أهراس.

كما أن بداية مقاومة ما أو نهايتها يكون سببا في انطلاق غيرها في الكثير من الأحيان، حيث يستغل بعض شيوخ القبائل انشغال القوات الفرنسي في إخماد بعض الثورات من أجل القيام بثورة أخرى، وفي ذلك يذكر الجنرال هيربلون[5] (Herbillon) أن الشيخ بوزيان قام بثورة في واحة الزعاطشة عام

---

1 - Un ancien officier de l'armée d'Afrique, Op.cit, p10.

2 - F. Le Blanc de prébois, Op.cit, p13.

3 - Louis Serre, Opcit, p26.

4 - Ibid, p 7-9.

5 - **هيربيون إميل** : ولد يوم 24 مارس 1794 ، خريج المدرسة سانسير العسكرية ، شارك في الحروب النابليونية ، التحق بالجزائر 1840 ، تولى قيادة الدائرة العسكرية بقالمة ، جمع قبيلة بني صالح بعنابة 1841 و إبادة قرية حيدوس بالأوراس 1845. تولى منصب قائدا على مقاطعة قسنطينة ، قاد حملة و إبادة على سكان واحة الزعاطشة حيث دمرها عن آخرهافي 26 نوفمبر 1849 ، توفي في 24 أفريل 1866؛ أنظر : Narcisse, Livre d'or, OP.cit , P 293

1849 مستغلا انشغال جزء من القوات الفرنسية في القضاء على ثورة سكان زواغة وفرجيوة بالبابور وثورات بني حساين وبني رزيق وغيرهم[1].

ويؤكد ذلك الضابط دي شايرون (Du Cheyron) في مذكراته حيث يتهم شيوخ القبائل بالتسبب في التمرد أوقيادة ثورة كلما أحسوا بفقدان بعض سلطاتهم حتى أولائك الذين عينتهم فرنسا[2]؛ وفي ذلك أيضا يقول الكولونيل تروملات (Trumelet) أن عائلة أولاد سيد الشيخ كانت تملك تأثيرا هائلا على الأهالي في الجنوب، واعتقادها أنها يمكن أن تنافس وتهزم فرنسا بالإضافة إلى الأغراض الشخصية لحمزة بن بو بشير زعيم القبيلة في توسيع سلطته السياسية في الصحراء هي الأسباب الرئيسية لاندلاتع ثورة أولاد سيد الشيخ وتواصلها وظهر ذلك عندما قامت السلطات الفرنسية بإنزال مركز عائلة أولاد سيد الشيخ إداريا عندما خلعت عن زعمائها سي بو بكر و سي سليمان ولد حمزة لقب "الخليفة" واستبدلته بلقب "الباش آغا"، ونزع مناطق من إدارتهم حيث كان هذا من أهم دوافع ثورتهم[3].

كما إدعى لويس رين أن بن ناصر بن شهرة بعد خلافة مع صهره الخليفة أحمد بن سالم زعيم الصف الشرقي وسلطان مدينة الأغواط، ورفض السلطات الفرنسية تعيينه آغا على الأرباع عام 1846 خليفة لأبيه، غضب وتمرد وأعلن الثورة عام 1851[4]؛ في حين يتهم الضابط دي شايرون (Du Cheyron) في مذكراته البشاغا المقراني ويصفه بالسبب المباشر في الثورة لحسباته الشخصية وإحساسه بفقدان الثقة وبعض ممتلكاته وسلطاته[5].

من جهة أخرى يعتقد بعض الضباط في كتاباتهم أن قادة الثورات الشعبية يستغلون الأوضاع السياسية الداخلية لفرنسا ونشاطات الجيش الفرنسي خارج الجزائر ليعلنوا تمردهم وثوراتهم، حيث تزامنت ثورة الزعاطشة سنة 1849 مع الثورة الفرنسية التي أسقطت النظام الملكي الدستوري في فرنسا[6]، وثورة

---

[1] - Général Herbillon, Insurrection survenue dans le sud de la province de Constantine, relation de de siège de Zaaticha, Paris, 1863, p 11-13.

[2] - Le Commandant Du Cheyron, Journal d'un officier : Bord-Bou-Arreridj pendant l'insurrection de 1871 en Algérie, Henri Plon imprimeur-Editeur, Paris, 1873.

[3] - Trumelet, Opcit, p 9-16.

[4] - Louis Rinn, Histoire de l'insurrection en Algérie de 1871, Alger, 1891, p663-664.

[5] - Du Cheyron, Opcit, p15.

[6] - Herbillon, Émile (Général), Insurrection survenue dans le sud de la province de Constantine en 1849 : relation du siège de Zaatcha. Librairie militaire, Paris, 1863, p13.

المقراني سنة 1871 مع الحرب الفرنسية البروسية، وثورة الشيخ بوعمامة سنة 1881 مع بداية الحماية الفرنسية على تونس[1]، وكانت هذه الأحداث تشغل عددا من قواة الجيش الفرنسي كما أنها كانت ترفع من معنويات الثوار، مما يصّعب مهمة القضاء على هذه الثورات، ويقول أحد هؤلاء الضباط أن الجيش الفرنسي بذلك يفقد مبدأ الضربة السريعة الفعالة في بداية الثورة مما يأدي إلى انتشارها[2].

وهنا يعتقد أحدهم أن قادة ثورة 1871 أرادوا اغتنام فرصة انكسار الجيوش الفرنسية أمام الألمان والانقلاب الذي وقع من طرف اليساريين وإعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة ما أوقع السلطة الاستعمارية في فوضى، من أجل الخلاص وطرد المستعمر[3]، ويرى هذا الضابط أن ضعف مبدأ الإدارة الفرنسية للجزائر والتغيرات الحاصلة فيها، مع تغير النظام في فرنسا من الملكي إلى العسكري إلى المدني، أدى في كثير من الأحيان إلى قيام الثورات الشعبية، لأن القبائل وزعمائها ملوا من تغير الأنظمة وكثرة القوانين[4].

ومن ذلك أن سوء سياسة المكاتب العربية إتجاه السكان بعد أن تم تغيير ضباطها القدماء ذوو الخبرة في معاملة الأهالي بضباط جدد جهلاء بأوضاع البلاد وطبيعة سكانها، كانت من أهم أسباب ثورة أولاد سد الشيخ سنة 1864[5]؛ وفي نفس السياق يرى أحد الضباط في كتابه أنه من أسباب ثورة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871 تغيير الموظفين الإداريين في النظام بأشخاص جدد لا يملكون خبرة في التعامل مع الأهالي ومع العرب، فلادارة الجديدة غيرت التعامل مع العرب بعد إصدار قراري 24 أكتوبر و24 ديسمبر الذي أصبح بموجله العرب لا يخضعون لسلطة واحدة وهي العسكرية بل لعدة سلطات إدارية وسياسية فقد أصبحوا مضطرين للتعامل مع عدة جهات وأشخاص مما أدخل في أنفسهم الشك وفقدان الثقة وساد الخوف من المستقبل، مما أجج التوتر وأدى إلى التمرد[6].

---

[1] - Henri Garrot, Histoire Général de l'Algérie ; Paris, 1910, p 997-998.

[2] - Un ancien officier de l'armée d'Afrique, L'Algérie devant l'assemblé national : causes des insurrections algériennes, Versailles Muzard librairie, Paris, pp 7-8.

[3] - Un ancien officier de l'armée d'Afrique, Opcit, pp 7-8.

[4] - Ibid, p8.

[5]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 176.

[6] - Un ancien officier de l'armée d'Afrique, Op.cit, p9.

ويضيف إلى ذلك أن هؤلاء الأوربيين المستوطنين الذين أرادوا إدارة الجزائر مكان العسكريين بعد سنة 1871 قاموا بسب العسكريين وطرد العديد من الفرق العسكرية، ورغم أنهم قلة فقد سيطروا على المجالس وعلى الثروات مما أغضب الأغلبية العربية معتبرة ذلك تهميشا وخطرا على مصالحها خاصة منهم الأسر الأرسطقراطية[1].

ويقول ضابط أخر في هذا الصدد أن محاولة إزالة الجيش العسكري وتغييره بجيش مدني من الإداريين للتحكم في المستعمرة محاولة غير مجدية ومستحيلة، فالعرب بعددهم (2,5 مليون) هم جنود عساكر من 18 إلى 60 سنة وهذا خطر، ولهذا فالجيش الفرنسي يبقى مهما لسلامة المستعمرة والتحكم في القبائل[2].

ويؤكد سي عزيز أحد قادة ثورة 1871 في رسالة بعث بها إلى حاكم بجاية يوم 14 جوان 1871 أدرجها في مذكراته أن السلوك السيء للقواد والموظفين والضباط اتجاه الأهالي خاصة الرحمانيين والذين خربوا وحطموا المسلمين دون رأفة بما يقومون به ونقلوا عنهم أخبار مزيفة للإدارة، وهذا ما دفع الأهالي إلى الانضمام إلى صفوف الثوار[3].

ويؤكد آخر أنه منذ سنة 1847 تاريخ بداية الثورات الشعبية يلاحظ أنها تنتشر في المناطق التي تديرها المكاتب العربية، وهذا دليل على أنها من بين أهم العوامل التي تساعد على تفجيرها، فثورة 1864 إندلعت في منطقة قبائل أولاد سيد الشيخ في المناطق العسكرية بعيدا عن القرى والمدن والمزارع الأوربية[4].

أما الضابط "غرول (Graulle)" وفي تحليله لأسباب ثورة الشيخ بوعمامة، يقول أن أهم أسباب الثورات الشعبية في الهضاب والجنوب هو غياب السلطة الفرنسية عن هذه المناطق وتمتعها باستقلالية شبه تامة تحت قيادة الزوايا وشيوخها، مما جعل الأشخاص الناقمين على فرنسا والفارين من مناطق أخرى

---

[1] - Un ancien officier de l'armée d'Afrique, Op.cit, p11.

[2] - F. Le Blanc de prébois, Bilan du régime civil de l'Algérie a la fin de 1871, E.DENTU librairie Editeur, Paris, 1872, p15

[3] - Si Azziz, Mémoire d'un accusé Si Azziz Ben Mohamed Amezian Ben Cheikh El-Haddad à ses Juges et ses Défenseurs, Constantine, Marl, 1873, p 81-84.

[4] - Paul Blanc, Op.cit, p2.

والذين يكنون العداء لفرنسا يلجؤون إلى هذه المناطق ويحرضون شيوخ القبائل هناك على التمرد والثورة[1].

ورغم أن قوانين الإدارة الاستعمارية جاءت أغلبها ضد الشعب الجزائري وفي خدمة الإدارة والمستوطنين وكانت من أهم أسباب الثورات الشعبية، إلا أن الكولونيل نويلات (Colonel Noellat) يرى أن قانون الأهالي (Sénatus consulte) لسنة 1863 كان في صالح العرب بإعطائهم الأراضي بشكل فردي رغم ذلك كان سببا مباشرا في ثورة أولاد سيد الشيخ سنة 1864[2]، لأن هذا القانون حسب رأيه أظهر ضعف فرنسا أمام الأهالي وهذا ما أعطاهم نوع من الثقة، فطمع بعضهم في سلطات أكثر، ولهذا قامت ثورة 1864[3]، وهذا ما يدعمه الجنرال لاباسي حين يؤكد أن سياسة اللين التي يتبعها الإمبراطور نابليون الثالث تجاه الجزائريين هي السبب في ثورة سي الأزرق سنة 1864 في فليتة بجبال الونشريس وغيرها[4].

كما إدعى بعض المؤرخين الفرنسيين أن "معظم هذه الثورات في زعمهم ليست وطنية جزائرية لأنها إندلعت بسبب إيحاءات وإيعازات من الخارج من طرف قوى أجنبية، فاتهموا المقراني والحداد ومحي الدين بن الأمير عبد القادر بعمالتهم للبروسيين الألمان والدولة العثمانية، واتهموا الشريف بوشوشة وبن ناصر بن شهرة والشريف محمد بن بعد الله بعمالتهم للسنوسيين، واتهموا آخرين بعمالتهم للإنجليز المنافسين لهم في النشاط الإستعماري[5]، كما إدعى الجنرال لاباسي أن مبغوثي تركيا السريين الذين ينشطون في الدعاية ضد فرنسا بطرابلس الغرب كانوا سببا في ثورة سي الأزرق سنة 1864[6].

رغم أن بعض المقاومات الشعبية كانت فعلا تأمل في دعم خارجي، والذي كان أحيانا مجرد وعود أو إشاعات، لكنها تكون سببا ودافعا في إندلاعها، فمن أسباب مقاومة أحمد باي في قسنطينة تطمينات الباب العالي بإرسال التعزيزات العسكرية، حيث طلب السلطان العثماني محمود الثاني عن طريق رسالة من وزيره رؤوف باشا من الحاج أحمد أن يثبت في مقاومته ويتجنب إبرام الصلح مع

[1] - Graulle Eugène-Louis-Vincent (Commandant), Insurrection de Bou-Amama (avril 1881), Henri charles-lavauzelle Editeur militaires, Paris,1905, p9.

[2] - Noellat, Opcit, p25.

[3] - Ibid, p33.

[4] - Un Ancien Officier de l’Armée du Rhin, Le Général Lapasset 1817-1864, T1,P 12-15.

[5]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص28

[6] - Un Ancien Officier de l’Armée du Rhin, Le Général Lapasset 1817-1864, T1,P 12-15.

الفرنسيين ووعده بإرسال النجدة العسكرية، لكن الحاج أحمد ألح في تعجيلها حتى يستطيع الصمود وإلا الاستسلام[1].

1-3 الأسباب الاجتماعية

إدعت السلطات الاستعمارية أنها جاءت إلى الجزائر بهدف نشر الحضارة وتخليص الشعب الجزائري من الجهل والتخلف الذي كانوا يعيشونه في ظل الحكم العثماني حسب زعمها، وراحت ترفع شعارات المساواة في الواجبات والحقوق، وفي ذلك حاول بعض ضباط الجيش الفرنسي والمؤرخين الفرنسيين في كتاباتهم تحديد الأسباب الإجتماعية التي تجعل الجزائري يقاوم ويثور في وجه الإدارة الاستعمارية ومشاريعها.

حيث يرى الضابط فريش (Frisch) أن التركيبة الاجتماعية وطبيعة تفكير العربي غير منتظمة فهو رجل الفوضى حسب تعبيره، حيث يتصرف بتسرع حسب المعطيات الأولية فقط، وبالتالي سهولة استمالته ودفعه إلى الانتفاضة والثورة، ولهذا يجب نقل الحضارة والفكر الفرنسي له[2].

وفي ذلك يرى "سباتي (Sabatier)" أن الجنس العربي لا يجب أن يتمتع بالحرية من حاكمه، ويجب إذابته في سياسة الاستعمار والتطور الاستطاني الفرنسي مثل الهنود الذين تلاشوا في ظل الغزو الأمريكي، وذلك بأن تمد فرنسا يدها لمن يريد أن ينظم إلى مشروعها، بداية من رفع المستوى التعليمي للعرب من خلال مدارس فرنسية[3].

ويخالفهم في ذلك "نويلات (Colonel Noellat)" حين يرى أنه يمكن تفادي العديد من الانتفاضات إذا أعطي للعرب بعض الحرية الإدارية وحرية تسيير شؤون القبيلة وأمور مجتمعهم ودينهم[4].

ويقول "سباتي (Sabatier)" أنه يجب التفريق بين العرب والبربر لأنهم لا يتشابهون فالبربر يثورون أكثر من العرب، لأنهم لا يحبون التدخل في شؤونهم الاجتماعية وطريقة عيشهم أكثر من العرب، بالإضافة إلى تمسكهم وتعلقهم الشديد بأرضهم وتقاليدهم[5].

[1] – مذكرات أحمد باي حمدان خوجة وبوضربة، تر: محمدج العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1973، ص 29-32.

[2] – R-J. Frisch, Op.cit, pp 161-162.

[3] – Ibid, p44.

[4] – Colonel Noillat, Op.cit, p116.

[5] – Sabatier, Op.cit, p 22-28.

كما اعتبر أنه يجب إعادة النظر في نظام القبيلة ككيان سياسي عائلي لأن تضامنها فيما بينها هو الذي يغذي الثورات والانتفاضات (التمرد)،فهي تبقى واقفة في وجه السلطة الاستعمارية كالحصن الحصين، لدى يجب تفكيكها والسيطرة عليها بنزع شرعية وجودها الإداري الرسمي من خلال ربط العرب بالإدارة كأفراد وليس كجماعات (أي قبائل)؛ كما اقترح كحل ثاني إعادة تنظيم القبائل من خلال إشراك العنصر الأوربي في تسييرها مع رفع درجة مراقبتها، لأن شيخ القبيلة وإن كان معين من طرف الإدارة الاستعمارية ولأنه يملك كل السلطات في القبيلة (رئاسة القبيلة سياسيا ودينيا، القضاء، جمع الضرائب...) فهو الوسيط الوحيد بين الإدارة الاستعمارية وأفراد القبيلة، وليحافظ على هذه السلطات فهو لا ينقل للإدارة إلا ما يريده ولا يقدم إلا مصلحته، وفي حالة عدم رضاه عن الإدارة ربما يكون هو من يقود الثورة ضدها[1].

ويوافقه "نويلات (Colonel Noellat)" الرأي حين يقول:"يجب حل هذا التنظيم السياسي والعائلي الذي يسمى القبيلة فهو من أهم أسباب الثورات الشعبية لأن تضامن وتلاحم أفراد القبيلة فيما بينهم أو مع قبائل أخرى تجمعها بها أواصل قرابة أو طرقية تمنح قوة للثورات الشعبية، لهذا يجب ربط الأهالي بالإدارة كأفراد... "[2]

في حين يرى الضابط فريش Frisch أنه من أهم أسباب الثورات الشعبية في الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية للأهالي والتعامل معهم كمواطنين من حيث مراقبتهم وإحصائهم وإدارتهم في أدق الأمور، وهذا ما يجرح مشاعرهم ويمس شرفهم ويؤنبهم ضدنا وهذا ما لم يكن مثلا بالنسبة لروسيا في آسيا أو بريطانيا في مستعمراتها[3].

ومهما اختلفت آراء المؤرخين والضباط الفرنسيين فالأكيد أن ممارسات الإدارة الفرنسية في الناحية الاجتماعية من أهم دوافع الثورات الشعبية، من خلال التدخل في شؤون خاصة بالقبائل والعائلات، ومنها أنها استغلت نفوذ بعض الأسر الأرستقراطية منذ بداية الاحتلال لتسهيل سيطرتها على بعض المناطق، وأغرتهم بالمناصب الإدارية أو إبقائهم في مناصبهم القيادية القديمة، وبعد أن تحقق منهم أغراضها كانت تعمل على تحطيم نفوذها ونزع سلطتها ومكانتها لتحقيق السلطة والحكم المباشر خاصة

1 - Sabatier, Op.cit, pp42-43.

2 - Noellat, Op.cit, pp 42-43.

3 - R-J, Frisch, Op.cit, pp 165-166.

في إطار سياسة الإمبراطورية الثانية، لكنها بسلوكها هذا كانت تأجج غضب قادة هذه الأسر التي كانت كلمتها مسموعة بين أتباعهم، فكانت هذه العائلات تجد في ذلك ذريعة لتفجير ثورة ضد إدارة الاحتلال، وهذا ما حدث مثلا في ثورة سكان زواغة وفرجيوة بالبابور، حيث سعت إدارة الاحتلال بحملاتها العسكرية في المنطقة وبسياستها الإدارية إلى إضعاف نفوذ عائلتي أولاد بن عز الدين في زواغة وأولاد بن عاشور في فرجيوة وهذا ما جعلها تجدد الثورة في المنطقة سنة 1864 والتي كانت مشتعلة على فترات متقطعة منذ 1849[1].

كما يرجح نويلات (Colonel Noellat) بعض أسباب الثورات إلى حسابات بعض مشايخ الطرقية في زعامة القبيلة خاصة في حالة اختيار الإدارة الاستعمارية زعيما لقبيلة على حساب زعيم آخر منافس يملك هو الآخر نفوذا وسلطة وشعبية، مما يدفعه للثورة، كما حدث في ثورة الأوراس سنة 1879 التي كان من أسبابها الصراع والخصومات بين عائلة بن قانة وعائلة بن شنتوف حول السيطرة والنفوذ السياسي والقبلي[2].

ويظهر جليا من هذه الآراء أن تفكير ضباط الجيش الفرنسي في تفسير الأسباب الاجتماعية للمقاومات والثورات الشعبية ضيق جدا وبعيد عن الحقيقة في مجمله، إما بجهل حقيقي للواقع أو عن قصد وهذا هو الأقرب إلى تفسير هذه الآراء، لأن هؤلاء الضباط في أغلبهم كانوا من خلال كتاباتهم في خدمة الاستعمار.

فالإدارة الاستعمارية وكجهة سلطوية في الجزائر عليها واجبات اتجاه السكان بما أنها كانت تدعي حماية مصالحهم، لكن الحقيقة أنها لم تكن تأبه لهم ولحالهم، وتجلى ذلك في الظروف الصعبة التي كانوا يمرون بها خاصة خلال فترات المجاعة والجفاف أو الكوارث الطبيعية الأخرى كالزلازل، حيث لم تحاول هذه السلطة أن تقدم أدنى المساعدات الضرورية للمنكوبين في مأساة المجاعة الحادة التي حصلت عامي 1867 و1868 والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الجزائريين، حيث تركتهم لمصريهم المؤلم، وهذا ما جعل الباشاغا المقراني يدرك أن السلطات لا يهما سوى حماية مصالحها، وكان هذا من أسباب ثورته سنة 1871[3].

[1]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 145.

[2] - Colonel Noillat, Op.cit, pp 103-104.

[3]- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص 242.

والحقيقة أن السلطة الاستعمارية عمدت إلى تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين وذلك بمحاولة جعل العنصر الأجنبي يشكل الأغلبية بتشجيع الهجرة الأوربية وتسهيل عملية الاستيطان، وإن لم تستطع فعلا الوصول إلى الأغلبية العددية فقد وصلت إلى الأغلبية المتسلطة بإعطاء المعمرين رغم قلة عددهم مقارنة بالسكان الأصليين (الأهالي كما سمتهم فرنسا) أغلب الثروات ومنحتهم السلطة على الجزائري، وهذه السياسة جردت الجزائري من كل مقومات العيش الكريم، وخلفت تناقضات اجتماعية ميزها انتشار الفقر والبؤس والشقاء واللجوء إلى الهجرة، وحياة التشرد[1].

هذه السياسة جعلت الجزائريين يحتلون المراتب الأخيرة اجتماعيا بسبب حرمانهم من الوظائف المدنية العامة العليا، ولم تتح لهم إلا الوظائف التي ترفع المعمرون عن ممارستها[2]؛ والحالة الاجتماعية بمجملها لم يتقبلها الجزائري وهي التي جعلت منه ينتفض ويثور ويقاوم الوجود الاستعماري وسياسته.

1-4 الأسباب الاقتصادية

قامت السلطات الفرنسية بنهب أراضي الجزائريين والاستلاء عليها بموجب جملة من المراسيم والقوانين، حيث صادرت مساحات واسعة من الأملاك العقارية[3]، كما استولت على أراضي العثمانيين والأوقاف وفرضت حراسة على الأراضي ملك القبائل بكاملها بحجة أنها تركت هذه الأراضي دون زراعة أو استغلال، ثم وسّعت هذه العملية لتستولي على العديد من الأراضي مما زاد من تحويل أملاك الجزائريين إلى المستوطنين الأجانب[4]، فكانت هذه الإجراءات من أهم أسباب الثورات الشعبية في الجزائر.

وفي هذا الصدد يدعم الضابط "جول كينمو (Lieutenant-colonel Quinement)" رأي خليفة القبائل الكبرى علي بن الشريف (الذي أدرجه في كتابه)، حيث صرح به علنا في اجتماع بالجزائر العاصمة سنة 1877 مع السلطات الفرنسية بقوله:"أن فرنسا وإن كانت تمارس حقها كمستعمر في أخذ أراضي الدواوير والقبائل فإنها تأدي إلى غضب الشعب وثورته، لأن الشعب لا يريد الأموال بل يريد الحفاظ على أرضه فهي مصدر عيشه"، ويضيف هذا الضابط إلى ذلك رأي الجنرال بيلي (Pellé)

---

[1]- عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص126.

[2]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، الجزائر، 1963، ص 100.

[3]- جيلالي صاري ومحفوظ قداش، الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية (1900-1954) الطريق الاصلاحي والثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص125.

[4]- إبراهيم مياسي، الإستطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.ت)، ص115.

الذي كان يرأس أحد المكاتب العربية حين قال سنة 1850:"إن الحرب الأكثر شراسة التي سنواجهها هي حرب امتلاك الأراضي وهي أصعب من حروب الاحتلال"[1]، ويؤكد ذلك الضابط "فريش (Frisch)" بالقول أن نزع أراضي القبائل وإعطائها للمستوطنين وبالتالي تجويع هذه القبائل من أهم أسباب قيام الثورات الشعبية[2].

وبالاضافة إلى نزع الأراضي يرى العديد من الضباط من خلال كاتباتهم أن الأوضاع الاقتصادية المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري من أهم أسباب الثورات الشعبية، فمثلا يرجع الضابط "بورسول (Bourseul)" السبب الرئيسي لثورة الزعاطشة إلى غضب أهالي منطقة الزيبان على الإدارة الاستعمارية بعد زيادتها في الضرائب على النخيل من 15 إلى 45 سنتيم، وإعادة ضريبة أخرى كانت في عهد الأتراك إلى مصالحها، ولم تراعي في ذلك حالة السكان السيئة إقتصاديا وأوضاعهم المعاشية المتدهورة[3].

وفي الزواغة وفرجيوة بالبابور عندما قامت السلطات الفرنسية بمنح غابات الفلين إلى شركة فرنسية بدلا من السكان المحليين الذين كانوا يعتمدون على العمل فيها لكسب قوتهم، وعلى هذا الأساس قام السكان حسب سلطة الاحتلال بإشعال حريق في تلك الغابات، وكان هذا من أسباب الثورة في المنطقة.

وكان قرار إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب من حاكم الغزوات، الذي أدى إلى إقاف التبادل التجاري للحبوب في الفترة التي فشا فيها القحط والجفاف وقلة الحبوب والمواد الغذائية، كان من دوافع أحداث قبائل بني سناسن بمنطقة الحدود الغربية سنة 1859[4].

وبصفة عامة يركز المؤرخون الفرنسيون على الأسباب الاقتصادية للثورات الشعبية دائما، وتلخصت ادعاءاتهم ومنهم ضباط الجيش الفرنسي أن الجزائريين لا يثورون إلا عندما يفتك بهم الجوع وينتشر فيهم الفقر والعرى والحاجة، أما عندما تتحسن أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية فإنهم يخلدون إلى الهدوء

[1] - Jules Quinement, Solution de la question de l'Algérie et de la Tunisie, Imp Rochelles, Paris, 1881, p09.

[2] - R-J. Frisch, Op.cit, p 164.

[3] - E-CH Bourseul, Opcit, p05.

[4]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 147- 150

والسكينة ويتخلوا عن التمرد والثورة على الحاكم وإن كان أجنبي يحتل بلادهم، وبهذا فإنهم ينزعون عنها الدافع الوطني رغم وجود العديد من الأمثلة عن مقاومات شعبية اندلعت في وقت لم يكن فيه من أحوال السكان ما يدعيه هؤلاء كمقاومة الأمير عبد القادر وثورة أولاد سيد الشيخ وثورة الشيخ بوعمامة وغيرها، وإن كانت بعض الأسباب الاقتصادية ساهمت في قيام عدد من الثورات الشعبية فما هي في الحقيقة إلا دوافع مباشرة ثانوية زادت من غضب السكان وعدم رضاهم عن الاستعمار وسياسته[1].

2- أشكال ومظاهر المقاومة الشعبية ومراحلها:

2-1 من حيث طبيعتها وظروف انطلاقتها:

هناك تباين واختلاف وأحيانا خلط حتى بين الباحثين في توظيف مصطلحات مقاومة، ثورة، انتفاضة للدلالة على معنى واحد، دون استعمال التدقيق في توظيف هذه المصطلحات، فنجد في العديد من الأحيان مثلا تسمية ثورة المقراني أو انتفاضة المقراني، وأحيانا مقاومة المقراني، حتى أن هذه التسميات تتواجد أحيانا في نفس الدراسة أو البحث وكأن لها نفس المعنى، بينما إذا دققنا في معاني كل مصطلح فإننا سنكتشف أنه كل واحد يختلف عن الآخر في المدلول[2].

ورغم أن مصطلح المقاومة (Résistance) هو الأشمل والأعظم، وهو ينطبق على أي أسلوب في مواجهة الاستعمار، إلا أن المقاومة تعني بشكل أدق من حيث اللغة مجابهة القوة بالقوة[3]، ومعناها الممانعة وعدم الرضوخ لتغيرات وقوى مفروضة من الخارج[4]، وتعني الوقوف ضد الاعتداء والطغيان والاضطهاد[5]، فهي عبارة عن رد فعل سياسي أو عسكري يعبر عن رفض التدخل الأجنبي أي مقاومة العدو ومنعه من السيطرة على أرض يملكها أو يسيطر عليه المقاوِم، وينطبق هذا التعريف الدقيق في الجزائر على أغلب المقاومات الشعبية في المرحلة الأولى من توسيع الاحتلال والتوغل في الداخل، أي مرحلة مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي، اللذان حاولا منع الاستعمار في احتلال مناطق يسيطران عليها، الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق.

1- يحيى بوعزيز، ثورات ال جزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص27.

2- عبد القادر جيلالي بلوفة ، المقاومة الشعبية الجزائرية: قراءة تاريخية في أسباب حدوثها وعوامل تواصلها (1830-1916)، مجلة الحضارة الاسلامية، كلية العلوم الانسانية والحضارية، العدد 18، 2013، ص 46.

3- صبحي حمودي ، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، بيروت ، 2001 ، ص 120.

4- يوسف محمد رضا ، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة ، ط1، مكتبة ناشرون ، بيروت، 2006 ، ص 152.

5- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، بيروت ، 1976، ص 846.

وهذا بخلاف مصطلحات الثورة (revolution) والانتفاضة (soulèvement)، أو كما جاءت في الكتابات الفرنسية تحت مصطلح التمرد (insurrection) خاصة منها كتابات ضباط الجيش الفرنسي، والتي تتفق في غالبيتها مع التعريف الذي جاء به أحد الضباط الفرنسيين في كتابه مصطلح التمرد (الثورة) بأنه انتفاضة منطقة أو بلد على الهيئة الحاكمة بالكلمات أو بالحركات والأفعال[1]، وفي تعريف أدق يبين وجهة نظرنا يعرف أحد التقارير الفرنسية حول ثورة الأوراس 1916 الثورات الشعبية (التمرد insurrection) على أنها انتفاضة ضد السلطة الحاكمة، وهي فقط في الجزائر تلك الثورات المسلحة التي ظهرت عندما أصبحت غالبية أرض الجزائر (يعني الشمال) تحت سيطرة فرنسا بعد إنهاء مقاومتي الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق 1847-1848.[2]

وهذا المصطلح – أي حركة التمرد – يعني عادة كلا المصطلحين عند المؤرخين الفرنسيين وخاصة ضباط الجيش الفرنسي في كتاباتهم ، أي الثورة أو الانتفاضة أو كلاهما معا، رغم أنهما كذلك لا يعنيان نفس الشيء.

فالثورة في معناها العام تغيير جذري في مجال من المجالات وانقطاع مفاجئ وعنيف في الاستمرارية، وتقرن كلمة الثورة ، عادة بصفة لتحديد ماهيتها (الثورة الثقافية ، الثورة العلمية، والثورة الزراعية ..) [3]؛ وهي تغير مفاجئ وكلي يحدثه الشعب من خلال أدواته (مثل العمل المسلح) أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات[4].

أما الانتفاضة فهي حركة عفوية شعبية غير منظمة يقوم بها الشعب معبرا من خلالها عن رفضة لقرار أو إجراء اتخذته السلطة الحاكمة، أو هي تحرك عنيف للجماهير الشعبية الريفية ، بقيادة زعامات دينية أو مدنية أو عسكرية ، ضد الاستعمار ، وظهر هذا الأسلوب في القرنين 19 و 20 م[5]؛ ويمكن تعريفها على أنها حركة تمرد جماهيرية موجهة في الغالب ضد الظلم بمختلف أشكاله السياسية

---

[1] - Un ancien officier de l'armée d'Afrique, L'Algérie devant l'assemblé national « causes des insurrections algériennes », Versailles Muzard Libraire, Paris, 1871, p08.

[2] - Archives de la Wilaya d'Alger, Bibliothèque, cabinet du gouvernement général de l'Algérie, les troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna 1916, pp 369-370.

[3] - مؤلف جماعي ، الموسوعة العسكرية ، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1981، ص359.

[4] - عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص 47.

[5]- أحمد عبيد ، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر ، تونس ، المغرب)، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الرباط ، (د.ت) ، ص 61-65.

والاجتماعية والاقتصادية، أي رفض للواقع القائم، وهي لا تصل إلى درجة الثورة(1)، وتتصف الانتفاضة في غالبيتها بالفعالية والشعبية والظرفية والعفوية وقلة التنظيم مقارنة بالثورة.

ورغم التداخل بين معاني المقاومة، الثورة والانتفاضة وبدرجة خاصة من خلال توظيفها في الكتابات التاريخية عند المؤرخين والباحثين، فإنه يمكن القول أن مصطلح المقاومة هو الأشمل في معناه العام، وفي معناه الخاص يعني مقاومة الاستعمار قبل دخوله الأرض والسيطرة عليها أي مواجهة الاستعمار في جميع مراحله(2).

ورغم صعوبة تطبيق هذا التصنيف وهذه المصطلحات بمعناها الحقيقي والعميق بالنسبة لكل المقاومات الشعبية في الجزائر بسبب خصوصية وظرفية ومكانية وزمنية كل واحدة، إلا أنه يمكن تطبيقه على أغلبيتها، ولهذا فإنه وخلال دراستنا سنستعمل مصطلح مقاومة بشكل أكبر، وفي بعض الأحيان نستعمل مصطلحي ثورة أو انتفاضة عندما يكون المعنى واضح ومناسب.

2-2 من حيث أساليب المقاومة:

هناك نوعان من المقاومة الشعبية في الجزائر من حيث أساليبها، المقاومة الشعبية السلمية أو السياسية، والمقاومة الشعبية المسلحة أو العسكرية، والتي تنقسم بدورها إلى نوعان: مقاومة مسلحة منظمة وغير منظمة.

أ- المقاومة الشعبية السلمية أو السياسية:

ظهر هذا الأسلوب من المقاومة الشعبية مباشرة بعد إحتلال مدينة الجزائر، بعد أن أظهرت القوات الفرنسية عدم إحترامها لما جاء في إتفاقية الاستسلام بينها وبين الداي حسين في 05 جويلية 1830، حيث بدأت انتهاكات واضحة للحياة الإجتماعية للجزائرين بسوء معاملة المواطنين والإستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم ومساكنهم، والإستيلاء على أموال الوقف، والاعتداء على المقدسات الدينية وغلق المدارس ومنع المجالس العلمية، وسجن العلماء أو نفيهم، بالإضافة إلى سياسة الإبادة والتقتيل، وهذا ما جعل بعض أعيان وعلماء مدينة الجزائر يدخلون في مواجهة سلمية مع الإستعمار، عبارة عن نقل مطالب الرأي العام وشكاوى وتذمر من سياسة الحكم الفرنسي في الجزائر والكشف عن مساوئه(3).

1- البخاري حمانة ، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر ، وهران ،2010 ، ص41.

2 - جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص49.

3- نبيل أحمد بلاسي، الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص11.

ومن رواد هذا النمط من المقاومة نذكر حمدان بن عثمان خوجة ومفتي الجزائر محمود ابن العنابي[1] وأحمد بوضربة وغيرهم مجهولون كثير قاوموا بتنبيه الناس من خطر الاستعمار الفرنسي، وتأليف اللجان والكتابة في الصحف ومراسلة بعضهم لتنظيم المقاومة وتخطيطها[2].

وقسم المؤرخ أبو القاسم سعد الله هذه المقاومة إلى ثلاثة تيارات سياسية، وسماها "أحزابا"، الحزب الوطني الذي كان يضم عناصر تنظر للداخل، وتعمل للصالح العام وتحرير الوطن، والحزب الثاني هو الحزب العثماني، وهم يهدفون إلى تحرير الجزائر وعودة الحكم العثماني، أو على الأقل تكوين سلطة في الجزائر موالية للسلطان العثماني، وأما الحزب الثالث، فهو الذي ارتبطت مصالحه بالمصالح الفرنسية، ولم يكن واضح المعالم لا من حيث الشخصيات ولا من حيث البرامج، وكانت أهافه غامضة، ووضع سعد الله أحمد بوضربة في الحرزب الوطني، ووضع محمود ابن العنابي وعثمان خوجة في الحزب العثماني، ومصطفى ابن الحالج عمر[3] في صف الحزب الفرنسي[4].

ولعل أبرز حركة مقاومة سلمية سياسية تلك التي قام بها حمدان بن عثمان خوجة والتي ترجمها في كتابه "المرآة" والذي قال فيه:"..فرنسا لا تجني أي فائدة من الجزائر، ولا تنشر الحضارة في هذا البلد إلا بتطبيق المبدأين السارية المفعول التي تؤمن بهم وهم: استئصال هذا الشعب وإرغام السكان على بيع ممتلكاتهم والرحيل خارج هذه الأرض"؛ وتبنى مع رفاقه مهمة الدفاع عن المفتيين الحنفيين المسجونين والتنديد بنهب الممتلكات ومناهضة الاعتداء على الأوقاف المساجد وتبديلها بكنائس[5].

وهذا جعله أكبر أعداء اليهود والمعمرين والسلطة الاستعمارية، التي حاولت اتهامه بالرشوة والاختلاس وسوء الأخلاق، ثم نفته إلى فرنسا سنة 1833، أين التقى مع نخبة من الجزائريين المثقفين، ونظم المقاومة السياسية، وحاول تنوير الرأي العام الفرنسي والعالمي حول ما يجري في الجزائر من ظلم

---

[1] - **محمد بن العنابي** (1775-1850م): فقيه حنفي، وقاض وباحث، من أوائل دعاةو الإصلاح والتجديد في القرن 19، نفي خارج الوطن أشهرا قليلة بعد الاحتلال بسبب مواقفه المعارضة لسلطات الاحتلال، استقر بالاسكندرية، ولاه حاكم مصر محمد علي باشا وظيفة الفتوى الحنفية بها، توفي هناك سنة 1850؛ أنظر: سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 46.

[2] - إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية، دار مدني للنشر والطباعة، الجزائر، 2008، ص13.

[3] - **مصطفى بن الحاج عمر**: من كبار تجار مدينة الجزائر ، عينه كلوزيل بايا على التيطري في مكان مصطفى بومزراق ،لكنه لم يستمر في منصبه هذا طويلا ، حيث استطاع رجال المقاومة استرجاع مدينة المدية في عهد الجنرال بيرتزين .انتقل إلى فرنسا و استقر بها ؛ أنظر : أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 41

[4] - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص ص 103-104.

[5] - حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 237-262.

وتجاوزات وانتهاكات في حق الشعب[1]، حيث كثف نشاطه بعقد المؤتمرات وكتابة الرسائل ورفع العرائض الرسمية والتذكير ببنود معاهدة الاستسلام وكان يهدف من ذلك إلى جلاء الجيش الفرنسي والاعتراف بالكيان الجزائري، وقد أثمرت جهوده بالضغط على البرلمان الفرنسي الذي قرر تعيين لجنة للتحقيق في الجزائر[2].

حيث أمر ملك فرنسا لويس فليب[3] يوم 7 جويلية 1833 بتكوين اللجنة الإفريقية للتحقيق في الجزائر برآسة الجنرال بوني، مهمتها دراسة الوضع الشامل في الجزائر وتحديد أسس العمل في المستقبل، والتحقيق في ممارسات الإدارة والجيش الفرنسي في الجزائر بالإستماع إلى ممثلي السلطات العسكرية والمدنية ووفد عن اليهود وأعيان الجزائر، والقيام بخرجات وتحقيقات ميدانية، ولكنها لم تتحلى بالنزاهة والموضوعية واتضح أنها شكلت فقط لتبرير الإحتلال[4].

رغم ذلك واصل حمدان خوجة نشاطه السياسي حيث أصدر كتابه "المرآة" بباريس في أكتوبر 1833 الذي تتطرق فيه لجميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر وما يجري فيها من المعاناة اليومية للشعب الجزائري جراء الأعمال القمعية والوحشية لأفراد الجيش الفرنسي والمعمرين، وهذا ما جعل الجنرال كلوزيل يأمر بحبس أبنائه في مدينة الجزائر وحجز مراسلاته، وفي عام 1836 رحل إلى إسطنبول أين واصل جهوده الوطنية بالدفاع عن مقاومتي أحمد باي والأمير عبد القادر[5].

ومن رواد المقاومة السلمية السياسية في الجزائر في فترة الاحتلال، برز محمود بن العنابي مفتي الجزائر، الذي كان تحت مراقبة مستمرة من السلطات الاستعمارية، ثم قررت وضعه في السجن ثم نفيه إلى الإسكندرية، بسبب تصديه للجنرال كلوزيل وعدم تنازله عن الأملاك والأوقاف الإسلامية[6].

---

[1] – العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التسع عشر، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006، ص192.

[2] – نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 12.

[3] – **لويس فيليب الأول** (Louis Filipe): ولد في باريس يوم 6 أكتوبر 1773م، وتوفي يوم 26 أوت 1850، بايعته ثورة "جوليت" ملكا على فرنسا يو 09 أوت 1830، لكن ثورة 1848 قضت على ملكه، وفر إلى انجلترا حيث قضى العامين الباقيين من حياته، اشتهر لويس فيليب بالجبن والنفاق حتى مع أعز أصدقائه؛ أنظر: حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 208.

[4] - حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 270- 276.

[5] – العربي منور، المرجع السابق، ص ص 193-194.

[6] – صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص196.

وكان بوضربة من المفاوضين مع الداي وبورمون، ممثلا للحضر، حيث تحصل على وعود لصالحهم من دي بورمون الذي جعله على رأس اللجنة البلدية، وعرف باتهامه للحزب العثماني بالتآمر، وكتب العديد من العرائض للسلطات الفرنسية باسم أعيان مدينة الجزائر، يطالب برفع الظلم والاحتجاج على التصرفات التعسفية والاستيلاء على الأملاك ومنها الأوقاف، واستمرت عملية التفويض وكتابة العرائض والاحتجاجات من بوضربة وحزبه ضد سوء المعاملة إلى سنة 1936[1].

ومن مظاهر المقاومة السلمية للشعب الجزائري رفضه بشكل عام للسياسة الفرنسية من تنصير وفرنسة وتغيير للهوية والعادات والتقاليد، وتجلى ذلك في أبسط الأشياء كشخصية المداح الذي كان يردد أشعار حماسية في الأسواق العامة والمقاهي والشوارع، تندد بالاحتلال وتدعوا إلى مقاومته بكل الوسائل[2].

ب- المقاومة الشعبية المسلحة:

وهي الأكثر انتشارا والأكثر عددا وصلت حسب بعض المؤرخين إلى ثمانين مقاومة وانتفاضة شعبية مسلحة على مستوى التراب الوطني، اعتمدت على الأسلوب العسكري العنيف في مجابهة الاحتلال الفرنسي، وكانت نتيجة حتمة لذلك، بما أن هذا الاحتلال أظهر أساليب عنيفة ووحشية في عملياته العسكرية ضد الشعب الجزائري، مرت بمرحلتين أساسيتين وهي نوعان: منظمة وغير منظمة.

- **المرحلة الأولى: 1830-1848**

امتدت لعقدين من الزمن تقريبا تميزت بالمقاومة المسلحة المنظمة ذات طابع وطني التي قادها الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق، بالإضافة إلى زعماء آخرين غير معروفين[3].

الأمير عبد القادر بن محيي الدين قاد حركة مقاومة استمرت إلى سنة 1847م، وقد سيطر عبد القادر على ثلثي أراضي الجزائر متخذًا من مدينة معسكر عاصمة له وأنشأ فيها مصانع حربية أيضًا، واستطاع أن يحصر المستعمر الفرنسي على الساحل الذي عجز على التوغل إلى عمق البلاد، مما ألجأ هذا الأخير إلى سياسة المكر والمفاوضة، فعقد مع الأمير عبد القادر معاهدتين، واحدة سنة بتاريخ

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص ص 106.

[2] - نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 12.

[3] - إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص13.

26 فبراير 1834م سميت بمعاهدة دي ميشيل، والثانية في ماي 1837 وهي معاهدة تافنة، والتي استغلها الأمير لتعزيز قواته العسكرية وتنظيم دولته من خلال إصلاحات إدارية وعسكرية[1]، كما اغتم هذه الفرصة لمد نفوذه إلى الشرق الجزائري حيث كون به ثلاث ولايات وهي برج حمزة (البويرة)، مجانة (سطيف) والزيبان (بسكرة)، وكان ذلك من أهم أسباب المشاكل بينه وبين الحاج أحمد باي الذي كان يعتبر الشرق الجزائري احتكارا له ولا حق لأحد السيطرة عليه[2].

ولما عاد القتال بعد نقض العدو الفرنسي لمعاهدة تافنة 1839م اضطر الأمير إلى الانسحاب إلى المغرب الأقصى للاستنجاد بسلطانه، لكن الفرنسيين أجبروا هذا الأخير على عقد صلح معهم سنة 1844 تم موجبه بإجلاء الأمير عبد القادر، الأمر الذي هيأ لقراره بوقف الحرب سنة 1847م.

أما الحاج أحمد باي الذي كان حاضرا بجنده للدفاع عن العاصمة في شهر جوان 1830 قبل سقوطها في يد المستعمر الفرنسي، ركز جهوده بمدينة قسنطينة عاصمة بايلك الشرق الذي كان يتزعمه، فاستطاع أن يأخر احتلال مدينة عنابة إلى غاية نهاية سنة 1832، كما نجحت قواته في التصدي للحملة الفرنسية الأولى على قسنطينة بتاريخ 08 نوفمبر 1836م، وأجبرت قوات الجنرال كلوزيل على الانسحاب[3]، لكن الفرنسيين نجحوا في دخول المدينة في الحملة العسكرية الثانية في شهر أكتوبر 1837، فانسحب الحاج أحمد باي إلى الأوراس وقرى الزيبان وأخذ من هناك ينظم المقاومة ويجمع أنصاره من جديد ليشن الحملات العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي، لكنه واجه أيضا خصومه من أعوان الأمير عبد القادر في الشرق الجزائري، وهذا ما أضعف مقاومته بالإضافة إلى الصعوبات الكثيرة التي خلقها له صهره ابن قانة مما جعله يستسلم للفرنسيين في نهاية ربيع 1848[4].

"ومن ضمن من برز للمقاومة في هذه المرحلة الأولى إلى جانب هذين البطلين، الحاج مصطفى بن التهامي صهر الأمير عبد القادر، والشريف بومعزة، ومحمد بن عبد السلام المقراني، والحسن بن عزوز، ومحمد الصغير بن عبد الرحمن، والشيخ الحسناوي الحناشي، والشريف مولاي محمد، والحاج موسى الأغواطي، والشيخ بن شابيرة البوسعادي، وذلك في جبال الونشريس والظهرة والأطلس التيطري

[1]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص18-19.

[2]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص20

[3]- سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، دار الأمل للطباعة والنشر، ط3، الجزائر،2012، ص 89-91.

[4]- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص21.

والبليدي والبيبان والحضنة والبابور والأوراس وفي وادي سوف والمسيلة وبوسعادة وبسكرة وبجاية وغيرها"[1].

- **المرحلة الثانية 1848-1916:**

هي أطول من المرحلة الأولى، دامت أكثر ستة عقود، برز خلالها عدد كبير من الزعماء الذين قادوا الكفاح المسلح مباشرة بعد نهاية مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي، وتزعموا ثورات وتمردات وانتفاضات ضد جيش الاحتلال الفرنسي، اختلفت في الظروف والوسائل، في طول مدتها، في عدد الضحايا، وفي نتائجها، لكن أهدافها كانت واحدة تمثلت في طرد الغزاة الاستعماريين وتحرير البلاد واستعادة حريتها واستقلالها الوطني[2].

حيث برز الشيخ أحمد بوزيان والحاج موسى الأغواطي في واحدة الزعاطشة جنوب غرب بسكرة في عام 1849، وقادوا ثورة بطولية أعطت أمثلة في التضحية والصمود رغم انعدام الامكانيات المادية، وبدأت بانتصار أهالي بسكرة في معركة سريانة شهر سبتمبر 1849، ثم تعرضت القرية للقصف، وقطعت أزيد من 10 آلاف نخلة مصدر رزق السكان، مما مكن القوات الفرنسية من اقتحام القرية وإبادة سكان الواحة بمن فيها من أطفال، نساء وشيوخ؛ وقبل ذلك صمد السكان، واشتبكوا مع الجند الفرنسيين بالسلاح الأبيض في الدروب والأزقة وكبدوا القوات الاستعمارية خسائر كبيرة مادية وبشرية، وألقي القبض على الشيخ بوزيان ، والشيخ موسي الدرقاوي، في يوم 26 نوفمبر1849م، فأمر الجنرال "هيربيون (Herbillon)" بقطع رؤوسهم، وتعليقهم على أبواب مدينة بسكرة عدة أيام[3].

وفي الأغواط وورقلة وتقرت وحوض واد سوف برز الشريف محمد بن عبد الله ورفاقه وفي مطلع عقد الخمسينات وخاضوا معارك بطولية ضد كتائب الجيش الفرنسي التي كان يقودها كل من بيليسين ومكماهون، ويوسف المملوك[4] وغيرهم من الضباط والعقداء وتمكنوا من الاستقلال بالمنطقة مدة من

---

[1] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، ص21.

[2] – نفسه، الصفحة نفسها..

[3] _ Herbillon Émile (Général), Insurrection survenue dans le sud de la province de Constantine en 1849 : relation du siège de Zaatcha. Librairie militaire, Paris, 1863, p 187-190.

[4] - **يوسف المملوك** :ولد بإيطاليا حوالي 1808 تعرض لعملية قرصنة بحرية حول تونس ، و أصبح مملوكا في قصر باي تونس ، فر من تونس غداة احتلال مدينة الجزائر 1830 والتحق بجيش الاحتلال، تقلد رتبة نقيب و لعب دورا أساسيا في احتلال عنابة 1832 ، قلده المارشال كلوزل منصب باي في إطار الحرب النفسية التي شنها الفرنسيون ضد الحاج أحمد باي قبل 1836 ، شارك في احتلال قسنطينة و عدة مناطق في شرق البلاد ثم في الغرب ، قلده الجنرال بيجو رتبة عقيد 1842 و كلفه بقيادة فرقة الصبايحية على المستوى الوطني . اشتهر بقيادة طوابير الموت لا سيما في الجنوب . تقلد رتبة جنرال في 1856 ، شارك في الحملة الكبرى على جرجرة في 1857 . استدعي إلى فرنسا لمهام أخرى . توفي في 16 مارس 1866 بكان الفرنسية و دفن في الجزائر قرب مصطفى باشا بناء على وصيته، يوم 23 مارس 1866؛ **أنظر**: Narcisse, Livre d'Or, OP.cit , P 591-592.

الزمن إلى أن اهتدى الفرنسيون إلى الاستعانة بسي حمزة ولد بوبكر وسيدي الشيخ وقومه، وكافأوه على عمله معهم بتعيينه خليفة لهم على كل الجنوب الوهراني[1].

وخلال نفس الفترة ظهر الثائر بن ناصر بن شهرة بحكرته الثورية في كل واحات الجنوب من فقيق غربا إلى إقليم الجريد التونسي شرقا، وتعاون مع ثوار أولاد سيد الشيخ بالجنوب الوهراني في الستينات كما تعاون مع المقراني والحداد عام 1871 عندما امتدت ثورتهم إلى الصحراء[2].

وفي أواخر الستينات ظهر الشريف بوشوشة بحربه الثورية في إطار ما عرف بجماعة "المداقانا"[3] وتعاون مع بن شهرة والمقرانيين وأثاروا كل من سكان الواحات الصحراوية انطلاقا من عين صالح[4].

وفي جبال جرجرة والبابور وحوض الصومام برز الشريف بوبغلة، والشريف بوصبع، وبوحمارة، ومولاي براهيم، والحاج عمر وفاطمة نسومر، وخاضوا حروبا طاحنة ضد قوات الجيش الفرنسي وفتكوا بالكثير منها وكلفوها ضحايا وخسائر كبيرة، ولم تستطع أن تتوغل إلى أعماق جرجرة وقراها إلا بعد أن جند الفرنسيون عشرات الآلاف من الجنود، وكلفوا الجنرال واندون باقتحام المنطقة في ربيع وصيف عام 1857 بعد أن عادت قواتهم العسكرية من حروب شبه جزيرة القرم شمال البحر الأسود وفي شرق البحر الأبيض المتوسط[5].

وفي جبال الحضنة وبريكة والخنقة وبسكرة برز محمد بوخنتاش البراكتي، والشيخ الصادق الرحماني أواخر عقد الخمسينات وقادا السكان إلى الكفاح المسلح ضد القوات الاستعمارية في معظم مناطق الهضاب العليا الشرقية وأبدوا من الشجاعة والبطولة والفداء ما جعل شعراء الملحون يتغنون بمعاركهم ومنها "معركة أم حمام"[6].

وفي الغرب الوهراني برز الإخوة الأربعة: سليمان، ومحمد، وأحمد، وقدور زعماء ثورة أولاد سيد الشيخ التي اندلعت عام 1864 وامتدت إلى عام 1883، وعمت كل الغرب الوهراني ومعظم واحات الصحراء الجنوبية من فقيق غربا إلى واد سوف شرقا وتدعمت هذه الثورة بعمي الإخوة الأربعة: سي

---

1 - Henri charles lavauzelle, En Algérie les Ouled Sid-chikh, Imprimerie Librairie Militaire, Paris, 1891, p 7-9.

2 - يحيى بوعزيز، وثائق جديدة عن ثورة بن ناصر بن شهرة 1851-1875، مجلة الثقافة، عدد31، فبراير – مارس، 1976، ص 39-48.

3 - **المداقانا**: هي جماعة تأسست في تدكيليت بالصحراء عام 1869، كانت تغير على القبائل، ووصفها المؤرخ "لوشاتوليي" أنها جماعة دأبت على اختراق الصحراء لممارسة السطو والخطف، أنظر: يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 226-227.

4 - يحيى بوعزيز، أضواء على كفاح الشريف بوشوشة، مجلة الثقافة، عدد34، أغسطس - سبتمبر، 1976، ص 85-99.

5 - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص23

6 - يحيى بوعزيز، نماذج من مقاومة سكان الواحات، مجلة الأصالة، عدد41، جانفي 1977، ص 117-134.

الأعلى وسي الزبير، وبإبراهيم بن عبد الله، والفضيل بن علي، في مناطق أولاد نايل والحضنة، كما تدعمت بثورة سكان عروش فليتة بجبال الونشريس، وحوض الشلف، وجبال الظهرة، بزعامة الشيخ المتصوف سي الأزرق بلحاج، وسي عبد العزيز، وعمت كل المنطقة ومد زعمائها أيديهم إلى ثوار أولاد سيد الشيخ، وتضامنوا ضد قوات الاحتلال الفرنسي[1].

وفي الوقت الذي اندلعت فيه ثورة أولاد سيد الشيخ بالجنوب الوهراني عام 1864 اندلعت ثورة سكان الزاواغة وفرجيوة بجبال البابور، والشمال القسنطيني، بزعامة وقيادة زعماء أسرة أولاد بن عز الدين في الزواغة، وأسرة بن عاشور في فرجيوة، وكان ضمن حوافزهم ثورة إخوانهم في الغرب الوهراني، وثورة علي بن غداهم ورفاقه في تونس ضد الباي التونسي الذي أصبح لعبة في أيدي القناصل الأوربيين الأجانب[2].

وفي أواخر عام 1870 اندلعت حركة لبن خدومة في منطقة سور الغزلان وامتدت إلى جبال جرجرة وحوض الصومام وكانت بمثابة بداية وتمهيد لثورة المقراني والحداد عام 1871 والتي عمت كل الشرق الجزائري ووسطه، ومن مليانة وحجوط، وشرشال غربا، إلى القل وسوق أهراس شرقا، وإلى عين الطيبة في أعماق الصحراء جنوبا، وتجند فيها كل السكان وخاضوا أكثر من 340 معركة كبيرة فضلا عن المعارك الصغيرة والجانبية، ودامت ثورتهم قرابة عام، كبدت جيش الاحتلال خسائر كبيرة وفاذحة في الأرواح والعمران وفي الإمكانيات الإقتصادية، ومن أبرز زعمائها الباشاغا محمد المقراني، وأخوه بومرزاق، والشيخ محمد الجعدي، ومحي الدين بن الأمير عبد القادر، وزعماء عائلة رزقي، وأولاد خليفة، بالشريغو وتبسة، وزعماء بني مناصر في منطقة شرشال، وأولاد غيدون في الميلية، وسكان بلزمة في الأوراس.

وشارك في هذه الثورة حتى الصبايحية الموظفون في القوات الفرنسية في زمالات مجبر والطارف وغين قطار وبوحجار في وسط البلاد وشرقها.

وفي عام 1876 اندلعت ثورة سكان واحة العمري جنوب شرق بسكرة بزعامة الشيخ محمد يحي، والمقدم الرحماني الشيخ عايش، وأبدى السكان بطولة وشجاعة منقطة النظير ورغم العزلة وانعدام الإمكانيات المادية كالمؤن والأسلحة[3].

وبعد ثلاث سنوات من هذه الثورة اندلعت ثورة سكان جبال الأوراس الغربية عام 1979 بزعامة الشيخ المقدم الرحماني محمد أمزيان المدعو بوبرمة، وتحولت جبال وشعاب المنطقة وقراها إلى معاقل

---

[1] – يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص24.

[2] - يحي بوعزيز، المجهولون من زعماء المقاومة في الشرق الجزائري، مجلة الأصالة، عدد54-55، فبراير 1978، ص 31-58.

[3] – يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع نفسه، ص24-25.

للثورات والمجاهدين الذين ضحوا بكل ما لديهم في سبيل إنجاح قضيتهم الوطنية، وعانوا وتحملوا الكثير من الأتعاب والمشاق والمآسي[1].

وفي عام 1881 اندلعت ثورة الشيخ بوعمامة في الجنوب الوهراني مرة أخرى كامتداد لثورة أولاد سيد الشيخ الأولى عام 1864 ودامت إلى مطلع القرن العشرين.

ومع بداية القرن العشرين قامت سنة 1901 إنتفاضة في عين تركي قرب مدينة مليانة، إلا أن الثوار قُمعوا بقوة من طرف العدو، وعلى إثر هذه الثورة صدرت قرارات بتاريخ 29 مارس و28 ماي 1902، تقضي بإنشاء المحاكم القمعية الرادعة[2].

وفي عين بسام سنة 1906 شن المجاهدون هجومات على مراكز الدرك الوطني، وامتدت الثورة إلى العديد من القرى، وطالب الثوار بتطبيق العدالة، لكن تدخل القوات الفرنسية المتفوقة أنهى الحركة سريعا، من أهم نتائجها صدور قرار جونار 1908 الذي قضى بمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج لعزلهم عن تطورات المشرق السياسية والإصلاحية[3].

وخلال الحرب العالمية الأولى شهدت الجزائر عدة إضطربات وثورات مناهضة للتجنيد الإجباري أو مستغلة لظروف الحرب، حيث قامت ثورة بني شقران في ضواحي مدينة معسكر سنة 1914، وتلتها العديد من الإضطربات وحرب العصابات من القبائل إلى غاية جنوب وهران، كما إندلعت ثورة الأوراس في آخر سنة 1916[4]، وكانت كل هذه الثورات والإضرابات بالدرجة الأولى نتيجة سياسة فرنسا في إجبار الجزائريين على التجنيد ووضعهم في الصفوف الأولى لحرب لا دخل لهم فيها، وادعت فرنسا أن هذه الإضطرابات كانت بسبب الدعاية الألمانية–العثمانية رغم أنه لم يكن لها سوى أثر محدود، خاصة في ثورة الجنوب والهقار التي إندلعت سنة 1916[5].

---

1 - يحي بوعزيز، إنتفاضة سكان الأوراس الغربية عام 1879، مجلة الأصالة، عدد60-61، سبتمبر 1978، ص 223-233.

2 - Charles Robert Agéron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome 2, P67.

3 – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص 32-313.

4 – صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 242.

5 – ناصر بلحاج، دور الدعاية العثمانية– الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر...، المرجع السابق، ص 6-7.

ثانيا: أسباب المقاومات الشعبية في تونس ومظاهرها:

1- أسباب ودوافع المقاومة الشعبية التونسية:

إن مقاومة الاحتلال الفرنسي في تونس كانت أساسا من قبل الفئات الشعبية لكن لا يمكن إغفال مشاركة بعض الأعيان خاصة من الإداريين (قياد، خلفاوات، مشايخ...) في أعمال المقاومة بدوافع مختلفة وطنية ودينية ودفاعا عن مصالحهم الإقتصادية والاجتماعية وتخوفا على ممتلكاتهم ومراكزهم التي يهددها نظام الحماية الجديد.

ولذلك سنحاول عرض أهم الأسباب والدوافع التي دفعت الأوساط الشعبية وبعض الأعيان والعساكر إلى تنظيم المقاومة أو المشاركة فيها وكذلك العوامل التي ساعدت على انتشارها وتواصلها خاصة في مرحلة الاحتلال والغزو.

1-1 الأسباب والدوافع الدينية:

رغم وجود دوافع أخرى عديدة جعلت من بعض المؤرخين يشككون في إعتبار الدافع الديني كمحرك أساسي للمقاومة الشعبية في تونس ضد الوجود الاستعماري الفرنسي، إلا أنه لا يمكن إعتبار هذه المقاومة إلى جهادا ضد محتل نصراني، وبهذا فهي تكتسي صبغة دينية، حيث يتعلق الأمر بالدفاع عن أرض إسلامية تعرضت للغزو والاعتداء(1).

وهناك عدة أدلة على إعتبار حركة المقاومة الشعبية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي جهادا، منها الرسالة التي بعثها عامل القيروان محمد المرابط إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل يأكد فيها أن القبائل والعروش وبحماس ديني تناسوا أحقادهم وخصوماتهم السابقة ووحدوا الصفوف للجهاد في سبيل الله، ومما جاء في هذه الرسالة :"بلغني أن أنفارا من الهمامة وأنفارا من الزيادنة وأنفارا من المثاليث وأنفارا من نفات وأنفارا من بني زيد جعلوا حلقة وتعاهدوا أن لا يصدر عيب من أحد إلى أحد منهم وأنهم يجمعوا عددا من الخيل ويتوجهوا لجهاد الفرنسيس..." (2).

كما أن وجود مناطق مقدسة للمسلمين في تونس زاد من حماس الجهاد واستماتة المقاومة وتوحد القبائل لذلك، وفي مقدمة هذه المقدسات مدينة القيروان وما لها من مكانة في نفوس المسلمين في بلاد

1- خليفة الشاطر، المقاومة التونسية في سنة 1881: مظاهرها المختلفة، المرجع السابق، 36.

2- أ.و.ت، س.ت، صن:17، مل: 192، وثيقة غير مرقمة.

المغرب، حيث أصبحت مركز تجمع القبائل واستمدت منها طاقة الجهاد الديني، ولهذا جهزت القوات الفرنسية خطة تقتضي الدخول إلى المدينة من ثلاث جهات وبقوات كبيرة، مما يعني أن فرنسا ومن خلال صراعها مع المقاومة التي كانت حول مدينة القيروان منذ شهور لمست الطابع الجهادي بشكل فعلي وإلا ما كانت تضع للمدينة كل هذا الاعتبار[1].

وفي تقرير للجنرال لوجرو[2] (Logerot) المؤرخ في 3 سبتمبر 1881 يشير أنه في الجنوب تزيد الدعاية الدينية من حالة الهيجان ويعلن الأهالي أنهم على استعداد لمواجهة القوات الفرنسية[3]، وكان تنظيم المقاومة في قابس وقفصة بإجتماع الناس في بيت الخليفة وبحضور القاضي والمفتي وهو ما يشير إلى الدعم الديني للمقاومة[4].

رغم ذلك إعتبر شيخ الإسلام بالديار التونسية أحميدة بلخوجة وهو أعلى سلطة دينية بتونس أن أعمال المقاومة ليست جهادا، حيث نصح هو وإخوته في جوامع تونس العام والخاص بالصبر وعدم المقاومة والطاعة المطلقة للباي وكاتبوا بذلك في كل اتجاه، وقال للناس أنكم ضعفاء لا يمكنهم مقاومة المحتلين وإن أردتم ربح تعاطف أوربا فعليكم بالصوم والصبر حتى يشاع جور الغزو[5].

كما أن بعض المؤرخين ومنهم علي المحجوبي لا يعتبرون الوازع الديني الدافع الأساسي للمقاومة الشعبية في تونس، باعتبار الواقع الأكثر تعقيدا للمجتمع التونسي والذي لم تفهمه الحكومة الفرنسية مثلا بإبقائها على الباي كأمير مسلم، ليساعد ذلك في تهدئة الأهالي الذين يرفضون طبقا للتعاليم الإسلامية الخضوع إلى الكافرين، وقد غاب عن أذهانهم أن هؤلاء السكان قد ثاروا سنة 1864 ضد الحاكم المسلم نفسه أي محمد الصادق باي بسبب سياسته التعسفية.

[1]- الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقص، تونس، 1995، ص 222.

[2] - **لوجيرو فرانسوا أوغست** (François Auguste Logerot)، ولد سنة 1825 في مدينة ويير(لوار وشير) (Noyers (Loir-et-Cher)) ، بوسط فرنسا، وهو قائد الفيلق الشرقي ومن قادة جيوش الاحتلال فيلق سيان الموجهة لتونس، درس في المدرسة العسكرية (صمت سان سير)، خدم في الجزائر، والقرم، رقي إلى كولونيل في عام 1870، بنى لنفسه إسما في معركة Coulmiers، أصبح عقيد في عام 1875 ، شارك في الحملة على تونس، وعين على رأس جهاز مخابرات الجيش، وكان وزير الحرب من 12 ديسمبر عام 1887 إلى 8 أبريل 1888، ثم وقائد فيلق السابع للجيش الاحتياطي في عام 1890، ماي 15 جانفي 1913؛ أنظر: Lambert, Paul, Dictionnaire illustré de la Tunisie : choses et gens de Tunisie, C. Saliba ainé (Tunis), 1912, p 269.

[3]- عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس 1881-1939،ج1، ط2، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2005، ص41.

[4]- الشيباني بنبلغيث، المرجع نفسه، ص220.

[5]- عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المرجع نفسه، ص 95.

ويذهب هذا الكاتب إلى أكثر من ذلك حين يعتبر أن المقاومة التونسية الاحتلال الفرنسي ليست جهادا ضد النصارى، فالطرق الصوفية التي كانت آنذاك ركائز الإسلام في المغرب العربي لم تتصادم في غالب الأحيان مع المستعمرين، بل تواطؤ بعضها مع السلطات الاستعمارية، فاستعمل شيخ الزاوية القادرية بالكاف قادور الميزونس كل ما له من نفوذ على السكان لحثهم على الخضوع لجيش الاحتلال[1]، وبحجة المحافظة على الأمن في منطقة الجريد تعاون أتباع الطريقة الشابية مع المستعمر بتسليم المناوئين للفرنسيين بعد أن توسط شيخ الطريقة هناك "بن حيد بن الحاج أحمد" لدى الجنرال فيلبار (Phileber) لتهدئة الأوضاع، واستقبل شيخ الطريقة التيجانية ببوعرادة "المنوبي العمراني" الجيش الفرنسي وكان دليله في المنطقة[2].

بالمقابل وفي مناطق أخرى قادت أوشاركت الطرق الصوفية في المقاومة، حيث وبخلاف الطريقة القادرية في الكاف، قرر علي بن عيسى شيخ الطريقة الرحمانية بها قتل العون القنصلي الفرنسي وتشجيع الأهالي على الوقوف في وجه القوات الفرنسية، ولم يخف شيخ نفس الطريقة بأولاد دعون عداوته للاحتلال الفرنسي منذ دخوله مما أدى إلى إقصائه ونفيه إلى العاصمة تونس، وقاد أحد رجالات زاوية سيدي مالك "محمد بن إبراهيم بن عبد المالك" مقاومة ضد الحماية الفرنسية لكنه انهزم وفر إلى طرابلس، وكذلك فعل شيخ الزاوية الرحمانية بمنطقة معمر الزاير بماجر، هذا وشهدت بعض المناطق إنظمام أتباع الطرق الصوفية إلى المقاومة بخلاف زعيم طريقتهم، كما حدث لأتباع زاوية للطريقة الرحمانية قرب الكاف التي فر زعيمها محمد الصالح بن الحاج الشافعي واعتصم بجبل سمّاتة، وهذا ما يجعل العامل الطرقي ليس المحدد النهائي أو الرئيسي بالنسبة للدوافع الدينية في المقاومة الشعبية بتونس[3].

ومنها كذلك الأسباب المباشرة فيما حدث في العاصمة تونس سنة 1885 أو ما يسمى بالنازلة التونسية أين حدثت مظاهرة إحتجاجا على الأمر العلي بتاريخ 2 أفريل 1885 وما تضمنه من تفاصيل قانون المجلس البلدي الجديد والقرارات التي تتعلق بطرق دفن الموتى وشكل القبور والنظام الجديد

1- علي المحجوبي، أنتصاب الحماية...، المرجع السابق، ص 57.

2- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992، ص ص 118-119.

3- نفسه، ص 120-132.

للتصريح بالوفيات ومنها أمر يجبر المسلمين على وضع كمية من الجير في قبور موتاهم، وقد إعتبر هذا الإجراء مسا بالعادات والشريعة الإسلامية[1].

ورغم أن الأسباب الحقيقية المباشرة لانتفاضة الفراشيش سنة 1906 كانت سياسية إقتصادية إجتماعية بالدرجة الأولى إلى أن كون زعيمها عمر بن عثمان أحد زعماء الطريقة الرحمانية أعطى لهذه الانتفاضة بعدا دينيا طرقيا[2]، ورغم إتفاق المصادر على محدودية قدراته العقلية ومعاناته من أمراض جسدية ونفسية إلا أنه اكتسب تقديسا وإجلالا وطاعة كاملة بالنظر للوسط القبلي الريفي الذي كان فيه والمنعدم التعليم، كما تزامنت هذه الأحداث مع نشاطات الجامعة الإسلامية والحرب الروسية اليابانية التي أيقضت لدى المسلمين أمل التحرر من الاستعمار الأوربي[3].

كما أن السبب المباشر في أحداث الزلاج سنة 1911 كان بدافع ديني، حيث جاءت هذه الأحداث كرد فعل ضد السلطات الفرنسية في بلدية تونس التي رغبت في تسجيل مقبرة يوم 07 نوفمبر لتكون ملكا بلديا، وأثار هذا موجة من الغضب والاحتقان بين سكان مدينة تونس باعتبار المقبرة مكان مقدس للمسلمين وهي وقف، وزاد من قيمة هذا الوقف إيوائه لمغارة أبي الحسن الشاذلي الصوفي الذي ذاع صيته وعرفت طريقته بالشاذلية منذ القرن التاسع للهجرة[4]، كما تزامنت هذه الأحداث مع عملية إحتلال إيطاليا لطرابلس وبالتالي فقدان إحدى آخر القلاع الإسلامية في المنطقة خاصة بعد قرب وضع المغرب الأقصى تحت الحماية الفرنسية والإسبانية[5]، وكانت هذه الأحداث الظرفية بالإضافة إلى الإهانات المتواصلة للمسلمين في تونس من أسباب أحداث الترامواي التي عبر فيها سكان تونس بإحتجاجات واسعة جاءت بعد مقتل طفل تونسي يوم 8 فيفري 1912 عن طريق عربة ترامواي يقودها سائق إيطالي[6].

1- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 126؛ عدنان المنصر، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس...، المرجع السابق، ص 38-40.

2- التليلي العجيلي، المرجع السابق، 156.

3- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 130-133.

4- محمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحي، معركة الزلاج 1911، المرجع السابق، ص20-24؛ محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص75.

5- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص ص 126- 127.

6- نفسه، ص 135.

كما تندرج انتفاضة الودارنة أو ثورة الجنوب سنة 1915-1916 في إطار تحمس أهالي أقصى الجنوب للمقاومة مثل إخوانهم في إيالة طرابلس ضد الاستعمار الإيطالي، وكذلك إستجابة لإعلان "الحرب المقدسة" الذي رفعه السلطان العثماني ضد فرنسا وحلفائها خلال الحرب العالمية الأولى[1].

1-2 الأسباب السياسية والعسكرية:

يرى علي المحجوبي في كتابه "إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس" أن الدافع الرئيسي لمقاومة التونسيين لقوات الاحتلال هو غيرة الأهالي على بلادهم الناجمة عن التعلق الطبيعي بمسقط الرأس، وهذا شعور وطني غريزي الذي يختلف عن الشعور القومي بالمفهوم العصري، وذلك في ظل تقاعس حكومة الباي ثم تواطؤها مع الغزاة الأجانب بتوقيع معاهدات الحماية والخضوع للمحتل، بل ومساعدته في بسط سيطرته على البلاد[2].

وكان غياب المقاومة الرسمية التي تمثلها سلطة الباي وجيش الحكومة التونسية من أهم أسباب بداية المقاومة الشعبية المسلحة، حيث مع وصول قوات الاحتلال لضاحية باردو كانت الإتفاقية مكتوبة تنتظر التوقيع، وهو ما تم فعلا في اليوم الذي وصلت فيه، أي يوم 12 ماي 1881، واستسلمت الحكومة وقيادتها العسكرية، ما عدا ما كان من أمير اللواء "لعربي زروق" الذي امتنع عن التوقيع ونصح الباي بعدم قبول الاتفاقية ووجوب المقاومة.

ورغم تجهيز محلتين واحدة بقيادة وزير الحرب سليم لجهة خمير، والأخرى تحت قيادة ولي العهد، إلا أنها كانت موجهة لمعاقبة القبائل ومنع الإضطرابات التي قد تصدر من الأهالي، حيث أعطيت الأوامر لها بالتراجع أمام القوات الفرنسية، وأمر عسكر الأبراج بعدم التعرض للعسكر الفرنسي، في الوقت الذي إقتصر عمل الباي على إرسال البرقيات والإحتجاجات إلى الدول الكبرى، وطلبات الإغاثة إلى السلطان العثماني[3].

ومن الأسباب السياسية انتظار الدعم الخارجي وبالضبط من الباب العالي حيث كان المقاومون ينتظرون هذا الدعم في أي لحظة خاصة بعد ميعاد القيروان 15 جوان 1881 الذي عقدته قيادات المقاومة الشعبية بالجامع الكبير في جوان 1881 والذي قرر إرسال عريضة ووفد للتشاور إلى إيالة

---

[1]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 160.

[2]- علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص ص56.

[3]- الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص ص 213-214.

طرابلس يطلبون تدخل السلطان العثماني ضد فرنسا في تونس[1]، وأعلن علي بن خليفة النفاتي قائد المقاومة في هذا الإجتماع أن السلطان لا يمكن أن يتخلى عن نجدة تونس وأن لديه أخبارا تؤكد أن نجدة تركية إلى تونس ستنزل قريبا بطرابلس[2]، ولهذا انتشرت في العديد من المرات إشاعات بوصول عساكر الترك إلى طرابلس الغرب من أجل طرد الفرنسيين من تونس، وكانت هذه الإشاعات من أهم دوافع المقاومة وكانت تزيد من حماس ومعنويات الثوار.

ففي تقرير للجنرال لوجرو (Logerot) المؤرخ في 3 سبتمبر 1881 يشير أن أخبار غريبة روجها الناس في مدينة الكاف قدموا من تونس أن ثماني بواخر تركية نزلت بالسواحل الطرابلسية[3]، ويظهر أن الفرنسيين كانوا يخشون فعلا نجدة عثمانية من طرابلس ولذلك بادروا باحتلال الشواطئ الجنوبية لصفاقس وقابس كجربة وجرجيس[4].

كما أن سكان صفاقس وبالاشتراك مع جمع من قبيلة المثاليث زادت رغبتهم وعزمهم على المقاومة بعد انتشار شائعات حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية حيث زاد توتر الوضع في المدينة مما بعث الفزع في الجياليات الأوربية وكذلك أعيان المدينة، وبعد سقوط مدينة صفاقس، وفي 21 جويلية 1881 أُرسلت باخرة إلى قابس فراسل قائدها سكان المدينة يدعوهم للخضوع لقوات الاحتلال، فعقد إجتماع في دار خليفة المنزل بحضور القاضي والمفتي، ورغم أن قرار الاستسلام قوبل بالرفض من جل الحاضرين إلا أن وصول خبر أثناء عقد الاجتماع مفاده أن الجيش العثماني قد نزل بطرابلس وأنه سيحل عن قريب بقابس زاد في عزم الجماعة على المقاومة[5]، وأقبل المقاومون من جميع قرى واحة قابس مثل شنيني وغنوش وتوشمة ووذرف والمطوية والحامة وكذلك قبائل نفات وبني زيد وحازم وورغمة[6].

وشعورا منه بأهمية الدعم الخارجي لنجاح المقاومة في طرد الاحتلال قام أحمد بن يوسف أحد قادة قبيلة الهمامة بإعادة الاتصال بباشا طرابلس في نهاية سنة 1881 وأرسل له أحد أبنائه الهاشمي رفقة

1- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، المرجع السابق، ص26؛ الشيباني بنبلغيث، المرجع نفسه، ص216.

2- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص93.

3- عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المرجع السابق، ص 41.

4- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع نفسه، ص 103.

5- ويقال أنها كانت حيلة دبرها شرف الدين زعيم بني زيد لإبطال ما كان يريده أعوان الباي والسلط الفرنسية من تخذيل عزائم المقاومة، أنظر: محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع نفسه، ص ص 98-99.

6- علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص48-50.

الشيخ محمد بلقاسم (من أولاد عروة) للتعرف إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الخارج، وكانت وعود باشا طرابلس مشجعة إذ وعده ليس فقط بنجدته بل بنجدة الباب العالي، وأقسم ألا يخلف وعده في طرد الفرنسيين وانتشرت هذه الأخبار بسرعة، وبالرغم من عدم وفائه بوعده وصمت الباب العالي فإن أحمد بن يوسف استعمل هذه الوعود التي كان لها الأثر العميق في نفوس السكان لرفع معنويات المقاتلين[1].

كما أن إتحاد القبائل خاصة في الوسط والجنوب ودعمها لبعضها ودعمها للمدن خاصة منها الرئيسية كالقيروان وصفاقس كان من بين أهم عوامل بداية المقاومة وانتشارها وتواصلها خاصة في مرحلة الغزو والاحتلال حيث عقدت عدة لقاءات وإجتماعات تشاور لتوحيد صفوف القبائل في مقاومة الاحتلال الفرنسي، وكان أهمها ميعاد القيروان في جوان 1881، وميعاد سبيطة في 19 أوت، وميعاد الحامة في أكتوبر من نفس السنة، والتي كانت تؤكد خلاله قيادات المقاومة على الصمود ومواصلة المقاومة[2]، ونتائج هذه اللقاءات التي أكدت على التفاهم وعلى الدعم صمدت بعض أحياء مدينة قابس لأكثر من أربعة أشهر بفضل دعم قبائل نفات وبني زيد، كما تجندت جموع من قبائل المثاليث والسواسي وجلاص وبني زيد ونفات وقائد المقاومة علي بن خليفة لدعم سكان صفاقص في مقاومتهم للأسطول الفرنسي[3].

منها أن بعض شيوخ القبائل كانوا ينظمون إلى المقاومة غصبا أو خوفا من الثوار أن يفتكوا بهم أو ينهبوا ممتلكاتهم، حيث تشير رسالة عامل القيروان محمد المرابط إلى الوزير الأول أن عامل أولاد يدير توجه خوفا وبالغصب عليه هو أهله ومن معه تلبية لنداء قائد المقاومة علي بن خليفة النفاتي للعروش لتنظيم المقاومة بالوسط[4].

ويشير بعض المؤرخين أن الدوافع الشخصية لبعض الأعيان وشيوخ القبائل كانت من أسباب إعلانهم المقاومة وقيادتها، حيث أن التدخل الاستعماري الفرنسي أصبح يهدد مصالحهم خاصة منهم العمال وأعوان الباي وهم يعلمون ما حدث بالجزائر بعد أن فقد قادة القبائل مسؤولياتهم ومكانتهم

[1]- محمد الحمّاص، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية (1881-1950)، ط2، مركز النفر الجامعي، تونس 2008، ص ص 80-81.

[2]- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، المرجع السابق، ص26.

[3]- علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص ص 45 – 49؛ محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص95.

[4]- أ.و.ت، س.ت، صن:17، مل: 192، وثيقة غير مرقمة.

السلطوية والإجتماعية، حيث كان أبرز قادة المقاومة علي بن خليفة النفاتي حسب بعض المصادر من دعاة التهدئة في بداية الحملة الفرنسية على تونس لكنه غير رأيه، وتم تفسير هذا التحول في موقف على بن خليفة إلى طموحه في الوصول إلى السلطة العليا أي إلى منصب الباي بعد أن عينته القبائل الثائرة بايا عوض محمد الصادق، ولم يكم يستبعد موافقة السلطان العثماني لتنصيبه رسميا بايا على الإيالة بعد طرد الفرنسيين منها.

وما يعزز هذا الطرح أن أغلب قادة المقاومة الذين هاجروا إلى طرابلس طالبوا بعدم مطالبتهم بالضرائب المتأخرة وإعادة تنصيبهم في وظائفهم السابقة كشرط لخضوعهم ورجوعهم إلى الإيالة التونسية بعد النداء الذي وجهته إليهم سلطات الحماية[1].

ولعل من أبرز ما زاد المقاومة قوة واشتعالا وانتشارا ظاهرة إلتحاق عساكر جيش الباي التونسي النظامي برجال المقاومة في كل أنحاء تونس، وفي ذلك نشرت صحيفة الدايلي نيوز البريطاني الصادرة في 20 جويلية 1881 أن هرب الجنود التونسيين من الجندية مازال متواصلا حيث وقعت 40 حالة، وأنه في الأيام الأخيرة جدّت 500 عملية فرار[2].

ويشير جنود الساحل في رسالة إلى القائد محمد البكوش إلى أن تمردهم وإلتحاقهم بالمقاومة كان للالتحاق بالجبل من أجل جهاد الفرنسيين وأنهم لم يقدروا على البقاء مكتوفي الأيدي وهم يشاهدون الفرنسيين يفتنون إخوانهم المسلمين في دينهم وينهبون ممتلكاتهم، كما بينوا أنه من دوافع تمردهم الظروف الصعبة التي يعيشونها وسوء معاملة الجيش الفرنسي لهم[3].

وفي رسالة من علي باي إلى أخيه الصادق بين فيها أن ظاهرة هروب الجنود من الجيش في تزايد خاصة بعد أن اتخذت الحكومة التونسية قرار عدم المقاومة، وبعد أن كان هذا الفرار في السابق إلى منازلهم أصبح الآن إلى صفوف المقاومة، حتى كاد الفرار يأخد طابع الإنسحاب الجماعي، فمن لم يكن معارضا للاحتلال كان رافضا الوقوف في صف المحلة التونسية التي تقاتل إخوته المقاومين للإحتلال[4].

---

[1]- محمد دبوسي، قادة المقاومة المسلحة في البلاد التونسية عام 1881، مركز النشر الجامعي ودار سحر للنشر، تونس 2014، ص ص 210-211.

[2]- عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المرجع السابق، ص 67.

[3]- أ. و. ت، س.ت، صن:17، مل: 192، وثيقة غير مرقمة.

[4]- أ. و. ت، صن: 178، مل: 964، وث: 86، رسالة من علي باي إلى الصادق باي.

حيث بعد انضمام هؤلاء الجنود إلى سكان قرى الساحل زاد ذلك في حماس مقاومتهم لقوات الاحتلال، وقد نشط الجنود النظاميين في أربعة مراكز للمقاومة بالقلعة الكبرى وجمال وبنّان وقصة السّاف يقودها تباعا الساسي سويلم والحاج علي بن خديجة وسعد بن حسين القم وولد البحر[1].

كما أن المقاومة في جهة جندوبة بمشاركة قبائل بوسالم والشياحية وعمدون كانت مدعمة بأبناء هذه القبائل من الجنود الفارين بأسلحتهم من معسكر علي باي في 29 أفريل 1881 للدفاع عن موطنهم إثر إحتلال سوق الأربعاء، وقد ساعدوا في استماتة المقاومة وبسالتها[2].

كما أن الإنتصارات التي كانت تحققها المقاومة في العديد من المعارك ضد قوات الاحتلال خاصة في بداية الحملة العسكرية كان لها دور في رفع معنويات الثوار وزيادة عزمهم على مواصلة المقاومة، كما كانت تدفع بمناطق أخرى لرفض الاستسلام ومقاومة الاستعمار أو الانضمام إلى مناطق مقاومة أخرى، حيث وبعد إنتصار المقاومة في معركة "الأربعين" في أوت 1881 بضواحي باردو وعرقلة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد، أدى ذلك إلى زيادة عدد المقاومين في المنطقة وإلى تحفيزهم على مواجهة القوات الفرنسية بل والهجوم على مواقع لها في زغوان في شهر سبتمبر[3].

وعن أسباب ثورة الفراشيش سنة 1906 أشارت جريدة تونس الفرنسية (La Tunisie Française) الصادرة بتاريخ 5 ماي 1906 أن الحرب الروسية اليابانية قد أيقضت لدى كل المسلمين أمل التحرر من إستعمار الدول الأوربية التي تزعزعت هيبتها بشدة إثر هذه الحرب حيث أصبح إنسجامها متصدعا[4].

وكانت للحرب التي قامت بين فرنسا وانجلترا وإيطاليا من جهة والإمبراطورية النمساوية المجرية وألمانيا والإمبراطورية العثمانية في إطار الحرب العالمية الأولى آثارا مباشرة على البلاد التونسية حيث تم تجنيد أكثر من 70 ألف تونسي في هذه الحرب، ولعبت الإمبراطورية العثمانية وألمانيا دورا عبر إرسالها منشورات تحرض فيها التونسيين على العصيان والثورة عليها لتخلق بذلك جبهة داخلية لفرنسا فغذت بذلك انتفاضة قبائل الجنوب الشرقي 1915-1916[5].

---

[1]- علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص50.

[2]- نفسه ، ص46.

[3]- نفسه، ص51.

[4]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 133.

[5]- محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص73.

1-3 الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

حتى وإن كانت الأسباب الإقتصادية ليست هي الحقيقية وراء قيام المقاومة الشعبية التونسية ضد الغزو الفرنسي للبلاد إلا أنها ساعدت في تأجيجها واستمرارها كدافع مساعد.

لأن الشعب التونسي كان يعاني حتى قبل مجيء الفرنسيين من سوء تسيير الباي وحكومته للشؤون السياسية والإقتصادية للبلاد فكان يعيش في ظروف معيشية صعبة زادت الضرائب في سوءها، ومع دخول الجيوش الفرنسية الغازية أصبحت هذه الظروف مرشحة للسوء أكثر، وهذا ما حصل فعلا جراء السياسة الاستعمارية الاستنزافية القائمة على السيطرة على الممتلكات العامة والخاصة.

حيث يشير علي المحجوبي في كتابه "إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس" أن تردي الوضع المادي لسكان الإيالة من جراء النظام الجبائي التعسفي لحكومة الباي جعلهم يخشون تدهور وضعيتهم في حالة خضوعهم للاستعمار الفرنسي الذي عرف بسياسته التعسفية، بحكم تجربة الجزائر المجاورة لهم أين يتعرض الأهالي باستمرار للقهر والاستيلاء على الممتلكات، خاصة الأراضي، وتبين ذلك فعلا منذ دخول جيش الاحتلال إلى تونس بفرضه غرامة الحرب ومطالبة الأهالي بتسديد الضرائب المتبقية، ويغلب هذا التخوف على سكان الجبال والبوادي والأرياف مقارنة بسكان المدن، ذلك لضيق حاجاتهم وفقرهم وشهرتهم برفض النظام الجبائي التعسفي في فترة حكم الباي، وكان هذا الرفض يتطور إلى ثورات ضد الباي ونهب للمناطق الحضرية الخصبة خاصة في سنوات القحط، وهذا ما جعل القبائل تمثل العمود الفقري للمقاومة[1].

ويشير بعض المؤرخين أن الحسابات الشخصية المادية لبعض الأعيان وشيوخ القبائل كانت من أسباب إعلانهم المقاومة، حيث أن التدخل الاستعماري الفرنسي أصبح يهدد مصالحهم خاصة منهم العمال وأعوان الباي وهم يعلمون ما حدث بالجزائر بعد أن فقد قادة القبائل مسؤولياتهم الإدارية ومكانتهم الإقتصادية، ووجد بعض العمال تزعم المقاومة فرصة للتهرب من مسؤوياتهم ومن إفلاسهم وديونهم التي كانت عليهم إتجاه المالية التونسية التي كانت تطالبهم بضرائب متأخرة[2].

والملاحظ أن أعمال المقاومة والهجومات على مواقع للمستعمر أو على القبائل الموالية له بدافع إقتصادي تميزت بها المرحلة التي تلت سيطرة الاستعمار على أغلب البلاد التونسية، فكانت هذه

[1] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 56.

[2] - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 329, Carton72, dossier N°1, folio 241.

العمليات على شكل حرب عصابات الغرض الأساسي منها هو الحصول على غنائم بالإضافة إلى إزعاج المحتل ومعاقبة الموالين له، ومنها ما كان في الجنوب والساحل حيث جاء في رسالة محمد المرابط إلى الوزير الأول سنة 1882 حول نشاط بعض قبائل الوسط أن إغارة القلعة الكبرى وإغارة السواطير وطريق الساحل التي قام بها المثاليث وقتلوا فيها سبعة أجانب ما بين صفاقس واللّجم أخذت الأعراب جميع ما عندهم، ويمكن أن يكون تركيز الثوار على المواد الغذائية مؤشر على الفقر الذي وصلت إليه هذه القبائل جراء تواصل المعارك وضغط سلطة الاحتلال الشيء الذي منعهم من حرث أراضيهم، هذا بالإضافة إلى ما أخذته الجيوش الفرنسية من مواشي وهذا ما جعلهم يكثفون الإغارات في هاته الفترة[1].

وزادت عمليات مصادرة القوات الفرنسية للمتلكات في الفترة التي تراجع فيها المقاومون نحو الجنوب ونحو طرابلس، حيث وبتاريخ 13 نوفمبر 1881 أغار الجنود الفرنسيون على قبيلة قمودة وأخذوا 20 ألف خروف وعدد من الجمال والبقر والماعز وهي ملك الولي الملثم سي علي السايب وبعض دواوير من قبائل دريد وأولاد عيار وأولاد عبيد، وبهذا أصبح القاومين مجبرين على مقاومة الاحتلال وزيادة الإصرار على العودة إلى القتال معتمدين على طريقة حرب العصابات[2].

ويشير تقرير للجنرال فورجومول[3] (Forgemol) أن أهداف المقاومة المتربصة بالحدود التونسية الطرابلسية في صائفة 1883 هي البحث عن الغنائم وغزو القبائل التونسية التي دخلت في الطاعة، ففي 26 ماي 1883 إختطفت كوكبة من ثوار جلاص إبلا لأولاد خليفة لكنها أجبرت على التخلي عن غنيمتها إثر ملاحقتهم، وفي 27 من نفس الشهر إستولى بعض الهمامة قرب المزار 20 بعيرا من أولاد سعيد، وهاجم يوم 30 ماي فرسان من نفات وهمامة أولاد عون واستولوا على إبل...[4]

واعتبر بعض المؤرخون أن إجراءات التنظيم الإداري والإقتصادي الجديد لبلدية تونس في إطار تنفيذ الفصل الأول من إتفاقية المرسى الموقعة في 8 جوان 1883 كانت سببا حقيقيا لأحداث النازلة

---

[1]- محمد الحماص، المرجع السابق، ص ص 64-65.

[2]- نفسه، ص ص 83-84.

[3] - **الجنرال فورجمول** (Léonard-Léopold Forgemol de Bostquénard) مولود في مدينة أزربال Azerables (Creuse) بفؤنسا، بتاريخ 17 سبتمبر 1821، وهو قائد حملة إحتلال تونس سنة 1881، دخل المدرسة العسكرية في سان سير سنة 1839، ثم مدرسة القيادة العامة، وتخرج منها سنة 1844 برتبة ضابط، عمل في الجيش الفرنسي بإفريقيا ثم ملحق إيطاليا سنة 1859، في سنة 1870 رقي إلى رتبة عقيد، وفي سنة 1879 عين قائدا على جهة قسنطينة بالجزائر، وفي الحملة على تونس كان مكلفا بقيادة كل العمليات الحربية، توفي في 27 نوفمبر 1897، أنظر: Société des sciences naturelles, archéologiques et historiques (Creuse), Mémoires de la société des sciences naturelles et archéologiques de la Creuse, 1922, 248 ; et : La Dépêche tunisienne, [s.n.] (Tunis), 30 novembre 1897.

[4]- عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المرجع السابق، ص 124.

التونسية سنة 1885، حيث صدرت عدة قرارات تعسفية منها رفع تعريفة أسعار المياه الصالحة للشرب بنسبة 60 %، وسلب حقوق الطرف التونسي في التصرف، والرفع من قيمة الضرائب وفرض الأداء على الطرقات، وفقدان قطاع واسع من أفراد النخبة لمناصبهم الإدارية وافتكاك أراضي الخاصة والعامة، وانعكس ذلك على الحالة الاجتماعية بظهور الطبقية والتمييز في ظل تدعم وجود الجالية الأوربية عددا وموقعا إداريا وإقتصاديا وإجتماعيا[1].

وفي تقرير من بول غوتيي (Paul Gauthier) الكاتب العام المساعد للوزير المفوض في الحكومة التونسية عن أسباب ثورة الفراشيش سنة 1906 أنها كانت بالأساس لما يعيشه السكان من بؤس شديد، وأن معظمهم كان على وشك الموت جوعا، وفي نفس السياق أشارت جريدة تونس الفرنسية (La Tunisie Française) الصادرة بتاريخ 5 ماي 1906 أن البؤس العام الذي ضرب معظم القبائل إثر سلسلة من السنوات العجاف زادتها حدة سنة ردئية بصفة خاصة، هو أهم أسباب هذه الثورة، وأضافت الجريدة أنه ربما كان على سلط الحماية أن تحاسب نفسها وأن تتساءل عما إذا كانت قد ساعدت – وهو واجبها — السكان الجياع على صيانة مطامير إحتياطهم وعما إذا كانت وفرت لهم الحد الكافي من الحبوب الضرورية للبقاء أو بذر أراضيهم[2].

كما إعتبر علال الفاسي في كتابه الحركات الاسقلالية في المغرب العربي أن هذه الانتفاضة التي كانت بزعامة علي بن عثمان، جاءت كرد فعل على الاستعمار الفلاحي وإغتصاب المعمرين للأراضي[3].

وبعد بداية الحرب العالمية الأولى وفي ظل الوجود الإيطالي في ليبيا أحكمت السلطات الإستعمارية الفرنسية قبضتها العسكرية على الحدود الجنوبية الشرقية، فتضررت القبائل في مواردها التجارية عبر الصحراء ومنع الاستعمار عنها موردا آخر وهو الغارات على العروش، وفرض عليها إتاوات وقيد حركتها في الرعي والمتاجرة عبر الحدود مما زاد في دوافع هذه القبائل للثورة سنة 1915-1916[4].

---

[1] – عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 126.

[2] – الهادي البكوش، إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير، ص73؛ عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المرجع السابق، ص ص 132-133.

[3] – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النصاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص49.

[4] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 160، محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص73.

2- أشكال ومظاهر المقاومة الشعبية ومراحلها:

بعد بداية عملية غزو الجيوش الفرنسية للإيالة التونسية يوم 24 أفريل 1881 بحجة تأديب قبائل الخمير وتوفير الأمن على الحدود[1]، والتي كانت تبدو سهلة بالنسبة لقادة القوات الفرنسية الذين إعتبروها استعراضا للقوة أو مجرد جولة عسكرية ستحقق إحتلال المقاطعة الواقعة تحت سلطة الباي الذي أظهر استسلام قواته منذ البداية[2]، وكانت الإتفاقية مكتوبة تنتظر التوقيع، وهو ما تم فعلا في اليوم الذي قدمت فيه الجيوش الفر نسية إلى تونس العاصمة بتاريخ 12 ماي 1881.

حيث دخلت الوحدات العسكرية الفرنسية مدينة الكاف دون أي ردة فعل من سكانها[3]، واحتلت فرق أخرى مدينة طبرقة يوم 26 أفريل 1881م، وسوق الأربعاء في التاسع والعشرين من نفس الشهر، وفي 01 ماي استسلمت مدينة بنزرت بدون مقاومة وأحتلت عين الدارهم يوم 11 ماي[4]، ولكن قبائل الشمال ومنها خمير تصدت لها قبل ذلك واشتبكت معها في عدة معارك، ورغم التفوق المطلق لقوات الإستعمار إلا أن المقاتلين التونسيين أظهروا شجاعة، وكانت هذه بداية للمقاومة الشعبية التونسية التي كانت عبر مراحل وبأشكال مختلفة[5].

بالنسبة لأشكال المقاومة الشعبية التونسية يمكن حصرها في المقاومة الشعبية السلمية والمقاومة الشعبية المسلحة العسكرية، لكن فيما يخص مراحلها لم تحدد الدراسات التي تحصلنا عليها مراحل زمنية معينة لها، لكن يمكن أن نضع لها مرحلتين وهما:

- مرحلة الاحتلال واستكمال الغزو والتي عادة يستعرض فيها المؤرخون خاصة التونسيون المقاومات الشعبية المسلحة من الشمال إلى الساحل والوسط إلى مقاومة الجنوب.

---

1 - I.S.H.M.N, (ANOM), Sous série 25 H Tunisie cartons 25H14 dossier 1-7, bobine A18, folio 1420 date mai 1881.

2- خليفة الشاطر، المقاومة التونسية في سنة 1881: مظاهرها مختلفة، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، أيام 29-30-31 ماي 1981، تر: حمادي الساحلي، المنشورات العلمية التونسية، تونس، 1986، ص35.

3 - Toutée, Georges Joseph, Journal d'un officier du corps expéditionnaire de Tunisie , Berger Levrault et Cle Libraires Éditeurs, Paris 1881, p8.

4- علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، لسراس للنشر، تونس، 1986، ص44

5 - أشارت تقارير أن عدد المقاتلين في الخمير تجاوز 4000، وأظهروا كفاءات وعزيمة عالية في القتال؛ أنظر: I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine - 296, série de correspondance politique, dossier N°1 n 59, dates mai 1881, folio 1-132, Titre de dossier subissions de la France au gouvernement, N26.

- ومرحلة ما بعد الاحتلال أي المرحلة التي بسطت فيها القوات الفرنسية سيطرتها على كامل التراب التونسي، والتي تميزت في أغلبها بالهدوء، حيث لم تشهد مقاومات شعبية مسلحة عديدة، بينما شهدت نوغ آخر من المقاومة الشعبية وهي السلمية.

2-1 المرحلة الأولى: 1881-1883:

هي مرحلة الغزو واستكمال الاحتلال وبسط السيطرة، وقد شهدت بشكل عام أغلب المقاومات الشعبية المسلحة ولم تشهد المقاومة الشعبية السلمية حسب ما وصلنا إليه من مراجع، وقد إختلف المؤرخون في تحديد إطارها الزماني، رغم أنهم يتفقون في بدايتها مباشرة مع بداية الاحتلال في أفريل 1881، لكن يذكر البعض أنها انتهت بآخر المعارك الكبرى إثر سقوط مدينة القيروان نهاية شهر أكتوبر ستة 1881 أي حوالي خمسة أشهر[1]، لكن يشير آخرون أنها تواصلت إلى غاية شهر فيفري 1882[2]، في حين يرى البعض أنها تمتد إلى سنة 1883 حيث تواصلت المقاومة من طرابلس على شكل مناوشات عبر الحدود بعد هجرة العروش الثائرة[3]، وهناك من يربط نهاية هذه المرحلة بوفاة قايد نفات علي بن خليفة أواخر سنة 1884[4].

في كل الأحوال شهدت هذه المرحلة تدرج المقاومة من الشمال إلى الجنوب على الشكل التالي:

أ- المقاومة بالشمال:

ضمت الحملة العسكرية الفرنسية جيش قوامه 30 ألف جندي مدرب تدريبا خاصا وعتاد حربي عصري ، مقابل ذلك لم تكن البلاد التونسية مجهزة لا من حيث الجنود ولا من حيث العتاد، إذ لم يجهز الباي محمد الصادق سوى محلة بقيادة علي باي ولي العهد وتضم 868 من العسكر النظامي ومن الحنفية 500 جندي ومن عسكر زواوة 500 جندي و500 من المخازنية ومعها 5 مدافع[5]، ولم تعط الأوامر للجيش النظامي التونسي لصد الغزو الفرنسي بل اعتبر الباي أن معاقبة القبائل المتاخمة للحدود الجزائرية (قبائل خمير) هو الهدف الرئيسي للحملة التأديبية، إذ اعتبر هذه القبائل هي المتسببة في الغزو، ومع وصول السفن الحربية إلى ميناء طبرقة حتى هبت جموع المتطوعين من أولاد بوسعيد والحوامدة وأولاد

1- الشيباني بنبلغيت، المرجع السابق، ص222.

2- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، 23.

3- عدنان المنصر و عميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة ..، المرجع السابق، ص29.

4- علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجغ السابق، ص 55.

5 - أ.و.ت، صن: 152، مل: 647، وث: 71، 1881، رسالة من الوزير الأكبر إلى وزير الحرب يطلب فيها تجهيز محلة ضد من إعتدى على الدولة.

عمر للدفاع عن المدينة التي سقطت تحت القصف في 26 أفريل 1881، في حين استماتت قبائل الخمير في الدفاع عن مواقعها على الحدود الجزائرية.

كما قاومت قبائل مقعد وهذيل جهة ماطر وبنزرت، وطاف الشيخان داود بن سعد من المشارقة والحاج محمد بن أحمد من مشيخة العرب في المنطقة لاستنفار السكان على حمل السلاح، ولم تتمكن قوات الاحتلال من القضاء على مقاومة هذه القبائل إلا بداية شهر جوان[1].

وبعد إخضاغ قبائل الخمير وسكان المناطق الجبلية في الشمال إعتقد قادة الحملة الفرنسية أن المهمة انتهت وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تقرر تخفيض قواتها العسكرية منذ 10 جوان 1881، لكن اشتعال المقاومة في الوسط والساحل والجنوب أجبرها على تعزيز جيشها بالبلاد التونسية مرة أخرى.

حيث إجتمعت القبائل بجامع عقبة بمدينة القيروان بين 15 و20 جوان 1881، وترأس علي بن خليفة هذا الإجتماع وتم الإجماع خلاله على ميثاق شرف بمواصلة المقاومة المسلحة رغم مهادنة السلطة مع المستعمر، وبعد محاولات التصدي التي قامت بها قبائل الشمال والشمال الغربي متمثلة في قبائل خمير وعمدون والشيحية وغيرها أعقبها انضمام قبائل الساحل والوسط أولاد سعيد، جلاص، السواسي، المثاليث، المهاذبة وعديد القبائل الأخرى تلاه انضمام عديد العساكر النظامية الذين رفضوا الهدنة وانضموا بدورهم إلى المقاومة المسلحة.

ومع تولي علي بن خليفة قايد نفات زعامة المقاومة وكان أنشط المقاومين لما عرف به من حركية ونشاط[2]، زادت الحركة انتشارا واسعا خلال شهر جوان وأصبح السكان يعيشون في حالة استنفار قصوى وانتفاضة عارمة، حتى أن فرنسا قدرت ما يكفيها لمقاومتها حوالي 50 ألف جندي[3].

وكانت استراتيجية المقاومة تقوم على منع جيش الاحتلال من الوصول إلى صفاقس ومحاصرتها من البحر حتى لا تجد طريقا آخر للتوغل في البلاد، وهذه كخطوة أولى لإبعاد العدو عن مدينة القيروان التي كانت تمثل هدفا رئيسيا للحملة العسكرية تظرا لمكانتها[4].

1- علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص ص 46-47.

2- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص93.

3- الشيباني بنلبلغيت، المرجع السابق، ص216.

4- علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع نفسه، ص 48.

ب- المقاومة بالجنوب التونسي:

انتشرت بصفاقس شائعات حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية مما زاد في حماس سكانها وجموع مقاتلين من قبيلة المثاليث، وهذا بعث الخوف في قلوب الجاليات الأوربية وأعيان المدينة، وتأسست لجنة للدفاع عن المدينة تضم 40 عضوا من صفاقس وعشرة من المثاليث تحت رئاسة محمد الشريف ضابط المدفعجية بحامية صفاقس، ومع وصول علي بن خليفة ومقاتليه من قبيلته إلى ضواحي المدينة بداية شهر جويلية 1881 صار بن خليفة القائد الفعلي للمقاومة في صفاقس باعتراف سكان المدينة.

ووصلت القوات البحرية الفرنسية إلى مدينة صفاقس في 14 جويلية واستبسل سكان المدينة والمقاومون في الدفاع عنها رغم قوة العدو وبعد قصف دام عدة أيام سقطت المدينة وأخذت الجيوش الفرنسية طريقها نحو مدينة قابس فلاقت مقاومة عنيفة إذ فشلت قواتها في عمليات الإنزال على السواحل ولم تتمكن من السيطرة نهائيا عن المدينة إلا في نوفمبر1881، وقد أبدت خلال المعارك قبائل نفات وبني زيد والجزم وعديد المتطوعين بقيادة علي بن خليفة مهارات قتالية عالية مكنتها من تكبيد الفرنسيين خسائر بشرية فادحة[1].

ثم وصل الأسطول الفرنسي إلى قابس في 24 جويلية 1881 وبدأ قصف المدينة في ظل تواصل المقاومة، وانتقلت المعارك إلى سوق المدينة أين أجبر المقاومون الجنود الفرنسيين على العودة إلى معسكرهم بالشاطئ، ورغم دخول القوات الفرنسية المدينة في المحاولة الثانية يوم 26 أفريل إلا أن الثوار الصامدون بمناوشاتهم المتواصلة أخروا السيطرة الفعلية والتامة على المنطقة حتى نهاية شهر نوفمبر 1881[2].

ج- المقاومة بالساحل والوسط

في خريف 1881 توجهت القوات الفرنسية نحو منطقة الساحل في محاولة منها لتأمين السيطرة الكلية على المناطق الساحلية للبلاد التونسية كلها وفي جميع أنحاء القرى ومدن الساحل، لكنها لاقت مقاومة عنيفة من الأهالي، انضم إليهم العديد من جنود الباي الفارين والرافضين لمعاهدة الحماية، ومن أهم المواجهات نذكر معركة واد لاية 18 – 22 أكتوبر 1881 وشاركت فيها عديد القبائل بفرسانها، وحاولت قبائل الهمامة وماجر وأولاد عيار وأولاد عون والفراشيش ورضوان وأولاد عزيز صد

1 - Albert Grasset, La Défense des côtes, Berger-Levrault, Paris, 1899, p166.

2- علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص ص 49-50.

زحف الجيوش الفرنسية نحو مدينة القيروان يوم 26 أكتوبر 1881، ولكنهم لم يفلحوا ووقعت المدينة بأيدي الفرنسيين بدون مقاومة لخوف السكان من تدمير آثار المدينة التاريخية، وباحتلالها ختمت سلسلة المعارك الكبرى في المقاومة[1].

وبعد أن أحكمت فرنسا الطوق على أغلب المقاومين وتمكنت من إخضاع كامل البلاد التونسية في نهاية سنة 1881 توجه ما بقي منهم نحو الإيالة الطرابلسية وملازمة الحدود للقيام بمناوشات ضد المواقع الفرنسية من محميات وأبراج وكذلك عمليات نهب وتدمير لممتلكات المتعاونين مع الفرنسيين، ودام هذا الوضع إلى حين وفاة علي بن خليفة سنة 1885[2].

لكن يجب الإشارة إلى أن تونس في هذه الفترة شهدت بعض الأحداث أو شبه ثورات صغيرة خاصة في الجنوب وحول القيروان، حيث وفي شهر مارس 1882 تحالفت عروش جلاص وقبيلة الهمامة تحت قيادة علي بن ضو من الهمامة الذي قاد مجموعة من الأعمال الانتقامية ضد الفرنسيين والأوربيين ومصالحهم والمتعاونين معهم، حيث هاجم مع 200 من أعوانه مجموعة من العرب بقيادة 10 مالطيين يوم 05 مارس 1882، وهاجموا مركز عسكري فرنسي في اليوم نفسه، وكبدوهم خسار في القتلى والجرحى، وتواصلت الأعمال الهجومية لهذه المجموعة لعدة شهور، وتطورت إلى معارك حربية حقيقة مثلما حدث يوم 27 مارس على مشارف سور القيروان[3].

وفي سبتمبر 1882 قامت مجموعات من قبيلة الهمامة بقتل فارس من الأهالي كان يحمل البريد إلى قفصة في إطار معاقبة المتعاونين والمستسلمين، وفي السياق ذاته قامت مجموعة بن ضو وأخوه بمهاجمة قافلة من أولاد مبارك في شهر أكتوبر.

وفي 22 ديسمبر 1882 حدثت معركة الرقاب ضد العدو الفرنسي، حيث تمكن المقاومون من نصب كمين للقوات الفرنسية ومهاجمتها وقتل سبع جنود من بينهم ضابط وضابط صف وعريف[4].

ومن الواضح أن الغزو الفرنسي للبلاد التونسية لم يكن جولة (Promenade) حسب ما جال في عقل القيادة العسكرية الفرنسية بالنظر إلى رفض غالبية القبائل التي بادرت إلى المقاومة المسلحة وانضم إليها العديد من الجنود الفارين وذلك رغم تخاذل السلطة وضعف مقاومة المدن باستثناء صفاقس وقابس وكانت هذه المقاومة ذات نزعة دينية غذاها صد النصارى، ولكن ضعف الإمكانيات من أسلحة

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص26.

[2] - Charmes Gabriel, La Tunisie et la Tripolitaine, Calmann levy éditeur, Paris, 1883 p53-61.

[3]- محمد الحماص، المرجع السابق، ص57-59.

[4]- نفسه، ص 87.

وعتاد وصعوبة التنسيق بين المقاومين وتشتتهم الجغرافي حال دون تواصل هذه المقاومة، لكن رغم ذلك بقيت مرحلة أخرى شهدت أشكال أخرى من الكفاح التونسي ضد الاحتلال الفرنسي.

2-2 المرحلة الثانية: 1883-1920:

رغم طول مدتها مقارنة مع المرحلة السابقة إلا أنها لم تشهد أحداث كثيرة كسابقتها خاصة فيما يتعلق بالمقاومة المسلحة التي يمكن القول أنها تراجعت مع تمكن سلطة الاحتلال من بسط سيطرتها التامة على البلاد التونسية، ولم تشهد إلى ثورتين أو إنتفاضتين مسلحتين واحدة سنة 1906 والأخرى سنوات 1915 إلى 1917 مغ فترات من الهدوء النسبي، لكن هذه المرحلة تميزت بشكل خاص بنوع آخر من المقاومة الشعبية وهي السلمية.

أ- المقاومة الشعبية السلمية أو السياسية:

عندما نقول مقاومة شعبية سلمية والتي يمكن إعتبارها سياسية فإننا لا نعني المقاومة السياسية المنظمة التي تعتمد على الجمعيات والنوادي والصحف والأحزاب والتي ظهرت في تونس في وقت مبكر مقارنة مع الجزائر مثلا، حيث تزامنت مع المقاومة الشعبية السلمية والمسلحة، لكنها كانت تحدث في فترات غياب شبه كامل للأحزاب السياسية الوطنية.

وقد سماها المؤرخ التونسي عدنان المنصر ب"المقاومة الشعبية البسيطة"، والتي كانت تتركز في تونس العاصمة، ويقول أنها صنعت تحولات كبرى في الحركة الوطنية التونسية، حيث كلما تطورت وتزايدت المقاومة الشعبية البسيطة (السلمية) شهدت المقاومة السياسية الحزبية تصاعدا ملحوظا(1).

حيث ترفض بعض الدراسات ذات البعد الإجتماعي أن تقتصر معاني المقاومة الشعبية التونسية للاحتلال على المجابهة العسكرية، فقد كانت في بداية الحماية عدة مظاهر لرفض الوجود الاستعماري بطرق سياسية وثقافية وذلك بعد فترة المقاومة المسلحة العنيفة العفوية 1881-1883، ففي باجة مثلا امتنع الأهالي عن أداء الضريبة الحربية للقوات الأجنبية، وفي ماطر رفض الأهالي تسليم أسلحتهم، بالإضافة إلى الكراهية ضد الفرنسيين في مختلف جهات القطر التونسي(2).

1- عدنان المنصر، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس من خلال ملخصات الأحكام الجنائية بالمحكمة الإبتدائية الفرنسية باتونس (1884-1939)، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، جامعة تونس، 1989-1990، ص11.

2 - Chater . K, La résistance tunisienne en 1881 : les différentes formes d'insurrection à l'occupation, p 34-44

كما شملت مظاهر المقاومة الشعبية السلمية في تونس ما يسمى بمقاومة الحضور اليومي للسلطة الاستعمارية مثل الاعتداء اللفظي والجسدي على الموظفين وعلى أفراد حفظ النظام، ومقاومة الاستعمار الزراعي والاستيطاني كسرقة المحاصيل وتخريب ممتلكات الأوربيين من جنسيات مختلفة[1].

ومنها ما تميزت بها جهة الفراشيش في الجنوب التونسي في الفترة ما بين 1882 إلى 1906 من رفض الانصياع إلى أوامر الأعوان الإداريين وبعث الرسائل الاحتجاجية، وقد ورد في تقرير أصدرته الإقامة العامة بتونس في أواخر سنة 1899 عن الفراشيش مايلي:"... لقد أصبح رافضين لأوامر الشيوخ ..وقد فضل شخص قتل فرسه على الالتزام بقرار التسخير الصادر عن الشيخ والمتمثل في مطالبته بوضع فرسه على ذمة متفقد المكاييل والموازين عندما يمر بالقصرين..." [2].

هذا بالإضافة إلى المقاومة الثقافية والسياسية الشعبية الفردية أو الجماعية التي كانت تشهدها المصانع لتحسين ظروف العمل وهذا خارج إطار الحركة الوطنية السياسية الرسمية.

ومنها كذلك أشكال الاحتجاج السياسي في بداية الحماية مثل ما حدث في العاصمة تونس سنة 1885 أو ما يسمى بالنازلة التونسية[3]أين حدثت مظاهرة إحتجاجا على قرار بلدي يجبر المسلمين على وضع كمية من الجير في قبور موتاهم، وقد اعتبر هذا الإجراء مساسا بالعادات والشريعة الإسلامية[4].

ولعل أهم مظاهر المقاومة الشعبية السلمية في هذه المرحلة: أحداث الزلاج 1911 وأحداث الترامواي 1912، والتي وإن كانت فيها مظاهر العنف من قتلى وجرحى، إلا أنها اعتبرت مقاومة شعبية سلمية لعدة إعتبرات أهمها أن الشعب التونسي المشارك فيها تظاهر سلميا وقابلته السلط الإستعمارية بالعنف فكان الرد بالعنف، وكذلك أن المتظاهرون لم يكن بحوزتهم أسلحة نارية للمواجهة.

- **أحداث الزلاج 1911:**

إثر احتياح الإيطاليين ليبيا منذ 29 سبتمبر 1911 تولد لدى التونسيون شعورا بالغبن إذ عدوا هذا الغزو بمثابة حرب صليبية جديدة إحتل فيها النصارى بلاد الإسلام، وإن كان هذا من دوافع

1- عدنان المنصر، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس...، المرجع السابق، ص 26-30.

2- أ.و.ت، سلسلة – أ- ، ص: 94،م:01، وثيقة غير مرقمة.

3- **النازلة التونسية**: وتعني لغة القضية، وأطلق عليها إسم قيامة البلدية وكذلك جماعة البوقال ، وهو شراب تناوله المثقفون بمسجد خلوة سيدي محرز بن خلف تأكيدا لما تعاهدوا عليه لتنظيم الإحتجاج ضد قرار البلدية، أنظر: عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية- الإبعاد السياسي أنموذجا 1881-1955 (في جدلية الاضطهاد والمقاومة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – صفاقس ، تونس 2003، ص 126.

4- عدنان المنصر، المرجع نفسه، ص 26-30.، ص 38-40.

هذه الأحداث إلا أنه ليس السبب المباشر(1)، أما الأسباب المباشرة لقيام أحداث الزلاج ومردها محاولة بلدية تونس تسجيل المقبرة لتكون ملكا بلديا، في الأصل كانت المقبرة هنشيرا وهو وقف (حبس) قدمه رجل الدين محمد الزلاج القيرواني لتكون مقبرة للمسلمين وزاد من قيمة هذا الوقف إيوائه لمغارة أبي الحسن الشاذلي الصوفي الذي ذاع صيته وعرفت طريقته بالشاذلية منذ القرن التاسع للهجرة؛ أثار إذا مشروع تسجيل المقبرة واعتبارها ملكا بلديا موجة من الغضب والاحتقان بين سكان مدينة تونس، وتسربت العديد من الإشاعات دارت جلها حول تحويل المقبرة إلى ملك حكومي لتسهيل مرور خط تراموي وطريق بري، وتأكدت هذه الشكوك بوجود ملصقات حائطية أمر بها شيخ المدينة الصادق غليب الذي لم يكن في أعماقه راضيا عن هذا التسجيل ودعاهم فيها إلى إبداء الرأي حول هذه المسألة(2).

وبعد أن أغلقت الشرطة المقبرة وطوقتها وقع القبض على بعض المتظاهرين لسبهم وشتمهم شيخ المدينة، ووعد محافظ الشرطة "أوسيبيو" بإطلاق سراحهم، إلا أنه سرعان ما سادت الفوضى وأطلقت النيران تجاه المتظاهرين دامت المواجهات طيلة يوم 07 نوفمبر 1911، وتدخل الإيطاليون لمساندة القوات الفرنسية، فاستعمل المتظاهرون الحجارة والعصي والخناجر وسقط 14 تونسيا قتيلا و10 بين فرنسيين وإيطاليين وأكثر من 100 جريح، وقد تم إيقاف أكثر من 800 تونسي أصدرت السلطات قوانين استثنائية طالت الصحافة وحرية التعبير[3]، وفي يوم 03 جوان 1912 أقتيد إلى المحاكمة 72 متهما، صدرت على 07 منهم حكما بالإعدام ومتهما بالأشغال الشاقة مدى الحياة، والآخرين بمدد تراوحت من 03 أشهر إلى 20 سنة أشغالا شاقة وبرأت المحكمة 36 متهما، وقد بينت هذه الأحداث رغم عدم إمتلاك المتظاهرين أسلحة نارية أن العلاقة مع المستعمر قابلة للتوتر مما سيدفع فرنسا محاولة استقطاب الأعيان وشيوخ الطرق ورجال الدين في فلكها بغاية إضعاف تعبئة الناس دينيا ويحد من استعدادهم للمقاومة ويسهل على فرنسا تجسيم مشروعها الاستعماري في تونس(4).

- **أحداث الترامواي:**

رغم أن هذه الأحداث تندرج في إطار تطور أشكال النضال التونسي الوطني السياسي المنظم بالنظر لمشاركة بعض المنظمات الناشطة فيها كحركة الشباب التونسي، إلا أن طريقة اندلاعها العفوية

[1]- محمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحي، معركة الزلاج 1911، ط3، الشركة التونسية للنشر وتنمية الفنون، تونس 2009، ص15.

[2]- نفسه، ص20-24.

[3]- نفسه، ص 29-37.

[4]- نفسه، ص 57.

جعلت منها حركة إحتجاجية سلمية شعبية، وجاءت كتعبير لسكان تونس العاصمة عن رفضهم وإحتجاجهم على ممارسات السلطات الاستعمارية، وكان حادث مقتل طفل تونسي يوم 8 فيفري 1912 عن طريق عربة ترامو يقودها سائق إيطالي، وجاء الحادث في ظرفية سياسية محلية وإقليمية ساهمت في تأجيج مشاعر السكان منها الإحتلال الإيطالي لليبيا وأحداث الزلاج التي لم يكن قد مر عليها سوى ثلاثة أشهر.

وشهدت تونس العاصمة إحتجاجات عارمة في اليوم الموالي الذي شهد مقتل الطفل التونسي، كما اكتست الجدران بكتابات ومعلقات تحريضية تدعو إلى مقاطعة ركوب الترامو إلا أن يصبح العاملون في الشركة تونسيون وفرنسيون فقط، وأخذت الأحداث أبعادا سياسية بعد انخراط حركة الشباب التونسي، فتواصلت الحركة الاحتجاجية وزادت المطالب بإطلاق سراح معتقلي أحداث الزلاج والمساواة في الأجور بين العمال الأوربيين والتونسيون العاملون بالشركة، لكن السلطات الإستعمارية ظلت تماطل حتى هدأت الاحتجاجات[1].

ب- المقاومة الشعبية المسلحة:

تميزت في هذه المرحلة بانتفاضتين شعبيتين مسلحتين فقط وهما:

- **انتفاضة 1906:**

تمثل انتفاضة القصرين أو الفراشيش في ربيع 1906 إنتفاضة ذات طابع خاص مقارنة مع مقاومات بداية الاحتلال سنة 1881، حيث اندلعت في ظرف اتسم بترسيخ الهيمنة الاستعمارية وخمول الحركة الوطنية سواء العسكرية أو السياسية[2].

وكانت تعيش قبيلة الفراشيش في تلك الفترة ظروف معيشية صعبية في ظل استيلاء الاستعمار الزراعي على مجمل أراضيها الخصبة، مما جعل الأهالي يعانون من موجة فقر شديد لعلها كانت من أهم أسباب الانتفاضة، أما باقي الأسباب فتنوعت ومنها:

- تجريد الدولة الفلاحين من أراضيهم مع التنفيذ الفوري المصحوب بالإجلاء أو التنفيذ الجزئي مع إبقاء الأرض بأيدي الفلاحين[3].
- التضييقات المسلطة على الفراشيش فيما يخض إستغلال الحلفاء والغابات.

[1] - عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 135-139.

[2] - عدنان المنصر عميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة..، المرجع السابق، ص130.

[3] - الهادي التيمومي، إنتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر: مثال 1906، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون بيت الحكمة، تونس 1993، ص107.

- صعوبة الإفلات من الضرائب والتشدد في استخلاصها واستبعاد أعوان الإدارة المحلية.
- مناهضة السكان للخدمة العسكرية.
- إحكام السيطرة على الحدود الجزائرية التونسية مما زاد في حالة البؤس والفقر لدى أهالي قبيلة الفراشيش[1].

هذا بالإضافة إلى تداعيات الحرب الروسية اليابانية ونشاط الجامعة العربية الذي أيقضا لدى المسلمين أمل التحرر من الاستعمار الأوربي الذي تزعزعت هيبته في تلك الفترة[2].

انطلقت الانتفاضة من "فوسانة" شمال غربي القصرين وجنوب غربي تالة يوم 26 أفريل 1906، حيث هاجم المنتفضون قلعة ضيعة برج الشعباني الواقعة بخنقة بولعابة وقتلوا معمرا وأمه، كما جرحوا أحد عمال الضيعة من أصل إسباني، ثم هاجموا ضيعة ثانية، وقتلوا إيطاليين وأسروا أربعة، وتوالت الهجومات أخرى بعد ذلك حول القصرين وأريافها.

وفي نفس اليوم انطلق المنتفضون في مسيرة نحو تالة بقيادة عمر بن عثمان وهاجموا المدينة لكن الجيش الاستعماري واجه المتضاهرين بقمع مما أنهى الانتفاضة سريعا في اليوم الموالي، وأعتقل 59 ثائرا حكم على بعضهم بالإعدام ومنهم زعيم الانتفاضة عمر بن عثمان[3].

○ انتفاضة الجنوب الشرقي 1915– 1916

كانت للحرب التي قامت بين فرنسا وانجلترا وإيطاليا من جهة والإمبراطورية النمساوية المجرية وألمانيا والإمبراطورية العثمانية آثارا مباشرة على البلاد التونسية حيث تم تجنيد أكثر من 70 ألف تونسي في هذه الحرب، ولعبت الإمبراطورية العثمانية وألمانيا دورا عبر إرسالها منشورات تحرض فيها التونسيين على العصيان والثورة عليها لتخلق بذلك جبهة داخلية لفرنسا فغذت بذلك انتفاضة قبائل الجنوب الشرقي، عندئذ اعتقلت السلطات العسكرية الفرنسية بالجنوب أعيان قبيلة الودارنة فتتالت الأحداث بصورة فجئية ومتواترة.

قام الثوار بالتحالف مع القائد الليبي خليفة بن عسكر الثائر ضد الإيطاليين، بعد أن استجمعوا قواهم بدأوا بمهاجمة التجمعات العسكرية الفرنسية المتمركزة بالجنوب، قام المنتفضون بعمليتين كبيرتين تمثلتا في:

---

[1]– الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص117– 137.

[2]– عدنان المنصر عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص133.

[3]– الأزهر الماجري، تاريخية المقاومة بجهة السباسب العليا، القصرين ذاكرة وتاريخ، أعمال الندوة العلمية بالقصرين أيام 5 إلى 8 أفريل 2007، تونس 2009، ص 20-23.

- معركة الذهيبة وأم السويق وذلك بين 15 سبتمبر و09 أكتوبر 1915.
- معركة الذهيبة ورمادة: 18 – 30 جوان 1916.

وتجدر الإشارة إلى أنه بين المعركتين تواصلت المقاومة إذ حدثت 43 مناوشة بين 1916 إلى حدود شهر مارس 1918.

اتفقت السلطات الفرنسية مع خليفة بن عسكر على تأمين الحدود وعدم حماية وإيواء الثوار التونسيين وذلك للحد من حرب الاستنزاف التي قامت بها قبيلة الودارنة، الأمر الذي حد من تحركات الثوار التونسيين باستثناء البعض كالدغباجي والبشير بن سديرة اللذان آثرا مواصلة المقاومة المسلحة إلى حدود سنة 1920، تتناقض المصادر في إحصاء قتلى الطرفين، ففي حين أكد الفرنسيون سقوط 387 قتيلا و332 جريحا في صفوفهم و250 قتيلا و74 جريحا لدى التونسيين، في حين تذكر المصادر الوطنية التونسية سقوط 1181 قتيلا و356 جريحا لدى الفرنسيين، بينما لم تخسر المقاومة التونسية سوى 127 شهيدا و115 جريحا[1]، وقامت القوات الفرنسية في الأثناء بحملات تأديبية وقصف لقرى وقتل لمساجين: سياسة الأرض المحروقة وذلك حتى تفشل المقاومة، وهكذا تظافرت عوامل عديدة لاندحار المقاومة وتراجعها ومن أهمها: غياب قيادة موحدة، وعدم تكافؤ ميزان القوى الذي كان لصالح الفرنسيين الذين استخدموا الطائرات والرشاشات في حين استعملت المقاومة أسلحة تقليدية ولم يلقوا سندا من المناطق الأخرى من البلاد التونسية، ورغم ذلك تعدّ انتفاضة الجنوب الشرقي إحدى أبرز محطات المقاومة المسلحة التونسية[2].

ثالثا: مقـــارنة

1- من حيث أشكال ومظاهر المقاومة:

هناك عدة نقاط تماثل وإختلاف بين المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس من حيث أشكالها ومظاهرها يمكن إجمالها فيما يلي:

- لم تبدأ المقاومة الشعبية في الجزائر إلا بعد فشل المقاومة الرسمية التي كانت تمثلها جيوش الداي بعد انهزامها في المعارك الأولى إثر الحصار البحري الذي ضربته القوات الفرنسية على مدينة الجزائر وبعد توقيع معاهدة الاستسلام، بينما كانت المقاومة الشعبية التونسية أول من واجه جيوش الاحتلال

[1] – سيتم التفصيل في هذه الثورة في الفصل الثاني، وهناك جدول مفصل عن اختلاف الاحصائيات في خسائر الجانبين.

[2] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص ص 160-161.

الفرنسي بعد دخولها تونس عبر الحدود الجزائرية في غياب المقاومة الرسمية وتخاذلها بل وتعاونها مع المستعمر ثم تسليمها السلطة للحماية الفرنسية.

- شهدت المقاومة الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس مرحلتين أساسيتين، مرحلة الاحتلال والتوغل التي حاولت فيها المقاومة ضد المستعمر ومنعه من التقدم والاستلاء على مناطق أكثر، ومرحلة أخرى جاءت بعد انتهاء عملية الاحتلال بشكل شبه كلي، وشهدت ثورات وانتفاضات شعبية ضد سلطة الاحتلال، هذا بالرغم من الاختلاف في مدة كل مرحلة بالنسبة لكل قطر، حيث دامت المرحلة الأولى في الجزائر حوالي 28 سنة بينما دامت في تونس ثلاثة سنوات فقط، ودامت المرحلة الثانية في الجزائر أكثر من ستة عقود، بينما دامت في تونس حوالي أربعة عقود، وذلك لعدة إعتبارت سنحاول تفسيرها في فصل الخصائص والمميزات.

- تنوعت أشكال المقاومة الشعبية سواء في تونس أو في الجزائر حيث شهدت كلاهما مقاومة شعبية مسلحة عنيفة ومقاومة شعبية سلمية رغم أن المقاومة الشعبية السلمية في الجزائر شهدتها المرحلة الأولى من الاحتلال وكانت عبارة عن عرائض ورسائل إحتجاج تزعمها أعيان مثل حمدان بن عثمان خوجة، بينما في تونس كانت هذا النوع من المقاومة الشعبية في المرحلة الثانية التي أعقبت مرحلة الاحتلال والتي شهدت فتور الثورات الشعبية المسلحة، وكانت المقاومة الشعبية السلمية في تونس في مجملها عبارة عن تظاهرات وإحتجاجات ورفض سلمي لقرارت سلطة الحماية.

2- من حيث الأسباب والدوافع:

2-1 الأسباب والدوافع الدينية:

- رغم إختلاف المؤرخين في إعتبار الأسباب والدوافع الدينية كعامل رئيسي في بداية المقاومة الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس إلا أنه وبعيدا عن الحسابات الشخصية لبعض زعماء المقاومة الشعبية، أظهرت الشعوب في كلا البلدين رفضها سيطرة المستعمر الكافر على البلاد الإسلامية، إذ لا يمكن إعتبار المقاومة الشعبية في الجزائر وتونس إلا جهادا ضد محتل نصراني، فهي تكتسي صبغة دينية.

- ورغم أن الزوايا والطرق الصوفية هي المرجعية الدينية الأساسية في بلاد المغرب العربي إلا أن حركة الجهاد عند المقاومة الشعبية لم ترتبط بالزوايا والطرق الصوفية بشكل مباشر إلا في الجزائر، حيث كان أغلب قادة المقاومات والثورات الشعبية من الزعماء الدينيين، والثورات دائما موجودة في

الأماكن التي تسيطر عليها التنظيمات الدينية[1]، فالزوايا كانت مراكز للثورات أو كما اعتبرها ضابط الجيش الفرنسي دونوفو في أحد تقاريره قائلا: "إن الزوايا هي مراكز للتآمر وإشعال فتيل التمرد، وهي معادية للوجود الفرنسي، وتحظى بكثير من الاحترام من الأهالي"[2]، بينما لم تتصادم الزوايا والطرق الصوفية في غالب الأحيان مع المستعمر في تونس، بل تواطؤ بعضها مع السلطات الاستعمارية، فاستعمل بعض شيوخ الزاويا كل ما لهم من نفوذ على السكان لحثهم على الخضوع لجيش الاحتلال بحجة المحافظة على الأمن[3]، وهذا ما جعل بعض المؤرخين يعتبر أن المقاومة التونسية الاحتلال الفرنسي ليست جهادا ضد النصارى، وبالرغم من وجود مناطق أخرى قادت أوشاركت فيها الطرق الصوفية في المقاومة الشعبية التونسية، إلا أنه يمكن اعتبار العامل الطرقي ليس المحدد النهائي أو الرئيسي بالنسبة للدوافع الدينية في المقاومة الشعبية بتونس[4].

- وتشترك بعض الثورات الشعبية في الجزائر وتونس في كونها قامت دفاعا عن المساس بكرامة المسلم ومقدساته الدينية، حيث قاد الأمير عبد القادر المقاومة وحركة الجهاد المقدس في الجزائر لطرد النصارى الذين دنسوا أرضها وأعلنوها صراحة حرب صليبية، كما دعى أحد قادة ثورة أولاد سيد الشيخ سنة 1846 "سي سلميان" إلى حمل السلاح للجهاد في سبيل الله "...على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ضد الكفار الفاسقين الفرنساويين لعنهم الله الذين صالوا علينا وتعدوا وشرعوا في إهانة ديننا الحنيف لا أراد الله بعدما فسقوا في أرضنا وأحلوا ما حرم الله ..." [5]، وقامت ثورة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871 بعد إصدار قانون كريميو الذي كرم اليهود ورفع شأنهم عن المسلمين، وفي تونس زاد وجود مناطق مقدسة للمسلمين مثل مدينة القيروان من حماس الجهاد واستماتة المقاومة وتوحد القبائل لحمايتها، حيث أصبحت مركز تجمع الثوار[6]، وكان تدخل سلطة الحماية بتونس في طريقة دفن المسلمين لموتاهم وشكل القبور، والنظام الجديد للتصريح بالوفيات، والذي اعتُبِر مساسا بالعادات والشريعة الإسلامية مما تسبب في إحتجاجات سنة 1885 أو ما يسمى بالنازلة التونسية[7]. وكذلك

[1] - L. Rinn, Marabouts et Khouans, Opcit, p111.

[2]- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[3]- علي المحجوبي، أنتصاب الحماية...، المجرع السابق، ص 57؛ التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص ص 118-119.

[4]- التليلي العجيلي، المرجع السابق ، ص 120-132.

[5]- يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص179.

[6]- الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 222.

[7]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 126؛ عدنان المنصر، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس...، المرجع السابق، ص 38-40.

كانت أحداث الزلاج سنة 1911، حيث جاءت كرد فعل ضد السلطات الفرنسية في بلدية تونس التي رغبت في تسجيل مقبرة لتكون ملكا بلديا[1].

- كما كانت للتأثيرات الخارجية خاصة منها الدينية دور في زيادة الحماس الديني والتحرري للثورات الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس، وخاصة دعوة جمال الدين الأفغاني وحركة السلطان العثماني عبد الحميد الداعية لجمع شمل المسلمين في إطار الخلاقة الإسلامية، التي كان لها تأثير في تفكير بوعمامة باعتباره رجل دين متحمس، ليقوم بحركته الثورية سنة 1881 من أجل تخليص بلادهم من وطئة الاستعمار الأوربي المسيحي، خاصة وأنها تزامنت مع فرض الحماية الفرنسية على تونس[2]، أين ارتبطت حركة المقاومات الشعبية بالمؤثرات الخارجية، حيث تزامنت أحداث الترامووي سنة 1912 مع عملية إحتلال إيطاليا لطرابلس وبالتالي فقدان آخر القلاع الإسلامية[3]، كما تندرج انتفاضة الودارنة أو ثورة الجنوب سنة 1915-1916 في إطار تحمس أهالي أقصى الجنوب للمقاومة مثل إخوانهم في إيالة طرابلس ضد الاستعمار الإيطالي، وكذلك إستجابة لإعلان "الحرب المقدسة" الذي رفعه السلطان العثماني ضد فرنسا وحلفائها خلال الحرب العالمية الأولى[4]، وهي نفسها بعض دوافع ثورة الأوراس سنة 1916.

2-2 الأسباب والدوفع السياسية والعسكرية:

- تشترك المقاومة الشعبية في الجزائر وتونس في دافعين رئيسيين وهما الوجود الاستعماري في حد ذاته من جهة، وعدم قدرة المقاومة الرسمية على مجابهة قوات الاحتلال، إما بالضعف والانهزام العسكري ثم التسليم في حالة الجزائر، أو بغياب مقاومة رسمية منذ البداية بل وتقاعس الباي والتواطؤ مع جيش الاحتلال والخضوع له والتفاهم على الاستسلام في حالة تونس، حيث زاد تقاعس السلطة وتخاذلها أو تواطؤها مع الغزاة الأجانب بتوقيع معاهدات الاستسلام والحماية والخضوع للمحتل من غيرة الأهالي على بلادهم الناجمة عن التعلق الطبيعي بمسقط الرأس، وهذا شعور وطني غريزي، والذي يختلف عن الشعور القومي بالمفهوم العصري[5].

---

[1]- محمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحيى، معركة الزلاج 1911، المرجع السابق، ص20-24؛ محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص75.

[2]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 301

[3]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص ص 126- 127.

[4]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 160.

[5]- علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص ص56.

○ واعتمدت المقاومة الشعبية في تونس بشكل كبير على انتظار الدعم الخارجي من الدولة العثمانية عن طريق إيالة طرابلس وكان من بين أهم دوافع المقاومة، حيث أعلن علي بن خليفة قائد المقاومة في لقاء القيروان بتاريخ 15 جوان 1881 أن السلطان لا يمكن أن يتخلى عن نجدة تونس وأن لديه أخبارا تؤكد أن نجدة تركية إلى تونس ستنزل قريبا بطرابلس[1]، وإن لم يحدث هذا فعليا فقد انتشرت في العديد من المرات إشاعات بوصول عساكر الترك إلى طرابلس الغرب من أجل طرد الفرنسيين من تونس، وكانت هذه الإشاعات من أهم دوافع المقاومة وكانت تزيد من حماس ومعنويات الثوار، ولم يكن هذا موجودا بالنسبة للمقاومة الشعبية في الجزائر، ما عدى أن الأمير عبد القادر وخاصة أحمد باي راسلا السلطان العثماني فيما يخص الدعم العسكري، لكنه لم يكن من بين دوافع المقاومات الشعبية.

○ كما أن سياسة الإدارة والجيش الفرنسي كان لها دور كبير في تواصل المقاومات الشعبية واندلاع الثورات بعد إتمام فترة الاحتلال خاصة في الجزائر أين تميز الاستعمار بشدته وقسوته وقمعه وارتكابه العديد من المجازر وانتهاجه سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية، حيث يشير ضابط فرنسي في كتابه أن سياسة الإدارة الاستعمارية في الجزائر من أهم الأسباب التي تأدي إلى انتشار التمرد واندلاع الثورات الشعبية حيث يقول"... كما أننا بالتقليل من احترامهم واحتقارهم تسببنا في تأنيبهم ضدنا ليثوروا علينا... ألم نعطهم العهد في الاتفاقية بين دي بورمون والداي حسين في 05 جويلية 1830، لكننا لم نحترم الحريات والقوانين والتقاليد والممتلكات... وكيف نسميهم أهالي وهم لا يتمتعون بأقل الحقوق المدنية..." [2]، وكان هذا من عوامل كثرة وتواصل واشتداد المقاومات والثورات الشعبية في الجزائر مقارنة بتونس، أين تميزت الحماية الفرنسية بسياستها الجائرة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي بشكل خاص.

○ وكانت بداية المقاومات الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس في مناطق معينة أو نهايتها أو انتصاراتها تؤدي أحيانا إلى اندلاع أخرى، حيث يستغل بعض شيوخ القبائل إنشغال القوات الفرنسية في إخماد ثورات أخرى من أجل القيام بثورة، وهذا ما قام به الشيخ بوزيان في واحة الزعاطشة بالجزائر عام 1849 مستغلا إنشغال جزء من القوات الفرنسية في القضاء على ثورة سكان زواغة وفرجيوة بالبابور وثورات بني حساين وبني رزيق وغيرهم[3]، وكانت الانتصارات التي كانت تحققها المقاومة في بعض جهات تونس تدفع بمناطق أخرى لرفض الاستسلام ومقاومة الاستعمار أو الانضمام إلى مناطق

[1] – محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص93.

[2] - Capitaine Coipel, Op.cit, p 3-5.

[3] - Général Herbillon, Op.cit, p 11-13.

مقاومة أخرى، حيث وبعد إنتصار المقاومة في معركة "الأربعين" في أوت 1881 بضواحي باردو وعرقلة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد، أدى ذلك إلى زيادة عدد المقاومين في المنطقة وإلى تحفيزهم على مواجهة القوات الفرنسية[1].

- وساهم جنود جيش الباي التونسي في المقاومة بشكل كبير، حيث زادوا من اشتعالها وشجعوا عدة مناطق على رفض الاستسلام وتنظيم المقاومة، وذلك بفرارهم من صفوف الجيش خاصة عندما جاءتهم الأوامر بدعم جيش الاحتلال ضد إخوانهم التونسيين، حتى أن ظاهرة الفرار أخدت طابع الانسحاب الجماعي[2]، بينما لم تشهد المقاومة الشعبية في الجزائر هذه الظاهرة سوى بالنسبة لمقاومة أحمد باي الذي أخد معه جيشه إلى قسنطينة بعد الانهزام في معركة سطاوالي وتوقيع معاهدة الاستسلام التي انسحب بموجبها جنود الباي.

- وربط العديد من المؤرخين سواء الأجانب أو المحليين دوافع ثورة زعماء وشيوخ القبائل وبعض الأعيان وقيادتهم للمقاومة سواء في الجزائر أو في تونس بالحسابات الشخصية لهؤلاء، حيث اعتبر الضابط دي شايرون (Du Cheyron) في مذكراته البشاغا المقراني السبب المباشر في ثورة 1871 لحساباته الشخصية وإحساسه بفقدان الثقة وبعض ممتلكاته وسلطاته[3]، وفي تونس تم تفسير تحول موقف على بن خليفة النفاتي من التهدئة إلى قيادة المقاومة بطموحه في الوصول إلى السلطة العليا، أي إلى منصب الباي بعد أن عينته القبائل الثائرة بايا عوض محمد الصادق، ولم يكن يستبعد موافقة السلطان العثماني لتنصيبه رسميا بايا على الإيالة بعد طرد الفرنسيين منها[4].

- كما تم ربط المقاومة الشعبية في الجزائر وتونس وبداية الثورات والانتفاضات بهما بإيحاءات وإيعازات من الخارج من طرف قوى أجنبية، وإن لم يكن هذا الادعاء صحيحا في كل الحالات أو حتى في بعضها، فالحقيقة أن العديد من الثورات الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس ارتبطت بأحداث خارجية سواء في فرنسا أو في العالم، تم استغلالها لتفجير الثورات، حيث تزامنت ثورة الزعاطشة في الجزائر سنة 1849 مع الثورة الفرنسية التي أسقطت النظام الملكي الدستوري في فرنسا[5]، وثورة المقراني سنة 1871 مع الحرب الفرنسية البروسية، وثورة الشيخ بوعمامة سنة 1881 مع بداية الحماية

---

1 – علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص51.

2 – أ. و. ت، صن: 178، مل: 964، و: 86، رسالة من علي باي إلى الصادق باي

3 - Du Cheyron, Opcit, p15.

4 – محمد دبوسي، المرجع السابق، ص ص 210-211.

5 - Herbillon, Op.cit, Paris, 1863, p13.

الفرنسية على تونس[1]، وربطت أسباب ثورة الفراشيش في تونس سنة 1906 بالحرب الروسية اليابانية[2]، وكانت للحرب التي قامت بين فرنسا وانجلترا وإيطاليا من جهة والإمبراطورية النمساوية المجرية وألمانيا والإمبراطورية العثمانية في إطار الحرب العالمية الأولى آثارا مباشرة انتفاضة قبائل الجنوب الشرقي 1915-1916 في تونس وحتى انتفاضة الأوراس سنة 1916، وتم إتهام الإمبراطورية العثمانية وألمانيا بإرسالها منشورات تحرض فيها التونسيين والجزائريين على العصيان والثورة على فرنسا[3].

2-3 الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

تتشابه الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية للمقاومات الشعبية في الجزائر وتونس إلى حد كبير مع بعض الاختلافات البسيطة وذلك أن المستعمر واحد وهو الاحتلال الفرنسي وسياسته متشابهة رغم اختلاف طبيعة الاحتلال بين البلدين.

- إن الدوافع الاستعمارية اقتصادية بالدرجة الأولى وهذا ما يجعل السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وتونس تقوم على استنزاف الثروات ونهب الممتلكات وانتزاع الأراضي الفلاحية وكانت هذه السياسة في مقدمة الأسباب المباشرة لعدة مقاومات شعبية في الجزائر وفي تونس، خاصة وأن المجتمعين الجزائري والتونسي يعتمدون على الفلاحة بالدرجة الأولى في حياتهم المعيشية، حيث تسبب انتزاع الأراضي في تردي أحوالهم المعيشية بل وانتشار البؤس والجوع، كما يؤكد أحد ضباط الجيش الفرنسي في كتابه أن نزع أراضي القبائل في الجزائر وإعطائها للمستوطنين وبالتالي تجويع هذه القبائل من أهم أسباب قيام الثورات الشعبية[4]، واعتبر علال الفاسي في كتابه الحركات الاسقلالية في المغرب العربي أن إنتفاضة الفراشيش في تونس سنة 1906 والتي كانت بزعامة علي بن عثمان كانت كرد فعل على الاستعمار الفلاحي وإغتصاب المعمرين للأراضي[5].

ولم تكتفي السياسة الاستعمارية الفرنسية باستنزاف الثروات في البلاد الجزائرية والتونسية بل أثقلت كاهل السكان بالضرائب المتنوعة وعملت على تجويعهم وزيادة بؤسهم بذلك، لكن هذا زادهم كرها للاستعمار وكان من دوافع الثورات الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس، فكان الدافع الرئيسي لثورة

---

1 - Henri Garrot, Op.cit, p 997-998.

2- عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المرجع السابق، ص 133.

3- محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص73.

4 - R-J. Frisch, Op.cit, p 164.

5- علال الفاسي، المرجع السابق، ص49.

الزعاطشة في الجزائر سنة 1949 إلى غضب أهالي منطقة الزيبان على الإدارة الاستعمارية بعد زيادتها في الضرائب على النخيل من15 إلى45 سنتيم، وإعادة ضريبة أخرى كانت في عهد الأتراك إلى مصالحها[1]، واعتبر إصدار عدة قرارات تعسفية في تونس العاصمة، منها رفع تعريفة أسعار المياه الصالحة للشرب بنسبة 60 %، والرفع من قيمة الضرائب وفرض الأداء على الطرقات، من أهم أسباب النازلة التونسية سنة 1885[2].

- كما أصدرت الإدارة الاستعمارية عدة قرارات تشابهت بعضها واختلفت أخرى في زيادة الوضع الإقتصادي سوءا لدى الأهالي في الجزائر وتونس، وبالتالي كانت من دوافع ثوارتهم على المحتل، حيث كان قرار إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب من حاكم الغزوات، وإحكام السلطات الإستعمارية الفرنسية قبضتها العسكرية على الحدود الجنوبية الشرقية في تونس، وبالتالي تضرر القبائل في مواردها التجارية، سببين مباشرين في أحداث قبائل بني سناسن بمنطقة الحدود الغربية الجزائرية سنة 1859[3] وثورة قبائل الجنوب التونسي سنة 1915-1916[4]على التوالي.
- كما أن الحالة الإجتماعية في الجزائر وتونس والتي أصبح يعيشها السكان بصفة عامة والأعيان بصفة خاصة زادت من دوافع الثورات الشعبية بهما، خاصة ما شهدته الجزائر من إحتقار الأسر الأرستقراطية والانتقاص من قيمتها الاجتماعية كأسرة أولاد سيد الشيخ والمقراني التي فقدت العديد من إمتيازاتها ومكانتها، وهذا ما أدركه عمال وأعوان الباي وبعض الأعيان في تونس مما جعلهم يتزعمون المقاومة الشعبية.

[1] - E-CH Bourseul, Opcit, p05.

[2]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 126.

[3]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 147- 150

[4]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 160، محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص73.

الفصل الثاني

نماذج من المقاومات الشعبية في الجزائر وفي تونس

أولا: في الجزائر.

1- مقاومة أحمد باي 1830-1848.

2- إنتفاضة عين تركي 1901.

3- ثورة الأوراس (الجنوب القسنطيني) 1916- 1917.

ثانيا: في تونس.

1- مقاومة علي بن خليفة النفاتي 1881-1885.

2- إنتفاضة الفراشيش "القصرين" 1906.

3- ثورة الجنوب التونسي 1915-1916.

ثالثا: تقييم عام.

1- مقارنة بين مقاومة أحمد باي ومقاومة علي بن خليفة النفاتي.

2- مقارنة بين انتفاضة عين تركي وانتفاضة الفراشيش.

3- مقارنة بين ثورة الجنوب القسنطيني وثورة الجنوب التونسي.

تمت الإشارة في الفصل الأول إلى أغلب المقاومات الشعبية بأشكالها المختلفة سواء في الجزائر أو في تونس بشكل مختصر لأن الدراسة أقل من أن تسعها بالتفصيل، لكننا وفي هذا الفصل سنحاول أن نعرض بعض النماذج منها وبتفصيل أكثر، وحتى نحافظ على طبيعة الدراسة التاريخية المقارنة، إخترنا ثلاثة نماذج في كل بلاد دون الأخد بالاعتبار توزيعها الجغرافي ولا إطارها الزماني، لكن لاعتبارات أخرى، حيث ظهرت لنا أنه هناك مقاربات بينها من نواحي مختلفة، بين مقاومة أحمد باي في الجزائر ومقاومة علي بن خليفة الفاتي في تونس، وبين إنتفاضة عين تركي 1901 في الجزائر وإنتفاضة الفراشيش في تونس 1906، وكذلك بين ثورة الأوراس سنة 1915 وثورة الجنوب التونسي سنة 1915، ولهذا سنحاول تحقيق هذه المقاربات بالمقارنة بين هذه المقاومات الشعبية بعد أن نستعرضها من الناحية التاريخية.

أولا: في الجزائر.

1- مقاومة أحمد باي 1830-1848:

1-1 مشاركة أحمد باي في معركتي سيدي فرج واسطاوالي:

تولى الحاج أحمد باي عدة مناصب سياسية في بايلك الشرق، بداية بـ "قائد العواسي" (الحراس) سنة 1801، ثم خليفة الباي سنة 1817، لكنه عزل بعد ثلاث سنوات بتهمة التعامل مع باي تونس ضد الجزائر، ولما كان بايلك قسنطينة يعيش اضطرابات داخلية اقترح الأغا يحيى على الداي حسين تعيين الحاج أحمد بايا عليها باعتباره الأقدر على إنهاء هذه الاضرابات[1]، فتم تعيينه بايا على قسنطينة في عام 1826.

وبينما كانت الحملة الفرنسية على الجزائر على وشك الوصول إلى ميناء سيدي فرج، كان الحاج أحمد باي قد قدم إلى العاصمة عام 1830 لتقديمه " الدنوش" (عوائد البايلك) للداي، وكان الداي قد أمره في رسالة بتحصين ميناء عنابة عندما أخبره بالمشروع الحملة الفرنسية وأنه لا خوف على الجزائر العاصمة، ولهذا فإنه لم يصحب معه سوى حوالي 400 فارس[2]، وبعض أعيان قسنطينة وقادتها،

[1]- لم يكن دايات الجزائر يعينون على البايلكات وخاصة في قسنطينة سوى من الأتراك، لكن تولية الحاج أحمد الكرغلي كانت إضطرارية وكذلك لثقة الداي حسين في شخصية أحمد باي؛ أنظر: صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 206.

[2]- هناك روايات تقول أن جيش الباي المشارك في الدفاع عن الجزائر كان عدده ثلاثة آلاف فارس، أنظر: صالح فركوس، نفسه، ص 208.

وبمجرد وصول أحمد باي إلى العاصمة أعلمه الداي حسين بتفاصيل الحملة الفرنسية وطلب منه أن يلتحق فورا بسيدي فرج[1].

في سيدي فرج حضر الحاج أحمد باي مجلسا عسكريا شارك من خلاله في مناقشة طويلة بين أعضائه حول وسائل الدفاع، غير أن الخطة الدفاعية الذكية التي اقترحها الباي لم تعجب قائد الجيش وصهر الداي ابراهيم آغا الذي إدعى "أن عدم مجابهة العدو ليس من عمل الرجال الشهام"[2]، وكانت النتيجة انتصار الفرنسيين في معركتي سيدي فرج واسطاولي التي فقد فيهما أحمد باي حوالي نصف عدد رجاله؛ انسحب الحاج أحمد باي إلى وادي القليعة ثم إلى عين الرباط (مصطفى باشا) شرق العاصمة، وبعد توقيع الداي معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830 تابع طريقه شرقا في اتجاه قسنطينة ، بينما انضم إليه عدد كبير من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي، وقبل وصوله لحق به مبعوث من قائد الحملة الفرنسية الجنرال دي بورمون يطلب منه الاستسلام ويعرض عليه اعتراف فرنسا به كما هو، إذا قبل دفع ضريبة سنوية، لكن الحاج أحمد باي رفض الرد حتى يستشير مجلس ديوان البايلك الذي يمثل جميع سكان قسنطينة ومقاطعاتها[3].

1-2 المقاومة حول مدينة قسنطينة:

قبل وصوله إلى قسنطينة علم أن بعض ضباط اليولداش الأتراك (الإنكشارية) قاموا بالانقلاب على سلطته، وعينوا القائد سليمان بايا مكانه، لكن سكان المدينة أفشلوا هذا الانقلاب بعد وصولهم أخبار قدوم الحاج أحمد باي إلى أحواز قسنطينة[4].

وعندما استقر أحمد باي في مدينة قسنطينة اجتمع بأعضاء الديوان وتباحث معهم في المسألة المتعلقة بعرض دي بورمون ، كان رد الجميع بالرفض والاستعداد للمقاومة، وبهذا أصبح الباي أحمد الوحيد من بين البايات ومسؤولي الحاميات التركية الذي يرفض الاستسلام للفرنسيين أو التعاون معهم، وشرع أحمد باي في التخلص من الجنود الإنكشاريين وتعويضها بعناصر وطنية، معتمدا في مقاومته للاحتلال الفرنسي على مقاتلي وفرسان القبائل العربية والزواوية التي قدر عددهم بحوالي عشرة آلاف رجل، خاصة

[1] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 63-64؛ سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص86.

[2] - مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، المصدر السابق، ص 11-17.

[3] - يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص 65.

[4] - نفسه، ص 65.

وأن أحمد باي لم يعد يثق في الاتراك بعد الانقلاب الذي قاده هؤلاء ضده عندما كان في العاصمة، كما عمل على تحصين عاصمته قسنطينة وبناء ثكنات جديدة[1].

ولتثبيت سلطته في البايلك نصب نفسه "باشا" لخليفة للداي حسين، وحاول إقناع السلطان العثماني بالاعتراف به واليا على الجزائر، و إمداده بمساعدات عسكرية يستعين بها على قتال الفرنسيين، لكنه لم يحظ منه سوى بوعود وتشجيعات، وذلك خوفا من فرنسا التي لم يتردد سفيرها في إسطنبول في الاعلان أن بلاده ستعتبر الاعتراف لباي قسنطينة برتبة الباشا بمثابة إعلان حرب عليها[2].

ففي إحد محاولات أحمد باي في الحصول على النجدة من السلطان العثماني رد عليه هذا الأخير بأن " السلطان في حالة سلم مع الدول المسيحية و لا يمكنه إعلان الحرب على فرنسا بسبب قضية الجزائر، أو بالأحرى قضية قسنطينة ولكنه طلب من الحاج أحمد أن يستمر في نضاله ضد الفرنسيين وأن لا يوقع أي صلح معهم إلا بعد مشاورته"[3]، لكن الحاج أحمد باي لم ييأس من بعث رسائل عبر وفوده الى السلطان العثماني يلح فيها على طلب المساعدة المادية ، مؤكدا على أنه مستعد للتضحية من أجل الدين ، و مشيرا في رسائه كذلك أن الفرنسيين يقتربون منه يوما بعد يوم ، و كان السلطان في كل مرة يرد عليه بأن " السلطان لم ينسهم وأن عليهم بالصبر والإيمان، وأن السلطان يعمل على إبقاء اقليم قسنطينة تحت طاعته ، و كذا أن عليهم أن لا يقبلوا أي شرط بدون موافقته[4].

وحاولت فرنسا أن تنهي خطر أحمد باي الذي أصبح يهدد مشروعها الاستعماري بشتى الوسائل، حيث وبعد رفض الباي طلب الجنرال دي برمون بالاستسلام مرة أخرى سنة 1830، رفض طلب الجنرال كلوزيل في رسالة تعيينه بايا على قسنطينة باسم ملك الفرنسيين شريطة أن يدفع الجزية (اللازمة) لفرنسا، ثم قام هذا الجنرال بمنح أحد أشقاء باي تونس "مصطفى باشا" الخلافة على بايلك قسنطينة[5].

ولما قدم " الدوق دي روفيقو[6]" إلى الجزائر لتولي منصب الحاكم العام في 17 ديسمبر 1831 سعى هو الآخر للتفاوض معه و جعله يعترف بالسيادة الفرنسية ويستسلم لفرنسا، وللمرة الثالثة تفشل

---

1 - صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 209-210.

2 - أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص82

3 - بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830-1838)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص120.

4 - نفسه، ص122.

5 - Ernest Mercier, Les Deux Sièges de Constantine (1836-1837), imprimerie libraire L.Poulet, France, 1896, p7.

6 - **دي روفيقو** : ولد في 1774 بفرنسا ،اكتسب خبرة عسكرية في الحروب النابليونية ، ترقى إلى رتبة جنرال ، عين سفيرا لدى روسيا في 1807 ثم وزيرا للشرطة 1810- 1814 ، عين قائدا عام في الجزائر في 28 ديسمبر 1831 ، اتسم عهده بالقمع ، و ارتكب عدة جرائم في حق الشعب الجزائري منها:

المفاوضات مع أحمد باي الذي بعث برسالة مؤرخة في 14 ديسمبر 1832 إلى حمدان خوجة ردا على المهمة التي كلفه بها الدوق قائلا فيها : " ...لقد وقع السؤال منهم سابقا (الفرنسيون) من أول الأمر وتكرر صدور الجواب منا بعدم الإمكان ...وبينا وجه تعصب الأمر وتعسره وعدم إمكانه وتعزره، سابقا و لاحقا ..." [1]

وبدأ الصراع الحربي مع الفرنسيين حول مدينة عنابة وميناءها البحري أين حاصر أحمد باي قوات فرنسيين وحاول عرقلة نزولها على السواحل الشرقية، حتى يمنع زحفها نحو الداخل، ورغم أنه استطاع إجبار القوات الفرنسية على الخروج من مدينة عنابة في المرة الأولى[2]، إلا أن الاحتلال الفرنسي استولى على عنابة أهم موانئ إقليم قسنطينة في مارس 1832 ثم بجاية في ديسمبر من نفس السنة[3]، ثم شرعت قوات الاحتلال بقيادة يوسف المملوك بالإغارة على القبائل الجزائرية والتنكيل بها ونهبها، وقد حاول علي بن عيسى خليفة أحمد باي استرجاع عنابة في جوان 1833 لكنه فشل.

وبعد إحتلال عنابة كان الحاج أحمد باي يتجنب الدخول مع الفرنسيين في معارك كبرى، لحين وصول النجدات التركية التي وعده بها السلطان العثماني محمود الثاني، والذي طلب منه أن يثبت في المقاومة ويتجنب إبرام أي صلح أو إتفاق مع الفرنسيين[4]، وهذا ما جعله يرفض محاولة حمدان خوجة التي سبق ذكرها، وبالتالي إقتنع الفرنسيين أنه لا يمكن أن يضمنوا بقاءهم في السواحل الشرقية ما لم يهاجموا قسنطينة وينهوا سيطرة أحمد باي عليها.

أ- الغزو الفرنسي الأول لقسنطينة 1836:

أشار بعض المؤرخون أن فرنسا كانت تعتبر بايلك قسنطينة الأهم من بين البايلكات الثلاث، ليس فقط بسبب كنوزه، لكن لأهميته الجغرافية، نظرا لشساعة مساحته وخصوبة أرضه وكثرته مجاريه المائية، ومجاورته لإيالة تونس من الشرق، وكذلك لاحتواءه على عدة مدن هامة كعنابة، بجاية، جيجل.. سطيف، ميلة .. بسكرة.. [5].

= إبادة قبيلة العوفية ، قام بتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة ، عزل يوم 4 مارس 1833 بسبب مرض أصابه ، توفي يوم 20 جوان 1847 بباريس؛ أنظر: P.Carpentier, Le Duc de Rovigo et Pichon , imprimerie de David , Paris 1852 , P16

1- صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 210-211.

2- سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 90.

3 - Ernest Mercier, Ibid. p p 7-8.

4- مذكرات أحمد باي...، المصدر السابق، ص 29.

5 - M. FORQUET-D'HACHATTE, Guerres d'Afrique «CONSTANTINE» Expéditions Française (1936-1937), imprimerie de Poussielgue Masson et Cle, Paris, 1852, p3

عندما تمكنت فرنسا من إحتلال ميناء عنابة، ويئست من إرغام أحمد باي على الاستسلام، بدأت تهدد بالإطاحة به، ثم قررت أن تستولي على عاصمته وتضع حدا لمقاومته، ومن أجل ذلك جهزت حملة قوامها نحو 8700 رجل، إنطلقت من عنابة يوم 8 نوفمبر 1836 بقيادة الجنرال كلوزيل[1].

وفي المقابل قسم أحمد باي قواته إلى قسمين، قسم يضم ألف رجل مزودين بثلاثين مدفعا على الأسوار و في قصبة المدينة، وكلف هذا القسم الذي كان تحت قيادة خليفته ابن عيسى بالدفاع عن المدينة من الداخل، أما القسم الثاني الذي كان بقيادة الباي والذي يتكون من 5000 فارس و1500 من المشاة المتطوعين ومدافع ميدان، والذي كانت مهمته محاولة عرقلة القوات الغازية، وضربها خارج المدينة من الخلف[2].

قرر الحاج أحمد باي ألا يدخل مع القوات الفرنسية في مواجهة مباشرة فاصلة خارج المدينة بالمكان الذي كان يعسكر به في "وادي الأحد" بسيدي مبروك ، حيث وبعد أن اصطدم بمجموعة من الجيش الفرنسي تمركز الحاج أحمد باي على الطريق المؤدي إلى المدينة واكتفى ببعض المناوشات لاستدراج العدو إلى سفوح المدينة حيث الطبيعة وعرة، خاصة وأن تهاطل الأمطار والثلوج غير المعهودة في تلك الفترة من العام زاد من عرقلت تقدمه[3].

بلغت الحملة الفرنسية قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1836 منهكة جراء الغارات التي استهدفتها على طول الطريق، وسوء الأحوال الجوية، وبدأت القوات الفرنسية حصار على قسنطينة دام ثلاثة أيام، واعتقد الجنرال كلوزيل أن سكان المدينة سوف يسلمون له مفاتيح المدينة دون مقاومة خاصة وأن أحمد باي خارج أسوارها، لكن كل من في المدينة تأهب للدفاع عنها، وجاءه الجواب بإطلاق نار على قواته المتمركزة في هضبة المنصورة، مما دفعه إلى نصب مقر القيادة قرب ضريح سيدي مبروك[4].

في اليوم الأول للحصار عانى الجيش الفرنسي من تواصل تهاطل الأمطار والثلوج، التي أعاقت محاولاته لدخول المدينة خاصة من جهة جسر "القنطرة"، وحاولت القوات الفرنسية في ليلة 22 نوفمبر القيام بهجوم مباغث من جهتين، باب القنطرة وباب الحديد، لكن المدينة واصلت الصمود والمقاومة، خاصة بعد بداية هجومات قوات أحمد باي من خلف الجيش الفرنسي المحَاصِر، الذي لم يستطع الصمود أكثر،

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006، ص 116.

[2]- مذكرات أحمد باي، المصدر السابق، ص 48.

[3]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 70.

[4] - Ernest Mercier, Les Deux Sièges de Constantine (1836-1837), Op.cit, p p 17-18.

فقرر كلوزيل رفع الحصار يوم 24 نوفمبر بعدما أوشكت الذخيرة على النفاذ وبعدما تكبدوا خسائر جسيمة [1].

وقرر أحمد باي مطاردة الفارين إلى ما وراء قالمة ومجاز عمار، لكنه أمر جنوده بعدم قتلهم أو نهب ممتلكاتهم، ليكسب ود وتعاطف الفرنسيين، مما يجعلهم يفاوضونه لتحقيق السلم والاعتراف به، لكنه لم يحصل على ذلك[2].

إستغل الحاج أحمد باي هذا الانتصار ليكاتب السلطان العثماني بذلك، ورد السلطان بالتهاني والوعود بإرسال النجدة والدعم العسكري، وفعلا وصلت أربعة بواخر إلى تونس بها إثنا عشر مدفعا ومجموعة من الجنود الأتراك، لكن باي تونس حجز المدافع وأعاد الجنود على أعقابهم، بدعوى أن فرنسا هددت بمهاجمة بلاده[3].

ب- الغزو الثاني لقسنطينة 1837 :

دفعت هزيمة الجيش الفرنسي في حصار قسنطينة الأول الحكومة الفرنسية إلى عزل كلوزيل من منصبه في 13 جانفي 1837 ، وتعيين الجنرال "دامريمون " [4](Damrémont) خلفا له، وذلك لإعداد الحملة الثانية، خاصة بعد إبرام معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، التي تجعلهم يتفرغوا مجددا لقتال أحمد باي[5].

حاول دامرمون المراوغة من خلال إسال إقتراحات تسوية مع الباي، كان الأول بواسطة التاجر اليهودي "ابن باجو"، والثاني بواسطة اليهودي الآخر "بوجناح"، لكن الحاج أحمد رفضها لما فيها من

---

[1] - Ernest Mercier, Histoire de Constantine, J.Marle et F.Biron Imprimeurs-Editeurs, Constantine, 1903, p 401-412.

[2]- مذكرات أحمد باي، المصدر السابق، ص ص 53-57.

[3]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 71.

[4] **- دامريمون** :(Charles marie dénis Damrémont) ولد في 8 فيفري 1783 ، تخرج من مدرسة فنتان بلو العسكرية عام 1804 ، شارك في الحروب النابليونية ، استدعى في 21 جويلية 1830 لقيادة حملة علىمدينة عنابة . تقلد رتبة لواء في ديسمبر 1830 .عين حاكما عاما في الجزائر1837 . قاد الحملة الثانية على قسنطينة أكتوبر 1837 ، قتل على إثرها من قبل المقاومة في 12 أكتوبر 1837؛ أنظر : Narcisse, Livre d'or, OP.cit , P 176

[5]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 117.

شروط تعجيزية[1]، كما أنه تفطن أن هذه المحاولات كانت من أجل المراوغة، لأن الفرنسيين كانوا قد أنهوا إستعداداتهم للهجوم الثاني على قسنطينة[2].

وصلت الحملة الكبيرة على مشارف قسنطينة بتاريخ 05 أكتوبر 1837 بقيادة الحاكم العام "دامريمون"، ضمت 20.400 رجل، ومدفعية قوية بقيادة الجنرال فالي (Valée)، وفرقة هندسة عالية التجهيز[3].

هاجم أحمد باي طلائع الحملة الغازية عند مجاز عمار (قرب قالمة) لمدة ثلاثة أيام ، ولما عجز عن إيقافها، قرر إعادة تطبيق خطة حرب السنة الماضية التي ساعدته على الانتصار (مواجهة الجنود الفرنسيين من داخل المدينة المحصنة وضربهم من الخلف) ، لكن في هذه المرة القوات الفرنسية كانت أكثر استعدادا وأوفر عددا وعدة من المرة السابقة.

بعد المناوشات الصغيرة خارج المدينة إستقرت القوات الغازية المحصارة في يوم 10 أكتوبر قرب أسوار المدينة، أين نصبت المدافع في المنصورة والقنطرة وأين كانت تصل قنابل المقاومة، وفي يوم 11 أكتوبر وجه قائل الحملة " دامريمون " رسالة إلى سكان المدينة نداء يشبه ذلك الذي توجه به قائد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، حيث طلب منهم الاستسلام مع تعهده بحفظ الأرواح والممتلكات والمقدسات الدينية، لكن "إبن عيسى" خليفة الباي رد على الرسالة بسخرية :"إذا كنتهم تفتقرون إلى الذخيرة الحربية، نبعث لكم، وإذا نفذ منكم البسكويت، نقتسم ما لدينا معكم، لكن لن تدخلوا المدينة،.. الفرنسيين لن يكونوا أسيادا لقسنطينة إلا عندما نُقتل جميعا"، فالقضية أصبحت تعني الحرب إلى النهاية من كلى الطرفين[4].

بدأت القوات الفرنسية بإطلاق متواصل للقنابل باتجاه أسوار المدينة ، مركزين على أجزاء من الأسوار الجنوبية الغربية، ومن الثغرات التي أحدثتها الضربات في أسوار المدينة دخل الغزاة قسنطينة في 13 أكتوبر 1837[5]، رغم أن المؤرخ "يحيى بوعزيز" ذكر في كتابه "ثورات القرن التاسع عشر" أن هذه الثغرات

1- تتلخص إقتراحات دامرمون التي حملها بوجناح في أن يدفع الحاج أحمد باي مليوني دورو لغرامة حرب، ويسمح بتمركز حامية عسكرية في قصبة قسنطينة، ويطلق الحرية لمن أراد من السكان أن يخضع للفرنسيين، مقابل إبقاء سيطرته على المنطقة الممتدة من غرب مجاز عمار إلى قسنطينة، أنظر: يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 72.

2- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 73؛ Ernest Mercier, Les Deux Sièges de Constantine (1836-1837), Op.cit, p 42-44.

3 - M. FORQUET-D'HACHATTE, Op.cit, p06.

4 - Ernest Mercier, Histoire de Constantine, Op.cit, P 421-423.

5- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 117.

أحدثتها قنابل قوات أحمد باي بقيادة "علي الومباجي" الذي كان يشرف على الرمي بالمدافع، بالرغم من أنه قتل عدد كبيرا من الجنود الفرنسيين من بينهم الحاكم العام دامرمون إلا أن قواته بالغت في القذف.

بعد مقتل دامريمون القائد العام للجيش الفرنسي تولى القيادة مكانه الجنرال فالي[1] (Valee)، الذي قاد الجيش الفرنسي داخل المدينة في حرب شوارع في مواجهة كل مواطني المدينة، قتل خلالها البجاوي خليفة الحاج أحمد في قسنطينة وتكبد الحاج أحمد خسائر كبيرة وهلك أحسن جنده، وأمر بن عيسى السكان بالخروج من الباب الخلفي من ناحية الصخرة، لكن نيران العدو لاحقتهم وقتلت منهم الكثير، فسقطت المدينة في أيدي الأعداء، مما جعل أحمد باي ومن معه ينسحبون إلى الجنوب[2].

ج– بين محاولات إستعادة المدينة ومواجهة الخصوم:

لمدة ثلاثة أيام قام جيش الاحتلال باستباحة المدينة من نهب ودمار وفساد، وفي هذا الوقت كان الحاج أحمد باي يحاول إعادة تنظيم المقاومة وتعبئة القبائل لمواصلة الجهاد، وجاء في مذكراته قوله:"...وفي حين فكرت في محو الهزيمة لأن الله لا يضيع كليا إلا الذين يهملون أنفسهم.." [3]، وهذا دليل على تصميم أحمد باي على مواصلة الكفاح، حيث وفي شهر مارس سنة 1838 حاول الاقتراب من مدينة قسنطينة لاستنفار القبائل المجاورة لها، فخرج الجنرال "نيقربي" لمقاتلته، لكنه لم يلحق به، وبعث له رسالة يشير فيها أن استسلامه الكلي هو السبيل الوحيد لنجاته.

واقترح أحمد باي قطع خط التموين على الجيش الفرنسي الرابط بين عنابة وقسنطينة، لكن صهره بوعزيز بن قانة[4] اعترض على هذه الخطة وأراد أن يحارب فرحات ابن سعيد حاكم بسكرة أولا ثم يعود

---

[1] - **فالي** (Sylvain-Charles *Valée*) : ولد ببريان بفرنسا 17 ديسمبر 1773 ن متخصص في المدفعية ، شارك في الحروب النابليونية ، تقلد رتبة عقيد في 1807 ، مفتش عام لسلاح المدفعية 1811- 1813 ، شارك في احتلال قسنطينة ، تولى قيادة الجيش بعد مقتل دامريمون أمام أسوا قسنطينة ، تقلد رتبة مارشال بعد احتلال قسنطينة ، و عين حاكما عاما ، عرف بنقضه لمعاهدة التافنة ، احتلت في عهده البليدة ، شرشال ، مليانة ، المدية ، عزل من منصبه في 20 ديسمبر 1840 ؛ أنظر : Pierre Guiral, OP. cit. , P 96

[2] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 74.

[3] – مذكرات الحاج أحمد باي، المصدر السابق، ص 77.

[4] - **بوعزيز بن قانة** :من عائلة متنفذة في الزيبان ، تولى منصب شيخ العرب في 1826 نظرا لقرابته من جهة اليوم بالحاج أحمد باي ، بعد سقوط قسنطينة تخلى عن الحاج أحمد باي و التحق بالفرنسيين في نهاية شهر ديسمبر 1838 ، منح منصب شيخ العرب لمقتضى مرسوم أصدره الماريشال فالي في 14 جانفي 1839 ، في حين عين أخوه في منصب قايد على قبيلة أولاد عبد النور ،كان على رأس مستقبيلي الدوق دوأورليان لما نزل بمدينة ستورة 8 أكتوبر 1839 . شن حربا على خليفة الأمير عبد القادر ، بن عزوز و تغلب عليه في معركة واد سلسو ، مكن الفرنسيين من احتلال الزيبان و مد يد العون لهم في الأوراس و في وادي ريغ و الصحراء عموما . توفي في 9 أوت 1861 بقسنطينة و هو آخرمن شغل منصب شيخ عرب في المنطقة؛ أنظر: Marthe et Edmond Gouvion : Kitab Aàyane el- Marhariba-Territoires du sud, impremerie oriental Alger 1920 , P 4 .

لمحاربة الفرنسيين، امتثل أحمد باي لرأي خاله وانسحب إلى الزيبان لمواجهة خصمه فرحات بن سعيد، الذي خرج لملاقته في الطريق لكن أحمد باي تمكن من هزيمته وإزاحته من منصبه، وحكم الحاج أحمد بسكرة بضعة أشهر إلى أن انتزعها منه خليفة الأمير عبد القادر على التيطري "محمد البركاني" في ماي 1838[1].

انتظر الباي وصول النجدات من الباب العالي لكن دون جدوى، وفي شهر سبتمبر أعاد تحركاته نحو القبائل لتعبئتها وتوحيدها ضد المحتل، الذي سيطر على سكيكدة في 8 أكتوبر 1838 وجيجل 13 ماي 1839، وبهذا أكمل الاحتلال سيطرته على الساحل الشرقي للجزائر، وفي هذا الوقت العصيب تخلى أقرب الناس لأحمد باي عنه وهو "بوعزيز بن قانة" الذي استسلم لفرنسا في نهاية شهر ديسمبر 1838، وهذا ما ساعد العدو من أجل بداية التحرك في داخل الصحراء[2].

1-3 علاقة أحمد باي بالأمير عبد القادر:

لم يجد أحمد باي السبل الكفيلة والفعالة لمواصلة المقاومة وبقوة، خاصة بعد فقدانه عاصمته قسنطينة وأهم معاونيه وعدم استجابة الباب العالي لمطالبه، لكن ماذا عن الأمير عبد القادر الذي كان يخوض مقاومة دوخت الفرنسيين في الغرب، تسائل العديد من المؤرخون عن الأسباب التي منعت التعاون بين أحمد باي والأمير عبد القادر لطرد الاستعمار، بل حتى المعاصرين للمقاومتين أكدوا أن تحالفهما يكفي لتخليص الجزائر من فرنسا، حيث بعث نوري أفندي (لكلكجي) أحد المبعوثين الأتراك في لندن الذي قام بتحريات مع خبير في شؤون إفريقيا (حسون الدغيس) رسالة إلى الديوان الهمايوني للباب العالي جاء فيها:"..إن إنقاذ الجزائر ممكن في نظر السيد حسون الدغيس وذلك بالتعاون المحكم بين أولئك التوانسة وأحمد باي والشيخ عبد القادر شريطة أن يترك كل منهما التنافس، بينما يعملا معا لمواجهة العدو المشترك .. وطرده من الجزائر بدون مساعدة خارجية لهما ولكن إذا تم الإتحاد بينهما وحسنت النية" [3].

وتبين هذه الرسالة أن أحمد باي كان على خلاف مع الأمير عبد القادر، لكن طبيعة هذا النزاع وأسبابه يسودها الكثير من الغموض، نظرا لتعدد الروايات وإختلافها حول هذا الموضوع، خاصة وأن كلا الرجلان أظهرا مقاومة باسلة للعدو الفرنسي، ولا ندري إن كانت سوء النوايا أو عدم معرفة كل واحد

---

[1] - بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص126-127.

[2]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 220-221؛ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 118.

[3]- الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 47966، 1251هـ/1835م، رسالة من طرف السيد نوري أفندي إلى الديوان الهمايوني.

بالآخر أو الأطماع الشخصية لكل طرف أو لكليها معا هي الأسباب الحقيقة وراء خلافهما وعدم توحدها.

ومن خلال رسائل أحمد باي يتبين أنه لم يكن يثق في شخصية الأمير عبد القادر، ولم يعترف حتى بمقاومته للعدو الفرنسي، بل كان يعتبره خائنا، حيث جاء في رسالته إلى "كامل باشا" سفير بروسيا ما يلي:"... وزيادة على كل ذلك فإن الشخص الذي يسمونه عبد القادر والخائن للدين –أي دينه–والذي يدعي المشيخة والكرامة قد أصبح يشكل خطرا علينا بأعماله الإفسادية والتخريبية"[1].

وكان أحمد باي في صراع دائم مع أتباع الأمير عبد القادر في الشرق، خاصة بعد عقده معاهدة تافنة مع الفرنسيين، حيث كتب إلى سكان بايلك قسنطينة يخبرهم بذلك ويطلب منهم أن يطيعوه ويخلعوا طاعة الحاج أحمد، واستجاب له فرحات بن سعيد الذي حارب أحمد باي عام 1838، كما كلف الأمير عبد القادر عامله على التيطري محمد البركاني بمهاجمة أحمد باي في بسكرة في ماي من نفس السنة، مما اضطر الحاج أحمج للانسحاب منها[2].

واعتقد الحاج أحمد باي أن معاهدة تافنة، كانت مؤامرة ضده، فقد كتب يقول:"إن العدو الفرنسي أبرم مع عبد القادر معاهدة سلام وأحد شروط هذا السلام، القضاء على كل أثر لسلطتي بالبايلك (قسنطينة)"، ولم تكن نية الأمير من هذه المعاهدة ضرب الحاج أحمد باي أو التفرغ إليه كما كان يعتقد، وإنما لأخذ بعض الوقت في بناء دولته وتحضير جيشه، فالأمير عبد القادر رجل علم وجهاد، لكنه كان ينظر إلى الأتراك على أنهم مصدر كل المحن والمآسي التي نزلت بالبلاد ومنها الاحتلال الفرنسي، وهذا ما يفسر موقفه من أحمد باي، الذي كان في نظره لا يختلف عن بقية الأتراك[3].

رغم ذلك تأكد العديد من التقارير والكتابات التاريخية أن الأمير سعى من أجل تحقيق الوحدة إلا أن الباي أحمد رفض ذلك، حيث يقول الجنرال "قالبوا" في تقريره للحاكم العام:" إنني متأكد جدا أن الباي أحمد قد بلغته رسائل عديدة من عبد القادر يدعوه فيها إلى الوحدة ضدنا، ولكن الباي لم يكن في الظاهر مستعدا لذلك فكان يكره الأمير ويغار منه...".

واستغل الاستعمار الفرنسي تصلب الباي في موقفه والذي كان يعتقد أنه الوارث الشرعي للأتراك في الجزائر وصراع الرجلين لصالحه، حيث كان يفاوض الباي ويعده بإعادة تنصيبه حتى لا ينظم إلى الأمير،

---

[1]– الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

[2]– مذكرات أحمد باي، المصدر السابق، ص132.

[3]– صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 213.

في الوقت الذي عقد مع الأمير معاهدة تافنة من أجل التفرغ لاحتلال قسنطينة، وفي ظل عدم تنازل أي طرف لتحقيق الوحدة، استطاع العدو أن يُدخل المقاومتين في فترة التراجع والاستسلام[1].

1-4 نهاية المقاومة والاستسلام:

ظل الحاج أحمد باي يقاوم باعتماده على حرب العصابات ، فكان يتنقل من قبيلة إلى أخرى، ومن الجبل إلى الصحراء ،في كل من بسكرة ، نواحي عين البيضاء، النمامشة، الأوراس وأولاد سلطان غربي باتنة الحضنة .. محاولا تعبئة القبائل لمواصلة الجهاد ومهاجما المراكز العسكرية الفرنسية، ومواجها المؤامرات وخليفة الأمير عبد القادر "محمد بن صغير بن الحاج".

وفي أولاد سلطان غربي باتنة واجه أحمد باي الحملة الفرنسية التي قادها الدوق دومال[2] (Duc d'aumal) في ماي 1844 في واحدة من أكبر المعارك التي خاضها، ثم انحسب إلى قرية "منعة" في الأوراس بزاوية الشيخ ابن عباس، أين هاجمه الفرنسيون في 22 ماي 1845، فلم يقدر على مجابهتهم فاحتمى في جبل "أحمر خدو" جنوب شرق قرية منعة عند أولاد عبد الرحمن[3].

لم تعد حالة الباي الصحية تسمح له بمواصلة المقاومة، بالإضافة إلى أن معظم القبائل في مختلف الجهات من بلاد الأوراس حوصرت طيلة شهر ماي وبداية شهر جوان من سنة 1848، وبهذا فقد المؤازرة والحماية، فاغتنم خروج قائد باتنة العسكري في مهمة ليرسل إليه رسولا سريا طالبا التفاوض من جديد وبصورة نهائية، وطلب من حاكم باتنة أن يأتيه محاصرا بقوات كبيرة حتى يتأكد الناس بألا مخرج ولا بد من الاستسلام وبشرف، كما جاء في رسالته:"..سمو معاليه في السابق من أجل أن يعامل بشرف.."، وكان استسلامه في 5 جوان 1848.

ووضع الحاج أحمد باي شروطا لاستسلامه، منها استرجاع كل ممتلكاته وثرواته والسماح له بالسفر إلى بلد إسلامي، لكن السلطات الاستعمارية خانت العهود مثلما فعلت مع الأمير عبد القادر ومع كل

1- صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 215.

2 - **الدوق دومال** Duc d'Aumale (هنري ، أوجين، فيليب ،لويس دوأورليان) : ولد بباريس 16 جانفي 1822 ، الابن الرابع للملك لويس فيليب ،تخرج من مدرسة فنسان في سلاح الرماة ، تقلد رتبة نقيب 1839 ، شارك إلى جانب أخيه الدوق أورليان في معركة العفرون 1840 و ثنية موزاية و معركة وادي الزبوج ، تقلد على إثرها رتبة مقدم ، ثم عاد إلى الجزائر 1842 ، تولى القيادة العسكرية بالمدية حتى 1843 ، اشتهر بالاستيلاء على زمالة الأمير 16 ماي 1843 شارك في الحملة على الورشنيس – عين حاكما عاما في الجزائر 21 سبتمبر 1847 حتى 3 مارس 1848 . أطلق إسمه على سور الغزلان ؛ أنظر: Narcisse, Livre d'or, OP.cit , P 22- 25

3- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 119.

الجزائريين، حيث وبعد مكوثه في بسكرة مدة يومين وفي قسنطينة مدة ثلاثة أيام، تم ترحيله إلى الجزائر العاصمة أين وضع تحت الإقامة الجبرية، وخصصت له منحة سنوية لسد حاجاته الضرورية[1].

1-5 أسباب فشل مقاومة أحمد باي :

هناك عدة عوامل ساهمت في إضعاف مقاومة أحمد باي ونهايتها ، نوجزها فيما يلي :

- **تفضيله لمصالحه الشخصية على المصلحة العامة:**

لا شك أن أحمد باي أظهر قدر عالي من الوطنية من خلال جهاده ومقاومته للعدو الفرنسي طوال ثمانية عشر سنة، لكنه أظهر في العديد من المواقف نزعة الزعامة في شخصيته وحب التسلط، مثل رفضه دعوة الأمير عبد القادر لتوحيد الجهود ضد العدو المشترك، ومنها محاباته لقرابته وأوليائه على حساب الصالح العام، فمثلا انتزع مشيخة عرب الزيبان من فرحات بن سعيد، وإسنادها إلى خاله بوعزيز بن قانة الذي أصبح فيما بعد من كبار عملاء فرنسا والتي عينته شيخ العرب.

كما أن بعض المؤرخين يذكرون أن من بين أهم أسباب تفضيله المقاومة على أن يستسلم كباقي الحكام الأتراك في الجزائر، هو حماية عائلته وثروته الطائلة التي جمعها على أكتاف أهل قسنطينة، كما أن السلطة الفرنسية رفضت احتفاضه بمنصب باي قسنطينة، وعندما اعتبر نفسه دايا للجزائر وطلب من الباب العالي الاعتراف بذلك أظهر حبه للسلطة والجاه وهذا أعطاه غرورا أكثر منعه من التعاون مع الأمير عبد القادر[2].

- **تعرضه للخيانة وصراعه مع أتباعه:**

بداية بفرحات بن السعيد الذي شجعه الدوق "دي روفيقو" للقضاء على حكومة أحمد باي، وبعض شيوخ القبائل المعادية له في قسنطينة كمحمد بن أحمد بن الغضبان وشيخ أولاد عبد النور والمرابط سي الحسين بن عزوز وغيرهم[3]، ومنها كذلك إعلانه الحرب على عائلة بوعكاز غداة ضياع قسنطينة عام 1837 لتحقيق أغراض عائلية في الجنوب، بدلا من مناجزة الفرنسيين في الشمال.

كما استسلم أقرب الناس إليه بوعزيز بن قانة وهذا ما جعل العدو يمد نفوذه داخل الصحراء، كما تخلت عنه العديد من القبائل خاصة بعد سقوط مدينة قسنطينة، وفي ذل يقول الحاج أحمد باي:"..ومن

1- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 77-80؛ صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 227-231.

2- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر ، 2006، ص 165-170.

3- صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص211.

جهة أخرى فإن طائفة العربان التي كنت استخدمها في المقاومة والمدافعة ضد العدو، أصبحت عيونهم خائفة وعقولهم واقفة وضائعة وأعراضهم ساقطة في لا تقدر الاستمرار على الحرب والمقاومة.." [1]

- **التفوق العسكري للعدو:**

يقول أحمد باي في ذلك:"...وقع المصير المحتم ولم يكف لدفع ورفع الأخطار المحدقة بنا لأن قوة العدو وإمكانياته كانت أقوى وأضخم بكثير من قوتنا وإمكانياتنا.." [2]، كما أن العدو استغل إبرامه لمعاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر لتوجيه قوة عسكرية ضخمة في الغزو الثاني لقسنطينة سنة 1837 مما ساعد على احتلالها[3].

هذا بالإضافة إلى وجود عدة أخطاء عسكرية ارتكبها الحاج أحمد باي أو قواته، منها رفض ابن قانة لخطة الباي في قطع الاتصالات والامدادت عن الجيش الفرنسي في الطريق بين عنابة وقسنطينة وتفضيله مهاجمة فرحات بن سعيد المتربص بقوات أحمد باي في الجنوب[4]، ومنها ما قام به الأخصائي الألماني "شلوصر" الذي استعان به أحمد باي لتنظيم المدفعجية حول أسوار المدينة، حيث يقول في مذكراته أنه قام عمدا بتصويب المدافع عاليا حتى لا تصيب الأعداء خدمة للمسيحية ولتحرير نفسه من الأسر[5].

- **تماطل الباب العالي في بعث الدعم العسكري:**

كان الباب العالي وبكل الوسائل يحاول إستعادة الجزائر بداية بتجنب وقوع مدينة قسنطينة في يد الاحتلال، وذلك بمحاولة دعم أحمد باي عسكريا وحثه على عدم الاستسلام، لكن الواقع المؤسف الذي أصبحت تعانيه الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت لم يسمح لها بتقديم هذا الدعم الذي بقي مجرد وعود كاذبة[6].

رغم أن بعض المؤرخين يذكر أن أحمد باي عندما انتصر على القوات الفرنسية سنة 1836 بعث برسالة أخرى إلى السلطان العثماني يشرح فيها وقائع الحادثة ويطلب منه المساعدة ، فلبى السلطان هذه المرة نداءه وأرسل له سنة 1837 عن طريق تونس أربع سفن حربية محملة بالجنود الأتراك والمدفعية، لكن باي تونس خوفا من التهديد الفرنسي لم يسمح إلا بنزول المدافع ولم يسلمها لأحمد باي، وهذا ما

---

[1]- الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

[2]- نفس المصدر.

[3]- العربي منور، المرجع السابق، ص 174.

[4]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 74؛ العربي منور، نفسه، ص 176.

[5]- شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص60.

[6]- أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 86-91.

يأكده أحمد باي من خلال ما أشار إليه في إحدى رسائله قائلا:"...كما أصبح كل واحد يخشى ويخاف بأسهم (يقصد الفرنسيين) ولدى فإن الوالي المشار إليه (يقصد باي تونس) حتى لو استجاب بعد هذه الحادثة إلى مطالبنا ... فإن القوات الفرنسية تمنع دخولها ووصولها إلينا..." [1].

- **قتاله على عدة جبهات:**

لم يتفرغ الحاج أحمد باي لقتال الفرنسيين كليا، بل فتح على نفسه جبهات قتال أخرى منها من فتحت عليه مجبرا، بداية بصراعه مع باي التيطري بومزراق الذي أعلن نفسه "باشا الجزائر" خلفا لحسين باشا وطالب الحاج أحمد الاعتراف به، ثم مع باي تونس بعدما نجح كلوزال في خلق توتر بين الجزائر وتونس وذلك بسبب المعاهدة التي وقعها مع باي تونس في 18 أكتوبر 1830 و التي نصت على عزل أحمد باي و منح أحد أشقاء باي تونس الخلافة على بايلك قسنطينة، وكذلك ضد فرحات بن سعيد شيخ العرب الذي عزله الحاج أحمد و انتزع منه مشيخة عرب الزيبان و اسندها إلى خاله بوعزيز بن قانة.

كما حاول الأمير عبد القادر مد نفوذه إلى اقليم قسنطينة بتوجيه نداء إلى أعيانه وتعيين خلفاء له في الشرق، ومنهم عامله على التيطري محمد البركاني الذي هاجم أحمد باي في بسكرة وأخرجه منها في نهاية ماي 1838[2].

6-1 نتائج مقاومة أحمد باي: نلخصها فيما يلي:

- النهاية المأساوية لأحمد باي الشخصية تاريخية في ملحمة المقاومة الجزائرية بعد جهاد طويل دام حوالي ثمانية عشر سنة.
- رغم تأخيرها لتوغل الاحتلال الفرنسي في الشرق الجزائري إلا أن نهاية مقاومة أحمد باي فتحت سيطرة فرنسا على كامل المنطقة بما فيها الجنوب.
- أظهرت مقاومة أحمد باي الحسابات الشخصية للعديد من الأطراف والتي غلبت على المصلحة الوطنية، خاصة خلافه مع الأمير عبد القادر وحتى مع معاونيه وشيوخ القبائل.

---

[1] - الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

[2] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 66-75.

- بينت مقاومة أحمد باي أن الإدعاءات العثمانية باسترجاع الجزائر وتخليصها من الاستعمار الفرنسي مجرد وعود، لأن هذه المقاومة كانت أفضل فرصة لذلك، كون أحمد باي من أشد المخلصين للباب العالي ولقرب قسنطينة من إمكانية إرسال الإمدادات.
- رغم نهايتها كبدت مقاومة أحمد باي خسائر عسكرية كبيرة للعدو الفرنسي في العتاد والجنود، حيث قتل فقط في عملية غزو قسنطينة الأولى 148 عسكري منهم 19 و 654 جريح، كما قتل قائد الحملة الثانية على قسنطينة الجنرال "داميمون"[1].

2- إنتفاضة عين تركي **1901**:

أحداث حمام ريغة بمليانة يوم 26 أفريل 1901 أو ما عرف لدى الفرنسيين بـ Les Evènement de Marguerittte، و**"مارغيريت"** أو عين تركي أو "عريوة" كما تسمى الآن، مدينة تقع على بعد تسعة كليمترات جنوب شرق مدينة مليانة، وشرق مدينة الخميس[2]، كان يتواجد فيها نحو 500 فرنسي حسب تقارير الإدارة المحلية، وقامت هذه الانتفاضة في ظرف كان المعمرون والإدارة الاستعمارية يعتقدون أن الأمن قد استتب في العمالة التي عرفت هجرات متتالية للأوربيين الوافدين[3]، فما هي أسباب ودوافع هذه الانتفاضة؟ وما هي مجريات أحداثها؟ وكيف كانت نتائجها وردود الفعل حولها؟

2-1 أسباب ودوافع الانتفاضة:

أ- الأسباب السياسية الوطنية:

لا يمكن أن تخرج هذه الانتفاضة عن نطاق المقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، ولهذا فالدافع الوطني يبقى أساسي ودائم عند الجزائريين الذين لم يرضوا أبدا بالوجود الاستعماري، لكن الظروف العامة وتواصل فشل المقومات الشعبية المسلحة جعل بعض المناطق تشهد هدوء نسبي وتعايش مفروض من الاستعمار لا يعبر تماما عن رضوخ الشعب الجزائري للسيطرة الاستعمارية، لأن الظروف التي ذكرناها ليست دائمة، فبعض المتغيرات الدينية أو الاقتصادية خاصة ربما تحرك أفراد أو مجموعات لتجديد الثورة على المستعمر، وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لانتفاضة عين تركي سنة 1901، لكن الإدراة

[1] - Ernest Mercier, Histoire de Constantine, Op.cit, P 434.

[2]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 15.

[3]- بكار محمد، أحداث بلدية حمام ريغة بمليانة يوم 26 أفريل 1901 حسب تقارير الإدارة الاستعمارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، العدد 14، جوان 2015، ص 58.

الاستعمارية غالبا ما تتجاهل الأسباب الحقيقة للثورات الشعبية وهي وطنية الجزائري ورغبته في التحرر والاستقلال، وتذهب لتفسير أسبها بالتعصب الديني وسوء الأحوال المعيشية، وإن كانت الأسباب الدينية والاقتصادية لها دور إلا أنه يبقى ثانوي أو دافع مباشر لا غير.

هذا بالإضافة إلى ممارسات الإدارة الفرنسية التعسفية في حق السكان، حيث تمادت في إصدار الأحكام الزجرية لأبسط الأسباب، بلغت 325 حكما خلال العقد السابق للانتفاضة ضد سكان منطقة ريغة وحدها، ولقهر السكان وإجبارهم على الهجرة أصدر حراس الغابات التي كان يستغلها أهالي المنطقة مئات من محاضر العقوبات سنة 1900[1].

"فالأسباب الحقيقية لهذه الانتفاضة تتحملها الإدارة لأن أساليبها لم تساعد الأهالي الذين لم يتعودوا ولم يقبلوا أبدا نظام حكم الفرنسيين لهم في جميع مراحله، خاصة أساليب الاستيطان"[2].

ب- الأسباب الدينية:

تأثرت الجزائر كغيرها من البلدان العربية المستعمرة بالحركة الإصلاحية التي جاءت في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، وكذلك حركة الجامعة الإسلامية في المشرق بدعم من السلطان العثماني، وكان لهذا أثر في نفوس كل أهالي الجزائر[3]، كما اتهمت بعض الأوساط الاستعمارية الثوار بالعمل على دعم مقاومة الشيخ بوعمامة معتمدين على تصريحات القايد الذي قال أن ستة من الثوار أعلنوا أمامه نيتهم الالتحاق بثورة الشيخ بوعمامة استجابه لدعوته إلى الجهاد[4].

لكن يبقى السبب الديني المباشر هو قائد هذه الثورة ومحركها الذي كان من شيوخ الطريقة الرحمانية وهو "الشيخ يعقوب محمد بن الحاج" الذي وحسب بعض المؤرخين "اعتبر نفسه مهديا جاء لينقذ المسلمين من بطش الكفار"[5]، وأنه يمتلك قدرات خارقة يمكنه بها طرد الاستعمار، وظهر ذلك من خلال تصريحاته بعد إعتقاله عندما قال:"أنا في خدمة الله، وأنا من الإخوان الرحمانيين، سمعت الله،

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 310

[2]- Camille BRUNEL, La Questions Indigène en Algérie « l'Affaire de Margueritte devant la cour d'assises de l'Hérault, Augustin Challamel Editeur, Paris, 1906, p 2-5.

[3]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 311.

[4]- بكار محمد، المرجع السابق، ص 59.

[5] - AGERON, C.H.R.- Les Algériens….- Tome 2, 1968.– p 965

سمعت صوت ياتي من عنده، وربما أن مريض، وهذا المرض جاءني من الله.."، وتفير التقارير أن أتباعه "محمد بلحبيب" و"بوجمعة عبد القادر بن عيسى" أعلنوا مجيء "مول الساعة" (المهدي) في مزرعة جنودر (Jenoudet)، ويوسف بن سلام قال أن الحرب المقدسة أعلنت وأن كل الجزائر ستصبح مسلمة[1].

ورغم أن السلطات الاستعمارية عادة ما تتهم قادة الثورات الشعبية بالتعصب الديني والشعودة إلا أن ظاهرة إدعاء المهدية أو إمتلاك الكرامات لم تغب عن بعض هؤلاء القادة أمثال الشيخ أبو موسى بن الحاج الأغواطي سنة 1834، والشيخ "بومعزة "سنة 1845، رغم أن قادة أعظم الثورات الشعبية لم يدّعوا المهدية أمثال الأمير عبد القادر أو الشيخ بوعمامة، بالرغم لانتمائهم إلى الطرق الصوفية الكبرى مثل القادرية والرحمانية[2]، فالأمير عبد القادر اضطر إلى مقاومة الحركات المناوئة له التي تزعمتها شخصيات آدعت "المهدية" مثل الشيخ موسى بن الحاج الدرقاوي[3].

ورغم الغضب الناتج عن ممارسات الإدارة الاستعمارية، لكن أحداث هذه الانتفاضة كما سنفصل فيها لاحقا شهدت بعض الأحداث تعطينا انطباعا أن الثوار انجرفوا وراء حماس ديني زائد ربما غذاه الشيخ يعقوب، وإلا كيف نفسر الهجوم بالعصي والأسلحة البيضاء وبعض البنادق على المعمرين والعسكريين بمجموعة محدودة من الثوار، هي شبه عملية انتحارية رغم إدعاء الثوار أنهم بصدد القيام بثورة تحرير للجزائر من الكفار.

ج – الأسباب الإقتصادية والاجتماعية:

جاء في مؤلف لأحد معايشي الانتفاضة من الفرنسيين:"الاستيلاء على ممتلكات الأهالي كانت من أهم دوافع الانتفاضة، لأننا بأخدنا لأهم أراضيهم بكل الوسائل قضينا على أهم موارد عيشهم.. وطالبناهم بأكثر مما يقدرون عليه..مما زاد في بؤسهم.." [4].

---

[1] - Camille BRUNEL, Op.cit, p p 8-9.

[2]– محمد غالم، ظاهرة المهدي المنتظر في المقاومة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين، مجلة إنسانيات، العدد 11، سنة 2000، ص 17-20.

[3]– إبن عودة المازري.– طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحيى بوعزيز، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990. ص125.

[4] - Camille BRUNEL, Op.cit, p p 141-142.

لقد تدهورت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لسكان المنطقة وكباقي الشعب الجزائري بسبب قلة مصادر دخلهم الأساسية، هي الأراضي الزراعية خاصة الخصبة منها، وكذلك الماشية، وهذا بسبب سياسة المصادرة ونقل الملكيات والحد من المراعي، حيث تقلصت مساحة الأراضي التي يملكها سكان المنطقة 9286 هكتار سنة 1868 إلى 4068 هكتار سنة 1900، وتراجع عدد الأغنام من 10934 إلى 1537 رأسا، والأبقار من 2000 إلى 1122 رأسا[1].

وزيادة على هذا فإن هذه الأراضي التي كانوا يملكونها لا يصلح للزراعة منها سوى 960 هكتار والباقي أحراش وغابات لرعي الحيوانات[2]، وربما هذا ما يفسر وقوع أحداث الانتفاضة في المساحات الزراعية الخاضعة للمعمرين، والتي كان يملكها الجزائريون وأصبحوا فيها مجرد عمال لدى المعمرين[3].

2-2 أحداث ومجريات الانتفاضة:

لم تكن أحداث هذه الانتفاضة معزولة فقد سبقتها عدة إرهاصات أنذرت بوقوعها، حيث تكررت إحتجاجات سكان عين تركي ضذ السياسة الجائرة ومصادرة الأراضي ومنها سنوات 1898 و1899 و1900، وكتبوا عدة عرائض ضد استمرار تطبيق قانون السيناتوس كونسولت لسنة 1863 وقانون 1873[4].

وكشف مقال في جريدة المعمرين La dépêche Algérienne الصادرة بتاريخ 2 جوان 1901، الذي اعتمد على عدة شهادات لمعمرين أن أحدهم السيد "جورج جيرو" أشار أن أحد الأشخاص أخبره أن صيادين إنجليز وزعوا البارود والدخيرة على من شاركوا في أحداث ريغة وذلك قبل ثلاثة سنوات من الحادثة، كما تم تحذير والي العمالة من تحركات الأهالي يوم 29 مارس 1901 ببرقية لم تلقى أي رد، وزادت المخاوف بعدما سرقت أسلحة من محل معمر خردواتي بالقليعة، كما لوحظ اختفاء 9 بنادق صيد من مخزن دون المساس بالأشياء الثمينة الأخرى[5].

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 311.
[2]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 16.
[3]- بكار محمد، المرجع السابق، ص 58.
[4]- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص 16.
[5]- بكار محمد، المرجع نفسه، ص 59.

وفي 22 أفريل أقام الشيخ يعقوب مأدبة طعام (زردة) عند ضريح الولي سيدي بوزار، حضره جمع من الأهالي والأعيان، ذكرت بعض تقارير أنه تم فيه الإتفاق على تنظيم ثورة شعبية ضد الاحتلال، وبعد يومين إجتمع حوالي ثلاثين شخص في بيت الشيخ محمد بن يحيى في حفلة صغيرة، والأكيد أن ما دار في اللقائين له علاقة بحالة الغضب والتدمر من سياسة فرنسا ومعانات سكان المنطقة[1].

في 26 أفريل من سنة 1901، احتشد أكثر من مائة شخص من دوار عدلية بقرية عين التركي، يقودهم الشيخ يعقوب محمد بن الحاج، حيث استولى الثوار على القرية عند منتصف النهار واشتبكوا مع القايد وأعوانه ثم اعترضوا عددا من المعمرين فخيروهم بين الدخول إلى الإسلام أو القتل، فرفض خمسة منهم ذلك أو لم يفهموا ما طُلب منهم فقتلوهم، أما المتصرف ونوابه فقد تظاهروا باعتناق الإسلام فنجوا من القتل، وفي المساء وصلت كتيبة من الجيش واشتبكت مع الثائرين فقتلت ستة عشر منهم وسيطرت على الوضع[2].

وهناك تقارير أشارت أن عدد القتلى بلغ ستة في صفوف المعمرين، و18 جريح في صفوف العساكر بينهم ملازم، وأصيب الباشا محمد في وجهه بعد تعرضه للاحتجاز والضرب المبرح، وقتل من الثورا ثلاثة، وسبعة مصابين[3].

2-3 نتائج وآثار الانتفاضة:

بعد نهاية الأحداث صبت السلطات الاستعمارية جام غضبها على أهالي عدلية وريغة بعين التركي وحجوط، حيث اعتقلت كل الرجال بين 15 و70 سنة وقامت بالتحقيق معهم، ورغم أن المداولات البرلمانية انتهت بعدم إعتبار الأحداث بداية لثورة عامة، إلا أن الحكومة أصدرت قرار بإنشاء المحاكم الخاصة والمحاكم الزجرية، وفي 2 مارس 1902، وتقرر إنشاء شرطة في البلديات المختلطة، ثم أقر المجلس بإنشاء المحاكم الجنائية الخاصة بالأهالي الجزائريين، وعلى هذا تم تحديد 166 شخصا لتقديمهم للعدالة، وبعد التحقيق إكتفت غرفة الاتهام بتقديم 125 شخص للمحاكمة[4]، وأشارت مصادر أخرى أن

[1]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، ص 17؛ بكار محمد، المرجع السابق، ص ص 58- 59.

[2]- محمد غالم، المرجع السابق، ص26؛ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 311؛ C.H.R.Ageron, - Les Algériens…., Tome 2, Op.cit, p 966.

[3]- بكار محمد، المرجع نفسه، ص 60.

[4]- يحيى بوعزيز، ثروات القرن العشرين، المرجع نفسه، ص 21.

عددهم كان 127[1]، لكن الحاكم العام أعلن عن عدم قدرة المحاكم الخاصة الزجرية بالجزائر محاكمة هؤلاء، ويجب محاكمتهم أمام مجلس حربي[2]، وتم نقل المتهمين إلى محكمة الجنايات بمونبوليه بفرنسا، أين دامت المداولات شهرين كاملين، تمت خلالها 46 جلسة محاكمة، وصدرت الأحكام يوم 08 فيفري 1903 على من بقي من المتهمين بعد موت سبعة عشر منهم، حيث تم تبرئة 81 متهم وإطلاق سراحهم، وحكم على الباقي بفترات مختلفة غير طويلة من السجن، كما حكم على الشيخ يعقوب زعيم الانتفاضة بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وتوفي بسجنه عام 1905[3].

ومن جهة أخرى فإن هذه الانتفاضة أفرزت حالة من الفزع والهلع أصاب ليس فقط المعمرين في الجزائر بل حتى سكان فرنسا (Métropole)، حيث خلقت مخاوف ولو لفترة من الزمن بأن عملية إحتلال الجزائر لم تتم بالشكل الكامل والمناسب، كما شكلت مادة دسمة لنقاشات وتحليلات عند الرأي العام الفرنسي وفي الصحف اليومية وكذلك في الأوساط الحاكمة والإدارية، والتي أدركت من جهة أخرى أن هذه الانتفاضة منعت حرب أهلية عامة بعد القضاء عليها قبل انتشارها[4].

وما يدل على حالة الفزع التي أصابت المنطقة التي شهدت أحداث الانتفاضة إغلاق المدارس لفترة حتى يعود الهدوء مجددا، كما ألغيت الحفلات والأعياد السنوية، وقامت السلطات بمداهمة المنازل وقامت بحملات تفتيش واسعة لحجز البنادق من الأهالي، واتهمت البعض منهم بالتواطؤ مع الثوار، أو بالتقصير بعدم الإبلاغ عنهم.

ومن جهة أخرى أتخذ مجلس الحكومة العامة قرار بمنح صلاحيات أوسع للحاكم العام فيما يخص المتابعات القضائية في حق الجزائريين منها عدم حضور المحامين، وسلطت عقوبات غير إنسانية على الرعاة في الغابات، وزاد التضييق على حريات الجزائريين في القرى الثائرة وغير الثائرة.

ومن جهة أخرى ساهمت هذه الانتفاضة في خدمة الحركة الوطنية السياسية وذلك بعد أن إتخدت الإدارة الاستعمارية قرار تعميم مشاركة البعض في الانتخابات الخاصة بمجالس البلديات، وذلك بتطبيق

---

[1] - Camille Brunel, Op.cit, p 03.

[2] - C.H.R. Ageron, Les Algériens…., Tome 2, Op.cit, p 971-972.

[3] - يحيى بوعزيز، ثروات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 22.

[4] - Camille Brunel, Ibid, p p 01-07.

قانون 8 جويلية 1901، وهذا سمح لطبقة النخبة من الأطباء والبياطرة وأصحاب بعض المهن من الترشح بعدما كان ممنوعا عليهم حسب قانون 10 أوت 1871[1].

إن إنتفاضة سكان دوار عريوة بحمام ريغة كانت أول الثورات الشعبية في القرن العشرين وهي تمثل رفضا قاطعا للوجود الاستعماري ولنظامه كباقي المقاومات الشعبية التي سبقتها والتي ستليها، رغم محاولات الإدارة إبعاد الدوافع الوطنية عنها وحصرها في التعصب الديني والعوز الإقتصادي والمعاناة الإجتماعية التي لم تكن إلا ظروف ساهمت في إيقاض غضب الأهالي على الحكم الأجنبي ورفض بقاءه واستمراره، وعدم الاستسلام لنفوذه وسلطته، كما بينت طريقة تعامل الإدارة الاستعمارية مع هذه الأحداث بغض الاستعمار وحقارته وكرهه للجزائريين ومن جهة أخرى مدى نفوذ المعمرين وتمكنهم من تحريك السلطة الحاكمة كما يشاؤون.

3- ثورة الأوراس (الجنوب القسنطيني) 1916:

إختلف المؤرخون في تسميتها، فالمؤرخون الجزائريون أجمع أغلبهم على تسميتها بثورة الأوراس ومنهم يحي بوعزيز وأبو القاسم سعد الله وصالح فركوس، لكن المؤرخين الفرنسيين يخالفونهم الرأي وفي مقدمتهم "جيلبر مينيه (Gilbert Meynier) " و"شارل روبير أجرون (Charles Robert Ageron)"، والذين يسمونها بثورة الجنوب القسنطيني، كما وردت في أحد تقارير الإدارة الاستعمارية بتسمية "أحداث التمرد لمنطقة باتنة (Troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna)"، ويقول أجرون:".. وقد تحدث بعضهم عن ثورة كبرى للأوراس فيما بين نوفمبر 1916 وماي 1917، ومهما كان من هذا القول من مبالغة فإن المرء لا يسعه إلا أن يقتنع به لدى تحليله للاضطرابات التي هزت الجنوب القسنطيني ..، من الحضنة الشرقية إلى جبل شرشار، أما الأوراس في حد ذاته فلم تلحقه هذه الاضطرابات إلا قليلا"[2].

ومهما يكن تعتبر هذه الثورة من آخر الثورات الشعبية في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي، جاءت في ظروف خاصة ساهمت مع أسباب أخرى في اندلاعها في منطقة عرفت منذ القديم بكثرة ثوراتها ومقاومتها للمستعمر، فما هي الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة سابقا؟ وما هي ظروف وأساب ثورة الأوراس سنة 1916؟ وما هي أهم أحداثها ونتائجها؟

---

[1]- بكار محمد، المرجع السابق، ص ص 60-61.

[2]- شارل روبير أجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916 – يناير 1917)، مجلة الأصالة، عدد 62-63، 1978، ص8.

3-1 المقاومات الشعبية التي شهدتها المنطقة:

كانت منطقة الأوراس[1]وعلى مدى قرون من الزمن موطن للثورات ومركز للتمرد ضد السلطة الحاكمة، ففي العهد العثماني ثار سكان منطقة الأوراس سنة 1771 ضد صالح باي، وفي سنة 1794 ضد مصطفى باي الوزناجي، وفي سنة 1811 ضد نعمان باي، وفي سنة 1818 ضد محمد شاكر باي[2]، وفي الفترة الاستعمارية كانت المنطقة إحدى أكبر معاقل المقاومة الجزائرية، حيث شهدت عدة ثورات شعبية بشكل متكرر يكاد يكون دوري منذ حملات الغزو الأولى للأوراس عام 1844 أيام تواجد أحمد باي في المنطقة، ثم مقاومة سيدي عبد الحفيظ الخنقي سنة 1849، ومقاومة سكان واحة الزعاطشة عام 1849، ومقاومة سيدي الصادق بلحاج سنة 1959، والمشاركة في ثورات 1864 و1871، إضافة إلى ثورة الأوراس في عام1879[3].

3-2 ظروف بداية الثورة:

قامت هذه الثورة في ظروف خاصة محلية ودولية فرضتها الحرب العالمية الأولى، والتي كانت فرنسا طرفا فيها مع دول الحلفاء ضد دول المحور بقيادة ألمانيا والتي انضمت إليها الدولة العثمانية، هذه الأخيرة حاولت استعادة هيبتها ومكانتها الدولية ولذلك مارست بمساعدة ألمانيا دعاية في المناطق التي كانت تابعة لها، وأصبحت مستعمرة من دول الحلفاء، كما تركزت الدعاية الألمانية العثمانية على جبهات القتال، حيث كانت توزع مناشر تشجع جنود إفريقيا الشمالية على الهروب من الجيش الفرنسي، ونجحت هذه المناشير في التأثير على هؤلاء المجندين الذين فر منهم الكثير وانضموا إلى الجيش الألماني والعثماني[4].

---

[1]- تحدد ناحية الأوراس في الفترة الاستعمارية بجميع المناطق الجبلية الممتدة من بلزمة إلى النمامشة، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من باتنة، أنظر: أجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني..، المرجع نفسه، ص 33.

[2] - Luis Rinn, Histoire de l'Insurrection de 1871 en Algérie, Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891, p472.

[3]- محمد العيد مطمر، الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844-1884)، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006، ص 79.

[4]- ناصر بلحاج، دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري في الجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، جامعة غرداية، 2008، ص ص 4-5.

ولم تكن هذه الثورة معزولة لا عن باقي مناطق الجزائر ولا حتى عن باقي دول المغرب والمشرق العربي، التي تأثرت هي الأخرى بظروف الحرب العالمية الأولى، حيث انتشرت الثورات المسلحة في عدة مناطق من الجزائر ومن دول أخرى مجاورة كتونس وليبيا أين قامت على الحدود ثورة مشتركة بين التونسيين والليبيين ضد الاستعمارين الإيطالي والفرنسي خلال سنتي 1915 و1916[1]، وفي المغرب قامت ثورة الأمير عبد المالك ابن الأمير عبد القادر الجزائري والتي دامت من سنة 1915 إلى 1924[2].

وفي الجزائر كانت السلطات الاستعمارية تتوقع ثورة وطنية في أي لحظة بالنظر للحملة الدعائية النشيطة التي قامت بها ألمانيا وتركيا منذ الأزمة المغربية الأولى سنة 1905، لكن الجزائر لم تشهد سوى نشاطات ثورية متفرقة أغلبها على شكل حرب عصابات بدأ بعضها سنة 1912 للتعبير عن رفض قانون التجنيد الإجباري الذي صدر في نفس السنة، والذي كان السبب الرئيسي في أغلب هذه الحركات الثورية.

لكن المسؤولين الفرنسيين لم يخفوا تخوفاتهم من نشوب ثورة حقيقية بالموازات مع بداية الحرب العالمية، حيث صرح جورج كليمنصو في 24 جويلية 1913:" لا يعلم أحد أنه في حالة الحرب سنواجه ثورة قوية غير مسبوقة في المغرب والجزائر، ولا ننسى تونس.. "[3].

ومع بداية الحرب العلمية الأولى وتزايد وثيرة التجنيد الإجباري وحالات هروب المجندين المدربين من الجيش الفرنسي، قامت ثورات أكثر نشاطا، بداية من بثورة بني شقران في بريقو (المحمدية) التي انطلقت في 14 أكتوبر 1914، وشهدت سنة 1915 عمليات حرب العصابات بشكل أوسع وفي العمالات الشمالية الثلاث، ومع بداية سنة 1916 فتح الثوار جبهة أخرى تمتد من القبائل شرقا إلى وهران غربا، ومع نهاية نفس السنة فتحت كذلك جبهتين واحدة في الجنوب بالهقار والأخرى في الأوراس[4].

---

[1]- سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي من القبيلة إلى الخلية الحزبية، أعمال المؤتمر الأول لمنتدى التاريخ المعاصر حول: منهجية كتابة تاريخ الحركات الوطنية في المغرب العربي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 1998، ، ص 140.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 224.

[3] - Jean Mélia, l'Algérie et la Guerre (1914-1918), 4eme Edition, Librairie PLON, Paris, 1918, p86.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2، المرجع السابق، ص 213- 216.

3-3 أسباب الثورة بين تفسيرات الإدارة الاستعمارية والواقع الإستعماري:

حاولت الإدارة الاستعمارية كعادتها إعطاء تفسيرات بعيدة عن الواقع فيما يخص أسباب ودوافع هذه الثورة، وتجلى ذلك من خلال عدة تقارير أهمهما تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب في مطلع سنة 1917، وتقرير المفتش العام للبلديات المختلطة "أوكتاف ديبون Octave Depont" في الفاتح من سبتمبر 1917والذي سنعتمد عليه بشكل كبير لعرض أسباب هذه الثورة الأساسية والثانوية حسب الإدارة الاستعمارية، ثم نحاول نقدها لتبيين الأسباب والدوافع الحقيقية والمباشرة.

أ- الأسباب الدينية (الطرق الصوفية):

التقرير المذكور كتب في 454 صفحة تحدث عن أسباب هذه الثورة وأحداثها ونتائجها وكذلك الحلول اللازمة لتفادي مثل هذه الاضطرابات مستقبلا، كما جاء فيه نبذة عن المقاومات الشعبية التي عرفتها المنطقة والجزائر منذ بداية الاحتلال، و اعترف التقرير أن التجنيد العسكري الإجباري هو السبب المباشر والرئيسي للثورة، إلا أنه ليس الوحيد، حيث يضيف إلى ذلك: الدعاية الألمانية في الحرب العالمية، والتطرف الديني لزعماء الطرق الصوفية بالمنطقة، ونقص التعليم والوعي، وكذا سياسة أعيان شيوخ قبائل المنطقة ذات طابع الزعامة[1].

حيث جاء في التقرير المذكور:"...وهو أيضا عمل صدر عن رجل إختصاصي يحركه هلع حقيقي من الطرقية الإسلامية ومقتنع سلفا بأننا نجد دائما يدا مرابطية وراء كل هذه الانتفاضات التي يقوم بها الأهالي ضدنا"[2]، حيث ربط قيام هذه الثورة بتحركات شيوخ الطريقة الرحمانية الذين استغلوا رفض الأهالي للتجنيد الإجباري، ويتهم ديبون في تقريره بشكل خاص شيخ "سقانة" المقدم "بلوديني" ومقدم الرحمانية في "مشتتة خزايرية" الشيخ "محمد رحماني" وزاوية طولقة التي كان نفوذها يشمل جزءا كبيرا من "بلزمة" أين اندلعت الثورة، وقال أنها لم تحاول تهدئة الخواطر وكبح جماح السكان الثائرين[3].

---

[1]- A.W.A, Cabinet du gouverneur Général de l'Algérie, Rapport sur les troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna en 1916, par l'inspecteur Général des communes mixte « Octave Depont », 01/09/1917, p 61-95.

[2] - A.W.A, Ibid, p 231.

[3] - A.W.A , Op.cit, P 442-445.

لكن هذا التقرير لقي معارضة حتى من نواب البرلمان أعضاء لجنة التحقيق، الذين رفضوا هذا التفسير بقولهم:"..ولم يكن لتعصب المسلمين دور في اضطرابات باتنة، كما أن التأثيرات الطرقية كانت على عكس ما يقال لفائدتنا نحن..." [1]، وقال الوالي ليتو Lutaud:"إننا لم نستطع أن نكتشف حتى الآن يد أي شيخ من مشايخ الطرقية.."، ومن خلال التحقيق مع ثلاثة مشايخ ألقي القبض عليهم بوشاية من بين أكثر من سبعين موجودين في المنطقة، لاحظ الحاكم أنه " ما من شخصية دينية أظهرت بادرة العداء، بل إن كثيرا منهم تدخلوا لفائدتنا.."، كما لاحظ العسكريون الذين أمروا بجمع معلومات إحصائية حول الزوايا الطرقية بالجنوب القسنطيني أن أنتصابها في المنطقة ليس له علاقة بمراكز الثورة[2].

رغم ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل هذه الثورة عن الوازع الديني ورغبة الجزائري المسلم في الجهاد الوطني وطرد المستعمر الأجنبي الكافر، وإن كانت تحركات رجال الطرقية ليس لها علاقة بها، خاصة في تلك المرحلة التي شهدت تراجع دور الطرق الصوفية في توعية وقيادة الشعب الجزائري، الذي يحمل الفكر الثوري تلقائيا منذ دخول الاستعمار.

ب- الأسباب السياسية: الدعاية الألمانية

حسب التحليل الفرنسي فإن ارتفاع عدد الحوادث بشكل عام خلال سنوات الحرب يرجع إلى الدعاية الألمانية-التركية التي بعثت بعملاء إلى الجزائر لإثارة السكان[3]، وأكد "ديبون" في تقريره أن تجليات الدعاية الألمانية كانت سببا لهذه الثورة، لكن المؤشرات التي جمعها لا تقوى على الإقناع، فكانت مجرد شهادات وشائعات بوجود أجانب جاؤوا لمساعدة الثوار بالمدافع، كما تحدث عن اتصالات مع السنوسيين في الحدود الصحراوية من أجل تنسيق الجهود الثورية، وأشار إلى المناشير الدعائية التي كانت توزع في كل مكان حين يقول:".. عبارات هدامة صدرت من قاضي طولقة الذي كان إبنه ومعه ثلاثة أو أربعة شبان يستنسخ مناشير معادية لفرنسا ومزينة بالهلال والنجمة الاسلاميين.." [4].

1- شارل روبير أجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص 15.

2- نفسه، ص ص 25-26.

3- قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 56.

4 - A.W.A, Op.cit, p 239-241.

ورغم أن المؤرخ أجرون قلل من تأثير الدعاية الألمانية على ثورة الأوراس خاصة عندما أشار أن الحاكم العام "ليتو" لم يقدم أي دليل في تقريره الذي رفعه إلى الحكومة والذي قال فيه أن "ثورة الأوراس كان ينتظرها الألمان"[1]، إلا أن المؤرخ "جيلبر مينييه" يعتبر أن التأثيرات الخارجية على هذه الثورة لا يمكن ألا تأخد بعير الاعتبار، حيث لا يمكن تجاهل أن البحث عن ثورة في المغرب العربي كانت من أولويات السياسة الألمانية، من خلال تشكيل "لجنة تحرير شمال إفريقيا" في برلين سنة 1916، كما أشار أن منطقة الجنوب القسنطيني مرشحة أكثر من غيرها للتعرض للدعاية الألمانية، فباتنة تبعد فقط 600 كلم عن طرابلس التي تجمعها بها مبادلات تجارية هامة، والدليل على ذلك أن فلاحي "بلزمة" كانوا يقولون للأوربيين هناك:" المسلمون سيطردون الفرنسيين، وسيستعيدون بمساعدة الألمان الأراضي التي سلبت منا في 1871"، وكان آخرون يقولون:" ستقوم ثورة كبيرة، وسنسميها الثورة الجزائرية.. الأيام القادمة لصالحنا مع وجوه صديقة ..الوقت سيبتسم لنا"[2].

رغم ذلك خلصت لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى أن "الأخبار الكاذبة الناجمة عن المناورات الألمانية لم يكن لها سوى تأثير غير مباشر على الثورة"، رغم أنه هناك إعتراف بوجود مجهودات كبيرة قام بها الأتراك والألمان لإغراق الجزائر بدعوات الجهاد المقدس ورفض التجنيد الإجباري[3]، والتي كانت تصل فعلا إلى الجزائريين، لكن تأثيرها كان محدودا[4].

ولكن هذا لا يعني أن الجزائريين لم يؤيدوا العثمانيين في حربهم رغم الرقابة الشديدة من السلطات الاستعمارية، بل على العكس تمنوا انتصارهم على فرنسا والحلفاء، ففي سطيف مثلا استمع في أواخر سنة 1914 إلى أصوات تهتف":تحي ألمانيا، تحي استانبول تسقط فرنسا" [5]، وقدم سكان وادي مزاب سنة 1914 الدعم للدولة العثمانية بأموال معتبرة عن طريق سليمان باشا الباروني الذي زار المنطقة في جوان 1914 ، وقد علق على ذلك الحاكم العام Lutaud قائلا:" كانت باقي مناطق الجنوب تدين بولائها لنا بشكل واضح ...ولكن ليس هذا هو حال غرداية التي صيرها الميزابيون بؤرا للعناصر الثائرة

[1]- شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص 24.

[2] - Gilbert Meynier, L'Algérie Révélée, La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX eme Siècle, Libraire Droze, Algérie, 2010, pp 575-576.

[3]- شارل روبير أجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص 24.

[4]- صادرت المصالح الفرنسية بالجزائر في شهر سبتمبر 1916 ثمانية من الكتيبات الدعائية المكتوبة بالعربية، ولكنها أحصت ما مجمله 110 من المنشورات الدعائية الموالية لألمانيا، أنظر: شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع نفسه، ص 36.

[5] - Gilbert Meynier, Op.cit, 2010, p 623.

والخطيرة، ومصدرا للأخبار السيئة فقط، فرغم عدم قدرتهم على مواجهتنا مباشرة بالسلاح إلا أنهم يشكلون خطرا غير مباشر علينا، لذلك لابد من فرض رقابة وقيود صارمة وقاسية جدا تجاه هذه العناصر المعادية لنا بهذه المنطقة، للحد من تنقل العدوى الثورية إلى المناطق المجاورة.." [1].

د- الأسباب الإجتماعية والإقتصادية:

ربط ديبون في تقريره أسباب هذه الثورة كذلك بالصراعات الداخاية والتنافس بين زعماء القبائل، حيث أسهب في ذكر مراحل فقدانهم لسلطاتهم وامتيازاتهم منذ دخول الاستعمار، ثم أشار إلى الصراعات بين بعض الأسر على النفوذ في المجالات الجغرافية بالمنطقة، وخاصة بين أسرة ابن قانة وبن شنتوف وكذلك بين بوعكاز وبن ناصر، وأن هذه الصراعات هي التي انتهت بقيام ثورة الأوراس[2]، بينما أشار "أجرون" أن هذه الخلافات كانت داخلية قديمة إلتهبت في تلك الحقبة نتيجة إغتيال الباش آغا "علي باي بن ميهوب بن شنتوف" في 9 أكتوبر 1915، وكان المتهم في هذا الاغتيال "القائد محمد الأزهري" الحليف لأسرة ابن قانة، مما أدى إلى ملاسنات واتهامات بين الأسرتين، منها ما أعلنه على الملأ رئيس أسرة ابن شنتوف "سي بوحفص" عن قيام ثورة وشيكة في الأوراس، وهذا ما أخذ على محمل الجد خلال التحقيقات غير أنه يدخل ضمن اللهجة البدوية في التهديد، لأن أسرتي ابن قانة وابن شنتوف كانتا من الأسر الموالية لفرنسا فكيف تسعيا لدفع الناس للثورة[3].

ويبقى الوضع السيء والمتدهور للحالة الاجتماعية والإقتصادية للشعب الجزائري من أهم دوافع الثورات الشعبية وإن لم يكن سببا حقيقيا لها، حيث عانى سكان منطقة الأوراس من إضطهاد الإدارة الاستعمارية ومصادرة الأراضي، ولوحظ أن الدواوير المعنية أكثر بهذه الثورة كقبائل أولاد السلطان و أولاد بوعون هي نفسها التي ثارت سنة 1871 وصودرت أملاكها، وأغلبهم شملهم قرار الطرد من ديارهم قبل سنة 1916 قبل نحو 12 عاما من أجل إنشاء مراكز للمستوطنين.

حيث فقد السكان المحاصرين بين أعالي بلزمة والأراضي التي احتلها المعمرون أسباب عيشهم، وزاد الوضع الإقتصادي تدهورا، بعد المحصول الهزيل لسنتي 1914 و1916، ورغم أن هذا البؤس كان من

[1]- ناصر بلحاج ، دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري في الجزائر ...، المرجع السابق، ص 6.

[2] - A.W.A, Op.cit, p 254-266.

[3]- شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص ص 27-28.

المفروض أن يشجع على التطوع في الخدمة العسكرية، إلا أن الإدارة المحلية خلقت متاعب في تسديد المخصصات اليومية العائدة للأسر، هذا الإهمال زاد من احتقان الوضوع وغضب الأهالي[1].

هـ- السبب المباشر: التجنيد الإجباري:

ظهرت بوادر عدم الامتثال للتجنيد الإجباري بمجرد انطلاق أولى عمليات الإحصاء، فمن 10 إلى 25 سبتمبر 1908 تظاهر الأهالي في كل من رفيقو[2](Rivigo) وتيارت وفوكة والأربعاء، مرددين شعارات مناوئة للقرار، حيث اجتمع 3 آلاف جزائري[3].

وشهدت أهم مدن العمالات الثلاث مظاهرات في الشوارع، ففي مدينة تلمسان وحدها تظاهر سنة 1909 عشرة آلاف شخص ضد التجنيد الإجباري، وهذا قبل أن يصبح التجنيد قانونا، وعندما وافق البرلمان الفرنسي في 03 فيفري 1912 على قانون التجنيد الإجباري اضطربت لذلك الجزائر كلها، فالمظاهرات التلقائية الكبيرة لم تعد سلمية، وانتشر العنف، بما في ذلك الاغتيالات والاصطدام مع الشرطة[4].

وفي هذا الإطار فقد شهدت بلدية عين التوتة أحداثا عنيفة في 28 و29 ماي 1912 تاريخ إجراء القرعة الخاصة بالتجنيد في المنطقة، حيث لم يحضر المسجلون في قوائم الإحصاء إلى البلدية التي أصبحت مسرحا لمظاهرات أهالي المنطقة[5].

كما اندلعت مظاهرات في بني يعقوب (المدية) وفي سوق أهراس، وفي خنشلة، حيث امتنع رؤساء الدوائر تقديم الاستدعاءات لأنه شاع خبر أن الشباب عازمون على اللجوء إلى الجبال والثورة على السلطات المحلية إذا طبقت التجنيد[6]، وقد أثارت هذه الاضطرابات مخاوف المستوطنين الفرنسيين، حيث صرح أعضاء المجلس العام لعمالة وهران في تقرير إلى الحاكم بأن "كل الأهالي رافضون لمشروع التجنيد الإجباري وفي مختلف المناطق... وقد يحملون السلاح ضدنا على شكل عصابات... ولذلك

[1]- شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص ص 21-22.

[2]- بلدية ذات صلاحيات كاملة، وتدعى حليا بوقرة، تقع في البليدة.

[3]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المصدر السابق، ص729.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائري، ج2، المرجع السابق، ص178.

[5]- Gilbert Meynier, Op.cit, p98.

[6]- شارل روبير أجرون، ، المرجع نفسه، ص742.

فإن المجلس يطلب من الحكومة عدم تطبيق التجنيد الإجباري والبحث عن سبل تحسين مردود نظام الانضمام الإرادي"[1].

وعن أسباب ثورة الجنوب القسنطيني طلب رئيس لجنة مجلس الشيوخ المكلفة بالجيش "كليمنصو" في 16 نوفمبر 1916 توضيحات من وزير الحرب فأجاب "لقد حلت محل الحماس الذي قام في بداية الحرب كراهية تزداد شيئا فشيئا للخدمة العسكرية، تلك الكراهية التي من أسبابها الخسائر التي مني بها الجنود القناصة الجزائريون"[2].

ولم يهمل تقرير "أكتاف ديبون" المذكور هذا السبب، واعتبره كذلك من الأسباب الرئيسية، ومما جاء فيه أن أحد مشايخ بلدية مروانة في الجنوب القسنطيني قد ألقى كلمة في تجمع حضره النقيب كابون Cabon رئيس مكتب شؤون الأهالي في قسنطينة قائلا:"..من الممكن أن نرفع قيمة الضرائب... ولكننا لا نستطيع أن تعطيكم أبنائنا..." [3].

وما زاد حدة الاستياء من قانون التجنيد الإجباري هو صدور مرسوم 7 سبتمبر 1916 الذي عطل العمل بحق الإعفاء والاستخلاف وتمديد مدة التجنيد، والذي زاد من فرضية أن يجتاح العصيان والتمرد أفقر الدواوير وأشد الأسر حرمانا بصورة خاصة تلك الأسر التي لم تكن تستطيع شراء المستخلف أو الحصول على إعفاء بالرشوة[4]، ثم مرسوم 14 سبتمبر الذي ينص على تشغيل العمال وتسخيرهم للحرب إذا لزم الأمر، ثم استدعاء فئة 1917 برمتها للخدمة العسكرية قبل وقتها، وكل هذا ولد إستياءا شاملا في أوساط أهالي المنطقة[5].

---

[1] - ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيدالإجباري (1912-1916) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة بوزريعة، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2004-2005 ، ص66.

[2] - شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص 14.

[3] - A.W.A, Op.cit, p 97-125.

[4] - شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص ص 22-23.

[5] - حنفوق إسماعيل، دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844-1931، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010-2011، ص 82.

3-4 أهم أحداث الثورة:

ظهرت بوادر هذه الثورة منذ سبتمبر 1914، فالحادثة تعود إلى كون 34 مسلما من دوار سقّانة من المتطوعين تم تحريرهم من طرف أصدقائهم وأهليهم، فلاذوا بالفرار، ثم تكررت حالات رفض الامتثال للتجنيد في هذه المنطقة وفي البلديات المجاورة بشكل مستمر حتى سنة 1916[1].

وكان تجنيد 875 مسجل لأداء الخدمة العسكرية في دفعة 1916 كافيا لاندلاع الاحتجاجات ووقوع الحوادث في 2 أوت من سنة 1916، ويوجد من العائلات من تنقل أفرادها حتى إلى الحراش لإثارة مجندين حديثا وحملهم على الفرار، ونجحت إلى حد ما في ذلك، حيث سجلت 78 حالة فرار[2].

ولإعلان الثورة الفعلية جاء في النداء الذي قدمه زعماء أمثال ابن علي بن نوي، والشيخ مقدم زغانة، نداء للجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والأربعين أن ينظموا إلى الثورة، وسمى الثوار أنفسهم بالمجاهدين، وأعلنوا الجهاد ضد فرنسا، والثورة التي انفجرت ببريكة في سبتمبر 1916 سرعان ما انتشرت في جهات بالزمة والحضنة وعين توتة وخنشلة والأوراس[3].

كان الجزائريون يفضلون الموت على تقديم أبنائهم للتجنيد، حيث فر المئات من المجندين، وكونوا جماعات مسلحة راحت تهاجم الأوربيين والمسلمين الموالين لهؤلاء الأوربيين على شكل حرب عصابات، وحدثت 18 محاول اغتيال من 25 أكتوبر إلى 08 نوفمبر 1916[4].

ولكن التمرد قد أخد شكلا جديدا في 11 نوفمبر 1916، حيث هاجمت عصابة مسلحة في بلدية بريكة المختلطة مزرعة أحد المستوطنين، وقطعت الطريق وخطوط التلغراف الرابطة بين بريكة ونقاوس، وفي الليل تقدمت مجموعات قوامها 1000 إلى 1500 متمرد من دوار أولاد عوف فهاجمت برج ماكماهون(Mac Mahon) ثم حاصرت بلدية عين توتة وكان يتواجد فيها كل من المندوب الإداري كاسينيلي Cassinelli ونائب عامل باتنة، فتقدم الرجلان ناحية المتمردين للتفاوض لكن نائب

1- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2، المرجع السابق، ص821.

2- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص413.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص216.

4- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص414.

العامل لقي حتفه فورا، أما المندوب الإداري فمات متأثرا بجراحه في البرج الذي لم تتمكن القوات من حمايته[1].

وبرزت مجموعة من المقاومين في كل منطقة، ففي بلزمة ظهرت شخصية عمر بن موسى عقيني من عرش لحليمة من قبيلة أولاد سباع وشاركه في ذلك عرش الحليمة وأولاد سلام، وأولاد فاطمة، وأولاد مهنة، حيدوسة وأولاد شيح، وخاضوا مجنوعة من المعارك، منها معركة تاجنانت ما بين سريانة وواد الماء، ومعركة تيطاو شمال جبل مستاوة، وفي عين توتة قاد الثورة "بن علي محمد بن النوي" والمدعو "زرقين" ومعهما أولاد سلطان وأولاد عوف والحذران حتى بريكة، وقامو بمعارك منها معركة "تانغيت" و"رفاعة"، وفي منطقة الأوراس قاد الثورة "مسعود بن زلماط"[2].

واقتصرت بعض أعمال الثوار على تخليص إخوانهم المجندين، حيث شهد شهر نوفمبر عملية هجوم على قافلة عسكرية بالقرب من "برنيل" مما مكن المجندين من الفرار، وهذا أظهر عدم كفاية أعداد الجنود على صد مثل هذه العمليات، فطالب الحاكم العام "ليتو" الذي كان إلى ذلك الحين يقلل من شأن هذه الحركة بلواءين إثنين من التعزيزات وبطائرات لإرهاب الأهالي، واستمرت العمليات الكبرى إلى غاية يناير من سنة 1917، ثم بدأت سلسلة من الملاحقات القمعية وعمليات الغرض منها إظهار القوة العسكرية، وكان القمع حسب ما جاء في تقرير "ديبون" المذكور "على ما يجب أن يكون عليه، سريعا وصارما، ولا هوادة فيه"[3].

كما كُلفت خمسة كتائب من الجنود السنغاليين بملاحقة الثوار، وتهديم القرى وإحراق الممتلكات، فارتكبت العديد من المجازر التي اعترفت لجنة التحقيق البرلمانية بقسوتها، وانتهت حوادث هذه الثورة في شهر ماي 1917 بعد أن بلغ عدد القتلى الفرنسيين خمسة عشر وثلاثين جريحا[4]، وأشارت تقارير أن عدد القتلي الجزائريين كان نحو المائة، لكن حتى النواب البرلمانيين أعضاء لجنة الشؤون الخارجية التي

[1]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص822.

[2]- حنفوق إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[3]- شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص 11.

[4]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص135.

جاءت للتحقيق لم يقتنعوا بهذا الرقم، والذين وصفوا ما شاهدوه في أرض الواقع "المذبحة التي لا يمكن قبولها"، حيث كان يطلق النار حتى على الأشخاص الفارين [1].

حتى أن المصالح الاستعمارية أعطت إحصائيات مفصلة عن هجومات الجزائريين ضد مصالح استعمارية من سنة 1916 إلى 1918 لتبرير "القمع العادل" ضد من سموهم "قطاع الطرق".

طبيعة الهجوم	السنة	عدد الهجومات
هجومات ضد الأشخاص	1916	377
	1917	270
	1918	274
هجومات ضد الأملاك	1916	1414
	1917	1113
	1918	1036
هجومات أخرى	1916	1685
	1917	1952
	1918	1355

جدول رقم 01: هجومات الجزائريين ضد فرنسا 1916-1918. [2]

يلاحظ من خلال الجدول إرتفاع الهجومات ضد الأملاك مقارنة بالهجومات ضد الأشخاص، لأن أغلبها كان تخريبيا للتعبير عن رفض التجنيد الإجباري؛ كما أن سنة 1916 هي التي شهدت أكبر عدد من الهجومات بما أن الثورة كانت مشتعلة أكثر خلالها، وبدأت تتراجع بعد ذلك، لكن هذا يؤكد كذلك أن الثورة تواصلت إلى غاية 1918.

[1] - شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص 12.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص222.

ويلخص جدول آخر عدد السكان الثائرين حسب المناطق وذلك انطلاقا من التقرير الذي أعده "أوكتاف ديبون Octave Depont"، وكان قد أعده المؤرخ شارل روبير أجرون كالتالي:

البلديات المختلطة	عدد الدواوير المعتبرة في عداد الثائرين	مجمل سكان البلدية المختلطة	سكان الدواوير الثائرة	عدد الثوار
بريكة	8 من جملة 13	48139	29207	2463
بلزمة	3 من جملة 14	41288	8448	142
عين توتة	3 من جملة 15	31337	8450	؟
عين قصر	0 من جملة 18	27671	0	0
خنشلة	2 من جملة 17	65345	8267	09 أو 61
الأوراس	1 من جملة 15	34326	6437	290
مجموع بلديات دائرة باتنة	17 من جملة 92	248106	68889	2904 أو 2956
عين مليلة	4 أو 5 من جملة 21	-	13899	؟
المجموع الكلي	**21 أو22 من جملة 113**	**-**	**74708**	**أكثر من 2904**

جدول رقم 02: السكان الثائرين في ثورة الجنوب القسنطيني سنة 1916 حسب المناطق[1]

من خلال الجدول يمكن التأكد أن الثورة لم تكن مركزة في منطقة الأوراس، وإن كانت تسمى بثورة الأوراس، والملاحظ أن بلدية بريكة هي أكثر البلديات التي ضمت عددا كبيرا من الدواوير الثائرة ومن الثوار، ثم تليها عين مليلة، وهذا ما يعطي أيضا للثورة اتساعا جغرافيا يزيد عن منطقة الأوراس، ولدى سماها أجرون: ثورة الجنوب القسنطيني.

[1] - شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص 32.

3-5 نتائج وأثار الثورة:

بعد نهاية الثورة مباشرة أعلن الحاكم العام وضع منطقة الأوراس تحت الحكم العسكري المباشر وألغى إدارتها المدنية، وعين لها مبعوثا خاصا له صلاحيات واسعة ووضع بجانبه "لجنة الأمن والتظام" ذات الصلاحيات المطلقة[1]، وبهذا الإجراءات القمعية ضد الأهالي التي سميت بـ"عمليات التنظيف" والتي كانت تعني عند المسؤولين الفرنسيي: الإعدام والحرق والغارات التطهيرية، فقد كانت الأوامر الصادرة إلى الجيش بإطلاق النار على كل جزائري، حيث قتل من 200 إلى 300 شخص، أغلبهم من النساء والأطفال، أما لجنة الأمن والنظام فقد أعدمت وحكمت على أكثر من 1200 نسمة بتهم التآمر ضد السلطة أو العصيان؛ وشملت هذه الحملة حرق منازل الأهالي، وتفريغ مخازن الحبوب، وقتل الماشية، وحرق محاصيل القمح والشعير، وجراء ذلك توقفت الحياة الإقتصادية تماما بالأوراس، وغلقت الأسواق العامة طيلة سنة بعد الثورة، وتوقف حصاد الحبوب وقطع الحلفاء[2].

وتواصلت المتابعات القضائية والإدارية لتتم الحملة العسكرية، حيث ألقى الفرنسيون القبض على 3000 رجل، 825 منهم مثلوا أمام اللجنة التأديبية الاستثنائية، وبلغ مجموع الغرامات المالية 696 709 فرنكا، لتسديد تكاليف العمليات العسكرية وتعويض الخسائر التي تعرض لها المستوطنون[3].

وكان الهدف من متابعة وقمع هذه الثورة والثورات الأخرى التي جرت بالجزائر خلال الحرب العالمية الأولى ليس عسكري بالدرجة الأولى بل سياسي، لتحسين صورة فرنسا، لأنها عمدت منذ بداية الحرب على نشر دعاية واسعة أن الجزائريين كانوا مخلصين لها، لكن هذه الثورة وغيرها أظهرت أن الولاء الجزائري لم يكن سوى أسطورة، مثلها مثل الفكرة القائلة بأن الجزائر مستعمرة هادئة[4].

اختلفت هذه الثورة عن ثورات القرن التاسع خاصة التي شهدتها الناحية، حيث لم ترجع لا إلى الطريقة الرحمانية، ولا إلى تنافس الأسر الكبيرة، ولم تتوفر على زعيم معروف وقيادة جماعية تتولى تنسيقها، بل كانت رد فعل جماعي تلقائي ضد السلطة الاستعمارية التي لا تطاق[5].

1- حنفوق إسماعيل، المرجع السابق، ص 85.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق ، ص ص 218-219.

3- جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات، المرجع السابق، ص49.

4- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق ، ص 223.

5- شارل روبير اجرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني...، المرجع السابق، ص ص 28-29.

والحقيقة لو كان هناك تخطيط شامل لهذه الثورة أو مع الثورات الأخرى المتزامنة معها لكانت بداية نهاية الاستعمار الفرنسي الذي كان يعاني من أحداث الحرب العالمية الأولى، خاصة لو أُستغلت موجة الإستياء الشعبي العامة التي كانت تطالب بالجلاء التام للمستعمر عن الجزائر[1].

ونتيجة لهذا الاستياء الشعبي الذي عم الجزائر وحتى يتم إحتواء الظروف التي أدت إلى إندلاع ثورة الأوراس وغيرها حاولت فرنسا بعد الحرب أن تخدع الرأي العام بإصلاحات الرابع من فبراير 1919، والتي تضمنت القانون الخاص بمشاركة الأهالي الجزائريين في الحقوق السياسية[2]، كالانتخاب والترشح والحصول على الجنسية الفرنسية بشروط، وهذا ما فتح مرحلة جديدة من الكفاح الوطني وهي النظال السياسي عبر الأحزاب السياسية.

ثانيا: في تونس.

1- مقاومة علي بن خليفة النفاتي 1881-1885.

1-1 نبذة عن حياته قبل الحماية:

ولد علي بن خليفة بن راشد بن محمد النفاتي ببئر علي بن خليفة (صفاقس) عام 1804م، رغم أن المصادر الشفوية تحدد تاريخ ميلاده في سنة 1807م(3)، وتوفي سنة 1884 بالزاوية الغربية في ليبيا، وهذا ما جعل الفرنسيون يطلقون عليه إسم "العجوز المتمرد"، ويرجع نسبه إلى عرش "نفات" المنحدر من قبيلة بني سليم المنتشرة بقاياها في الجنوب التونسي، وخصوصا في المناطق المنحصرة بين مدينيتي قابس وصفاقس (بئر علي، المزونة، الصخيرة...)، واستقر هذا العرش في أوخر القرن 13 بمنطقة وادي ران على جزء من الأوقاف التابعة لسيدي مهذب (صفاقس) [4].

ينتمي علي بن خليفة إلى عائلة شريفة في قبيلته، وهي عائلة "أولاد خليفة"، التي تولت حكم القبيلة على امتداد قرون، لم ينتزع منها إلا في فترات قصيرة متقطعة، حيث شغل عدد كبير من أفرادها مناصب إدارية عالية، كعمال وخلفاء وكواهي، فهي أهم عائلة مخزنية من عرش نفات[5]، وشب علي

[1]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، 1948، ص ص 13-14.

[2]- قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[3] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص ص 72-73.

[4]- جان غانياج، جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، الدار التونسية للنشر، تونس 1968، ص152.

[5]- عبد المجيد كريم، علي بن خليفة النفاتي قبل 1881، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية....، المرجع السابق، ص120.

بن خليفة على حياة وتربية العائلات البدوية المترفة، التي تميزت بالترحال بين الحياة الحضرية في المدن والحياة البدوية في القرى والأرياف، وذلك وفقا لفصول السنة، وهو ما جعله يجمع بين مميزات المجتمع الحضري من حرص على التحصيل العلمي والمعرفي وإلمام بقواعد الحضارة والأدب، ومميزات المجتمع البدوي من تشبث بأخلاق الفروسية وارتباط بقيم الحرية وتواصل مع الحياة الرعوية الملتصقة "بالإبل والخيام والأغنام ومجالس الشيوخ وما فيها من حكمة وتجارب وسرد للتاريخ ومجتمع الشباب وما فيه من صخب وفروسية ورياضة وصيد ومرح.." [1]

ودخل مثل باقي أفراد عائلته سلك الوظيف المخزني والحرص على نيل شرف خدمة الباب العالي، حيث تدرج في الرتب الإدارية من خليفة (قائمقام) إلى كاهية (محافظ) إلى عامل (والي)، أما على مستوى التكوين العسكري فقد اعتلى سلم الرتب العسكرية إلى آخره، حيث صعد من رتبة "كاهية وجق" إلى "أمير آلاي"، واختتم حياته بأعلى رتبة عسكرية في الجيش التونسي، حيث قاد ثورته وهو يحمل رتبة "أمير لواء"، وهو ما سيلقي بظلال كثيفة على مسار الثورة، وعموم نضال الرجل سياسيا وعسكريا[2].

وقد ولاه الباي عمالة عدة مناطق شاسعة وهامة، عرفه عنه من إخلاص وقدرة على التسيير والقيادة، حيث تنقل عاملا من جهة "نفات"، إلى القيروان وجلاص، إلى "المثاليث" و"أولاد عيار"، وأخير إلى "الأعراض" وعاصمتها قابس، أين أدركته الحماية الفرنسية، وأشد ما عرف عليه عند أغلب المؤرخين مساهمته الفعالة في قمع ثورة "علي بن غذاهم" سنة 1864 في إطار ولائه الشديد لفكرة الوحدة الإسلامية ممثلة في الخلافة العثمانية الإسلامية، وهذا ما جعله كذلك يخلع بيعته للباي بمجرد توقيعه على معاهدة الحماية ويعلن الثورة عليه وعلى الفرنسيين، فقد قمع الثورة الأولى لأنها بنظره فتنة تساهم في إضعاف الدولة الإسلامية، فيما فجر الثورة الثانية لأنها ثورة ضد الكفار ومن أجل وحدة الدولة الإسلامية[3].

وكان قد شارك في القضاء على انتفاضة "غومة المحمودي" سنة 1856م، وقبلها في القضاء وقمع انتفاضة القبائل المنتمية إلى صف "شدّاد" ضد الباي ستة 1840، والتي تواصل خطرها فيما بعد، أو ما

[1] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 185-193.

[2] - عبد المجيد كريم، المرجع السابق، ص 120-123.

[3] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص74.

عرف حينها بفتنة "اليوسفية" و"الشدادية"، وهي صراع دارت رحاه في وسط وجنوب البلاد، بين تحالفات قبلية ذهب ضحيتها آلالاف الناس طيلة عقود من الزمن، فقد عمل جاهدا خلال فترة ولايته على منطقة "الأعراض" (الجنوب التونسي حاليا)، على التخفيف من وطأة الفتن الداخلية على البلاد[1]

2-1 بداية المقاومة:

رغم أن علي بن خليفة النفاتي كان من بين أبرز الأعيان الذين بلغوا مناصب قيادية وتمتعوا بالنفوذ والثروة، لكنه لم يخضع للاحتلال الفرنسي وكان من أبرز قادة المقاومة ، وتجلى ذلك منذ أن وقّع الباي على معاهدة الحماية حيث لم يتردد النفاتي في خلع بيعته للباي، وأطلق مقولته الشهيرة على الملأ في مقر حكمه بمدينة قابس: "الآن أصبحت طاعة الباي كفرًا"، والتي كانت إيذانا بانطلاق الثورة ضد الغزاة الفرنسيين والباي وأعوانه معًا[2]؛ حيث لم يعرف عليه التسامح أبدا مع من يعتدي عليه أو على قومه أو حتى على حلفاءه أو على الدين الإسلامي، وعرف بطاعته للخليفة العثماني باعتباره أمر ديني مقدس لا يمكن التسامح فيه، وكان يعتبر الفرنسيين كفار ومحاربتهم من أقدس واجبات المسلم[3].

رغم ذلك هناك وثائق أرشيفية وكتابات تاريخية تشير أن علي بن خليفة النفاتي لم يتخذ قرار المقاومة مباشرة بعد دخول قوات الاحتلال ولم يكن ولائه للسلطان العثماني والخلافة الإسلامية الدافع الوحيد وراء ذلك، حيث تشير رسالة مؤرخة في 27 جوان أرسلها علي بن خليفة إلى محمد مرابط أمير أمراء عساكر الساحل والقيروان يؤكد فيها حرصه على فرض الطاعة ويعلم "أن أنفار من نفات ينظمون إجتماعات لا داعية لها"[4]، وفي رسالة أخرى بعثها إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل بتاريخ 29 جوان يؤكد فيها على طاعته رغم بداية الثورة، ومما جاء فيها :"... وما عرفتم بانفصال النازلة الحالية مع الدولة الحبيبة الفرنساوية على الوجه الذي تقتضيه المحبة وأن جميع ما يبلغ فإنه لا أصل له وأن نستعمل الحزم على تعاطي الأسباب الموجهة لتقرير الراحة بالعمل ومنع الاجتماعات وعدم مد اليد من إفساد خيط التلغراف..." [5]، ثم يعود في رسالة أخرى إلى محمد مرابط أواخر شهر جوان يعلمه فيها تراجعه

---

[1] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص74.

[2]- نفسه، ص ص 209-210.

[3]- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 194.

[4]- محمد دبوسي، المرجع نفسه، ص ص 210.

[5]- أ.و.ت، س.ت، ص17، مل: 307، وثيقة غير مرقمة.

عن موقفه أمام غضب المقاومين ويأكد فيها خلع طاعته للباي، ويذكر محمد مرابط في إحدى مراسلاته أن علي بن خليفة وجه رسائل إلى أعيان جلاص والسّواسي يدعوهم للالتحاق به "واتفقوا على الجهاد"[1].

وفُسر هذا التغير الحاصل في موقف علي بن خليفة النفاتي بدوافع شخصية تتمثل في طموحه للوصول إلى السلطة العليا، أي منصب الباي بعد أن عينته القبائل بايا عوضا عن محمد الصادق الذي خان البلاد وباعها للأجنبي الكافر، حيث لم يكن يستبعد تنصيبه بايا فعليا على الأيالة بعد طرد الفرنسيين منها[2]، وحتى أن كان هناك إحتمال أن تكون هذه الرسائل عبارة عن مناورات حرب قام بها علي بن خليفة، فإن صحة وجود الدوافع الشخصية واردة كذلك بالنظر إلى وجودها أمثلة كثيرة عنها بالنسبة لحركات المقاومة خاصة عند الأعيان والعمال، لكن هذا لا ينقص من قيمة مقاومة علي بن خليفة النفاتي.

لقد بدأت أول خطوات ثورة الشيخ علي بن خليفة، بجمع المجاهدين من مختلف القبائل والعروش وتنظيمهم في إطار موحد، وهو ما لم يكن سهل الحدوث، حيث كانت النزاعات القبلية طاغية، كما كانت محاولات الباي جارية – بإيعاز من سلطات الحماية الفرنسية- لاستقطاب زعماء القبائل إلى جانبه، بذريعة أن مصلحة البلاد كانت تقتضي التوقيع على معاهدة الاحتلال، حتى أنه أطلق سراح بعضهم كانوا محتجزين قبل الحماية لأسباب معينة، وأوكل إليهم مهمة تهدئة الأوضاع مثل علي بن عمار العياري والحاج حراث الفرشيشي لكنهم انقلبوا وتزعموا المقاومة في قبيلتهم[3].

وقد أدرك الشيخ علي ضرورة تعبئة أكثر ما يمكن من القبائل في حركة الثورة لضمان فاعليتها، فتحرك سريعا في هذا الاتجاه، من خلال تكثيف اتصالاته بزعماء القبائل في وسط وجنوب البلاد، وتسفيه مزاعم الباي لديهم، متوجا تحركاته باجتماع كبير عقده في مسجد عقبة بن نافع في القيروان بين 15 و20 جوان 1881، بحضور قادة العروش وأعيان العاصمة الدينية للبلاد".وخلال خطبة الإعلان عن الثورة في مسجد عقبة، عمل الشيخ علي على " تحريض قادة وأعيان الشعب التونسي على الجهاد،

[1] – أ.و.ت، س.ت، صن: 17، مل: 192، وث: 14095، 15مراسلة محم مرابط أمير أمراء عساكر السّاحل والقيروان في 13 شعبان 1298هـ/ 11 جويلية 1881م.

[2] – محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 210.

[3] – نفسه، ص 212.

مذكرا بواجب المسلم نحو دينه وأرضه، ومؤكدا على أن نجدة الخلافة العثمانية آتية لامحالة لفائدة الثورة قريبا، وداعيا إلى الثبات على الصفوف والمحافظة على علو النفس والهمة" وقد تلى اجتماع القيروان، خطوات أخرى سياسية وديبلوماسية، حيث أرسل الشيخ علي مبعوثين إلى باشا طرابلس، لاستطلاع موقفه وتبليغه رغبة الثورة في الدعم بالمال والسلاح، غير أنه لم ينتظر وصول رد العثمانيين في ليبيا، وبادر بتسليح كل من يقدر على حمل السلاح من أبناء قبيلته "نفات"، وإعدادهم ليجتمعوا مع بقية ثوار القبائل ويأتون إلى صفاقس للمقاومة[1].

○ المقاومة في صفاقس **1881**:

كانت هذه المدينة في بداية الاحتلال هادئة، وكان حاكمها "حسونة الجلولي" على اتصال دائم بالوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل منذ أواخر شهر أفريل 1881 محاولا طمأنته على هدوء الأوضاع في المدينة، الذي تواصل حتى بعد إمضاء معاهدة الحماية، لكن قبائل المثاليث المجاورة بدأو يتأثرون بالحركة المناهضة للوجود الفرنسي وتبعتها قبائل جلاص والهمامة وبني زيد وذلك بفضل تحركات علي بن خليفة[2].

وكان علي بن خليفة، قد مر بمدينة صفاقس يوم 15 جوان 1881، وهو في طريقه إلى القيروان لعقد اجتماعه المذكور، واتفق مع اثنين من شيوخها هما محمد كمون ومحمد الشريف، على تنسيق أعمال المقاومة، وعدم الاستجابة لدعوات الباي في تسليم المدينة للفرنسيين، وفي 25 جوان 1881، اعترض الشيخ علي برفقة كوكبة من فرسان "نفات"، طريق سنجق عسكري من الحامية التونسية، قام بإبادته بعد معركة قصيرة بأرض "المهاذبة" جنوب صفاقس، وهو في طريقه إلى مقر قيادته في "دار الفريك" في قابس، واستطاع الشيخ علي بن خليفة إثر هذه المعركة، توسيع قواته لتشمل فرسانا من قبائل "جلاص" و"السواسي" و"المثاليث" و"الحزم" و"بني يزيد"، فيما اختار فرسان قبائل أخرى مثل "أولاد عيار" بمكثر،

1- محمد المزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص ص 194-195.

2- أ.و.ت، س، ت، صن 41، ملف 464، وث: 52318، مراسلة حسونة الجلولي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 23 شوال 1298هـ/ 18 سبتمبر 1881م،

و"الفراشيش" بسبيطلة، و "أولاد رضوان" بقفصة، المقاومة المنفردة، على الرغم من اعترافهم بالشيخ علي ممثلا رسميا للسلطان العثماني[1].

"وبفضل الدعم الذي لقيه من نفات وبني زيد والمثاليث صار علي بن خليفة القائد الفعلي لصفاقس واعترف سكان المدينة بنفوذه وسلطته، وطرحت عليه لجنة الدفاع عن المدينة كل المسائل الدقيقة والعويصة التي يمليها الموقف، كما اعترف أعيان المدينة بعد فترة طويلة من التردد والمراوغة بسلطته إذ رأوا فيه الرجل الوحيد القادر على حماية أملاكهم من عمليات السطو والنهب التي يمكن أن يقوم بها البدو المرابطون بصفاقس وضواحيها"[2].

وعلى الرغم من عدم تكافؤ القوى بين الجيش الفرنسي وجيش المجاهدين، فقد تمكن الشيخ علي بن خليفة من قيادة معارك مقاومة باسلة، أظهر خلالها قدرات عسكرية فائقة وبطولات حيرت الضباط الفرنسيين الذين كانوا يقودون الحملة بمساعدة القصف المدفعي من السفن الفرنسية، واستطاع فرسان الشيخ علي الأبطال أن يقفوا سدا منيعا أمام الجيش الفرنسي بمدافعه وتجهيزه الحربي الكبير، حيث اضطروه إلى القبوع في مواقعه والاحتماء بسفنه خمسة عشرة يوما، ولولا وصول المدد للغزاة و نفاد الذخيرة عن المجاهدين، وزاد كثافة القصف من السفن يوم 15 جويلية 1881م، وفي اليوم الموالي تم إنزال الجيوش الفرنسية بالمدينة، ورغم ما أبداه السكان من مقاومة مستميتة إلا أن الفرنسيين استولوا على أهم حصون المدينة قبل الزوال، وانتهت المعركة تماما يوم 17 جويلية 1881[3].

- **مقاومته في قابس 1881:**

بعد خسارته معركة صفاقس، وبعد أن كسرت رجله في الحرب فعاش بعد ذلك أعرجا، وفقد عددا كبيرا من رجاله، لجأ الشيخ علي إلى منطقة "ودران" جنوب المدينة، حيث بادر من هناك إلى تجديد اتصالاته ببقية جبهات المقاومة، كما قام بإرسال حملة تكونت من خمسمائة فارس وألفين من المشاة،

1- محمد المزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص ص 195-196.

2- علي المحوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص49.

3 - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 217-219.

ألحقت خسائر كبيرة بممتلكات الباي في العاصمة، وعادت بألف رأس من الإبل دون أن تتمكن القوات الفرنسية من تتبعها[1].

ولم يكتف الشيخ علي بن خليفة بهذه الضربات الموجعة، على الرغم من قلة الدعم، بل كثف من حملات الإغارة على مراكز العدو، تعتمد بالأساس على مجموعة صغيرة من المجاهدين، تعتمد أسلوب الكر والفر والمداهمة المباغتة وعنصر المفاجأة، وقد خاض الشيخ علي بن خليفة معركة أخرى دامية من أجل فك الحصار المضروب على مدينة قابس[2].

وتشير رسالة عامل الأعراض حيدر باشا إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل أن علي بن خليفة كان صاحب الكلمة الأولى تنظيم المقاومة والدفاع عن قابس، ومما جاء في الراسلة ما يلي :"... أيضا أن سي علي بن خليفة إلى الآن يوجه لهم المكاتيب وهم ممتثلون لما يأمرهم به فيهم ومهما نوجه لهم مكتوبا إلا ويزيدون في الغلظة والنفاق ولم يرجعوا لنا ولو ضد مكتوب واحد..." [3].

وقد أبدت خلال المعارك حول قابس قبائل نفات وبني زيد والجزم وعديد المتطوعين بقيادة علي بن خليفة مهارات قتالية عالية مكنتها من تكبيد الفرنسيين خسائر بشرية فادحة[4]؛ حيث لاقت جيوش الاحتلال مقاومة عنيفة إذ فشلت قواتها في عمليات الإنزال على السواحل لعدة أيام إلى أن نجحت في محاولة إنزال كبير في ميناء قابس في 24 جويلية 1881، وبدأ قصف المدينة في ظل تواصل المقاومة، وفي الصباح تحركت حشود المقاومين تتحدى الأسطول الفرنسي لكن سرعان ما تفرقت أمام قذائف البواخر المتواصلة لأيام، ثم انتقلت المعارك إلى سوق المدينة أين أجبر المقاومون الجنود الفرنسيين على العودة إلى معسكرهم بالشاطئ، وبعد دخول القوات الفرنسية المدينة في المحاولة الثانية يوم 26 جويلية تركزت المقاومة حول "حي المنزل" حيث دارت معارك ضارية قتل فيها المفتي[5].

---

[1]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 54؛ محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص ص 106-107.

[2]- محمد المرزوقي، المرجع نفسه، ص ص 196-197.

[3]- أ.و.ت، السلسلة التاريخية، ص: 215، م: 300، رسالة عامل الأعراض حيدر باشا إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل، بتاريخ 17 شوال 1298هـ/ 12 سبتمبر 1881م.

[4]- علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[5] - LE BŒUF (Commandant), Historique de la conquête pacifique des territoires militaires de Tunisie, revue tunisienne, Janvier 1907, pp 112-128.

إلا أن الثوار الصامدون بمناوشاتهم المتواصلة إضصطروا إلى مغادرة الحي والتوجه نحو "شنني" حيث دارت معركة عنيفة سقط فيها 50 من الثوار الذين كانوا يدافعون عن منزل علي بن خليفة بشنني المعروف باسم "دار الفريك" وكان جلهم من نفات، وقتل في المعارك جنديين فرنسيين وجرح أحد عشر وأسر ثلاثة آخرين، وتواصلت المقاومة في إطار عمليات كر وفر بصفة متقطعة وخاطفة بداية من 10 أوت، كما تمركزت هجومات المقاومين على سكان "جارة" المتخاذلين بين 2و6 سبتمبر، وفي حدود 16 من نفس الشهر عادت الهجومات ضد الجيوش الفرنسية المتمركزة قي "جارة" و"المنزل" ثم امتدت إلى الواحة والضواحي، وبهذا تأخرت السيطرة الفعلية والتامة على المنطقة حتى نهاية شهر نوفمبر 1881، حيث تم فيها تدمير "شنني" و"المنزل" واستسلمت مدينة قابس في 24 نوفمبر 1881 بعد صمود طويل ومقاومة عنيفة وناذرة لعلي بن خليفة وأنصاره[1].

○ محاولة يائسة للثباث حول القيروان:

رغم مرارة الهزيمة في صفاقس وقابس، لم ييأس الشيخ علي بن خليفة، وأصر على أن مواصلة المقاومة، بالاعتماد على ثبات المجاهدين وقدراتهم الذاتية، ففي منتصف اكتوبر 1881، تقدم الشيخ الثائر بقواته شمالا إلى أن وصل القيروان، وذلك بهدف الاتصال بزعماء المقاومة والوقوف على أحوال الجهاد، لكن المقاومة لم تدم طويلا في هذه المدينة، حيث في 26 أكتوبر رفعت الرايات البيضاء في القيروان وفتحت أبوابها دون شروط[2].

واشترك علي بن خليفة في معارك المقاومة في الوردانين وجمال الواقعتين في منطقة "الساحل"، وبعدها وصول علي بن خليفة والمجموعات التي ترافقه إلى الحامة يوم 06 نوفمبر، وبعد أيام وصلت أخبار وصول كتيبة الجيش الفرنسي بقيادة لوجيرو نحو قابس اضطر الشيخ إثر إجتماع 16 نوفمبر 1881 الذي تقرر خلاله الهجرة نحو إيالة طرابلس، إلى التراجع نحو الجنوب مجددا، وبالتحديد نحو بلدة "وذرف"، التي سيتخذها مقرا جديدا لقيادته العسكرية، و يقود من خلالها آخر معارك الدفاع عن قابس وضواحيها، وذلك قبل سقوطها بشكل نهائي في أيدي القوات الفرنسية[3].

---

[1]- محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 221.

[2]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص88.

[3]- محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 224.

وفي 20 نوفمبر 1881، انسحب الشيخ علي نحو أقصى الجنوب، وحل بوادي "الزاس"، حيث التحق به اخوته ومن معهم من الأتباع بعد ثلاثة أيام، وقد ظل هناك ينتظر قدوم فرسان قبائل "بني يزيد" و"الحمارنة"، "آملا أن يكون منهم نواة هجوم قوية يعيد بها الكرة على قابس"، لكن هؤلاء تأخروا في القدوم إليه، وخاب أمله وزاد من لوعته نبأ استسلام محمد بن شرف ومن معه من المقاومين في قابس، فكان أن انسحب بصمت إلى الحدود الليبية، في المكان المحدد لتجمع زعماء المقاومة القادمين من طريق "الظاهر"، ولتدخل الثورة بعد هذه اللحظة مرحلة أخرى من عمرها، هي مرحلة النضال من وراء الحدود[1].

- **الثورة من وراء الحدود:**

لقد خمدت المقاومة المسلحة في تونس، بعد نزوح زعيمها الشيخ علي بن خليفة إلى الأراضي الليبية المجاورة في أواخر عام 1881، مع نحو ثلاثين ألفا من أتباعه، ونحو 140 ألفا من المهاجرين من أتباع بقية زعماء المقاومة، غير أن هذا الخمود لم يكن ليثني الشيخ الثائر عن مواصلة الحلم بتحرير أرضه وشعبه من الغزاة، ومواصلة التحرك عسكريا وسياسيا في هذا الاتجاه، فعلى الصعيد الحربي، واصل الشيخ علي من مقره في المهجر، "إعداد حملات الإغارة على المواقع الفرنسية في عمق التراب التونسي، وذلك بهدف الحفاظ على الشعور العام لدى شعبه، بأن جذوة الثورة لم تمت، و إشعار الفرنسيين أيضا بأنهم لن يهنأوا بطيب المقام في تونس"[2].

أما على الصعيد السياسي، فقد واظب الشيخ علي على الاجتماع بباشا طرابلس (الوالي العثماني فيها)، كما كان يبعث برسله إلى الأستانة عاصمة الخلافة، مطالبا بإمداده بالإغاثة لمعاودة الجهاد ضد فرنسا، وكان ابن أخيه محمد بن صالح أهم سفرائه إلى تركيا، حيث قام سنة 1882 بالاتصال بالوزير خير الدين باشا التونسي، للوقوف على موقفه من الثورة، غير أن هذا الأخير قابله بكثير من البرودة، مما أثر سلبا في نفسية الشيخ الثائر[3].

---

[1]- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص197.

[2]- محمد دبوسي ، المرجع السابق، 224.

[3]- محمد المرزوقي ، المرجع نفسه، ص 198.

وبالإضافة إلى نشاطه في المقاومة من وراء الحدود، بقيادة عمليات إغارة ضد المصالح الاستعمارية والمتعاونين معها، فقد تجلى نشاطه من خلال تكثيف الاجتماعات والاتصالات بباشا طرابلس، مع إرسال مبعوثين إلى الأستانة باستمرار، للإلحاح على إمداده بالإعانة العثمانية، وبعد سنة 1883 تراجع نشاط علي بن خليفة، وذلك بسبب تغير الظروف، فمن جهة تزايدت المضايقات الفرنسية والتركية على المهاجرين في طرابلس، ومن جهة ثانية فقدت حركة المقاومة رصيدا بشريا هاما بعد عودة قسم من المهاجرين المقاومين وقياداتهم قبل جانفي 1883[1].

وقد قام الشيخ علي حتى وفاته سنة 1884، بإفشال بعض المساعي التي بذلها رسل الباي إلى المهاجرين، لإغرائهم وتشجيعهم على العودة، حتى يحافظ على العنصر البشري الذي يمكن أن يكون به جيشا من جديد، فقد كان متمسكا بالبقاء في المهجر من أجل مواصلة الجهاد؛ وفي ذلك نقل عنه قول جاء فيه:"... كم من رجال منا يخوضون المعارك الحربية كالأسود، ويرون الموت في ساحة الوغى أهون من الاستسلام للأعداء.." [2]، ومع تمسك بعض قيادات القبائل بالمقاومة من وراء الحدود وعلى رأسهم علي بن خليفة، ولفرض الأمن بالمناطق الجنوبية، اتخذ الباي بإيعاز من السلطات الاستعمارية قرار مصادرة أملاك المقاومين الذين لا يعودون إلى تونس قبل أول مارس 1885م، في مقابل حماية ممتلكات المهاجرين الذين يعودون إلى البلاد[3].

ولكن عزيمة الشيخ علي بن خليفة، على الرغم من تقدمه في السن، لم تفتر لحظة حتى وافته المنية، حيث لم يترك منفذا يعرف من خلاله بقضيته إلا واستغله، ومن ذلك تصديه بالرد لما نشرته بعض الجرائد العثمانية، مما رأى أنه تثبيط لعزائم المجاهدين، وبث لروح الهزيمة فيهم، كما هو شأن الرد الذي نشرته جريدة "الجوائب" الصادرة بالأستانة، والذي كذب فيه خبرا حاولت الاستخبارات الفرنسية الترويج له، ويفيد باستسلام المجاهدين ورجوعهم إلى أوطانهم[4]؛ يقول الشيخ علي في رده على الصحيفة التركية:" طالعت في العدد 1077 من جريدتكم خبرا أثار عجبي، إذ لا بد أنه صادر عن بعض المفسدين، فقد نسبوا إلينا أننا سلمنا أنفسنا للفرنسيين، والواقع أنه لا أصل لذلك أبدا، فنحن لن نتوقف عن الجهاد من أجل وطننا وديننا وشرفنا العربي الموروث، بكل إرادة وحزم، نحن لا نعترف إلا بدولة واحدة (دولة

---

1 محمد دبوسي ، المرجع السابق، ص321

2 - نفسه، ص316.

3 - I.S.H.M.N : (A.Q.O), Bobine 329, Carton 72, Dossier 1, Folio 244.

4 - Ibid, Carton 68, Dossier 1, Folio 153.

الخلافة)، وقد تركنا أرزاقنا وعائلاتنا وبلادنا، ويظهر أنكم لم تطلعوا على أعمالنا، فإياكم أن تصدقوا ما تروجه الصحف من أخبار، كونوا على يقين أني ومن معي لا نزال متشبثين بطاعة الباب العالي، فنحن رعاياه وبلادنا بلاده ورأيه رأينا، كم من رجال منا يخوضون المعارك الحربية كالأسود، ويرون الموت في ساحة الوغى أهون من الاستسلام للأعداء. وعندما يحين الوقت الذي يتحقق فيه أملنا، سترون إذا كان تحتي جوادا أم حمارا، هذا وأرجوا أن تنشروا رسالتي هذه جوابا عما صدر في صحيفتكم، ولو أن العقلاء العارفين يفرقون بين الحق والباطل من المنشورات؛ التوقيع: الكولونيل علي بن خليفة"[1].

رغم مساعي الشيخ المتعددة لإنهاض حالة الثورة، فإن وضعه وأتباعه في المهجر قد زاد سوءا مع مر الأيام، وذلك لقلة الموارد وإهمال السلطات العثمانية للمجاهدين من جهة ثانية، وهو ما جعل اليأس يدب في النفوس وفسحة الأمل تضيق لدى القادة، وما علي بن خليفة النفاتي يوم 16 نوفمبر 1884 بمنطقة "يفرن" ودفن بالزاوية الغربية التي تبعد 40 كلم عن طرابلس، وبوفاته اختفت أبرز شخصيات المقاومة الشعبية في تونس[2].

2- إنتفاضة الفراشيش "القصرين" 1906:

تتفق العديد من المصادر حول طبيعة قبائل السباسب العليا التي تنتمي إليها قبيلة الفراشيش والتي تتميز بالديمومة والاستمرارية في مختلف الحقبات التاريخية بغض النظر عن السلطات الحاكمة، محلية كانت أم أجنبية غازية، رغم فترات السلم والأمن حتى في ظل الرفض الدائم والمستمر للولاء إلى النفوذ المركزي، وهذا لا يعني أن هذه المناطق تحترف العصيان والتمرد، فهو من النوع المشروع الذي يكون ردا على ظلم السلطة الحاكمة أو تجاوزها لحدود معينة، وتميز تمرد هذه المناطق بأنه ليس خيارا استراتيجيا بل هو في غالب الأحيان ضرورة تمليها ظروف سياسية إقتصادية وإجتماعية معينة، وفي العصر الحديث كان الفراشيش من الأوائل الذين انخرطوا في انتفاضة 1864 الشعبية الكبرى ضد نظام البايات الحسنيين، وتندرج إنتفاضتهم سنة 1906 ضد السلطة الاستعمارية الفرنسية في هذا السياق، فهل كان للفراشيش دور في مقاومة الاحتلال قبل هذه الانتفاضة خاصة سنة 1881؟ وما هي ظروف وأسباب هذه الانتفاضة؟ وكيف جرت أحداثها؟ وما هي تداعياتها ونتائجها؟

---

[1]- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 198-200؛ محمد دبوسي ، المرجع السابق، ص 320.

[2] - محمد دبوسي، المرجع نفسه، ص 321.

2-1 مشاركة قبائل الفراشيش في مقاومة 1881:

بصفة عامة أظهر أفراد قبيلة الفراشيش رفضهم دخول جيش أجنبي إلى تونس ونددوا بموقف الباي واعتبروه خائنا، وقرروا عصيان أوامره بعدم التصدي للقوات الفرنسية، لكن مواقف قياد العروش في القبيلة كانت متباينة.

وفي ذلك الوقت كانت قبيلة الفراشيش تحت إدارة ثلاث قياد، "الحاج قعيد" قايد أولاد علي الذي كان موقفه محايدا لتقدمه في السن، و"علي الصغير" قائد أولاد وزّاز الذي أيد وأعان الفرنسيين، وأدى به الأمر إلى جمع 300 فارس من عرشه ووضعهم تحت تصرف الجنرال فورجمول، ووقف إلى جانب الجيش الفرنسي في معارك ضد الثورا التونسيين، أما الحاج حراث قايد أولاد ناجي فكان من قادة المقاومة ومن زعمائها[1].

ورغم تقاعس بعض قادة القبيلة إلا أن أتباعهم شاركوا في مقاومة المستعمر عن طريق إستراتيجية الإغارة حتى من خارج البلاد في من وارء الحدود في الجزائر وبإعاز من الحاج حراث، حيث وبتاريخ 10 سبتمبر 1881 قاد 180 فارس مقاتل من عرش أولاد وزاز إغارة على دواوير أولاد سيدي عبيد قرب تبسة أين كانت كتيبة فورجمول معسكرة، حيث تم الاستلاء على عدد هام من الأغنام والأبقار والخيول، ورفضوا إعادتها لقائد عرشهم علي الصغير الذي طالبهم بذلك[2]، وشرح ذلك في رسالته إلى الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل التي جاء فيها:"... وعمد الحاج حراث بن محمد المذكور إلى فرقة من أهلنا مجاورين وأغراهم بأن يغيروا على أهل الناحية الغربية فأغاروا وأخذوا دوارين كما أخبرت جناب سيدي، وكل ذلك فحراث المذكور عاث فسادا فيما صنعته أنا من العافية بين الدولتين، فوجهت أعيان عرش أولاد وزاز إلى الفرقة الغايرين بأن يرجعوا ما أتوا به فامتنعوا وتعصبوا بالمفسدين..." [3].

وتعددت المواجهات العسكرية بين قياد وأفراد قبيلة الفراشيش مع القوات الفرنسية أو مع المتعاونين معهم من العروش، منها معركة الرميلة في شهر سبتمبر 1881 مع فرقة القومية الموالية للجيش الفرنسي،

---

[1]- محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص ص 97-98.

[2]- محمد فوزي سعداوي، موقف قرى فضاء الفراشيش وأعيانها من أحداث المقاومة لسنة 1881 مثال: تالة، أعمال الندوة العلمية التي نظمت بالقصرين من 5إلى 8 أفريل 2007 "القصرين ذاكرة وتاريخ"، منشورات المندوبية الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث- القصرين، تونس 2009، ص 42.

[3]- أ.و.ت، س.ت، صن: 18، مل: 204، وث: 16158، رسالة علي الصغير إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل، بتاريخ شوال 1298/ سبتمبر 1881.

وبعد خمسة أيام جرت معركة سيدي مرغي بقيادة الحاج حراث وبمشاركة قبائل أخرى وهي الهمامة، أولاد عيار ، الزغاملة وورتان، أجبرت القوات الفرنسي خلالها على استعمال المدافع لتشتيت شمل الثوار[1].

وشهد شهر أكتوبر أهم معارك الفراشيش، حيث انطلقت يوم 17 أكتوبر مواجهة حقيقية ومباشرة في معركة حيدرة بين كتيبة فورجمول والمقاومة المكونة من الفراشيش إلى جانب ماجر والزغالمة متألفة من 200 مقاتل بقيادة الحاج حراث ومحمد بن يونس، وقتل أثناء المعركة 60 من الثوار وقتيلين و26 جريح من الجيش الفرنسي.

ومع تقدم القوات الفرنسية في أراضي الفراشيش وماجر تواصلت المقاومة في معركة "الروحية" يوم 23 أكتوبر التي شاركت فيها قبائل الهمامة وأولاد عيار وونيفة وجلاص بقيادة الحاج الحراث بن محمد وعلي بن عمار العياري وأحمد بن يوسف، وشهدت المعركة مقاومة عنيفة استعملت فيها القوات الفرنسية الأسلحة الثقيلة، وقتل خلالها 25 من الثوار وثلاثة جرحى من جنود الاحتلال، وبعد يومين جرت أخر معركة في منطقة الفراشيش وماجر وهي معركة "كدية الحلفاء" يوم 25 أكتوبر، التي شارك فيها حوالي 3 آلاف مقاتل وشهدت دعم الزاوية الرحمانية تحت قيادة شيخها معمر الزاير، وفقدت المقاومة خلالها حوالي 150 قتيل مقابل مقتل جندي وجرح 26 من الجيش الفرنسي[2].

2-2 الظروف العامة لاندلاع الانتفاضة سنة 1906:

تعتبر انتفاضة الفراشيش أو أحداث تالة–القصرين لربيع سنة 1906 ذات طباع خاص مقارنة بالمقاومات السابقة سنة 1881 التي جاءت في مرحلة الاحتلال والغزو الفرنسي للبلاد التونسية، فقد إندلعت هذه الانتفاضة في وسط قبلي ريفي، في ظل الهيمنة الاستعمارية وخمول العمل الوطني؛ وفي هذا الوقت كانت قبيلة الفراشيش تعيش في ظروف معيشية سيئة بعد أن استولى الاستعمار الزراعي على معظم أراضيها الخصبة محولا أكبر قسم من الأهالي إلى فقراء، في المقابل كان المعمرون بالمنطقة يعيشون ظروفا حسنة، يعاملون الأهالي بقسوة مما جعل العلاقات بين الطرفين تتميز بالتوتر الدائم[3].

1- محمد الحمّاص، المرجع السابق ، ص ص 98-99.

2- محمد فوزي سعداوي، المرجع السابق، ص43؛ محمد الحمّاص، المرجع نفسه ، ص99.

3- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 130.

3-2 أسباب الانتفاضة:

تعود الأسباب الأساسية لانتفاضة القصرين سنة 1906 إلى الاستغلال الاستعماري المنجمي والفلاحي في الجهة في إطار تطور الرأسمالية الاستعمارية التي سيطرت على جل ممتلكات الأهالي ما أدى إلى إفقارهم وتجويعهم وبالتالي إلى غضبهم، لكن الأسباب العامة متداخلة، خارجية وداخلية دينية إدارية وإقتصادية بالدرجة الأولى وحتى إجتماعية، سنحاول عرضها بالتفصيل كما يلي:

أ- الأسباب الدينية:

ربما لا يمكن إعتبار الأسباب الدينية هي المباشرة في هذه الأحداث لكن أن يكون محركها الروحي "عمر بن عثمان" أحد أتباع الطريقة الرحمانية هذا يعطى لهذه الثورة بعدا دينيا طرقيا[1]، ورغم إتفاق المصادر على محدودية قدراته العقلية ومعاناته من أمراض جسدية ونفسية إلا أنه اكتسب تقديسا وإجلالا وطاعة كاملة بالنظر للوسط القبلي الريفي الذي كان فيه والمنعدم التعليم، وجاء في رسالة من المعتمد لدى الإقامة العامة إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 11 جوان 1906 أن الأحداث أخذت جذورها من التعصب الديني، كما تزامنت هذه الأحداث مع نشاطات الجامعة الإسلامية والحرب الروسية اليابانية التي أيقضت لدى المسلمين أمل التحرر من الاستعمار الأوربي[2].

كما لا يمكن أن ننفي غيرة المسلم على دينه ومعتقداته ومجتمعه وأسرته، والتي تم المساس بها كلها من خلال تصرفات الإدارة الاستعمارية والمستوطنين كما سيتم التطرق له في الأسباب المتبقية.

ب- الأسباب الإدارية والسياسية:

- **إستبداد أعوان الإدارة المحلية:**

عاش الفراشيش حتى سنة 1897 تحت الحكم العسكري، ثم بدأت المراقبة المدنية بالقصرين والتي تضم ماجر والفراشيش، والتي نقلت فيما بعد إلى تالة، ولكنها كانت أداة قمع ونهب، وتشابه في ذلك الإداريون التونسيون والفرنسيين مع اختلاف طرقهم، وتلخصت أعمالهم في حماية اللصوص وإقتسام الغنائم معهم واستلام الرشاوي، كما عانى الفراشيش من جور القايد علي الصغير وجشعه، ثم من تبعه

---

[1]- التليلي العجيلي، المرجع السابق، 156.

[2]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 130-148.

محمد الهادي الجيلالي الذي يعتبر جلاد الفراشيش والمعايش للانتفاضة، وكان يحب المال ومرتشي وعنصري[1].

- **التجنيد الإجباري والخدمة العسكرية:**

لم تفرض الخدمة العسكرية على قبيلة الفراشيش إلا في عام 1897، وكان اغنياء يحصلون على الإعفاء مقابل مبالغ مالية معينة، وبهذا يمكن القول أن الخدمة العسكرية شأنها شأن الضرائب لا تمس في الواقع إلا الفقراء، وكانت عمليات القرعة الخاصة بالتجنيد تتسبب في كل مرة في حالة من الفزع والاضطراب كما حدث يوم 16 ماي 1905، ووصلت عدة شكاوى إلى الولي عمر بن عثمان المحرك الروحي للانتفاضة الذي وعد الأهالي بأن أبنائهم لن يذهبوا مستقبلا إلى الخدمة العسكرية[2].

ج- الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

- **تجريد السلطات الاستعمارية الفلاحين من أراضيهم مع التنفيذ الفوري المصحوب بالإجلاء، أو التنفيذ الجزئي مع إبقاء الأرض بأيدي الفلاحين.**

ويعتبر إغتصاب الأراضي الفلاحية سيمة رئيسية للسياسة الاستعمارية وفي نفس الوقت دافع رئيسي للثورات الشعبية في كل زمان ومكان، حيث تم انتزاع الأراضي من أصحابها وإخلاؤهم عنها أو افتكاكها منهم مع تركها مؤقتا بأيديهم ووضع قيود على حرية تصرفهم فيها في انتظار مصادرتها تماما، وكان ذلك عبر عدة مراحل وإصدار مجموعة من القوانين والقرارات، بداية من القانون العقاري في 01 جويلية 1885 الخاص بتسجيل وإحصاء الأراضي، والأمر الخاص بتسجيل هنشير القصرين (الأراضي الخصبة في المنطقة الخاصة بالمستعمرة الفلاحية) يوم 25 جوان 1896 والذي أحدث تجاوزات على حساب أراضي الفلاحين، وخاصة أمر 03 أوت 1905 والأمر المكمل له في 02 أفريل 1906 والذي أصبحت بموجبه كل أراضي الفراشيش إشتراكية غير فردية، مما يسهل عملية نقلها إلى السلطة والمعمرين

[1] - الهادي التيمومي، إنتفاضة القصرين، تالة 1906،ط2، دار محمد علي للنشر، تونس 2011، ص121-125.
[2] - نفسه، ص 126-128.

الفرنسيين إما بالبيع وإما بحجة المصلحة العامة، حيث استعملت الشركات الاستعمارية والمستوطنين شتى المكائد للسيطرة على الأراضي[1].

- **تشديد الخناق على حركتي الهطاية والعشابة والانتفاع بالحلفاء والغابات:**

وتعتبر هذه النشاطات ذات أهمية قصوى بالنسبة لمعاش الفراشيش اليومي إضافة إلى النشاط الفلاحي العادي، حيث أصبحت حركتي الهطايا والعشابة (الخاصة بالرعي وبجمع الأعشاب للماشية) صعبة بعد أن وضعت السلطات الفرنسية قيود على تنقلات الفراشيش الجماعية نحو الشمال التونسي، وأصبح ذلك يتوجب الحصول على ترخيص مسبق، رغم أنها كانت تقوم بذلك حتى دون هذه التراخيص لحاجة القطعان إلى الرعي.

كما أصدرت السلطات عدد من الأوامر تهم تعريف الغابات وكيفية استغلالها بالبلاد التونسية، وهو ما صعب على الفراشيش بناء المنازل في الغابات أو توسيع الأراضي الزراعية بها أو الاحتطاب، وحتى صنع القطران منها الذي كان يستعمل لصنع قراب الماء ومداوات الحيوانات، كما تم تضييق استغلال الحلفاء التي اعتبرت جل أراضيها ملكا للدولة[2].

- **تزايد وتنوع الضرائب والتشدد في استخلاصها:**

رغم أن الضرائب في عهد الحماية الفرنسية كان أقل ثقلا من تلك التي كانت في النصف الثاني من القرن 19 في عهد حكم البايات، إلا أن إمكانية الإفلات منها أصبحت شبه مستحيلة بالنظر إلى الإمكانيات والطرق الاستعمارية في استخلاصها[3].

كما أن السلطات لم تأخذ بعين الاعتبار في سياستها الضريبية الظروف المناخية السيئة خاصة في الفترة الممتدة من 1883-1906، وأخذت تتشدد في جمع الضرائب وتزيد في بعضها خاصة ضريبة

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 107-115.

[2]- نفسه، ص 116-118.

[3] - *TAOUFIK AYADI, Insurrection et religion* en Tunisie : l'exemple de Thala-Kasserine (1906) et du Jellaz (1911), actes du 4eme Colloque d'Histoire au présent « REVOLTES ET SOCIETE », Publications de la SORBONNE, Paris, Mai 1988, p168.

"المجبي" التي فاقت 28 فرنك في الوقت الذي كان فيه الدخل الفردي السنوي للخماس في تونس لا يتجاوز 150 فرنك[1].

- **إحكام المراقبة على الحدود التونسية الجزائرية:**

تحولت الحدود التونسية الجزائرية بالنسبة للفراشيش إلى ستار حديدي يصعب إختراقه، وهذا صعّب تنقلاتهم إلى الجزائر للحصاد أو الرعي أو زيارة الزوايا إلا بترخيص مسبق، وأصبح المبادلات التجارية خاضعة للضرائب، وكل مخالف يتابع قضائيا وهذا ما تعرض له علي بن محمد بن صالح المحرك السياسي لانتفاضة 1906 في قضية تهريب التبغ[2].

- **البؤس والفقر العام بعد الشدة المناخية الكبرى:**

كانت أغلب سنوات فترة 1885 إلى 1906 عجاف، من جفاف وبرودة الطقس وجراد، وقد عرفت الجهة مجاعتين، واحدة سنة 1888 والأخرى سنة 1905، وفي أخر هذه السنة وبداية سنة الانتفاضة 1906 اشتد البرد وتساقطت الثلوج بكثافة في تالة زادت من معاناة الأهالي[3]، وفي تقرير من بول غوتيي (Paul Gauthier) الكاتب العام المساعد للوزير المفوض في الحكومة التونسية عن أسباب ثورة الفراشيش سنة 1906 أنها كانت بالأساس لما يعيشه السكان من بؤس شديد، وأن معظمهم كان على وشك الموت جوعا، وفي نفس السياق أشارت جريدة تونس الفرنسية (La Tunisie Française) الصادرة بتاريخ 5 ماي 1906 أن البؤس العام الذي ضرب معظم القبائل إثر سلسلة من السنوات العجاف زادتها حدة سنة ردئية بصفة خاصة هو أهم أسباب هذه الثورة[4].

- **ممارسات المستوطنين الأوربيين خاصة منهم الفرنسيين:**

تضم المنطقة عددا هاما من المستوطنين الأوربيين من زراعيين وتجار وصناعيين وجنود وعمال وأغلبهم من الإيطاليين والفرنسيين، وباللإضافة إلى سيطرتهم على الموارد والشركات وكثرة غناهم فقد كان من

---

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 119-120.

[2]- نفسه، ص 128.

[3]- نفسه، ص ص 134-135.

[4]- الهادي البكوش، إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير، ص73؛ عدنان المنصر وعميرة عاية الصغير، المرجع السابق، ص ص 132-133.

بينهم المتغطرس والعنصري، ويتصرف أغلبهم وكأن المنطقة وسكانها أبيحت لهم يفعلون ما يشاؤون حتى الإعتداء على شرف المحصنات وشرب الخمور في الساحات[1]، حيث جاء في رسالة من المعتمد لدى الإقامة العامة إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 11 جوان 1906 أن الأحداث جاءت رد على جرائم الأوربيين المستقرين بالمنطقة وتجاوزاتهم ومنها مقتل أحد الأهالي وإغتصاب فتاة بدوية من قبل المعمرين، وهذا حسب ما قاله بعض الفرنسيين[2].

2-4 وقائع الانتفاضة:

إجتمعت كل الأسباب التي تم عرضها وتزامنت مع وجود رجلين بين الفراشيش نسبت إليهما زعامة هذه الانتفاضة، وهما المقدم علي بن محمد بن صالح والولي عمر بن عثمان.

وقد تعرف جمع من الفراشيش بالولي عمر بن عثمان في زاوية عثمان بن الحفصي إحدى زوايا سيدي عبيد التي اعتادوا التعبد فيها، فأعجبوا به وأكثروا زيارته، وبعد مدة جاءه علي بن محمد بن صالح القماطي أحد مقربيه من الفراشيش وهو من شيوخ فرقة قماطة السابقين، وطلب منه المجيء إلى الجهة، وقد جاء حلوله في المنطقة في ظرف مشحون بالتوتر الشديد جراء الخسائر الكبرى في الحيوانات التي تسببت فيها الثلوج الغزيرة.

والتف الناس حول عمر بن عثمان الذي قام بجولات في مشيخات الحوادث والحراكتة وقماطة والحنادرة، واستطاع لم الشمل وأقنعهم بنسيان الأحقاد والخلافات، وكان الأقرب إليه المقدم علي بن محمد ثم مجموعة من "القدادشة" وهم حوالي عشرين من المريدين يتبعون كل تنقلاته[3].

بعد بضعة أسابيع من مكوثه بينهم ساد إعتقاد في جموع الفراشيش أن لهذا الولي قدرات خارقة، خاصة عندما تزامن سقوط المطر مع دعواته يوم 15 أفريل 1906، فانتشرت فكرة أن يخلصهم من الاستعمار بسرعة غريبة، وأخذ الناس يشتكون له من ظلم المعمرين الأوربيين خاصة المعمر "ليسيان سال"، وفجأة بدأت أعمال عنف دموية استهدفت هؤلاء المعمرين، ولم يكن لا عمر بن عثمان ولا

---

[1] - الهادي البكوش، إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير ، المرجع السابق، ص 131-134.

[2] - عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 148.

[3] - الأزهر الماجري، تاريخية المقاومة بجهة السباسب العليا، أعمال الندوة العلمية التي نظمت بالقصرين من 5إلى 8 أفريل 2007 "القصرين ذاكرة وتاريخ"، منشورات المندوبية الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث- القصرين، تونس 2009، ص ص 18-19.

المقدم من أعطى الأوامر بذلك، وقيل أن أحد الأعيان الملازمين للولي المسمى أحمد بن مسعود الحنديري هو من أوعز بالهجوم على المعمرين[1].

حيث وفي صبيحة يوم 26 أفريل 1906 توجه بضعة عشرات من الفراشيش على رأسهم القدادشة إلى برج المعمر ليسان سال بخنقة بولعابة، وفي غيابه قتل المهاجمون أخاه وأمه، وأجبروا خادمه الإسباني على النطق بالشهادة لينجو من الموت، ثم توجهوا إلى المعمر تورنياي (Tournier) الذي قبل النطق بالشهادة، ثم أخذوه أسيرا معهم، وكذلك فعلوا مع رئيس العساكر في برج تجويد، ثم وصلوا إلى برج المعمر "برتران (Bertrand)" فقبل هو وعمه النطق بالشهادة، لكنهم قتلوا خادمه الإيطالي الذي رفض ذلك، وبعد ذلك إقتادوا الأسرى إلى عمر بن عثمان.

وكانت أخبار الانتفاضة وصلت إلى المراقبة المدنية بتالة، التي بدأت تتأهب لهجوم محتمل من الأهالي الغاضبين، حيث تم تسليح الصبايحية والأوربيين والتجار الصفاقسيين والعمال، وأعلنت حالة الطوارئ بالمدينة، وفي هذه الأثناء بجهة القصرين إجتمع الولي بن عثمان بالمهاجمين وعدد كبير من الأهالي ووعدهم حسب بعض الشهادات "بمعجزة فتح تالة"[2].

وفي يوم الجمعة 27 أفريل 1906 توجهت "المسيرة المقدسة" (كما سميت) نحو تالة، وعلى رأسها أحمد بن مسعود الحنديري والقدادشة مع عشرات من الناس، ولكنهم بمجرد الوصول إلى مقر المراقبة المدنية واجهوا إطلاق كثيف للرصاص دون أن يطلق أحد منهم أية طلقة رغم وجود بنادق بحوزة بعضهم، وكانت الحصيلة إثنا عشر قتيلا من الفراشيش وسبعة جرحى، دفن القتلى في مقبرة جماعية، كما تم إلقاء القبض على بقية المهاجمين الذي وصل عددهم 59 معتقل، وتم القبض على الولي عمر بن عثمان والمقدم علي بن محمد بن صالح[3].

5-2 نتائج الانتفاضة:

انتهت الانتفاضة بالقبض على حوالي 59 من المهاجمين، وتنوعت التهم بين القتل واستعمال العنف وحمل السلاح، وصدرت أحكام بالإعدام والمؤبد والأشغال الشاقة، كما تعرض السجناء منهم إلى

---

[1] - *TAOUFIK AYADI, Op.cit, p168.*

[2] - الهادي التيمومي، إنتفاضة القصرين...، المرجع السابق، ص 154-159

[3] - الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص21؛ الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 159-161.

التعذيب والتجويع والإهانة، ولعل منها ما حدث لعمر بن عثمان القائد الروحي للانتفاضة الذي حسب بعض الروايات مات متأثرا بجراح التعذيب بالمستشفى العسكري بسوسة سنة 1907، أما المقدم علي بن محمد فقد أبعد إلى معتقل "الغويان" المستعمرة الفرنسية حيث توفي بها[1].

بالنظر إلى أحداث الانتفاضة خاصة ما جرى في تالة بالسرعة التي انتهت فيها، تبدو عرضية وهذا ما ادعته السلطات الفرنسية، لكنها في الحقيقة كانت عميقة وذات أبعاد عديدة انعكست على جهة الفراشيش وعلى البلاد ككل ولمدة ليست بالقصيرة، ويعكس ذلك الجدل الكبير حول هذه الأحداث خاصة في الأوساط الفرنسية وحتى الأوربية والانتشار الواسع لأخبارها في مختلف صحافة العالم، لذلك لا بد من الوقوف على ما أفرزته من نتائج ومضاعفات على المستويين المحلي والوطني.

حيث أوردت جريدة Le courrier de Tunisie الصادرة يوم 07 ماي 1906 تقريرا أوضح أن الهلع انتشر بين المستوطنين الأوربيين ومنها الجالية الفرنسية في مختلف أنحاء البلاد خاصة في جهة تالة والقصرين التي أصبحت تحت رحمة الأوربيين الذين كانوا في حالة تهيج وحقد وغلب عليهم طابع التشدد، حيث كانوا يشتبهون في كل عربي أنه من الثارين وكانوا يطلقون النار على كل من لا يستجيب لأوامر التوقف والتفتيش[2].

ورغم أن الشارع التونسي أظهر تعاطفا مع الانتفاضة إلا أن المثقفين والسياسيين نددوا بها، فرغم كل ما قيل عن هذه الانتفاضة وشرعيتها إلا أنها جاءت لترفع من معنويات كل التونسيين الذين كانوا يشعرون بوطئة الإدلال الاستعماري، في حين استنكرها الباي، وتوالت التعازي من أعوان السلطة المحلية التونسيون، وسارعت الصحافة التونسية بمختلف إتجاهاتها الفكرية والسياسية للتنديد بالانتفاضة، واصفة المشاركين فيها بأبشع الأوصاف، ومطالبة بالعقاب الشديد[3]، كما استنكرتها بعض الهيئات والشخصيات الدينية بحجة أن "الدين الإسلامي ينكر قتل المسيحي ويعاقب عليه إلا زمن الحرب حيث

---

[1]- الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص 22.

[2]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 147.

[3]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 186 – 189.

يصبح ذلك جائزا.." كما جاء في تصريح البشير صفر حول ثورة الفراشيش كما أوردته جريدة La Dépêche Tunisienne يوم 30 أفريل 1906[1].

وأصبحت منطقة الفراشيش بعد مدة زمنية طويلة في حالة شبه حصار، وأصبح السكان هناك يعاملون على أنهم "خطر عام ودائم"، حيث زادت معاناتهم وبؤسهم أكثر، وزادت يقظة السلطة المدنية والعسكرية ومراقبتها للطرق الدينية، كما تناقصت أعداد المعمرين بالمنطقة وتوقفت هجرتم إليها.

ولعل من أهم نتائج هذه الانتفاضة بداية الاستعمار الفرنسي بتونس مراجعة سياسته المتصلبة اتجاه مطالب الحركة الوطنية التونسية، ومنها إصدار المقيم العام يوم 2 جانفي 1907 قرار تعيين ستة عشر تونسيا في "الجمعية الشورية" التي كانت حكرا على الفرنسيين[2].

وبهذا يمكن القول أنه ورغم ما قيل عن هذه الانتفاضة لما فيها من تجاوزات في قتل المعمرين العزل ومرجعيتها الدينية الغير سليمة، إلا أنها جاءت لتكسر مرحلة دامت أكثر من عشرين سنة من هدوء التونسيين خاصة منهم الفقراء والفلاحين على تصرفات الإدارة والمعمرين الفرنسيين التي زادت من معاناتهم وبؤسهم، وأن هذه الانتفاضة فتحت صفحة جديدة في الحركة الوطنية التونسية بصفة عامة.

3- ثورة الجنوب التونسي 1915-1916

"ثورة الجنوب" أو "ثورة الودارنة[3]" من أهم أحداث المقاومة الشعبية في تونس خاصة في المرحلة الثانية التي أعقبت فترة الغزو واستكمال الاحتلال بعد 1883، رغم أن بعض البحوث التاريخية تعتبرها انتفاضة، وبعضها الآخر لا يرى فيها سوى "هبة قبلية"[4]، ويحتفظ الموروث والذاكرة الشعبية خاصة عند

---

[1]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 143.

[2]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 193-197.

[3]- **الودارنة**: من أهم القبائل المنتسبة إلى إتحادية ورغمة بالجنوب التونسي، كانت تعد حوالي 20 ألف نسمة عشية الاحتلال الفرنسي لتونس، وتنقسم إلا مجموعة من العروش، ثلاثة كبرى نصف بدوية وهي أولاد سليم وأولاد عبد الحميد والجليدات وثلاثة مستقرة أو الجبالية من أصول بربرية وهي الدويرات وشنني وقرماسة، أنظر: سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي من القبيلة إلى الخلية الحزبية، أعمال المؤتمر الأول لمنتدى التاريخ المعاصر حول: منهجية كتابة تاريخ الحركات الوطنية في المغرب العربي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 1998، ص ص 130-131.

[4] -Gianni Albergoni , Mémoire gentilice et histoire nationale : figures et enjeux du récit d'une insurrection bédouine anticoloniale, Cahiers d'études africaines, Volume 30 Numéro 119, Année 1990, p306

قبائل أقصى الجنوب التونسي باستعمال تسميات مثل "عام الثورة" التي يقصد بها أحداث 1915 وما تلاها لحوالي أربعة سنوات[1]، فما هي ظروف إندلاع هذه الثورة؟ وما هي أسبابها الحقيقية؟ وكيف تطورت أحداثها؟ وكيف كانت نتائجها وتأثيراتها على الحركة الوطنية في تونس؟

3-1 موقف قبيلة الودارنة من المقاومة المسلحة سنة 1881:

بعد إحتلال جزيرة جربة دون مقاومة إتخذتها القوات الفرنسية مدخلا للسيطرة على مناطق أقصى الجنوب التونسي، ثم دخل الجيش الفرنسي إلى جرجيس بتاريخ 28 جويلية 1881، رغم وجود 800 فارس من ثوار "ورغمة" الذين أقنعهم خليفة جرجيس بعدم جدوى المقاومة، ثم توغلت إلى دواخل القبيلة[2].

وهناك تضارب في تقارير الضباط حول موقف ورغمة من إقتحام الجيوش الفرنسي لأراضيها، حيث يشير الضابط مانيانو (Magnenot) أن عروش ورغمة (الخزور، التوازين، الودارنة، الجبالية، الزناتية وعكارة) لم يشاركوا في معارك صفاقس وقابس، وأغلبهم طلب الأمان من القوات الفرنسية، أما الضابط روجياي (Rogier) ورغم تأكيده عدم مشاركة هذه القبائل في المعرك المذكورة، إلا أنه ذكر أن خيام من أولاد بوزيد وأولاد محمود هي في حالة تمرد.

أما عرش الودارنة فيبدوا أنهم خيروا خلق فراغ للقوات الفرنسية على أن يطلبوا الأمان، حيث لم يجد الجنرال "فيليار" المكلف بإخضاعهم عندما وصل أي أثر للسكان[3]؛ ورغم تمكن الجيش الفرنسي من الثخوم الفاصلة بين تونس وطرابلس في ذلك الوقت، إلا أنه لم يستطع بسط السيطرة التامة على المنطقة إلا بعد مرور سنوات، لما أصبحت تمثله من بؤر مقاومة وتمرد بعد أن تمركزت بها القبائل المنسحبة بعد سقوط صفاقس وقابس، والتي كانت تحت إمرة علي بن خليفة النفاتي، الذي حاول بعث المقاومة في المنطقة، مما اضطر السلطلت الفرنسية إرسال وحدات عسكرية إضافية لوضع حد لتمرد القبائل وتسوية المسألة الأمنية في أقصى الجنوب[4].

1- سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي، المرجع السابق، ص ص 137-138.

2- نفسه، ص 122.

3- محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص ص 102-103.

4- سالم لبيض، المرجع نفسه، ص ص 122-123.

وهذا ما تأكده جريدة "القرن 19" الصادرة بتاريخ 07 جانفي 1882، التي جاء فيها أنه بمجرد مغادرة قوات الجنرال لوجرو Logerot المنطقة باتجاه صفاقس، ثارت قبائل ورغمة والودارنة من جديد، مما أوجب عودة الدعم المكون من ألفين جندي لتأمين الحدود التونسية الليبية التي وكما أوردت الصحيفة "أصبحت ممرا للمتردين وحركة التحريض والدعم"[1].

ولم يتم تأمين مناطق أقصى الجنوب إلا بعد إنشاء مراكز الاستعلامات الخاصة بالشؤون الأهلية سنة 1885، ولم تخضع قبيلة الودارنة نهائيا إلا بعد قيام الكولونيل De La Roque باستمالة فرسانها ومهادنتهم في جانفي 1883[2].

3-2 ظروف وأسباب إندلاع الثورة:

تمت في ظروف الحرب العالمية الأولى بمشاركة الدولة العثمانية التي أعلن سلطانها الحرب المقدسة ضد فرنسا وحلفائها، وبعد تمكن الاستعمار الإيطالي من طرابلس سنة 1911، التي اندلعت بها المقاومة المسلحة ضد هذا الاستعمار، وفي ظل تواصل السياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على إستغلال البلاد والعباد، مع إحكام السيطرة العسكرية خاصة في الجنوب التونسي أين توجد القبائل البدوية، التي أظهرت منذ بداية الاستعمار رفضها للخضوع وبطرق مختلفة حتى العنيفة منها، والتي كانت أقربها ثورة الفراشيش سنة 1906، وهذه الظروف هي التي ولدت عدة أسباب أدت إلى إندلاع هذه الثورة يمكن عرضها كالتالي:

أ- الأساب الدينية:

رغم فترات الهدوء النسبي وخمول الحركة الوطنية التي ميزت تونس المحتلة إلا أن التونسيين لم يخضعوا للإستعمار الفرنسي خضوعا تاما خلال هذه الفترات، والدليل على ذلك تمسكهم بتقاليدهم وعاداتهم وعقيدتهم الإسلامية التي توجب عليهم رفض الخضوع للكفار والنصارى بل وجهاده إذا توفرت الوسائل والظروف، وظهر ذلك جليا من خلال قادة هذه الثورة الذين رفعوا شعارات التصدي وقتال المحتل لمهمة مقدسة يحرض عليها الدين، حتى أن أحد المستشرقين وصفهم قائلا:" إن هؤلاء المجاهدين الذين يكيلون

---

1 - Le XIXe siècle : journal républicain conservateur, Samedi 7 Janvier 1882, paris, p2.

2 - A. Martel, La Tunisie et le Sahara (1842-1911), Bulletin de la Société d'histoire moderne, douzième série, N° 14, 1960, p06.

لكم الصاع صاعين، وهم أحفاد أولئك العرب الذين هزم خمسة وثلاثون ألفا من جنودهم المؤمنين مائتي ألف من جند الرّوم المدرعين في معركة اليرموك الشهيرة"[1].

وكانت مناطق أقصى الجنوب مجالا خصبا للطرق الصوفية المسؤولة عن النشاط الديني في بلاد المغرب في ذلك الوقت، وخاصة منها التيجانية التي كان مركزها بتماسين في الجزائر والسنوسية في جغبوب بليبيا والتي عرف عنها قيادتها للمقاومة الليبية ضد الاستعمار الإيطالي، والتي كان لها نفوذ معنوي على المقاومين خارج البلاد، وتجلى ذلك في ثورة الجنوب من خلال الجهاد الليبي التونسي المشترك بقيادة خليفة بن عسكر[2] وسليمان الباروني[3]، وقد تكون علاقة بعض زعماء الطرق الصوفية مع السلطان العثماني وراء تبني فكرة الجهاد ضد المستعمر الفرنسي في تونس[4].

وبهذا تندرج ثورة 1915 في إطار الحماس الديني لأهالي أقصى الجنوب التونسي للمقاومة مثل إخوانهم في إيالة طرابلس ضد الاستعمار الإيطالي، وكذلك إستجابة لإعلان "الحرب المقدسة" الذي رفعه السلطان العثماني ضد فرنسا وحلفائها خلال الحرب العالمية الأولى[5].

---

[1]– مصطفى سعيد الهاني، أثر العامل الديني في الجهاد الليبي، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، 1980، ص 10-11..

[2] **- خليفة بن عسكر**: قائد عسكري، وزعيم سياسي من ليبيا، ولد في بيت من أشهر بيوتات العساكرة، إحدى أكبر قبائل بلدة نالوت الكائنة بجبل نفوسة الغربي، ارتاد إحدى كتاتيب نالوت، فحفظ قسطا معتبرا من القرآن الكريم، وقد نشأ في أحضان عائلة ميسورة، وعُرف بميله الشديد إلى الإنفاق المفرط على أترابه، وكان الفتى كذلك شغوفا بركوب الخيل ومواظبا على المشاركة في المسابقات وألعاب الفروسية، تذكر بعض المصادر أنَّ خليفة ابن عسكر كان ضمن جيوش الزعيم سليمان الباروني باشا في مقاومته ضدَّ الاستعمار الإيطالي لليبيا.، فتمَّ له الاستقرار وتكوين جيش عسكري في ربيع 1915م بوادي أوال بين غدامس ودرج فقاد حروب عصابات نشيطة ضدَّ الجيوش الاستعمارية الأيطالية والفرنسية على الحدود مع تونس، وفي مطلع عام 1919م توصَّل ابن عسكر إلى عقد اتفاق للهدنة مع الفرنسيين، وذلك لأسباب عديدة؛ ألقى القبض على ابن عسكر في 28 ماي 1922م، وتمَّت محاكمته ليلة 11 ماي 1922م، وأقيم عليه حكم الإعدام شنقا، فنفِّذ في الساعة التاسعة والربع من يوم 20 سبتمبر 1922م؛ لمعلومات أكثر أنظر: فتحي ليسير، خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض، مركز سيرسينا للبحث حول الجزر المتوسطية، تونس، 2001.

[3] **- سليمان بن عبد الله الباروني**: ولد سنة 1287 هـ/1870م في مدينة جادو "فساطو" بليبيا، مجاهد ليبي حارب الإيطاليين وكان من أهم السياسيين الليبيين في تلك الفترة حيث كان عضوا في مجلس المبعوثان العثماني (مجلس النواب) وتحصل على رتبة البكوية وكانت له عدة مبادرات في ليبيا منها طباعة عملة سماها البارونية وتأسيس جمهورية في الغرب الليبي تحت اسم الجمهورية الطرابلسية. كما اسس المدرسة البارونية بمدينة يفرن بليبيا وأسس بمصر عام 1906 م (مطبعة الأزهار البارونية)، وفي عام 1908 م أصدر جريدته التي أسماها (الأسد الإسلامي). رجع إلى ليبيا وقاد معارك الجهاد ضد الغزو الايطالي من الفترة 1911م حتى 1916م حين عين والياً على ليبيا تحصل من السلطان العثماني على البشوية. ثم اعلن أول جمهورية في العالم العربي تحت اسم الجمهورية الطرابلسية. سنة 1919م اعتزل العمل السياسي بعد اعتراف إيطاليا المزيف بالحكومة الوطنية الليبية.وفي عام 1922م أجبرته السلطات الإيطالية على مغادرة طرابلس حين قاوم محاولة بعض الليبين اللجوء إلى الاستسلام ورفض صلح بن ادم واصر على مواصلة الجهاد. فتنقل بين تركيا وفرنسا محاولا العودة إلى أرض الوطن ولكنه منع، واستقر به المقام في سلطنة عمان سنة 1924 حيث عمل مستشارا" لدى الإمام محمد بن عبد الله الخليلي إمام عُمان وظل بها حتى وفاته عام 1940م في الهند أثناء رحلة علاجية من مرض المالاريا؛ فتحي ليسير، المرجع نفسه، ص 83.

[4]– سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي ، المرجع السابق، ص 140.

[5]– عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 160.

ج- الأسباب السياسية والعسكرية:

تمكنت إيطاليا في أواخر شهر سبتمبر سنة 1911 من إحتلال ليبيا أو إيالة طرابلس آخر ولاية عثمانية في المغرب الإسلامي، لكن الاحتلال الإيطالي بالإضافة إلى مواجهته جنود السلطة العثمانية، واجه مقاومة عنيفة من القبائل الليبية خاصة في الغرب أين وجدت قبائل الجنوب التونسي المجاورة الحافز المعنوي والدعم العسكري للثورة على الاستعمار الفرنسي[1].

وزاد تواجد كل من الاحتلال الإيطالي والفرنسي في حلف مشترك مع إنجلترا ضد الإمبراطورية النمساوية المجرية وألمانيا والإمبراطورية العثمانية في إطار الحرب العالمية الأولى، في حركة المقاومة الليبية التونسية ضد المحتلين، وفي نفس الإطار تأثر التونسيون والليبيون بإعلان السلطان العثماني "الجهاد المقدس" أو "الحرب المقدسة" خلال هذه الحرب[2].

ومن جهة أخرى كان لهذه الحرب آثارا مباشرة على البلاد التونسية حيث تم تجنيد أكثر من 70 ألف تونسي فيها، وهذا ما زاد في غضب الشعب التونسي، فاستغلت الإمبراطورية العثمانية وألمانيا هذا عبر إرسالها منشورات تُحرض فيها التونسيين على العصيان والثورة على فرنسا لتخلق بذلك جبهة داخلية، فغذت بذلك انتفاضة قبائل الجنوب الشرقي 1915-1916[3].

د- الأسباب الإقتصادية والإجتماعية

واجهت قبائل الجنوب بشكل عام ومجموع عروش الودارنة بشكل خاص سياسة تفقير إقتصادية مارسها ضباط مكاتب الشؤون الأهلية في إطار الاستعمار الفلاحي والاستغلال الإقتصادي للأراضي والحيوانات والمناجم، وكان ذلك بإتباع التقسيم الإداري الجديد الذي جاء بعد إصلاحات الضابط لكلارك (Leklerc) سنة 1892، والذي ألغى النظام القبلي التقليدي في الممتلكات الجماعية للعروش، حيث تم تضييق فضاءاتها الإدارية والإقتصادية، وبهذا فقدت قبائل أقصى الجنوب المراعي ومناطق الترحال المعتادة، وزاد في ذلك ترسيم الحدود التونسية الليبية في 19 ماي 1910[4].

[1] - سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي، المرجع السابق، ص 138.

[2] - Gianni Albergoni, Op.cit, p 305.

[3] - محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص73.

[4] - سالم لبيض، المرجع نفسه، ص 139.

حيث وفي ظل الوجود الإيطالي في ليبيا أحكمت السلطات الإستعمارية الفرنسية قبضتها العسكرية على الحدود الجنوبية الشرقية، فتضررت القبائل في مواردها التجارية عبر الصحراء، ومنع الاستعمار عنها موردا آخر وهو الغارات على العروش، وفرض عليها إتاوات وقيد حركتها في الرعي والمتاجرة عبر الحدود مما زاد في دوافع هذه القبائل للثورة سنة 1915-1916[1].

كما أن السلطة العسكرية الفرنسية قامت بتحرير العروش الجبلية من البربر من تقديم الإتاوات التي كانت تنص عليها العقود منذ عهد الصحابة وكانت تدفع لعرب الودارنة، "وهذا ما زاد من تعميق الأزمة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي، زيادة على إمتناع سكان بعض الواحات الليبية مثل وزان ونالوت عن تقديم العادة لفرسان قبيلة الودارنة الذين أصبحوا عاجزين عن الوصول إليهم نتيجة الحراسة الإستعمارية المشددة للحدود المرسومة حديثا"[2].

3-3 إنطلاق الثورة وأهم معاركها:

كان لإعلان الجهاد المقدس ضد الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى صدى كبير لدى المسلمين في تونس وخاصة في جنوبها المتاخم لحدود طرابلس المحتلة من إيطاليا، وهذا ما جعل قبائل الجنوب مرشحة أكثر من غيرها للقيام بثورة ضد الاحتلال الفرنسي، نظرا لسياسة الإذلال والإخضاع التي مارسها ضدها المستعمر، إضافة لما عرفت به من طبيعة التمرد ضد السلطة المركزية، حيث وصلتها رسائل دعم وتحريض من مثقفين وسياسيين تونسيين أمثال "صالح الشريف[3]" و"علي باش حانبة[4]" من المقيمين في الإستانة وحتى من تونس كعبد العزيز الثعالبي الذي كان له إتصال بشيوخ القبائل، كما وصلت قادة القبائل رسائل من الدولة العثمانية[5].

1- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 160، محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص73.

2- سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي ، المرجع السابق، ص 139

3- **صالح الشريف**: ولد بتونس سنة 1860، زاول تعلمه بجامع الزيتونة، وبعد حجه سنة 1906 قصد الإستانة ومنها إلى الشام أين مكث سنتين ثم عاد إلى دار الخلافة، أسندت له هناك إدارة مشيخة الإسلام، سافر مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلى سويسرا، وتوفي في لوزان سنة 1920، أنظر: التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص 164.

4- **علي باش حانبة**: ولد بتونس عام 1876، من أصل تركي، زاول دراسته بالمدرسة الصادقية، ثم سافر إلى فرنسا، أسس سنة 1905 جمعية قدماء الصادقية ، كما أسس جريدة "التونسي" الناطقة بالفرنسية والتي أصبح لها نشرة بالعربية سنة 1909، وأسس جريدة "الإتحاد الإسلامي"، قام بدور هام في أحداث الترامواي سنة 1912، انتقل إلى إسطنبول أين توفي سنة 1918، أنظرّ: التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص 165.

5- سالم لبيض، المرجع نفسه ، ص 141.

وكان إهتمام المخططين للثورة موجها إلى قبيلة الودارنة، وبعض القبائل المجاورة لها خاصة قبيلة "بني زيد" والقبائل الليبية، فجرت عدة إتصالات وتحالفات بينها، وتزعم هذه الحركة كل من "الحاج عمارة بوطارة" و"الشيخ الحبيب الزائر" و"الحاج سعيد عبد اللطيف" من الجانب التونسي، ومن جانب القبائل الليبية فقد تزعمها "خليفة بن عسكر".

وتميزت هذه الثورة بتنسيق نضالي وحربي بين القبائل التونسية والطرابلسية، وبمشاركة واسعة لأغلب قبائل الجنوب الشرقي التونسي (أولاد دباب، بني زيد، الكراشوة..)، وبالتحاق جنود المخزن[1] بالثوار، كما تميزت بطول مداها الزماني والمكاني وبتعدد المعارك والخسائر حتى في الجانب الفرنسي[2].

وتكفل بعض المقيمين في الأستانة مثل "صالح الشريف" وبعض الضباط الأتراك في طرابلس بمهمة توفير ونقل السلاح للثوار، على أن يصل السلاح عبر غواصات ألمانية إلى المناطق الساحلية للجنوب الشرقي[3]؛ وانطلقت المناوشات الأولى بين العروش الثائرة ومن إلتحق بها من قوات المخازنية والقومية وبين القوات الفرنسية في بداية شهر سبتمبر 1915، الذي شهد عدة معارك أهمها المرطبة (13 سبتمبر)، وكان مجال المعارك يشمل المنطقة الممتدة من "ذهيبة" إلى تطاوين وبعض جهات في الحدود الطرابلسية[4].

وتكبد الفرنسيون عدة هزائم في بداية الثورة خاصة في معركتي المرطبة وعيفية، أثرت على معنويات الجيش الفرنسي، وهذا ما جعل قائد حامية ذهيبة يقوم برد سريع بالهجوم على بلدة وازن الليبية على بعد سبعة كيلومترات والانتقام من القبائل التونسية المرابطة في جوارها، وفي الطريق وبالمكان المسمى "ظهرة النصف" إعترضتهم فرقة من 800 مجاهد يقودها خليفة بن عسكر، الذي كانت وصلته أخبار بأن فرنسا تنوي إحتلال مدينة وزان الليبية، وربما كان هذا هو سبب انضمامه إلى الثورة، بما أنه كان قد امتنع واعتذر في البداية عن فتح جبهتين في آن واحد ضد إيطاليا وفرنسا بعدما طالبه التونسيون سابقا بمشاركتهم في الجهاد ضد الفرنسيين.

---

[1]- هي قوات من التونسيين تم وضعها تحت إمرة قائد المناطق الجنوبية للبلاد للسهر على الامن العمومي وحراسة وتأمين النظام، وتنفيذ القوانين، يخضعون مباشرة للسلطة العسكرية، سجلت في صفوفهم عدة عمليات هروب آخرها سنة 1918 ، إلتحقوا بثورة 1915 تضامنا مع إخوانهم الذين كانوا تحت رحمة الجيش الفرنسي، أنظر: عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 240.

[2]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص ص 239-240.

[3]- محمد المرزوقي، دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب، تونس، 1975، ص 39.

[4]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 160.

وانتهت معركة "ظهرة النصف" التي دامت سبعة ساعات بانسحاب القوات الفرنسية مهزومة، وقد خسرت 120 قتيل و80 جريح، وغنم المجاهدون أسلحتهم وألبستهم، واستشهد منهم 15 وجرح عشرون[1].

وفي 25 سبتمبر قرر المجاهدون بقيادة شيخ الكراشوة عمر الأبيض الهجوم على مركز للجيش الفرنسي برمثة جنوب تطاوين بثلاثين كيلومتر، وكان عدد المجاهدين بين 300 و400 جلهم من الودارنة، استمرت المعركة يومين كاملين، إلى غاية وصول النجدة الفرنسية من تطاوين، حيث تخلى المجاهدون عن محاصرة المركز وتفرقوا إلى قبائلهم، وكانت نتيجة المعركة 50 قتيل و40 جريح في الجانب الفرنسي، و13 شهيدا من جانب الثوار[2].

ولعل من أهم المعارك التي خاضها الثوار كانت "معركة أم الصّويغ" بين 2 و9 أكتوبر 1915، أين تعرض مركز للجيش الفرنسي لهجوم الثوار بقيادة خليفة بن عسكر يوم 2 أكتوبر، ومع تزايد عدد المجاهدين إلى حوالي خمسة آلاف أحكم الحصار على المركز لعدة أيام، تم خلاله تبادل إطلاق النار، وقد فشلت كل محاولات فك الحصار وإنقاذ الجنود الفرنسيين المحتمين، وفاق عدد القتلى في الجانب الفرنسي 60 جندي حسب روايات الجنرال ألكس Alix.

وشهد العام التالي 1916 معارك ضارية أخرى، منها معركتي رمادة ووادي السمنة في 26 جوان 1916 التي هاجم الثوار في الأولى حامية فرنسية في الرمادة، وفي الثانية هاجموا مفرزة كانت متجهة لنجدة الحامية الفرنسية في المكان المسمى وادي السمنة[3]؛ وكانت معركة "بئر مغري" في 30 جوان 1916 آخر المعارك الكبرى خلال هذه الثورة خاصة مع انسحاب خليفة بن عسكر من الجبهة التونسية وإكتفائه بالجبهة الليبية، حيث تراجع الثوار وتشتت قواتهم، ما جعلهم ينتهجون أسلوب حرب العصابات، التي كانت تستهدف قوافل الإبل التجارية وعربات البريد، واستمرت هذه المعارك الصغيرة إلى

[1]- محمد المرزوقي، دماء على الحدود، المرجع السابق، ص 53- 55.

[2]- نفسه، ص 58-63.

[3]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص ص 168- 170.

غاية سنة 1918، منها واقعة شعبة عمارة، واقعة وادي الغاز، واقعة بئر عوين...وغيرها[1]، وهناك بعض المراجع تشير أن المناوشات إستمرت إلى غاية سنة 1921[2].

والجدول الموالي يبين بعض معارك الثورة والخسائر في القتلى في الجانبين:

اسم المعركة	تاريخها	مكانها	اسم القبيلة والقبائل	القيادة	عدد القتلى الفرنسيين		عدد شهداء الثوار		عدد القتلى الفرنسيين		عدد الشهداء من الثوار	
					حسب مصادر الثوار	حسب مصادر الفرنسيين	حسب مصادر الثوار	حسب مصادر الفرنسيين	حسب مصادر الثوار	حسب مصادر الفرنسيين	حسب مصادر الثوار	حسب مصادر الفرنسيين
واقعة المرطبة	13 سبتمبر 1915	جبل المرطبة	أولاد شهيدة أولاد دباب قبيلة وزان بليبيا	محمد بن مذكور من أولاد شهيدة	12	-	2	-	8	-	3	-
واقعة جبل عفيفة	14 سبتمبر 1915	وادي عفيفة	-	-	30	12	5	-	-	10	9	-
واقعة ظهرة النصف	158 سبتمبر 1915	ظهرة النصف قرب ذهيبة	أولاد شهيدة أولاد دباب المرازيق – المخالبة- الطرايفة - الذهيبيات	خليفة بن عسكر	120	20	15	150	80	30	20	-
واقعة ذهيبة الأولى	18 سبتمبر 1915	ذهيبة	صيعان: قبيلة ليبية ودارنة	خليفة بن عسكر	-	-	-	-	-	-	-	-
معركة رمشة	25 سبتمبر 1915	رمثة تبعد 30 كم عن تطاوين	ودارنة- أولاد شهيدة- عجايدة- كراشوة- أولاد دباب	عمر الأبيض شيخ الكراشوة	50	-	19	-	40	-	-	-
معركة أم صويغ	2 أكتوبر 1915	أم صويغ شؤقي رمادة	بعض القبائل الليبية كراشوة – أولاد شهيدة – أولاد دباب	خليفة بن عسكر – الحاج سعيد بن عود- عبد اللطيف الدبابي وإبنه علي	200	23	-	-	140	40	-	-
معركة تكريف	9 أكتوبر 1915	وادي تكريف	أولاد شهيدة- كراشوة- أولاد دباب قبائل ليبية	عمر الأبيض – عبد اللطيف الدبابي وإبنيه علي وسعيد	150	22	35	-	50	50	50	-
معركة ذهيبة الثانية	18 جوان 1916	ذهيبة	قبائل ليبية قبائل ودرنية	خليفة بن عسكر	-	-	-	-	4	-	-	-

[1]– محمد المرزوقي، دماء على الحدود، المرجع السابق، ص ص 92-93.

[2]– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المرجع السابق، ص 54.

معركة رمادة	26 جوان 1916	رمادة	-	محمد بن مذكور	-	-	2	-	-	-	1	-
معركة وادي سمنة	26 جوان 1916	وادي سمنة	مخالبة – طرايفة – ذهيبات	خليفة بن عسكر	225	-	40	-	-	-	30	-
معركة بئر مغري	30 جوان 1916	بئر مغري جنوب شرقي رمادة	قبائل ليبية قبائل ودرنية	خليفة بن عسكر	-	7	-	200	-	32	-	-

الجدول رقم 03: جدول مقارنة لضحايا معارك ثورة الجنوب التونسي 1915–1916[1]

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

- الاختلاف الكبير بين إحصائيات المصادر الفرنسية ومصادر الثوار، ويعود هذا ربما للحرب الإعلامية والنفسية بين الطرفين.
- قيادة فردية لخليفة بن عسكر للعديد من المعارك، وعندما يكون غائبا عادة ما تكون القيادة جماعية .
- مشاركة عدة قبائل من ليبيا ومن تونس في نفس المعركة، ولا تشارك قبيلة لوحدها في معركة، حتى يتحقق التفوق في العدد.
- حتى وإن تضاربت الأرقام في عدد قتلى الجانب الفرنسي، فقد كانت الخسائر كبيرة مقارنة بتطور الجيش الفنرسي مقارنة مع الثوار.
- كثرة المعارك وتقاربها في التاريخ، وأحيانا في نفس التاريخ، وهذا يبين إصرار الثوار على المقاومة، والتنظيم الجيد للثورة.

ومع توالي الهزائم لم تجد القوات الفرنسية من سبيل في هذه الأثناء سوى القيام بحملات تأديبية وقصف لقرى وقتل للمساجين، أي سياسة الأرض المحروقة وذلك حتى تفشل المقاومة، ومع غياب قيادة موحدة، وعدم تكافؤ ميزان القوى خاصة بعدما استخدم الفرنسيون الطائرات انتهت الثورة وتراجع الثوار خاصة وأنهم لم يجدوا سندا من المناطق الأخرى من البلاد التونسية.

[1] - سالم لبيض، المرجع السابق ، ص 141.

4-3 نتائج وآثار الثورة:

انتهت المعارك بين الثوار والجيش الفرنسي بحاولي 780 قتيل و320 جريح في الجانب الفرنسي[1]، وقدرت كذلك بـ 331 قتيل و202 جريح، أما شهداء الثوار فقد وصل عددهم 357 وعدد الجرحى حوالي 170[2]؛ ثم شرعت السلطات العسكرية الفرنسية بعد استرجاعها زمام المبادرة وسيطرتها على مناطق أقصى الجنوب في معاقبة القبائل الثائرة وقادتها، ومن جملة ما قامت به ما يلي:

- تعذيب الرجال المشتبه فيهم حتى الموت واغتصاب النساء وقتل بعضهن.
- مصادرة ممتلكات الثائرين الذين لجأوا إلى طرابلس، وكل من ساعدهم أو تعاطف معهم، وتكفل الباي بإصدار 1682 حكم بمصادرة الأملاك بين أكتوبر 1915 ومنتصف 1916.
- نفي العديد من رؤساء القبائل وبعض العائلات إلى مناطق كجربة وتونس وغار الملح.
- تهديم العديد من القرى ونهب وإتلاف المحاصيل وقتل مواشي في العروش المشاركة في الثورة[3].

رغم ذلك بينت هذه الثورة هشاشة النظام الاستعماري الفرنسي في تونس وخاصة في الجنوب من خلال سوء التحكم الأمني في القبائل، وكذبت إدعاءاته بالولاء التام للشعب التونسي له خاصة من خلال عملية إنظمام أعداد من جنود المخزن والقومية لصفوف الثوار، وهذا ما جعلها تعيد النظر في هذا النظام من أجل تحسينه وتنظيمه أكثر، كما زادت هذه الثورة من مخاوف فرنسا في قيام ثورة عارمة في شمال إفريقيا في ظل الدعاية العثمانية الألمانية التي تواصلت حتى بعد الحرب العالمية الأولى[4].

وإن كانت هذه الثورة قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية التحررية، لكن كان لها آثار وتأثيرات أخرى خاصة على تطور الحركة الوطنية في تونس وحتى في المغرب العربي، فقد ساهمت في تجذير الوعي الوطني المتنامي الذي تبلور سياسيا مع جماعة "الشباب التونسي" قبل أن يعم وينتشر، ونتيجة لهذا

---

[1]- الهادي البكوش، إضاءات...، المرجع السابق، ص 74؟

[2]- سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي ...، المرجع السابق، ص 147.

[3]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص ص 240-241.

[4] - Habib BELAID, La Révolte de 1915-1916 dans le sud Tunisien à travers les archives du protectorat, actes du 4eme Colloque d'Histoire au présent « Revoltes Et Societe », Publications de la Sorbonne, Paris, Mai 1988, p 176-181.

التجذر كان بروز أول حزب وطني منظم وعصري سنة 1920 وهو الحزب الحر الدستوري التونسي بقيادة الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

كما وضعت هذه الثورة حدا للقطيعة التي أرادتها سلطات الاحتلال أن تكون متواصلة بين قبائل أقصى الجنوب وقادة الحركة الوطنية في الشمال الذين أظهروا دعمهم ومساندتهم لهذه الثورة، وهذا ما أدى في مرحلة أخرى إلى إنتشار خلايا الحركة الوطنية بأقصى الجنوب التونسي، وفي نفس الإطار ومن الناحية الإجتماعية والثقافية، كُسرت الحواجز بين الشمال والجنوب، حيث إلتحقت منذ العشرينيات نسبة كبيرة من شباب قبائل أقصى الجنوب بالحاضرة من أجل مواصلة الدراسة خاصة بالجامع الأعظم[1].

وما يمكن إستنتاجه من خلال أحداث ثورة أقصى الجنوب التونسي سنة 1915 هو عمق الإحساس بالهيمنة الاستعمارية خاصة ضد القبائل الجنوبية عامة والوردانية خاصة، الذي تدعم بتفجير الحرب العالمية الأولى وظهور الدعاية العثمانية تحت شعار "الجهاد المقدس"، وهذا ما جعل الشروط الموضوعية للثورة تكتمل، لكن الشروط الذاتية التي توفرها الأداة السياسية لم تكن في المستوى في ذلك الوقت، وإكتفت بالدعم المعنوي البسيط والبعيد عن الميدان والغير مؤثر خاصة في باقي الجهات من البلاد.

[1]- سالم لبيض، المرجع السابق، ص ص 150- 151.

ثالثا: تقييم عام.

سنحاول من خلال هذا التقييم العام أن نجد سبل لمقارنة النماذج التي قمنا بدراستها، وذلك بشكل ثنائي، أي إختيار مقاومة شعبية من الجزائر ومقارنتها بأخرى من تونس، بحيث يكون بينهما مجالات للمقارنة لاعتبارات تاريخية ظرفية متقاربة من خلال قادة المقاومة، أسبابها، أحداثها ونتائجها، ولذلك سنحاول مقارنة مقاومة أحمد باي بمقاومة علي بن خليفة النفاتي، وانتفاضة الفراشيش مع انتفاضة عين تركي، وأخيرا ثورة الجنوب القسنطيني مع ثورة الجنوب التونسي.

1- مقارنة بين مقاومة أحمد باي ومقاومة علي بن خليفة النفاتي:

1-1 أوجه التشابه:

يمكن أن نجد عدة نقاط تشابه بين هاتين المقاومتين وبين قائديهما ومنها:

- أن كلا المقاومتين بدأتا مباشرة بعد دخول المستعمر الفرنسي إلى البلاد، وحاولت كل منهما أن تمنع تقدم القوات الفرنسية والتوغل في الداخل، واعتبرت كل واحدة منهما من أعظم المقاومات الشعبية في بلدها.
- يعتبر كل من أحمد باي وعلي بن خليفة النفاتي من القادة الإداريين والعسكريين في الدولة، فالحاج أحمد كان باي قسنطينة، وعلي بن خايفة كان عامل على الأعراض، وكلاهما في رتبة تابعة مباشرة لحاكم البلاد، الداي في الجزائر والباي في تونس.
- عُرف قائدي المقاومتين أحمد باي وعلي بن خليفة بولائهما الشديد للحكم العثماني رغم أنهما ليسا أتراك، وذلك من خلال تاريخ إنجازاتهما في كل بلد.
- رفض كل من الحاج أحمد باي وعلي بن خليفة قبول استسلام حكامهما وأعلنا المقاومة باسم الحكم العثماني واعتبر كل واحد منهما نفسه ممثلا وحيدا للدولة العثمانية في بلده، حيث أعلن أحمد باي نفسه دايا للجزائر، وأعلن علي بن خليفة نفسه بايا لتونس وخلع سلطة الباي عن نفسه، وكلاهما اتصل بالباب العالي لطلب الدعم العسكري الذي لم يأت.
- كما ذكر المؤرخون أن كل من الحاج أحمد باي وعلي بن خليفة النفاتي كان لهما دوافع شخصية لإعلان المقاومة، خوفا على ممتلكاتهما ومكانتهما وحبا في الزعامة ورغبة في السلطة.

- إعتمد كلا القائدين سياسة التحالفات مع القبائل وشكلا جيشهما من رجالها، كما اعتمدا على إخضاع القبائل الرافضة للتحالف بالقوة العسكرية.

- ومع انتهاء المقاومتين في البلدين تمكن الاستعمار الفرنسي من السيطرة على جهة من البلاد، الشرق في الجزائر والجنوب في تونس.

2-1 أوجه الاختلاف: منها:

- قامت مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري أما مقاومة علي بن خليفة فقامت في الجنوب التونسي رغم أنها امتدت في الوسط دفاعا عن المدن، وكانتا في مراحل زمنية متباعدة جدا (1830 و1881).

- دامت مقاومة أحمد باي في الجزائر حوالي 18 سنة، أما مقاومة علي بن خليفة النفاتي فلم تدم سوى ثلاثة سنوات.

- تركزت مقاومة أحمد باي حول مدينة قسنطينة وأحوازها ثم في الجنوب الشرقي الجزائري بعد سقوط المدينة، أما مقاومة علي بن خليفة فكانت لها عدة مشاركات في مقاومة عدة مدن ومناطق في الوسط والجنوب كصفاقس وقابس والقيروان.

- اختلفت ستراتيجية القائدين في المقاومة، حيث جرت معارك كبرى بين أحمد باي والجيش الفرنسي خاصة للدفاع عن قسنطينة خلال الحصارين، بينما تميزت مقاومة علي بن خليفة النفاتي بشكل عام بحرب العصابات.

- واصل علي بن خليفة مقاومته من خلف الحدود التونسية الطرابلسية بحرب العصابات بعد اضطراره للهجرة ولم يستسلم حتى وفاته سنة 1885، بينما حاول أحمد باي استعادة قسنطينة بإعادة تكوين جيشه في الجنوب والأوراس لكنه فشل واضطر للاستسلام للجيش الفرنسي سنة 1848.

2- مقارنة بين انتفاضة عين تركي في الجزائر وانتفاضة الفراشيش في تونس:

2-1 أوجه التشابه:

هناك تشابه كبير بين هاتين الانتفاضتين من خلال:

- جرت كلتا الانتفاضتين في وسط فلاحي بسيط أين يتحكم فيه المعمرون الفرنسيون وغيرهم من الأجانب، إيطاليين في تونس وإنجليز في الجزائر.

– كان هناك تقارب زمني بين الانتفاضتين، 1901 بالنسبة لانتفاضة عين تركي في الجزائر، و1906 بالنسبة لانتفاضة الفراشيش في تونس، وبهذا فهناك ظروف متشابهة في ظل تشابه السياسة الاستطانية الفرنسية في البلدين مع بداية القرن العشرين.

– ومن المصادفة أن تكون كلا الانتفاضتين في في نفس التاريخ من شهر واحد وخلال يومين فقط، 26 و27 أفريل، وبذلك كانت الانتفاضتين في مدة قصيرة جدا تم التحكم فيهما سريعا.

– كما أنها كانت أول الانتفاضات في القرن العشرين في كلى البلدين وجاءت بعد فترات هدوء (بالنسبة للجزائر في شمالها فقط)، ولهذا كانت مفاجئة للإدارة الاستعمارية.

– كما أنه يوجد تشابه كبير في الأسباب التي أدت إلى هاتين الانتفاضين من جميع النواحي، الدينية والسياسية والإقتصادية الاجتماعية، حيث ارتبطت كلاهما بالطرق الصوفية وبالضبط الطريقة الرحمانية والزعامة الدينية، وبالاستعمار الفلاحي الذي يعتمد على نزع الأراضي من الفلاحين وإعطائها للمعمرين، وبالبؤس وسوء الأحوال المعيشية للسكان وغضبهم من السلطات الاستعمارية.

– ومن جهتها إعتبرت السلطات الاستعمارية الانتفاضين نتيجة التعصب الديني لقائديها، كما اتهمتهما بالشعودة، رغم أن بعض الحقائق التاريخية تقول أن كل من "الشيخ يعقوب محمد بن الحاج" المحرك الرئيسي لانتفاضة عين تركي في الجزائر، والشيخ عمر بن عثمان المحرك الرئيسي لثورة الفراشيش في تونس، وحسب بعض الشهادات إدعيا المهدية واكتساب قدرات خارقة للعادة تساعدهما على طرد الاستعمار الكافر، وهذا ما جعل أتباعهم ينجرفون وراء دعواتهم بحماس ديني زائد.

– كما اتهمت السلطات الاستعمارية الأيادي الخارجية في دعم كلتا الانتفاضتين، حيث إتهمت الإيطاليين بتحريض الفلاحين في القصرين على الثورة، واتهمت الإنجليز بمساعدة الثوار بالسلاح في انتفاضة عين تركي.

– تشابهت الانتفاضتين كذلك في أسلوب قيامهما وأحداثهما، حيث تم الاتفاق على القيام بهما في الزاوية الرحمانية، وشارك فيهما بضعة عشرات من الناس فقط، مسلحين بالعصي والأسلحة البيضاء وبعض البنادق، وهذا ما يعطي للانتفاضتين ضبغة التهور كما وصفها

الاستعمار، لكن هذه التهور يعبر عن حجم الغضب والبؤس ونبذ الاستعمار الذي كان يحس به سكان القصرين في تونس وعين تركي في الجزائر.

- ومن الأمور التي تشابهت فيها الانتفاضتين أن الثوار المهاجمين استهدفوا المعمرين الذين كانوا يروا فيهم وجه الاستعمار الفلاحي الذي سلبهم حقوقهم وممتلكاتهم، ومن المتشابهات الغريبة أن طلب المهاجمون في كلتا الانتفاضتين من المعمرين الذين كانوا يقبضون عليهم بأن ينطقوا الشهادة وإلا قتلوا، حيث قتل من المعمرين خمسة أوستة في كل إنتفاضة.

- ولإن الانتفاضتين في عين تركي بالجزائر أو في القصرين بتونس استهدفتا المعمرين بشكل مباشر، ولإنهما جاءتا في ظروف خاصة وبعد فترة هدوء شهدتها تلك المناطق في البلدين، فقد أخدت هاتان الانتفاضتان نصيبا هاما من الدارسة والبحث والتحقيق من قبل الأجهزة الأمنية والإدارية الاستعمارية، ونصيبا هاما من التحليل وإختلاف التفسيرات في العديد من الصحف الفرنسية وحتى العالمية.

- ولدّت الانتفاضتين هلع وخوفا في أوساط المعمرين سواء في الجزائر أو في تونس، والذين طالبوا بتسليط أقصى العقوبات على المتسببين في الأحداث.

- وبدورها واجهت السلطات الاستعمارية الانتفاضتين بقمع شديد، حيث قتلت واعتقلت العشرات وعذبتهم في السجون، ومن بين المعتقلين زعيما النتفاضتين، اللذان حُكم عليهما بالسجن المؤبد، أين ماتا متأثرين بجراحهما من جراء التعذيب.

- كما كانت لكلتا الانتفاضتين نتائج إيجابية على الحركة الوطنية السياسية في البلدين، حيث اتخذت الإدارة الاستعمارية عدة إجراءات، منها السماح للتونسيين بالمشاركة الجمعية الشورية التي كانت حكرا على الفرنسيين، وأصدرت قرار تعميم مشاركة بعض الجزائريين من النخبة في الانتخابات الخاصة بمجالس البلديات.

2-2 أوجه الاختلاف:

- تعددت الأسباب الخاصة بانتفاضة الفراشيش في تونس مقارنة بأسباب انتفاضة عين تركي بالجزائر، فيما يخص الاستغلال الاستعماري المنجمي بالإضافة إلى الفلاحي، كما كان للتجنيد الإجباري ولإحكام القبضة على الحدود دور في إنتفاضة الفراشيش وهذا لم يكن بالنسبة لانتفاضة عين تركي.

- تزامت إنتفاضة عين تركي بمقاومة الشيخ بوعمامة في الجزائر ولهذا هناك تقارير فرنسية ربطتها بها وجعلت هذه الثورة من أسبابها، بينما اندلعت انتفاضة الفراشيش في تونس في وقت كانت البلاد كلها في حالة هدوء وركود تام.

- تمركزت انتفاضة عين تركي في منطقة واحدة وهي دوار عدلية، بينما بدأت انتفاضة الفراشيش في منطقة القصرين بتونس وفي اليوم الموالي انطلق المتظاهرون في مسيرة "مقدسة" نحو "تالة".

- كان عدد القتلى في صفوف الثائرين في انتفاضة عين تركي ستة عشر واعتقل العديد من السكان، حوكم منهم 125 خارج الجزائر بمونبولبي (فرنسا)، تمت تبرئة 81 بعد أن مات 17 شخص في السجن جراء التعذيب، أما في انتفاضة الفراشيش بتونس فقتل 12 من الثوار، واعتقل 59 شخص تمت محاكمتهم جميعا في تونس.

3- مقارنة بين ثورة الجنوب القسنطيني وثورة الجنوب التونسي:

3-1 أوجه التشابه:

- تعتير منطقة الأوراس في الجزائر من أشد المناطق رفضا للاستعمار نظرا لتعدد المقاومات الشعبية التي قامت هناك أو التي شارك فيها سكان المنطقة، وبالمثل كانت منطقة الجنوب التونسي في طليعة المقاومة التونسية عند بداية الحماية الفرنسية على تونس، ودامت فيها مظاهر رفض الهيمنة الاستعمارية إلى غاية الاستقلال.

- قامت الثورتان في إطار زماني متقارب وفي ظروف متشابهة، وهي ظروف الحرب العالمية الأولى وبداية انتشار الوعي الديني والسياسي في الوطن العربي ومنه المغرب العربي، وهذه الظروف هي التي جعلت أسباب الثورتين وتفسيراتها تتشابه في كثير من النواحي.

- رغم إختلاف التفسيرات بين المؤرخين وبين الإدارة الاستعمارية والواقع، فقد ربطت كلتا الثورتين بالدعاية الألمانية-العثمانية وبالجهاد المقدس الذي أعلنه السلطان العثماني، في ظل تخوفات وتوقعات من المستعمر باندلاع ثورات عارمة في جميع بلدان المغرب العربي، في ظل الحماس الديني الذي كان منتشرا في جميع البلدان الإسلامية.

- كما تشاركت هاتين الثورتين في أسباب أخرى كالتجنيد الإجباري، والرغبة في التخلص من السيطرة الاستعمارية، وحتى الظروف المعيشية المتدهورة جراء سياسة التجويع وإغتصاب الأراضي والإستيطان الجائر.

- شهدت الثورتين معارك طاحنة بين الثوار والجيش الفرنسي، وإعتمدت في عدة مراحل على حرب العصابات، كما شغلت أحداثها الرأي العالمي وخاصة الفرنسي، لكونها أتت في ظروف سيئة كانت تمر بها فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، وفي ظل حرب الدعاية والدعاية المضادة.

- تم قمع الثورتين بشكل رهيب، ومعاقبة الأهالي الذين دعموا الثوار، أو الذين لم يدعموهم، حيث تم تصنيف منطقة الأوراس في الجزائر، ومنطقة الجنوب التونسي من المناطق الخطرة والتي يجب أن تخضع لحكم عسكري حازم، وتواصلت عمليات حرق المنازل وإتلاف المحاصيل وحجز الممتلكات، والاعتقالات والنفي في كلتا المنطقتين.

- رغم وجود طبقة سياسية ناشطة خاصة في تونس إلا أن الثورتين لم تشهدا دعما مباشرا مؤثرا وإيجابيا من هاته الشخصيات، والتي كان من الممكن أن تعطي الثورتين أكثر تنظيما وتنسيقا، رغم ذلك كان للثورتين أثر على تطور الحركة الوطنية السياسية في البلدين حيث قامت السلطات بإصلاحات لمشاركة الأهالي الجزائريين في الحقوق السياسية، كالانتخاب والترشح والحصول على الجنسية الفرنسية بشروط، وفي تونس ساهمت الإصلاحات في فتح مرحلة جديدة من الكفاح الوطني السياسي بإنشاء الأحزاب السياسية، وكان بروز أول حزب وطني منظم وعصري سنة 1920 وهو الحزب الحر الدستوري التونسي بقيادة الشيح عبد العزيز الثعالبي.

3-2 أوجه الاختلاف:

- تزامت ثورة الأوراس في الجزائر مع عدة إضطرابات مشابهة لها كثورة بني شقران وثورة الهقار، أما ثورة الجنوب التونسي فكانت معزولة عن باقي المناطق الأخرى التي لم تتأثر بالظروف ولم تنتفض ضد الاحتلال الفرنسي.

- كان للدعاية العثمانية ودعوة السلطان العثماني للجهاد المقدس دور كبير ومباشر في ثورة الجنوب التونسي بالمقارنة مع ثورة الأوراس في الجزائر لم يكن للدعاية الألمانية- العثمانية تأثير كبير كما إدعت السلطات الاستعمارية.

- وبالمقابل كان التجنيد الإجباري هو السبب الرئيسي لثورة الأوراس في الجزائر، ولم يكن بالنسبة لثورة الجنوب التونسي إلا سببا ثانويا.

– كما أن الطرق الصوفية التي طالما قادت الثورات الشعبية في الجزائر لم يكن لها الدور الريادي في ثورة الأوراس، بل كان لها دور سلبي فيها حسب بعض التقارير، وفي ثورة الجنوب التونسي كانت الطرق الصوفية وزعمائها في الصفوف الأولى للثوار.

– تميزت ثورة الجنوب التونسي باشتراكها مع الثوار الليبيين بقيادة خليفة بن عسكر، الذي دعم كثيرا الثوار التونسيين عبر الحدود الطرابلسية التونسية، وساهم هذا في ظهور قادة عسكريين أمثال "الحاج عمارة بوطارة" و"الشيخ الحبيب الزائر" و"الحاج سعيد عبد اللطيف"، ولم تشهد ثورة الأوراس بروز قيادات معروفة كما تميزت بقلة التنظيم مقارنة مع ثورة الجنوب التونسي.

– وتميزت كذلك ثورة الجنوب التونسي بتنسيق نضالي وحربي بين القبائل التونسية والطرابلسية، وبمشاركة واسعة لأغلب قبائل الجنوب الشرقي التونسي، وبالتحاق جنود المخزن بالثوار، بينما لم تشارك إلا نسبة قليلة من دواوير منطقة الأوراس أو باتنة في الثورة.

– كما عرفت ثورة الجنوب التونسي بطول مداها الزماني والمكاني مقارنة بثورة الأوراس في الجزائر حيث دامت أكثر من سنتين، بينما لم تدم ثورة الأوراس أكثر من خمسة أشهر، وشهدت ثورة الجنوب التونسي معارك أكثر ضراوة وخسائر أكثر في صفوف العدو، واقتصرت بعض أعمال الثوار في ثورة الأوراس على تخليص إخوانهم المجندين.

الفصل الثالث

خصائص ومميزات المقاومات الشعبية

في الجزائر وفي تونس

أولا: خصائص ومميزات المقاومات الشعبية في الجزائر.

ثانيا: خصائص ومميزات المقاومات الشعبية في تونس.

ثالثا: مقارنة في الخصائص والمميزات

في بعض الأحيان تكون المقاومات الشعبية واضحة المعالم وسهلة التحليل، لكنها في أحيان أخرى تكون غامضة معقدة أو غير واضحة، فتغير من مكانها ومن طبيعتها، وبالتالي أكثر صعوبة في الفهم والتحليل[1].

وسنحاول أن نذكر بعض الخصائص التي تميزت بها المقاومات الشعبية الجزائرية عن غيرها من المقاومات، وأخرى خاصة بالمقاومات الشعبية في تونس، أو حتى التي اشتركتا فيها، من خلال تصنيفها إلى خصائص عامة أو سياسية، إقتصادية، عسكرية، إجتماعية ودينية، وهذا ما سيمكننا من القيام بمقارنة بينهما في هذا الجانب من حيث أوجه التماثل وأجه الاختلاف، وسنحاول تحديد أسباب وعوامل التي ساهمت في التباين والاختلاف الكبير في العديد من النقاط المتعلقة بالخصائص والمميزات.

أولا: خصائص ومميزات المقاومات الشعبية في الجزائر.

1- الخصائص العامة للمقاومات الشعبية:

1-1 التنوع و المرحلية:

لقد تميزت المسيرة الطويلة للمقاومات الشعبية في الجزائر بطابع المرحلية، وقد كان لكل مرحلة خصائص وصفات تميزت عن غيرها من المراحل، وقد اختلف المؤرخون في تقسيم مراحل المقاومات الشعبية ما بن مرحلتين أو ثلاثة مراحل.

حيث أن الذين قسموها إلى مرحلين إعتبروا المرحلة المرحلة الأولى ممتدة من سنة 1830 إلى سنة 1871 نهاية مرحلة الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر، والمرحلة الثانية بداية من 1871 إلى غاية نهاية المقاومات الشعبية سنة 1916[2].

أما بعض المؤرخين والباحثين فقد إعتبروا المقاومات الشعبية مرت بثلاثة مراحل وشهدت كل مرحلة شكلا مختلفا من المقاومات الشعبية وهي كالتالي:

---

[1] - Chentouf Tayeb, les résistances armés au 19 eme siècle « essai de synthèse », Cahiers maghrébins d'histoire, institut de sociologie, laboratoire d'histoire de l'Algérie de l'Afrique et de la méditerrané occidentales, N°1, Décembre 1987, p108.

[2]- تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول.

المرحلة الأولى 1830– 1848 : وهي مرحلة المقاومة (Résistance) بمعناها الخاص[1]، والتي تلت بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر مباشرة، حيث تميزت في بدايتها بمحاولة منع الاحتلال من التوغل في أرض الجزائر بعد فشل المقاومة الرسمية التي قادتها قوات الداي والتي انهزمت واستسلمت للقوات الفرنسية، وتعد هذه المرحلة مرحلة المقاومات الشعبية الكبرى التي حاولت منع الاحتلال الفرنسي من التوغل في وسط وشرق وغرب الجزائر وأهمها مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي ثم ابن زعموم في المتيجة والحاج سيدي السعدي بالعاصمة وضواحيها وغيرهم وقد لازمت هذه المقاومات في هذه المرحلة المدن دون الأرياف، وبنهاية هذه المقاومات وهذه المرحلة استطاعت فرنسا السيطرة على شمال الجزائر، والتفرغ لدواخل البلاد في الهضاب ثم الجنوب.

كما تميزت هذه المرحلة بالمقاومة السياسية التي تمثلت في محاولات بعض الشخصيات مثل حمدان بن عثمان خوجة والمفتي محمود العنابي وأحمد بوضربة وغيرهم، حيث قاموا بعدة اتصالات بالسلطة الفرنسية لتذكيرها بوعودها والتزاماتها، كما قاموا بفضح بعض جرائم الجيش الفرنسي لتحقيق بعض مطالب الشعب الجزائري. [2]

المرحلة الثانية 1848– 1871 : تبدأ هذه المرحلة مع نهاية مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي وسيطرة الجيش الفرنسي على شمال الجزائر وكذلك صدور قرار مارس 1848 الذي اعتبر الجزائر جزء من التراب الفرنسي، حيث بدأ توغل القوات الفرنسية نحو المناطق الداخلية والجنوبية لاتمام عملية الاحتلال، لكنها واجهت بداية المقاومات الشعبية في تلك المناطق، بينما تعددت وتواصلت الثورات والانتفاضات الشعبية في الشمال وإن تميز أغلبها بالعفوية وقصر المدة الزمنية، رغم أن بعضها كان قويا في مواجهة الاستعمار.

كما تميزت هذه المرحلة بانتقال المقاومة من المدن التي سيطر عليها الاحتلال بالكامل إلى القرى والأرياف والجبال وحتى الصحراء بزعامة شيوخ القبائل والزوايا وعلماء الدين. [3]

المرحلة الثالثة 1871– 1916 : وتبدأ مع بداية الحكم المدني وإصدار عدة قرارات وقوانين تعسفية في حق الشعب الجزائري، ما أدى إلى اندلاع أكبر الثورات والانتفاضات في شمال الجزائر وهي ثورة المقراني والشيخ الحداد وثورة الأوراس، بالإضافة إلى ثورات الهضاب والجنوب الصحراوي لمنع

---

[1]- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر (د.ت)، ص23.

[2]- إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، المرجع السابق، ص13

[3]- نفسه، ص14.

تواصل توغل القواة الفرنسية فيها، ومنها كذلك عودة ثورة أولاد سيد الشيخ تحت زعامة الشيخ بوعمامة سنة 1881 وثورة واحة العمري والتوارق.

وتميزت المرحليتن الثانية والثالثة بالثورات (Révolutions) والانتفاضات (soulèvements) بمفهومهما الخاص، بما أن الاحتلال الفرنسي كان قد بسط سيطرته على أغلب جهات الوطن.

1-2 التعدد، التواصل والتزامن:

يعتبر القرن 19 الأكثر اشتعالا بالحروب والثورات وكثرة القتلى في جميع أنحاء العالم، فهو قرن الاستعمار، وفي الجزائر لم تشهد معظم مناطقها الهدوء منذ دخول الإحتلال الفرنسي سنة 1830 إلى غاية سنة 1890 ماعدى مقاومة الشيخ بوعمامة التي كانت مستمرة عل فترات في الجنوب.

كما أن الفترة الممتدة من سنة 1830 إلى سنة 1871 لم تشهد سوى بضعة سنوات متفرقة من الأمن، منها سنة 1861، وما تلى مقاومة الشيخ بوعمامة 1908 إلى 1912، وتحصي بعض المصادر عدد المقاومات الشعبية في الجزائر بحوالي 160 مقاومة[1]، وتشير بعض الإحصائيات أن عدد المعارك التي خاضها الشعب الجزائري خلال المقاومات الشعبية، بلغ 2000، دون ذكر الاشتباكات الخفيفة، وشهدت ثورة المقراني وحدها 340 معركة، شارك خلالها أكثر من مليون مجاهد جزائري[2]، يوضح الجدول التالي أهمها:

الرقم	المقاومة	إطارها الزماني	المناطق	القيادة
01	مقاومة متيجة	1830-1832	منطقة المتيجة	الحاج سيدي السعدي ابن زعموم
02	مقاومة الأمير عبد القادر	22 نوفمبر 1832 إلى 23 ديسمبر 1847	التيطري، سبدو، الزيبان، بسكرة، الصحراء، مليانة، معسكر، تلمسان	الأمير عبد القادر الطريقة القادرية
03	مقاومة أحمد باي	1830-1848	قسنطينة، بايلك الشرق	أحمد باي
04	مقاومة الشريف بو معزة	1844-1847	الظهرة، الونشريس، مستغانم، الحضنة، أولاد رياح..	محمد بن عبد الله الملقب بومعزة

[1] - سعيد بورنان، المرجع السابق، ص13، نقلا عن: وزارة الإعلام والثقافة، كيف تحررت الجزائر؟، الجزائر، 1979، ص 21.

[2] - العربي منور، المرجع السابق، ص 281.

05	مقاومة الزعاطشة	1849-1848	الأوراس، الزيبان، الزعاطشة، بسكرة، بوسعادة	الشيخ بوزيان والشريف بوعمار
06	مقاومة الأغواط وتوغرت	1854 - 1852	الأغواط، توقرت، تيارت، غرداية	الشريف محمد بن عبد الله بن سليمان
07	مقاومة الشريف بوعود و ولاي إبراهيم	1853 -1845	سور الغزلان، جرجرة، القل، جيجل، ..	الشريف بوعود ومولاي إبراهيم
08	حركة[1] سي قويدر التيطراوي وابنه المختار	1855-1854	بني راثن، بني منقلات بالقبائل	سي قويدر التيطراوي وابنه المختار بوحمارة
09	ثورة القبائل	1857-1851	منطقة القبائل، بجاية، تيزي وزو، البويرة، بومرداس، بني ايراثن، بني عيسى آيت تاوريرت	لا لا فاطمة الشريف بوبغلة
10	ثورة الأوراس	1858	الأوراس، الوادي الكبير، خنشلة، عين البيضاء، بسكرة.	محمد بن عبد الله
11	ثورة بني سناسن	1859	بني سناسن، الغزوات، تلمسان.	/
12	حركة سي الصادق	1859-1858	الخنقة وبسكرة	سي الصادق
13	حركة محمد بوخنتاش	1860	المسيلة والحضنة	محمد بوخنتاش
14	ثورة زواغة وفرجيوة	1864	البابور	/
15	ثورة أولاد سيد الشيخ	1880-1864	واحة البيض سيدي الشيخ، جبل عمور، سور الغزلان، تيارت، فرندة، سعيدة	سليمان بن حمزة، معمر بن الشيخ بن طيب. زاوية أولاد سيد الشيخ
16	ثورة جنود الصبايحية والكلبوتي	جانفي 1871	سوق أهراس، القالة...	محمد بن الطاهر بن رزقي الكبلوتي
17	ثورة أولاد عبدون	14 فبراير 1871	قبيلة أولاد عبدون، الميلية.	/
18	ثورة المقراني والحداد	1872 - 1871	برج بوعريريج، العلمة، سطيف، البويرة، تيزي وزو، بجاية، بومرداس.	المقراني، الشيخ الحداد، بومزراق؛ الزاوية الرحمانية.
19	ثورة بني مناصر	1871	شرشال، مليانة	/

[1] – مصطلح "حركة" أو "أحداث" استعمله الدكتور يحي بوعزيز لوصف بعض المقاومات الشعبية التي لا تصل لدرجة الثورة أو التي هي مرتبطة بثورة أخرى وهذا حسب ملاحظاتنا خاصة من خلال كتابه "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين".

20	ثورة الشريف بوشوشة	1874-1869	توات، ورقلة، عين صالح، تقرت	الشريف بوشوشة
21	ثورة بن ناصر بن شهرة	1975-1851	الأغواط – الجريد التونسي	بن ناصر بن شهرة
22	مقاومة واحة العمري	مارس-أفريل 1876	واحة العمري، الزيبان، قبيلة بوعزريد.	الشيخ محمد بن يحيى بن عياش
23	ثورة الأوراس	ماي 1876 إلى جوان 1879	الأوراس، أولاد تالة، أولاد داود، بني بوسليمان، خنشلة، عين البيضاء، بسكرة.	حمد أمزيان بن عبد الرحمن
24	مقاومة بوعمامة	أفريل 1881 إلى 1904	عين الصفراء، تيارت، فرندة، سعيدة، عين صالح، توات، قورارة، كرزاز	بوعمامة بن عربي بن تاج السنوسية، الطيبية، الكرزازية
25	انتفاضة مسيردة	1890	مسيردة، مغنية، تلمسان، لعشاش، جبالة، ندرومة، سواحلية، الغزوات	الشيخ الخضير محمد
26	ثورة عين التركي	1901	مليانة، شرشال، تيبازة، البليدة، الحجوط، تنس	يعقوب بن الحاج
27	انتفاضة باتنة	1902	باتنة خنشلة، بسكرة، بريكة، سطيف، مروانة، ميزاب	الشيخ عبد السلام
28	انتفاضة عين بسام	1906	عين بسام	/
29	ثورة بني شقران	1914	بني شقران، باريغو(المحمدية)، معسكر، هاشم	الشيخ بن علي بن النوي
30	مقاومة الصحراء	منذ 1906 إلى فبراير 1919	ميزاب، ورقلة، القطارة، الهقار، جانيت، تندوف	أحمد سلطان الشيخ عبد السلام
31	انتفاضة الأوراس	1917-1916	عين مليلة، باتنة، عين فكرون، خنشلة، بريكة، مروانة، عين توتة	بن علي بن نوي الشيخ مقدم زغان

الجدول رقم 04: أهم المقاومات الشعبية في الجزائر[1]

[1] - عبد القادر جيلالي بلوفة، المقاومة الشعبية، المرجع السابق؛ سعيد بورنان، المرجع السابق، ص ص 31-32.

كما تميز العقدين الأولين، الأربعينات والخمسينات، بكثرة وكثافة أحداث المقاومات الشعبية بالموازات مع تقدم قوات الجيش الفرنسي في البلاد، ثم أخذت تقل بعد ذلك وتتقلص نتيجة تزايد الضغط الاستعماري ماديا وبشريا وتطبيقه لسياسة الإبادة الجماعية والتهجير ونهب الممتلكات العقارية والمنقولة[1].

بعض المقاومات كانت على مجال جغرافي واسع شملت جهة كاملة من الوطن بمشاركة عدد كبير من الأقاليم والسكان ودامت مدة طويلة، وكان تأثيرها قوي وتنظيمها جيد، كمقاومة الأمير عبد القادر في جهة الغرب، حيث بلغ عدد الجيش النظامي للأمير عبد القادر حسب بعض المراجع حوالي 60 ألف رجل[2] موزعين على المناطق الموضحة في **الجدول رقم05** أدناه، ومقاومة أحمد باي في جهة الشرق، ومقاومات أخرى كانت محلية شملت رقعة جغرافية محدودة، لم يشارك فيها إلا سكانها، كثورة واحة الزعاطشة سنة 1849، وتميزت هذه المقاومات بقصر مدتها في الغالب.

الجهة	**الخليفة**	**المشاة**	**الفرسان**	**الطوبجية**	**غير منظمين**		**المجموع**
					مشاة	**فرسان**	
تلمسان	محمد الوحيدي	800 رجل	200	30	4000	8000	13030
معسكر	الحاج مصطفى بن التهامي	1000	200	30	2000	8000	11230
مليانة	محمد بن علال بن مبارك	1200	200	40	4000	5000	10440
المدية	محمد البركاني	600	200	30	2000	4000	6830
برج حمزة وسباو (جرجرة)	أحمد بن الطيبن سالم	300	50	/	2000	2000	4350

[1] – يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص 182.

[2] - العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 152.

مجانة	محمد عمر العيساوي	300	50	/	/	/	350
الزيبان	الحسن بن عمر	300	50	/	/	/	350
الأغواط ونواحيها	قدور بن عبد الباقي	300	50	30	2000	6000	8380
المجموع العام							**54960**

الجدول رقم 05 : توزيع جيش الأمير عبد القادر حسب الأقاليم[1]

والملاحظ من خلال الجدول أن قوات الأمير عبد القادر كانت بأعداد معتبرة حتى في الوسط والشرق مقارنة بالغرب الجزائري، أين يقع مركز مقاومته، ما عدا منطقتي مجانة والزيبان، أين يوجد أعداد قليلة من جنود الأمير بسبب وجود معارضين له، والملاحظ كذلك أن تلمسان تضم أكبر عدد من جنود جيش الأمير حتى أكثر من عاصمة المقاومة معسكر، كما أن أغلب الجيش من الفرسان، لأنه مكون من رجال البادية والأرياف الذين يتميزون بتقاليد الفروسية وركوب الخيل.

وتعتبر سنة 1845 هي الفاصل بين هذا النوعين من المقاومات والثورات الشعبية، وهذه السنة شهدت بداية أنواع المقاومات القصيرة المدة بعد مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي، وهي مقاومة الشريف بومعزة في منطقتي الشلف والونشريس (1845-1847)، بعد هذه السنة أصبحت المقاومات الشعبية أكثر قصرا في المدة وأكثر محلية ووضوحا في معالمها، ولم تشهد هذه المرحلة مقاومات شعبية طويلة المدة ما عدى ثورة أولاد سيد الشيخ وامتدادها ثورة الشيخ بوعمامة[2].

وقد سمح التواصل بين المقاومات الشعبية على نطاق محدود غالبا بتنسيق الجهود في المواجهة التي لم تكن تتوفر فيها معايير توازن القوى بين الغزاة والمقاومين؛ وظهور ميزة التواصل بين المقاومات بعد سنة 1847 يعود الفضل الأكبر فيه إلى مقاومة الأمير عبد القادر التي نجحت في اشراك معظم

[1] - إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، المرجع السابق، ص23-24.

[2] - Chentouf Tayeb, Op.cit, pp 111-112.

مناطق الجزائر، من تلمسان غربا مرورا بمعسكر عاصمة المقاومة، ثم مليانة والتيطري (المدية) ومجانة (سطيف)، وكذلك في جرجرة، وحتى الصحراء في الأغواط وبسكرة (الزيبان)[1].

إن ميزة التواصل أضفت على الثورات والانتفاضات الطابع الوطني الذي تجاوز نطاق العشائر والقبائل وتجاوز أيضا نفذ الطرق الصوفية والزوايا المنتشرة بكثرة في مختلف مناطق البلاد .ويعبر التواصل بين المقاومات من جهة أخرى على توفر عنصر الشعور بالخطر المشترك الذي يتضمن في جوهره الدلالة على الشعور بوحدة المصير أمام العدو الأجني الزاحف من كل حدب وصوب[2].

وهناك عدة عوامل ساعدت على تواصل المقاومات الشعبية أهمها رفض السيطرة الأجنبية والسياسة الاستعمارية القمعية والاستنزافية والتجويعية إتجاه الشعب الجزائري والذي يتميز بالطابق الثوري والجهادي خاصة لدى بعض القادة والزعماء الدينيين، فالذين فجروا ثورة الزعاطشة سنة 1849 ومنهم الشيخ بوزيان ومحمد الصغير بن عبد الرحمن كانا من أعوان الأمير عبد القادر في مقاومته، هذه الثورة شجعت ودفعت بزعماء آخرين إلى إعلان ثورات شعبية ضد الفرنسيين، وهذه من أهم عوامل التواصل في المقاومات الشعبية، حيث انتشرت الثورة في جهة الأوراس بفضل الشيخ بوزيان الذي شارك في ثورة واحة الزعاطشة، كما ظهر المرابط الشيخ عبد الحفيظ في خنقة سيدي ناجي بنواحي الزعاطشة دعما لحركة الشيخ بوزيان، وكذلك دعا أحد خلفاء الأمير عبد القادر القدماء الشيخ حامد بلحاج لحمل السلاح وخاض عددا من المعارك أيام 19 و21 أكتوبر سنة 1849 في الواحات القريبة من الزعاطشة، ثم نقل ثورته إلى سيدي عقبة ثم إلى بوسعادة[3].

كما تميزت المقاومات الشعبية خاصة في مراحلها الأولى بالتزامن، أي بوجود مقاومتين أو أكثر في نفس الفترة الزمنية، مثل تزامن مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري مع مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري، وقبل نهايتهما في سنة 1848، ثار بومعزة سنة 1845، وشهدت عدة مناطق من تلمسان كمسيردة والغزوات ومغنية وسبدو مقاومة للاحتلال سنة 1846، وبعد ذلك شهدت الجزائر تزامن عدة ثورات شعبية في وقت واحد، حيث تزامنت ثورة الشريف بوعود ومولاي براهيم بالونشريس والظهرة والتيطري (1845-1853)، مع ثورة الشريف محمد بن عبد الله بن سليمان في

[1]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 21-22 ؛ والمرجع نفسه، ص 89-93.

[2]- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 70.

[3] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، ص 90-92.

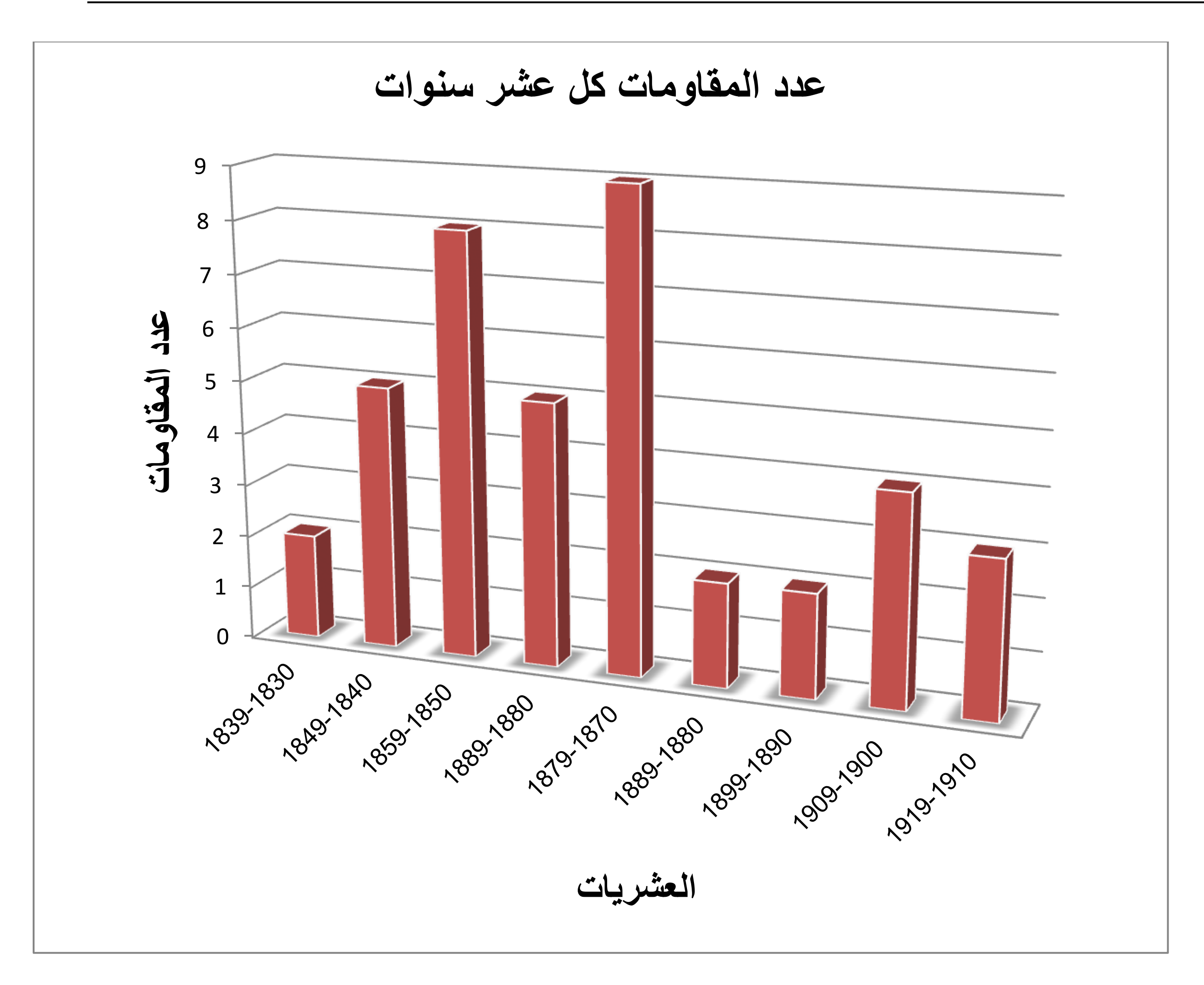
الأغواط وتوغرت (1852-1854)، مع ثورة الشريف بوبغلة ولالا فاطمة نسومر في القبائل (1851-1857)، مع ثورة سي قويدر التيطراوي وابنه المختار بوحمارة (1834-1855)، ومع ثورة سكان زواغة وفرجيوة بالبابور (1849(1864)، والجدول الموالي يبين تزامن أشهر المقاومات الشعبية في الجزائر حسب العشرية وعلى مدى تسعين سنة.

العشرية	1830 -1839	1840-1849	1850-1859	1860-1869	1870-1879	1880-1889	1890-1899	1900-1909	1910-1919
عدد المقاومات	3	5	8	5	9	2	2	4	3

الجدول رقم 06: تزامن المقاومات الشعبية في الجزائر حسب العشرية[1]

من خلال الجدولين السابقين يمكن استنتاج التمثيلات البيانية التالية، حتى يتوضح التزامن والتواصل بشكل أكثر:

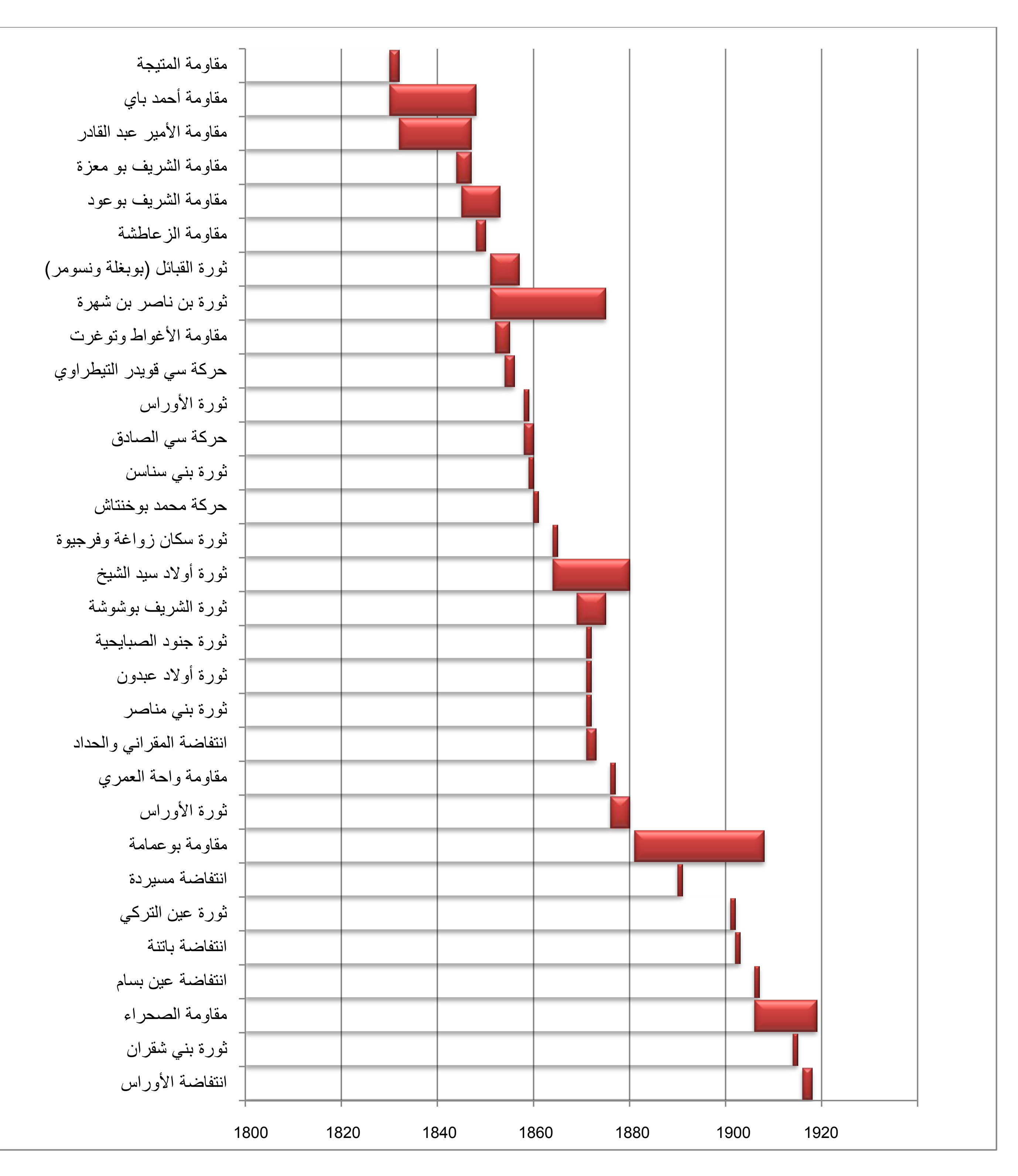
1 - من إنجاز الطالب.



الشكل رقم 01: أعمدة بيانية تبين عدد المقاومات الشعبية في الجزائر كل عشرية[1]

وما يمكن ملاحظته من خلال **الجدول رقم 06** وتمثيله البياني في **الشكل رقم01**، أن المقاومات الشعبية كانت في تزايد مستمر بداية من سنة 1830 إلى غاية سنة 1870 أين بلغت ذروتها من حيث العدد، لكنها بعد هذه السنة بدأت في التراجع، والظاهر أن ثورات سنة 1871 وفشلها في تحقيق الغاية وهي طرد الاستعمار، شكلت صدمة وخيبة أمل الشعب الجزائري، خاصة ثورة المقراني والشيخ الحداد التي بلغت مناطق واسعة من البلاد، والملاحظ عودة الثورات في بداية القرن العشرين، ولعله بسبب التغيرات التي شهدتها السياسة الفرنسية من خلال زيادة في إغتصاب الأراضي ومضاعفة الضرائب والعقوبات، ولعله بسبب التغيرات الحاصلة في العالم خاصة موجة الإصلاح الديني في المشرق الاسلامي التي وصل صداها إلى بلاد المغرب العربي.

[1] – من إنجاز الطالب.



الشكل رقم 02: أعمدة بيانية تبين تزامن وتواصل المقاومات الشعبية في الجزائر[1]

---

[1] – من إنجاز الطالب.

1-3 الإمتداد والشمول:

يعد انتشار وامتداد المقاومات الشعبية وشمولها لمختلف مناطق البلاد من الميزات الرئيسية لها، ولما كانت حركة الغزو حربا ضارية وطويلة الأمد فقد ظهرت حركة المقاومة في شكل ردود فعل مسلحة متواصلة وفي كل المناطق رافضة للقبول بالهزيمة النهائية [1].

ولقد شارك في مواجهة حركة التوسع والاحتلال الفرنسي سكان البلاد عربا وبربرا بدوا وحضرا في هضاب الغرب وجبال الأطلس التلي، وفي جبال عمور والأوراس وفي واحات الجنوب ومنطقة الطاسيلي، وقد كان انفجار الثورات في مناطق بذاتها لأكثر من مرة وفي فترات زمنية مختلفة وبشكل أشد وقعا وتأثيرا وانتشارا من سابقاته، وهو ما شكل صعوبة بالغة لحركة الغزو الاستعماري رغم تفوقها العسكري وكان من الأسباب الرئيسية في تأخر عملية الشروع في الاستيطان إلى ما بعد سنة 1870 [2].

وزادت جغرافية المقاومات الشعبية عن 70% من التراب الوطني، وتناسبت في حركيتها وتطورها مع "الاحتلال"، فكلما توغل الاستعمار ووقع الاحتلال والاحتكار، كانت "المقاومة الشعبية"[3].

ولم تشكل خاصية الامتداد والشمول ظاهرة عامة جامعة للمقاومات الشعبية، بل ميزت بعض المقاومات في حد ذاتها، حيث بلغت بعضها جهات من البلاد، وامتدت من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، لعل أشهرها مقاومة الأمير عبد القادر التي وصلت إلى الوسط في المتيجة والقبائل وإلى الشرق في مجانة وحتى الجنوب في الأغواط والزيبان[4]، وكذلك بالنسبة لثورة المقراني والشيخ الحداد، والتي وأن قصرت مدتها إلا أنها أكثر الثورات الشعبية انتشارا[5].

1-4 بين العفوية والتنظيم:

لا تكون المقاومات الشعبية في الغالب عفوية وفجائية، بل عادة ما كان ينظم لاندلاعها، حيث كان يحظر لها من قبل شيوخ القبائل والزعماء الدينين[6]، وشهدت المرحلة الأولى من المقاومة الشعبية

1 - إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 29-30.

2 - محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص 35-38.

3 - جيلالي بلوفة عبد القادر، المقاومة الشعبية الجزائرية...، المرجع السابق، ص49.

4 - إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 21-22.

5 - في الملاحق خريطتين تظهران امتداد وانتشار المقاومتين.

6 - Chentouf Tayeb, Op.cit, p116.

في الجزائر أكثر المقاومات تنظيما في مقدمتها مقاومة الأمير عبد القادر ومقاومة أحمد باي، وعادة تكون المقاومات الشعبية أكثر تنظيما في المناطق التي لا تتواجد فيها القوات الفرنسية أو لا تسيطر عليها بشكل جيد، مثل مرحلة التوسع والاحتلال، أو في المناطق الصحراوية الواسعة أين قامت ثورات شعبية منظمة حتى في فترة الاحتلال مثل ثورة أولاد سيد الشيخ والشيخ بوعمامة، وتتميز المقاومات المنظمة عادة بطول مدتها واتساع نطاقها وقوة قيادتها وكثرة عدد أتباعها، عكس المقاومات العفوية الغير منظمة التي تنتهي بالفشل في وقت قصير.

ويظهر التنظيم في المقاومات الشعبية من خلال ما يسبق بداية المقاومة من تغييرات تشهدها القبيلة من زيادة في النشاط الديني ورفض الاستجابة لأعمال السخرة وأداء الضرائب، ومن التحضير العسكري باقتناء الأسلحة وتنظيم الجيش، وخاصة من خلال إستغلال الأحداث المحلية وحتى الدولية، حيث استغل سكان واحدة الزعاطشة انهماك فرنسا في ثورتها الداخلية لسنة 1848، لإعلان رفضهم دفع الضرائب وعدم الاعتراف بالحكم القائم، واستغل منظموا انتفاضة بني مناصر سنة 1871، وحركة السي قدور بن حمزة بالجنوب الوهراني الحرب البروسية – الفرنسية سنة 1870، وجاءت ثورة الشيخ بوعمامة بعد الأحداث التي شهدها العالم الإسلامي بعد تزايد مصاعب الدولة العثمانية بداية من سنة 1877، وكذلك بداية حملة الحماية على تونس سنة 1881 وانشغال القوات الفرنسية فيها[1].

والمقاومات العفوية وإن كانت دون النظر في العواقب والنتائج، إلا أنها تدل على تأكيد رفض الجزائريين القاطع للاحتلال الفرنسي مهما كانت سياسته وأساليبه الإدارية باعتباره حكما أجنبيا وغريبا عنها عرقيا وعقائديا ولغويا، فحركة سي صدوق في الخنقة وبسكرة سنتي 1858 و1859 كانت كذلك، حيث خلت من أي إستعداد فعال، أو تخطيط ملائم، ولم تعبأ القوى الوطنية البشرية المجاورة حيث اكتفت بعنصر القرابة والنسب والجوار[2].

[1] – أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 46-48.

[2] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 134- 137.

2- الخصائص السياسية:

2-1 الطابع السياسي والسلمي للمقاومات الشعبية:

سبق وأن ذكرنا أن المقاومة الشعبية نوعان في طريقة كفاحها السلمية السياسية والمسلحة العسكرية، والمقاومة السياسية السلمية تزعمها حمدان بن عثمان خوجة وبعض أعيان الجزائر التي تركزت على مطالب الإصلاح واحترام ما جاء في معاهدة الاستلام على الأقل.

لكن المقاومة السياسية الشعبية لم تقتصر على الأعيان والمثقفين حيث تبنت شريحة واسعة من الشعب الجزائري نوع من المقاومة السلمية من خلال مقاطعة مشاريع الاحتلال التي تهدف إلى القضاء على الكيان الجزائري ومقوماته، أو تشويهه، ومنها ما كان يسميه المستعمر التمدن والتحضر، ورفضوا الاندماج، وقاطعوا اللغة الفرنسية ومدراسها وعاداتها وتقاليدها من أجل الحفاظ على شخصيتهم الجزائرية في صورة من صور المقاومة الثقافية[1]، وهناك كذلك عدة صور من المقاطعة الإقتصادية لمنتوجات الاحتلال في صورة للمقاومة الإقتصادية، التي اتخدت أشكالا عديدة شعبية فردية أو جماعية عفوية غير منظمة، أو منظمة كتلك التي انتهجها الأمير عبد القادر في مواجهته للجنرال ديميشيل، حيث فرض عليه حصارا إقتصاديا، أدى إلى مشاكل وصعوبة في تموين القوات الفرنسية بالأغذية والمؤن، وكان الأمير قد نجح في إقناع القبائل بقطع كل صلة بالجيش الفرنسي، وأنذر كل من يتعاون مع الأعداء، واستصدر فتوى من كبار العلماء تعتبر كل من يتعاون معهم أو يقدم لهم المساعدة مهما كان نوعها متنصرا ومرتدا عن دينه، ونتيجة لنجاح سياسة المقاطعة هذه إضطر ديميشل إلى مفاوضة الأمير عبد القادر[2].

وحتى الخاصية المميزة للمقاومة الشعبية بطبيعتها المسلحة العسكرية لا تمنع عنها في نفس الوقت الطابع السياسي السلمي، أي إستعمال الطرق السياسية في ا لمقاومة الشعبية، حيث أجبر العديد من قادة المقاومات الشعبية سلطة الاحتلال الفرنسي على الدخول في مفاوضات سلمية، رضخت من خلال بعضها لمطالب هؤلاء القادة، مثلما حدث مع الأمير عبد القادر عندما فاوض بالأسلوب السياسي وانتزع إعتراف فرنسا بدولته وسلطته عليها.

[1] - محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 22.

[2] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 36.

كما قام بعض زعماء المقاومات الشعبية بنشاطات سياسية من نوع آخر، في مقدمتهم الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر من خلال المراسلات، سواء بين قادة المقاومات التي سعوا من خلالها لتوحيد الجهود أو طلب الانظمام للمقاومة، أو الاستخبار على الجيش الفرنسي من خلال نشاطاته عدد وعدة قواته، والتي كان يقوم بها مثلا أحمد باي لطلب المساعدة والدعم العسكري على وجه الخصوص، ولصالح الأمير كان يقوم بها وزراء منهم الحسن بن عزوز، والشيخ الحسناوي، ومحمد بن عبد الكريم القسنطيني، وهناك مراسلات مع الخارج مع الباب العالي وملوك وزعماء دول، والتي سعى من خلالها الأمير عبد القادر ربط علاقات صداقة واعتراف بدولته[1]، حيث جرت بينه وبين سلطان المغرب مراسلات دبلوماسية أسفرت على تعيين الحاج طالب سفيرا فوق العادة بفاس، ثم راسل الأمير باي تونس وتبادلا الهدايا والرسل، كما راسل بريطانيا و الولايات المتحدة عبر قناصلها في جبل طارق[2].

2-2 المقاومات الشعبية بين التحالفات والصراعات:

تميزت المقاومات الشعبية الجزائرية بعدة حالات من التعاون بين قادتها لكن للأسف تميزت في نفس الوقت بكثرة الصراعات التي تطور بعضها إلى مواجهات عسكرية مباشرة، حيث دخل الحاج موسى الأغواطي المدعو بوحمار في بداية ثورته سنة 1832 في صراع مع زعيم ثورة أخرى وهو بن ناصر بن شهرة لولا تدخل الشيخ أحمد بن سالم الأغواطي الذي أصلح ذات البين بينهما، وعندما أبرم الأمير عبد القادر الصلح مع الفرنسيين إثر معاهدة ديميشيل سنة 1834، دخل معه الحاج موسى في مواجهات عسكرية بداية من شهر أبريل 1835، بحجة أن الأمير تخلى عن الجهاد ويجب محاربته.

وبعد هزيمته أما الأمير عبد القادر انسحب الحاج موسى إلى الأغواط ثم إلى مسعد، ومنها إلى غرداية، وعندما اندلعت ثورة الشيخ أحمد بوزيان بواحدة الزعاطشة سنة 1849 إلتحق به الحاج موسى الأغواطي وحارب معه حتى استشهد إلى جانبه في شهر نوفمبر من نفس السنة[3].

---

[1] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 21.

[2] - سعد طاعة، الفكر السياسي والدبلوماسي عند الأمير عبد القادر، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان...، المرجع السابق، ص ص 130-131

[3] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، ص 59-62،

وفي منتصف سنة 1845 عندما اشتدت معارك الشريف محمد بن عبد الله المدعو بومعزة مع الفرنسيين والمتعاونين معهم آغا الورسنيس أحمد بن شاوش وآغا الصبيحات محمد بن عبد الله، اضطر إلى التراجع إلى أراضي فليتة، حيث ظهر زعيم مقاومة آخر المدعو مولاي محمد الذي دعى الناس إلى الثورة والتي امتدت لتشمل المنطقة الممتدة بين وادي ملوية غربا إلى الأوراس شرقا، والتي سميت بثورة الظهرة[1]، حيث تحالف الزعيمان في المنطقة، وتصادف تحالفهما مع عودة الأمير عبد القادر من المغرب الأقصى، وتعاون الثلاثة بالإشتراك مع أحمد بن سالم خليفة الأمير عبد القادر في مقاومة الفرنسيين خلال شهر ديسمبر 1845[2]، وعندما بدأ الشريف بوشوشة حركته الثورية عام 1869 اتصل به بن شهرة الذي يعتبر كذلك زعيما لثورة شعبية منذ 1851، حيث عملا معا على تنسيق الجهود في ميدان الكفاح[3].

3-2 الطابع الوطني للمقاومات الشعبية:

تعتبر الوطنية إلى جانب الدين الإسلامي روح المقاومات الشعبية التي تزيد المجموعة الثائرة أو المقاتلين حماسة لتحقيق الأهداف من المقاومة، أي أن القضية التي يقاتلون عليها عادة ما تكون لها علاقة بالوطنية، وحتى وإن كانت للمقاومات دوافع أخرى إقتصادية وإجتماعية تحجج بها الاستعمار لحصر أسباب في ذلك إلا أن الدافع الوطني إلى جانب الدافع الديني يبقى المميز الرئيسي لها، وخاصية الوطنية بالنسبة للمقاومات الشعبية شكلان، وطنية محلية ووطنية عامة.

أ- الوطنية المحلية:

تركزت على الارتباط بالأرض أو بالقبيلة، وأعضائها الموجودين في حدودها الجغرافية، وهذا الأمر بما له من إيجابية بالنسبة لحب الدفاع والذوذ عن الأرض والأفراد وعرض القبيلة، لكن سلبيته تكمن في حالة عدم تعرض القبيلة للخطر بينما تتعرض لذلك قبائل أخرى مجاورة، عادة لا تجد هذه القبيلة سببا يدفعها للتدخل في الأمر حتى ولو كان هذا الخطر هو الاستعمار الأجنبي، فالوطنية المحلية تدفع بالقبائل إلى إعلان الثورات أو المشاركة في المقاومة بشكل فردي وليس جماعي.

---

1 - Charles Richard, étude sur insurrection du Dhara 1845-1848, Alger, 1846, pp 10-20.

2 - يحيى بوعزي ، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 86.

3 - أحمد قصيبة، المرجع السابق، ص 58.

وظهر ذلك جليا في أثناء مقاومة الأمير عبد القادر، حيث أنه لم تنتظر بعض القبائل طلب الأمير بالانظمام إليها في بداية الأمر لأن القوات الفرنسية دخلت أراضيها وهددت أمنها، فكانت تتحرك بتلقاء نفسها لتنظم إلى قوات الأمير، لكن وبمجرد زوال الخطر وخروج القوات الفرنسية من أراضيها كانت تنسحب من جيش الأمير، وكان هذا من أهم العقبات التي واجهت الأمير من أجل تشكيل جيش نظامي[1].

وفي هذه المرحلة كانت الوطنية المحلية واضحة جدا في أغلب المناطق التي لم تصلها بعد القوات الفرنسية، لأن الأمثلة على مشاركة قبائل في معارك بعيدة عن أراضيها ليس بدافع القرابة أو بدوافع أخرى غير الوطنية قليلة جدا، وهذا ما سهل مهمة الاستعمار أكثر في التقدم، حيث لم تتحرك منطقة المتيجة القريبة من الجزائر عندما جاءت الحملة الفرنسية لاحتلالها بينما ثار بن زعمون وبن عيسى وأولاد بومزراق بعد ذلك عندما تقدمت القوات الفرنسية نحو المتيجة، وكان صول القوات الفرنسية إلى المرسى الكبير ووهران الدافع المباشر لمقاومة سكان هذه المدن، وقبائل جرجرة كذلك لم يصلها الاستعمار إلا سنة 1847 ورغم أنها في الشمال وبالقرب من عدة مناطق وصلها الاستعمار وحركات المقاومة كالقبائل الشرقية، إلا أنها لم تشارك في أي معارك أو مقاومة إلا عندما تعرضت للغزو من الاحتلال الفرنسي[2].

ب- الوطنية العامة:

إن سياسة الإدارة العثمانية في الجزائر من خلال طبيعة الحكم المعتمد على الظلم الإداري وعدم إشراك العنصر الوطني الجزائري في تنظيم الدولة هي التي رسخت في النظام القبلي تلك الوطنية المحلية وعدم الشعور بالوطنية العامة للبلاد، وبعد دخول المحتل استطاعت بعض المقاومات مع مرور الوقت أن ترتقي بالشعور الوطني من الوطنية المحلية إلى الوطنية العامة، لكن فقط تلك المقاومات التي تميزت بطول مدتها أو باتساع رقعتها الجغرافية.

---

[1] - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1945، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 57-60.

[2] - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 146.

وقد اتضح ذلك جليا في مقاومة الأمير عبد القادر منذ انطلاقها، حيث كان أول من طالب بوحدة الجزائر في المقاومة ووحدة التراب الجزائري ككيان قائم بذاته[1]، وقد تجسدت محاولات الأمير لأرساء قواعد دولة جزائرية وطنية من خلال إبرامه لمعاهدة "ديمشال" مع فرنسا، والتي شكلت إعترافا صريحا بدولته من طرف فرنسا وحتى من دول أخرى، كإعتراف السلطان المغربي عبد الرحمن بن هشام بذلك[2]؛ كما أن الأمير طلب من أحمد باي توحيد المقاومة تحت راية وطنية، توحد كل فصائل المقاومة تحت لواء الدولة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الصليبي الفرنسي[3].

وقد تجلت كذلك روح الوطنية العامة لدى الأمير في العديد من مواقفه وخطاباته، وجاء في خطاب له ألقاء على مقاتليه قبل بداية معركة حربية، أن الله أعطاه السلطة "من أجل الدفاع وحماية الدين والوطن"[4]، وبعد احتلال منطقة البيبان سنة 1839 دعى الأمير من جديد إلى الجهاد مطالبا الشعب بأن يكون مستعدا للدفاع عن الدين والوطن[5].

ولم يكن الأمير يدعو إلى دولة جزائرية مستقلة بذاتها عن العالم الإسلامي بالمفهوم الحديث للدولة، ولكن دعوته للجهاد الديني الوطني الشامل كان من منطلق أن الجزائر كانت الدولة الوحيدة التي تتعرض للاحتلال في المنطقة بذلك الوقت، والدليل على ذلك أنه رفض لقب السلطان واكتفى بلقب الأمير[6]، كما أنه كان يطلب الشورى والفتوى من علماء القاهرة وفاس في عدة قضايا كالجهاد وتحضير الجيش وعقاب الخونة[7].

ورغم أن مقاومة أحمد باي مثلت مقاومة كل الشرق الجزائري ووازت إلى حد ما في حجمها مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، ورغم أن الحاج أحمد باي من ألمع وجوه وقادة المقاومة الشعبية الجزائرية التي دوخت فرنسا ويجب أن نفتخر بهم[8]، إلا أنه لم يدعو للوطنية الجزائرية، لأنه

---

1 - شارل هنري تشرتشل، حياة الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص62.

2 - العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 153.

3 - نفسه، ص 168.

4 - تحفة الزائر، المصدر السابق، ص 227.

5 - نفسه، ص 355.

6 - العربي منور، المرجع السابق، ص148.

7 – Chentouf Tayeb, Op.cit, p 148.

8 - مذكرات أحمد باي، المصدر السابق، ص05.

كان يرى في نفسه الممثل الشرعي للدولة العثمانية في الجزائر، وهذا ما جعله يرفض التعاون مع الأمير عبد القادر لتوحيد الجهاد ضد المستعمر في إطار الدولة الجزائرية، بل ذكر البعض أن أحمد باي اتخد قراره بالمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي حفاظا على منصبه وممتلكاته في قسنطينة، حتى أنه طالب بامتيازات وشروط منها احتفاضه بمنصبه من أجل الاستسلام للعدو لكن الاحتلال الفرنسي رفض ذلك، وهذا ما جعله يواصل مقاومته[1].

كما شكلت ثورتي أولاد سيد الشيخ سنة 1864 والمقراني سنة 1871 في شموليتهما لمناطق عدة من البلاد مثالا لوطنية المقاوات الشعبية الجزائرية، حيث أشار الجنرال تروملي (Trumlet)أن الباشاغا سي سليمان بقيادته لثورة أولاد سيد الشيخ في مناطق الجنوب كان يمثل بالنسبة لسكان الصحراء الجنسية الوطنية والدينية الجزائرية[2].

2-4 إعتمادها على العنصر الوطني:

من أهم ميزات المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي إعتمادها الكلي على العنصر الوطني في مواجهة وكان ذلك على النقيض من جيش الاحتلال نفسه الذي تشكل في كثير من الأحيان من مجموعات غير متجانسة، ولقد حاول أحمد باي الاستجداء بالدعم والمعونة من السلطان العثماني محمود الثاني لكن الدعم العثماني لم يصل أبدا، واعتمد أحمد باي في مقاومته على دعم القبائل العربية المحيطة بمدينة قسنطية وحتى قبائل الأوراس والجنوب الشرقي بعد إحتلال قسنطينة سنة 1837، وتوجه الأمير عبد القادر في بداية مقاومته بطلب العون والمساعدة من السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن باسم الروابط الدينية والمعنوية التي كانت تجمع بين الجزائريين ودولة العثمانية وروابط الأخوة والجوار مع الدولة العلوي، لكنها باءت بالفشل[3].

أضف إلى هذا إن ميزة الأصالة التي يعكسها انفراد العنصر الوطني في عملية الدفاع عن البلاد في مختلف أرجائها يكتسي أهمية بالغة عند قراءة تجربة الاستماتة الجزائرية في وجه الغزو الفرنسي، لأنها

[1] – العربي منور، المرجع نفسه، ص 166-168.

[2] – Trumlet, Histoire de l'insurrection dans le sud de la province d'Alger en 1864, Alger 1879, pp 5-6.

[3] – يحي بوعزيز، موضوعات من تاريخ الجزائر والعرب،ج 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 433-440.

تعكس وحدة الموقف ووحدة الشعور بالانتماء السياسي وتعبر عن ردود فعل واعية لأمة متجانسة اتجاه خطر أجني أحدق بها من كل جانب[1].

وهذه الأصالة في الاعتماد على العنصر الوطني في المقاومات الشعبية لا تنفيها بعض الحالات الاستثنائية في مشاركة عناصر أجنبية بالمقاومة، لأنها عادة ما تكون في المناطق الحدودية أين توجد قبائل مشتلاكة بين الحزائر وتونس أو بين الجزائر والمغرب، أو قبائل متحالفة، كما أن بعض العناصر الأجنبية شاركت بشكل فردي وليس جماعي وبأعداد محدودة، حيث كان يضم جيش الأمير عبد القادر جنودا من عدة دول عربية جاءوا ليلبوا دعوة الجهاد خاصة من قبائل الأرياف بالمغرب وتونس[2]، هذا بالإضافة إلى إعتماد بعض قادة المقاومة على يهود أو نصارى في مهمات استخباراتية أو اتصالات مع فرنسا أو حتى مهمات عسكرية في التخطيط الحربي واستعمال الأسلحة، كاعتماد الأمير عبد القادر على المترجم والجاسوس "ليون روش" [3]، واستعانة أحمد باي بالأخصائي الألماني "شلوصر" الذي لتنظيم المدفعجية حول أسوار مدينة قسنطينة أيام حصار الجيش الفرنسي لها سنة 1837[4].

3- الخصائص العسكرية والاستراتيجية:

3-1 التحضير العسكري للمقاومات:

كان الجيش الانكشاري العثماني ومنه في الجزائر الجيش الوحيد في العالم المكون أساسا من عناصر أجنبية، فبينما كانت جميع الدول تشترط خلو جيوشها من العناصر الأجنبية، باستثناء المرتزقة، لتضمن ولاءها وإخلاصها للدولة، اشترط العثمانيون خلو جيشهم من العناصر المحلية، حتى يضمنوا انضباطه وفعاليته[5]، وهذا ما جعل القبائل الجزائرية تفتقد التقاليد الحربية المنظمة والعصرية، وكذلك العتاد الحربي، خاصة في ظل مراقبة الادارة الاستعمارية بعد الاحتلال.

1- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 225-228.

2 - العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص151.

3 - يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 61-62.

4- شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص60.

5- جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ ووالآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 06.

ورغم أن سكان البادية أو الريف بدرجة أكثر من سكان المدينة، هم في استعداد دائم للحرب، لكن في ظل نقص السلاح فإن إعلان الحرب بالنسبة لقبيلة ما يتراجع أو يُؤَجل، حتى يتم جلب السلاح، والذي رغم شدة المراقبة كان يدخل بشكل دائم من الحدود التونسية والمغربية، حيث كان يتم وباستمرار حجز كميات مهربة من البارود والسلاح خاصة من صنع إنجليزي على الحدود، كما وصلت الإدارة الاستعمارية معلومات على وجود عناصر خارج الجزائر في الدول المجاورة لها القدرة على صناعة السلاح للثورا في الجزائر[1].

وكانت السلطات الاستعمارية تعرف أن الجزائري شديد الاستماتة في الجانب الحربي، ولهذا قام بعض ضباط الجيش الفرنسي بعدة دراسات حول المقاومات الشعبية واستراتيجياتها العسكرية، حيث يشير النقيب السابق في الجيش الفرنسي "فارد هيقونات (Ferd Hugonnet) " من خلال كتابه "الفرنسيين والعرب في الجزائر"، أن العربي[2] يمكنه استعمال السلاح وبشكل جيد حتى سن السبعين وأكثر، ولهذا هناك عدد كبير من سكان القبائل شارك في المقاومات الشعبية، وبعد نهايتها هو دائما مستعد للمشاركة في غيرها.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض العناصر خدمت في الجيش الفرنسي ثم انسحبت منه للمشاركة في المقاومات الشعبية، وهي تدرك بعض الأسرار الحربية للجيش، كالخطط والإشارات، ويقدر عدد هؤلاء بين 25 و30 ألف حوالي سنة 1860، وقد لوحظ من خلال المعارك التي خاضها الجيش الفرنسي مع الثوار الجزائريين أن العناصر التي خدمت في الجيش الفرنسي سابقا هي الأكثر شراسة وصعوبة في المواجهات بسبب الخبرة التي اكتسبتها[3].

وفي جانب التسليح، في بعض الأحيان يهاجم الثوار الفرنسيين حتى دون استعداد أو دون سلاح أو بأسلحة بسيطة كالخناجر وأدوات الفلاحة..، ففي ثورة سكان واحة الزعاطشة وفي يوم 16 نوفمبر 1849 حصلت معارك شارك فيها جماعات من البدو غير مسلحين، وفي نفس اليوم إعترض

1- Ferd Hugonnet (ex-capitaine), Français et Arabe en Algérie, Imprimerie de L.Tinterlin et Ce, Paris, 1860, p 259-261.

2 – **العربي**: هي التسمية التي كانت تطلق على الجزائري من الفرنسيون وخاصة الكتاب المعاصرون للمقاومات الشعبية في القرن 19 ،

3- Ferd Hugonnet, Op.cit, 261.

الثوار قافلة تمويل فرنسية متجهة من بسكرة إلى باتنة، لكن في ظل إنعدام السلحة فشلت محاولتهم[1].

وأثناء ثورته اهتم الشريف بوشوشة بشراء الأسلحة والذخيرة من مالطة وتونس بواسطى اليهود والمالطيين والإيطاليين، وفي موانئ قفصة وسوسة ونابل، وبعض المدن التونسية كالكاف، وبعد علمها بالأمر طالبت السلطات الفرنسية من الجالية اليهودية في تونس بإنهاء عمليات بيع السلاح للثوار فامتثل زعمائها للأمر[2].

ومن الاستراتيجيات العسكرية التي كانت تنتهجها المقاومات الشعبية هي الإعتصام بالمرتفعات الجبلية، خاصة في المراحل الحرجة من مواجهاتها مع القوات الفرنسية، عندما تضّيق عليها الملاحقات أو بعد نقص الأسلحة وتراجع عدد الثوار، ولعل أهم المرتفعات الجبلية التي اشتهرت كمقصد لزعماء المقاومة الشعبية الجزائرية هي جبال الأوراس في الشرق الجزائري، ففي 1837 إلتجأ إليها الحاج أحمد باي، وظل يكافح هناك حتى استسلامه سنة 1848، وفي عام 1849 إلتجأ إليها من نجى من ثوار الزعاطشة، وإلتجأ إليها قبل ذلك خليفة الأمير عبد القادر محمد الصغير بن عبد الرحمن، وفي سنوات 1858-1860 إلتجأ إليها ثورا حركة سي صادق، ومحمد بوختناش الثائر في الحضنة والخنثة وبسكرة، وفي عام 1876 إلتجأ إليها من نجى من ثوار حركة واحة العمري[3]، كما شهدت قيام عدة ثورات شعبية منها انتفاضة سكان الأوراس سنة 1879، وانتفاضة الجنوب القسنطيني (باتنة وما جاورها) سنة 1916.

2-3 سرعة وتعدد آليات إنتشار المقاومات الشعبية:

تتميز المقاومات الشعبية بسرعة انتشارها وتوسعها، ويبقى هذا نسبي حسب كل مقاومة، بالنظر لنجاعة آليات انتشارها التي تظمن لها المساحة الجغرافية والوقت المناسبين لنجاحها، وأغلب الآليات تتمحور حول العلاقات بين أفراد العائلات خاصة عائلات القادة وشيوخ القبائل، وكذلك العلاقات الدينية والطرقية، وحتى التجارية في الأسواق.

1 - يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، ص ص 96-97.

2 - نفسه، ص ص 231-230

3 - نفسه، ص 287.

أ- الانتشار المكاني:

في بعض الأحيان يصعب تحديد ما إذا كان هناك ثورة قد إنفجرت في مكان معين أو هي فقط امتداد لثورة أخرى إندلعت في مكان آخر، ولهذا فمن الأمور المهمة التي تتحكم في سرعة انتشار الثورة مكانيا هو الوقت المختار لاندلاعها، ووقت حمل السلاح والقيام بالهجومات الأولى ومدى قوتها أو مدى تحقيقها للأهداف أو الانتصارات، لأن القبائل تتردد أحيانا بالمشاركة في المقاومة بسبب عدم جاهزيتها ليس فقط من حيث السلاح والعتاد، وإنما بالأساس بسبب قلة مخزونها الغذائي الذي يعتبر ضروريا أثناء الحروب حيث يصعب جني المحصول مثلا أثناء ذلك، ففي سنة 1881 أصر الشيخ بوعمامة على ألا يبدأ ثورته إلا بعد أن يتم جني المحاصيل في جوان، لكن ذهاب القوات الفرنسية إلى تونس للقيام بحملة الاحتلال هناك عجل في موعد إنطلاق الثورة، وكان هذا في حد ذاته عاملا مساعدا في انتشار ثورة الشيخ بوعمامة[1].

وإذا إنتشرت أخبار إنتصارات المقاومة يزيد ذلك من إنتشارها، وهناك قبائل تكون قد وصلتها دعوات بالمشاركة في ثورة ما، لكنها ترهن مشاركتها في الثورة بفشل أو نجاح المعارك الأولى التي تشجع على الانظمام إلى الثورة، وكان انهزام العقيد كاربيسيا (Carbuccia)في أول المعارك من مقاومة واحة الزعاطشة في 17 جويلية 1849، أدى ليس فقط إلى ثورة الزيبان بل كذلك الأوراس سنة 1852، وبعد نجاحات الثائر محمد بن عبد الله في وادي ميزاب، نشبت الثورة في واحات الأغواط[2].

كما أن تضامن بعض القبائل مع بعضها البعض يسبب كذلك سرعة انتشار الثورات المكاني، أو ما يسمى بالتحالفات لأسباب تاريخية (عهود ومواثيق بتبادل الحماية والدفاع أثناء الحروب)، أو لأسباب دينية (نفس الطريقة الصوفية للقبائل المتحالفة)، أو لأسباب أخرى مختلفة.

فمثلا كان لإعلان الشيخ الحداد زعيم الإخوان الرحمانيين الجهاد المقدس يوم 8 أفريل 1871 في بلدة "صدوق" أثر كبير في امتداد ثورة المقراني إلى عدة مناطق خاصة في القبائل الشمالية من الجزائر العاصمة غربا إلى القل وجيجل وباتنة شرقا، وانضم إلى الثورة أكثر من مائة وعشرين ألف مجاهد

[1]- De Gaulle, L'insurrection de Bou amama…, Op.cit, p13 ; Chentouf Tayeb, Op.cit, pp 122.

[2] – Chentouf Tayeb, Ibid, p 123.

ينتمون إلى 250 قبيلة في ظرف ستة أشهر فقط، بينما لم يستطع الباشاغا المقراني قبل ذلك أن يجند سوى 25 ألف محارب موزعين بين قبائل برج بوعريريج، بوسعادة وسور الغزلان[1].

وإذا كانت المقاومة محضر لها سلفا بشكل جيد، فإن قائدها يرسل إلى القبائل المجاورة وغيرها، يعلمها بقرب بداية المقاومة، ويطلب ارسال الرد بالإيجاب من عدمه قبل بداية المقاومة أو الثورة، مثلما جرى في ثورة المقراني والشيخ الحداد[2].

وفي بعض الأحيان يتم إخضاع القبائل المجاورة وإشراكها في المقاومة بالقوة، بالرغم من زعمائها الذين يرفضون الدخول في المقاومة، مثلما حدث في مقاومة الأمير عبد القادر عندما استأنف الحرب بعد معاهدة تافنة، حيث وجد معارضة من بعض القبائل على العودة إلى الحرب بجانبه ومنها قبائل أولاد نايل وأولاد مختار وموسى وعبيد، بل وشكلوا وحدة لمقاومة جيش الأمير، فحاصرهم بقوة من 12 ألف جندي لمدة ثلاثة أيام حتى استسلموا وطلبوا العفو والخضوع للأمير[3]، وأحيانا كانت القبيلة تنظم للمقاومة خوفا من القبائل المجاورة التي انضمت كلها أو جلها وخاصة أقواها، وظهر ذلك في مقاومة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871 بعدما انتشارها الواسع في البلاد[4].

ولإن سرعة الانتشار المكاني مهمة في نجاح المقاومة ودوامها، فإن وجود آليات سلبية تحد من إنتشار المقاومة وبالتالي فشلها عاجلا أو آجلا، وكانت الصراعات الطرقية أو القبلية في مقدمة هذه الآليات السلبية التي تعطل سرعة الإنتشار المكاني للمقاومات الشعبية، فالأمير عبد القادر المدعوم من الطريقة القادرية ورغم الانتشار المكاني المعتبر لمقاومته إلا أن صراعه مع الطريقة التيجانية ساهم في الحد من تواجد مقاومته في العديد من الجهات ومنها ما قام به السيد "محمد الصغير التيجيني" وأتباعه في الأغواط حيث امتنعوا عن الطاعة وجاهروا بالعصيان فدخل الأمير عبد القادر معهم في صراع

---

[1] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 258.

[2] - R. Ayoun, Le Décret Crémieux et l’insurrection de 1871 en Algérie, revue d’histoire moderne et contemporaine, tome 35, Janvier-Mars 1988, p78.

[3] - علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص ص 457-456.

[4] - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 124.

عسكري أثر على انتشار وقوة مقاومته[1]، كما أن هذه الطريقة ساهمت في الحد من الانتشار المكاني السريع لثورة أولاد سيد الشيخ سنة 1864 لعدم المشاركة في التحضير لها؛ ورغبة منه في إنجاح ثورته ونشرها في كل مكان، ونظرا لمعرفته بسلبية الصراعات الطرقية على ذلك، فكر الشيخ بوعمامة فعليا في إيجاد طريقة صوفية جديدة (سميت الإخوان)، تجمع بين جميع القبائل للمشاركة في الثورة ونسيان الصراعات[2].

كما تعتبر العلاقات العائلية من آليات سرعة الانتشار المكاني للمقاومات الشعبية، ولعل أفضل مثال على ذلك ثورة أولا سيد الشيخ سنة 1864، وثورة المقراني والشيخ الحداد.

وللأسواق التجارية الأسبوعية دور بارز في إعلان وسرعة انتشار المقومات الشعبية، ولمعرفتها بذلك كانت فرنسا تفرض على الأسواق رقابة وقوانين وضوابط، كمنع الذهاب إلى الأسواق خارج المدينة خاصة لبيع المواشي وفي مقدمتها الخيل، أو شرائها دون إذن الحاكم، مع فرض رسوم عليها، وهناك العديد من الثورات التي أعلن عن الانظمام إليها في الأسواق، كثورة مولاي إبراهيم بسوق الحد، وثورة البركاني بشرشال، وثورة بوبغلة بآيت يجر وأسواق أخرى، وثورة المقراني والشيخ الحداد الذي أعلن الجهاد في 8 أفريل 1871 بسوق صدوق، وطالب الناس بالانضواء تحت قيادة إبنيه عزيز ومحمد[3].

ب- الانشار الزماني:

لا نقصد بذلك تواصل المقاومات والثورات الشعبية في الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي والذي سبق وأن أشرنا إليه، لكن نقصد التواصل الزماني للمقاومة الواحدة أي مدتها الزمنية من بدايتها إلى نهايتها، والذي تتحكم فيها العديد من العوامل والآليات.

ولعل أهم هذه الآليات ثبات الجماعات (جيش المقاومة) والقادة، حيث يمكن أن تفشل مقاومة في وقت معين في مكان معين، وتعيد القبيلة أو القائد إحيائها من جديد في وقت آخر[4]، وهذا ما

[1] - محمد شاطو، إستراتيجية الأمير عبد القادر في التعامل مع القبائل المتمردة، مقال منشور في كتاب جماعي بعنوان: الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر،2012، ص164

[2] - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 126.

[3] - يحيى بوعزيز، ثورة 1871 ودور عائلتي المقراني والحداد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص 36.

[4] - Chentouf Tayeb, Ibid, p 127.

حدث بالنسبة لثورة بوبغلة، الذي بدأ نشاطه في سنة 1850 بقبائل بني مليكش قرب جرجرة، حيث أعلن ثورته فيما بعد، ونجح في نشرها في أغلب مناطق القبائل الكبرى، وبدأ تأثير ثورته يصل إلى القبائل الشرقية، وبعد عدة انتصارات على القوات الفرنسية، انهزم في معارك متتالية على يد الجنرالان "بوسكت Bosquet وكارمون Carmon"، واختفى بعدها لبعض الوقت، ليظهر سنة 1852 في الجبال المجاورة لبجاية ليفجر ثورة جديدة هناك[1]، وفي سنة 1854 استغل الاضطرابات الحاصلة في قبائل شمال سطيف وانتقل من بجاية إلى هناك ليجدد نشاطاته الثورية وجمع المساندين له في عدة مناطق كالقرقور والبابور[2].

وعندما أعلن شريف ورقلة "محمد بن عبد الله" سنة 1858 الحرب ضد القبائل الموالية لفرنسا في عين صالح، ووأوشكت على نهايتها، وأعاد بعثها الشيخ بن سنوسي بعد مجيئه من مكة[3].

وفي منطقة سور الغزلان وبالضبط في عين حازم بدأت مقاومة الشريف بوعود (محمد الهاشمي) في سنة 1845، وبعد مقتله في معركة ضد القوات الفرنسية في أكتوبر سنة 1849، برز الشريف مولاي إبراهيم كخليفة له، حيث حاول أن يواصل الثورة التي بدأها بوعود وبومعزة معا، لكنه لم يجد التأييد الكامل، وأصبح تابعا فيما بعد الشريف بوبغلة في بداية سنة 1851[4].

وفي بعض الأحيان يرث أحد أقرباء قائد المقاومة زعامتها بعد استشهاد هذا الأخير أو إعتقاله أو عدم قدرته على مواصلة قيادة المقاومة، فثورة بومعزة سنة 1845 أعاد إحيائها أخوه الذي كان في المغرب السي الحاج بن عبد الله في سنة 1864، كما أن المقراني حلفه إبنه "سي عزيز" بعد مقتله، ثم أخوه بومزراق وهذا ما زاد من انتشارها الزماني إلى غاية 20 ديسمبر 1872؛ وعندما اندلعت ثورة أولاد سيد الشيخ سنة 1864 تزعمها الباشاغا "سي سليمان"، وبعد استشهاده مع بداية القتال خلفه أخوه "سي الحمزة" ودعى للثورة مجددا فلبت عدة قبائل النداء[5].

---

1 - M. Zurcher la pacification et l'organisation de la Kabylie orientale de 1838 à 1870, société d'Edition les belles lettres, Paris, 1948, p55.

2 - Ibid, p 62.

3 - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 131.

4 - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 99- 104.

5 - Paul Blanc, L'Insurrection en Algérie, Op.cit, p53.

كذلك الحال بالنسبة للأمير عبد القادر الذي حمل لواء قيادة المقاومة عن والده محي الدين الذي تنازل له عن الإمارة لكبر سنه، وهناك رسالة للأمير تبين أنه أراد العودة للجزائر لمواصلة المقاومة قبل ثورة 1871، وهي رسالة من محي الدين بن الأمير عبد القادر، رغم أن أغلب المؤرخين قالوا أنها مجرد إشاعات[1]، ونفس الشيء تقريبا حدث لسي قويدر التيطراوي من منطقة بوغار الذي شارك مع بوبغلة في ثورته حتى مقتله في أواخر ديسمبر 1845، وعزم على مواصلة المقاومة كخليفة لبوبغلة في بني يني سنة 1855، لكنه لم ينجح في جمع الكثير من الأنصار، فاقتنع بعدم صلاحيته كزعيم للثورة أو أنه أصبح عاجزا، لذلك قرر أن يستخلف ابنه في مكانه، وعندما انتقل إلى بني راثن قدم ابنه المختار للناس على أنه الزعيم و"صاحب الساعة" ولقب ببوحمارة[2].

3-4 التنوع في القيادة:

اختلفت طبيعة زعيم المقاومة الشعبية الجزائرية بين القائد العسكري والديني، وأحيانا قيادة مزدوجة بين العسكري والديني، وكانت سنة 1845 الفاصل بين الدور الأساسي لكل واحد في المقاومة، حيث كان القائد العسكري هو الزعيم الأول للمقاومة، لكن بعد هذه السنة أصبح لرجال الدين الدور الأساسي في تفجير وقيادة الثورات الشعبية.

أ- القائد العسكري:

تجلى في بداية المقاومة في شخصيتي أحمد باي والأمير عبد القادر، هذا الأخير الذي عرف أهمية استمالة قادة قبائل المخزن كقادة عسكريين، حتى لا يتحالفون مع البايلك الجديد الموالي لفرنسا، خاصة بعد الاتفاق المبرم بين الجنرال "تريزيل" وقبائل المخزن والزمالة بقايدة "بلعمري" في 17 جوان 1835 ضد الأمير عبد القادر، حيث وبالرغم من ذلك انظمت إلى مقاومته عائلة المقراني التي استسلمت سنة 1838 وحافظت على خلافة منطقة مجانة[3].

وفي الشرق أين كانت المقاومة تحت لواء القائد العسكري أحمد باي في قسنطينة، والأمثلة كثيرة عن شيوخ القبائل والآغاوات الذين انظموا إلى مقاومته أو أعلنوا المقاومة بمفردهم، مثل الحاج أحمد

---

[1] - Chentouf Tayeb, Op.cit, pp 128-129.

[2] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 126-127..

[3] - Chentouf Tayeb, Ibid, p 131 -132.

بوعكاز من عائلة أولاد عاشور قائد فرجيوة، والذي ساند الباي في حصار قسنطينة الأول والثاني (1836-1837).

وفي أوقات أخرى أعلن قادة وشيوخ عدة قبائل وآغاوات العصيان والثورة ضد الاستعمار الفرنسي، مثل بن ناصر بن شهرة آغا الأربعاء، تحت لواء الخليفة بن سلام، حيث ترك منصبه وانضم إلى بن عبد الله سنة 1851 الذي دعى إلى حمل السلاح[1]، وفي تقرير للقبطان "ريشارد" بعد ثورة الظهرة، أحصى فيه 60 من شيوخ القبائل والقياد والآغاوات من بين 80 عاملا لدى الإدارة الفرنسية، أنظموا لثورات أو أعلنوا الثورة بمفردهم[2].

ب- الزعامة الدينية:

بعد سنة 1845 تغيرت طبيعة قيادة المقاومات الشعبية في الجزائر، حيث أصبحت معظمها ذات طابع ديني، أي تحت قيادة زعيم ديني، عادة أحد شيوخ الطرق أو مقدميها مثل ثورة أولاد سيد الشيخ؛ إن أبرز ميزة في المقاومات الشعبية للاحتلال في الجزائر هي ارتباطها الوثيق بظاهرة الزعامة الدينية في أغلب التجارب، ولقد تزعمها رجال من الأسر الدينية حيث أن هذا كاد يكون مطلقا[3]، أضف إلى هذا أن الزعماء الدينيين قاموا بقيادة المقاومة الوطنية عندما أصبح مؤكدا أن القيادة الروحية في حركة المقاومة دوما فوق القيادة الزمنية العسكرية أو السياسية وهذا ما نجم عنه تكريس لثنائية قيادية تكررت مرارا في المقاومات التي كان على رأسها دوما زعماء روحيين من العلماء وشيوخ الطرق الصوفية إلى جانب قادة ميدانيين من أعيان وفرسان القبائل الثائرة[4].

ولقد مثلت مقاومة الأمير عبد القادر نموذجا استثنائيا في ما يتعلق بظاهرة الثنائية الروحية الزمنية في قيادة المقاومات، بل اعتبره البعض القائد الوحيد الذي نجح ميدانيا وعلى عدة أصعدة في الجمع بين الزعامتين، وبذلك أصبح القائد الروحي والسياسي والعسكري للمقاومة، وباعتراف خارجي وحتى من الأعداء [5]؛ ونلاحظ أن أغلب المقاومات التي أعقبت مقاومة الأمير عاودت الظهور بزعامة

---

[1] - M. Zurcher, Op.cit, pp 37-38.

[2] - Ibid, p 99.

[3] - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 133-134.

[4] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص45.

[5] - قنان جمال ، نصوص سياسية جزائرية 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.

شيوخ الطرق والزوايا الذين وجدوا في زعماء القبائل وفرسانها سندا لهم في الدعوة إلى الجهاد ومقاومة الغزاة، ولم تكن الزعامة الدينية تعصب ديني أو عرقي وإنما كانت نتيجة تلقائية لانتعاش روح الجهاد الكامنة في أعماق الجزائريين وتعبيرا صادقا عن إرادة الأمة في رفض كل ما هو غريب عنه ودفاعا مستميتا عن مقوماته الحضارية المميزة؛ ولقد لعب الزعماء الدينيون وخاصة الرحمانيون دورا مهما وبارزا في أغلب جولات المقاومة الشعبية التي استمرت عقودا طويلة من الزمن[1].

وتميزت الزعامات الدينية في بعض الحالات بخاصية إدعاء المهدية أو إمتلاك الكرامات، وكان هذا دافع إضافي لجلب عدد كبير من الأتباع خاصة وأنه كان يوجد العديد من الروايات بظهور المهدي وتخليصه المسلمين من الاستعمار المسيحي، والغريب في الأمر أنه لا الأمير عبد القادر ولا الشيخ الحداد في منطقة القبائل ولا الشيخ بوعمامة بإقليم الجنوب الغربي، و كلهم قادوا مقاومات مسلحة كبرى، إدعوا المهدية رغم انتمائهم إلى الطرق الصوفية الكبرى ، بل أضطر الأمير عبد القادر إلى مقاومة الحركات المناوئة له تزعمتها شخصيات ادعت "المهدية" مثل الشيخ موسى بن الحاج الدرقاوي بإقليم المدية سنة 1834 و الشيخ محمد الصغير التيجاني بإقليم الجنوب سنة 1838[2].

وارتبطت شخصية المهدي المنتظر أو كما كان يسمى في ذلك الوقت "مول الساعة" أو صاحب الساعة كذلك بالشريف محمد بن عبد الله (بومعزة) الذي أكد للناس أن الله إختاره ليتم على يده طرد الفرنسيين، وإدعى بأن رصاص الفرنسيين لا يؤثر فيه، ومال البسطاء خاصة إلى تصديق دعواه بأنه مبعوث من الرسول والسلطان لإنقاذ البلاد من الأعداء المسيحيين[3]، وفي ثورة الأوراس 1879 إدعى زعيمها الشريف محمد بن عبد الله المهدية[4]، وذلك لإثبات قوته و تمكين نفوذه، فكان يوقع الرسائل التي يوجهها إلى العروش " محمد بن عبد الرحمن الإمام المهدى، المبعوث إلى الحق ويهزم من كفر "[5].

[1]- بطاش علي،لمحة عن تاريخ منطقة القبائل: حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت)، ص ص 124-125.

[2] – محمد غالم، ظاهرة المهدي المنتظر في المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص18.

[3] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص82.

[4]- Ch R. Agéron, les musulmans algérienne et la France…, Tome II, Op.cit, p

[5] – محمد غالم، المرجع السابق، ص 19.

ج – تحالفات بين قادة عسكريين وزعماء دينيين:

أحيانا يكون زعيم المقاومة هو في نفس الوقت شيخ القبيلة ورجل دين، تجتمع فيه القيادة العسكرية والقيادة الروحية الدينية للمقاومة، وهناك بعض المقاومات إندلعت بتحالف شيخ القبيلة أو القايد أو الآغا الذي يمثل القائد العسكري مع زعيم طريقة صوفية أو رجل دين يمثل الزعيم الروحي للثورة؛ فإذا كان أولاد سيد الشيخ هم زعماء قبائل فهم كذلك في نفس الوقت زعماء دين وشيوخ الطريقة الصوفية التيجانية .

وعندما أعلن المقراني ثورته سنة 1871 طلب الدعم من شيوخ الطريقة الرحمانية، الشيخ الحداد وأبنائه، حيث تشاركوا في قيادة الثورة، والأمر نفسه حدث في ثورة واحة العمري الذي كان فيها ابن عيش القائد العسكري، وكان الزعيم الروحي الديني فيها هو شيخ الزاوية يحي بن عبد الله[1].

3–5 المقاومة من خارج الحدود:

تميزت المقاومة الشعبية في الجزائر بتجاوزها للحدود الجغرافية للبلاد، حيث اتخد بعض زعمائها البلدان المجاورة إما لجلب السلاح أو الأنصار أو للهروب من متابعات القوات الفرنسية ثم إعادة المحاولة بعد عودة الهدوء، أو حتى مواصلة المقاومة المستعمر خارج الحدود في البلاد الأخرى.

ومنهم الشريف محمد بن عبد الله الذي بدأ ثورته ضد الفرنسيين سنة 1842 واشتهر بتنقلاته الكثيرة لجمع المناصرين وتحالفاته واتصالاته مع زعماء المقاومات الشعبية مثل بن ناصر بن شهرة سنة 1853، وبوشوشة سنة 1871، كما شارك في عدة ثورات شعبية أخرى منها ثورة أولاد سيد الشيخ سنة 1864، وثورة المقراني سنة 1871[2]، وتشير بعض الوثائق أنه كان يقوم بنشاطه الثوري حتى داخل الحدود التونسية، مما جعل السلطات الفرنسية والتونسية تتضايق منه، ففي رسالة من المشير أحمد باشا باي تونس إلى القنصل الفرنسي هناك، جاء فيها:"..أما بعد فإن رجلا من تلمسان اسمه

---

1 – Chentouf Tayeb, Op.cit, p 135-137.

2 – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 154-163.

الشريف محمد بن عبد الله قدم إلى أطراف بلادنا من ناحية الجريد وأَمَرْنا بطرده وإبعاده وعدم قبوله"[1].

وبعد احتلال فرنسا لتونس سنة 1881 غادر محمد بن عبد الله من تونس إلى طرابلس مع المقاومين التونسيين مدة وعاد معهم إلى الحنوب التونسي بعد ذلك[2]، ولهذا اعتبره المؤرخ يحيى بوعزيز من مكافحي المغرب العربي الكبير، في مقاومة امتدت حوال نصف قرن وشملت عدة مناطق من الجزائر وخارجها[3].

كما أضطر بن ناصر بن شهرة إلى الهجرة والاستقرار بالجريد التونسي، بعد أن ضيقت القوات الفرنسية عليه إثر احتلالها الأغواط وورقلة عام 1853، وفي تونس اتصل بعدد من اللاجئين الجزائريين هناك وأخد يشن غارات داخل الحدود الجزائرية خاصة ضد أعوان الفرنسيين، وشاركه في هذه الهجومات الثائر محمد بوعلاق اليعقوبي الذي كان لاجئا في تونس هو الآخر، وحتى بعد عودته إلى الجزائر، وكان بن شهرة كثير التردد إلى تونس لجمع الأنصار وتدبير الخطط وتوفير الذخائر والمؤن[4].

وعندما لجأ الشيخ بوعمامة بالمغرب الأقصى ظنا منه أنه سيحصل على الدعم والتأييد من سلطان المغرب، لكن آماله خابت، خاض عدة معارك هناك ضد الجيش الفرنسي وفرق جيش المخزن المغربي، وعندما ظهر الروقي بوحمارة[5] المغربي وقام بثورة وتمرد ضد السلطان المغربي عبد العزيز، إنضم إليه سي الطيب ابن الشيخ بوعمامة، وابتداء من سنة 1902 انضم إليه الشيخ بوعمامة نفسه، واتفقا على

---

[1] - أ.و.ت، صن: 212، م: 239، وث: 5، رسالة من المشير أحمد باشا باي تونس إلى القنصل الفرنسي بتونس بتاريخ 10 رمضان 1270/ جوان 1854.

[2] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 250-252.

[3] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 167.

[4] - أحمد بن أبي زيد قصيبة، ابن ناصر بن شهرة أحد أبطال ثورة 1871، مجلة الأصالة، عدد6، السنة أولى، جانفي 1972، ص ص 58-59.

[5] **- الروكي بوحمارة** : هو الجيلالي بن عبد السلام اليوسفي الزرهوني، ولد سنة 1865 بأولاد يوسف إحدى مداشر أولاد زرهون بفاس، كان أحد أفراد الطلبة المهندسين الذي أوكله السلطان حسن، تلقى تدريبا عسكرية عصرية، عمل بعدة وظائف، هو ثائر ومعارض مغربي نازع العلويين على حكم المغرب، ادعى أنه مولاي امحمد، المقصي من ولاية العهد، فسيطر على المغرب الشرقي وأصبح يهدد السلطة المركزية نتيجة المساعدات الفرنسية والإسبانية التي حصل عليها مقابل استغلال الدولتين لمناجم المنطقة. أقام مملكته التي جعل عاصمتها مدينة تازة وتوج نفسه سلطاناً بها وحكم لمدة 7 سنوات متتالية، بعد انهزامه ألقي عليه القبض وأعدم في سبتمبر 1909؛ أنظر: كريدية إبراهيم، ثورة بوحمارة 1902-1909، شركة الطبع والنشر S.I.E، الدار البيضاء، المغرب، (د.ت)، ص 35-39.

تنسيق الكفاح ضد قوات السلطان المتحالفة مع جيش الاحتلال، فانتقلا إلى بورقو عام 1903، ونجحا في دفع سكان المنطقة الحدودية هناك على الثورة وحمل السلاح، وخاض الشيخ بوعمامة عدة معارك على الحدود الجزائرية المغربية ضد جيش المخزن المغربي والجيش الفرنسي حتى نهاية مقاومته سنة 1906[1].

4- الخصائص الإجتماعية:

4-1 التغيرات التي تشهدها القبائل قبل ثورتها:

إن حركات المقاومة والثورات الشعبية عادة ما يسبقها تغيرات كثيرة داخل القبيلة التي تريد أو تحضر للثورة، بداية بزيادة النشاط الديني والدعوي الذي يزيد الحماس ويقوي الهمم ويرفع من عدد الأنصار والثوار الراغبين في الجهاد.

في بعض القبائل يتم تنحية شيخ القبيلة وتغييره بآخر هو المخطط أو قائد الثورة المستقبلي خاصة إذا كان شيخ القبيلة الأول يرفض المقاومة أو غير قادر على قيادة القبيلة في المقاومة، كما تتميز مرحلة ما قبل الثورة بتغير سلوكات الأهالي إتجاه السلطات الاستعمارية، حيث تكون هناك حالات فردية أو جماعية برفض دفع الضرائب، وتتعدد حالات العصيان كذلك الفردية أو الجماعية، ولإن الإدارة الاستعمارية تمرست ودرست هذه السلوكات التي تسبق الثورات الشعبية، فقد كان هناك العديد من التقارير التي تحذر بقيام ثورات حتى قبل حدوثها، وفي هذا الإطار كان هناك تقرير سنة 1860 يحذر من ثورة أولاد سيد الشيخ التي اندلعت سنة 1864، وجاء في هذا التقرير أن الأهالي يكثفون من زياراتهم للزاوية الدرقاوية وشيوخها، "ويتم التحضير لتقليد سلطان جديد"؛ وتميزت المرحلة التي سبقت هذه الثورة، برفض بيع الأحصنة في الأسواق الأسبوعية، لأنها أهم شيء يستخدم في الحروب، كما تكثر ظاهرة بيع الأراضي بأبخس الأثمان لحاجة الناس إلى الأموال أثناء الحرب، أو لأن الأهالي كانوا يمنون النفس باسترجاعها بعد طرد الفرنسيين كما جاء في تقارير الإدارة الاستعمارية[2].

1 - A. Cour, Note sur la Région de Berguent, Bulletin Société de Géographie et D'Archéologie de la province d'Oran, Tome 14, Oran, 1909, p 61-65.

2 -Chentouf Tayeb, Op.cit, p117.

وقبل ثورة بوعمامة 1881، ومنذ سنة 1877 ظهرت عدة تغيرات، منها ما هو متعلق بالتطورات الحاصلة في أوربا، الخاصة بالدولة العثمانية، حيث لوحظ تتبع لأخبارها وكثرة النقاشات السياسية، وتعاطف سكان المنطقة مع قضيتها، وهذا ما أنذر بوقوع الثورة، وظهر ذلك من خلال مراسلات القائد العسكري لمعسكر مع القائد الأعلى في سعيدة، الذي حذر من ذلك، مما جعله يدعم المنطقة بحامية عسكرية إضافية[1].

2-4 القاعدة الشعبية للمقاومة:

سميت المقاومة المسلحة بالجزائر في القرن 19 وبداية القرن 20 بالمقاومة الشعبية لأن الشعب الجزائري هو الذي قادها وتولاها بعد أن فشلت المقاومة الرسمية واستسلمت للاحتلال الفرنسي وتركته يستبيح الأعراض وينهب البلاد ويبيد العباد.

ورغم أن المقاومة الجزائرية ارتبطت في مختلف مراحلها بأسماء الزعماء الدينيين وأجواد القبائل الثائرة في الظاهر إلا أنها كانت في عمقها الحقيقي ثورات الفلاحين والريفيين الذين شكلوا السواد الأعظم من السكان في البلاد أنداك ولم تكن تلك الجماهير الغفيرة من الفلاحين مهيأة لتلعب دور الجيوش النظامية في عملية المواجهة مع قوة عسكرية استعمارية محترفة كانت تعتبر في القرن التاسع عشر من أقوى الجيوش الزاحفة في العالم[2].

وقد كانت من الأسباب والعوامل التي سمحت للزعامات الدينية والقبلية المحلية في تصدر جبهة المقاومة الاعتماد على الأرياف التي شكلت قواعد خلفية وخزانات وقود لكل الثورات التي ظلت مشتعلة لفترة طويلة، خاصة في المرحلة الأولى.

ورغم أنها من طبقات الشعب إلا أن العائلات الأرستقراطية والعائلات التي لها كلمة وسلطة في القبيلة وكذلك طبقة الأعيان كان لها دور سلبي في بداية المقاومة، بل الكثير منها ساعد فرنسا على بسط سيطرتها على مناطق من البلاد، طمعا في البقاء على زعامتها عليها، فبقي الباشا والآغا والخليفة يحكم باسم السلطة الفرنسية، لكن هذه الأسر أصبحت في وقت لاحق تشكل خطرا على السلطة الاستعمارية، خاصة وأنها تملك السلاح والسلطة والأتباع والكلمة المسموعة، وكان انتهاج

[1] – Trumlet, histoire de l'insurrection des ouled sidi cheikh …, Op.cit, p475 ; Chentouf Tayeb, Op.cit, p 118.

[2] – إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007، ص 158-163.

فرنسا اتجاه هذه القبائل سياسة الإنتقاص من قيمتها والتدخل في شؤونها أكثر، ولأسباب أخرى قادت هذه الأسر أعنف الثورات الشعبية، منها ثورة أولاد سيد الشيخ سنة 1864، وثورة المقراني سنة 1871[1].

4-3 سلوك القبائل إتجاه الثورات الشعبية:

بشكل عام تشارك القبائل بصفة كلية بقادتها وعائلاتها وأفرادها في المقاومة، أو ترفض ذلك كليا، في حالات أخرى يشارك بعض أفراد القبيلة أو جزء منها في المقاومة، خاصة في حالة عدم مشاركة قائد القبيلة، الذي عادة ما يكون السبب الرئيسي في مشاركة كامل أفراد القبيلة في المقاومة، لكن في أحيان أخرى أفراد القبيلة هم من يدفعون أو يجبرون قائد القبيلة على إعلان المقاومة أو الانضمام إلى مقاومة أخرى، ويكون بذلك مضطرا للحفاظ على سمعته ومنصبه كشيخ للقبيلة، وهذا ما حدث في ثورة 1871 عندما أعلن عدد من شيوخ القبائل انضمامهم إلى الثورة مجبرين بدفع من أعضاء قبائلهم حفاظا على مناصبهم[2].

وفي حالة فشل أعضاء القبيلة في إقناع أو إجبار قائد قبيلتهم على إعلان المقاومة او الانضمام إلى أخرى، فإنهم أحيانا يتمردون عليه بشكل جماعي، وهذا ما حدث حين تخلى سكان الأربعاء على الآغا محي الدين بن يحي الذي احتمى بالقصر بعدما تم تجريده من كل أملاكه ومن سلطته لأنه رفض الانضمام إلى ثورة 1864؛ كما أن أعضاء القبائل الغاضبون من زعيمهم المتقاعس الرافض للمقاومة، يجعلون بعد انضمامهم إلى المقاومة من هذا الزعيم هدفا أولا لهجوماتهم، خاصة إذا كان متعاونا مع الإدارة الاستعمارية، أو هي التي عينته على رأس القبيلة، وهذا ما حدث في ثورة الأوراس 1879، وكذلك خلال مقاومة الشيخ بوعمامة، أين كان العديد من القياد أهدافا لثوار قبائلهم[3].

وفي قصر الشلالة بدائرة بوغار قتل الثوار قائدهم جلول بن مسعود المعارض لثورة المقراني يوم 16 أفريل سنة 1871، وعينوا مكانه الأغا النعيمي ولد جديد، الذي قاد أفراد عائلته وحوالي 500

---

1 - Paul Blanc, Op.cit, pp 54-55.

2 - L. Rinn, Insurrection de 1871, Op.cit, P 6.

3 - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 139.

فارس من أولاد شايب، وهاجموا معسكرا فرنسيا في رأس العين وقتلوا مجموعة من الجنود الفرنسيين والأعوان الصبايحية، قبل أن يلتحقوا بزعيم الثورة سي محمد في مشقان جنوب غرب عين طاقين[1].

4-4 علاقة الثورات الشعبية بماضي القبائل الثوري:

أ- مناطق ثورية بذاتها:

هناك مناطق في الجزائر ثورية بطبيعتها حتى قبل الاحتلال الفرنسي، حيث شهدت ثورات عدة ضد السلطة العثمانية من قبل أو ضد الاحتلال الإسباني، فحافظت على هذا النمط بعد دخول المستعمر الفرنسي، وأشهرها ثلاثة مناطق[2]:

- منطقة معسكر التي شهدت انتفاضة شعبية ضد باي وهران، بقيادة عائلة الأمير عبد القادر وعائلة التجاني، وكانت عاصمة المقاومة في الغرب بقيادة الأمير عبد القادر سنة 1832.
- منطقة قبيلة "فليتة[3]" بغليزان التي شدت عدة ثورات في عهد الأتراك والتي قادها بن شريف في بداية ق19، هذه القبيلة كانت في طليعة المقاومة سنة 1848 عندما وصلت القوات الفرنسية هناك، كما شاركت بقوة في ثورة 1864[4].
- في شرق البلاد أراد الشريف الدرقاوي ابن الأحرش من خلال ثورته على الإدراة العثمانية سنة 1804 للسيطرة على "بونة"، حتى أنه هزم باي قسنطينة "عثمان" وقتله مع 500 من جنوده[5].

---

[1] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 185.

[2] - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 141.

[3] – **قبيلة فليتة** الجزائرية هي قبيلة عربية عدنانية (نسبة لعدنان من نسل سيدنا اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام) ، تتواجد في الغرب الجزائري حيث تتركز أراضيها في ولاية غليزان (في إقليمها تقع مدينة غليزان) كما تمتد على بعض المناطق الشمالية لولاية تيارت وهناك تواجد لبعض عروشها بجنوب مستغانم، ذكرها ابن خلدون في سرده للقبائل السُويدية (نسبة لبني سُويد) حيث قال: **وكانت لسويد هؤلاء بطون، مذكورون من ""فليتة"" وشبانة ومجاهر وجوثة، كلهم من بني سويد. والحساسنة بطن من شبانة إلى حسان بن شبانة وغفير وشافع وما لف. كلهم بنو سليمان بن مجاهر وبو رحمة وبو كامل وحمدان بنو مقدر بن مجاهر.، فهم بنو فُليته بن سويد بن عامر بن مالك بن زغبة بن ابو ربيعة بن نهيك بن هلال من عدنان من نسل اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام؛ أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص215.**

[4] - Auzas Colette. Les Flittas, étude ethnologique et sérologique, Bulletins et Mémoires de la Société d'anthropologie de Paris, X° Série. Tome 8 fascicule 5-6, 1957. P332.

[5] – A. Papier, Histoire d'un soulèvement Kabyle en 1804 suivie de considérations... sur les insurrections de l'Aurès depuis la domination Romaine en Afrique jusqu'à nos jours, Dagaud, 1879, p43.

فهذه المناطق الثلاث هي نفسها أشهر مناطق المقاومة ضد الفرنسيين بعد 1830.

ب- مناطق جديدة للثورات:

هناك على وجه الخصوص منطقتان جديدتان على الثورات، وهي الجنوب الوهراني وقسنطينة، حيث لم تشهد في تاريخها أي حركة تمرد على السلطة العثمانية خاصة في الفترة التي سبقت الاحتلال أي نهاية القرن 18 وبداية ق19، لكنها كانت نشطة في مقاومة الفرنسيين بعد 1830[1].

في منطقة الجنوب الوهراني، لم يقم أولاد سيد الشيخ بثورات على النظام العثماني، ورغم أنهم لم ينظموا إلى مقاومة الاستعمار الفرنسي في بدايته، إلا أنهم قادوا ثورات عنيفة ومتواصلة بداية من سنة 1864 وإلى غاية نهاية القرن 19؛ أما قسنطينة بايلك الشرق فقد شكلت عاصمة مقاومة أحمد باي مباشرة بعد دخول المستعمر الفرنسي، لكنها بالمقابل كانت من أشهر المناطق هدوءا وولاءا للسلطة العثمانية، هي والمناطق المجاورة لها.

ج – مناطق ثورية اندثرت:

وعلى العكس هناك مناطق اشتهرت بتمردها على السلطة العثمانية وكثرة ثوراتها في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، لكنها شهدت هدوء في الفترة الاستعمارية .

مناطق تواجد الطريقة التيجانية في الغرب الجزائري كانت في صراع دائم مع باي وهران عثمان بن محمد، الذي حاول إخضاعها في نهاية القرن 18 لكنه انهزم في معركة قرب عين مهدي، ثم أعاد الكرة الباي حسن[2] الذي استطاع بسط سيطرته عليها بعد مقتل الشيخ سيد أحمد التيجاني[3].

وبعد 1830 لم تكن مناطق الطريقة التيجانية في الغرب مطلقا مسرحا لأي مقاومات أو ثورات شعبية، ولم تشارك في مقاومات مجاورة لها، حيث لم يستطع الأمير عبد القادر إخضاعها وإجبارها على مشاركته مقاومته، كما أنها لم تشارك في ثورات 1864 و1881[1].

---

[1] – Chentouf Tayeb, Op.cit, p 142.

[2] - **الباي حسن** :هو آخر بايات وهران في العهد العثماني(1817- 1830)، سلم مدينة وهران و المرسى الكبير إلى القوات الفرنسية بدون مقاومةآملا في البقاء بمنصبه تحت الحماية الفرنسية، لكنه ما فتئ أن نقل إلى الجزائر و منها إلى الإسكندرية في بداية 1831 ؛ عبد القادر الأمير، مذكرات الأمير عبد القادر ، سيرة ذاتية ، تحقيق محمد الصغير بناني و آخرون، ط1 ، شركة دار الأمة ، الجزائر1994 ، ص 92 .

[3] – الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود...،ج1، المصدر السابق، ص 352-359.

5- الخصائص الدينية:

5-1 الطابع الطرقي:

إرتبطت معظم المقاومات الشعبية في الجزائر بالطرق الصوفية، فأغلب الذين رفعوا السلاح ضد الفرنسيين كانوا شيوخا أو مقدمين لطرق صوفية معينة خاصة الرحمانية والقادرية، من ذلك أن مولاي محمد مقدم الطريقة الرحمانية هو الذي حرض على الهجوم العسكري ضد برج زغاية، ويكفي القول أن المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر كان أساسها الفكر الصوفي(2).

والزعماء الدينيين قاموا بقيادة المقاومة عندما تأكد بأن القيادة الروحية في حركة المقاومة كانت دوما فوق القيادة الزمنية العسكرية أو السياسية فالمقاومات كان على رأسها دوما زعماء روحيين من العلماء وشيوخ الطرق الصوفية إلى جانب قادة ميدانيين من أعيان وفرسان القبائل الثائرة(3).

ونلاحظ أن أغلب المقاومات التي أعقبت حركة الأمير عاودت الظهور بزعامة شيوخ الطرق والزوايا الذين وجدوا في زعماء القبائل وفرسانها سندا لهم في الدعوة إلى الجهاد ومقاومة الغزاة، ولم تكن الزعامة الدينية تعصب ديني أو عرقي وإنما كانت نتيجة تلقائية لانتعاش روح الجهاد الكامنة في أعماق الجزائريين وتعبيرا صادقا عن إرادة الأمة في رفض كل ما هو غريب عنه ودفاعا مستميتا عن مقوماته الحضارية المميزة(4).

ومن جهة أخرى فإن قيادة "المرابط" للمقاومة الشعبية وجمعه للسلطة السياسية والدينية، كان أحيانا من أسباب فشل المقاومة، باعتمادها على "زعامة فردية كانت محلا للضعف الانساني، فقد كان الفلاحون يكافحون من أجل الوطن والاسلام وأرضهم المغتصبة وشرفهم المهان... ولكنهم كانوا ضحايا الخرافات والجهل والانقياد الأعمى إلى الجمعية الدينية (الطريقة الصوفية) عموما وإلى المرابط خصوصا"(5)، والذي كان يدعي المهدية أحيانا ككا سبقت الإشارة إلى ذلك.

---

1 - Chentouf Tayeb, Op.cit, p 144.

2 - حميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص 65.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، المرجع السابق، ص45.

4- بطاش علي، المرجع السابق، ص ص 124-125.

5 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص56.

5-2 الطابع الجهادي:

إن ارتباط المقاومات الشعبية بالطرق الصوفية وشيوخها وعلماء الدين الذين شكلوا أغلب قادتها، وطبيعة الشعب الجزائري المتمسك بتعاليم الدين الاسلامي، جعل الطابع الجهادي أبرز سمات المقاومات الشعبية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك مقاومة الأمير عبد القادر، الذي جاء في خطابه إلى سائر القبائل بعد بيعته:"... فإن أهل معسكر غريس الشرقي والغربي ومن جاورهم واتحد بهم قد أجمعوا على مبايعتي على أن أكون أميرا عليهم وعاهدوني على السمع والطاعة... وعلى بذل أنفسهم وأولادهم وأموالهم في إعلاء كلمة الله"[1]، وجاء في خطابه لجنوده بعد نقض معاهدة ديميشيل:"... حيث أنكم تريدون الحرب ولا محيص عنها فاعلموا أني لا أتأخر عن إعلانها مرة أخرى، وهي المرة الأخيرة، ومعاذ الله أن أتخلف عن الجهاد، بل سأكون فيه...، وألا تولوا الأدبار يوم الزحف، وألا تتخلفوا عن الجهاد والذب عن الدين والبلاد عندما أطلبكم لذلك"[2].

ويذكر الدكتور إبراهيم مياسي عن معركة "الدغامشة" التي وقعت بتاريخ 05 جانفي 1900 في إطار مقاومة "تديكيلت" في أقصى جنوب الصحراء، أنه وخلال زيارته للمنطقة ولميدان المعركة بتاريخ 24 ديسمبر 1997، وقف على رفاة الشهداء (أكثر من 150 شهيد) الذين مرت على استشهادهم حوالي مائة سنة "لكنهم بقوا على أديم الأرض، ولا تزال بقايا اللحم واللباس والأظافر والشعر حاضرا كأنهم استشهدوا منذ أيام قليلة وهذا ما يحقق الإعجاز النبوي أن أجساد الشهداء لا يبلى"[3]، وهذا شاهد دون أن ينفي غيره أن المقاومة الشعبية كانت حقا جهادا في سبيل الله.

5-3 إنسانية المقاومة:

إستعمل جيش الاحتلال الفرنسي وقادته كل الأساليب الهمجية والقمعية في تقتيل وتشريد وتجويع الشعب الجزائري، خاصة بعدما أبدى المقاومة ورفض الخضوع، ولم يحترموا في تعاملهم حتى مع العزل من النساء والأطفال والشيوخ أدنى قواعد الروح الإنسانية، وباعتراف علني، حيث يقول مثلا العقيد

---

[1] - محمد بن الأمير بن عبد القادر، تحفة الزائر، ج1، المصدر السابق، ص 189.

[2] - نفسه، ص 428.

[3] - إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، المرجع السابق، ص108.

"ديمونتانياك (De Montagnac)" سنة 1842 في كتابه "رسائل جندي (Lettres d'un soldat)" :"إننا رابطنا في وسط البلاد وهمّنا الوحيد الإحراق والقتل والتدمير والتخريب حتى تركنا البلاد قاعا صفصفا، إن بعض القبائل لازالت تقاومنا، ولكننا نطاردها من كل جانب حتّى تصبح النساء والأطفال بين سبي وذبيح، والغنائم بين سلب ونهب.." [1].

خاصة أن فرنسا كانت تدعي أنها تحمل لواء التقدم والفكر الحضاري الراقي، لكن المقاومات الشعبية وإن كانت تظهر شدة في مجابهة العدو من باب أن القوة والعنف لا يولد إلا قوة وعنفا آخر، إلا أنها في مجملها ومن منطلق ديني إسلامي كانت تحترم الروح الانسانية ولا تعتدي على الأوربيين العزل إلا المغتصبين والرافضين الخروج من أرض ليست لهم، وكان يظهر هذا الاحترام بشكل خاص في التعامل مع الأسرى، وفي احترام العهود والمواثيق.

ويقول شارل هنري تشرشل عن الأمير عبد القادر وإنسانيته خاصة في معاملة الأسرى:"إن العناية الكريمة، والعاطفة الرحيمة التي أبداها عبد القادر نحو الأسرى ليس لها مثال في تاريخ الحروب، فكبار الضباط المسيحيين عليهم أن يجلسوا عند قدميه، وأن يتمسحوا بهما لانحطاطهم في المعاملة.." [2]

وروايات معاملة الأمير الإنسانية لأسرى الحرب الفرنسيين كثير وعجيبة، منها أن أسيران أحضرا أمامه، فقالا له :"أيها السلطان إننا نرغب أن نصبح مسلمين، وإننا مستعدان أن نعتنق دينك"، فأجابهما:"إن كنتما تفعلان ذلك عن طيب خاطر، فأهلا وسهلا بكما، ولكن إن كنتما تفعلان ذلك شعورا منكما بالخطر فأنتما مخطئان، فلو ظللتما مسيحيين، كما أنتما الآن، فلن يحدث لكما أي إزعاج، ولن تمس شعرة من رأسيكما، فكرا فيما سيحدث لكما لو عدتما إلى أهليكما بعد أن تخليتما عن دينكما، ألن يعاملوكما كما يعامل الكفار المجرمين؟ وكيف تأملان أن تستفيدا من المناسبة إذا ما حدث تبادل أسرى؟"؛ وهنا تغير رأي السجينين، فقال أحدهما:"أما بالنسبة لي فلن أتخلى عن ديني، قد تقطعون رأسي، ولكنكم لن تقدروا على جعلي أرتد عن ديني"؛ فرد عليه الأمير :"هَوِّن

---

1 - فرحات عباس، ليل الاستعمار، المرجع السابق، ص 80.

2 – شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 200.

عليك، فإن حياتك محرمة عليّ، إنني أحب سماع هذه اللهجة، إنك رجل شجاع ومخلص وتستحق تقديري، فأنا أحترم الشجاعة في الدين أكثر من الشجاعة في الحرب".(1)

وقد قال أحد ضباط الجيش الفرنسي عن معاملة الأمير عبد القادر الانسانية للأسرى:"لقد كان علينا أن نخفي هذه الأشياء بقدر ما نستطيع على جنودنا، لأنهم لو اطّلعوا عليها لما كان في استطاعتنا أبدا أن نجعلهم يحاربون عبد القادر بنفس الاندفاع والحماسة"(2).

وكانت تتجلى أسمى مظاهر الانسانية في المقاومات الشعبية لدى قادتها في احترامهم الشديد لقيمة الروح الانسانية وضرورة الحفاظ عليها وعدم المخاطرة بها في مواجهات محسومة لصالح العدو، وهذا ما جعل مثلا الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة يفضلون مهادنة العدو أو إنهاء المقاومة على تعريض أتباعهم من الجنود والأهالي لخطر التقتيل والإبادة.

ثانيا: خصائص ومميزات المقاومات الشعبية في تونس:

1- الخصائص العامة:

1-1 عموم المقاومات في عام واحد:

رغم عدم وحدة كل المقاومات الشعبية التونسية، إلا أنها تميزت بعمومها وشمولها في عام واحد سنة 1881، خاضها الشعب التونسي بأكمله تقريبا، بحيث لم تتخلف عن الجهاد إلا بعض المناطق الحضرية (بعض المدن)(3)، حيث بعد توحد صفوف المقاومة باتحاد جموع القبائل تحت قيادة علي بن خليفة النفاتي، أصبحت جل القبائل التونسية في شهر جوان 1881 تشهد حالة من الانتفاضة العارمة، وقد اعترفت السلطة الفرنسية بنفسها بأن "روح المقاومة تختلج آنذاك (أي في 20 جوان) في صدور جل سكّان الإيالة الرحّل وذلك خارج المناطق التي تراقبها قواتنا"(4).

[1] - سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية...، المرجع السابق، ص ص 77-78.

[2] – سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية ، المرجع السابق، ص 79.

[3] – محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 128.

[4] – علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 48

وفي هذا الصدد جاء في تقرير الجنرال لوجرو (Logerot) المؤرخ في 3 سبتمبر 1881 ما يلي :" .. خلاصة الأمر أن البلاد ملتهبة وأن ثورة عامة تُهيأ وأن الأهالي بدون استثناء معادون لنا ولا يمكن أن نعول إلا على أنفسنا..." [1]

وهناك رسالة من قائد في الجيش الفرنسي الجنرال ريونيي (Rieunier) مؤرخة في 17 ماي 1881 إلى وزير العلاقات الخارجية الفرنسي، يبين له فيها أن كل السكان في البوادي ضد القوات الفرنسية...، وأن القبائل في الجنوب والخمير أظهرت مقاومة أكبر من الشمال[2].

1-2 بين الإستمرارية والانقطاع:

لم تشهد المقاومة الشعبية التونسية المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي مراحل زمنية طويلة، وكانت أغلبها في سنة 1881، وبعضها تواصل إلى غاية سنة 1885 في الجنوب التونسي، ثم شهدت مراحل من الهدوء الطويلية، حيث لم تشهد تونس ثورة شعبية مسلحة إلى غاية قيام انتفاضة الفراشيش سنة 1906، ثم جاءت مرحلة أخرى من الهدوء، حتى قيام ثورة الجنوب التونسي بداية من سنة 1915، وهي أطول ثورة شعبية من حيث الزمن، حيث دامت إلى غاية سنة 1919، لكن مراحل الهدوء التي كانت بين المقاومات الشعبية المسلحة، شهدت استمرار مقاومة شعبية من نوع آخر، وهي السلمية الرافضة للاحتلال، "على أن ظاهرة المقاومة لا تعني انعدام فترات السلم والأمن أو الرفض الدائم للولاء للنفوذ المركزي.." [3].

فالمقاومة الشعبية التونسية وإن شهدت فترات من الانقطاع في جانبها وطابعها المسلح، إلا أنها لم تنقطع في جانبها السلمي الرافض للوجود الأجنبي وإن كان الظاهر هو الخضوع والامتثال القصري، وهذا ما يمثل تأرجح المقاومة بين الاستمرارية في الرفض وإن كان سلميا والانقطاع في المقاومة المسلحة.

1-3 الطابع القبلي الريفي وخمول المدن:

---

1 – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، المرجع السابق، ص 41.

2 - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 296, série de correspondance politique, dossier N°1 n 59, dates mai 1881, folio 1-132,   Titre de dossier subissions de la France au gouvernement, N26.

3 – الأزهر الماجري، تاريخية المقاومة بجهة السباسب العليا، المرجع السابق، ص 15.

كانت المقاومة التونسية نابعة بالدرجة الأولى من الجبال والبوادي والأرياف، فبرزت قبائل بني خمير ووشتاتة ومقعد وجلاص والهمامة وجلاص ونفات والمثاليث والفراشيش وأولاد عيار، وواجهت العدو بكل بسالة، وحتى الجنود الفارين من الجيش التونسي والذين انضموا لصفوف المقاومة، جلهم من أصل قروي، خصوصا من القلعة الكبرى وبنّان وجمل وقصور السّاف[1].

"أما سكان المدن كبنزرت والقيروان والكاف وباجة وغيرها... فقد استسلموا للعدو بدون مقاومة، ولم تلق سلطات الحماية مقاومة تذكر في تونس العاصمة باستثناء المحاولات التي قام بها العربي زروق رئيس بلدية الحاضرة...، وقد ذكرت السلطات العسكرية الفرنسية نفسها أن المدن الساحلية الثلاث: سوسة والمنستير والمهدية، هي الوحيدة التي لم تقاوم قوات الاحتلال في جهة الساحل.. "، وحتى صمود المقاومة في بعض المدن كصفاقس وقابس كان بفضل دعم القبائل البدوية المجاورة كنفات والمثاليث وبني زيد وورغمة... [2]

وحتى المناطق الريفية في تونس لم تكن كاملة الولاء للمقاومة، حيث لم يكن هناك تجانس في مواقف مختلف مكونات النسيج الاجتماعي من الاحتلال الفرنسي، فمساهمة القبائل الريفية في المقاومة لا يجب فهمها بالمعنى المطلق، حيث كان هناك ثنائية في الموقف، بين موقف فاعل للمجموعات الرعوية في عمليات المقاومة، مقابل موقف مهادن للأوساط المستقرة وأعيانها، فمثلا بالنسبة لقبائل الفراشيش، إلتزمت كل من قريتي فريانة وتالة موقف الاستسلام والمهادنة، وخيرت الخضوع دون مقاومة (رغم أن تالة شهدت انتفاضة سنة 1906) [3]، وجاء ذلك رسالة أهل تالة إلى الوزير الأكبر بتاريخ أكتوبر 1881:".. نعم تعلم سيدي وهو الخير لما اشتد الفساد بالبلاد ووقع التشويش عند الفراشيش لموجب حلول محلة تبسة بالحد الفاصل بين العمالتين قرب العرش المذكور،

[1] - أنظر الملاحق، خريطة خاصة بمجمل قبائل تونس.

[2] – علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 55

[3] – محمد فوزي سعداوي، موقف قرى فضاء الفراشيش وأعيانها من أحداث المقاومة سنة 1881: مثال: تالة، القصرين ذاكرة وتاريخ، أعمال الندوة العلمية التي انتضمت بالقصرين من 5 إلى 8 أفريل 2008، ص 44.

إجتمع عرش أولاد علي بأولاد ناجي من الفراشيش وبعض ماجر بقصد التزميل[1] فأمرونا بالزمل معهم فامتنعنا من ذلك نريد العافية لأنفسنا وترك مقاصدهم..." [2].

والرسالة التي سبقت الاشارة لها والتي كانت من قائد في الجيش الفرنسي الجنرال ريونيي Rieunier مؤرخة في 17 ماي 1881 إلى وزير العلاقات الخارجية الفرنسي، والتي جاء فيها أن كل السكان في البوادي ضد القوات الفرنسية...، وأن القبائل في الجنوب والخمير أظهرت مقاومة أكبر من الشمال[3].

2- الخصائص السياسية:

2-1 مشاركة القادة السياسيين وأوعوان الباي:

رغم استسلام الباي وتعاونه مع الاستعمار الفرنسي مع عدد من أعوانه، إلا أن عددا مهما من أعوان الباي وعماله كانوا في مقدمة رجال المقاومة[4]، أمثال علي بن خليفة النفاتي قايد نفات والحاج حسين بن مسعي قايد أولاد يدير (جلاص) والشيخ علي الحراث شيخ أولاد وزاز (الفراشيش) و أحمد بن يوسف قايد أولاد رضوان (همامة) و علي بن عمّار القايد السابق لأولاد عيّار... [5]

وكان قرار الحكومة التونسية بعدم المقاومة لتقاعسها أو عدم قدرتها عليها، سببا رئيسيا في فرار العديد من جنود المحلة التونسية من المعسكرات ليس نحو منازلهم كالسابق، بل نحو صفوف المقاومة، حتى كاد الفرار يأخد طابع الانسحاب الجماعي، فمن لم يكن معارضا للاحتلال كان رافضا الوقوف مع الجيش التونسي ضد إخوانه المقاومين للاحتلال[6].

---

1 – التزميل: ومنها زمالة وزمول وتزميل، و تحمل معاني ودلالات لغوية متعددة تحتفظ من بينها بمفهوم الحمل الذي يحمله البعير وكذ بمعنى اللف أو الآهل والعيال، وهنا ربما تعني حمل السلاح أو ركوب الخيل؛ أنظر، خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، ج2، المرجع السابق، ص 46.

2 – أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صن: 19، مل: 204، وث: 16164، رسالة أعالي تالة إلى القوير الأكبر، بتاريخ أكتوبر 1881.

3 - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 296, série de correspondance politique, dossier N°1 n 59, dates mai 1881, folio 1-132, Titre de dossier subissions de la France au gouvernement, N26.

4 – محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 128.

5 – علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص47.

6 – أ.و.ت، صن: 178، مل: 964، وث: 86، رسالة من علي باي إلى أخيه الصادق بتاريخ 1881.

وإن كانت بعض التقارير ترجح الخلفيات الموضوعية لتزعم الأعيان للمقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، بما يمثله هذا الأخير من تهديد مزدوج الانعكاسات على مكانهم ونفوذهم[1]، فهم وإن كانوا يطمعون في السلطة بعد طرد الاحتلال، فإنهم يخشون على أنفسهم من سلطة الاحتلال إذا نجح في مهمته.

2-2 وطنية المقاومات الشعبية التونسية:

إن الطابع القبلي للمجتمع التونسي وللمقاومات الشعبية يوحي أنها في غالبيتها تتسم بالمحلية، من خلال تكوين كل قبيلة مجموعات من المقاتلين للدفاع عن القبيلة وأفرادها وممتلكاتها، لكن السيمة الرئيسية للمقاومات الشعبية التونسية لم تكن كذلك، بل تميزت بحسها وشعورها الوطني الذي تجاوز حدودها القبلي الجهوي، حيث أظهر المقاومون التونسيون في عدة مواقف بانتمائهم إلى وطن واحد.

وتجسد الشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد في مقاومة قبائل الوسط للاحتلال الفرنسي ومنها قبيلة جلاص التي قاومته في أراضي بعيدة عن أراضيها، مثل معركة "القلعة الصغيرة" أو "حوش تيتين" التي قتل فيها قائدهم "علي بن عمارة الجلاصي" بتاريخ 21 أكتوبر 1881[2]، كما ظهرت الروح الوطنية في مقاومة صفاقس والقيروان، أين إجتمعت القبائل واتحدت مع سكان المدن للدفاع عنها، ومحاولة منع جيش الاحتلال من الوصول إلى المقدسات الدينية خاصة الموجودة في مدينة القيروان، والتي تعتبر إرثا جماعيا للمسلمين خاصة في تونس.

وساهمت الشعارات التي رفعها المقاومون التونسيون مثل الجهاد والهجرة في تمثين وحدة أهل البلاد وتعبئتهم في مواجهة الاحتلال، وهذا يعكس شهورا وطنيا، نتج عن وعي بالانتماء إلى مجال سياسي محدد، حيث ذكر رجال من قبيلة الفراشيش من خلال إحدى الوثائق:"أن بلاد تونس هي بلادهم وأنهم واقفين الحداد أبا عن جد وما يتجاوزها حد إلا بعد فناء آخر رجل منهم"[3]، وورد في وثيقة

[1] - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 322, Carton 69, Dossier1, Folio 35.

[2] – محمد الحمّاص، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص50-54.

[3] - أ.و.ت، س.ت، صن: 20، مل: 235، وث: 1958، 13دي القعدة 1298هـ/ 7 أكتوبر 1881م.

أخرية عبارة "وطن الدولة التونسية"[1]؛ وأخدت المقاومة بعد التدخل الاستعماري شكلا في الدفاع لا فقط عن قاعدة العروش والقبائل بل أيضا شكل الدفاع عن البلاد ضد المسيحيين[2].

2-3 ظاهرة وحدة المقاومات الشعبية التونسية:

تميزت المقاومات الشعبية في معظم جهات تونس، في ساحل البلاد ووسطها وجنوبها خاصة بوحدة قبائلها وعروشها في وجه الغزاة، فقد إجتمعت، رغم خلافاتها القديمة المتعصبة وانقسامها المعروف إلى صفين متعاديين (الصف الحسيني والباشي)، للوقوف صفا واحدا في وجه الأعداء، فوحدت كلمتها، ونظمت صفوفها، وقبلت بأن يكون علي بن خليفة النفاتي على رأس المقاومة[3]، كما انضمت إلى العروش المقاومة عدد كبير من الجنود الذين فروا من الجيش النظامي[4]، وتوحدت المقاومة من خلال مجموعة من الاجتماعات واللقاءات للتشاور، أبرزها ميعاذ القيروان الذي انعقد بالجامع الكبير في جوان 1881، الذي تشاور فيه العديد من أعيان القبائل، لتنظيم المقاومة وتوحيدها ولم شمل كل القبائل والعشائر في صف واحد لإيقاف زحف القواة الغازية، وكذلك إرسال وفد للتشاور مع السلطة العثمانية بإيالة طرابلس، وميعاد سبيطلة في 19 أوت 1881 الذي اتفقت فيه القبائل على الصمود ومواصلة المقاومة[5].

وشكل اتحاد القبائل وتزايد الثوار قوة أكثر، حيث تطور القتال بصورة أعنف، خاصة بعد انضمام بلدان الساحل إلى قبائل من أولاد سعيد وجلاص والسواسي والمثاليث والمهاذبة المقيمين في النفضية وبوفيشة، وبهذا الاتحاد تكبدت القوات الفرنسية والتونسية المتحالفة خسائر جسيمة، بعدما قطع عنهما جميع الطرق، وبالتالي نفاذ المؤن من ماء وعلف[6].

---

[1] – أ.و.ت، س.ت، صن: 38، مل: 443، وث: 68، 15 جمادى الأولى 1298هـ/ 15 أفريل 1881م.

[2] - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 322, Carton 69, Dossier1, Folio 36.

[3] – علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 47.

[4] – الهادي البكوش، إضاءات...، المرجع السابق، ص 71.

[5] – خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، ج3، المرجع السابق، ص26.

[6] – أ.و.ت، صن: 178، مل: 964، وث: 44، رسالة من أمراء مقدمة المحلة: محمد ناصيف ومحمد بن عمار والطيب بن الحاج إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل بتاريخ 1881/1298.

وركز المقاومون في قبيلة جلاص (إحدى قبائل الوسط) على توحيد صفوف مختلف عروشها، ثم التوحد مع قبائل أخرى مثل أولاد سعيد والسواسي والهمامة[1]، وتوج هذا التحالف بالوقوف الند للند في وجه القوات الفرنسية في عدة معارك، حتى تلك التي جرت في وقت كانت فيه المقومة في تراجع وتقهقر، منها التي جرت بتاريخ 22 سبتمبر 1882، بقيادة علي بن الضو والناصر بن علي بن عيسى ويوسف الابن الثاني للقايد الحاج بن مسعي، حيث استطاع المقاومون أن يأسروا عددا من الجنود الفرنسيين، وأجهزوا على عدد آخر، واعترف الجانب الفرنسي بفداحة الخسار، حيث جاء في تقرير فرنسي عن المعركة، مقتل ضابط وضابط صف وعريف وثلاث فرسان، وجرح آخرين[2].

2-4 ظاهرة معاقبة المتعاونين والمتخاذلين:

تميزت المقاومات الشعبية التونسية في بعض مراحلها، بظاهرة انتشار حرب العصابات ضد المتعاونين مع الاستعمار والرافضين للمقاومة، والإغارة على قبائلهم وسلب ممتلكاتهم، حيث شهدت سنة 1882 العديد من هذه العمليات خاصة في الجنوب التونسي، وكانت المجموعة التي كونها أحمد بن يوسف وعلي بن الضو، من أهم المجموعات التي كانت تقوم بهذه العمليات إضافة إلى مهاجمة المصالح الاستعمارية، ففي الثاني عشر من فيفري 1882، وانطلاقا من جبال قبائل الهمامة قامت مجموعة من 50 فارس بالهجوم على العديد من قبائل النتعاونين، منها مركز "حوش تاسة العسكري" التابع للأهالي، وقتلت شخصا واحدا وجرحت آخرين، وفي اليوم الموالي توجهوا نحو الشمال وقاموا بنهب زاوية سيدي أحمد بن السميع[3].

3- الخصائص العسكرية:

3-1 طرق الانتشار المكاني والزماني:

تميزت المقاومات الشعبية في تونس بعد دخول المحتل الفرنسي بعدة طرق لضمان انتشارها المكاني والزماني، واعتمدت بشكل كبير على الاجتماعات واللقاءات التي كانت تعقد للتشاور والتنسيق وارسال الوفود لحشد القوات وجمع السلاح والعتاد.

---

[1] - محمد الحمّاص، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص50.

[2] - محمد الحماص، المرجع السابق، ص 60.

[3] - محمد الحمّاص، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص 84-86.

ولعل أبرز هذه اللقاءات ميعاذ القيروان الذي انعقد بالجامع الكبير في جوان 1881، الذي تشاور فيه العديد من أعيان القبائل، لتنظيم المقاومة وتوحيدها ولم شمل كل القبائل والعشائر في صف واحد لإيقاف زحف القواة الغازية، وكذلك إرسال وفد للتشاور مع السلطة العثمانية بإيالة طرابلس، وبعده تكثفت تحركات القبائل والوفود حول المناطق الحضرية داعية للمقاومة ومهددة مصالح الغزاة والمتعاونين معهم[1].

وعن اعتماد رجال المقاومة على المراسلات كوسيلة للدعوة إلى الجهاد وجاء في تقرير الجنرال لوجرو (Logerot) المؤرخ في 3 سبتمبر 1881 ما يلي :" من الجنرال لوجرو قائد جيش الاحتلال إلى الجنرال قائد الفيلق التاسع عشر بالجزائر، إن وضعية القبائل السياسية بالمملكة (يقصد تونس) رديئة، وقد كُتب لي من سوق الأربعاء أن مراسلات كثيفة تتبادل بسوق فرنانة بين قبائل خمير وسكان الجنوب..." [2]، ومثلها الاجتماعات التي انعقدت في زاوية سيدي بوزيد أو سمالة القايد أحمد بن يوسف، بين مختلف عروش قبيلة الهمامة، وكان القايد أحمد بن يوسف يرأس أغلب الاجتماعات، كما كان يوزع الاستدعاءات[3].

كما كان يعتمد بعض قادة المقاومة في نشر ثوراتهم على إخضاع القبائل وإجبارهم على الانضمام إليها في ظل تقاعس بعضها واظهار نية التعاون مع المستعمر، وفي ذلك جاء في تقرير العقيد القلادياتار (Le Gladiateur) المؤرخ في 12 أوت 1881 أن علي بن خليفة النفاتي كاتب العديد من شيوخ قبائل الساحل يطالبهم بالانظمام إليه لمحاربة الفرنسيين "وإلا حُرقت ونُهبت منازلهم وأسر أهاليهم، من ذلك أن شيخ الزّارات، حسب قول بعض اليهود الذين قدموا أخيرا جربة، في حيرة كبيرة وأنه مؤيد للفرنسيين لو دعموه لكن دون ذلك سيكون مجبورا على الوقوف إلى جانب علي بن خليفة خوفا من تخريبه لممتلكاته..."[4]

ومنها أن بعض شيوخ القبائل كانوا ينظمون إلى المقاومة غصبا أو خوفا من الثوار أن يفتكوا بهم أو ينهبوا ممتلكاتهم، حيث تشير رسالة عامل القيروان محمد المرابط إلى الوزير الأول أن عامل أولاد يدير

---

[1] – خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، ج3، المرجع السابق، ص26.

[2] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، المرجع السابق، ص 41.

[3] – محمد الحماص، المرجع السابق، ص 77.

[4] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، المرجع السابق، ص 77.

توجه خوفا وبالغصب عليه هو أهله ومن معه تلبية لنداء قائد المقاومة علي بن خليفة النفاتي للعروش لتنظيم المقاومة بالوسط[1]

3-2 حرب العصابات:

نظرا لتفاوت موازين القوى بين الجيش الفرنسي والمقاومة الشعبية التونسية، فإن هذه الأخيرة كانت تتجنب في العديد من الأحيان أسلوب الحرب المباشرة مع العدو، إلا في حالة الدفاع عن قواعدها أو المدن الكبرى كما حدث في القيروان وصفاقس، ولهذا كانت تنتهج أسلوب حرب العصابات في هجوماتها على مراكز وثكنات العدو، كما حدد إجتماع قادة القبائل في 19 أوت 1881 (ميعاذ سبيطلة)، خطة رئيسية تعتمد على توزيع المقاومين حسب مقاييس تأخذ بعين الاعتبار قرب القبائل من المنطقة التي سوف يحاربون فيها، ومعرفتهم بأرض المعارك، وامكانية النجاة عند الاضطرار[2].

وكان المجاهدون يفاجئون الفرق العسكرية الفرنسية، وقوافل تموينهم، "فينصبون لها الكمائن في الطريق، وبين أشجار الزيتون وأسوار التين الشوكي، وكانوا يقضّون مضاجع المحتلين بالهجمات الخاطفة، في أماكن مبيتهم تحت أستار الظلام"[3].

وجاء في رسالة من وزير البحرية والمستعمرات إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 20 ماي 1881، وصف لأعمال المقاومة على أنها "عمل عصابات وضرورة اليقضة وتكثيف المراقبة"[4]، وهناك رسالة مماثلة مؤرخة في 23 ماي تصف المقاومة في صفاقس بحرب العصابات[5].

ومكّن هذا الأسلوب المقاومين من إحراز العديد من الانتصارت في عدد من المعارك، كما أنه منع القوات الفرنسية من السيطرة التامة على بعض المناطق التي احتلوها، حيث جاء في تقرير العقيد بلهوم (Belhomme) ما يلي:".. لم تقع السيطرة تماما على المنطقة الممتدة بين القيروان وصفاقس

---

1 - الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، ص:17، م: 192.

2 - محمد الحمّاص، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص 79.

3 - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 108.

4 - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 296, série de correspondance politique, dossier N°1 n 59, dates mai 1881, folio 1-132,   Titre de dossier subissions de la France au gouvernement, N22.

5 - Ibid, N19.

ووادي جلمة، بل إنها تخضع بصورة متزايدة لغارات عصابات المتمردين الذين يتمكنون في مجموعات صغيرة من التسلل إلى دواخل البلاد، ففي أواخر شهر فيفري (1882) تمكن جيش من 550 فارس متمرد من عبور دوائر قابس في زمرات صغيرة، وتجمع في وادي العكاريت ثم انقسم إلى ثلاث مجموعات عبرت سيدي كهذب والسقي إلى أراضي نقّات حيث أغارت على عديد القطعان.. وتم قطع التلغراف بين صفاقس وقابس..." [1].

3-3 تقنيات التسليح:

مع بداية أولى عمليات المقاومة، وبعد انتشار أخبارها، بدأت العديد من المناطق بالاستعداد للانظمام إلى صفوف المقاومين بتجهيز الخيل وتحضير الأسلحة وشراء الذخيرة، حيث ومباشرة بعد الإغارة التي قام بها أولاد سعيد في الوسط بتاريخ 25 ماي 1881 على "هنشير النفيضة" الذي كانت تمتلكه "الشركة المرسيلية للقرض"، استعد الناس في المناطق المجاورة لمواجهة الغزاة بشراء البارود والسلاح من المهربين الأوربيين وخاصة الإيطاليين والمالطيين، تبعها العديد من الهجومات على خطوط المواصلات والإغارة على مصالحهم وأتباعهم[2].

وعن تهريب الأسلحة والبارود جاء في تقرير القبطان بوستال (Boistel) للقائد الأعلى للأسطول الفرنسي، المؤرخ في 10 جوان 1881 ما يلي:".. أما فيما يخص تهريب الأسلحة فإن كلمباني يدّعي أن ذلك يقع في جرجيس علنا، وأن البارود يصل القرية محملا على مركبات مالطية ..، بما أن العلاقات التجارية بين صفاقس ومالطة جيدة، فإنه كلما كانت باخرة قادمة من مالطة وتحمل بارودا، تعلم صفاقس مسبقا بموعد وصولها عرض السواحل التونسية، حيث تعترضها مراكب في المكان المتفق عليه وتتسلم البضاعة وبدورها توزعها على نقاط استقبال على طول السواحل، في الأثناء يكون المهربون من العرب في ترقبهم يتحينون الفرصة المناسبة، حيث يدخلون الماء حتى

[1] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، المرجع السابق، ص 122.

[2] – خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ....، ج3، المرجع السابق، 26.

أحزمتهم ويصعدون المراكب ويدفعون ثمن البارود ليعودوا به لليابسة، ثم تحمل البراميل على الإبل التي تتوجه نحو الداخل..." [1].

وركزت بعض المقاومات الشعبية في بدايتها على تنفيذ عمليات عسكرية محدودة تهدف بالدرجة الأولى إلى افتكاك الأسلحة من البروج العسكرية، ومنها ما قام به مقاتلون من قبيلة جلاص، حيث قاموا بالاستلاء على برج "حفيظ" واستولوا على ما وجدوا فيه من أسلحة[2]، ومنها ما قامت به مجموعة من المقاتلين، والتي كونها أحمد بن يوسف وعلي بن الضو، في الثاني عشر من فيفري 1882، انطلاقا من جبال قبائل الهمامة بالهجوم على مركز "حوش تاسة العسكري" التابع للأهالي، وقتلت شخصا واحدا وجرحت آخرين، وغنموا بعض الأسلحة[3].

3-4 العفوية وسوء التنظيم:

ورغم أن المقاومة الشعبية التونسية كانت تتسم بالشجاعة والاقدام، إلا أنها كانت تفتقر في الكثير من الأحيان إلى التنظيم المحكم، وكانت في غالبيتها مرتجلة عفوية تفتقد إلى برنامج عمل حربي يمكنه مجابهة الجيش الفرنسي المتطور عدة وتقنيات، بالإضافة إلى أنها كانت تستعمل سلاحا بدائيا في مواجهته[4].

وأشار العديد من المؤرخين أن المقاومة كانت قد بدأت كفاحها من أول يوم دون أن تنتظر إشارة من أحد، بداية بمحاولة قبائل خمير وعمدون والشيحية إعاقة تقدم الجيش الفرنسي برا وبحرا، ونجحت في ذلك في بعض المواقع، إلا أن البداية الحقيقة للمقاومة الأكثر تنظيما والأقل عفوية، جاءت بشكل عملي بعد انعقاد إجتماع 15 جوان 1881 بجامع عقبة بن نافع في القيروان، برئاسة علي بن خليفة النفاتي، والذي ضم مسؤولين عن مختلف القبائل بغرض توحيد وتنظيم المقاومة[5].

3-5 المقاومة من وراء الحدود:

---

1 - عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، المرجع السابق، ص 32.

2 - محمد الحمّاص، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص50-52.

3 - محمد الحمّاص، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص86.

4 - الهادي البكوش، إضاءات ...، المرجع السابق، ص 73.

5 - الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص 216.

يعد احتلال القيروان وفشل المقاومة في الدفاع عنها خلال شهر أكتوبر 1881م، منعرجا حاسما في مسيرة حركة المقاومة الشعبية في تونس، حيث أثر احتلال المدينة على معنويات المقاومين، باعتبار مكانتها الدينية المقدسة لدى السكان، كما أن احتلالها يعكس نجاح الجيش الفرنسي في السيطرة على قسم هام من البلاد، وبالتالي تزايد الضغط العسكري على المقاومين، وهذا ما جعلهم ينتقلون نحو الجنوب ثم الهجرة نحو إيالة طرابلس[1].

وتقدر بعض المصادر عدد المهاجرين ما بين 120 ألف إلى 140 ألف، وحتى 230 ألف نسمة بما في ذلك النساء والأطفال، وكانت الهجرات ممثلة في عدة قبائل خاصة الجنوبية منها تحت تأثير قادتها، وهم نفسهم قادة المقاومة، وفي مقدمتهم علي بن خليفة النفاتي، حسين بن مسعي، منصور الهوش، علي بن عمار العياري وغيرهم، وبعد فترة فتور قصيرة، انطلقت عمليات المقاومة من وراء الحدود بداية من سنة 1882، وكانت عبارة عن هجومات على مصالح فرنسية عسكرية وإقتصادية، وكذا على القبائل المتخاذلة والمتعاونة مع الاستعمار[2]، منها ما قام بها حوالي 300 فارس من الهمامة، جلاص ونفات يوم 5 مارس 1882م على الطريق الرابط بين القيروان والحمّامات، ضد مجموعة من الأهالي والإيطاليين معهم عربات محملة بالبضائع[3].

والعدد الكبير للمهاجرين يعكس ارتفاع عدد المقاتلين الذين هاجروا إلى إيالة طرابلس من أجل مواصلة عمليات المقاومة، والجدول الموالي يبين عدد هؤلاء وكيفية توزّعهم حسب العروش والقبائل:

العرش	مشاة	فرسان	القادة
نفّات	1200	300	علي بن خليفة النفاتي
الهمامة	4000	2000	أحمد بن يوسف
جلاص	3000	1500	حسين بن مسعي
السّواسي	1000	300	صالح بن صالح

[1] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص281.
[2] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص281- 291.
[3] - أ.و.ت، صن: 215، مل: 311، وث: 04، بتاريخ 21 ربيع الثاني 1299/ 12 مارس 1882م.

أولاد سعيد	800	200	الحاج الواعر
ماجر	600	200	أحمد الزاير
دريد	200	56	صالح بن علي
الفراشيش	400	200	الحاج الحرّاث
المثاليث	400	100	-
أولاد عيار	200	46	علي بن عمّار
أولاد سيدي تليل	500	500	-
أولاد سيدي عبيد	900	400	-
مجموع المحاربين	**18772**		

جدول رقم 07: توزّع عدد المحاربين اللاجئين إلى إيالة طرابلس حسب العروش سنة 1882م[1]

من خلال الجدول يمكن أن نستنتج أهمية عدد المحاربين من المشاة والفرسان، خاصة من الهمامة وجلاص، وأنه يوجد على رأس أغلب العروش المهاجرة قائد بارز من بين قيادات المقاومة.

4- الخصائص الدينية والاجتماعية:

4-1 الطابع الجهادي:

عادة لا يمكن أن ننفي الطابع الجهادي لمقاومة مسلحة لشعب مسلم ضد إحتلال أجنبي، وهذا هو حال المقاومة الشعبية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي، حيث خلدت معاركها ضد جيش الاحتلال وبطولات قادتها والعدد الكبير من شهدائها صفحات من بسالة المقاومة وروح الجهاد المقدس ضد الكافر المختصب لأرض الاسلام، رغم أن بعض المؤرخين نفوا ذلك عن المقاومة الشعبية التونسية في مجملها حيث يقول علي المحجوبي في كتابه "انتصاب الحماية":"ولم تكن إذن المقاومة

[1] - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 296, série de correspondance politique, Vol 22, le 06 Aout 1882.

التونسية للاحتلال الفرنسي بالجهاد ضد النصارى، فالطرق الدينية التي تعتبر آنذاك ركائز للاسلام لم تتصادم في غالب الأحيان مع المستعمرين.."[1].

2-4 إنسانية المقاومة:

اتسمت المقاومة التونسية بالطابع الانساني، انطلاقا من مرجعيتها الدينية الاسلامية التي تدعو لاحترام الروح الانسانية خاصة الأشخاص العزل، حيث شعرت الجاليات الأوربية بالفزع من عمليات الانتقام والنهب التي قد يمارسها الأعراب المقاومين في وضع يتسم بعدم الاستقرار، ففي صفاقس زاد لجوء عائلة نائب القنصل الفرنسي في 25 جوان 1881 واختبائها في باخرة "البشير" التونسية من قلق هذه الجاليات، لكن القايد حسونة الجلّولي وبمعية الأعيان أسس مجموعة من الحراس المدنيين لحماية الأوربيين من غضب السكان وصيانة المدينة من تخريب الأعراب، وبالرغم من ذلك لم يشهد هجوم عامة السكان بمعية جمع من المثاليث على قنصلية فرنسا بالمدينة في 28 جوان، أي حادث سوء اتجاه الأوربيين، الذين لجؤوا بعد ذلك إلى باخرة "الشكال" التي أرسلتها السلطات الفرنسية لهذا الغرض[2].

ثالثا: مقارنة بين خصائص المقاومات الشعبية الجزائرية والتونسية:

1- أوجه التشابه:

من خلال ذكر خصائص ومميزات المقاومات الشعبية في كل من الجزائر وتونس، يمكن أن نلاحظ بعض أوجه التماثل بينها في هذا المجال، نوجز ذلك في النقاط التالية:

- من حيث إمتدادها وشمولها الجغرافي، هناك تقارب بين المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، حيث يمكن القول أنها وصلت إلى نسبة 70% من المساحة في كل بلاد، وإن كانت المناطق التي لم تصلها في الجزائر معظمها صحراوية أو خالية، بينما لم تشارك مناطق حساسة في المقاومات الشعبية التونسية كبعض المدن.

[1] - علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص57.

[2] - علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص ص 48-49.

- تميزت المقاومات الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس في مجملها بالعفوية، وفي غالبيتها بسوء التنظيم، باستثناء المرحلة الأولى التي شهدت المقاومة المنظمة في الجزائر من خلال مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي، وفي تونس بقيادة علي بن خليفة النفاتي.

- لم تقتصر المقاومة الشعبية في كل من الجزائر وتونس على الجانب المسلح فقط، بل شهدت مقاومة شعبية سلمية يمكن تسميتها أحيانا سياسية، كانت بقيادة حمدان بن عثمان خوجة في الجزائر، تزامنت مع بداية المقاومة الشعبية المسلحة، لكنها لم تدم طويلا، بينما عرفت تونس هذا الشكل من المقاومة بعد نهاية الفترة الأولى من المقاومة المسلحة حوالي سنة 1884، وإن كانت عفوية أقل تنظيما وتأطيرا، ماعدى بعضها، كأحداث الزلاج سنة 1911 التي كانت عبارة مظاهرة شعبية سلمية مؤطرة ومنظمة ضد بلدية تونس لقرارها بتسجيل مقبرة لتكون ملكا بلديا، وأحداث الترامووي سنة 1912 التي جاءت إثر حادث مقتل طفل دهسه الترامووي[1].

- وعرفت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس ظاهرة التحالفات والصراعات على حد سواء، وإن تميزت في تونس في مرحلة معينة بتعاون واتحاد شبه كلي، وفي الجزائر باتحاد بين مقاومتين أو ثلاثة على الأكثر، إلا أنها في طابعها العام تميزت بالصراعات الشخصية بين زعمائها، التي تطورت أحيانا إلى نزاعات مسلحة أوحتى تعاون مع المستعمر.

- ورغم وجود كل من الجزائر وتونس قبل الاحتلال تحت الحكم العثماني الذي دام فيهما عدة قرون، ورغم شبه القطيعة التي كانت بينه وبين عامة الشعب، إلى أن الشعور بالوطنية (وإن غلبت عليها الوطنية المحلية مقارنة بالوطنية العامة) ميز المقاومات الشعبية في كل من الجزائر وتونس، ولعل هذه الوطنية مصدرها تعاليم الدين الاسلامي الذي كانت تؤطره الطرق الصوفية، والتي كان شيوخها هم قادة المقاومات الشعبية، خاصة في الجزائر.

- ومن أهم ميزات المقاومات الجزائرية والتونسية المشتركة للاحتلال الفرنسي إعتمادها الكلي على العنصر الوطني في مواجهته، رغم محاولة كل من أحمد باي الاستجاد بدعم ومعونة السلطان العثماني محمود الثاني مما جعله يعتمد في مقاومته على دعم القبائل العربية المحيطة بمدينة قسنطية وحتى قبائل الأوراس والجنوب الشرقي بعد إحتلال قسنطينة سنة 1837[2]، ونفس الشيء حاوله علي بن

---

[1] - تم التفصيل فيهما في الفصل الأول ضمن مظاهر المقاومة الشعبية التونسية.

[2] - يحي بوعزيز، موضوعات من تاريخ الجزائر والعرب، ج 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 433-440.

خليفة النفاتي في تونس، لكن ذلك حافظ على ميزة الأصالة التي يعكسها الاعتماد على العنصر الوطني في عملية الدفاع عن البلاد في مختلف أرجائها، فهذا يكتسي أهمية بالغة لأنها تعكس وحدة الموقف ووحدة الشعور بالانتماء السياسي وتعبر عن ردود فعل واعية لأمة متجانسة اتجاه خطر أجني أحدق بها من كل جانب[1].

- كما تشابهت المقاومات الشعبية في الجزائر مع نظيرتها في تونس في بعض آليات الانتشار، خاصة المكاني، حيث اعتمد قادتها على الاجتماعات واللقاءات بين الأعيان، وعلى المراسلات والعلاقات والقرابات القبلية والعائلية، وحتى الاخضاع بالتهديد أو القوة العسكرية، ولم تشهد المقاومات الشعبية في تونس آليات مؤثرة في انتشارها الزماني بما أنها شهدت استمرارية محدودة.

- واعتمدت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس على أسلوب حرب العصابات بشكل عام، بسبب تفاوت موازين القوى بين قواتها وقوة الجيش الفرنسي وعتاده، مع وجود بعض الاستثناءات فيما يخص المواجهات الحربية المباشرة، خاصة تلك التي شهدتها مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي، ومقاومة الجنوب التونسي سنة 1916، كما اعتمدت في عتادها الحربي على بعض الأسلحة التقليدية، وعلى شراء الأسلحة من خارج البلاد، وتميزت مقاومة الأمير عبد القادر بصناعة الأسلحة والبارود.

- شهدت المقاومة الشعبية سواء في الجزائر أو في تونس ظاهرة مقاومة الاحتلال الفرنسي من خارج حدود البلاد، وكان منهم الشريف محمد بن عبد الله والأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة في الجزائر، واشتهر في تونس علي بن خليفة النفاتي وقادة ثورة الجنوب التونسي سنة 1916 بالتعاون مع الثوار الليبيين على الحدود.

- وإن كانت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس تحت قيادة شيوخ القبائل وعلماء ومقدمين الطرق الصوفية وبعض الأعيان، إلا أن قاعدتها اعتمدت في كل من الجزائر وتونس على عامة الشعب، ولهذا سميت مقاومات شعبية، وخاصة فئة الفلاحين الريفيين الأكثر تمرسا للفروسية واستعمالا للسلاح ورفضا لسيطرة الأجنبي.

- واشتركت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس في طابعها الديني الجهادي بشكل عام، نظرا للتمسك بتعاليم الدين الاسلامي الداعي إلى رفض الوجود الأجنبي الكافر، ووجوب محاربته وطرده

---

[1]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 225-228.

من أرض الإسلام، رغم أن بعض المؤرخين نفوا ذلك عن المقاومة الشعبية التونسية في مجملها حيث يقول علي المحجوبي في كتابه "انتصاب الحماية":"ولم تكن إذن المقاومة التونسية للاحتلال الفرنسي بالجهاد ضد النصارى، فالطرق الدينية التي تعتبر آنذاك ركائز للاسلام لم تتصادم في غالب الأحيان مع المستعمرين.."[1]، وفي نفس الإطار عرفت بعض المقاومات الشعبية في كل من الجزائر وتونس ظاهرة إدعاء المهدية من بعض قادتها.

- وتميزت كذلك سواء المقاومات الشعبية في الجزائر أو في تونس بالطابع الانساني، على عكس ممارسات الاحتلال القمعية الوحشية اللاإنسانية، وتجلى ذلك في معاملة قادة المقاومات الشعبية لأسرى الحرب، وعدم الاعتداء على الجاليات الأوربية وحتى الفرنسية المدنية.

2- أوجه الاختلاف:

هناك العديد من أوجه الاختلاف بين المقاومات الشعبية الجزائرية والتونسية، كما أن كل واحدة منها تتمز بخاصيات غير موجودة عند الأخرى تماما أو موجودة بدرجة أقل بكثير، ومن بين أوجه الاختلاف نذكر ما يلي:

- شهدت المقاومة الشعبية في الجزائر ظاهرة المرحلية بشكل واضح، حيث تجلت في مرحلتين أو ثلاثة حسب اختلاف تحليل المؤرخين والدارسين، وذلك بسبب استمراريتها وتنوعها، مقارنة بالمقاومات الشعبية في تونس.

- ويظهر الاختلاف الكبير بين المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس في خاصية التعدد، الاستمرارية، التواصل والشمول وحتى التزامن، حيث يفوق عدد المقاومات الشعبية الجزائرية نظيرتها في تونس، ولم تشهد الجزائر سوى مراحل قصيرة جدا من هدوء المقاومات لم تتعدى الخمسة سنوات على مدى حوالي تسعين سنة (1830-1916)، وكانت بشكل متواصل وشامل ومتزامن أكثر مما كانت عليه في تونس، أين شهدت مراحل طويلة من الهدوء امتدت أكبرها لأزيد من عشرين سنة (1884-1906)، ولم تشهد التزامن إلا في بدايتها (1881-1883).

- وكان الطابع السياسي للمقاومات الشعبية في الجزائر أكثر وضوحا ونضجا في البداية مما كانت عليه المقاومات الشعبية في تونس، حيث ظهرت في محاولات حمدان خوجة وأعيان الجزائر،

[1]- علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص57.

وخاصة من خلال مقاومة الأمير عبد القادر، الذي استطاع أن يجبر الحكومة الفرنسي على مفاوضته عدة مرات والدخول معه في معاهدات هدنة وسلم وحتى إعتراف رسمي بدولة ذات سيادة كاملة.

- وفي الجانب العسكري والتنظيمي، كانت المقاومات الشعبية في الجزائر عموما أكثر قوة وتنظيما، يظهر ذلك مثلا في التطور الكبير الذي كان عليه جيش الأمير عبد القادر، أو الأسلحة والعتاد الذي كان يملكه جيش أحمد باي، حتى أن جيش الأمير عبد القادر كان يصنع محليا الأسلحة والبارود والعتاد الحربي المختلف.

- إرتبطت معظم المقاومات الشعبية في الجزائر بالطرق الصوفية، فأغلب الذين رفعوا السلاح ضد الفرنسيين كانوا شيوخا أو مقدمين لطرق صوفية معينة خاصة الرحمانية والقادرية[1]، فالطرق الصوفية كانت تعتبر آنذاك ركائز الإسلام في المغرب العربي، لكنها في تونس لم تتصادم في غالب الأحيان مع المستعمر، بل ذهب بعضها إلى حد التواطؤ مع السلطات الفرنسية[2].

- وبالرغم من المشاركة الفعالة للمرأة سواء في المقاومات الشعبية بالجزائر أو بتونس، إلا أنها في الجزائر تميزت بوجود إمرأة قادت مقاومة شعبية، وهي لالة فاطمة نسومر في منطقة القبائل، وحسب معلوماتنا لم تشهد المقاومة الشعبية التونسية إمرأة قائدة.

- وإن كانت المقاومات الشعبية في تونس لم تتميز بالاستمرارية والتواصل، إلا أنها شهدت خاصية مميزة وهي عمومها وشمولها في وقت واحد بعد اتفاق وتوحد القبائل تحت قيادة علي بن خليفة النفاتي، وهذا كذلك في حد ذاته خاصية أخرى لم تشهدها المقاومات الشعبية في الجزائر وإن حدث تعاون واتحاد بين بعضها.

- وتميزت المقاومات الشعبية في تونس بطابعها القبلي الريفي المحض، مع خمول شبه كامل للمدن التي استسلمت في أغلبها، واعتمد بعضها الآخر على قبائل الريف للدفاع عنها، ويقول علي المحجوبي في ذلك:"أما خمول جل المدن أمام قوات الاحتلال فإنه يعود إلى نزعة الحضر إلى الخضوع للسلطة الحاكمة...، كما هو ناجم الفئات الغنية من كبار الفلاحين والصناعيين والتجار في المدن، وهذه الطبقات المحظوظة لا تريد الدخول في صراع غير متكافؤ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها وأمنها للخطر.." [3].

---

[1] - حميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص 65.

[2] - علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 57.

[3] - نفسه، ص 56.

- وإن كانت المقاومات الشعبية في الجزائر تميزت بقادتها من شيوخ القبائل ومقدمين الطرق الصوفية، فقد تميزت في تونس بقادتها من السياسيين وأعوان الباي السابقين، من العمال على المناطق خاصة منها الجنوبية، وكذلك بمشاركة بعض الجنود الفارين من جيش الباي الذي كان يدعم القوات الفرنسية فيوقف المقاومة.

- ورغم بروز حالات من المقاومة من وراء الحدود بالنسبة لبعض المقاومات الشعبية في الجزائر، كمقاومة الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة، إلا أنها كانت مؤقتة ولم يرحب بها من السلطة في المغرب الأقصى، بينما تميزت المقاومة الشعبية التونسية من وراء الحدود بطول مدتها (1881-1884)، وبدعم من سكان وسلطة الباي في طرابلس، وإن كانت سلطة الباي شبه مجبرة، بسبب العدد الكبير للمهاجرين الذين رافقوا قادة المقاومة.

3- أسباب الاختلاف:

من خلال ذكر أوجه الاختلاف بين خصائص المقاومة الشعبية الجزائرية والتونسية، نلاحظ تعددها وتنوعها، وأحيانا نجد إختلاف كبير في بعضها، مثل عددها وانتشارها ونسبة شمولتها وخاصة تواصلها من عدمه والتي تميزت به المقاومة الشعبية الجزائرية أكثر من التونسية، كما أن هذا التفاوت سنلحضه عندما ندرس نتائج وتأثيرات المقاومة الشعبية في الفصل الرابع، كل هذا يجعلنا نتسائل عن الأسباب والعوامل التي أدت وساعدت على وجود هذا الاختلاف والتباين رغم أن الإستعمار واحد وهو الاستعمار الفرنسي، ورغم الجوار الجغرافي للجزائر وتونس وما يجمعهما من دين وتاريخ وتقاليد مشتركة، ومن خلال أراء بعض المؤرخين والدارسين وتحليلنا الخاص حاولنا تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

3-1 طبيعة الاستعمار وسياسته:

سبقت الإشارة في المدخل عن الاختلاف بين طبيعة الاحتلال الفرنسي في الجزائر مع تونس، حيث كان في الجزائر إحتلالا عسكريا مباشرا، وكان في تونس نظام حماية، وهذا ينعكس كذلك على السياسة الاستعمارية المنتهجة في كل بلاد، وهناك عدة نقاط تجعل الاحتلال العسكري المباشر وسياسته المطبقة في الجزائر تزيد من وتيرة المقاومة الشعبية وشموليتها وانتشارها وتواصلها وقوتها مقارنة بما ينتج عن نظام الحماية المطبق في تونس.

فالاحتلال العسكري المباشر الذي طبقته فرنسا في الجزائر من خلال ضخامة الحملة العسكرية، وإنهاء الحكم العثماني في الجزائر بعقد معاهدة الاستسلام التي غادر بموجبها الداي حسين الجزائر تاركا السلطة بيد المستعمر، والذي بدوره لم يتأخر في نقد بنود المعاهدة التي نصت على حفظ أرواح الأهالي وأعراضهم وممتلكاتهم وعقيدتهم وتقاليدهم، بينما جاءت الحماية الفرنسية على تونس عبر مراحل من خلال مجموعة من المعاهدات، حاولت من خلالها فرنسا إعطاء الصبغة القانونية لبسط سيطرتها على تونس، كما أنها تركت سلطة الباي وإن كانت صورية لتخفيف حدة ردة فعل التونسيين من باب إبقاء الحاكم المسلم على المسلمين، وهذا كان من أهم أسباب استسلام بعض المدن التونسية، عكس ما كان في الجزائر.

ولم يكفي فرنسا إبقاء دولة تونس والأسرة الحاكمة فيها تستمران ولو من الناحية الشكلية والصورية، بل أبقت فيها العديد من المظاهر التي حافظت على هدوء التونسيين مقارنة بالجزائريين، حيث بقي فيها مثلا التعليم باللغة العربية، وبقي جامع الزيتونة كما كان من قبل مركزا من مراكز الثقافة الاسلامية، أما في الجزائر فقد دمرت فرنسا جميع ما وجدته من مراكز ثقافية (معاهد وزوايا)، واستحوذت على أملاك الأوقاف التي كانت مصدر تمويل لهذه المؤسسات، كما سنت تدابير قمعية استثنائية، في مقدمتها قانون الأهالي سنة 1881[1].

3-2 طبيعة الشعب التونسي واندماجه مع الأجانب:

بداية من الناحية البشرية، لم يكن عدد سكان تونس أثناء فترة الاحتلال يتجاوز المليون و200 ألف ساكن، ومع كثرة المتعاونين من أنصار الباي، وهجرة حوالي عشر السكان (120 ألف)[2]، أثر ذلك على تعداد الثوار المنظمين للمقاومة مقارنة مع الجزائر التي كان تعداد سكانها حسب أقل التقديرات يتجاوز المليونين والنصف.

كما أن بعض المؤرخين الفرنسيين اعتبروا الشعوب في شمال إفريقيا يتزايد تعصبها ورفضها للأجنبي من الشرق إلى الغرب، حيث "واجهت فرنسا في الجزائر شعبا بربريا (وحشيا على تعبير أحدهم) أشد عدائية، أما في تونس فهناك فئة واسعة من العقلاء والأذكياء الأقل عدائية، عبارة عن قبائل شبه

[1] - بن يوسف بن خدة، جدور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012، ص 49-51.

[2] - خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التريخ، ج3، المرجع السابق، ص ص 26-27.

مسالمة متفرغة للفلاحة وتربية المواشي.." [1]، وينطبق هذا بشكل أكثر على أهالي المدن الكبرى، التي دافعت عنها القبائل البدوية المجاورة مثلما حدث مع القيروان وصفاقس، واستسلمت أخرى بسهولة دون أي مقاومة، كتونس العاصمة.

ويذهب العديد من المؤرخين التونسيين إلى تحليل متقارب مع هذا، حيث يشير "عدنان المنصر" أنه ورغم أن الباي المتهم بالخيانة تعامل بسلاسة وتعاون مع فرنسا وتساهل معها في بسط الحماية على تونس إلا أن الأهالي العاصمة لم يبدوا أي مظاهر أو شعارات للعدوان ضد فرنسا[2]، ويشير "عبد الله العروي" إلى أنه لا يجب التعرض إلى برودة الحس الوطني لدى أهالي تونس في عام 1881 بمعزل عن الأسباب الموضوعية التي دفعت بهم إلى ذلك، أهمها عدم التفاني في الدفاع عن دولة لا تمثل مصالحهم، عكس ما حدث عندما جاءت القوات الأوربية للقضاء على ثورة علي بن غداهم سنة 1864، حيث ثار الأهالي ضد الفرنسيين والإيطاليين تضامنا مع هذه الثورة[3]، إضافة إلى اختلاط التونسيين في المدن بالأجانب وتعاملهم معهم، تجاريا في إطار المشاريع الكبرى التي كانت تديرها الشركات الفرنسية والإيطالية هناك، عكس ما كان في الجزائر، أين كان يقتصر وجود الشركات الأجنبية على مناطق ساحلية محصورة كالقالة، وهذا جعل تقبل الأجانب عند التونسيين في المدن يكون أكثر منه في الجزائر.

3-3 إختلاف الخصائص الطبيعية (المساحة- التضاريس - الحدود):

يعتبر العامل الطبيعي من أهم الأسباب التي أدت إلى الاختلاف الكبير بين طبيعة وخصائص المقاومات الشعبية في الجزائر عن نظيرتها في تونس، وذلك من عدة نواحي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- المساحة الجغرافية الكبيرة للجزائر مقارنة بتونس أعاقت على قوات الاحتلال الفرنسي مهمة التوغل في جميع المناطق وتأمينها بشكل جيد بعد إحتلالها، لأن ذلك يتطلب جهدا عسكريا كبيرا من حيث عدد الجنود وكمية العتاد، بينما وجدت سهولة أكبر في مساحة تونس الأصغر، كما أن هذا

---

1 - Louis Vignon, La France dans l'Afrique du nord…, Op.cit, p130.

2 - عدنان المنصر، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للستعمار بمدينة تونس ..، المرجع السابق، ص20.

3 - Laraoui Abdellah, l'Histoire du Maghreb : un aissai de synthèse, Maspero, Paris, 1982, p88.

العامل ساعد الثوار في الجزائر أكثر من تونس فيما يخص المناورة وتغيير مراكز المقاومة والتنقل بالجيوش، مثلما حدث في مقاومة الأمير عبد القادر، حيث كان يغير مواقع قيادته وجيشه باستمرار كلما ضيق عليه جيش الاحتلال، خاصة في ظل وجود الصحراء الشاسعة التي لجأ إليها في آخر مرحلة من مقاومته.

– التضاريس الصعبة التي تتميز بها الجزائر مقارنة بتونس، والتي شكلت تحديا هاما في وجه قوات الاحتلال، أهمها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وخاصة في الشرق الجزائري أين يوجد جبال الأوراس التي كانت ملاذا آمنا للعديد من قادة المقاومة في الجزائر في ظل معرفتهم الجيدة بها، ومنهم أحمد باي في آخر مرحلة من مقاومته، هذا بالإضافة إلى الصحراء، التي كانت تعتبر كذلك مركزا لأقوى المقاومات الشعبية في الجزائر، مثل مقاومة أولاد سيد الشيخ والشيخ بوعمامة، وبدرجة أقل كان الجنوب التونسي الصحراوي أهم مناطق المقاومة الشعبية في تونس.

– إطلالة تونس على واجهتين بحريتين في الشمال وفي الشرق على امتداد البلاد الجغرافي طوليا من الشمال إلى الجنوب، ساعد جيوش الاحتلال من حيث سهولة الانزال عبر السفن في الموانئ، وبالتالي سرعة الوصول إلى دواخل البلاد في ظل قرب السواحل من أبعد الأماكن، مقارنة بالجزائر، التي وإن كانت تطل على شريط ساحلي أكبر، إلا أنه من واجهة واحدة فقط وهي الشمالية، ونظرا لامتداد الجزائر نحو الجنوب على مسافة ومساحة كبيرة، كان يصعب وصول القوات النازلة في الموانئ إلى دواخل البلاد وجنوبها.

3-4 العامل الديني الطرقي:

لقد كان للبعد الديني الأثر الهام في مقاومة الاحتلال، حيث كان الاعتقاد السائد في العالم الاسلامي والمغرب العربي بشكل خاص أن الابتعاد عن تعاليم الدين الاسلامي هو الذي قاد الأمة إلى الضعف الذي أصابها في نهاية ق18 وبداية ق19م، وبالتالي تزايد الأطماع الاستعمارية، ولذلك وجب العودة إلى الجذور الأولى للاسلام، والذي حاول انجاز هذه المهمة كانت هي الطرق الصوفية الدينية التي لعبت دورا هاما في التصدي للظاهرة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر بشكل عام، وفي أغلب البلدان، خاصة في ظل غياب هياكل أخرى قادرة على القيام بنفس الدور(1).

[1] – عدنان المنصر، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للستعمار بمدينة تونس ...، المرجع السابق، ص22.

ففي الجزائر اعتبر ازدهار الاسلام الشعبي وتصاعد دور الطرق نوعا من العودة إلى الذات والتمسك بالقيم، وهذا ما أفرز الدور المركزي للزوايا والطرق بالجزائر في مواجهة الاستعمار الفرنسي خاصة الطريقة القادرية التي مثلت روح مقاومة الأمير عبد القادر، والطريقة الرحمانية التي كانت لثورة 1871 زادها البشري والروحي، حتى أن دعوة هذه الطريقة للجهاد ضد النصارى أدخل العديد من القبائل في مواجهة الاحتلال رغما عن قادتها، أما في تونس أين كانت تسيطر الطريقتان السنوسية والتيجانية، وبالرغم من كون السنوسية من الطرق المتشددة في مواجهة الغزو الأجنبي المسيحي، إلا أن التيجانية وطرقا عديدة أخرى كانت متعاونة مع نظام الحماية الفرنسي في تونس[1].

والملاحظة العامة عن مواقف الطرق الصوفية في تونس اتجاه الاحتلال الفرنسي أنها كانت غير منسجمة المواقف، حتى بين الزوايا التابعة لنفس الطريقة في المنطقة وحتى بين شيخ الطريقة وأتباعه، الذين كانوا ينظمون إلى المقاومة بخلاف زعيم طريقتهم، وهو الحال بمنطقة الكاف بالنسبة لشيخ الطريقة الرحمانية محمد الصالح بن الحاج الشافعي الذي فر واعتصم بجبل سمّاتة بعد انظمام أتباعه للمقاومة [2]، ورغم أن المقاومة المسلحة بالجنوب التونسي دعمتها شخصيات من الطرق الصوفية، إلا أن أهم انتفاضة شعبية في تونس أطرتها الزوايا الصوفية، تأخرت زمنيا إلى سنة 1906 في أواسط الفراشيش[3]، وهو ما يجعل العامل الطرقي في المقاومة الشعبية التونسية ليس من العوامل الرئيسية والمؤثرة، كما كان في الجزائر، ويرجع ذلك أيضا لدور جامع الزيتونة في الحد من انتشار الطرق الصوفية وقلة أتباعها وتأثيراتها.

---

[1] – Mahjoubi Ali, l'établissement du protectorat française en Tunisie, P U Tunisie, 1977, pp 28-29.

[2] – التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، منشورات كلية الأدب بمنوبة، تونس، 1992، ص132.

[3] – عدنان المنصر، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للستعمار بمدينة تونس...، المرجع السابق، ص 23.

الفصل الرابع

أسباب توقف المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس ونتائجها

أولا: أسباب توقف المقاومات الشعبية في الجزائر ونتائجها.

1- أسباب توقف المقاومات الشعبية.

2- النتائج والآثار.

ثانيا: أسباب توقف المقاومات الشعبية في تونس ونتائجها.

1- أسباب توقف المقاومات الشعبية في تونس.

2- نتائج وآثار المقاومات الشعبية في تونس.

ثالثا: المقارنة.

1- من حيث أسباب توقف المقاومات الشعبية.

2- من حيث النتائج والآثار.

سبق وأن أشرنا من خلال الفصول السابقة إلى تعدد الاختلافات بين المقاومة الشعبية في الجزائر وتونس خاصة من خلال مميزاتها، لكنها في الأخير لم تحقق الهدف الأساسي الذي قامت من أجله، وهو إيقاف زحف الاحتلال وطرده من البلاد، لكن هل هذا يعني أن المقاومات الشعبية فشلت؟

إن الحكم على المقاومات الشعبية بالفشل لمجرد أنها لم تحقق هدفها الأساسي يبدو حكما قاسيا، لأنها رغم ذلك حققت أهدافا أخرى، وكان لها تأثير كبير على المحتل وعلى عملية الاحتلال، وتأثيرات أخرى إيجابية وسلبية.

ولهذا وبعد أن نستعرض مختلف أسباب توقفها ونهايتها، سنحاول أن نحدد نتائجها السلبية والإيجابية، وكذلك آثارها.

أولا: أسباب توقف المقاومات الشعبية في الجزائر ونتائجها:

1- أسباب توقف المقاومات الشعبية:

هناك عدة أسباب لتوقف المقاومات الشعبية الجزائرية سواء منفردة: أي كل مقاومة على حدى، أو كلها، والتي كانت آخرها سنة 1916م، وهذه الأسباب متعددة ومتشابكة نذكر منها ما يلي:

- **حالة الشعب الجزائري قبيل الاحتلال:**

رغم أنه وقف في وجه الاستعمار الفرنسي إلا أن الشعب الجزائري من الناحية النظرية لم يكن يملك من القوة ما يستطيع أن يجابه ويهزم قوات الجيش الفرنسي، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل من نواحي عديدة أخرى، إقتصادية وإجتماعية وثقافية فكرية، فرغم دور العثمانيين الأتراك الإيجابي في الجزائر من خلال تحريرها من الوجود الإسباني ورفع رايتها ومكانتها وهيبتها في حوض المتوسط، إلا أن الشعب الجزائري عانى أثناء حكم الأتراك للجزائر من تهميش وتخلف في جميع الميادين، حيث حافظ النظام في الجزائر على طابعه العسكري وعلى هيمنة العنصر التركي[1]، إذ لم يقم الدايات الذين استقلوا فعلياً عن الدولة العثمانية بأية إصلاحات في اتجاه الانفتاح على الأهالي لإضفاء نوع من الشرعية على السلطة الجديدة ولغرسها في البيئة الجزائرية، وهذا ما أدى إلى ضعف

[1] - العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص9-10.

الحكم المركزي، ولذلك تميزت المرحلة الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر بفترات عصيبة وقاسية، خاصة مع تدهور الأوضاع الإقتصادية[1]، وهذا ما انعكس على الجانب الإجتماعي لعدم إهتمام الحكام الأتراك بأمور الصحة والتعليم، فكانت الميزة الأساسية للشعب الجزائر غداة الاحتلال، البداوة والفقر والجهل والتشتت السياسي القبلي وغياب الوحدة الإجتماعية، وهذا ما سهل مهمة الاحتلال الفرنسي، وفي ذلك يقول الدكتور عبد المالك مرتاض في كتابه أدب المقاومة الوطنية في الجزائر: "..وشعب هذا شأنه، ومجتمع كانت تلك سيرته، ما كان ليُنتظر منه أن يبدع فيتقن، وينشىء فيتفوق، بل كان منتظر منه أن يُبدع به فيتوقف، أرأيت البطن إذا جاع، وأن العقل إذا سلط عليه الجهل، وأن التفكير إذا ابتلي بالخمول والإهمال، وأن الخيال إذا أعمل في البحث عن القوت عوض التفكير في ابتداع عوالم جديدة لما تنشأ، وأن القريحة إذا ألم عليها نتيجة لكل ذلك ، الأين والخرع: لا شيء من بعد ذلك يرجى في ذلك المجتمع الشقي المحروم، من خير ..."[2].

- **رد الفعل الفرنسي على الثورات الشعبية الجزائرية:**

بعد غزو فرنسا لأرض الجزائر انقلب حال المجتمع الجزائري رأسا على عقب وهدفت سياسة الهيمنة الاستعمارية إلى تحطيمه حيث كان يتعرض إلى أبشع أنواع التعذيب وكذلك التفقير والتجهيل، أضف إلى هذا، حاول الاستعمار تفكيك البنيات التقليدية والاجتماعية ورغم هذا فإن الشعب الجزائري بقي واقفا في وجهه ولم تتحقق مطامع فرنسا في استسلام الشعب الجزائري بسهولة والخضوع لها[3].

ومن أجل إضعاف الشعب الجزائري أكثر حتى لا ينجح في مواصلة المقاومة أو توحيدها عملت فرنسا على محاربة كل المقوماته الوطنية للجزائريين، حيث سعت إلى هدم المدارس والمساجد والزوايا، ففي سنة 1849 لم تبقى أي مدرسة قرآنية على وجه التراب الجزائري وبذلك قل عدد الأطفال الذين يتلقون التعليم بالعربية في الجزائر، وفي مقابل هذا أرادت فرنسا فرنسة الشعب الجزائري، ففي

---

[1] – مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع العشر ميلادي شهدت الجزائر شدة الأمراض وقوة إنتشارها في مختلف الجهات، ويضاف إلى هذا حدوث الكوارث الطبيعية التي أدت إلى تضرر الإقتصاد وتناقص عدد السكان منها زلزال 1716 الذي خرب مدينة الجزائر، إضافة إلى الفيضانات والعواصف التي غطت بها المياه مساحة واسعة كفيضانات عام 1816، كما إنعكس هذا على الوضع الديمغرافي بعدم استقراره من حيث العدد والكثافة، إذ نجد أغلبة السكان يعيشون في الريف الجزائري بنسبة 90 % بينما نجد أقلية ضئيلة بالمدن لا تتجاوز 5%، أنظر: إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 24.

[2] – عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830–1962، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.

[3] – شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830–1962، درا هومة، الجزائر، 1998، ص ص 173–174.

14 جويلية 1850 صدر مرسوم قاضي بانشاء بعض المدارس للجزائريين ومنها كانت مدارس فرنسية-اسلامية،كانت تدّرس العربية في الصباح والفرنسية في المساء وهذا من أجل فرنسة الجزائريين، كما شجعوا على تنصيرهم بواسطة بعض الأعمال الانسانية والتربوية كمداواة المرضى، وإطعام الجياع ورعايتهم[1].

ولإحداث توازن ديمغرافي يضمن كثرة الموالين للاستعمار ويقلل من الناقمين والثائرين عليه، شجعت فرنسا هجرة الأوربيين إلى الجزائر ونزع الأراضي للجزائريين وإعطائهم إلى المستوطنين، بالإضافة إلى هذا عملت على تفكيك المجتمع الجزائري، بالنفي والتهجير، والتجهيل، خاصة إضرام نار الفتنة بين القبائل، وتقسيم السكان إلى سكان أصلين وهم البربر وآخرون غزاة أي العرب وهذا من أجل الاطاحة بالمقاومة وجعلها تتشتت بعد أن كان هدفها هو لم شمل الجزائريين تحت راية واحدة ألا وهي الجهاد[2].

كما قامت فرنسا بالرد على المقاومات الشعبية لإضعافها وإجبار قادتها على الاستسلام، أو إجبار أتباعهم على التخلي عنهم، أو منع الجزائريين من الإنضمام إليهم، من خلال إصدار مجموعة من القوانين التعسفية في حق الشعب الجزائري كرد فعل على المقاومة الجزائرية[3].

فقد جاءت جملة من القوانين بعد استأناف الأمير عبد القادر لمقاومته سنة 1839، وكانت في شكل قرارات تقضي بمصادرة الأراضي نذكر منها:

-القرار الشهير عام 1839 الآمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند استئناف الجهاد في ذلك العام.

-أمرية وزير الحرب المؤرخ في يوم 24 مارس 1843 القاضية بدمج الأوقاف في أملاك الدولة.

وجاءت قوانين أخرى مماثلة ردا على مقاومات أخرى بعد مقاومة الأمير عبد القادر، منها:

-قانون 16 جوان 1853 نص خاصة على حيازة أراضي العروش إذا اقتضت خدمة المصالح العامة والاستيطان[4].

---

[1] - محمد علي الطاهر،التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904) - دراسة تحليلية تاريخية، منشورات دحلب، 1997، ص69.

[2] - صالح فركوس، مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الاسلامية، دار الكوثر للنشر، الجزائر، 1991، ص 92-95.

[3] - جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص172.

[4] - صالح فركوس،ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء ش رق البلاد (1844-1871) ، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006، ص 199-203.

-القرار المشيخي الشهير الصادر في 22 أفريل 1863، واستبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش، وفرض تقسيمها بعد ذلك على دواوير.

-فرض ضرائب باهضة على الجزائريين وهي أنواع: الضرائب العربية أهمها العشور والزكاة، الضرائب العامة الفرنسية،بالاضافة إلى مجموعة مراسيم كمرسوم 8 أكتوبر 1870 القاضي باخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة المدنية، أي لسلطة المستوطنين.

-مرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي نص على ضم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية وغيرها من المراسيم[1].

هذا بالإضافة إلى القوانين الاستعمارية التعسفية المعروفة وفي عدة مجالات، وكان أهمها من حيث العلاقة المباشرة بالمقاومات الشعبية:

مرسوم كريميو(Decret Crémieux)1870:

نسبة إلى اسحاق موشي كريميو[2] الذي كان دائما يعمل على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر ولهذا أصدر هذا المرسوم من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870، حيث نص على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم أنذاك 34,574 يهودي بالجنسية الفرنسية، ما علاّ من شأنهم، وميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكنه عرضهم في المقابل لحملات المستوطنين العدائية في بعض الفترات[3].

قانون الأهالي أو الأندجينا (Code De L'indigénat)

هو مجموعة من النصوص والإجراءات الاستثنائية التي سنّها ووظّفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين، وهذا القانون لم يشرّع دفعة واحدة وإنما بدأ به سنة 1871 ثم أضيفت إليه إضافات خلال السبعينات وبداية الثمانينات.

وقد أصدر هذا القانون البرلمان الفرنسي في 28 جوان 1881 وجاء عقب إندلاع ثورة الشيخ بوعمامة ليكون ساريا، ولقد جاء ليرد على ثورة المقراني 1871 رغم فشلها،كما أنه كان بهدف

---

[1] - صالح عوض، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962)، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1989، ص 344- 365.

[2] - **كريميو**: هو وزير العدل الفرنسي ثم وزير الخارجية ،يهودي الأصل صاحب القانون المعروف باسمه ومؤسس جمعية الآباء البيض، للمزيد من التوضيح ينظر إلى Jeanne et André Brochier, op.cit, p111

[3] - آحميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية،ط 2،دار الهدى، الجزائر، 2007، ص13.

إحكام القبضة على رقاب الجزائريين، وتم التمهيد له بمرسوم 29 أوت 1874 القاضي بمنح ولاة العملاة الثلاث صلاحيات عقابية استثنائية.

ولقد نص على مجموعة من العقوبات أهمها: سجن الأفراد ومصادرة أملاكهم،سلطة الحاكم في توقيع العقوبات دون محاكمة، والأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية فالفرد وحده لايعنيهم إذا ارتكب جريمة أو حريق بل كل السكان مسؤولون، وقد كان هذا القانون تعسفيا في حق الشعب الجزائري جردهم من كل حقوقهم الشخصية.

مرسوم انشاء المحاكم الزجرية 1902 (Tribunaux Répressifs)

صدر في 29 مارس، و 28 ماي 1902 في أعقاب ثورة عين التركي 1901 ،وأعطيا لتلك المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة،منها محاكمة الجزائريين دون حضور محامين،كما أنها زادت العقوبات على 500 فرنك ،أو 6أشهر سجنا، ولقد باشرت تلك المحاكم أعمالها بحماس[1].

منشور جونار 1906:

صدر إثر ثورة عين بسام سنة 1906، أصدره الحاكم العام جونار (Charles Jonnart) وأرسله إلى ولاة الولايات أصدره الحاكم العام جونار الثلاث أمرهم فيه بإغلاق مقاهي الجزائريين المشبوهين،وأن يمنعوا المهرجانات في المناطق المشكوك فيها، وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، ويسجنوا أي جزائري مشكوك فيه، هذا القانون جاء ليوقف من تواصل الثورات الشعبية ويمنع اتصال قادتهم مع الناس من أجل الجهاد[2].

قانون التجنيد الاجباري 1912:

صدر في 3 فبراير 1912 أصدرته الحكومة الفرنسية بمرسوم الخدمة العسكرية الاجبارية على الأهالي من الشباب للالتحاق بالجيش الفرنسي،وعارض الشعب الجزائري هذا القرار بشدة حيث أنهم كانوا يرون فيه مساسا بشخصيتهم الاسلامية، كما أن هذا الغضب تحول إلى انتفاضة بني شقران بضواحي معسكر 1914 حيث تمرد سكانها على قانون التجنيد كادت تتحول إلى ثورة كبيرة إلى أن تدخل الجيش الفرنسي وأخمدها، وبعد سنتين من هذا التاريخ ثار الأوراسيون في شهر نوفمبر 1916، حيث تعتبر هذه الثورة آخر الثورات الشعبية المتعاقبة، بحيث أن الاستعمار لم يقضي عليها

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، المرجع السابق، ص23.

[2] - جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر ...، المرجع السابق، ص162.

إلا بعد الحرب العالمية الأولى[1]، ولقد كانت نتيجة هذا التجنيد أن شارك أكثر من مائة ألف جزائري في الحرب العالمية الأولى1914- 1918م وبلغت حصيلتها في صفوف الجزائريين كما يلي:
19.074قتلى و 72,035 جرحى و 8,779 معطوبين.

هذه القوانين الاستعمارية التعسفية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، كان غرضها معاقبة الشعب الجزائري والقبائل المشاركة في المقاومات الشعبية، ورغم أن بعضها كان سببا في قيام بعض المقاومات الشعبية إلا أغلبها جاءت لردع المقاومة الشعبية من أجل ايقاف زحفها وتواصلها ، وشل حركتها وتشتيت صفوف الثوار من أجل إحباطهم[2].

- **التفوق العسكري الفرنسي:**

وهنا نذكر أن حركة الغزو الاستعماري الفرنسي للجزائر كشفت تحول كبير حيث تفسر بعض الكتابات التاريخية غياب الجيش النظامي في تجربة المقاومة التي تلت سقوط الحكم المركزي والصعوبات التي واجهها الأمير عبد القادر في محاولته لإنشاء قوة عسكرية دائمة التفرغ للجهاد والدفاع عن الدولة بالطبيعة الفطرية المعارضة لفكرة التجنيد الإجباري عند الشعب الجزائري في سنوات الحكم العثماني[3]، ولكن هذا التفسير يبدو ضعيفا لأن الأسباب الحقيقية التي حالت دون إمتلاك الجزائر لجيش نظامي قوي يتولى مهمة الدفاع عن البلاد بعد سقوط العاصمة في عام 1830 ،لا تكمن في رفض السكان الجزائريين في الانخراط في جيش منظبط، وإنما في هامشية وسطحية وعزلة النظام العثماني عن الجماهير التي كان يحكمها، وهذا ماجعل المجتمع الريفي العريض في الجزائر يبقى رهينة لنفوذ الإقطاعيين وقبائل المخزن وخاضعا لولاء القبلية وللطرق الصوفية والزوايا[4].

رغم ذلك كانت إيالة الجزائر العثمانية في ذلك الوقت قد فقدت زعامتها العسكرية القوية تقنيا، مقارنة بالدول الأوربية ومنها وفرنسا التي شهدت تطورا هاما في مجال التسليح والتنظيم العسكري، بسبب تأثيرات الثورة الصناعية والإكتشافات العلمية، وهذا ما جعلها تتفوق عسكريا على الجيش النظامي الإنكشاري في الجزائر، فما بالك بجيش ناقص العتاد مكون من الفلاحين والريفيين الغير مدربين والذي كان يشكل غالبية أفراد المقاومة الشعبية الجزائرية.

---

[1] – عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر،ج 1،م و ك، الجزائر، 1984 ،ص84-93.
[2] – عبد النور خيثر، المرجع السابق ،ص 244-245.
[3] – ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث ...، المرجع السابق، ص 63-65.
[4] – أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ويليه جغرافية القطر الجزائري،دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 150.

ويقول أحمد باي فيما يخص التفوق العسكري الفرنسي :"...وقع المصير المحتم ولم يكفِ لدفع ورفع الأخطار المحدقة بنا لأن قوة العدو وإمكانياته كانت أقوى وأضخم بكثير من قوتنا وإمكانياتنا.."[1]، كما أن العدو استغل إبرامه لمعاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر لتوجيه قوة عسكرية ضخمة في الغزو الثاني لقسنطينة سنة 1837 مما ساعد على احتلالها[2].

هذا بالإضافة إلى وجود عدة أخطاء عسكرية ارتكبها الحاج أحمد باي أو قواته، منها رفض ابن قانة لخطة الباي في قطع الاتصالات والامدادت عن الجيش الفرنسي في الطريق بين عنابة وقسنطينة وتفضيله مهاجمة فرحات بن سعيد المتربص بقوات أحمد باي في الجنوب[3].

وكان الجيش الفرنسي يجهز عددا هائلا من الجنود للقيام أحيانا بمهام صغيرة، وقد وصف أحد الضباط ذلك قائلا:" لقد كنا دائما في حاجة إلى 4 آلاف أو 5 آلاف جندي لكي تصل إلينا بعض الصناديق من البسكويت، ولكي تُنقل إلينا الرسائل"، وعندما شن لامورسيير غارة على منطقة صغيرة بالوادي المالح، توجه بصحبة 4500 جندي مدججين بمختلف الأسلحة، وخرج الجنرال بيجو على رأس جيش قوامه بين 30 إلى 36 ألف جندي، ليحارب جيشا مكونا من 1500 إلى 200 فارس في الجبال المحيطة بمدينة الجزائر، وكان عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر سنة 1843 يزيد عن 100 ألف، كان معظمة مستعملا في الحرب مع الأمير عبد القادر[4].

- **السياسة القمعية للاحتلال:**

واجهت الجمهورية الفرنسية الثانية والإمبراطورية الفرنسية الثانية تواليا بالعنف والشدة والقمع المقاومات الشعبية، تماشيا مع سياسة فرنسا الرامية إلى تركيز الاحتلال والتوسع في الهجرة والإستيطان الأوربيين، خاصة بعد أن أعلنت فرنسا عام 1848 بأن الجزائر قطعة من التراب الفرنسي[5].

وأصبحت السياسة القمعية في نظر الحكومة الفرنسية شيء حتمي لإنهاء المقاومات الشعبية، بعدما أدركت أن كل شبر تتقدمه قواتها في أرض الجزائر تكون المقاومة الشعبية كرد فعل حتمي

[1]- الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا..

[2]- العربي منور، المرجع السابق، ص 174.

[3]- يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 74؛ العربي منور، نفسه، ص 176.

[4] - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 355.

[5] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 88.

وطبيعي، وهذا ما جعلها مثلا تعزل القائد "بتزيرين" بعد إقدامه على مفاوضة ابن السعدي قائد المقاومة بالمتيجة سنة 1830، وتعيين مكانه الدوق دوروفيقو[1] في 13 ديسمبر 1831م، وبعثت معه قوات كبيرة بلغ عددها 26 ألف جندي وكلفته بمواجهة ابن السعدي والقبائل الثائرة، ولما كان سفاحا بطبيعته فقد أقدم على إبادة القبائل بأكملها في إقليم متيجة، وارتكب مجازر بشرية فظيعة، حتى اضطر عدد من الأهالي إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية، فقام الجيش الفرنسي باحتلال أراضيهم وقسمها على الفرنسيين المستوطنين، وبذلك انتهت مقاومة ابن السعدي في المتيجة[2].

ولما اشتدت مقاومة الأمير عبد القادر، تعمد "فالي[3] (Vallé)" على القضاء على الأمير عبد القادر من خلال إبادة القبائل المعينة له، ونسجل مقولته في هذا الصدد:"..لا بد من القضاء على عبد القادر بضربه في الصميم.."، وفي هذه الأثناء تم تعيين الجنرال بيجو(Bugeaud)، في فيفري 1841م وقد جاء بقوات ضخمة، ومنحت له كل الصلاحيات، وعزم على القضاء على مقاومة الأمير من خلال الهجوم على القبائل الموالية للأمير وإبادتها[4]، حيث طبق بيجو سياسة الحرب الشاملة ضد الشعب الجزائر، وكان يرى في إستراتيجية أن حرب الإبادة وحدها الكفيلة بالقضاء على مقاومة الشعب الجزائري وإضعاف قدرته القتالية و النضالية[5].

لقد تأثر الأمير عبد القادر كثيرا بالسياسة القمعية التي انتهجتها القوات الفرنسية اتجاه القبائل المساندة له، حيث وحفاظا على حياة المدنيين وممتلكاتهم وحتى على أفراد جيشه، انسحب الأمير من عدة مناطق، وواصل ذلك حتى أثناء إلتحاقه بالمغرب، أين رفض الدخول مجددا في حرب مع قوات

---

[1] - **الدوق دوروفيڤو**: جنرال سفاري دوروفيڤو تولى أمور الجزائر ما بين 31 ديسمبر و مارس(1831-1833) خلفا لبتزيرين تميز بالقسوة والظلم والقتل الجماعي، ارتبط اسمه بإبادة قبيلة العوفية 05 افريل 1832، اشتهر بتهديم المساجد وتحويلها إلى كنائس مثل مسجد كتشاوة الذي حوله إلى كاتدرائية الجزائر مات بعد أن أصيب بالجنون سنة 1833 . انظر: تاريخ الجزائر 1830-1962 ، مركز البحث والدراسات في الحركة الوطنية، الابيار، الجزائر، 2006 ، قرص مضغوط.

[2] - يحيى بوعزيز،ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 32.

[3] **- فالي** : ولد بشاتوبريان في 17 ديسمبر 1773 ، انخرط في الجيش و التحق بالجيش الفرنسي في الجزائر 1837 ، قاد فرقة المدفعية أثناء الحملة الثانية على قسنطينة ، خلف الجنرال دامريمون الذي قتل أثنائها ، استطاع أن يقود الجيش إلى الانتصار و احتلال قسنطينة 13 أكتوبر 1837 .قلد رتبة ماريشال في 11 نوفمبر 1837 و تولى مهام حاكم عام في الجزائر حتى نهاية ديسمبر 1840 ، استخلف بالجنرال بيجو .نقض معاهدة التافنة في نوفمبر 1839 بعد حملة البيبان ، احتلت في عهده قسنطينة البليدة و القليعة ، توفي في باريس عام 1846 ؛ أنظر: Narcisse, Livre D'or, OP.cit , P 559- 560.

[4] - يحيى بوعزيز،ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص47

[5] - سعدي بزيان :جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2005، ص15.

سلطان المغرب التي كانت تلاحقه في الوقت الذي كانت فيه القوات الفرنسية تحاصر الحدود لمنعه من الدخول، فقرر وقف الحرب ووافقه جميع أفراد جيشه، حقنا للدماء التي ستزهق من الطرفين المراكشي والجزائري دون طائل[1].

وأثناء ثورة الشريف بوبغلة، قام الجنرال كامو[2](Camou) بحرق قرية أولاد سيد يحيى العيدلي، الذين كانوا يؤيدون الثورة ويدعمونها، وأخذ من سكان القرى المجاورة (الجعافرة، أوشانن ومهية) غرامات حرب وحتى رهائن حتى يكفوا عن تأييد الثوار، وفي 4 جوان 1851 أحرق العديد من القرى منها بني يعلى التي كان يحتمي بها بوبغلة، وهذه السياسة الترهيبية القمعية أجبرت قبائل وقرى مجاورة على طلب الأمان والكف عن مساندة الثوار، مثل أولاد يحيى وأولاد عبد الله وأولاد عياد وأولاد رزوغ... وغيرها[3]، حيث طلب سكان هذه القبائل من الحاج عمر شيخ زاوية محمد بن عبد الرحمن (بوقبرين) أن يتوسط لهم لدى الحاكم العام الفرنسي "بيليسي (Pelissier)"[4]، فاتصل به شخصيا ولم يحصل على نتيجة، لأنه استغل هذا التوسط والموقف الضعيف للسكان ليفرض عليهم غرامات حرب، وصادر أملاكهم، ولم يكن هذا في صالح ثورة الشريف بوبغلة، الذي فكر مع مطلع سنة 1852 أن ينقل ميدان معاركه إلى منطقة بجاية بعد أن اشتد عليه الضغط في جبال جرجرة، وفقدانه عددا من رجالاته الكبار، مثل الحاج مصطفى وسي الجودي[5].

---

1 – علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري...، المرجع السابق، ص512.

2 **- كامو** Camou (جاك كامو) : ولد في 1 ماي 1792 بسرانس ، التحق بالجيش في سن 16 ، شارك في الحملة على الجزائر 1830 ثم عاد إلى فرنسا ، ظهر من جديد في الجزائر ما بين 1840– 1854 و اشتهر في حصار و إبادة سكان الزعاطشة 1849 ، تقلد رتبة جنرال 1852 ، توفي يوم 8 فيفري 1868؛ أنظر :. 131 -130 Narcisse : OP.cit , P -

3 - Nil Joseph Robin, Histoire du Cherif Bou Bar'la, Adolphe Jourdan librairie Editeur, Alger, 1884, pp 65-66.

4 **- بيليسي** جون جاك : ولد في 6 نوفمبر1794 في مدينة ماروم الفرنسية ، تخرج من سان سير العسكرية في 18 مارس 1815 في سلاح المدفعية ، تقلد رتبة ملازم أول في 1820 ، ثم نقيب في 1828 ، شارك في حروب اليونان تحت قيادة ديريو–Durrieu ، شارك في الحملة على الجزائر 1830 ثم عاد إلى فرنسا ، عاد مرة ثانية إلى الجزائر عام 1839 برتبة مقدم حيث بقي بها 16 سنة ، أصيب بطلقة نارية في عملية إحتلال مليانة في معركة الزبوج 15 جوان 1840 و أصيب مرة أخرى في احتلال معسكر 1841 ، تولى قيادة مستغانم ، شارك في احتلال تاقدامت 1841 و الشلف 1842 و فليتة 1843 ، ترقى برتبة عقيد جويلية 1843 ، شارك في معركة إسلي ضد المغرب 1844 ، اشتهر بمجزرة غار الفراشيش 19 جوان 1845 بالظهرة ، تولى منصب حاكم عام بالنيابة من 23 أفريل – 10 ديسمبر 1851 ، كلف بقمع المقاومة في القبائل 1851 ثم في الأغواط 1852 ، عين حاكما عاما في 24 نوفمبر 1860 في الجزائر ، توفي في الجزائر يوم الأحد 22 ماي 1864؛ أنظر : , Narcisse Faucon Livre d'or, OP.cit , P 141- 145.

5 – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 116.

وعندما أدرك الفرنسيون خطورة حركة سي الصادق الثورية في الخنقة وبسكرة، قرروا مواجهتها بقسوة وبسرعة، وتعاون ضده كل من الجنرال قاستو (Gastu) والجنرال ديفو (Devaux)، مما اضطره إلى الانسحاب إلى الجنوب، لكن القوات الفرنسية أدركتهم، واعتقلت سي الصادق وثمانين من رجاله بتاريخ 20 جانفي 1859، لكنها لم تكتفي بذلك، بل انقلبت على السكان العزل، وأخذت تقتل، تصادر الأملاك، وتحرق الديار على غرار ما قامت به في واحة الزعاطشة قبل عشرة سنوات، ولم تميز حتى بين الثوار وغيرهم[1].

وفي الحملة الفرنسية على مدينة الأغواط إحدى مراكز ثورة الشريف محمد بن عبد الله، شنت هجومات ضخمة يوم 4 ديسمبر 1852، صحبتها أعمال وحشية، قتل فيها من الجزائريين حوالي ألفين، وجرح بن عبد الله في المعارك وانسحب إلى ورقلة[2]، وقد ارتكب الفرنسيون في المدينة بعد احتلالها جرائم عدة، حيث استحلوها للجنود ثلاثة أيام يقتلون الناس العزل، ومارسوا النهب والسلب، والاعتداء على أعراض النساء، وهذه الأحداث أجبرت الشريف محمد بن عبد الله على توقيف نشاطه الثوري لبعض الوقت[3].

وللقضاء على الثورات الشعبية تمسكت فرنسا بسياستها القمعية بشدة وحاولت تبرير القمع من أجل إبقاء السيطرة والإخضاع، ويقول الكاتب "ألكسيس دوتكفيلفي" في زيارته الأولى للجزائر سنة 1841م: "...لقد سمعت أحيانا في فرنسا أناسا أحترمهم يقولون بأن من السيئ أن يتم حرق المحاصيل الزراعية وأن يقع تفريغ مخازن القمح، وأن يلقى القبض على الرجال غير المسلمين، وأيضا النساء والأطفال، وأنا لا أوافق هؤلاء السادة على مثل هذا الكلام، فأرى أن مثل هذه الأعمال المؤسفة ضرورية لشعب يرغب في شن حرب على الجزائر(العرب) بهدف إجبارهم على الرضوخ له، وإن واجب الحرب يسمح لنا بأن نخرب البلد ونفعل ذلك إما بتدمير المحاصيل الزراعية وقت الحصاد والجني، وأما القيام في كل الأوقات بهجومات يكون الهدف الأساسي منها الإبادة، و إلقاء القبض على الرجال، والاستيلاء على قطعان الغنم و الدواب"[4].

---

[1] - Charles A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.cit, pp 124-125.

[2] - Garrot, Histoire général de l'Algérie, Op.cit, p891.

[3] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 160.

[4] - سعدي بزيان، المرجع السابق، ص19

إن جزائر الفرنسيين التي أرادتها فرنسا من واقع مخططها الأصلي ذو السطوة والتجبر في الإبادة الجماعية للسكان وتدمير البنى الشعبية، لم يكن الهدف الأساسي منه إنهاء حركات التمرد (المقاومات الشعبية) فقط، بل كان تصريح فرنسا علانية بهدفها النهائي منه وهي أنها أرادت جزائر بدون جزائريين[1].

o الحركات المناوؤة للمقاومات الشعبية:

لعبت مجموعة من الجزائريين من زعماء القبائل والأسر الإقطاعية الكبيرة دورا كبيرا ساهم بقدر كبير في إرباك صفوف المقاومة الجزائرية وتسبب بشكل كبير في إفشالها[2]، مثلما حدث في ثورة محمد بن عبد الله (بوبغلة) والتي انتهت بفعل تحالف عدد من أعيان منطقة القبائل مع الجيش الفرنسي ضده، حتى أن زعيم الثورة نفسه قُتل على يد القائد لخضر بن أحمد في عام 1854، وتميزت بعض الزعامات المحلية دائمابالخيانة والعمالة طيلة فترة الاحتلال من أمثال فرحات بن سعيد في الزيبان، ومصطفى بن إسماعيل في "الزمالة والدواير"[3] في بايلك الغرب، وبوعزيز بن قانة في بسكرة وكل من أحمد المقراني وأبنه لخضر في مجانة وبلاد القبائل، إلى جانب عدد من أعيان أولاد سيدي الشيخ الذين حاربوا أبناء عمومتهم الثائرين تحت لواء الجيش الغازي[4].

إن استعراض تجارب المقاومة منذ بداية الاحتلال يسمح بالوقوف على حجم الجهود الهدامة التي قدمتها أجيال متعاقبة من العملاء والموالين للاستعمار من رموز القبائل والأسر الاقطاعية الواسعة النفوذ في مختلف مناطق البلاد، ولقد واجه أحمد باي بالإضافة إلى جانب جيش الغزو الزاحف على قسنطينة، مؤامرات وخيانة عدد من الخصوم الأشداء، حيث واجه في البدايته قبيلة النمامشة التي كانت ثائرة منذ العهد التركي وتعاونت مع الاستعمار الفرنسي، وبعد فترة من المقاومة استطاع الباي

---

[1] – محمد العربي ولد خليفة، المذابح الكولونيالية في الجزائر نماذج من الإجرام المنظم، سلسلة الملتقيات بعنوان:الأسلاك الشائكة، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، ص125.

[2] – عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 136.

[3] **- الدوائر و الزمالة** : خليط من البربر و العرب كانوا يلذون بالباي محمد حاكم معسكر و فاتح وهران ، ولما حدث الطاعون في الجزائر في أوائل القرن 13 هـ خيم الباي في ظاهر البلد و خرج الناس خروجه فعين من هؤلاء الخدم جماعة للنزول في دائرة خيامه ، قسموا دوائر و عين آخرين لحمل أثقاله وأثقال عسكره فسموا بالزمالة؛ أنظر : بن يوسف تلمساني، الطريقة التجانية و موقفها من الحكم المركزي في الجزائر(السلطة العثمانية – الأمير عبد القادر – الإدارة الاستعمارية) 1782 – 1900 ، أطروحة ماجيستر ، معهد التاريخ الجزائر 1998 ، ص 160 .

[4] – أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 56-65.

إخضاعها، وهناك أيضا قبائل كانت متمردة ضد الباي وكانت ترفض المساعدة وترفض دفع الضرائب وهي قبيلة بني عمار بضواحي مدينة القالة التي كانت تابعة لشيخ من أولاد ذياب، ولم تدخل في طاعة الباي إلى عام 1836م كما كانت قبيلة زواغة وأولاد خطاب وبني مروان ثائرة ضد حكم الباي[1].

بعد إخضاع هذه القبائل واجه الباي أحمد صراع شديد من فرحات بن سعيد شيخ أولاد بوعكاز الذي وقف في وجه أحمد باي في مقاومته ضد الاستعمار الفرنسى، حيث عرض فرحات بن سعيد تعاونه مع الاستعمار والخدمة لهم من أجل القضاء على أحمد باي وهذا كله من أجل السلطة والزعامة[2]، كما تعرض أحمد ياي إلى الخديعة من طرف خاله بن قانة الذي عرض خدماته و تعاونه مع السلطات الفرنسية سنة 1839 قصد الإطاحة والقضاء على مقاومة أحمد ياي، حيث عينه الفرنسيون خليفة لهم على الزيبان، مما زاد في إضعاف مقاومة أحمد باي ثم نهايتها سنة 1848[3].

كما تعرضت مقاومة الأمير عبد القادر إلى الغدر والخيانة من طرف مصطفى بن اسماعيل زعيم قبائل الزمالة والدواير المخزنية الذي عقد اتفاقا مع الجنرال تريزل، لمحاربة الأمير بعدما كان قد بايعه من قبل[4]؛ وحارب الأمير عبد القادر القبائل المتمردة وحاول أن يوحد الصفوف ويعيد الأمن إلى نصابه، وشكلت الصراعات الداخلية صداعا للأمير، حيث واجه الأمير عبد القادر قبيلة "فليتة" التى تشمل بطون وعشائر عديدة وكان قائدهم هو "سيدي العري" والذي أعلن صراحة أنه سيواجه الأمير عبد القادر ولكن سرعان ما وصل اليهم الأمير فبادر بمهاجمتهم وهذا ما جعل سيدي العري يستسلم[5]، وبعد الفراغ من قبيلة فليتة انتفخت قبائل عكرمة وبني مديان، فسار الأمير إليهم وحثهم على الرجوع إلى الطاعة ولكنهم أظهروا الشقاق فحاربهم[6]، وتعرض الأمير إل الخيانة من طرف عمه وأخيه مصطفى، اللّذان حرضا ضده القبائل وزاوية الدرقاوة وكذلك المرابطين في الونشريس، فقاتلهم كذلك، وكانت هناك كذلك انتفاضة من "ابن بونة" قائد الحضر في تلمسان الذي تمادى وجمع

---

1 - صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة...، المرجع السابق، ص ص 45-46.

2 - أبو القسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 281.

3 - إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 34.

4 - فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832-1847)، ،رسالة ماجستير،التاريخ الحديث والمعاصر،قسم تاريخ،جامعة قسنطينة، 1999، ص123.

5 - بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1982، ص74.

6 - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر...، ج1، المصدر السابق، ص 105.

جيشه لقتال الأمير الذي سرعان ما قضى عليه، ولكن الخطر الأكبر على مقاومة الأمير جاء بعد أن وقع اتفاق بين الجنرال الفرنسي تريزيل وقبائل المخزن و الدوائر والزمالة وقائدها مصطفى بن إسماعيل وهو الاتفاق المعروف باسم "اتفاق الكرمة (Le figuier)" [1]، حيث يجعل المخزن تحت حماية الفرنسينن وأصبحت كل هذه القبائل متعاونة مع الفرنسين، كل هذا زاد من صعوبات الأمير في تقوية جيشه وتوسيع دولته للضغط على الإستعمار أكثر.

وكان بومعزة في بداية مقاومته قويا، خاض عدة معارك ناجحة مع القوات الفرنسية، لكنه لم يستطع فرض إرادته التامة على القبائل، وقد عارضه العديد من القياد منهم آغا الورسنيس أحمد بن شاوش، وآغا الصبيحات محمد بن عبد الله، وقاما بمحاربته بتأييد ودعم من القوات الفرنسية، ورغم قضائه عليهما، إلا أن ذلك تسبب في تراجعه إلى مواطن قبائل فليتة، واعتصم هناك[2].

وتعرض قادة ثورة أولاد سيد الشيخ للعديد من الحركات المناوئة، حيث قاد سليمان بن قدور في مطلع عام 1868 قبائل حميان في عدة عمليات عسكرية ضد الثوار بتأييد من القوات الفرنسية، وفي جانفي 1869 قاد هجوما واسعا على زعيم الثورة سي قدور ولد حمزة، حيث قتل عدد كبيرا من أتباعه، وجردهم من حوالي ألفي جمل وأعداد أخرى من الأغنام، فكافأه الفرنسيون على ذلك بتعيينه آغا على البيض وحميان[3].

إن الدور الذي لعبته هذه الطائفة من الجزائريين في تدعيم الاحتلال الأجني للبلاد، لم يتقلص وانما تعاظم وازداد بعد استسلام الأمير عبد القادر، وأصبح من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل جميع الانتفاضات التي حدثت بعد سنة 1847 بما فيها الانتفاضة الشعبية الكبرى لسنة 1871[4].

- **الطابع الاقليمي المحدود للمقاومات:**

يمكن اعتبار العزلة والطابع الاقليمي المحدود للثورات الشعبية من أهم أسباب فشل تجربة المقاومة الشعبية الوطنية في القرن 19، لأنه إذا ما وضعنا جهاد الأمير عبد القادر جانبا لخصوصياته الكثيرة

[1] – وهو اتفاق يجعل مخزن مصطفى بن إسماعيل الدوائر و الزمالة وكذلك كراغلة تلمسان الذين اعتصموا بقلعة المشور حلفاء للفرنسيين، وقع الاتنفاق يوم 18 جوان 1835م، وهو اتفاق مخالف لمعاهدة ديمشال لسنة 1834، والكرمة تقع على بعد 14 كلم جنوب شرق وهران، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...ج1، المرجع السابق، ص 176.

[2] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 85.

[3] - Colonel Trumelet, Histoire de l'insurrection des Ouled Sidi Ech-chikh (sud Algérie) 1864, Op.cit, p456-457.

[4] – جيلالي صاري،محفوظ قداش،الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1954، الجزائر، 1987، ص 115-119.

فإننا نجد أن بقية الانتفاضات لم تتجاوز في نطاقها وتوظيفها الميداني وفي توظيفها للوسائل العسكرية والمادية مجال نفوذ القبائل الثائرة، وهو ما جعلها تتميز بطابع إقليمي محدود وضيق جغرافي ضعيف عسكريا في بعض الأحيان[1].

إن الطابع الاقليمي المحدود لمقاومات أثر بشكل مباشر في فشلها بعد فترات قصيرة في الغالب من المواجهة مع حركة الغزو والاحتلال، وقد كان أيضا عاملا أساسيا تسبب في جملة من الانعكاسات التي منعت حركة المقاومة من تحقيق أهدافها ويمكن ضبطها فيمايلي:

1- أثر الطابع الاقليمي المحدود جغرافيا وبشريا والمعزول عسكريا وسياسيا لأغلب المقاومات في توقفها وانهزامها في جولات سريعة، ويمكن هنا التدليل بثورة الزعاطشة في عامي 1848-1849.

2- أن محدودية انتشار بعض المقاومات جعلتها في متناول الجيش الفرنسي الذي كان يلجأ إلى محاصرتها ثم تسليط وسائل القمع عليها بهدف استنزاف قدارتها على الصمود لفرة أطول[2].

3- انفراد زعماء القبائل في اتخاد قرار تفجير الثورة حرمها من امتلاك الآليات اللازمة للاستعداد المادي والعسكري، وجعلها رهينة للارتجال والتسرع الذي أفقدها التنظيم المحكم والأهداف المحددة فكان الفشل نتيجة حتمية لها، وتعد ثورة أولاد سيدي الشيخ الأولى نموذجا يوافق هذه الحالة[3].

4- إن عزلة بعض المقاومات جغرافيا وعدم توافقها زمنيا بالرغم من تواترها واستمرارها وإفتقادها القدرة على تخفيف الضغط عنها وإعادة تنظيم صفوفها، دفعها إلى استنزاف كل وسائلها دون أن تكيف دفاعاتها أو تغيير من استراتيجيتها، فأحمد باي في قسنطينة ظل يراهن على أسوار المدينة في لكسر الحملة الفرنسية الثانية عام1837، لكن الدفاعات المنيعة سقطت أمام مدفعية الجيش الغازي وسقط معها بايلك الشرق كله في معركة واحدة، كما تسبب إعتماد الشيخ بوزيان على أسلوب الدفاع والاحتماء بالأسوار القديمة لواحة الزعاطشة في هزيمة ثورته التي كانت بإمكانها اللجوء إلى حرب استنزاف في منطقة واسعة الأرجاء ومختلفة التضاريس في الزيبان والأوراس[4].

---

1 - عبد النور خيثر، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، سلسلة المشاريع المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص229.

2 - يحيى بوعزيز ،كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص186.

3 - يحيى بوعزيز ،كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص86.

4 - عبد القادر الامير، مذكرات الأمير عبد القادر،تح: محمد الصغير بناني وآخرون،دار الأمة،الجزائر، 1994، ص 321-323.

- **التفكيك السياسي للدولة الجزائرية وتعدد مراكز النفوذ:**

"إن إمتلاك أي دولة لنظام حكم مركزي وجيش نظامي تسنده جماهير واسعة يعد شرطا أساسيا لتوفير أي شعب على القدرة في مواجهة الأخطار الخارجية التي تحذق بها من أي جانب، وإذا ماقمنا بإسقاط هذا الشرط الحيوي على تجربة المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي في القرن ال 19 ،فإننا سرعان ما نلاحظ أن تلك التجربة إفتقدت منذ الأيام الأولى هذه الدعامة الأساسية، وهو ما جعلها عرضة لهزيمة ساحقة وسريعة لولا الصمود الذي أبداه الشعب الجزائري لمدة سبعة عقود كاملة"[1].

وأسفر سقوط الدولة السريع في عام 1830 عن نتائج كارثية على صعيد المقاومة، وليس ذلك لأنه حرمها من قاعدة صلبة وقوية وواجهة سياسية رسمية فحسب، وإنما يعود أيضا إلى تداعيات ذلك السقوط والانهيار، إذ سرعان ماطفت إلى السطح ظاهرة تعدد مراكز النفوذ السياسية المحلية في الجزائر في محاولة منها لسد الفراغ الذي تركته دولة الداي، وإن كان تعدد الزعامات المحلية الدينية منها والقبلية في الجزائر بعد عام 1830 ، لم يكن سلبيا بصورة كلية على وثيرة ومسار حركة المقاومة[2].

إن المجموعات الجزائرية التي كانت خلال العهد العثماني كانت تتفاعل مع قادتها المحليين في إطار الطرق الصوفية بشكل أكبر بكثير من تفاعلها مع السلطة الرسمية لكن سرعان ما أسلمت زمام المبادرة في قيادتها للمرابطين الذين إنخرطوا في حركة الجهاد ضد الاحتلال[3].

ولكن على الرغم من ذلك الدور الإيجابي البارز الذي لعبته الزعامات الدينية فإن الانعكاس الخطير لظاهرة تعدد مراكز النفوذ الساسي، ظهر من خلال جهود الهدم المتواصلة المعاكسة لحركة المقاومة على يد الكثير من العناصر الجزائرية العملية التي كانت تنتمي إلى الزعامات القبلية وإلى الأسر الأستقراطية الإقطاعية والتي تسببت بقدر كبير بفعل تحالفها مع قوات وإدارة الاحتلال في إفشال مقاومة الأمير عبد القادر ومعظم الثورات التي أعقبتها.

وقد اتجهت القوة لصالح الغرب المسيحي حيث ظهر هذا التحول في صور عديدة للتفوق المادي في مجالات كثيرة، بفعل الثورات الثقافية والسياسية والصناعية التي كانت دول أوربا مسرحا لها في القرنين 18 و19 ولم يكن أسطول علي باشا هو آخر الأساطيل الشراعية التي أنجزها الفنيون

[1] – بسام العسلي،محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط8 ، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص515.

[2] – بومدين بوزيد،"الطرق الصوفية والاحتلال جدل الرفض والقبول ورمزية صاحب الوقت"، الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان الثورة التحريرية"، وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007، ص 56.

[3] – يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، الجزائر، 1983، ص 345-366.

الفرنسيون[1]، ولعله بالإمكان الجزم بأن الهزيمة الساحقة للجيش النظامي للداي حسين لم يكن سبب الخلل الكبير في خطة الدفاع عن الجزائر العاصمة فقط كما تذهب إليه بعض الدراسات الجزائرية، وإنما يعود بدرجة أكبر إلى التباين الشديد في ميزان القوة العسكرية لصالح العدو[2].

وليس من الخطأ هنا في التأكيد على أن المقاومة الوطنية لم تتوفر في مختلف مراحلها على قوة نظامية مدافعة، إذا ما استثنينا جهود الأمير عبد القادر في محاولته لإنشاء دولة، وحتى الأمير نفسه لم يكن بإمكانه حشد أكثر من 15 ألف جندي في معركة واحدة، على الرغم من أن المصادر التاريخية تذهب إلى تقدير قواته شبه النظامية بحوالي 60 ألف جندي[3].

- **عدم وجود الدعم الخارجي .. وتعاونه مع الاستعمار:**

حاول العديد من زعماء المقاومات الشعبية الإتصال بقوى خارجية لدعمهم ومساعدتهم، خاصة في مراحل الضعف والإنكسار، وبحكم الجوار الحدودي كان المغرب الأقصى وتونس في مقدمتها، كما تم انتظار دعم الدولة العثمانية على مدار الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خاصة خلال القرن التاسع عشر، لكن وللأسف لم تتلقى أي مقاومة شعبية دعما مناسبا من هذه الدول، رغم أن الدور سيأتي عليها في مجال الحركة الاستعمارية.

وكان السلطان المغربي عبد الرحمن بن هاشم قد إعتذر عن تقديم المساعدات العسكرية للأمير عبد القادر، بعد انسحابه الأول إلى مراكش نهاية سنة 1843، لكنه سمح له مضطرا بالاستقرار بضواحي وجدة من إقليم الريف، أين أخضع القبائل الثائرة على السلطان، وهذا ما جعل فرنسا توجه قوات عسكرية كبيرة إلى حدود مراكش، لإجبار السلطان على طرد الأمير، لكن السلطان ومن جهته زحف بقواته نحو الحدود لمجابهتها[4]، وانهزم ضد الجيش الفرنسي في معركتين متتاليتين، آخرها كانت في وادي إيسلي شمال وجدة في شهر أوت سنة 1844، إضطر على إثرها السلطان إلى توقيع صلح يوم 12 سبتمبر 1844، تلاه إبرام إتفاقية "لالة مغنية"[5] في مارس 1845، ومع إرتفاع سمعة الأمير عبد

---

[1] – أندري برنيان ،وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي عاشور منصف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص78.

[2] – محمد حسين، الاستعمار الفرنسي– دراسة قانونية،شرح ونقد ، الجزائر، 1985، ص 130–136.

[3] – Jeanne et André bouchier, livre d'or de l'Algérie, baconier frères Ed, alger, 1937, p125-126

[4] – كان الأمير عبد القادر قد بعث إلى السلطان يحذره من مواجهة الفرنسيين بصورة علنية، لأنه كان يعلم ضعف قوات مراكش مقارنة مع القوات الفرنسية، وكان يخشى أن تؤدي هزيمة السلطان إلى ضياع أمل مساعدة المغاربة للجزائريين أو حتى وقوع مراكش في قبضة الفرنسيين، لكن السلطان لم يسمع إلى نصائح الأمير؛ أنظر: يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 50–51.

[5] – عقدت هذه الإتفاقية بالخصوص من أجل تثبيت رسم الحدود بين مملكة مراكش (المغرب الأقصى) والجزائر المحتلة، والتي اتفق الطرفان أن تبقى كما كانت أيام حكم العثمانيين للجزائر على امتداد وادي تافنة في الشمال دون إشهار معالم الحدود بالحجارة أو ماشابه ذلك، وفي الجنوب لا ترسم

القادر بين أوساط المراكشيين (الشعب المغربي)، زادت مخاوف السلطان منه، فأخد يسعى لاستدراجه إلى فاس من أجل إعتقاله وتسليمه للفرنسيين، ولكن الأمير عبد القادر تفطن للمكيدة، فعاد إلى الجزائر نهاية عام 1845 لمواصلة جهاده ضد الفرنسيين هناك مستغلا قيام ثورة بومعزة.

وبعد عودته مرة ثانية إلى مراكش بعد إشتداد الضغط الفرنسي عليه، طالبت فرنسا من السلطان أن يخرجه تنفيدا لاتفاقية لالة مغنية السابقة الذكر، فبعث إليه يطلب منه الاستسلام أو الخروج من بلاده طوعا حتى لا يضطر إلى استعمال القوة العسكرية ضده، وفعلا جهز السلطان جيشا من خمسين ألف جندي لمحاربة الأمير، الذي اضطر إلى الدفاع عن نفسه وأهله وأصحابه في معركة طاحنة جرت بين الطرفين يوم 15 ديسمبر 1847، عبر على إثرها الأمير عبد القادر إلى الجزائر بعدما كبد القوات المغربية خسائر فادحة، وتكبد هو كذلك خسائر زادت من إضعافه، فعلم ألا سبيل لمجابهة قوات الجنرال لامورسيير التي كانت في انتظاره على الحدود، مما جعله يتجنب قتالها وينهي الحرب[1].

ومن جهته حاول أحمد باي الحصول على دعم الدولة العثمانية في العديد من المرات، بل كان يعلق آمالا كبيرة على هذا الدعم العثماني، خاصة وأن الباب العالي كان ينوي وبكل الوسائل محاولة إستعادة الجزائر بداية بتجنب وقوع مدينة قسنطينة في يد الاحتلال[2]، وذلك بمحاولة دعم أحمد باي عسكريا وحثه على عدم الاستسلام، لكن الواقع المؤسف الذي أصبحت تعانيه الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت لم يسمح لها بتقديم هذا الدعم الذي بقي مجرد وعود كاذبة، وإن كانت هناك بعض المحاولات والتي لم تنجح بسبب تخاذل باي تونس تحت التهديد الفرنسي، وهذا ما أشار إليه أحمد باي إحدى رسائله قائلا:"...كما أصبح كل واحد يخشى ويخاف بأسهم (يقصد الفرنسيين) ولدى فإن الوالي المشار إليه (يقصد باي تونس) حتى لو استجاب بعد هذه الحادثة إلى مطالبنا ... فإن القوات الفرنسية تمنع دخولها ووصولها إلينا..." [3]، وكان عدم وصول الدعم الخارجي من الباب العالي إلى الحاج أحمد باي من أهم أسباب فشل مقاومته.

=الحدود باعتبار الأراضي قاحلة وليست ذات أهمية، وأكدت ما جاء في معاهدة طنجة سبتمبر 1844 التي نصت أن المغرب لا يمكن له ان يساند الامير عبد القادر، أنظر: Pierre Albin, Les grands traités politiques : recueil des principaux textes diplomatiques de 1815 à 1914, 3eme Ed, Librairie Félix Alcan, Paris ,1923, p 297-331

[1] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 52-55.

[2] - أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 86-91.

[3] - الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

وعندما انسحب الشيخ بوعمامة إلى المغرب توقع أن يحصل على الدعم والتأييد، لكن على العكس من ذلك، واجهته قوات المخزن المغربي المتعاونة مع قوات الاحتلال الفرنسي في عدة معارك، في جبل مكثر وبني سمير وفندي، وجنان الدار، وتاغيت ودفيلة وفرطاسة... (1)

- **غياب الوحدة وصراع قادة المقاومات الشعبية فيما بينهم:**

هناك عوامل عديدة ساهمت في غياب وحدة المقاومات الشعبية، رغم وجود بعض الأمثلة لتحالفات سبق ذكرها في خصائص المقاومات الشعبية ضمن الفصل الثالث من الدراسة، لكنها لم تكن كافية من أجل تحقيق الهدف العام للمقاومة الشعبية، وهو طرد المستعمر، ويمكن إجمال أسباب وعوامل غياب الوحدة وصراع زعماء المقاومات الشعبية، والتي أدت في النهاية إلى فشلها فيما يلي:

- النظام القبلي الغير منظم والغير موحد تحت لواء أو وعاء وطني واحد، وكان هذا من إفرازات السياسة السلبية التي انتهجها النظام العثماني في الجزائر كما سبق الذكر، من خلال إهماله لسكان القبائل في جميع الميادين، خاصة قبائل الداخل والجنوب، حيث كانت هذه القبائل تعيش تنافس وصراعات حتى قبل الاحتلال الفرنسي.
- حب الزعامة الفردية، ومبدأ عدم الخضوع والانصياع للغير، حيث رفض العديد من شيوخ القبائل الانضمام إلى زعماء مقاومات شعبية سابقة، وآثروا القيام بمقاومات خاصة بهم، بل ودخلوا في صراع مع هؤلاء الزعماء، كما حدث مع الأمير عبد القادر.
- الصراع الطرقي الديني بين مختلف شيوخ الطرق الصوفية خاصة بين التجانية والقادرية والدرقاوية، وكذلك صراع على مبدأ الولاء، كالذي حدث بين الأمير عبد القادر الرافض لعودة العثمانيين إلى الجزائر وأحمد باي ممثل الحكم العثماني.

وهناك عدة أمثلة لتنافس وصراع زعماء المقاومات الشعبية، والذي تميز في بعض الأحيان بمعارك طاحنة أدت إلى خسائر فادحة في الجانبين، وأدت في الكثير من الأحيان إلى إنهاء مقاومات شعبية خاصة بعد مقتل زعيمها، ولو أن هؤلاء الزعماء إتحدوا فيما بينهم لربما تغير حال الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وسنحاول تبيين ذلك من خلال بعض الأمثلة:

لعل أبرز الصراعات بين قادة المقاومات الشعبية ذلك الذي كان بين الأمير عبد القادر وأحمد باي، هذا الصراع كان محل تساؤل العديد من المؤرخين، عن الأسباب التي منعت التعاون بين أحمد

[1] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص311.

باي والأمير عبد القادر لطرد الاستعمار، لأنه لو حدث ذلك لربما كانت الأمور مغايرة، وحتى المعاصرين للمقاومتين أكدوا أن تحالفهما كان يكفي لتخليص الجزائر من فرنسا، حيث بعث نوري أفندي (لكلكجي) أحد المبعوثين الأتراك في لندن الذي قام بتحريات مع خبير في شؤون إفريقيا (حسون الدغيس) رسالة إلى الديوان الهمايوني للباب العالي جاء فيها:"..لإن إنقاذ الجزائر ممكن في نظر السيد حسون الدغيس وذلك بالتعاون المحكم بين أولئك التوانسة وأحمد باي والشيخ عبد القادر شريطة أن يترك كل منهما التنافس بينما يعملا معا لمواجهة العدو المشترك ... وطرده من الجزائر بدون مساعدة خارجية لهما ولكن إذا تم الإتحاد بينهما وحسنت النية.." [1].

وتبين هذه الرسالة أن أحمد باي كان على خلاف مع الأمير عبد القادر، لكن طبيعة هذا النزاع وأسبابه يسودها الكثير من الغموض، نظرا لتعدد الروايات وإختلافها حول هذا الموضوع، خاصة وأن كلا الرجلان أظهرا مقاومة باسلة للعدو الفرنسي، ولا ندري إن كانت سوء النوايا أو عدم معرفة كل واحد بالآخر أو الأطماع الشخصية لكل طرف أو كلها معا هي الأسباب الحقيقة وراء خلافهما وعدم توحدها.

ومن خلال رسائل أحمد باي يتبين أنه لم يكن يثق في شخصية الأمير عبد القادر، ولم يعترف حتى بمقاومته للعدو الفرنسي، بل كان يعتبره خائنا، حيث جاء في رسالته إلى "كامل باشا" سفير بروسيا ما يلي:"... وزيادة على كل ذلك فإن الشخص الذي يسمونه عبد القادر والخائن للدين –أي دينه– والذي يدعي المشيخة والكرامة قد أصبح يشكل خطرا علينا بأعماله الإفسادية والتخريبية"[2].

وكان أحمد باي في صراع دائم مع أتباع الأمير عبد القادر في الشرق، خاصة بعد عقده معاهدة تافنة مع الفرنسيين، حيث كتب إلى سكان بايلك قسنطينة يخبرهم بذلك ويطلب منهم أن يطيعوه ويخلعوا طاعة الحاج أحمد، واستجاب له فرحات بن سعيد الذي حارب أحمد باي عام 1838، كما كلف الأمير عبد القادر عامله على التيطري محمد البركاني بمهاجمة أحمد باي في بسكرة في ماي من نفس السنة، مما اضطر الحاج أحمد للانسحاب منها[3].

---

[1] - الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 47966، 1251هـ/1835م، رسالة من طرف السيد نوري أفندي إلى الديوان الهمايوني.

[2] - الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

[3] - مذكرات أحمد باي، المصدر السابق، ص132.

واستغل الاستعمار الفرنسي تصلب الباي في موقفه والذي كان يعتقد أنه الوارث الشرعي للأتراك في الجزائر وصراع الرجلين لصالحه، حيث كان يفواض الباي ويعده بإعادة تنصيبه حتى لا ينظم إلى الأمير، في الوقت الذي عقد مع الأمير معاهدة تافنة من أجل التفرغ لاحتلال قسنطينة، وفي ظل عدم تنازل أي طرف لتحقيق الوحدة، استطاع العدو أن يُدخل المقاومتين في فترة التراجع والاستسلام[1].

كما دخل الأمير عبد القادر في صراع مع الحاج موسى الأغواطي المدعو بوحمار، الذي كان يدعو لجهاد الفرنسيين في مدينة الجزائر وما حولها، وبمنطقة التيطري بداية من سنة 1833، لكن بعد وصول أخبار إبرام الأمير عبد القادر معاهدة ديميشيل في أوائل سنة 1834، إعتبر الحاج موسى ذلك تخلي عن الجهاد، وقرر محاربة الأمير، وبالفعل نشبت معارك حول جبال عوامري بمنطقة المدية خلال شهر أبريل 1835، انهزم خلالها الحاج موسى وقتل من أتباعه 280 شخصا، رغم أن الحاج موسى اشتهر هو كذلك بجهاده وقتاله للفرنسيين، حيث التحق فيما بعد بالشيخ بوزيان بواحة الزعاطشة عام 1849 وحارب معه حتى استشهد عن عمر ثلاثة وخمسين عاما منها عشرون عاما في الجهاد والمقاومة[2]، لو أن جهوده تكاتفت مع الأمير لكان أفضل للمقاومة الشعبية.

وأثناء مقاومة أولاد سيد الشيخ، حدث خلاف وصدام حاد بين إثنين من زعماء الثورة، بين سي قدور وسي معمر، تطور إلى مواجهات عسكرية يوم 3 أوت سنة 1871، وانتهى بمقتل أخوين للشيخ معمر، وبانفصال القائدين عن بعضهما وبالتالي تشتت قوى المقاومة، وانتقل سي معمر بني غيل، في الوقت الذي أعطى فيه سلطان المغرب أوامره إلة عماله بمنع سي قدور ولد حمزة من القيام بأي نشاط ضد الفرنسيين في ظل عزلتهم عن باقي الثوار، وبذلك زاد ضعف الثورة[3].

وظهرت خلافات حادة بين قادة ثورة 1871، خاصة بين عزيز وبومزراق المقراني بعد مقتل الباشاغا زعيم الثورة، بسبب حب الزعامة، مما جعل كل واحد منها يعمل منفردا، خاصة سي عزيز الذي حاول تكوين مركز لقواته غربي لوادي الصومام، لكن فشله في ذلك دفع إلى الاستسلام[4].

---

[1] - صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 213-215.

[2] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 59-62.

[3] - Colonel Trumelet, Histoire de l'insurrection des Ouled Sidi Ech-chikh (sud Algérie) 1864, Op.cit, pp 74-75.

[4] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 264.

- **دور اليهود والجواسيس من النصارى:**

لقد اعتبر حمدان خوجة في كتابه المرآة أن دخول بعض اليهود إلى الجيش الإنكشاري كمجندين كان من بين أسباب انحطاط الحكم العثماني في الجزائر، حيث فُتح الباب " أمام المجندين من أزمير، فلم يعد يجند الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة، وإنما فتح الباب لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا وأدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون ختنوا أنفسهم"، ثم علق على ذلك قائلا: "وكما أن حبة فاسدة تكفي لإفساد كوم كامل من القمح، فإن رجلا فاسد الأخلاق يكفي لجلب الشر على جميع الذين يخالطهم ويحيطون به"[1]، وفعلا كان لليهود لاحقا دور كبير في دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر من خلال قضية الديون.

لقد مارست الأقلية اليهودية دورا كبيرا في تتبيث دعائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بفضل تحالفها معه، وكما أن تجربة اليهود في الجزائر قد أفسحت المجال أمام المخططات الاستعمارية للإفادة من هذه التجربة وتطويرها خلال مرحلة المد الاستعماري عبر العالم العربي الاسلامي[2].

وكان لليهود أدوار مميزة في بعض المقاومات الشعبية، خاصة من خلال وساطاتهم بين قادة المقاومات والقوات الفرنسية، لكنها كانت عادة وساطة سلبية اتجاه المقاومات الشعبية وفي صالح القوات الفرنسية، حيث لعب اليهودي مردخاي عمرو وبوشناق دور كبيرا في الوساطة بين القائد الفرنسي ديميشال والأمير عبد القادر في عقد معاهدة سنة 1834، كما إعتمد الطرفان على اليهودي بن دوران في الوساطة خلال إبرام معاهدة تافنة سنة 1837 بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو، لكنه استبدل بسي الحمادي السقال، بعدما أحس الطرفان أن اليهودي يتلاعب بالأمور السياسية لصالحه[3].

وقبل الاستعداد لمحاولة الغزو الثانية لمدينة قسنطينة حاول الجنرال دامرمون المراوغة من خلال إسال إقتراحات تسوية إلى الحاج أحمد باي، كان الأول بواسطة التاجر اليهودي "ابن باجو"، والثاني بواسطة اليهودي الآخر "بوجناح"، الذي كان ماكرا ومخادعا عندما أدرك أن الحاج أحمد باي سيرفض شروط فرنسا التعجيزية، وطلب من الباي أن يزوده بمبلغ من المال ليدافع عن قضيته، لكن الحاج أحمد

---

[1] - حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 149.

[2] - Abdelhamid Zou Zou, Aurès au temps de la France colonial évolution Politique économique et sociale 1837-1939, tom1, Ed distribution Houma, alger,2002,p25,30

[3] - معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 42-44.

تفطن أن هذه المحاولات كانت من أجل المراوغة، لأن الفرنسيين كانوا قد أنهوا إستعداداتهم للهجوم الثاني على قسنطينة أثناء مفاوضات اليهوديان مع أحمد باي[1].

ونتيجة لقيام اليهود بأدوار الوساطة السياسية والتجارية والترجمة بين المسلمين والفرنسيين، إستطاعوا أن يطّلعوا على العديد من الأسرار الخاصة بكلا الطرفين، للاستفادة منها لصالهم، فكثيرا ما قاموا بخداع الطرفين، كما استفادوا من خلال الوساطة بامتيازات تجارية واسعة زادت من غناهم وتمكنهم من التحكم في الإقتصاد، حتى أصبحوا حلقة أساسية في النظام الاستعماري ضد الجزائريين المغلوب على أمرهم، وبذلك كانوا من خدام فرنسا الأوفياء، وكان هذا كله ليس في صالح المقاومات الشعبية وقادتها[2].

كما أن بعض من من وثق فيهم بعض زعماء المقومات الشعبية من النصارى، غدروا بهم لمصلحة الاستعمار، ولعل أشهرهم المترجم والجاسوس "ليون روش"[3]، الذي كان يقوم بعدة مهمات تجسسية لصالح الجيش الفرنسي أهمها تلك التي قام بها مع الأمير عبد القادر، حيث وبمجرد عقد معاهدة تافنة بين الأمير عبد القادر والجيش الفرنسي سنة 1837، إلتحق ليون روش بجيش الأمير، وعرض خدماته بعد أن أعلن إعتناقه الدين الإسلامي، واعتقد الجميع في حسن نيته، وعاملوه معاملة حسنة، وأخدت ثقة الأمير تزيد اتجاهه، فكان ينفق عليه من بيت المال، ثم عينه كاتبا له، وأطلعه على جميع قرارات مجالسه السرية، لكنه كان ينقل أخبار وأسرار الأمير إلى الفرنسيين، وكان يحاول الإيقاع بين المسلمين، فمثلا أخفى فحوى المهمة التي أرسله من أجلها الأمير إلى التجاني، وهي أن الأمير كان يهدف من حملته على عين ماضي جمع كلمة المسلمين، لكن روش حرض التيجاني على محاربة الأمير، كما قام بالتحريض بين الأمير وسلطان المغرب فيما بعد، وكان يعمل على إضعاف جيش

---

[1] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 73؛ Ernest Mercier, Les Deux Sièges de Constantine (1836-1837), Op.cit, p 42-44.

[2] - معوشي أمال، المرجع السابق، ص46.

[3] - **ليون روش**: ولد في مدينة غرونوبل بفرنسا في 27 سبتمبر 1809، كان واسع الطموح ميالا للمغامرة، بدأ في الجيش الفرنسي برتبلة ملازم في فرقة فرسان الخيالة بالجزائر، تعلم اللغة العربية، أصبح ترجمانا محلفا للجنة الإفريقة التي زارت الجزائر من أجل الحقيق سنة 1833، ثم أصبح مترجم رئيسي محلف، واستعمله الجيش الفرنسي في عدة مهام للجوسسة على الجزائريين وحتى خارج الجزائر في ليبيا والمغرب، أهمها مهمته مع الأمير عبد القادر، توفي في 26 جوان 1901؛ أنظر: يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 13-17.

الأمير، مثلا حين سلمه قيادة فرقة الكراغلة، فتركهم روش يبذرون الذخيرة أثناء المعركة مع التيجاني، فأعماله ساهمت كثيرا في انهزام الأمير عبد القادر ونهاية مقاومته[1].

ومنها ما قام به الأخصائي الألماني "شلوصر" الذي استعان به أحمد باي لتنظيم المدفعجية حول أسوار المدينة، حيث يقول في مذكراته أنه قام عمدا بتصويب المدافع عاليا حتى لا تصيب الأعداء خدمة للمسيحية ولتحرير نفسه من الأسر[2].

- **أخطاء الزعماء وسوء تنظيمهم المقاومات الشعبية:**

اتسمت العديد من المقاومات الشعبية بسوء التنظيم لقلة خبرة زعمائها وكثرة أخطائهم، أو لعدم نجاحم في الكسب العديد من الأتباع بسبب عدم صلاحيتهم كزعماء، أو لرفض القبائل والقرى الانظمام إلى حركتهم الثورية، فكان بعض الزعماء يحاولون إخضاعهم بالقوة، وإرهاقهم بالضرائب، مما كان يأدي إلى خلافات وانشقاقات ونهاية سريعة للثورات الشعبية.

ومن ذلك مثل ما حدث مع سي قويدر التيطراوي الذي نجح في بداية حركته الثورية بجمع عدد من الأنصار سنة 1855، لكنه قرر في البداية مهاجمة معارضيه، وهذا ما أدى إلى إخفاقه، حيث اقتنع بعدم صلاحيته كزعيم ثوري، ولذلك قرر أن يستخلف ابنه المختار المدعو بوحمارة ويقدمه للناس كزعيم جديد للثورة في بني راثن، غير أن شيوخ المنطقة وكبارها لم يرتاحوا لهما، فاتجها إلى بني مليكش، وأخدت حركتهما تمتد وتتطور لكن ببطء نظرا لظهور عدد من الخصوم، وفي يوم 5 نوفمبر 1855 هاجم الشريف بوحمارة وأبوه سي قويدر التيطراوي وأنصارهما سكان قرية سلوم بسبب معارضتهم لحركتهم الثورية، فزاد هذا من مصاعبهما، وأخذ أمرهما يضعف، وأنصارهما يتفرقون من حولهما[3].

كما تميزت حركة سي الصادق الثورية في الخنقة وبسكرة بداية سنة 1853 رغم بسالة المجاهدين خلالها، بقلة التنظيم، من خلال عدم الاستعداد الفعال، أو التخطيط الملائم، فلم تتخد الاستعدادات الضرورية، ولم تعبأ القوى البشرية اللازمة، حيث اكتفت بعنصر القرابة والنسب والجوار، وهذا كان من أهم أسباب فشلها[4].

---

[1] - يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 61-62.

[2] - شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص60.

[3] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 126-128.

[4] - نفسه، ص 137.

ووصف المؤرخون تصرفات سي عزيز أحد قادة ثورة أولاد سيد الشيخ بـ "شبه الحمقاء"، خاصة إتجاه العائلات الدينية ومنها التابعة لزاوية الشريف بن الموهوب، وزاوية شلاطة، حتى وصل به الأمر إلى مهاجمتهما، في 15 أفريل و24 ماي 1881، وهذا ما زاد من حدة الخلاف، وحقد أنصار الزاويتين على الثورة، هذا بالإضافة إلى إرهاقه بعض القبائل بالضرائب، حيث أظهرت بعضها إسيائها من خلال الكف عن تأييد ومناصرة الثورة، كما حصل مع بني جليل في سفوح جبال بني عباس[1].

وتظهر كذلك أخطاء زعماء المقاومات الشعبية وسوء تنظيمهم وتقديرهم لقوة العدو من خلال خوض كل قائد ثورة لمعاركه مع العدو بصورة متنافرة ومتضادة أحيانا كما أشرنا سابقا فيما يخص الخصومات بين زعماء الثورات الشعبية، وكان كل واحد يعتقد أنه يمكنه بمفرده مجابهة جيش الاحتلال، وقد كان للانتصارات في بعض المعارك دور في تعزيز هذا الشعور بالقوة الوهمية[2].

- **إعتمادها على الزعامات (ربط مصيرها بها):**

من أهم سلبيات المقاومات الشعبية إرتباطها بمصير زعاماتها، حيث عادة ما كانت تنتهي المقاومات والثورات الشعبية بمجرد مقتل أو استسلام أو إعتقال زعمائها، خاصة إذا لم يكن له من ينوب عنه، أو يحمل اللواء من بعده، أحد أفراد عائلته أو أحد قادته البارزين، مثلما حدث مع الأمير عبد القادر، عندما خلف والده محي الدين، وكذلك توالى أفراد عائلة أولاد سيد الشيخ على قيادة ثوتهم، وخلف بومزراق المقراني أخاه البشاغا محمد المقراني .

فاستسلام الأمير عبد القادر وأحمد باي أنهت مقاومتهما، رغم أنهما واصلا المقاومة حتى أدركا أنه لا سبيل لذلك لقلة الأتباع وقوة العدو، وانتهت مقاومة لالا فاطمة نسومر باعتقالها سنة 1857، وعجل إخفاق الإخوان الرحمانيين في قيادة ثورة 1871، واستسلامهم الواحد تلو الآخر في نهاية الثورة رغم أنه كان بالامكان تواصلها لكثرة أتباعها وانتشارها الواسع، حيث استسلم الشيخ عزيز يوم 30 جوان 1871، ثم تبعه أخوه الشيخ أمحمد في 2 جويلية، وبعد علمه بذلك قام أبوهما الشيخ أمزيان بن علي بتلسم نفسه للجنرال "سوسي" يوم 13 جويلية 1871، وكان استسلامهم على هذا الشكل كقادة، سببا في استسلام العديد من الرجال والقبائل، وبالتالي نهاية للثورة[3].

---

1 - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ، ص264.

2 - بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838، دار رائد ودار النفائس، 2010، ص 168.

3 - نفسه، ص 263.

2- النتائج والآثار:

رغم أن المقاومات الشعبية لم تحقق الهدف الأساسي، ألا وهو طرد الاستعمار واسترجاع السيادة والحرية، إلا أنه كان لها نتائج وآثار أخرى إيجابية، وأخرى يمكن أن نقول أنها سلبية، فكانت هناك نتائج على الشعب الجزائري إيجابية وسلبية، وأخرى على المستعمر، وأخيرا آثار مستقبلية على مسار الحركة الوطنية وحتى الثورة التحريرية.

2-1 نتائجها على الشعب الجزائري:

أ- النتائج السلبية:

المقاومة شيء حتمي وضروري بالنسبة للشعوب ضد فعل الاحتلال، لكنها في حالة الفشل وعد تحقيق أهدافها تعود بالضرر على أفراد الشعب خاصة منهم الضعفاء، والمشاركون في الثورات الشعبية، بالرغم من أن هذا أمر طبيعي بالنسبة لحركات المقاومة، فالشعوب وخاصة الإسلامية منها تفضل التضحية والشهادة على العيش تحت نير الاستعمار، ورغم أن الاستشهاد في سبيل الله شيء إيجابي لا نقاش فيه، إلا أننا إعتبرنا إنتقام الإستعمار من الشعب الجزائري نتيجة لاختياره المقاومة على الاستسلام، شيئا سلبيا من الناحية المعاشة، حيت تعرضت قبائل وقرى بكاملها للإبادة بسبب مشاركتها في المقاومات الشعبية، وعانى الشعب بأكمله نتيجة لذلك سياسة القمع وسياسة الأرض المحروقة، والتشريد والتهجير والتجهيل والتنصير ومصادرة الأراضي.

ولم يخف العديد من ضباط الجيش الفرنسي من خلال كتاباتهم وتقاريرهم، الأعمال الوحشية التي كان يقوم بها جنودهم ضد الشعب الجزائري انتقاما على أعمال المقاومة، وهناك من اعترف أن السبيل الوحيد للقضاء على المقاومة هو الإبادة، حيث كتب "سانت أرنو" قائلا:"..هذه هي الحرب في إفريقيا؛ نتعصب بدورنا فتتحول الحرب إلى حرب إبادة.." [1].

وقد اعترف "ألكسيس دي طوكفيل (Alexis de Tocqueville)" في كتاب عنوانه "دراسة عن الجزائر"، عن سياسة التقتيل والإبادة والتجويع وتدمير الممتلكات ضد القبائل المشاركة في المقاومة أو الداعمة لها، أو ما يسمى "سياسة الأرض المحروقة"، قائلا:"..لقد سمعت مرات عديدة في فرنسا أناسا أحترمهم ولا أوافقهم يستنكرون إحراق المحاصيد وإفراغ المطامير والاستلاء على رجال بدون سلاح وعلى نساء وعلى أطفال؛ لكن هذه الأعمال ضرورية لأي شعب يريد محاربة العرب...

[1] - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية: ثورة او ل نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص23.

إن قانون الحرب يرخّص لنا تدمير البلد... ونقوم بذلك عن طريق إتلاف المحاصيد وعن طريق الهجمات التي تسمى غزوات والتي تستهدف الاستيلاء على الأشخاص وعلى القطعان.." [1].

... وسنعرض بعض الأمثلة لذلك.

فعلى اثر الهجوم الذي نظمه المقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة، وبعد انسحاب المقاومون قامت القوات الفرنسية بالانتقام من السكان العزل، ففي يوم 26 نوفمبر 1830 أقدم الضابط "ترو لير" إلى إصدار أمر إلى وحداته العسكرية بمحاصرة البليدة وأقدمت على تقتيل جميع سكانها البالغ عددهم قرابة الألفين مواطن[2]؛ وتم إبادة قبيلة العوفية بوادي الحراش ومصادرة ممتلكاتها، والسبب في ذلك كونهم سلبوا واشتبهوا مع مبعوثي "فرحات بن السعيد" أحد عملاء فرنسا بمنطقة الزيبان، رغم أن التحقيقات أثبتت غير ذلك، فقد أقدم الجنرال دوروفيقو والذي يعرف بسياسته العنصرية اتجاه الجزائريين، بإعطاء أمر بمحاصرة قبيلة العوفية في ليلة 05 افريل 1832، وبعد إلقاء القبض على شيخها "الربيعية" وإعدامه دون محاكمة، ثم قتل جميع أفرادها في مذبحة رهيبة والناس نيام، وبيعت كل أرزاقهم لقنصل الدانمرك، وباقي الغنيمة عرضت في سوق باب عزون[3].

وخلال ثورة بومعزة في جبال الظهرة، ارتكب بيليسيي مجزرة ضد سكان أولاد رياح الثائرين الذين اعتصموا داخل المغارات فرارا من إضطهاد القوات الفرنسية، حيث قامت قواته بإشعال النار في أفواه المغارات، وبذلك مات حوالي 500 شخص حرقا واختناقا[4]؛ وبلغ مجموع قتلى الجزائريين خلال معارك ثورة سكان واحة الزعاطشة عام 1849 حوالي 800 شخص[5]، وخلال إقتحام الواحة واحتلالها ارتكب الفرنسيون عدة جرائم بشعة، فشنقوا حوالي 1500 شخص أمام الملأ[6].

وبعد القضاء على ثورة بني سناسن بالحدود الغربية في 11 نوفمبر سنة 1859، تواصلت المآسي والمعاناة على سكانها، حيث فرض الفرنسيون عليهم ضريبة حربية بمعدل 200 فرنك للبندقية، وعلى

1 - بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 21.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 163.

3- سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 27.

4 - Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie, Op.cit, p 865.

5 - أحمد باي، مذكرات..، المصدر السابق، ص 187.

6 - Henri Garrot, Ibid, pp 885-886.

قرية مهاية ضريبة خاصة بمقدار 500 فرنك للبندقية بسبب مشاركتهم الفعالة في الثورة، وانتزعوا منهم قطعان مواشيهم، وخربوا حقولهم[1].

وقد كان لحركة سي الصادق الثورية في منطقة بسكرة، تأثير سيء لدى سكان الواحات والهضاب العليا، لأن الفرنسيين واجهوها بقسوة مبالغ فيها، حيث لم يسلم من بطشهم حتى الأبرياء من العزل، بل تم قتل واضطهاد حتى رجال الدين، الذين اعتُبِروا متعصبون ومصدر الخطر الحقيقي على وجودهم في البلاد[2].

هذا بالإضافة إلى جملة من القوانين التعسفية تمت الإشارة لها من قبل في الفصل التمهيدي، ضمن سياسة الإستعمار الفرنسي في الجزائر.

فالشعب الجزائري دفع ثمنا باهضا لمقاومته الاحتلال الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت النتائج المباشرة والغير مباشرة لحرب الإبادة التي قادتها الإدارة الاستعمارية ضده مكلفة في الأرواح والممتلكات خاصة في الأرياف[3]، ويشير العربي منور في كتابه "تاريخ المقاومة الجزائرية"إلى ذلك موضحا أن عدد شهداء المقاومات الشعبية بلغ أكثر من خمسة ملايين فقط خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1870، وأن مليون جزائري اضطروا إلى إلى الهجرة، وأن الجزائريين الذين كانوا يملكون أكثر من خمسة ملايين وأكثر من مليونين من البقر، وقرابة 100 ألف من الإبل، لم يعد لهم نصف هذا العدد[4].

ب- النتائج الإيجابية:

يقول أبو القاسم سعد الله عن قادة المقاومات الشعبية وتأثيرها الإيجابي على الشعب الجزائري رغم عدم تحقيق الهدف الأساسي بطرد الإستعمار:".. ومع ذلك فإنهم وبثوارتهم المستمرة، وحبهم لأرضهم، وكرههم للأجانب، فقد حافظوا على الضمير الوطني حيا، ومثلوا استمرار الكيان الجزائري الذي حاول الاحتلال القضاء عليه"[5].

وساعدت المقاومات الشعبية بتواصلها وامتدادها عدة على الحفاظ على الروح الثورية للشعب الجزائري، وترسيخ معاني الجهاد لديه، وتدعيم الفكر الرافض للاحتلال والوجود الفرنسي بجميع

---

[1] - Charles A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.cit, p 417-419.

[2] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 138.

[3] - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 22.

[4] - العربي منور، المرجع السابق، ص 183-185.

[5] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص ص 56-57.

أشكاله ومظاهره، ونبذ الروح الانهزامية والاستسلام للعدو(1)، حيث تشير بعض الإحصائيات أن عدد المعارك التي خاضها الشعب الجزائري خلال المقاومات الشعبية، بلغ 2000، دون ذكر الاشتباكات الخفيفة، وشهدت ثورة المقراني وحدها 340 معركة، شارك خلالها أكثر من مليون مجاهد جزائري[2].

وساهمت المقاومات الشعبية في تحسيس الجزائريين بخطورة الاستعمار الفرنسي على معتقداتهم الدينية وعلى ثقافتهم وعلى أعراضهم وشرفهم وممتلكاتهم الشخصية(3).

2-2 التأثير على المستعمر:

- **إلحاق الخسائر بالمستعمر:**

إغتر الاحتلال الفرنسي بتطور عتاده الحربي وجودة جنوده وقادته العسكريين المدربين تدريبا عصريا، وزاد هذا الغرور بعد الانتصارارت السهلة التي حققها الجيش الفرنسي على الجيش الجزائري في معركتي أسطاوالي وسيدي فرج، والتي سهلت عملية الاحتلال واستسلام الداي وجنوده في 05 جويلية 1830، وحينها صرح قائد الحملة الجنرال دي بورمون قائلا:"إن كل أنحاء مملكة الجزائر ستخضع لنا خلال 15 يوما دون أية طلقة نارية..." (4)، لكن سرعان ما ما خاب ظن الفرنسيين، حيث وكدليل على إقتناعه بأن البلاد دانت له ومن السهل فتح المدن قرر دي بورمون التوجه لاحتلال مدينة البليدة على رأس جيش قوامه 2000 جندي يوم 23 جويلية 1830، لكن المقاومة الشعبية في المنطقة نصبت له كمينا، لم ينجو منه سوى بورمون وعدد قليل من جنوده(5).

وتوالت الهزائم وخسائر الجيش الفرنسي، وتضاعفت، حيث لم تمر سوى ثلاثة أشهر حتى تكبد الجنرال كلوزيل هزيمة أخرى في البليدة والمدية، حيث تشير رسالة أرشيفية مترجمة لتقرير فرنسي واردة من الجزائر إلى الديوان الهميوني، أن المقاومة استطاعت أن تحرر مدينة البليدة من بعد هزيمة جيش كلوزيل، وبدأت تخطط لاسترجاع مدينة الجزائر، ومما جاء في هذه الرسالة:"..حيث أن أمير أمراء مليانة جاء بثلاثة ألاف فرسان ومشاة وهاجم مدينة البليدة واستولى عليها، كما هاجم على الثكنات

[1] - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 87.

[2] - العربي منور، المرجع السابق، ص 281.

[3] - نفسه، ص 260.

[4] سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 13.

[5] - علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر الجزائري، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص 317.

التي كنا قد تركناها...، هذا وحسب المعلومات الواردة من هناك، أن الأمير المذكور قد قسم قوته إلى قسمين، قسم بقي في البليدة والقسم الآخر تحرك في اتجاه مدينة الجزائر بغية الاستلاء عليها، وقد أثرت هذه الحوادث على نفوس أهالي الجزائر أشد تأثير حتى أصبحوا مندهشين منها أشد اندهاش، كما اصبحوا يمنعون التجارة والمتاجرة ويمنعون عنها.."[1]

وقتل حوالي 20 ألف جندي فرنسي في المعارك التي جرت أثناء مقاومة المقراني وحدها، ولم نتوصل لإحصائية دقيقة عن عدد قتلى الجيش الفرنسي خلال فترة المقاومات الشعبية كلها، لكن حسب ما ذكر في الأمثلة السابقة، فقد كانت الحصيلة ثقيلة.

وتعددت الخسائر المادية للجيش الفرنسي في مواجهة المقاومات الشعبية ولتوفير الأمن، وخاصة تلك التي كانت تصرف لتجهيز الجيوش والحملات العسكرية، المبالغ فيها أحيانا بالنظر لخطورة هجومات المقاومات الشعبية واستماتة المجاهدين الجزائريين، وقال الدوق دورليان **Duc d'Orléans** عن مواجهة المقاومات الشعبية للجيش الفرنسي وتكبيده خسائر فادحة خاصة بحرب العصابات :"...ألحقت بالفرنسيين من أضرار أكثر مما ألحقته جيوش العدو الأخرى بأكملها، وقد حرمت جيشنا من النوم لأنها أرغمته على أن يظل دائما في حالة استنفار"[2].

وكان الجيش الفرنسي يجهز عددا هائلا من الجنود للقيام أحيانا بمهام صغيرة، وقد وصف أحد الضباط ذلك قائلا:" لقد كنا دائما في حاجة إلى 4 آلاف أو 5 آلاف جندي لكي تصل إلينا بعض الصناديق من البسكويت، ولكي تنقل إلينا الرسائل"، وعندما شن لامورسيير غارة على منطقة صغيرة بالوادي المالح، توجه بصحبة 4500 جندي مدججين بمختلف الأسلحة، وخرج الجنرال بيجو على رأس جيش قوامه بين 30 إلى 36 ألف جندي، ليحارب جيشا مكونا من 1500 إلى 2000 فارس في الجبال المحيطة بمدينة الجزائر، وكان عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر سنة 1843 يزيد عن 100 ألف، كان معظمه مستعملا في الحرب مع الأمير عبد القادر[3].

ولا يقتصر تأثير المقاومات الشعبية في الجهود الحربية المسلحة التي كان يقودها زعماء وقادة ضد الاستعمار الفرنسي من أجل إفشال مخططاته التوسعية ومحاولة طرده وتحرير الأرض، لكن المقاومة

---

[1] - الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 33016، 1253هـ/1837م، ترجمة لصورة الرسالة الواردة من الجزائر بتاريخ 02 من شهر نوفمبر، والمتعلقة بهجومات العرب الأخيرة على الجزائر.

[2] - Duc d'Orléans, La Compagne de l'Armée d'Afrique 1835-1839, Michel Lévy frères Editeurs, la librairie Nouvelle, Paris, 1870, p34.

[3] - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع..، المرجع السابق، ص 355.

الشعبية السلمية كان لها دور في التأثير على الاستعمار وفضح مخططاته وسياسته التعسفية وإفشال بعض مشاريعه في الجزائر، منها المقاومة السلمية التي قادها حمدان بن عثمان خوجة...

ومنها مواقف بعض أفراد الشعب الجزائري في رفض السياسة الاستعمارية، ورفض تطبيق تعليمات السلط الفرنسية، أو حتى ما كان يقوم به بعض الفلاحون من جهود في محاولة إسترجاع أراضيهم المغتصبة، حيث لاحظت الإدارة الاستعمارية أن الفلاحين في منطقة القبائل مثلا، يحاولون قدر الإمكان عدم بيع أراضيهم للمعمرين، ويفضلوم بيعها لنضرائهم الجزائريين بأثمان أقل، رغم صعوبة العيش الناتجة عن ارتفاع ضرائب الحرب وغرامات مصلحة الغابات وحق الحرمان من الإرث المفروض من السلطات الاستعمارية، ولوحظ في مدن أخرى أن الجزائريين هم الذين يشترون من الأوربيين لعدم قدرتهم على خدمة الأراضي[1].

- **تأخير مشروع الإحتلال الكامل للبلاد:**

إعتقد الساسة والقادة العسكريون الفرنسيون أن حملة إحتلال باقي مناطق الجزائر ستكون نزهة، يقابهم الجزائريون فيها بالزهور، خاصة بعد السهولة التي وجدوها في السيطرة على العاصمة وفرض معاهدة الاستسلام على الداي حسين، وكان أكثر المتشائمين يعتقد أن مشروع الإحتلال الكلي سيدوم بضعة أسابيع أو أشهر، بدليل أن دي بورمون توجه لاحتلال مدينة البليدة بجيش من ألفين رجل وبضعة خيالة يوم 23 جويلية 1830، لكنه وقع في كمين للمقاومة ببوفاريك، وقُتل الكثير من جنوده، حتى أنه لم ينجو منهم سوى بورمون والقليل من أتباعه، وهذا ما جعله يدرك أن دولة الداي قد سقطت وبدأت مقاومة الشعب[2].

فالمقاومات الشعبية بتاوصلها أفشلت مشروع الاحتلال "السهل" وأجلته لعقود كثيرة، حيث أخرت مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي مثلا إحتلال شمال الجزائر فقط إلى غاية سنة 1848، مع غياب الأمن التام، وكان للجنوب الصحراوي دور هام في مقاومة التدخل الفرنسي وتأخير عملية الاحتلال، حيث دعّم قضية الأمير عبد القادر وأحمد باي، وانطلقت منه انتفاضة أولاد سيد الشيخ التي تواصلت بعد أن استأنفها الشيخ بوعمامة وقاوم كذلك التوارق والعديد من القصور والقبائل الصحراوية إلى غاية الحرب العالمية الأولى[3].

---

[1] - مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص ص 19-20.

[2] - محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص 319.

[3] - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص 191.

3-2 الآثار على الحركة الوطنية والثورة التحريرية:

أ- على الحركة الوطنية السياسية:

كانت لتأثيرات المقاومات الشعبية السلبية على المستعمر ومعاناته المستمرة منذ بداية الاحتلال سببا مباشرا في إصداره مجموعة من القوانين التي سمحت للجزائريين بالمشاكة في العمل السياسي، وذلك لالهائه عن الثورات الشعبية.

وكانت المقاومات الشعبية المتواصلة والمتزامنة منذ بداية الاحتلال تتزايد وتيرتها وخطورتها على المستعمر مع التطورات السياسية والعسكرية للنظام الاستعماري في الجزائر، حيث شهدت مثلا الجزائر أعظم الثورات الشعبية سنة 1871 ردا على قانون كريميو وقيام الحكم المدني بالجزائر سنة 1870، الذي أصبح بموجبه المستوطنون الأوربيون يسيطرون على السلطة في الجزائر، ويسيرونها ويحكمونها بأسلوبهم الخاص، وفي ظل حكمهم زادت معاناة الجزائريين، وتوالت القوانين القصرية التعسفية في حقهم، والتي زادت من تضييق الخناق عليهم وصعبت معيشتهم، وفي نفس الوقت ساهمت في تراجع المقاومات الشعبية وفعاليتها، وأهمها قانون الأهالي (Code de l'indigénat) الصادر يوم 26 جوان 1881، وهو عبارة عن قوانين وضعت لفرض النظام والانضباط والطاعة العمياء للأوربيين، حيث نص على معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب، ومنعهم من حمل السلاح، وعدم الذهاب إلى الحج بدون رخصة[1]. فيمكن القول أن فرنسا استغلت قيام المقاومات الشعبية المسلحة من أجل فرض القوانين التعسفية والقهرية والاستغلالية ضد الشعب الجزائري.

وإحكام السيطرة الإستعمارية أكثر بعد ما سمي بالهزيمة العسكرية التي منيت بها المقاومات الشعبية[2] لم يمنع في الحقيقة من تواصل روح المقاومة، وذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم، حيث أخبر الدكتور "فيتال" الذي كان يعيش في قسنطينة صديقه إسماعيل عربان سنة 1861 " بأن الجزائر رغم الهزيمة، لم تفقد الأمل في استرجاع إستقلالها، ثم كتب قائلا:"إن سلطتنا في الجزائر ستزول كما زالت

---

[1] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1979، ص 160-172.

[2] - يعتقد ويروج بعض المؤرخين أن المقاومة الشعبية المسلحة قد انهزمت وانتهت بعد ثورة 1871، وذلك ما قاله الكاتب الإنجليزي "باربور"، حين يقول أن الجزائر كانت هادئة بين سنة 1884 إلى العشرينيات من القرن 20، ويأكد أندري نوشي أن الجزائر لم تنتج معارضة عسكرية للحكم الفرنسي بين 1871 -1919 باستثناء حوادث 1916، ويدعي أن الجزائري رضيت بالحكم الفرنسي للجزائر، وهذه مغالطة تاريخية، تكفيها حجة مقاومة الشيخ بوعمامة التي دامت من سنة 1881 إلة 1904؛ أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص ص 76-77.

سلطة إسبانيا والبرتغال"، كما لاحظ بأن الجنسية والإسلام تثير حماس الجزائريين كما لو كانت كلمات سحرية"[1].

في هذه المرحلة كانت بلاد المشرق الإسلامي تشهد حركة إصلاح دينية وثقافية واسعة تأثر بها مثقفون جزائريون، دعوا للإصلاح الثقافي والإجتماعي في الجزائر، وظهرت جماعة من الشباب الجزائري المتخرج من المدارس الفرنسية أو ما سمي بجماعة "النخبة" على شكل تكتل جماعي، حيث لاحظوا تناقضا بين شعارات الحرية والمساواة التي تدعو إليها فرنسا كما تعلموا في مدارسها، وبين الواقع المعاش، في ظل عدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد في المجالس المحلية المنتخبة، وبدأوا في الضغط على الحكومة الفرنسية لإنصاف الجزائريين وتمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي، والمشاركة في الانتخابات المحلية، والاعتراف بالشخصية الجزائرية، في ظل المساواة أو الإدماج، وذلك مع تواصل بعض المقاومات الشعبية المسلحة[2]، كمقاومة الشيخ بوعمامة، وانتفاضة عين تركي 1901، وانتفاضة باتنة 1902، انتفاضة عين بسام 1906...، وهذا ما زاد الضغط على حكومة الاحتلال.

"ونتيجة لضغط الحركة الوطنية (السياسية والمسلحة) وعلامات عدم الاستقرار المنذرة، بدأ الرأي العام الفرنسي يُظهر القلق بخصوص الحالة في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عناصر خارجية، من بينها ضغط الجامعة الإسلامية، وظهور النشاط الألماني في الشرق الأدنى والمغرب الأقصى، والحرب العثمانية-الإيطالية، والاضطرابات في تونس، زيادة على النقد الخارجي للسياسة الفرنسية في الجزائر، كل هذه العوامل كان لها وقع على الحركة الوطنية، وكانت نتيجتها يقظة الرأي العام الفرنسي على خطر حركة إنفصالية تهدف إلى إستعادة أرضها الأصلية وتنادي بالحكم الذاتي السياسي"[3].

ومن أجل التهدئة بدأت جماعة من النواب والصحفيين حملة تدعو للإصلاح، وتم إقتراح إصلاحات تقوم على المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الضرائب، وإلغاء نظام الاحتجاز، ووقف المحاكم الرادعة، وتوسيع قاعدة الجزائريين الانتخابية، وزيادة عددهم في المجالس، ومنحهم حق

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 38.

[2] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 202.

[3] - أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص 90.

إنتخاب رؤساء البلديات، وقد عارض الكولون كل تغيير ينتج عنه إصلاح ما، بل نادى بعضهم بإجراءات إضطهادية أخرى للإبقاء على الوضعية الراهنة، وضمان الهدوء في الجزائر[1].

وعندما تأزم الوضع في الجزائر أكثر بسبب رفض الجزائريين التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي في شكل انتفاضات وثورات شعبية مسلحة، بعث رجال "حركة الشبان الجزائري" بوفد إلى باريس يوم 18 جوان 1912، وذلك لمقابلة رئيس الحكومة الفرنسية "بوانكاري (Poincare)"، وتقديم عريضة إحتجاج على عدم القيام بإصلاحات وإجراءات سياسية لصالح الجزائريين ومنحهم حقوقا، مقابل إنخراط الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي، وبشرط تلقي المنحة المالية[2]، وقد ربط العديد من المؤرخين، مطالب حركة الشبان الجزائريين سنة 1912 بميلاد الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة بعد إنظمام الأمير خالد لهذه الجماعة سنة 1913[3].

ومع بداية الحرب العالمية الأولى والحاجة المتزايدة للجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي، وانفجار الأوضاع الأمنية في عدة مناطق رافضة للتجنيد الإجباري، كبني شقران في معسكر 1914 وفي الأوراس سنة 1916، ونتيجة لهذا الاستياء الشعبي الذي عم الجزائر، وحتى يتم إحتواء الظروف التي أدت إلى إندلاع ثورة الأوراس وغيرها حاولت فرنسا بعد الحرب أن تخدع الرأي العام بإصلاحات الرابع من فبراير 1919، والتي تضمنت القانون الخاص بمشاركة الأهالي الجزائريين في الحقوق السياسية[4]، كالانتخاب والترشح والحصول على الجنسية الفرنسية بشروط، وهذا ما فتح مرحلة جديدة من الكفاح الوطني وهي النظال السياسي عبر الأحزاب السياسية.

ب- على الثورة التحريرية:

شكلت المقاومات الشعبية المنظمة وغير المنظمة صفحة بارزة من جهاد الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر، وذلك على مدى حوالي تسعين سنة من الزمان (من 1830 إلى 1916)، تزامنت مع بداية القرن العشرين مع النضال السياسي، لكنهما وبإيجابياتهما وسلبياتهما (أي المقاومات الشعبية والنضال السياسي)، جعلا ثورة أول نوفمبر تعي كل الدروس الماضية، وتستخلص العبر من الماضي، وكيف أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، بالكفاح

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 91-93.

[2] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 204- 205.

[3] - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 95.

[4]- قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص 57-58.

المسلح، لكن ليس على طريقة المقاومات الشعبية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، التي رغم بسالة من حملوا لواءها، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، المتمثلة أساس في طرد الاستعمار واسترداد الاستقلال الوطني، وذلك لتعدد سلبياتها ونقاط ضعفها، أهمها قلة التخطيط وفق منهاج ثوري محدد، وعدم الاعتماد على قاعدة شعبية واسعة تشمل كامل القطر الوطني وفي فترة زمنية واحدة، وكونها محلية أو على الأكثر إقليمية.

لقد تفهم قادة الثورة التحريرية واستوعبوا تجارب المقاومات الشعبية، وتجاوزوا مبدأ المطالبة السلمية للنضال السياسي التي أثبتت فشلها، فدخت الثورة معركتها على أسس متينة في جبهة قوية موحدة لكل فئات الشعب، ممثلة في جبهة التحرير الوطني سياسيا وجيش التحرير الوطني عسكريا، وبقيادة جماعية تختلف عن القيادة الفردية التي تميزت بها المقاومات الشعبية والنضال السياسي، مما يضمن النجاح والنصر بشكل أكبر[1].

ويشير مصطفى الأشرف في كتابه "الجزائر الأمة والمجتمع"، أن أهالي إحدى القرى الواقعة في منطقة البيبان، وفي بداية الكفاح المسلح أثناء الثورة التحريرية سنة 1955، نصحوا المسؤولين على الثورة في المنطقة، بتجنب الأخطاء التي ارتكبها ثوار سنة 1871، والتي تضرروا بفشلها من انتقام قوات الاحتلال، وهذا دليل على حرص الشعب الجزائري، الاستفادة من التجارب السابقة خاصة من المقاومات الشعبية والانتفاضات الفاشلة[2].

ثانيا: أسباب توقف المقاومات الشعبية في تونس ونتائجها وآثارها:

1- أسباب توقف المقاومات الشعبية في تونس:

- **التفوق العسكري للجيش الفرنسي:**

تميزت أسلحة المقاومة الشعبية التونسية العتيقة (بندقية الصوافة) بالضعف مقارنة بأسلحة المحتلين الحديثة السريعة، حيث لم تستطع الصمود أمامها، كما أن قنابل المدافع المدمرة لم تستطع الخيالة أقوى صفوف في المقاومة، الصمود أمامها[3].

حيث رغم إستماتة قبائل الخمير في المقاومة بشمال تونس، وقيادتهم لمعارك عنيفة ضد الجيش الفرنسي، منها معركة "بن بشير" التي جرت بتاريخ 30 أفريل 1881، والتي استمرت طوال اليوم، إلا

1 - إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، المرجع السابق، ص ص 218-219.

2 - مصطفى الأشرف، المرجع السابق ، ص 24.

3 - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 128.

أن المقاومين اضطروا إلى الانسحاب والتقهقر، نظرا للتفوق التقني في الأسلحة الذي أظهره العدو، خاصة بعد وصول التعزيزات[1].

وفي صفاقس انتهت المقاومة التي لم تستطع الصمود طويلا وسقطت المدينة، أمام الأسطول الفرنسي، الذي بلغ أوجه في 14 جويلية 1881، حيث ضم 17 سفينة حربية و6000 جندي، وهذا ما خلق تفاوتا تقنيا عسكريا بين أسلحة الثوار التونسيين وسلاح قوات الاحتلال[2].

وكانت التعزيزات العسكرية تصل باستمرار إلى الجيوش الفرنسية المحتلة، حيث تعززت في 3 أكتوبر بفرقة خامسة وصلت مدينة الفحص، وفي الحدي عشر من نفس الشهر توجه الجنرال "سباتيي (Sabatier)" في ثلاثة فيالق وسريتين وفصيلة من المدفعية إلى القيروان، وتم تعزيز هذا المعسكر بقوات تابعة للفرقة السادسة، وكانت كل هذه القوات تحت قيادة لوجيرو Logerot ، وبذلك تم تأمين الطريق الرابط بين زغوان والقيروان، وهذا ما جعل قوات المقاومة بقيادة الحاج حسين بن مسعي تتقهقر إلى القيروان، وتتم محاصرة المدينة ثم سقوطها لاحقا[3].

وظهر التفوق العسكري للجيش الفرنسي كذلك خلال معركة مطماطة في شهر أكتوبر 1881 حول مدينة قابس قبل استسلامها نهائيا، حيث كان المقاومون يرابطون في جبل مطماطة، وكان الجنرال "الليقرو" مرابطا بجيشه قرب الجبل، ينتضر فرصة الهجوم على الثوار، ومع مجيء أمطار أواخر الخريف الغزيرة، أمر الجنرال جنوده بالاستعداد للهجوم، لأنه كان يعرف أن الأسلحة العتيقة التي كان يملكها المقاومون لا تنطلق إذا أصابها البلل، وهذا ما حصل فعلا، فدخلت الجيوش حصون المقاومين الذين حاولوا الدفاع عن أنفسهم بالأسلحة البيضاء، وكانت النتجية انهزام المقاومة واستشهاد العديد من رجالها وإلقاء البعض للسلاح، والبعض الآخر غادر الجبل إلى الجنوب[4].

- **إرتباطها بمصير زعيمها (إستشهاد أو إستسلام القائد أو زعيم المقاومة):**

إن الطبيعة الشعبية والقبلية للمقاومات الشعبية في تونس، يجعل مصيرها للأسف الشديد عادة مرتبطا بمصير قائدها، حيث في الغالب تنتهي المقاومة وتفشل، عندما يستشهد قائدها أو يتم القبض عليه أو يستسلم، حيث ورغم أن المقاومة بلغت أشدها حول القيروان في 22 أكتوبر 1881، إلا

[1] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 46.
[2] - نفسه، ص 49.
[3] - نفسه، ص 53.
[4] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 112.

أن قائدها علي بن عمارة الجلاصي أصيب في صدره ورأسه ثم مات متأثرا بجراحه كما استشهد القائد محمد الهديلي، وتسبب هذا في تراجع عزائم المقاومين فخارت قواهم وانهارت معنوياتهم، مما سهل على القوات الفرنسية فتح الطريق نحو القيروان، ثم سقوطها في السادس والعشرين من نفس الشهر[1].

- **سهولة سقوط المدن الكبرى وإستسلامها:**

سبق وأن ذكرنا أنه من خصائص المقاومة الشعبية التونسية، إرتباطها بالأرياف، وسرعة استسلام المدن، وكان هذا محبطا، وعاملا أساسيا في فشل المقاومة الشعبية ونهايتها، وقد تم إحصاء 19 مدينة لم تنظم إلى المقاومة لكنها لم تستطع السيطرة على أبنائها من الجنود الذين انظموا للثورة، و14 مدينة بقيت على ولائها للباي ولم تشارك في المقاومة[2]،حيث أنه وبمجرد السيطرة على مدينة القيروان مثلا تفرق رجال المقاومة وتشتتوا، وخضع أغلبهم لقوات الاحتلال، وهاجر البعض الآخر إلى إيالة طرابلس[3].

وكانت المدن أحيانا تستسلم وترفض المقاومة لأسباب انهزامية غريبة، حيث رفضت السلطات المحلية وأعيان مدينة القيروان المقاومة، ورفعوا الراية البيضاء فوق جامع عقبة بن نافع، حفاظا على "المدينة المقدسة" من التدمير وما فيها من آثار وممتلكات من النهب والتخريب[4]، وأورد محمد المرزوقي في كتابه "صراع مع الحماية"، أن المدينة سلمت فعلا بدون مقاومة حفاظا على آثارها المقدسة من التخريب، "وكان حماتها من فرسان البادية قد ابتعدوا عنها باتفاق مع سكان المدينة"[5].

- **المتعاونون مع الإستعمار والمتخاذلون:**

رغم بسالة المقاومة الشعبية التونسية في مواجهة الاستعمار، إلا أن المواقف المتخاذلة وخيانة بعض العناصر، وتعاونهم مع الاحتلال ضد إخوانهم، ساهم بشكل كبير في إفشال المقاومة ونهايتها، ولعل أهم المعاونين مع الإستعمار، الباي وأعوانه ومحلته (جيشه)، حيث دخل الجيش التونسي الرسمي في مواجهات ومعارك عدة إلى جانب الجيش الفرنسي ضد رجال المقاومة، وكان قد إلتحم أولاد عيار مع المحلة التونسية في شمال تونس مع بداية عملية الاحتلال[6]، وقد أوصى الصادق باي أخاه علي

[1] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 54؛ الشيباني بنبلغيت، الجيش التونسي...، المرجع السابق، ص 221.
[2] - الشيباني بنبلغيت، الجيش التونسي...، المرجع السابق، ص 221.
[3] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 55.
[4] - علي المحجوبي، نفسه، ص 54؛ الشيباني بنبلغيت، الجيش التونسي...، المرجع السابق، ص ص 221-222.
[5] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 110.
[6] - الشيباني بنبلغيت، الجيش التونسي...، المرجع السابق، ص 217.

باي أمير المحلة بالتعاون مع القوات الفرنسية، واصفا إياها "بقوات الدولة الحبيبة الفخيمة لردع القبائل الثائرة"، كما جاء في رسالة من علي باي إلى الوزير الأكبر التونسي، يصف فيها تنفيذ وصية أخيه، والتقارب الذي حصل بين محلته والجيش الفرنسي، من تبادل للزيارات والخبرات[1].

وكان الباي ومعاونيه يدعمون الجيش الفرنسي بأنواع أخرى من المساعدات ضد إخوانهم المقاومين، كإمداده بالأدلاء العارفين بمواقع البلاد وطرقها ومياهها وبعادات أهلها[2]، وليس غريبا أن يتعاون الباي وأعوانه من عمال وضباط وأوجاق الصبايحية مع المحتلين، لأن أغلبهم كان من المرتزقة أصحاب المصالح الشخصية، عديمي الذمم والضمائر، لم يكن لهم غيرة على تونس وأهلها، وكانوا يخشون عاقبة انتصار الشعب الممثل في المقاومة على الغزاة، وبذلك ينتصر على سلطة الباي الفاسدة والمفسدة في البلاد، ولن يصبح لهم مستقبل في تونس[3].

وهناك تواطؤ عدد كبير من مشايخ الطرق والزوايا مع المستعمر، حيث أوصى العديد من رجال الدين في تونس في بداية الاحتلال الناس بالصبر وعدم المقاومة والطاعة للباي، لأنهم ضعفاء ولا يمكنهم مقاومة المحتلين، وقد نصحهم شيخ الإسلام بتونس بالصوم، "فهو كفيل بضمان المساعي الحميدة للأمم الصديقة عندما يشاع الغزو.."[4]، وفي باجة توجه وفد من الأعيان إلى قائد المقاومة محمد الصالح الأطرش، يتقدمه القاضي والمفتي، يطلبون منه الكف عن المقاومة إتقاء تخريب البلاد[5].

واستعمل شيخ الزاوية القادرية بمدينة الكاف الشيخ "قادور الميزوني" كل ما له من سلطة ومن نفوذ على سكان تلك المدينة للحثهم للخضوع للجيش الفرنسي[6]، وفي قبيلة الفراشيش التي كانت تتكون من ثلاثة عروش، أولاد ناجي بقيادة الحاج حراث وأصبح من قادة المقاومة ومن زعمائها، وأولاد علي تحت زعامة "الحاج قعيد" الذي كان موقفه محايدا لتقدمه في السن، أما"علي الصغير" قائد أولاد وزّاز فقد أيد وأعان الفرنسيين، وأدى به الأمر إلى جمع 300 فارس من عرشه ووضعهم تحت تصرف الجنرال فورجمول، ووقف إلى جانب الجيش الفرنسي في معارك ضد الثورا التونسيين[7].

---

[1] - أ.و.ت، صن: 178، مل: 964، وث: 43، رسالة من علي باي إلى محمد الوزير الأكبر بتاريخ 1298/1881.

[2] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 128.

[3] - نفسه، ص 105.

[4] - الهادي بكوش، إضاءات...، المرجع السابق، ص 72.

[5] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 95.

[6] - Archives de la Ministère Françaises des Affaire Etrangère– série de correspondance politique, dossier N°1 n 57, folio 1-132, lettre de Leroy à Rostan ,dates 24,25 et 26 avril 1881.

[7] – محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص ص 97-98.

ورغم أن بعض القبائل لم تتعاون مع الإستعمار ضد الثوار، إلا أنها آثرت الاستسلام وعدم المشاركة في المقاومة، ولم يكن هذا في صالح المقاومة الشعبية في تونس، حيث زاد هذا من نقص عدد المقاومين، ومن إحباطهم وبالتالي تفوق قوات الجيش الفرنسي عليهم.

حيث آثرت قبائل المهاذبة مهادنة الاستعمار لعدة أسباب سياسية دينية وإقتصادية، فهم جميعهم معفيون من الضرائب في فترة حكم الباي بما أنهم أبناء زاوية، وجدهم سيدي مهذب، وأقرتهم السلطات الاستعمارية على ذلك فيما يخص الضرائب العربية، كما أنهم كانوا يتمتعون برخاء إقتصادي، بسبب مراعيهم الشاسعة والخصبة وإزدهار تجارتهم، وهذا ما جعلهم يفظلون الاستسلام، ودفع غرامة كبديل عن المقاومة[1].

ولم تجد المقاومة الدعم اللازم من بعض أعيان وقادة المدن التونسية، حيث كان أغلبهم سريع الاستسلام للابقاء على نفسه وعلى منصبه وممتلكاته، وهذا ما جرى في محاولة الدفاع عن مدينة القيروان، حيث تشير التقارير أن "محمد مرابط" أمير أمراء عساكر القيروان، قد رفض فتح أبواب المدينة للثوار، وفضل تسليمها للقوات الفرنسية[2].

- **الخصائص الطبيعية والبشرية لتونس:**

ساهمت بعض الخصائص الطبيعية والبشرية في إضعاف موقف المقاومة الشعبية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي، حيث يمكن إعتبار مساحة تونس الصغيرة وتضاريسها وإطلالتها على واجهتين بحريتين من الشمال والجنوب عوامل طبيعية في صالح الإحتلال المتفوق عسكريا كما سبق الإشارة إليه، فدخول القوات العسكرية المحتلة من حدود الجزائر، وسهولة نقل الجنود إلى السواحل الشمالية والشرقية عبر البحر المتوسط أضعف من قيمة المقاومة الدفاعية مع استمرار وصول المدد العسكري، كما أن صغر مساحة تونس، يدلل المسافات بين المدن ومع سهولة التضاريس في أغلب جهات تونس، تسهل عملية نقل الجنود والعتاد.

ومن الناحية البشرية، لم يكن عدد سكان تونس أثناء فترة الاحتلال يتجاوز المليون و200 ألف ساكن، ومع كثرة المتعاونين من أنصار الباي، وهجرة حوالي عشر السكان (120 ألف) وحسب

---

[1] – محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص ص 101.

[2] - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 322, Carton 62, Dossier2, Folio .306

مصادر أخرى خُمس السكان (230 ألف)، أثر ذلك على تعداد الثوار المنظمين للمقاومة، وبالتالي اختلال ميزان القوى العسكرية البشرية في العدد، ناهيك عن العدة المتفاوتة بمراحل كثيرة[1].

- **سياسة القمع والتقتيل:**

هي عادة الاحتلال الفرنسي وجيشه، معاقبة القبائل والقرى الثائرة والمقاومة، خاصة عندما يتعرض لخسائر بشرية ومادية في معاركه ضد المقاومة، ففي يوم 13 نوفمبر 1882 أغار مجموعة من الجنود الفرنسيين على منطقة "قمودة" التابعة لقبائل الهمامة، وأخذوا 20 ألف خروف، وعدد من الجمال والبقر والماعز، وتواصلت غارات النهب على باقي القبائل، وتسبب هذا في تضرر المصالح الإقتصادية والحالة المعيشية للهمامة، مما جعل الكثير منهم يستسلمون للأمر الواقع ويطلبون الأمان[2].

وأدى القمع الإستعماري والتضييق على المقاومة، أيضا إلى تعطل أعمال الحرث والزراعة، وتراجع الحالة الإقتصادية والمعاشية للسكان، مما خلق خوف من المجاعة، فتراجعت المقاومة في بعض المناطق واستسلمت بعض رجالاتها، وهذا ما جاء في تقرير روسطن حول وضعية المقاومة حتى 05 نوفمبر 1881، الموجه إلى الوزير الأول الفرنسي:"... وأن الزعيمين الرئيسين للثورة علي بن خليفة النفاتي في الجنوب وعلي بن عمّار في الغرب يخسران كل يوم عددا من أتباعهما أما ضغط طوابيرنا من جهة وأمام الحاجة لبداية لبداية الحرث، خوفا من المجاعة، لذلك يجهر هؤلاء الأنصار على رغبتهم في طلب الأمان..." [3].

- **الخلافات بين قادة المقاومات الشعبية:**

لقد حاول بعض القادة توحيد صفوف المقاومة، وكان في مقدمتهم علي بن خليفة النفاتي، الذي حاول توحيد صفوف المقاومة تحت قيادته، لكنه لم يجد آذانا صاغية من بعض الزعماء، الذين آثر كل واحد منهم قيادة قبيلته في المقاومة وألا يكون تابعا لغيره، وإذا كانت هناك بعض محاولات الوحدة فإنها لا تخرج عن "نزعة (يوسف وشداد) القديمة، والتي غرسها البايات الحسنيون في البلاد سابقا، حالت دون توحيد قبائل شداد مع قبائل يوسف... وقد كانت بين النزعتين مجرد مجاملات فرضتها الظروف"[4].

---

[1] - خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التريخ، ج3، المرجع السابق، ص ص 26-27؛ محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 281.

[2] - محمد الحمّاص، الإستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب...، المرجع السابق، ص 83.

[3] - عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، ج1، المرجع السابق، ص 120.

[4] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 128.

أثناء تجمع الثوار في القيروان للدفاع عنها، حدثت خلافات ومشادة كلامية بين علي بن عيسى أحد قادة أولاد خليفة وأحمد بن الأحمر، انتهت بمقتل هذا الأخير، وتسببت هذه الحادثة في تصدع نسبي لوحدة عروش جلاص المقاومة[1].

كما تجلى غياب التفاهم والإلتفاف حول رجال المقاومة في عدة مراحل من المقاومة الشعبية التونسية، وكان ذلك من أسباب ضعفها وانهزامها، حيث أخفقت مثلا انتفاضة الجنوب سنة 1916 كسابقاتها لأنها كانت تفتقد إلى برنامج سياسي واضح، وإلى خطة كفاح وطنية طويلة الأمد، وإلى دعم من باقي جهات الوطن ورجالات الحركة الوطنية[2].

- **عدم وصول الدعم الخارجي:**

لم تجد المقاومة في تونس أي نوع من الإعانة الخارجية، لا من حيث السلاح ولا من حيث التموين، حيث كانت الجزائر المجاورة من الغرب تحت نفس الإحتلال، وليبيا من الجنوب والشرق، يتحكم فيها الأتراك، الذين لم يحركوا ساكنا، بالرغم من مسؤوليتهم كممثلين للخلافة وكانت المقاومة في تونس قائمة باسمها، وتظاهر بعض ضباطهم بالعطف على المقاومة، ولكن الواقع أن إيالة طرابلس أمسكت يدها عن أي إعانة للثوار، وحتى وإن استقر بعضهم في الإيالة في المرحلة الممتدة ما بين 1882م و1884م وقيامهم بعمليات مقاومة من وراء الحدود، إلا أن بعض المصادر أكدت أن السلطة في إيالة طرابلس وقفت في وجههم وأعاقت محاولاتهم إعادة تنظيم صفوفهم لمواصلة المقاومة من أراضيها بعد هجرتهم إليها، حيث عاقبت بعضهم بالسجن والإبعاد لأنهم كانوا يناوشون الفرنسيين في الجنوب، خوفا من غضب فرنسا وإحتجاجها[3].

2- نتائج وآثار المقاومات الشعبية في تونس:

بما أن المقاومة الشعبية التونسية لم تحقق الهدف الأساسي، وهو إسترجاع السيادة والإستقلال وطرد المحتل، فقد توقفت وشل نشاطها، وكان لانهزامها بشكل فردي (أي كل مقاومة على حدى)، أو بشكل جماعي (كل المقاومات الشعبية مجتمعة) نتائج سلبية على تونس وشعبها، لكن هذا لا يمنع أن يكون لها مجموعة من النتائج والآثار الإيجابية، ويمكن إجمال نتائج وآثار المقاومات الشعبية التونسية السلبية والإيجابية كما يلي:

[1] - محمد الحمّاص، الإستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب...، المرجع السابق، ص 54.

[2] - الهادي بكوش، إضاءات...، المرجع السابق، ص 74.

[3] - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 120.

2-1 نتائجها على التونسيين:

أ- النتائج السلبية:

o القمع والتقتيل وفرض الغرامات الحربية:

بعد الصمود الذي أظهرته مدينة صفاقس لأكثر من عشرة أيام، مع استبسال المقاومين داخلها، لجأت القوات الفرنسية إلى تكثيف القصف المدفعي على المدينة، فهدمت منازلها وأسوارها، مما أدى إلى إستسلام المدينة، ودخلها الجنود الفرنسيون وقد ملأت بالأموات والجرحى، فاستباحوا منازلها، وأرغموا من بقي من أهلها على دفع خمسة عشر مليون كغرامة حربية(1)، وحسب بعض التقديرات كان عدد الشهداء خلال المعارك المقاومة في صفاقس حوالي ألف شهيد(2).

وبعد نهاية انتفاضة الفراشيش سنة 1906 تم القبض على حوالي 59 من المهاجمين، وتنوعت التهم بين القتل واستعمال العنف وحمل السلاح، وصدرت أحكام بالإعدام والمؤبد والأشغال الشاقة، كما تعرض السجناء منهم إلى التعذيب والتجويع والإهانة(3).

وبلغ شهداء ثورة الجنوب التونسي 1915-1916 حوالي 357 وعدد الجرحى حوالي 170(4)، ثم شرعت السلطات العسكرية الفرنسية بعد استرجاعها زمام المبادرة وسيطرتها على مناطق أقصى الجنوب في معاقبة القبائل الثائرة وقادتها، من تعذيب الرجال المشتبه فيهم حتى الموت واغتصاب النساء وقتل بعضهن، ومصادرة ممتلكات الثائرين، وتكفل الباي بإصدار 1682 حكم بمصادرة الأملاك بين أكتوبر 1915 ومنتصف 1916، هذا بالإضافة إلى تهديم العديد من القرى ونهب وإتلاف المحاصيل وقتل مواشي العروش المشاركة في الثورة(5).

وتباينت الغرامات الحربية المسلطة على القبائل التي شاركت في المقاومة، حيث تمادت سلطة الإحتلال في فرضها عقابا لهذه القبائل بعد القضاء على المقاومة فيها، حيث تشير رسالة لوزير الحرب إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بتاريخ 5 اوت 1881، أن القبائل التي تم إخضاعها ملزمة بتقديم

1 - محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 97.
2 - خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 26.
3- الأزهر الماجري، نفسه، ص 22.
4- سالم لبيض، المرجع السابق، ص 147.
5- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص ص 240-241.

رهائن ضمان، إضافة تغريم كل حامل للسلاح بأربعين فرنك، والقبائل التي ترفض الدفع تصادر قطعانها وتباع، وكان محصول الأموال التي قبضت: 328954 فرنك، أما قيمة الغرامات التعويضية للأضرار التي وقعت جراء أعمال المقاومة، مثل حرق الغابات التابعة للدولة، ومصاريف الحملة العسكرية، "فمن المناسب أن تكون (حسب الوزير) في حدود 2 مليون و622 ألف فرنك[1].

وتبين رسالة أخرى لنفس الوزير بتاريخ 9 أوت 1881 سياسة تسليم وقبض الرهائن كضمان لخضوع القبائل بعد هزيمتها في الحروب ضد جيش الاحتلال، حيث جاء فيها أنه بعد نهاية العمليات العسكرية ضد العروش التونسية "بالرقبة وخمير" وفي دوار "باجة وماطر"، فرض الجنرال قائد الحملة تسليم 660 رهينة، منهم 160 من وشتاتة، القبيلة التي كانت الأكثر شراسة في مقاومتها، ولذلك تم إعتقال رهائنها (160) بجزيرة سانت مرجريت (Saint Marguerite)، أما الخمسمائة المتبقيين فقد إتفق قائد الحملة ووزير الحرب كما جاء في رسالته، على تسريحهم، خاصة وأن القبائل المنتمية إلتزمت الهدوء والطاعة[2].

- **الهجرة خاصة نحو إيالة طرابس:**

بعد احتلال القيروان وفشل المقاومة في الدفاع عنها خلال شهر أكتوبر 1881م، تزايد الضغط العسكري على المقاومين، وهذا ما جعلهم ينتقلون نحو الجنوب ثم الهجرة نحو إيالة طرابلس؛ و"تقدر بعض المصادر عدد المهاجرين ما بين 120 ألف إلى 140 ألف نسمة (حسب المؤرخ مارتل[3]) بما في ذلك النساء والأطفال"، في حين تشير أخرى أن عددهم تجاوز 230 ألف (حسب علي المحجوبي)، وكانت الهجرات ممثلة في عدة قبائل تحت تأثير قادتها، وهم نفسهم قادة المقاومة[4]، والجدول الموالي يحدد عدد المهاجرين حسب انتماءاتهم القبلية:

قبائل الوسط	العدد	النسبة %
الهمامة	52000	49.5
جلاص	20020	19

1 - عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 111.

2 - نفسه، ص 113.

3 - **أندري مارتل** (Andre-Martel): مؤرخ فرنسي، جاءت هذه المعلومات في كتابه " Les confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911)"، ومعلومات أخرى عن المقاومة التونسية من وراء الحدود، لكننا للأسف لم نتمكن من الوصول إلى هذا الكتاب.

4 - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص281.

نفات	10000	9.5
أولاد سيدي تليل	10000	9.5
الفراشيش	1500	1.4
أولاد سعيد	1500	1.4
السّواسي	2000	1.9
المثاليث	2000	1.9
المهاذبة	2500	2.4
أولاد سيدي عبيد	600	0.6
ماجر	3000	2.9
مجموع قبائل الوسط	**105120**	
قبائل الجنوب	**العدد**	**النسبة %**
بني زيد	2000	1.6
ورغمة	70000	57.4
مطماطة	50000	41
مجموع قبائل الجنوب	122000	
قبائل الشمال	**العدد**	**النسبة %**
أولاد عيار	1047	24.6
ونيفة	200	4.7
دريد	300	70.6
مجموع قبائل الشمال	**4247**	
المجموع العام: 231376		

الجدول رقم 08: جدول المهاجرين التونسيين حسب انتماءاتهم القبلية[1].

ومن خلال الجدول يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

[1] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص281.

- أغلب المهاجرين ينتمون إلى قبائل الوسط (الهمامة وجلاص) والجنوب (ورغمة ومطماطة)، وذلك بسبب مشاركتهم الفعالة في المقاومة وقربهم من حدود الإيالة الطرابلسية مقارنة بقبائل الشمال.
- ضخامة العدد الإجمالي للمهاجرين (عشر أو خمس السكان)، ويفسر هذا العدد بوجود النساء والأطفال، وهذا يعني أن المقاومين المهاجرين كانول يخططون لمواصلة حياتهم العادية في المهجر، وهذا العدد يعني كذلك كثرة المقاتلين فيهم.
- هناك تضارب في العدد الحقيقي للمهاجرين بين المؤرخين خاصة التونسيين والأجانب، بما أن المعطيات الإحصائية غير مضبوطة ودقيقة بسبب انشغال السلطة الاستعمارية بإحكام السيطرة، وعجز الإدارة التونسية عن القيام بهذا العمل لأنها غير قادرة على مراقبة البلاد(1).

o تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية:

ونظرا لتكبد جل القبائل خسائر جسيمة في معاركهم ضد العدو والمتعاونين معه، فقد أجبر معظمهم على الهجرة نحو طرابلس كما سبق ذكره، فصادرت السلطات الفرنسية أملاكهم، وعند رجوعهم أُجبروا على دفع غرامات باهضة، وهذا ما زاد من تدهور أحوالهم الإقتصادية والمعيشية(2)، وكان عرش أولاد إيدير الأكثر تضررا، حيث تم بيع كل أملاكهم بعد هجرتهم إلى طرابلس خاصة المقاومين منهم، وهذا ما تظهره عدة وثائق موجودة في الأرشيف الوطني التونسي، منها وثائق تبث بيع أملاك حسين بن مسعي قائد أولاد إيدير الذي قاوم المحتل الفرنسي قبل هجرته إلى طرابلس، حيث جاء في رسالة محمد المرابط قايد القيروان إلى الوزير الأول بتاريخ 19 ماي 1885 ما يلي:".. ما هو على ملك حسين المذكور هذا (حسين بن مسعي) صار من أملاك الدولة بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 14 ربيع الأول الفارط (29 ديسمبر 1884)، الصادر في أملاك الفارين حيث ذكر وأنها ترجع لأملاك، إن لم يرجعوا في الأجل المضروب لهم.." (3).

---

1 - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص ص 282-283.

2 - محمد الحمّاص، المرجع السابق، ص 68.

3 - أ.و.ت، سلسلة أ، صن: 208، مل: 01، ملف فرعي عدد 08، وث: 06، رسالة محمد المرابط قايد القيروان إلى الوزير الأول بتاريخ 19 ماي 1885

ب- النتائج الإيجابية:

رغم أن المقاومات الشعبية التونسية المسلحة كانت متباعدة وغير متواصلة كما سبقت الإشارة لذلك، إلا أن تواصل المقاومة الشعبية السلمية منها، حافظ على روح المقاومة والرفض للوجود الإستعماري في تونس.

وظهر تواصل **الوعي والرفض من خلال ثورة الفراشيش سنة 1906، حيث أوردت جريدة Le courrier de Tunisie الصادرة يوم 07 ماي 1906 تقريرا أوضح أن الهلع انتشر بين المستوطنين الأوربيين ومنها الجالية الفرنسية في مختلف أنحاء البلاد خاصة في جهة تالة والقصرين**[1]، **وأظهر الشارع التونسي تعاطفا مع الانتفاضة**، حيث جاءت لترفع من معنويات كل التونسيين الذين كانوا يشعرون بوطئة الإدلال الاستعماري، ولتكسر مرحلة دامت أكثر من عشرين سنة من هدوء التونسيين.

كما أن المقاومات الشعبية في تونس وخاصة خلال مرحلتها الأولى، حققت نوع من الوحدة في صفوف الشعب التونسي، وهذا لم يكن موجودا حتى خلال فترة الحكم العثماني، أين كانت تنتشر الصراعات القبلية والعرقية المتعصبة وانقسامها المعروف إلى صفين متعاديين (الصف الحسيني والباشي)، للوقوف صفا واحدا في وجه الأعداء، فوحدت كلمتها، ونظمت صفوفها، وقبلت بأن يكون علي بن خليفة النفاتي على رأس المقاومة[2]، كما انضمت إلى عروش المقاومة عدد كبير من الجنود الذين فروا من الجيش النظامي[3]، وتوحدت المقاومة من خلال مجموعة من الاجتماعات واللقاءات للتشاور، أبرزها ميعاذ القيروان الذي انعقد بالجامع الكبير في جوان 1881، الذي تشاور فيه العديد من أعيان القبائل، لتنظيم المقاومة وتوحيدها ولم شمل كل القبائل والعشائر في صف واحد لإيقاف زحف القواة الغازية[4].

[1] - عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 147.

[2] - علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 47.

[3] - الهادي البكوش، إضاءات...، المرجع السابق، ص 71.

[4] - خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، ج3، المرجع السابق، ص26.

2-2 تأثيرها على المستعمر:

- **خسائر بشرية ومادية فادحة:**

إن عملية إحتلال البلاد التونسية بداية من 24 أفريل 1881، لم تكن كما تصورها الجيش الفرنسي نزهة عسكرية، بل كانت حربا بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، حيث جندت الحكومة الفرنسية لها حوالي 40 ألف جندي، في مقابل حوالي 50 ألف فارس، جندته القبائل التونسية مجتمعة، وقدرت المصالح الإستعمارية خسائر قواتها بـ 782 جندي بين قتلى وفقودين، وذلك خلال السبعة أشهر الأولى من الحملة، أي بمعدل 112 جندي في كل شهر(1).

وكبدت ثورة الجنوب التونسي (1915-1916) العدو الفرنسي خسائر بشرية ومادية هائلة، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى مقتل ما مجموعه 787 جندي، وجرح 322 آخرين حسب مصادر الثوار، وحسب المصالح فرنسية كان عدد قتلى الجنود 92، وعدد الجرحى 162(2).

- **تأخير عملية الإحتلال والسيطرة:**

بالنظر لتفاوت موازين القوى بين الجيش الفرنسي ورجال المقاومة، وما واجهته المقاومة من صعوبات، تم إدراجها في أسباب توقفها، لعل أهمها تخاذل الباي وأعوانه وبعض أفراد جيشه وتعاونهم مع قوات الاحتلال، فإن ما قامت به المقاومة الشعبية التونسية أخّر عملية الاحتلال التي كان مخططا لها في غضون أيام، ودون عناء، حيث لم يستقر الأمر للقوات الفرنسية، ولم تنتهي أعمال المقاومة إلا في نهاية سنة 1884 وبداية سنة 1885.

حيث استطاعت المقاومة في قابس مثلا أن تصمد في وجه الجيوش المحتلة، وتُأخر تقدمها نحو بقية المناطق، مكبدة العدو خسائر في العتاد والأرواح، وصمد الثوار لأزيد من أربعة أشهر، ومنعوا القوات الفرنسية من السيطرة التامة على المدينة إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 1881(3).

وبينت الثورة الجنوب التونسي سنة **1915** هشاشة النظام الاستعماري الفرنسي في تونس، وخاصة في الجنوب من خلال سوء التحكم الأمني في القبائل، وكُذبت إدعاءاته بولاء الشعب التونسي التام له خاصة من خلال عملية إنضمام أعداد من جنود المخزن والقومية لصفوف الثوار،

---

1 - محمد الحمّاص، الإستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص 48.

2 - لبيض سالم، القبيلة والإستعمار: ملاحظات حول ثورة الجنوب التونسي 1915-1916، المجلة التاريخية المغاربية، ماي 1995، عدد 77-78، ص 224.

3 - علي المحجوبي، انتصاب الحماية...، المرجع السابق، ص 50.

وهذا ما جعلها تعيد النظر في هذا النظام ، كما زادت هذه الثورة من مخاوف فرنسا في قيام ثورة عارمة في شمال إفريقيا في ظل الدعاية العثمانية الألمانية التي تواصلت حتى بعد الحرب العالمية الأولى[1].

2-3 آثارها على الحركة الوطنية التونسية:

تعتبر المقاومة الشعبية التونسية حلقة مهمة من الحركة الوطنية التونسية المقاومة للإدارة الحماية الفرنسية على تونس، وكان لها تأثير كبير على المرحلة التي تلت، وهي المقاومة السياسية والفكرية، ثم عودة الكفاح المسلح في بداية الخمسينات، وأخيرا على إستقلال تونس سنة 1956.

ومن ذلك أن أهم نتائج انتفاضة الفراشيش سنة 1906 بداية مراجعة السياسة الاستعمارية المتصلبة اتجاه مطالب الحركة الوطنية التونسية، ومنها إصدار المقيم العام يوم 2 جانفي 1907 قرار تعيين ستة عشر تونسيا في "الجمعية الشورية" التي كانت حكرا على الفرنسيين[2].

وكان لثورة الجنوب التونسي سنة 1915 آثار وتأثيرات هامة على تطور الحركة الوطنية السياسية في تونس وحتى في المغرب العربي، فقد ساهمت في تجذير الوعي الوطني المتنامي الذي تبلور سياسيا مع جماعة "الشباب التونسي" قبل أن يعم وينتشر، ونتيجة لهذا التجذر كان بروز أول حزب وطني منظم وعصري سنة 1920 وهو الحزب الحر الدستوري التونسي بقيادة الشيح عبد العزيز الثعالبي.

كما وضعت هذه الثورة حدا للقطيعة التي أرادتها سلطات الاحتلال أن تكون متواصلة بين قبائل أقصى الجنوب وقادة الحركة الوطنية في الشمال الذين أظهروا دعمهم ومساندتهم لهذه الثورة، وهذا ما أدى في مرحلة أخرى إلى إنتشار خلايا الحركة الوطنية بأقصى الجنوب التونسي[3].

[1] - Habib BELAID, La Révolte de 1915-1916 dans le sud Tunisien à travers les archives du protectorat, Op.cit, p 176-181.

[2]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 193-197.

[3]- سالم لبيض، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي من القبيلة إلى الخلية الحزبية، المرجع السابق، ص ص 150- 151.

ثالثا: المقارنة:

الأكيد أن المقاومات الشعبية في الجزائر وفي تونس لم تحقق الهدف الرئيسي المتمثل في طرد الإستعمار واسترجاع السيادة الوطنية، وقد أشرنا أن عدة أسباب وعوامل منعتها من تحقيق ذلك، وبطبيعة الحال، يخلّف الانهزام نتائج وآثار سلبية على المهزوم وهذا ما كان في الجزائر وتونس بعد نهاية كل مقاومة شعبية، لكن هذا لا ينفي وجود آثار إيجابية لها، وبشكل متشابه آحيانا بين البلدين، وأحيانا أخرى مختلف، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذه المقارنة.

1- من حيث أسباب توقف المقاومات الشعبية:

أ- أوجه التشابه:

هناك عدة أوجه للتماثل بين أسباب توقف المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، نذكر منها ما يلي:

- التفوق العسكري للجيش الفرنسي على قوات المقاومة، من جميع النواحي، خاصة من حيث العدة والعتاد المتطور، ومن حيث التنظيم والتدريب والتقنيات العسكرية الحديثة، مع الإشارة إلى أنه في تونس كان عدد الجنود الفرنسيين يساوي أو يفوق أحيانا عدد الثوار.
- السياسة الفرنسية القمعية إتجاه المقاومات الشعبية، وإتجاه عامة الشعب خاصة منها القبائل التي تشارك أو تدعم الحركات الثورية، وهذا ما أدى إلى تراجع واستسلام بعض قادة المقاومات الشعبية، حفاظا على سلامة أرواح وممتلكات أتباعهم، كما أن قمع القبائل ومصادرة أراضيهم وتسليط العقوبات والغرامات الحربية عليهم، منعهم من دعم المقاومات الشعبية أو المشاركة فيها.
- المتعاونون مع الإستعمار كان لهم دور كبير في فشل المقاومات الشعبية، حيث بغض النظر عن أصحاب الموقف السلبي الغير مشاركين في المقاومة في كل من تونس والجزائر، من عامة شعب أو من شخصيات بارزة حاكمة كداي الجزائر وأعوانه عندما وقعوا معاهدة الاستسلام وتركوا الجزائر وشعبها لمصيرهم تحت نير الإستعمار، وهناك من تعاون مع الإستعمار في الجزائر وفي تونس ضد إخوانه، بمساعدته معنويا وماديا بإمداده بالعتاد، وحتى الدعم العسكري بالجنود، كما فعل باي تونس وبعض قادته وجنوده، وكما فعلت بعض القبائل وزعمائها في الجزائر وفي تونس.

– تميزت المقاومات الشعبية في كل من الجزائر وتونس بطابعها الإقليمي المحدود، حيث غابت عنها الشمولية والإتحاد فيما بينها في جبهة واحدة ضد الإستعمار، ومحدودية انتشارها جعلتها في متناول الجيش الفرنسي الذي كان يلجأ إلى محاصرتها ثم تسليط وسائل القمع عليها بهدف استنزاف قدرتها على الصمود لفترات أطول[1].

– كما أن عزلة المقاومات جغرافيا وعدم توافقها زمنيا بالرغم من تواترها واستمرارها في الجزائر وبصورة أقل في تونس، وإفتقادها القدرة على تخفيف الضغط عن بعضها وإعادة تنظيم صفوفها، دفعها إلى استنزاف كل وسائلها دون أن تكيف دفاعاتها أو تغيير في إستراتيجيتها.

– التفكيك السياسي للمقاومات الشعبية في الجزائر وفي تونس وتعدد مراكز النفوذ، وانعدام القيادة الموحدة والخلافات بين قادة المقاومات الشعبية، وحب الزعامة وتحقيق الإنجازات الشخصية، كلها مميزات ساهمت في إضعاف المقاومات الشعبية الجزائرية والتونسية وسرعة انهزامها، وهناك عدة أمثلة على ذلك، كأحمد باي والأمير عبد القادر وخلافاتهما في الجزائر، وعلي بن خليفة النفاتي وطلبه المجد الشخصي كممثل للخلافة العثمانية في تونس...

– ولم تجد المقاومات الشعبية، لا في الجزائر ولا في تونس، الدعم الخارجي المنتظر، بحكم الجوار الحدودي والعلاقات والدين والانتماء اللغوي والسياسي، خاصة وأن كلا من الجزائر وتونس كانتا إيالة عثمانية تابعة للخلافة، لكن ورغم الوعود التي قدمها الباب العالي لأحمد باي في الجزائر مثلا، أو لابن خليفة النفاتي في تونس، لم تحصل المقاومة على أي نوع من الدعم، كما لم تحصل الجزائر على دعم من جارتها المغرب (مراكش)، ولم تحصل تونس على دعم من جارتها إيالة طرابلس، بل على العكس، تعاون المغرب مع الإستعمار في طرد الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة عندما لجآ إليها، وحاربهما، وتقاعست طرابلس في التعاون مع الثوار وحاولت منعهم من القيام بعمليات عسكرية ضد أهداف إستعمارية من أراضيها.

– سوء التنظيم وسوء تقدير قوة العدو، تميز بها بعض قادة وزعماء المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، وكانت سببا رئيسيا في هزيمة وفشل العديد من المقاومات الشعبية في البلدين.

– وكانت أهم نقاط ضعف المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، إرتباطها بزعمائها، أي أن العديد منها كان ينتهي ويفشل، بمجرد مقتل زعيمها أو استسلامه أو إعتقاله، حيث

[1] – يحيى بوعزيز ،كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص186.

يتفرق بقية الأتباع أو يستسلمون هم كذلك، وقليلة هي المقاومات الشعبية التي كانت تستمر وتتواصل بعد نهاية زعيمها، إلا إذا خلفه قائد آخر من أفراد عائلته أو من أتباعه.

ب- أوجه الإختلاف:

هي قليلة فيما يخص أسباب فشل المقاومات الشعبية في كل من الجزائر وتونس، يمكن ذكر ما يلي:

- دور اليهود البارز في مساعدة الإستعمار الفرنسي على بسط سيطرته في الجزائر، من خلال تمهيد عملية الإحتلال، وإضعاف بعض المقاومات الشعبية من خلال المناورات والخديعة خلال عمليات الوساطة بينها وبين السلطة الاستعمارية، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الجواسيس من النصارى، وهذا ما لم يظهر على الأقل بشكل جلي بالنسبة للمقاومات الشعبية في تونس.

- عرفت المقاومات الشعبية في تونس عاملا محبطا لها من نوع خاص، حيث كانت بعضها تنتهي وتفشل، أو تنسحب من المدينة التي تقاوم فيها، كما حدث في مدينة القيروان، أو كما جاء في بعض المصادر: "حفاظا على "المدينة المقدسة" من التدمير وما فيها من آثار من النهب والتخريب"[1].

- وساعدت الخصائص الطبيعية والبشرية للجزائر رجال المقاومة على إحراز بعض الانتصارات، وعلى تواصلها وانتشارها وعنفها اتجاه قوات الاحتلال، عكس تونس أين ساهمت خصائصها الطبيعية في إضعاف موقف المقاومة الشعبية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي، من خلال صغر المساحة وسهولة التضاريس مقارنة بالجزائر وإطلالتها على واجهتين بحريتين من الشمال والجنوب، وهذا ما سهل دخول القوات العسكرية ، وسهولة نقل الجنود مع استمرار وصول المدد العسكري، إضافة إلى عدد سكان تونس القليل مقارنة بالجزائر، وهو ما يُضّعف من نسبة عدد المقاومين بها.

[1] - علي المحجوبي، إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 54؛ الشيباني بنبلغيت، الجيش التونسي...، المرجع السابق، ص ص 221-222.

2- من حيث النتائج والآثار:

أ- أوجه التماثل:

- كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تواجه المقاومات الشعبية في كل من الجزائر وتونس بالقمع والتقتيل والإبادة الجماعية، خاصة في الجزائر، وكان الشعب يعاني من ويلات الاستعمار بشكل أكثر في المرحلة التي تلي القضاء على المقاومات، حيث كان الاحتلال في كل من الجزائر وتونس ينتقم من القبائل التي شاركت في الثورات أو ساعدت على قيامها ودعمها، حيث كانت تقوم بحملة من الاعتقالات والتخريب وفرض الغرامات الحربية والضرائب.

- وكانت السياسة الانتقامية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر وتونس على أعمال المقاومة، سببا في هجرة أعداد كبيرة من السكان والقبائل الجزائرية إلى المغرب الأقصى وإلى تونس قبل إحتلالها وحتى إلى بلاد المشرق، كما هاجرت أعداد ضخمة من التونسيين خاصة إلى إيالة طرابلس، وإن كان منها ثوار بهدف مواصلة المقاومة من وراء الحدود.

- رغم ذلك حافظت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس على بقاء الضمير الوطني لدى الشعبين، وبقاء كيانهما قائما، وساعدت المقاومات الشعبية بتواصلها وامتدادها على الحفاظ على الروح الثورية للشعب الجزائري، وترسيخ معاني الجهاد لديه، وتدعيم الفكر الرافض للاحتلال والوجود الفرنسي بجميع أشكاله ومظاهره، ونبذ الروح الانهزامية والاستسلام للعدو[1]، وكذلك الأمر بالنسبة لتونس وإن كانت المقاومات الشعبية فيها أقل استمرارية وتواصلا وتأثيرا على الإستعمار.

- أثرت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس على المستعمر بشكل كبير، وأفسدت خطته في السيطرة والإحتلال بأسرع وقت دون خسائر، حيث أخرت عملية الإحتلال التي كانت تظن الحكومة الفرنسية أنها ستكون نزهة عسكرية سواء في الجزائر أو في تونس، وكبدت قواتها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

- وكانت آثار المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس إيجابية على تطور الحركة الوطنية السياسية، ثم على الثورات المسلحة، حيث استفاد رجال الحركة الوطنية والثورة من تجارب

[1] - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 87.

زعماء المقاومات الشعبية الإيجابية والسلبية، خاصة الروح الثورية، الإمتداد والوحدة ضد الاحتلال، وهذا ما ساعد الحركة الوطنية في البلدين على تحقيق الاستقلال وإسترجاع السيادة الوطنية.

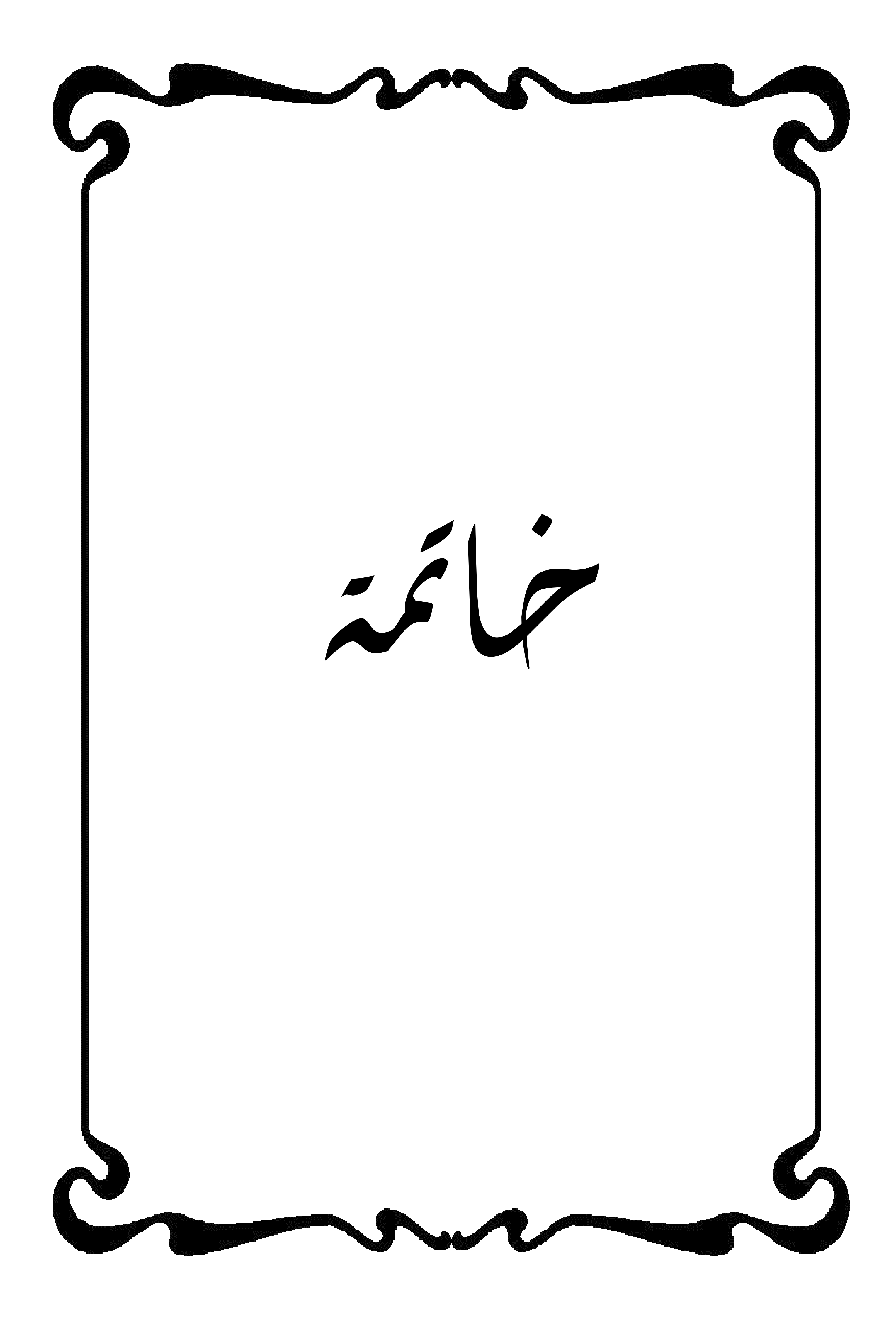
ب- أوجه الإختلاف:

- رغم أن السلطة الاستعمارية الفرنسية كانت تنتقم من القبائل المشاركة في المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس تقريبا بنفس الأساليب، إلا أن القمع والإبادة كان أشد في الجزائر مقارنة بتونس، كما أن هذه السلطة كانت تشترط في إستسلام القبائل وطلبها الأمان في تونس، تسليم مجموعة من الرهائن، هناك عدة وثائق تثبت ذلك تم التطرق لها سابقا، وهذا لم يكن جليا حسب علمنا في الجزائر.

- كان تأثير المقاومات الشعبية في الجزائر على الإستعمار أكثر من تونس، من حيث الخسائر البشرية والمادية، بسبب قوتها وشدة مجابهتها لقوات الاحتلال، نظرا لامتدادها وتواصلها وطول مدة العديد منها.

- ويمكن أن يكون للمقاومات الشعبية في الجزائر دور في التنبه المتأخر لمسألة النضال السياسي في إطار الحركة الوطنية، مقارنة بما حدث في تونس، لأن الحركة الوطنية بحكم طبيعتها مرتبطة بنمط السيطرة الاستعمارية، فبقدر ما تكون هذه الأخيرة فضة ووحشية تكون الحركة الوطنية التي تناهضها عنيفة وشديدة المراس، وهذا ما كان في الجزائر، أما تونس فقد غلبت عليها المقاومة الشعبية السلمية السلبية مقارنة بالمسلحة، وهذا ربما ولد مبكرا الحركة الوطنية السياسية[1].

[1] - يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المرجع السابق، ص ص 48-49.



خاتمة

من خلال ما سبق يمكن الوقوف عند الملاحظات والاستنتاجات التالية:

- حاول الاستعمار الأجنبي الأوربي وفي مقدمته الاحتلال الفرنسي وعلى مر قرون من الزمن بسط سيطرته على دول المغرب العربي ومنها الجزائر وتونس، بدوافع اقتصادية، سياسية ودينية وغيرها، وباستغلاله لقوته وضعف هذه الدول، وبعد تخطيط وجملة من المشاريع واختلاق للدرائع والأسباب الواهية استطاعت فرنسا أن تحتل كل من الجزائر سنة 1830، وتونس سنة 1881.
- بعد انهزام وفشل المقاومة الرسمية لجيش الداي واستسلامها لجيش الاحتلال في الجزائر، وتقاعس جيش الباي ومعاونته للاحتلال في تونس لبسط سيطرته على البلاد، قامت المقاومات الشعبية كرد فعل فوري وطبيعي لإيقاف زحفه ومحاولة طرده، وتنوعت هذه المقاومات الشعبية واختلفت أحيانا بين الجزائر وتونس، وتشابهت أحيانا أخرى في أسباب قيامها وخصائصها وأسباب فشلها ونتائجها.
- تشابهت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس من حيث تنوعها بين المسلحة والسلمية، وإن كانت غالبيتها في الجزائر مسلحة والعكس في تونس، وتنوعت المقاومة المسلحة إلى ثورات وانتفاضات حسب الظروف ومراحل الاحتلال.
- هناك تشابه كبير بينها من حيث الأسباب العامة التي أدت إلى قيامها، سواءا السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أوالدينية..، في مقدمتها فشل أو تقاعس المقاومة الرسمية، ووجود الاحتلال الأجنبي وسياسته التوسعية والقمعية وكذا الرغبة الدينية في جهاده..، مع وجود بعض الاختلافات في الأسباب الخاصة لقيام بعض المقاومات الشعبية.
- هناك إختلاف كبير بينها من حيث الخصائص والمميزات خاصة من حيث عددها وقوة تأثيرها على المحتل، وكذا امتدادها الزماني وانتشارها المكاني، وخاصة من حيث تواصلها، هذه الخصائص ميزت المقاومات الشعبية في الجزائر أكثر منها في تونس وبشكل واضح وجلي، وذلك لعدة أسباب، أهمها اختلاف طبيعة الاحتلال بين الاستعمار المباشر والحماية، والاختلاف الكبير بين الجزائر وتونس من حيث بعض الخصائص الطبيعية كالمساحة والتضاريس وحتى التركيبة البشرية والاجتماعية، لكن هذا لا يمنع وجود بعض أوجه التشابه في خصائصها، كعفويتها وقله تنظيمها في غالب الأحيان، واعتمادها عادة على حرب العصابات، واعتمادها الكلي على العنصر الوطني المحلي وبشكل خاص القبلي الريفي.
- ومن حيث أسباب فشلها، فقد تشابهت المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس في العديد من الجوانب، بداية بفارق القوة العسكرية بينها وبين جيوش الاحتلال، وسياسته القمعية الانتقامية من الشعب،

وغياب الدعم الخارجي الذي طال انتظاره من الباب العالي، وكثرة المتعاونين مع الاحتلال، إضافة إلى الصراعات والحسابات الشخصية لبعض قادتها التي حالت دون وحدتها؛ مع تسجيل بعض الأسباب الخاصة بها في تونس التي عرفت خمول المقاومة الشعبية في المدن وسرعة استسلامها، وفي الجزائر أين ظهر تعاون بعض اليهود مع الاحتلال وبعض الجواسيس من النصارى كعامل هام في فشل بعض المقاومات الشعبية فيها.

- كما تشابهت في بعض نتائجها وآثارها، رغم أنها لم تحقق الهدف الرئيسي من قيامها سواء في الجزائر أو في تونس وهو إيقاف زحف الاحتلال وطرده وتحقيق الاستقلال، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على بقاء الضمير الوطني لدى الشعبين، وبقاء كيانهما قائما، وساعدت في الحفاظ على الروح الثورية خاصة في الجزائر، وترسيخ معاني الجهاد، وتدعيم الفكر الرافض للاحتلال والوجود الأجنبي بجميع أشكاله ومظاهره، ونبذ الروح الانهزامية والاستسلام للعدو، وهذا ما أثر بشكل إيجابيي على تطور الحركة الوطنية السياسية، ثم على الثورات المسلحة، حيث استفاد رجال الحركة الوطنية والثورة من تجارب زعماء المقاومات الشعبية الإيجابية والسلبية لتحقيق الاستقلال وإسترجاع السيادة الوطنية.
- وكان تأثير المقاومات الشعبية في الجزائر على الإستعمار أكثر من تونس، من حيث الخسائر البشرية والمادية، ويمكن أن يكون للمقاومات الشعبية في الجزائر دور في التنبه المتأخر لمسألة النضال السياسي في إطار الحركة الوطنية، مقارنة بما حدث في تونس، لأن الحركة الوطنية بحكم طبيعتها مرتبطة بنمط السيطرة الاستعمارية، فبقدر ما تكون هذه الأخيرة وحشية تكون الحركة الوطنية التي تناهضها عنيفة كما كان في الجزائر، أما تونس فقد غلبت عليها المقاومة الشعبية السلمية السلبية مقارنة بالمسلحة، وهذا ما ولد مبكرا الحركة الوطنية السياسية، وتبقى هذه الفرضية تحتاج إلى التأكيد من خلال دراسة متخصصة مستقبلا.

وإننا وإن وضعنا لدراستنا هذه خاتمة، إلا أننا نرجوا أن نوفق أو يوفق غيرنا من الباحثين مستقبلا في مواصلة البحث في مجال المقاومات الشعبية التي ورغم كثرة الدراسات التاريخية فيها، إلا أنها لم تستوفي جميع جوانبها، خاصة في مجال الدراسات التحليلية المقارنة، وإن كنا حاولنا ذلك فيها بين الجزائر وتونس، فيمكن القيام بدراسة مماثلة بين باقي دول المغرب العربي، ونظرا لاعتمادنا الكبير على كتب ضباط الجيش الفرنسي في هذا المجال، ندعوا كذلك إلى ترجمتها ترجمة موضوعية تحليلية لما تحوي من معلومات هامة في هذا الميدان.

بيوغرافيا قادة

المقاومات الشعبية

أولا: بعض قادة المقاومات الشعبية في الجزائر

أحمد باي (1786–1856):

ولد حوالي عام 1786 بقسنطينة ، وهو ابن محمد الشريف بن أحمد القُلي، تربى يتيم الأب، (يكنَّى) باسم أمه، فيقال له الحاج أحمد بن الحاجة الشريفة، بعد أن مات والده مخنوقًا وهو في سنّ مبكرة، وكان لزامًا على أمه وفي ظروف قاسية أن تفر به من قسنطينة إلى الصحراء بعيدا عن الدسائس، خوفًا من أن يلقى نفس المصير الذي لقيه أبوه، وجد أحمد باي كل الرعاية من طرف أخواله في الزيبان، وحظي بتربية سليمة، حفظ أحمد باي القرآن منذ طفولته وتعلم قواعد اللغة العربية، مما زاد لسانه فصاحة، وتكوينه سعة حيث أخذ خصال أهل الصحراء من كرم وجود وأخلاق، فشب على ركوب الخيل ،و تدرب على فنون القتال فانطبعت على شخصيته صفة الفارس المقدام[1].

تولى الحاج أحمد باي عدة مناصب سياسية في بايلك الشرق، بداية ب "قائد العواسي" (الحراس) سنة 1801، ثم خليفة الباي سنة 1817، لكنه عزل بعد ثلاث سنوات بتهمة التعامل مع باي تونس ضد الجزائر، ولما كان بايلك قسنطينة يعيش إضطرابات داخلية إقترح الآغا يحي على الداي حسين تعيين الحاج أحمد بايا عليها باعتباره الأقدر على إنهاء هذه الاضرابات[2]، فتم تعيينه بايا على قسنطينة في عام 1826.

وبينما كانت الحملة الفرنسية على الجزائر على وشك الوصول إلى ميناء سيدي فرج، كان الحاج أحمد باي قد قدم إلى العاصمة عام 1830 لتقديمه " الدنوش" (عوائد البايلك) للداي، وبمجرد وصوله أعلمه الداي حسين بتفاصبل الحملة الفرنسية وطلب منه أن يلتحق فورا بسيدي فرج[3].

وبعد معركة استطاوالي إنهزمت القوات الجزائرية، وأخذ الفرنسيون يتقدمون نحو العاصمة، وبقي أحمد باي يقاوم مع فرسانه إلى أن وصل العدو إلى الحراش وسقطت المدينة، فسارع إلى قسنطينة للدفاع عنها، حيث دامت مقاومته حوالي 18 سنة، من سنة 1830 إلى غاية استسلامه سنة 1848؛ توفي أحمد باي سنة 1856 في الجزائر العاصمة[4]..

الأمير عبد القادر (1807–1883م):

ولد الأمير عبد القادر سنة 1807م في قرية القيطنة في وادي الحمام قرب مدينة معسكر بالغرب الجزائري، وهو من أسرة شريفة يتصل نسبها بالإمام الحسن بن علي رضي الله عنهما[5]، تلقى تعليمه

---

1 – مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، المصدر السابق، ص18 وما بعدها.

2– صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 206.

3– يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 63–64؛ سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية، المرجع السابق، 86.

4– صالح فركوس، المرجع نفسه، ص 227–231.

5 – الأمير عبد القار، مذكرات الأمير عبد القادر: سيرة ذاتية، تح: محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي ومحمد الصالح ألجون، ط7، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 46.

الأولي بالزاوية التي كان يشرف عليها أبوه محي الدين ، وانتقل بعد ذلك إلى مدينة وهران، فتلقى عن عدد من علمائها أصول العلوم، كالتاريخ والفلسفة والرياضيات والأدب العربي وعلم الفلك والطب وغير ذلك.

وفي عام 1825 رحل والده محي الدين لأداء فريضة الحج فخرج وابنه عبد القادر، الذي زار خلال تلك الرحلة العديد من الدول العربية بداية من تونس ثم مصر فالحجاز وصولا إلى بلاد الشام فالعراق التي زار فيها ضريح عبد القادر الجيلاني مؤسس الطريقة القادرية التي تضم الزاوية التي كان يشرف عليها والده؛ بعد ذلك مر على الحجاز، وفي عودته إلى الجزائر عرج على مصر وطرابلس واستقر في قريته (القطنة)، ومكنت الرحلة عبد القادر من جمع مكتبة تعد من أغنى المكتبات في تلك الأيام[1].

بعد عامين من ذلك تعرضت الجزائر للاحتلال الفرنسي في شهر 5 جويلة 1830، فبعد أن اعتذر أبوه عن قيادة المقاومة الشعبية تولى هو قيادتها؛ وبويع على الجهاد في رجب 1248 الموافق نوفمبر 1832، وحصلت له البيعة العامة بمعسكر في 17 رمضان 1248، الموافق 4 فبراير1833.[2]

سارع لتشكيل حكومته ووضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة، وجمع المتطوعين وكون جيشا قويا وحقق نجاحات أرغمت قائد الجيش الفرنسي في وهران "دي ميشال" على عقد اتفاق هدنه معه في 26 فبراير 1834، التي تنص على هدنة أقرت له من خلالها فرنسا سلطته على منطقة الغرب الجزائري ومنطقة الشلف، لكن الاستعمار لم يلتزم ببنود المعاهدة وخرقها عدة مرات.

أجبر مرة أخرى الفرنسيين في 30 مايو 1837 على المفاوضات معه وإمضاء معاهدة التافنة، التي تعترف بسيادته على الناحية الغربية والوسطى من الجزائر، والتي أمضاها الجنرال الفرنسي بيجو[3].

كرر الفرنسيون خرق الهدنة، ونهجوا سياسة الأرض المحروقة باستعمال أساليب وحشية في قتل الأطفال والنساء والشيوخ وحرق كلي للمدن والقرى المساندة له؛ ومع استمرار الضغط الفرنسي عليه لجأ إلى المغرب الأقصى أملا في دعم السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن، لكن ضغوط الفرنسيين وتهديدهم باحتلال المغرب حال دون ذلك، فاضطر الأمير إلى إعلان وقف الحرب مع الفرنسيين في ديسمبر 1847؛ فنُقِل إلى سجن بمدينة "بو" في الجنوب الفرنسي ثم في آمبواز بإقليم اللوار، لكن قرر نابليون الثالث فيما بعد إطلاق سراحه عام 1852، فسافر الشرق واتخذ دمشق مقرا له.

كتب الأمير عبد القادر عددا من المؤلفات كـ"المقرض الحاد"، و"السيرة الذاتية"، و"ذكرى العاقل" الذي ترجم مرتين وكان يعرف باسم "رسالة إلى الفرنسيين"، و"المواقف" بالإضافة إلى رسائل أخرى؛ توفي الأمير

[1] - شارل هنري تشرتشل، حياة الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص47.

[2] - سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية، المرجع السابق، ص57.

[3] - الأمير محمد، تحفة الزائر...، ج1، المصدر السابق، ص170-179.

عبد القادر بدمشق في 26 مايو 1883 عن عمر ناهز 76 عاما، ، وفي عام 1966م تم نقل جثمانه إلى الجزائر[1].

بن ناصر بن شهرة (1804-1884م):

بن ناصر بن شهرة بن فرحات ينتمي إلى قبيلة المعامرة والحجاج الذين ينتمون بدورهم إلى الحرازلية أو أولاد حرز الله، ولد عام 1804 بالأربعاء قرب ورقلة، وكان أبوه شهرة وجده فرحات قائدين وشيخين بالتوالي على الأرباع فنشأ بن شهرة على الفروسية والكرم وأحداث الكر والفر في الحرب والنزال متمسكا بسيرة أسلافه شيوخ الأرباع وزعماء الصحراءو منتمياً إلى الطريقة القادرية.[2]

استهل جهاده منذ عام1851م، فاعتقل بمعسكر قرب "بوغار ، ثم غادرها متخفيا في 05 سبتمبر1851م، التحق بالشريف محمد بن عبد الله بالرويسات (ورقلة) وقام بالتنسيق معه، استمات في الدفاع عن مدينة الأغواط وقصورها وكذا وورقلة، لجأ إلى " نفطة " و توزر بالجريد التونسي وفي تونس ربط علاقات عديدة باللاجئين الجزائريين وأخذ من هناك يشن الغارات على الأعوان الفرنسيين.

وعندما اندلعت مقاومة أولاد سيدي الشيخ عام 1864 عاد إلى الجزائر وانظم إليها وامتدت حركته إلى عين ماضي؛ كان من المشاركين في مقاومة المقراني والحداد عام1871 ، وبعد إلقاء القبض على بومزراق زعيم المقرانيين يوم 20 يناير1872 م قرب الرويسات أخذ ابن شهرة يواصل نشاطه من الجريد ونفزاوة إلى أن أرغمه باي تونس على الرحيل، ثم إلتحق بالأمير عبد القادر بدمشق إلى أن توفي عام 1884م[3].

بوزيان الشيخ (؟ - 1849م):

حياته الشخصية غير معروفة، غير أنه اشتهر بتدينه تصوفه، فهو مقدم للطريقة الدرقاوية بمنطقة الزيبان، وسبق له العمل تحت سلطة خليفة المير عبد القادر كشيخ على سكان الزعاطشة، كان رجلا كريما ومحاربا شجاعا، وكانت سمعته الطيبة واسعة بين قبائل المنطقة، بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر وسيطرة الفرنسيين على المنطقة طلب الأمان وبقي هناك بين أهله؛ لكنه ظل يترقب تطورات الأحداث وينتظر الفرصة الملائمة لاستئناف العمل الثوري في الزيبان؛ وفي شهر مارس 1849 أقرت السلطات الفرنسية زيادة في الضرائب على النخيل، فأدى هذا إلى تذمر السكان، فاستغل الشيخ بوزيان هذه الظروف من أجل إثارة

---

[1] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 46-56.

[2] - أحمد بن أبي زيد قصيبة، ابن ناصر بن شهرة أحد أبطال ثورة 1871، مجلة الأصالة، عدد6، السنة الأولى، جانفي 1972، ص ص56-57.

[3] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 218-222.

الناس وإعلان الثورة ضد الاحتلال الفرنسي[1].

وبعد حصار القوات الفرنسية لواحة الزعاطشة دام عشرين يوما في شهر نوفمبر 1849 التي استباحت قتل جميع من فيها حتى النساء والأطفال وقطع كل الأشجار، وبعد بطولات في القتال أظهرها الشيخ بوزيان ورفاقه، سقط شهيدا مع باقي أهل الواحة ومنهم ابنه وقائد ثورة أخرى هو الحاج موسى الدرقاوي، وعلى باب المعسكر أقام قائد الجيش الفرنسي "هيربيون" مقصلة علق عليه رؤوس الشهداء الثلاثة[2].

بوعمامة الشيخ (1840-1908م):

هو محمد بن العربي بن إبراهيم والملقب بالشيخ بوعمامة، ولد حوالي عام 1838 أو 1840 بقصر الحمام الفوقاني في فقيق، ينتسب إلى قبيلة أولاد سيدي الشيخ، وينتمي إلى فرع الغرابة الذين استقروا بالمغرب الأقصى بعد معاهدة لالا مغنية (1845)[3]، كان أبوه العربي بن الشيخ بن الحرمة يزاول مهنة بيع البرانس والحلي ما بين منطقة فكيك ومغرار التحتاني، حفظ القرآن الكريم صغيرا وتعلم العلوم الشرعية في الزوايا على يد مجموعة من الشيوخ نخص بالذكر منهم والده الفقيه العربي بن الشيخ بن الحرمة أما تربيته الصوفية فقد تلقاها عن مقدم زاوية سيدي الشيخ سيدي محمد بن عبد الرحمان.

ينتمي الشيخ بوعمامة عقائديا إلى الطريقة الطيبية التي حلت من المغرب الأقصى، لكن هذا لم يمنعه من التأثر بالطريقة السنوسية كذلك نظراً للقرابة التي كانت بينها وبين أولاد سيدي الشيخ، على اعتبار أن منشأها كان بالغرب الجزائري؛ واستطاع الشيخ بوعمامة تأسيس زاوية جديدة خاصة به في منطقة المقرار التحتاني مما زاد في شعبيته وأكثر أتباعه ومريديه في العديد من المناطق الصحراوية ، وهناك من قال أنها طريقة صوفية جديدة حتى يجمع بها الشمل[4].

دامت مقاومة الشيخ بوعمامة أكثر من ثلاثة وعشرين عاما (1881-1904م)، حتى أطلق عليه لقب الأمير عبد القادر الثاني، وقد اشتهر بقدرته الفائقة على مراوغة قوات الاحتلال التي لم تنجح في القضاء عليه رغم محاولاتها سياسيا وعسكريا.

بعد أن تقدم به السن وشعوره بالتعب والإرهاق، أخذ يكتب إلى السلطات الفرنسية طالبا العفو والأمان له، وتم له ذلك سنة 1906م، وأتم ما بقي من حياته حتى مات في عيون سيد مملوك بضواحي وجدة في شهر أكتوبر سنة 1908م[5].

---

[1] - سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية...، المرجع السابق، ص ص 103-104.

[2] - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية.. ، ج1 ، ص 355.

[3] - سعيد بورنان، المرجع نفسه، ص 173.

[4] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 154-167.

[5] - Graulle, Insurrection de Bou-amama, Op.cit, p 11-81

بوعود الشريف (؟ – **1849م**):

اسمه الحقيقي محمد الهاشمي ، أطلق على نفسه محمد بن عبد الله ، و لقبه الناس بوعود أي صاحب العود (وهو الفرس)، ولقبه البعض بوسيف، أصله من تافيلالت (سجلماسة) و قدم إلى الجزائر أثناء حركة بومعزة سنة 1845 ، انظم إلى صفوفه يكافح مع الثوار ، ثم انفصل عنهم، و استقر في جبل ديرا ، بمنطقة سور الغزلان خلال شهر سبتمبر من نفس العام، جمع أكبر عدد ممكن من الأنصار خاصة سكان ونوغة والعذاورة وأولاد سلامة، وأثار كذلك سكان أولاد نايل ودعاهم إلى التمرد والعصيان ضد السلطات الفرنسية.

قاد عدة معارك ضد أهداف عسكرية فرنسية وكذلك معاونيها خاصة خليفة تيطري بن عيسى بن يحي، وبعد معركة 12 نوفمبر 1845 انسحب إلى جرجرة ، وهناك اتصل بخليفة الأمير أحمد بن سالم ومولاي إبراهيم، وتلقى مساعدات كثيرة من طرف الشيخ المبارك شيخ الزاوية الرحمانية ببني دوالة؛ وقع أسيرا في يد القوات الفرنسية وقيل أنه سلم نفسه بإرادته يوم 7 مارس 1847 بسور الغزلان؛ بعد الإقامة الجبرية في فرنسا لمدة عامين، هرب إلى تونس ومنها إلى جبال جرجرة في صيف 1949، وأعاد بعث ثورته إلى أن استشهد في معركة بتاريخ 03 أكتوبر 1949، وتزعم الثورة بعده مولاي إبراهيم[1].

بوبغلة الشريف (**1809 – 1854م**):

إسمه الحقيق محمد الأمجد بن عبد المالك و لقب ببوبغلة لأن كان يركب بغلة في تنقلاته لزيارة المشايخ في القرى والمداشر، أين كان يكتب التمائم (كتابات تعلق بغرض دفع البلاء) وعلاج المرضى بالطرق التقليدية، وكان عمره خلال وصوله إلى سور الغزلان سنة 1849 حولي أربعين سنة، واشتهر بلحيته السمراء التي كانت تزين وجهه[2].

واختلف المؤرخون حول أصله، فهناك من ذكر أنه من المغرب الأقصى، والبعض يقول أنه كان صبايحيا في حرس مليانة، وفريق ثالث يذكر انه كان سجينا قديما في جزيرة سان مرقاريت بفرنسا ويدعى الحاج محمد المغربي، صاهر يحي بن عيسى من أولاد سيدي عيسى فرع أولاد سلطان بالعذاورة، وتزوج ابنته فاطمة، وبعد استقراره بمنطقة سور الغزلال في مطلع عام 1851، بدأ يقوم بنشاطات مريبة في نظر السلطات الفرنسية التي اتهمته بمحاولة تجديد ثورة بوعود، فهاجر إلى منطقة بني مليكش، وحسب بعض الروايات

1 – يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 99-104.

2 – نفسه، ص 105.

إدعى أن اسمه محمد بن عبد الله بوبغلة، وأنه "مول الساعة" أو المهدي المنتظر الذي أرسله الله "لرمي المسيحيين في البحر"[1].

وشارك بوبغلة مع العديد من قادة المقاومات الشعبية، كلالا فاطمة نسومر وشقيقها سي الطاهر والشيخ صديق، وتعددت انتصاراته على العدو، لكنه فشل في نشر الثورة في مناطق خارج بلاد القبائل، وجرح خلال معركة، غادر على إثرها يوم 6 نوفمبر 1854 منطقة بني يني، واستقر في بني مليكش يوم 13 نوفمبر، أين استراح بضعة أيام، ثم عاد إلى نشاطه الثوري، لكنه لم يلبث طويلا حتى سقط شهيدا على يد بعض رجال قبيلة بني عباس التي كانت خاضعة للسلطات الفرنسية، وكان ذلك يوم 26 ديسمبر 1854، فحزوا رأسه وسلموه إلى حاكم برج بوعريريج، الذي قام برفع رأسه على عمود وسط السوق، وإلى جانبه حصانه وسلاحه مع ثيابه والطابع الذي كان يستعمله في مراسالاته[2].

ويُذكر أن رأس بوبغلة كان ضمن الرؤوس الجزائرية رفقة رأس الشيخ بوزيان قائد ثورة الزعاطشة، والتي نقلت إلى متحف اللوفر بباريس[3].

بوشوشة الشريف (؟ – 1875م)

هو محمد بن التومي بن إبراهيم الغيشاوي المعروف باسم "بوشوشة" أي الفارس من مواليد الغيشة بجبال عمور، وعن تاريخ ميلاده يذكر يحي بوعزيز أنه ولد في مطلع القرن التاسع عشر " ، كان في بداية حياته راعيا مثل أجداده الدين ورث عنهم الشجاعة والفروسية، رفع لواء المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي مند عام 1862 عندما اعتقلته السلطات الاستعمارية في ديسمبر ببوخنيفيس قرب مدينة سيدي بلعباس، وبعد فراره من السجن عام 1863 اتجه إلى فقيق بالحدود المغربية، ومنها إلى توات أين شرع في جمع الأنصار وإعدادهم وتحضيرهم لحركة المقاومة، وفي عام 1869 تمركز في عين صالح وأعلن نفسه شريفا عليها، وبسرعة تجند تحت لوائه كثير من الأنصار من أهل توات وشعانبة متليلي وشعانبة المواضي بالمنيعة وشعانبة ورقلة، فأخدت حركته تمتد وتنتشر خصوصا بعد انضمام بن ناصر بن شهرة إلى صفوفه في مارس 1869م، ونتيجة لهذا العدد الكبير من الأنصار قام بحث سكان الجنوب على مقاومة النفوذ الفرنسي، ومهاجمة المتعاونين مع العدو، إذ قام بمطاردة الشيوخ والمسؤولين الذين عينتهم فرنسا[4].

---

1 - Nil Josef Robin, Histoire d'un Chérif Bou-Barla, Op.cit, pp 33-34.

2 – سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية...، المرجع السابق، ص ص 113-123.

3 – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط2، بيروت، 1990، ص 240.

4 – نفسه، ص 227-235.

في نهاية مقاومته وقع بوشوشة أسيرا في يد "يعج بن قدور" أحد المتعاونين مع الاستعمار، وبعد سجنه لشهور قدم للمحاكمة، وصدر ضده حكم الإعدام الذي نفذ فيه يوم 29 جوان 1875م بمعسكر الزيتزن بضواحي مدينة قسنطينة.

حمدان بن عثمان خوجة (1773–1840م)

ولد حمدان بن عثمان خوجة بمدينة الجزائر سنة 1773 وهو من الكراغلة، وترعرع في كنف أسرة عريقة، كان والده فقيها وأمينا عاما للإيالة (مكتابجي) ، أما خاله فقد تقلد منصب أمين السكة (وزير المالية حاليا).

ظروفه هذه ساعدته على أن يحظى برعاية فائقة وتعليم رفيع، فنهل من مختلف العلوم كعلم الأصول والفقه والفلسفة، وأكمل ثقافته من خلال رحلاته عبر بلدان إسلامية ومسيحية، فاستوعب أهم الأحداث التي عرفها العالم، إضافة إلى أنه كان يحسن إلى جانب العربية والتركية اللغتين الفرنسية والإنجليزية، لكنه لم يكن يجيد كتابتهما.

قضى أغلب حياته في خدمة الصالح العام بعد احتلال مدينة الجزائر، إذ أنه تبنى سلوك الحذر والتوفيق بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وبذل كل ما في وسعه لإقناع الداي بضرورة التفاهم مع الفرنسيين لإبرام صلح قد يجنب الجزائر بعض الكوارث، كما أنه أرسل إبنه للتفاوض مع الجنرال "دوبورمون".

في عهد الإحتلال عينه الجنرال "كلوزيل" عضوا في بلدية الجزائر وفي اللجنة المكلفة بتعويض الأشخاص اللذين فقدوا ممتلكاتهم، لكنه عزل من مناصبه هذه لأنه كان شوكة في حلق الحكومة الفرنسية في الجزائر نظرا لمواقفه الجريئة، مثل رفض السماح بالإستيلاء على المساجد والمؤسسات الخيرية، كما دافع على احترام ما جاء في وثيقة الإستسلام التي تم التوقيع عليها يوم 5 جويلية 1830، وحارب سياسة الإبادة والإستئصال.

إستمرت مساعي حمدان خوجة في الخارج فقام بدور الوسيط بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي والباب العالي في صالح القضية الجزائرية؛ ولم يقف عند هذا الحد بل رفع الإعتراضات والشكاوي إلى ملك فرنسا لويس فليب، كما أرسل يوم 3 جوان 1833 مذكرة إلى الماريشال "سولت" وزير الحربية الفرنسي، ضمنها جميع المخالفات التي ارتكبتها الجيوش الفرنسية في الجزائر. وأعلن في شهر جويلية 1833 عن تشكيل اللجنة الإفريقية للتحقيق في الوضع الذي آل إليه الجزائريون.[1]

[1] – حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 11 – 44.

ترك حمدان خوجة أثارا قيمة ، منها:كتاب المرآة – إتحاف المنصفين والأدباء في الأحتراس من الوباء – رسالة أسماها "حكمة المعارف بوجه ينفع لمسألة ليس في الإمكان أبدع" – ترجمة لكتاب "نور الإيضاح ونجاة الأرواح" للشيخ "حسين الشرنبلالي الحنفي" (1585-1659) من اللغة العربية إلى التركية وسماها "إمداد الفتاح" وموضوعه الفقه الحنفي....

لايعرف تاريخ وفاته على وجه التحديد على الرغم من أن "جورج إيفار" حدده ما بين سنة 1840 و1845، في حين قال "محمد بن عبد الكريم" في كتابه "حمدان خوجة الجزائري ومذكرته: ثبتت وفاته أواخر 1840[1].

سعدي الحاج (؟ – 1843م): :

من عائلة دينية و ثرية لها زاوية قرب ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي، أدى فريضة الحج سنة 1827، و عرف عن الحصار الفرنسي للجزائر و هو في الطريق بقي في بلاد المشرق مدة عامين وأثناء عودته عرج على ليفورنيا (إيطاليا) و التقى فيها بالداي حسين باشا بعد نفيه .التحق بصفوف المقاومة في سهل متيجة إلى جانب محمد بن زعموم بعد أن رفض دخول مدينة الجزائر و هي تحت السلطة الفرنسية ، لم يكن الحاج سيدي السعدي من المحاربين و لكن كان من المحرضين على الجهاد، حيث كان على اتصال لدائم بقبائل الناحية الشرقية من متيجة بالإضافة إلى قبائل بني خلفون والمعاتقة و فليسة، عينه الأمير عبد القادر خليفة له على متيجة ما بين 1835- 1837 ، توفي سنة 1843[2].

فاطمة نسومر (1830-1863)

ولدت فاطمة نسومر حوالي عام 1830م، في قرية "ورجة" التي تبعد عن دائرة عين الحمام بـ 5 كلم، إسمها الحقيقي هو سيد أحمد فاطمة، تنتسب إلى فرع الشرفاء المنحدرين من الأدارسة (المرابطيين)، ترعرعت في عائلة معروفة ومحافظة حيث كان والدها الشيخ محمد بن عيسى يدير الزاوية الرحماني؛ تيتمت لالا فاطمة بعد وفاة والدها، وبذلك غادرت أسرة فاطمة قريتها الأصلية لتستقر بقرية "سومر"، ومن تلك الفترة، أصبحت تعرف بإسم "لالا فاطمة نسومر"، وذلك إحتراما لنسبها الشريف.

---

[1] – المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،http://www.cnerh-nov54.dz، بتاريخ: 2017/02/13.

[2] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية.. ، ج1 ، ص 123 .

لقد زهدت لالا فاطمة في متاع الحياة الدنيا؛ فأوقفت حياتها للتعبد في الخلوة ؛ كما ظهرت لديها في وقت مبكر ميول كبيرة للانشغال بالامور السياسية والاجتماعية وبمرور الوقت تمكنت من فرض نفسها ما بين مرشدي الزاوية فاصبحت كلمتها مسموعة.

وفي سنة 1849م اتصل بها سي محمد الهاشمي وهو أحد زعماء مقاومة بومعزة وإتفق معها على تنظيم مقاومة مسلحة في القبائل العليا (جرجرة) لإنقاذ المناطق الساحلية والسهلية التي دخلت إليها القوات الفرنسية منذ 1842م، وما إندلعت ثورة بوبغلة سنة 1850م حتى سارعت لالة فاطمة إلى مساندتها.

واصلت مقاومتها للفرنسيين بكل قوة إلى غاية 11 جويلية 1857م، حيث ألقي القبض عليها من طرف الجنرال يوسف قائد الحملة في المنطقة والذي نقلها إلى معسكر الماريشال "راندون"، ثم نقلت مرة ثانية إلى زاوية الطاهر بن محي الدين ببني سليمان (قرب تابلاط) وبقيت هناك رهن الاعتقال إلى غاية وفاتها عام 1863م عن عمر يناهز 33 سنة[1].

قويدر التيطراوي (؟ – 1855م):

ينتمي سي قويدر إلى عائلة المفاتة الدينية ذات الشأن العالي في منطقة بوغار (إقليم التيطري)، اشتهر بفروسيته وإقدامه وشجاعته، عمل مع سي موسى بوحمار في حركته وكان تابعا له، عارض المير عبد القادر في بداية مقاومته، ثم انظم إليه وأصبح من قادته في مدينة المدية، وبقي يكافح إلى جانبه حتى ألقت القوات الفرنسية القبض عليه سنة 1840م، حيث وضع تحت الإقامة الجبرية في فرنسا لعدة سنوات، وبعد إطلاق سراحه عاد إلى الجزائر، وتزامن ذلك مع اندلاع ثورة الزعاطشة عام 1849 فانظم إليها إلى جانب زعيمها الشيخ بوزيان، وبعد نهايتها في شهر نوفمبر انسحب إلى بلاد القبائل بجرجرة، لدى أولاد علي أويلول، والتحق بحركة الشريف مولاي إبراهيم عام 1850م، وعندما اندلعت ثورة الشريف بوبغلة سنة 1851 انظم إليها وأصبح من قادتها، وظل يكافح إلى جانبه إلى غاية استشهاد بوبغلة في أواخر ديسمبر 1854، فانسحب إلى بني بوشنافة، وعزم على مواصلة المقاومة كخليفة لبوبغلة.

نجح في جمع عدد من الأنصار إليه في بني يني خلال شهر جويلية 1855، لكنه بدا بمهاجمة المعارضين له، وهذا ما عجل في إخفاقه، وجعله يدرك عدم صلاحيته للقيادة، فقرر أن يستخلف في مكانه ابنه "المختار بوحمارة"، ولقبه الناس بالشريف بوحمارة لأنه كان يتخد حمارا يركب عليه في تنقلاته، وعندما وصل

[1] – المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، http://www.cnerh-nov54.dz، بتاريخ: 2017/02/13.

إلى بني راثن، قدم ابنه كزعيم و"كصاحب الساعة"، لكنه واصل نهج والده بمهاجمة من كانوا يعارضون حركته لتوسيعها، وفي إحدى معاركه مع معارضيه، جرح سي قويدر التيطراوي ومات بعدها مباشرة، ووقع ابنه المختار بوحمارة في أيدي خصومهما، وتم تسليمه للقوات الفرنسية، حيث تم إعدامه[1].

محمد الحداد (؟ – 1873م)

الشيخ الحداد هو محمد أمزيان بن علي الحداد، كان عمره عندما أعلن الثورة مع المقراني سنة 1871 حوالي ثمانين سنة، ولهذا فتاريخ مولده هو بالتقريب سنة 1791م[2]، انتقلت أسرته من بني منصور واستقرت في ايغيل إيمولة بالضفة الغربية لوادى الصومام بالجزائر ومنها إلى بلدة صدوق، وفيها امتهن جده حرفة الحدادة لذلك أطلقت على الأسرة تسمية الحداد، تعلم الشيخ محمد أمزيان في الزاوية التي أسسها والده علي الحداد في صدوق فحفظ القرآن وتعلم قواعد اللغة العربية ومنها انتقل إلى زاوية الشيخ أعراب في جبال جرجرة التي قضى فيها وقتا طويلا أضاف إلى معارفه العلمية علوما إسلامية أخرى، وفي نهاية المطاف أخذ الميثاق على خليفة السيد محمد بن عبد الرحمن في زاوية سيدي علي بن عيسى بجرجرة، وعند عودته إلى أهله تولى تسيير زاوية أبيه، وقد اختاره أهله أن يكون إماما على قرية صدوق ومعلما للاطفال في جامع المدينة وأصبح بعد ذلك خليفة لطريقة محمد بن عبد الرحمن، وقد ساهم الشيخ الحداد ومن خلاله الطريقة الرحمانية مساهمة كبيرة وفعالة في دعم مقاومة الشيخ المقراني وذلك بإكسابها تأييدا شعبيا واسعا، مكنها من الصمود أمام الجيوش الفرنسية، بعد سلسلة من المعارك[3]، ألقي عليه القبض في 24 جوان1871 م وقد حكم عليه بخمس سنوات سجنا، قضى منها سنة واحدة بسجن الكدية بقسنطينة وتوفي به في شهر ربيع الأول 1290هـ، الموافق لشهر أفريل1873م[4].

محمد المقراني (؟ – 1871م)

وهو محمد بن الحاج أحمد المقراني، ولد حيب التقديرات ما بين 1810 و1820م بناحية مجانة بولاية برج بوعريريج، ينتسب إلى عائلة عريقة من قلعة بني عباس وكانت عائلته غنية تمتلك العديد من الأراضي الزراعية وهذا المركز جعلها محل احتراما القبائل وشيوخها، عُين أبوه الحاج أحمد المقراني خليفة على جميع السكان الذين بايعوه بعد صدور أمر ملكي مؤرخ بتاريخ سبتمبر 1938م، لكنه توفي عند عودته من البقاع المقدسة في مرسيليا عام 1853م، وهذه المستجدات سمحت لإبنه الأكبر من خلافة أبيه فيما بعد ليصبح

[1] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 126-129.

[2] – المهدي البوعبدلي، ثورة الشريف بوبغلة: بطل ثورة بلاد القبائل، جمع وإعداد: عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 42.

[3] – يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، 249-262.

[4] – المهدي البوعبدلي، المرجع نفسه، ص 42.

الشيخ محمد المقراني خليفة على سكان منطقته، غير أن الإدارة الإستعمارية استغنت عن هذا المنصب وعوضته بمنصب أقل منه قيمة وهو منصب باشا آغا، فاعتبر الشيخ محمد المقراني تصرف الإدارة الفرنسية إهانة له ولعائلته[1].

وبعد هذه المبادرة عينت السلطات الإستعمارية الضابط مارمي حاكما على منطقة برج بوعريريج، وتعيين ضابط آخر على مركز تازمالت الذي أسسه أخوه الأخضر المقراني ، وهذا العمل اعتبر في نظر الباشا آغا المقراني حطا من قيمته وتقليصا فعليا لنفوذه وزيادة نفوذ فرنسا في المناطق التي كانت خاضعة له.

ومع سياسة الإدارة الفرنسية اتجاه أسرة الباشاغا القائمة على تحطيمها والتقليل من نفوذها وأسباب أخرى متعلقة بالمجاعة وقانون كريميو لتجنيس اليهود، رأى المقراني من الضروري الإسراع إلى إعلان الجهاد معتمدا على قوته المحلية، وكانت البداية في شهر فبراير عام 1871 عندما عقد اجتماعا كبيرا في سوق سيدي عيسى حضره شيوخ القبائل، و قد حث فيه الشيخ محمد المقراني على تفجير الثورة وإعلان الجهاد الذي استمرفيه إلى أن استشهد في معركة واد سوفلات بتاريخ 05 ماي 1871[2].

محمد بن عبد الله الشريف (؟ – 1895م)

هو محمد بن عبد الله من أولاد سيدي أحمد بن يوسف قرب تلمسان، اسمه الحقيقي حسب الوثائق الفرنسية هو "إبراهيم بن أبي فارس"، تلقى العلم في قبيلته، واشتغل معلما للقرآن الكريم في زاوية سيدي يعقوب المنتمية إلى أولاد سيد الشيخ.

في البداية أظهر تعاونا مع الفرنسيين ضد الأمير عبد القادر، لذلك منحته السلطات الفرنسية لقب "سلطان"، ثم عينه الجنرال بيجو سنة 1842م خليفة على تلمسان بعدما ساعد الفرنسيين على احتلالها[3]، لكنه اختلف معهم غادر تلمسان إلى الإسكندرية ومن هناك اتجه إلى مكة لأداء فريضة الحج، واتصل بعدد من الجزائريين المنفيين والمطرودين والهاربين من الضغط الفرنسي وكان من بينهم " محمد بن علي السنوسي الذي طرد من الجزائر عام 1849. [4]

عاد محمد بن عبد الله إلى الجزائر في أوائل سنة 1950 لإعلان المقاومة، واستطاع أن يجند العديد من الناس تحت لوائه، لاسيما القبائل الصحراوية، وكانت ورقلة أول هدف وضعه نصب عينيه فاستطاع

1 – سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية، المرجع السابق، ص 151-153.

2 – Louis Rinn, Histoire de l'Insurrection de 1871 en Algérie, Op.cit, p 20-161

3 – الأمير محمد، يتحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر....، ج1، المصدر السابق، ص 263-267.

4 – سعيد بورنان، المرجع نفسه، ص 145-147.

الاستيلاء عليها وجعلها مركزا لنشاطه، انظم إلى الناصر بن شهرة، توقف نشاط محمد بن عبد الله إلى غاية فيفري 1853م[1].

انتقل بعدها إلى تونس ثم عاد مرة أخرى إلى ورقلة في شهر سبتمبر 1854م وأخذ يتنقل بين المناطق الصحراوية ويتردد على تونس، إلى أن ألقي عليه القبض بمساعدة الباشا آغا سي بوبكر ولد حمزة، بعد انطلاق ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864م، انضم إلى سي الأعلى وسي الزبير وسي محمد وبقي معهم مدة من الوقت ثم اختلف معهم وانسحب إلى تونس لعدة سنوات ولم يظهر إلا اثناء مقاومة الشيخ المقراني 1871 فاتصل بالناصر بن شهرة في تقرت وبوشوشة في ورقلة وربط صلاته بأولاد خليفة الذي شارك معهم في مهاجمة واحة "ليانة" بالزاب الشرقي، ومن هناك عبر الحدود إلى "نفطة" وصولا إلى منطقة الكاف التونسية فاعتقله هناك الباي وسجنه عام 1876 .

بعد احتلال تونس عام 1881 غادر بن عبد الله قريته إلى الحدود الشرقية الجنوبية بجوار طرابلس مدة ثم عاد مع باقي المهاجرين إلى الجنوب التونسي إلى أن توفي عام 1895[2].

محمد بن عبد الله الشريف الملقب بومعزة (1822- 1878م):

هو محمد بن عبد الله بن وداح بن عبد الله ، ينتسب إلى قبيلة أولاد خويدم في حوض الشلف، أصله من تارودانت بجنوب المغرب الأقصى، ولد حوالي عام 1822م، استقر أجداده في منطقة أولاد يونس بجبال الونشريس، وينتمي إلى الطريقة الطيبية الدرقاوية، نسبة إلى مولاي الطيب بالمغرب الأقصى[3].

نشأ في وسط متدين تحت كفالة إمرأة يعتقد الناس فيها الولاية والصلاح، وكان يميل منذ صغره إلى الزهد والتدين والوحدة، ويعيش هو والأرملة على صدقات الناس، وكان متزوجا من سيدة تدعى "مريم بنت مصطفى بن زياد"، وأبوه أعمى، وله أخوان هما: ابن عبد الله وعمر[4].

وبسبب زهده وورعه وعزلته اعتبره الناس شريفا، واشتهر بذلك في كل مناطق جبال الظهرة، وحوض الشلف وجبال الونشريس، وهذا ما حفزه على إظهار ما كان يخفيه في صدره، وأخد يعمل على إثارة الناس وتحفيزهم على حمل السلاح ضد الفرنسيين، وبدأن يجوب القبائل ويدعو الناس على أساس أنه المهدي

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية....، ج1، المرجع السابق، 376.

[2] - يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 298-299.

[3] - Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie, Op.cit, p 864-866.

[4] - Un ancien officier, Le général Lapasset, T1, Op.cit, p 25.

المنتظر أو صاحب الساعة الذي أسله الله وبشر به محمد صلى الله عليه وسلم، لتخليص البلاد من الأعداء الفرنسيين المسيحيين[1].

استعان بالشيخ الحاج حامد اليونسي المعروف بالورع و التدين و صاحب كلمة مسموعة في المنطقة، ثم أعلن الجهاد ضد الفرنسيين في 15 أفريل 1845، خاض محمد بن عبد الله عدة معارك ضد الطوابير المتنقلة بقيادة سانت أرنو و كانروبير و بيلسي و ماري مونج و كامو في منطقة أولاد نايل وسان جرمان في الزيبان ألقي عليه القبض يوم 13 مارس 1847، وتم تسليمه للعقيد سانت أرنو بأورليانفيل، أودع السجن بباريس 5 ماي 1847، أطلق سراحه نابليون الثالث بعد أن أطلق سراح الأمير عبد القادر بداية 1852م.

بعدها سافر إلى الأستانة كمتطوع في الجيش العثماني خلال حروب القرم، بعد نهايتها استقر بالعراق مدة من الزمن، ثم عاد إلى باطوم حتى سنة 1878م، وبعد ذلك اتجه إلى دمشق وجاور الأمير عبد القادر مدة، ثم توجه إلى شمال إفريقيا مرة أخرى في محاولة لتجديد الثورة، لكنه لم يوفق فعاد إلى باطوم، وبقي هناك حتى توفي بعد أن أصيب بمرض الكوليرا[2].

محمد سي الصادق (1791–1860م):

هو الشيخ محمد الصادق بن الحاج بن بلقاسم بن الحسين بن منصور ،المشهور بالصادق أو الحاج ،عند أهالي الأوراس، و الصادق بن الحاج عند سكان بسكرة و ما جاورها من واحات، و" صدوق " في بعض المراجع الفرنسية ،و الأشهر هو الصادق بن الحاج.

ولد في سنة 1206 هـ/ 1791 م بالقصر بجبل أحمر خدو جنوب جبال الأوراس وهو بذلك ينتمي لعرش أولاد أيوب، وهم فرع من أولاد منصور، حفظ القرآن الكريم و هو في سن مبكرة و من أجل التزود بالعلوم الدينية و للغوية، قصد زاوية البرج– برج بن عزوز –بالقرب من طولقة، و هي زاوية رحمانية ،يشرف عليها الشيخ محمد بن عزوز ، كما شغل منصب مقدم للطريقة الرحمانية في الخنقة (زاوية عبد الحفيظ الخنقي) ،وبعد وفاته أصبح الشيخ الصادق بن الحاج فيما بعد مقدما لها وعند عودته ،إلى المنطقة أسس زاوية له في تيبرماسين بسيدي مصمودي، في جبل أحمر خدو؛ و سرعان ما ذاع صيتها، فقصدها المريدون من أنحاء عدة، و السبب في ذلك يعود إلى رفضها التام للحكم الفرنسي و الدعوة لرفض تواجده، كما أن ابنه سي

---

[1] – E. de Martinval, Le Scheriff Bou-Maza: prisonnier des Français, Notice biographique, chez tous les libraires Paris, 1847.

[2] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 82-87.

إبراهيم ساعده في نشر أفكاره و مبادئه، ولم يقتصر دور الزاوية على حمل راية الجهاد فحسب ،بل كانت منارة لنشر العلم و المعرفة و تحفيظ القرآن الكريم ، إضافة إلى أنها كانت مأوى للفقراء و المعوزين ولكل المقاومين الفارين من العدو ومن أشهر شيوخها الشيخ محمد بن محمود و الشيخ حرزلي الصادق[1].

برزت البذور الأولى لمقاومته المحتل بعد احتلال مدينة بسكرة في 04 مارس 1844 بقيادة الدوق دومال، ولشعوره بخطر احتلال كل المنطقة فيما بعد أرسل ولده سي إبراهيم على رأس المقاومين للمشاركة في المعركة بقيادة الشيخ محمد الصغير بن عبد الرحمان خليفة الأمير عبد القادر على منطقة الزيبان ، وعند اندلاع ثورة الزعاطشة عام 1849م بقيادة الشيخ بوزيان كان للشيخ سي الصادق اتصالات به لتنظيم الصفوف وتنسيق الجهود قصد العمل على تحرير بسكرة وواحة الزعاطشة، فكان لأتباعه الذين بلغ عددهم حوالي 700 دور كبير في هذه الثورة.

وبدأ حركته الخاصة في شهر نوفمبر 1858م، وشهدت أعنف معاركها بداية من يوم 13 جانفي سنة 1859 بمشاركة الشيخ سي الصادق نفسه مع بعض من أولاده بجانب المقاومين، و لعدم تكافؤ القوتين في العتاد و السلاح الناري المتقدم فضل الانسحاب من المعركة ليلا ، غير أن القوات الفرنسية تابعته و ألقت القبض عليه وعلى أفراد عائلته وأتباعه الذين بلغ عددهم 80 شخصا يوم 20 جانفي سنة 1859م[2].

مرض الشيخ سي الصادق بن الحاج في السجن ، ولم يقم الفرنسيين بتقديم أي مساعدة طبية له، فتدهورت حالته الصحية و أزدادت سوءا بسبب ظروف السجن المزرية، لبى ان وافته المحتى توفي في صبيحة يوم من أيام سنة 1860م.

محمد بن زعموم (؟ – م1842):

من عرش إفلِيسَنْ أُومْلِيلْ، كان شخصية بارزة في عهد الأتراك العثمانيين، ثم شارك في اجتماع برج البحري لسد الاستعمار الفرنسي؛ قاد المقاومة في سهل متيجة و كان عمره سبعون سنة ، ينتسب لقبيلة فليسة أم الليل أهم المعارك التي خاضها ضد الفرنسيين و أحرز فيها انتصار كبيرا ، معركة البليدة الأولى جويلية 1830م ، كان يمتاز باستشارة غيره فيما يعزم عليه و له إبنان حمدان و الحسين الذي عينه الفرنسيون آغا في سباو، توفي سنة 1842م. [3]

---

[1] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 68.

[2] – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 135-137.

[3] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية.. ، ج1 ، ص 119 .

ثانيا: بيوغرافيا بعض قادة المقاومة الشعبية في تونس:

إبراهيم الساسي الشعيلي (1822-1917) :

هو إبراهيم الساسي بن الشيخ سعيد بن أحمد بن عثمان بن سعيد بن علي بن عبد الله بن مساعد الغربي، من أولاد سعيد في حامة قابس تميّز بشعره وفروسيته، شارك في ثورة علي بن خليفة النفاتي عامل قابس منذ بداية الاحتلال الفرنسي وساهم في الدفاع عن قابس والهجوم على القوات الفرنسية التي احتلت المنزل، ثمّ هاجر إلى طرابلس مع المهاجرين وتعرّض إلى عدّة ضغوط لإجباره على العودة مثل مصادرة أملاكه غير أنه بقي في طرابلس إلى حين سقوطها تحت الاحتلال الإيطالي، عاد إلى تونس حوالي 1913 واستقر في أحواز الحامّة إلى وفاته سنة 1917[1].

أحمد بن مسعود (؟ – 1906م):

من الحنادرة من الفراشيش، كان عنصرا بارزا في ثورة 1906، قاد الهجوم على ضيعتي المعمرين "صال وبرتران"، وقد يكون قتل بنفسه عدد من الأوربيين الذين رفضوا النطق بالشهادتين، تذكر المصادر أنه كان عنصرا بارز في الاعداد لهجوم 27 أفريل 1906 على تالة حيث قُتل أثناء مهاجمته مركز المراقبة المدنية[2].

أحمد بن يوسف الهمامي (1810 – 1895) :

هو أحمد بن يوسف بن خليفة بن نصيرة، من فريق النصايرية، من أولاد يوسف المنتسبين إلى أولاد رضوان المنحدرين من الهمامّة، ولد حسب الروايات سنة 1810، وتربى في أحضان عائلة بدوية ثرية ومترفة، ولّي عاملا على قبيلة أولاد رضوان حيث نال رتبة أمير ألاي، غير أنه سرعان ما أعلن الثورة بمجرد انتصاب الاحتلال الفرنسي حيث قاد الهمامّة في أعظم العمليات الحربية ضد الفرنسيين منسقا في نفس الوقت مع زعماء نفات وجلاص وسواسي والفراشيش وأولاد عيار في مرتفعات سبيطلة (أوت 1881)، وقد هاجم قفصة وحاول الاستيلاء على قلعتها دون نتيجة، كما شنّ عدة هجمات في الشمال صحبة علي بن عمار العياري إلى حدود مدينة الكاف وشارك في الحملات التي شنها حرّات الفرشيشي على

[1] – المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص ص 133-134؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 189.

[2] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، نفسه، ص 189.

القوات الفرنسية في الجزائر، وبعد انهزام المقاومة تراجع إلى الجنوب وبقي خمس سنوات في طرابلس ولم يعد إلى تونس إلاّ في 1886 حيث انعزل رافضا العودة إلى وظيفته كعامل جهته، ألى وفاته سنة 1895. [1]

البشير بن سديرة (1892-1919م):

ولد سنة 1892 في منطقة السند، بعمرة بقفصة الشمالية وهو إبن علي بن محمد الكريمي ومبروكة بنت صالح، وهو فلاح، استدعي للجندية في بداية الحرب العالمية الأولى والتحق بالجيش الفرنسي، وبعد حوالي شهرين فرّ بسلاحه واستقر بالجبال المجاورة لقفصة، حيث التحقت به مجموعة من الشباب، تصادق مع محمد الدغباجي واشترك مع في بعض الوقائع مثل معركة جبل بوهدمة سنة 1919، وله مصادمات كثيرة مع السلطة منها واقعة سدي عيش وواقعة أولاد شريط وواقعة جبل العنق، اكتسب شهرة كبيرة خلدتها الذاكرة الجماعية ولم تفلح السلطات في القضاء على ثورته إلا في ماي 1919 إذ قتل غدرا[2].

بلقاسم بن ساسي (1895-1929م):

هو بلقاسم بن مبروك بن محمد بن ساسي من عرش أولاد سليم في الضواحي القريبة من بلدة غمراسن بالجنوب الشرقي لتونس، ولد حوالي 1895م، انضم هذا البطل إلى ثورة خليفة بن عسكر النالوتي، فشارك صحبة شقيقه الطاهر في معارك الجهاد ضدّ المستعمر الإيطالي و الفرنسي انطلاقا من التراب الليبي، كوّن مجموعة مقاومة سريعة الحركة ضدّ الفرنسيين بالحدود الجنوبية كانت قدرته الحربية مبعث شهرة له، و لم يعد ولدا بن ساسي إلى التراب التونسي إلاّ عند انعقاد صلح (بنيادم) مع الثّوار الليبيين سنة 1919م، مات سنة 1929 وقد اختلفت الروايات حول أسباب موته[3].

بوبكر بن غرس الله (1892- 1967):

اشتهر بابن قطنش ولد سنة 1892 بالجنوب التونسي شارك أخويه سالم وأحمد في الجهاد ضد فرنسا وإيطاليا، وكان قبل ذلك عاملا في الفرقة الصحراوية (القومية)، انظم الى المجاهد محمد الحاج محمد الفكيني القائد الليبي وشارك معه في العديد من المعارك مثل معركة الوخيم والجيوش وتاردية وغيرها، ولما هدأت الثورة

1- المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 159-161؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 189.

2- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، نفسه، ص 190.

3- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، نفسه، ص 190؛ مصطفى عبدالله الونيسي، كتاب (بني خدّاش و جيرانها عبر الحركات النضالية) للكاتب عمارالسوفي 3/1 ، الفجر نيوز يوم 09 - 05 – 2009 (http://www.turess.com/alfajrnews/14964)، تاريخ التصفح: 12 فيفيري 2017.

سلّم نفسة للسلطة الإيطالية وعمل مدة عامين في جيش "السبايس" ثمّ رجع إلى تونس، انظم إلى ثورة 1943 بالجنوب التونسي وبعد فشلها قبض عليه في الحامة وأودع سجن صفاقس ثم فرّ من المستشفى لكنه سجن بالعاصمة مجددا، أقعده المرض عن مواصلة المشاركة في الحركة الوطنية ابتداء من سنة 1952 اشتهر بشعره العامي والوطني، استراح في مسقط رأسه بين عائلته وأولاده حتى وافاه الأجل المحتوم في أواخر سنة 1967[1].

حرّاث الفرشيشي (الحاج) :(1815 – 1890) :

هو حراث بن محمد بن صالح بن أبي الطيب بن محفوظ، من أولاد محفوظ من الفراشيش، ولد بقوس سنة 1815 وسمي عاملا فيها على أولاد ناجي سنة 1870، ويذكره المؤرخ "مرتال" ضمن من أطلق سراحهم من أعيان القبائل من سجن الباي في جوان 1881 بغرض تهدئة القبائل الثائرة، لكنّه بمجرد عودته إلى فوسانة تولّى قيادة الفراشيش في الثورة وشارك في هجوم مع بن عمّار العياري على الكاف لمحاولة الاستيلاء على قلعتها كما هاجم المصالح الفرنسية في الجزائر واشتبك مع القوات الفرنسية القادمة من تبسة في اتجاه القيروان (أكتوبر 1881)، وعند انهزام المقاومين لجأ الى الجنوب وبقي في طرابلس رافضا العودة ضمن العائدين وتوفي سنة 1890 أثاء أداءه الحج[2].

حسين بن حسين بن مسعي:

هو الحاج حسين بن حسين بن مسعي رمضاني، ينتمي إلى إحدى العائلات الكبرى من أولاد إيدير، تدرج في سلم المناصب الإدارية إلى أن بلغ منصب القيادة، حيث أصبح عاملا على قفصة وأولاد رضوان بين 1877 و1878، ثم عين عاملا على أولاد إيدير سنة 1878، وعاملا على قفصة، عند وصول الجيوش الفرنسية على مشارف أسوار القيروان نجح في تعبئة عدد هام من الأنصار من أولاد إيدير وأولاد خليفة في صف المقاومة، وبعد سقوط مدينة القيروان، هاجر إلى إيالة طرابلس أين واصل أعمال المقاومة من وراء الحدود[3].

---

[1] - المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 152؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 190.

[2] - المرزوقي، نفسه، ص 159-161؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، نفسه، ص 189.

[3] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 43-46.

سعد بن عون : (1853– 1933) :

من منطقة تطاوين، كان من أوائل المنتمين لثورة 1915 التى أصيب فيها وهرب إلى الدويرات للمعالجة لكن قبض عليه وحكم عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة وبالإبعاد إلى سجون مستعمرة كيان بأمريكا الجنوبية، وقبل ذلك فرّ من سجن قابس إلى التراب الليبي للعمل تحت قيادة خليفة بن عسكر، وقبضت السلطة على أبنائه لإجباره على تسليم نفسه فكان أن سلّم نفسه سنة 1930 وأرسل ألى مستعمرة كيان حيث توفي هناك سنة 1933. [1]

سعد بن عبد الله (الحاج) : (؟ – 1915) :

أصيل منطقة تطاوين، تحوّل إلى تونس حيث عيّن عضوا في مجلس الشورى وفي العاصمة اتصل بقيادة الحركة السياسية وساند فكرة الجهاد ضد الحلفاء التي أعلنها الخليفة العثماني فرجع إلى تطاوين ليدعوا إليها ساهم في تنظيم هجرة القبائل إلى الحدود الجنوبية وفي التنسيق لثورة القبائل مع الضباط العثمانيين بليبيا، قتل في معركة أم صويغ (9 أكتوبر 1915)[2].

سعيد فريعيس (1886– ؟):

ولد برمادة حوالي سنة 1886، شارك سعد بن محمد فريعيس في ثورة الجنوب (معارك بئر المنزلة والمرطبة مثلا) ثم لجأ الى طرابلس أين قبضت عليه السلطات الإيطالية وسلمته إلى السلطة العسكرية الفرنسية بالجنوب التونسي وحكمت عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة والإبعاد إلى مستعمرة "كيان" بأمريكا الجنوبية حيث انقطعت أخباره[3].

صالح بن محمد العماري (1890–1965م):

من قبيلة بني زيد بحامة قابس تُرجّح ولادته سنة 1890م، وكان جنديا مع الدغباجي وكان من ضمن الجنود الذين فرّوا إلى صفوف المقاومين التونسيين والليبين بقيادة خليفة بن عسكر النالوتي، شارك في معركة المغذية سنة 1920 ومعركة الجلبانية سنة 1920 أيضا، كما شارك في واقعة وادي الزاس التي قتل فيها

[1] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 191.

[2] – نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – نفسه، الصفحة نفسها.

عقيد في الجيش الفرنسي سنة 1921، استقر بليبيا إثر إعدام خليفة بن عسكر والقبض على الدغباجي إلى حين وفاته بزوارة سنة 1965. [1]

ضو بن ضيف الله (1890– 1924م):

من قبيلة أولاد شهيدة بمنطقة تطاوين ولد سنة 1890، شارك في ثورة الجنوب سنة 1915 عمل تحت قيادة خليفة بن عسكر في الواقع ضد الإيطاليين والفرنسيين اشتهر بقدراته القتالية، ثم نزح إلى صحراء فزان مع أصهاره الليبيين، توفي حوالي 1924[2].

عامر العيساوي (الشيخ): (1812– 1902) :

هو عامر بن بلقاسم العيساوي من قرية بني سعيد جهة مطماطة، حيث كان شيخا على بلدة بني عيسى عند دخول الفراشيش إلى تونس، نظّم ثورة جبل مطماطة ونجح في صدّ القوات الفرنسية الى أواخر 1881 وأجبر المقاومون على الاستسلام ودفع غرامات الرس الثقيلة، وفي سنة 1902 تزعّم حركة عصيان أخرى إثر رفض سكان الجبل تجنيد عدد من الشبان في الجيش، قتل في مواجهة مع القوات الفرنسية وقامت السلطات بنهب أملاكه وسجن أقاربه[3].

علي بن بدر (1902– ؟) :

ولد سنة 1902 أو 1903 كان أبوه من المجاهدين الذين انظموا الى المقاومة الليبية مما جعل على يتمرس بالمعارك ويشارك في العديد منها منذ حداثة سنّه من أشهرها معركة الأحرس سنة 1918، رجع إلى تونس سنة 1929 وفي سنة 1932 اتصل بالحركة السياسية بالعاصمة واعتنق مبادئها وأصبح داعيا للحزب الدستوري واعتقل العديد من المرات، وبقي متنقلا بين العاصمة والجنوب يساهم في الحركة الوطنية حتى الاستقلال [4].

علي بن خليفة النفاتي : (1807– 1885):

علي بن خليفة بن راشد النفاتي، من عرش نفات في الجنوب التونسي الذي تولت عائلته الحكم فيه منذ عهود قديمة، نشأ في عائلة مخزنية وتدرّج في الوظائف فكان عاملا على نفات والهمامة وجلاص والقيروان

[1]– عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق ، ص191.

[2]– نفسه، ص 192.

[3]– المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 169–171؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع نفسه، ص 192؛ محمد دبوسي، المرجع السابق، ص104.

[4]– عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع نفسه، ص 192.

وأولاد عيار والمثاليث، وعند انتصاب الحماية كان عاملا على الاعراض فأعلن الثورة على الباي وجمع المقاومين متصلا في الوقت نفسه بالوالي العثماني على طرابلس طلبا للنجدة ولكن دون نتيجة، اتصل برؤساء القبائل لتنظيم المقاومة حيث اعلن نفسه ممثّلا للسلطان العثماني، وقد نظّم مقاومة مدينة صفاقص بقيادته للمعركة داخل الأسوار وخارجها، وبعد سقوط المدينة نظّم غارات سريعة وصلت إلى حدود مدينة تونس، وفي أكتوبر 1881 تحوّل إلى الشمال مشاركا في معارك الساحل قبل أن يعود لقيادة آخر معارك قابس، وفي نوفمبر 1881 انسحب الى الجنوب ولجأ في حوالي ثلاثين ألفا من الأتباع الى طرابلس، ولم تنقطع مقاومته بالهجرة إذ نظّم عدّة عمليات إغارة على التراب التونسي إلى حدود وفاته سنة 1885. [1]

علي بن عمارة الجلاصي: (؟ – 1881) :

ولد في منازل الشرايطية بسيدي عمر بوحجلة في زيف القيروان بتاريخ مجهول، ولكن المرزوقي قدره ما بين 1830 و1840[2]، أعلن المقاومة منذ بداية الاحتلال، قاد المقاومين في معركة المقرن ثمّ معركة وادي لايا في النصف الثاني من شهر أكتوبر، كما قاد عدّة هجمات سريعة على القوات الفرنسية، قتل غدرا في أواخر أكتوبر سنة 1881[3].

علي بن عمار العياري: (؟ – 1883)

ولد بين 1805 و1815 حسب تقدير محمد المرزوقي، وهو من أولاد عيار، ويذكر البعض أن الوثائق الفرنسية حددت عمره في حدود 55 سنة سنة 1881 أي أنه ولد سنة 1826، وأن عائلته ذات ثروة متوسطة وليست معروفة، لكنها كانت على علاقة قوية مع زاوية سيدي علي بن عيسى في الكاف[4]، انتمى إلى سلك العمّل فولّي عاملا على عرشه الظاهرة في ربيع 1881 كان معتقلا بسجن الباي ثمّ اطلق سراحه في أواخر جويلية من نفس السنة لتهدئة أولاد عيار الثائرين، لكنّه بمجرد عودته صرّح بوجوب الجهاد ضدّ الفرنسيين معتبرا إمضاء الباي معاهدة الحماية خيانة وكفرا، وتزعّم ثورة قبيلته وكذلك قبيلتي أولاد عون ودريس مهاجما مدينة الكاف والقوات الفرنسية. من أهم العمليات التي قادها هجومه في عدد من الفرسان على محطة الأرتال بوادي الزرقاء الذي قتل فيه عدد من الأوربيين، كما واجهت قواته الجيوش الفرنسية في

---

[1]- المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 185-204؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص ص 192-193.

[2]- المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع نفسه، ص 225-230.

[3]- عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 193.

[4]- محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 88.

معارك عديدة برزت فيها مقدرته الحربية، وبعد سقوط مكثر (24 أكتوبر) مركز مقاومته، انسحب إلى الجنوب ودخل طرابلس التي عاد منها في السنة الموالية بعد أن تمكن من نجدة العثمانيين، بعد رجوعه بسنة توفي علي بن عمار في آواخر سنة 1883م[1].

علي بن محمد بن صالح :

كان شيخا عل قماطة من الفراشيش حيث خلف والده في هذا المنصب منذ 1889، لكنّه عزل من منصبه سنة 1891 بتهمة الارتشاء، أدين في سنة 1894 بتهمة تهريب التبغ والذخيرة، كان عمره حوالي 45 عاما في سنة 1906 حين تعرّف على عمر بن عثمان ونظم زياراته إلى دواوير الفراشيش كانت السلطة اتهمته بالوقوف وراء ثورة تالة وأنّه قد يكون قد استغلّ شعبية عمر بن عثمان لدى الفراشيش لتنظيم انتفاضة يستفيد منها، اعتقل في تالة في افريل 1906 وصدر عليه في نوفمبر 1906 حكم بالإعدام أبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة وقد يكون توفي في معتقل "كيان" بأمريكا الجنوبية[2].

علي بوعلاق : (؟ – 1915):

من بلدة نقة غربي قبلي، من أعيان الجهة، عند قدوم الفرنسيين كان معتقلا بسجن الباي ثم أطلق سراحه لتهدئة ثورة القبائل لكنّه انظمّ للمقاومين من نفات والهمامة مشاركا في الهجمات على القوّات الفرنسية إلى حدود الشمال وفي التراب الجزائري، وفي أواخر 1881 لجأ إلى طرابلس صحبة علي ابن خليفة النفاتي ولازمه الى حدود وفاته ولم يعد الى تونس إلاّ سنة 1907[3].

علي خماخم (؟ – 1899):

علي بن أحمد بن خماخم أصيل صفاقص وبها ولد وترعرع، اشتهر بصناعة الأسلحة وإصلاحها ممّا مكّنه من لعب دور هام في مساندة مقاومة المدينة للاحتلال الفرنسي في الفترة الممتدة من 5 الى 17 جويلية 1881، حيث فتح دكانه ليل نهار للمقاومين من أجل إصلاح أسلحتهم إضافة إلى تزويدهم بكل ما

[1]- المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 221-225؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 193.

[2]- الهادي التيمومي، إنتفاضة القصرين، المرجع السابق، ص121-135.

[3]- محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 101-103.

يملك من أسلحة، وبعد سقوط المدينة هاجر إلى طرابلس، وهناك واصل مهنته في صناعة وإصلاح الأسلحة مدعما المقاومة من وراء الحدود إلى غاية وفاته هناك سنة 1899[1].

عمر الأبيض :

من كرشاو بمنطقة تطاوين مع شيوخ الجهة نسّق لإعلان الثورة (اجتماع ديسمبر 1915) اتصل عن طريق ابنه المبروك بخليفة بن عسكر وبن عزوز بن سوفجين لطلب السلاح ودخل التراب الليبي حيث شارك في المقاومة ضدّ الإيطاليين الإخوان الليبيين وواصل الاستقرار بليبيا بعد فشل الثورة الى حين وفاته[2].

عمر بن عثمان (1880-1907م) :

ولد حوالي 1880 بروس الشواشي من جهة سوق أهراس، إشتغل خمّاسا إلى حدود 1904 حيث ظهرت عليه علامات الخبل، فشرع في التنقل بين الدواوير والزوايا وقدم إلى جهة الفراشيش في أواخر 1905 أو بداية 1906، كان يدعو إلى التمسك بتعاليم الدين من صلاة وزكاة فحظي بشعبية لدى الفراشيش الذين اعتبروه وليا صالحا، ثم اتخذت دعوته طابع الدّعوة الى الثورة حيث حرّض الفراشيش على مهاجمة الأوربيين وإجبارهم على الدخول في الإسلام، أعتقل في تالة في 27 أفريل 1906، وفي نوفمبر من نفس السنة صدر عليه الحكم بالإعدام (رغم الشك في امتلاكه لكامل مداركه العقلية) ضمن 5 متهمين لآخرين وأبدل الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة لكنّه مات في السجن بعد مدّة قصيرة، وحسب بعض الروايات مات متأثرا بجراح التعذيب بالمستشفى العسكري بسوسة سنة 1907 [3].

عمر الغول (؟ – 1920م) :

من قبيلة العوينة (المرازيق) تاريخ ولادته غير معروف ولكن المرجّح أنه ولد فيما بين سنتي 1855 و1865 مع اندلاع الثورة سنة 1915 اتجه نحو الحدود الليبية وانضوى تحت قيادة خليفة بن عسكر يشارك في المعارك ضد الإيطاليين والفرنسيين واشتهر بمهارته الحربية من أشهر الوقائع التي شارك فيها نذكر

[1]– المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص ص 213-214؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 194.

[2]– عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 195.

[3]– الأزهر الماجري، تاريخية المقاومة بجهة السباسب العليا...، المرجع السابق، ص ص 18-22.

واقعتي الهبيرة (الأولى والثانية) سنة 1918 وواقعة 1916 واستمر في نشاطه الى سنة 1920 فابتعد إلى الحدود الجزائرية الليبية، حيث قتل في معركة مع قوة فرنسية[1].

محمد بن سعد المقراني :

جزائري الأصل جاء إلى تونس عند انتصاب الحماية ولازم مراكز الحدود بالجنوب التونسي، انظم إلى ثورة 1915 وخاض أغلب المعارك التي وقعت بالحدود وعند انتهائها سنة 1919 اتجه إلى ليبيا[2].

محمد بن شامخ (؟ – 1932م) :

من قبيلة غبنتن بمنطقة مدنين عمل ضمن سلك الصبايحية ثم ارتقى إلى رتبة رئيس مركز حراسة الحدود بالشوشة سنة 1911، وكان يغضّ الطرف عن الأسلحة المهربة عبر الحدود الى ليبيا وشارك في بعض العمليات ضدّ الإيطاليين سرّا، اتصل به عبد الجليل الزاوش لينسّق معه عملية تهريب لأسلحة إلى الليبيين لكنّها احبطت فعزل من منصبه ونفي ثم عاد إلى وظيفه، وفي سنة 1927 اتهم بمساعدة الثائر بلقاسم بن ساسي ماديا فأبعد من جديد الى قبليّ، توفي سنة 1932 بالمستشفى الصادقي[3].

محمد الدغباجي (1885–1924م):

ولد محمد بن صالح الدّغباجي سنة1885 بوادي الزيتون الواقع على بعد30كم من بلدة الحامة وينتمي لعرش (الخرجة) أحد الفروع المكونة لقبيلة بني زيد، جنّد في الجيش الفرنسي سنة 1907 وفي الحرب العالمية الأولى سنة 1914 كان الدغباجي من ضمن الجيش الذي أرسل الى مراكز الحدود الليبية كتعزيزات ولكن مع اندلاع ثورة الجنوب سنة 1915 فرّ من الجندية واتظم الى قيادة خليفة بن عسكر ومع إعلان الصلح بين ليبيا وإيطاليا رجع الدغباجي إلى التراب التونسي وشارك في معارك عديدة ضدّ الفرنسيين ومن أشهرها واقعة جبل بوهدمة سنة 1919 وواقعة خنقة عيشة سنة 1919 وواقعة الزلوزة سنة 1920 وواقعة المغذية سنة 1920 وواقعة الجلبانية سنة 1920، قبضت عليه السلطات الإيطالية سنة 1922 وسلمته الى السلطات الفرنسية فنفّذ فيه حكم الإعدام يوم 1 مارس سنة 1924 بالحامّة[4].

[1] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 195.

[2] – نفسه، ص 195.

[3] – نفسه، ص 196.

[4] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع نفسه، ص 196؛ مصطفى عبدالله الونيسي، المرجع السابق.

محمد بن مذكور (؟ – 1916م):

يرجع أصله إلى قبيلة المحاميد من عرب طرابلس انظم إلى المجاهدين الليبيين وشارك في 14 معركة حربية ضد إيطاليا وفي سنة 1913 إثر انهزام المقاومة الليبية رجع الى تونس فألق عليه القبض وسجن 5 أشهر، مع اندلاع الحرب العالمية الأولى واستئناف المقاومة الليبية انظم من جديد إلى خليفة بن عسكر، توفي سنة 1916 إثر الهجوم على مركز رمادة[1].

محمد الصالح الأطرش : (؟– 1883):

أو محمد الصالح بن منصور بن حمزة، وحسب الروايات الشفوية وانطلاقا من تاريخ وفاته يكون تاريخ ميلاده بين 1836 و1841م، وأصل لقبه الأطرش أنّه كان أصما من قرية الظهيرات في خمير، أعلن عصيانه للباي وقاوم بقوات من الثائرين من خمير القوات الفرنسية منذ نزولها في ميناء طبرقة حيث حقق نتائج إيجابية، حاول إثارة أعيان باجة بعد دخول الجيش الفرنسي إليها لكن دون فائدة، وتشير المصادر الشفوية أنه توفس سنة 1881، لكن الأرجح أنه توفي سنة 1883 انطلاقا من الوثائق والمصادر الفرنسية تقول أن إبنه فرحات عّن شيخا خلفا له سنة 1884[2].

محمد كمون : (1826 – 1901):

محمد بن حسين كمون من عائلة كريمة بمدينة صفاقص عرفت بالنشاط في الحقل الاقتصادي من تجارة وفلاحة، ولد حوالي سنة 1826 تربى بين الكتاب القرآني وممارسة الأعمال التجارية، تزعم قيادة العمليات الحربية داخل الأسوار أثناء الهجوم الفرنسي على المدينة وأشرف على مراقبة مدفعية الأبراج، قام بالتنسيق مع علي بن خليفة النفاتي لحماية المدينة بقوات من القبائل، وبعد سقوط المدينة لجأ الى طرابلس ومنها الى إسطنبول حيث قابل خير الدين وبعض الوزراء الآخرين فاقتنع أنّه لن تكون هناك نجدة عثمانية لتونس، رجع إلى البلاد بعد أن تحصّل على الأمان وباشر من جديد أعماله التجارية والزراعية إلى حين وفاته[3].

[1] – عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، نفسه، ص 196.

[2] – محمد دبوسي، المرجع السابق، ص105-110.

[3] – المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 271-274؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع السابق، ص 197.

مصباح بربش (1887–1925م) :

ولد سنة 1887 بمنطقة الحامة انظم إلى المجاهدين الليبيين، تحوّل الى الأستانة ومنها إلى تونس حيث سلّم رسالة الأستانة إلى زعماء الحركة الوطنية بتونس (الشباب التونسي)، بعد سجن زعماء الثورة انظم مصباح إلى محمد الدغباجي ليعمل تحت قيادة خليفة بن عسكر واشترك في الغارات والمعارك، ومع اشتداد الضغط الإيطالي تفرّق المجاهدون وحاول مصباح بربش الوصول إلى التراب المصري إلاّ أنّه مات في الطريق عطشا سنة 1925[1].

منصور الهوش : (؟ – 1891):

منصور بن محمد بن منصور الهوش من مدنين اشتهر بالصيد والفروسية ووفن الشعر، قاوم الاحتلال الفرنسي للجنوب ثم هاجر إلى طرابلس ومنها نظم الغارات السريعة على القبائل التونسية حيث اعتبر من رفض الهجرة كافرا تجوز محاربته، وقد أدّى ذلك إلى احتجاج السلطات الفرنسية لدى طرابلس فتمّ سجنه بأمر من باشا طرابلس، وبعد إطلاق سراحه واصل غاراته على الجنوب التونسي فنفاه الوالي العثماني إلى سرت حيث توفي أثناء خصومة قبلية[2].

النّاعس الشّرياق (1862 – 1923):

ولد بمنطقة الحامة، حمل السلاح ضدّ المحتلّين مع قبيلة بني زيد هاجر إلى ليبيا وشارك في الغارات على الفرنسيين، وفي سنة 1883 رجع إلى تونس ثم عاد فانظمّ إلى المقاومة الليبية، رجع إلى أهله إثر شل الثورة وسجن (1920) إثر تسهيله عملية فرار الدغباجي مع شيوخ قبيلة بني يزيد، وتوفي يوم 27 فيفري 1923 بالسجن[3].

[1]– عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 198.

[2]– المرزوقي، صراع مع الحماية، المرجع السابق، ص 287–297؛ عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة، المرجع نفسه، ص 197.

[3]– عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، نفسه، ص 196.

ملاحق



الملحق رقم 01: **خريطة توضيحية للجزائر العاصمة وضواحيها، أنجزها الضابط بوتان في مهمته التجسسية سنة 1808، وفيها تفصيل عن مدينة الجزائر وميناءها ومداخلها، بالإضافة إلى تصميم أسوارها وحصونها المختلفة** [1]

[1] - gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France (تاريخ التصفح: 2017/01/12)



هذه مناداة من سار عسكر امير الجيوش الفرانساوية

الى سكان الجزائر واهالى القبائل

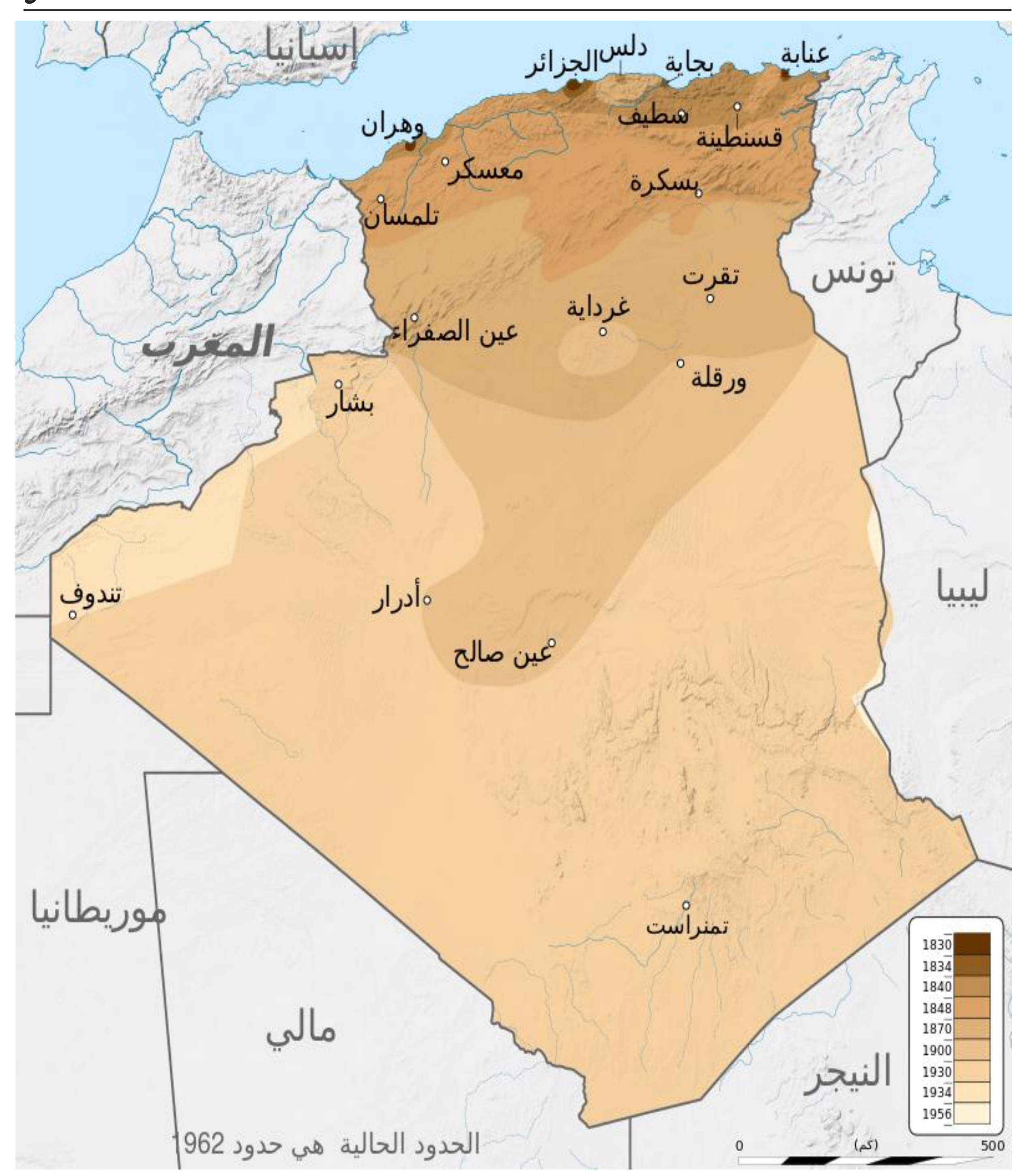
بسم الله المبدي المعيد وبه نستعين

يا ايها ساداتي القضاة والشرفاء والعلماء واكابر المشايخ والقبايلية ...

... والسلام

الملحق رقم **02**: المنشور الذي وزعه الفرنسيون على سكان الجزائر قبيل الاحتلال[1]

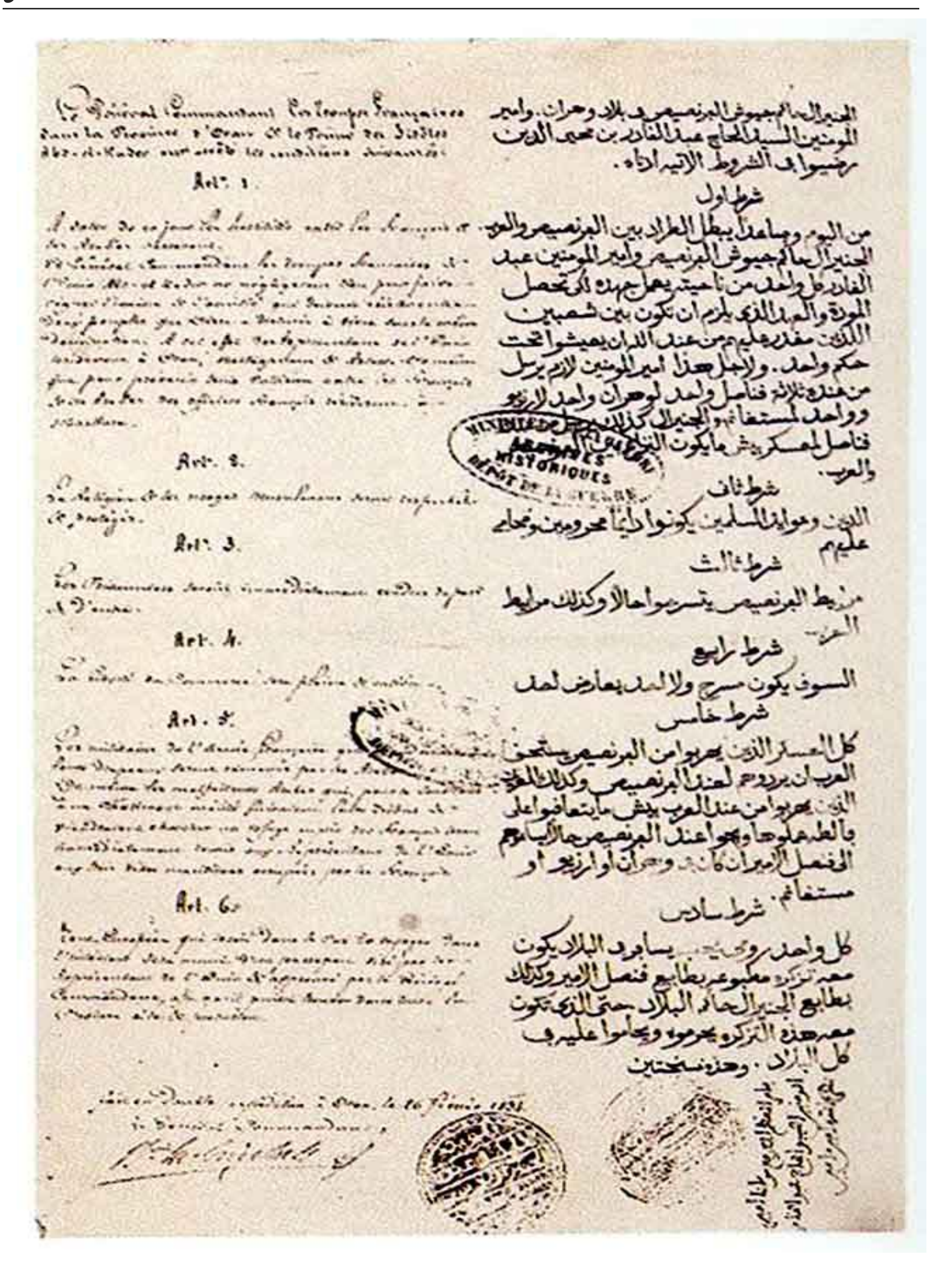
[1] - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 68.



الملحق رقم 03: خريطة تبين مراحل وتطور الاحتلال الفرنسي للجزائر[1]

---

[1] - https://ar.wikipedia.org/wiki/(تاريخ التصفح: 2017/01/24)



Art. 1.

Art. 2.

Art. 3.

Art. 4.

Art. 5.

Art. 6.

الجنرال الحاكم جيوش الفرنصيص في بلاد وهران. وامير المومنين السيد الحاج عبد القادر بن محي الدين رضيوا في الشروط الاتيه اداه.

شرط اول

من اليوم وماعدا يبطل الطراد بين الفرنصيص والعرب. الجنيرال الحاكم جيوش الفرنصيص وامير المومنين عبد القادر كل واحد من ناحيته يعمل جهده لكي تحصل المودة والمهاد الذي يلزم ان تكون بين شعبين اللذين مقدر عليهم من عند الله ان يعيشوا تحت حكم واحد. ولاجل هذا امير المومنين لازم يرسل من عنده ثلاثة قناصل واحد لوهران واحد لارزيو وواحد لمستغانم والجنيرال كذلك ... قناصل لمعسكر باش مايكون ... والعرب.

شرط ثاني

الدين وعوايد المسلمين يكونوا دايما محرومين ومحامي عليهم

شرط ثالث

مربط الفرنصيص يتسرحوا حالا وكذلك مرابط العرب

شرط رابع

السوق يكون مسرح ولا احد يعارض لحد

شرط خامس

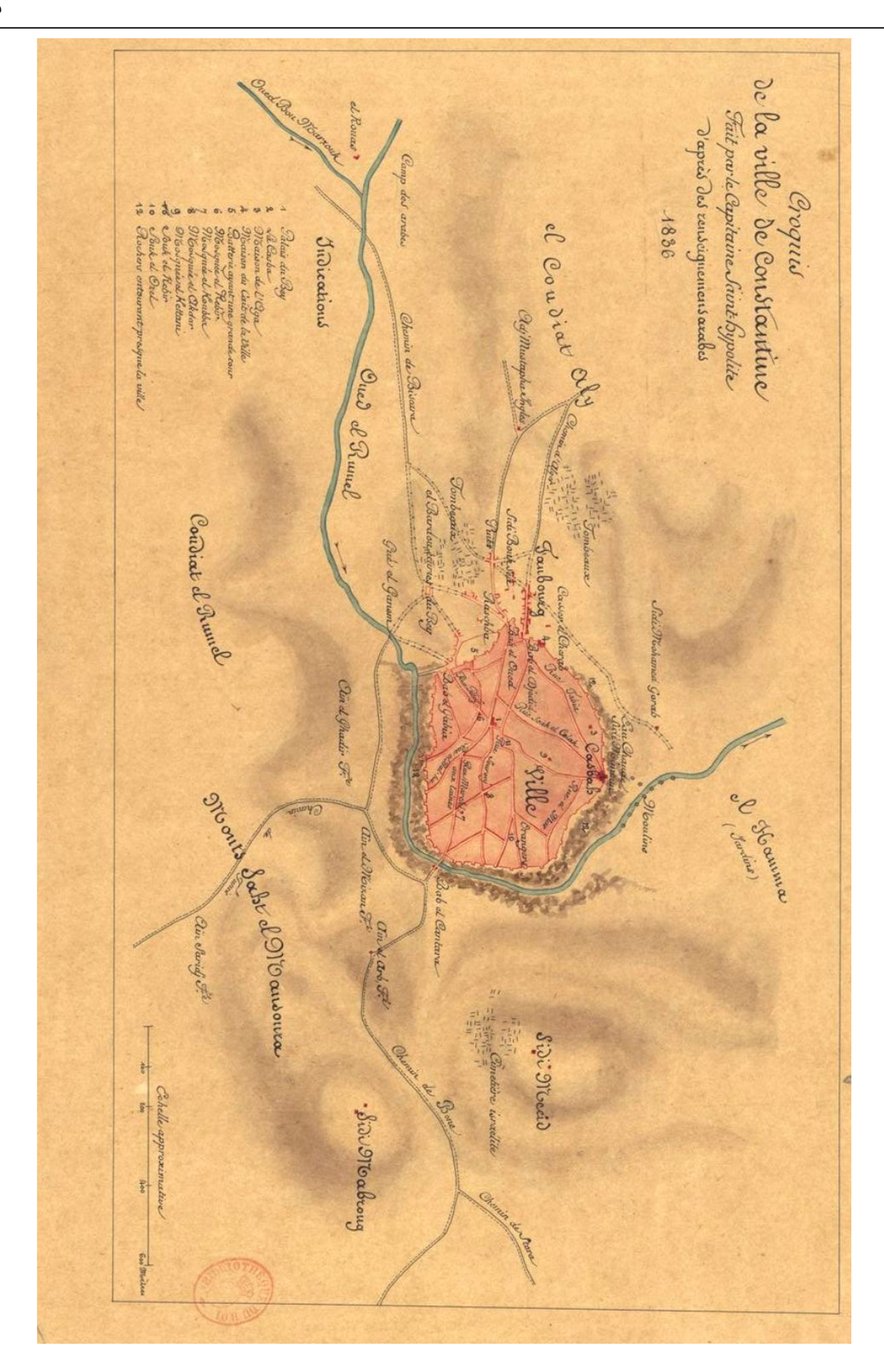
كل العسكر الذين يهربوا من الفرنصيص ويلتحقوا بالعرب ان يردوهم لعند الفرنصيص وكذلك المجرمين الذين يهربوا من عند العرب باش مايتعاقبوا على الطريق ... ويجيوا عند الفرنصيص حالا ... القنصل الامير الكاين في وهران او ارزيو او مستغانم.

شرط سادس

كل واحد ... يسافر في البلاد يكون معه تزكرة مطبوعة بطابع قنصل الامير وكذلك بطابع الجنيرال الحاكم البلاد حتى الذي تكون معه هذه التزكرة يحرموه ويحاموا عليه في كل البلاد. وهذه نسختين

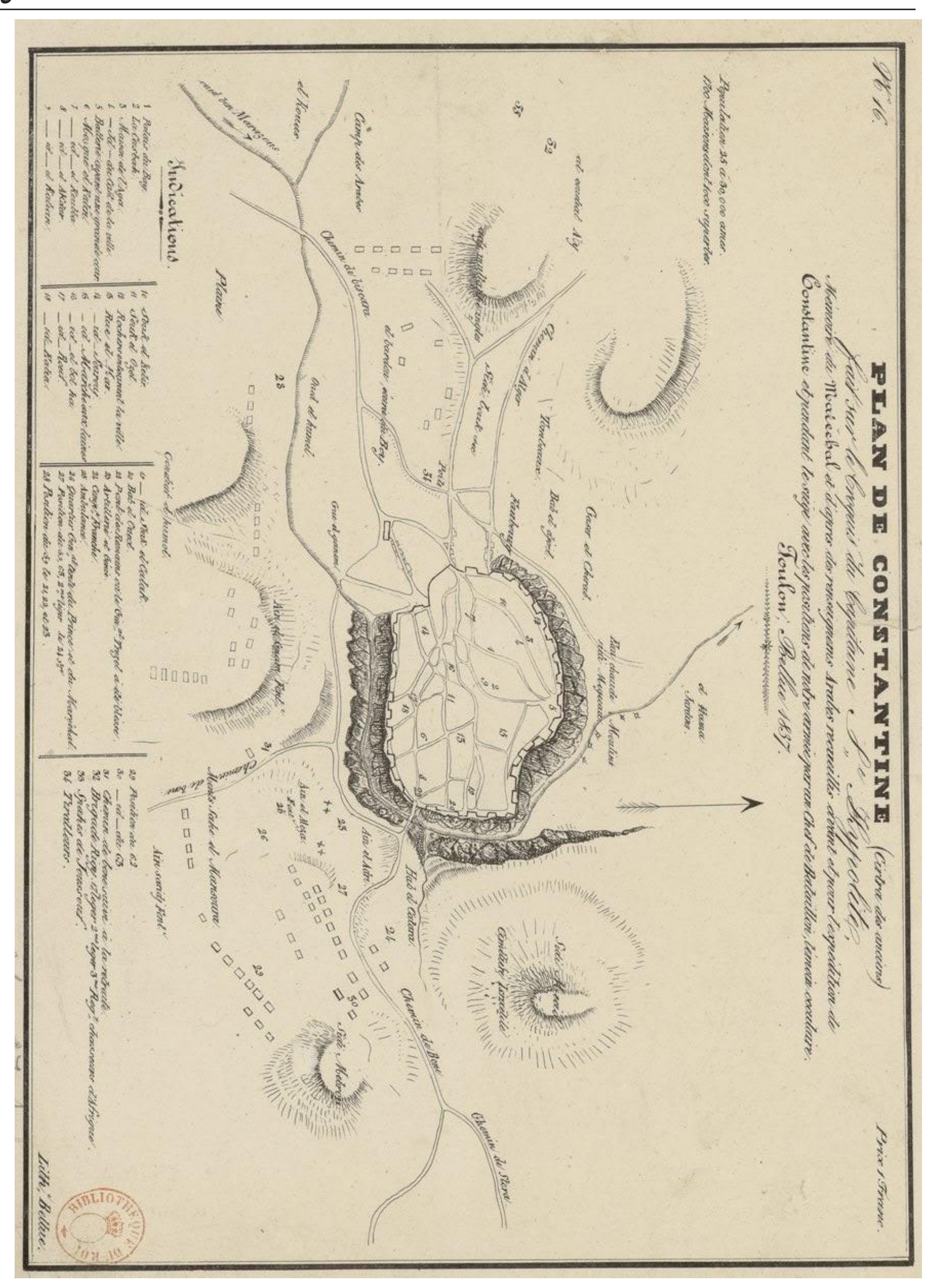
الملحق رقم 04: نسخة من معاهدة ديميشال مع الأمير عبد القادر[1]

[1] - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 101.



الملحق رقم 05: خريطة مدينة قسنطينة لخدمة محاولة إحتلالها سنة 1836[1]

1 - gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France (تاريخ التصفح: 2017/01/12)



الملحق رقم 06: خريطة توضع مواقع القوات الفرنسية أثناء حصار مدينة قسنطينة سنة 1837[1]

1 - gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France (تاريخ التصفح: 2017/01/12)

Tasnifin cinsi	H. H.
Numarası	48131
Tetkikçinin Adı, Soyadı	F. El Ma...
İmzası	[illegible]
İsteme tarihi	4/11/1976

الملحق رقم 07: صورة حال للرسالة التي وردت من طرف الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسا[1].

---

[1] - **الأرشيف الوطني الجزائري**، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

تابع للملحق رقم 07: توضيح للرسالة السابقة[1]

"لما سمع الفرنسيون بمجيء حضرتكم إلى طرفنا، قالوا أن هؤلاء يخدمون سلطانهم واضعين اليد في اليد ولدا فإننا لا بد أن نستولي على قسنطينة انتقاما منكم ونكاية لهم.

وإصرارا على تنفيد نيتهم الفاسدة هذه هاجموا علينا في السنة الماضية بجيوشهم وقواتهم ولكننا هزمناهم وانتصرنا عليهم بفض معونة الله تعالى وتمرة توجيهات جهنباني الكريم، إلا أنهم لما أعادوا الكرة السنة التالية بجيوش أزيد وعتاد حربية أكثر وأقوى تمكنوا من السيطرة على المدينة التي صمدت صمود الجبال منذ مدة طويلة في وجوهم.

وعند ذلك قالوا في حقي ليذهب الآن ويقدم شكوى إلى سلطانه كما جرحو وادموا قلبي وقلوب المؤمنين المجاهدين بأقوالهم الجارحة وشتائمهم الغليضة الموجهة إلى الدين وإلى أهل الإيمان.

يعلم الله ويرى أنني خدمت وسعيت من أجل الدفاع عن الدين والوطن فوق وسعي وطاقتي وصرفت كل ما في يدي في سبيل إعداد الجيش وإحضار العدة لمقاومة العدو المحتل ولكن كل ذلك لم يمنع وقوع المصير المحتم ولم يكف لدفع الأخطار المحدقة بنا لأن قوة العدو وإمكانياته كانت أقوى وأضخم بكثير من قوتنا وإمكانياتنا.

فاحتلت المدينة الباسلة من طرفهم وأجبرنا على الخروج منها ونحن كارهون لهذا الخروج وذا الضياع، والآن وبعد كل ذلك نرى أن البقاء في هذا الديار والتعايش مع العدو أصبح غير ممكن لأن أحوالنا النفسية وأوضاعنا الاجتماعية لا يمكن أن تطيق ذلك، وهم ما هم عليه من الاستكبار والاستعلاء والاستسخار نتيجة انتصارهم علينا وتمكنهم من السيطرة على قسنطينة.

هذا ...ومن جهة أخرى فإن طائفة العربان التي كنت استخدمتها في المقاومة والمدافعة ضد العدو أصبحت عيونهم خائفة وعقولهم واقفة وضائعة وأعراضهم ساقطة فهي لا تقدر على الاستمرار على الحرب والمقاومة، وزيادة على ذلك فإن الشخص الذي يسمونه عبد القادر والخائن للدين أي لدينه والذي يدعي المشيخة والكرامة قد أصبح أيضا يشكل خطرا علينا بأعماله الافسادية والتخريبة لأنه بدأ يخدع ويغفل العربان الموجودين في جهتنا ويجلبهم إليه بأساليبه الكاذبة وحيله الخادعة ليسيطر بهم على القرى والمدن بالسلحة التي تمده فرانسة، لأن فرانسة تعطي إليه الجبخانة وتساعده على التنظيم العسكري والسوق الارادة في شؤون الرتب والرواتب والتعيينات كما تدفع إليه المدافع والبنادق ليستخدمها أثناء تجولاته لالقاء الرعب بين الأهالي وبث الفساد في المدن والقرى.

ويجيب حول السؤال الموجه إليه حول هذه الافسادات وأسبابها بأنه يقصد من وراء ذلك الجهاد في سبيل الله محاولا جلب طائفة العربان إليه عن طريق الكذب والخديعة حتى إذا ما آمنوا به وأصبحوا من أتباعة وآنس الأمن في طرفهم قلب لهم ظهر المجن في أول فرصة تتاح له لنهب أموالهم وهتك أعراضهم وقتل أفرادهم وأسر أشخاصهم.

فإنه أصبح كثير الاقلاق وشديد الازعاج والاعجاز بالنسبة إلينا حتى أصبحنا لا ندري مع من نشغل في جهادنا، أمع هذا الرجل الذي يسمى عبد القادر أم مع فرانسة التي جاءت تغزونا في عقر دارنا للسيطرة علينا وعلى بلادنا.

[1]- كما وردت في الأرشيف الوطني الجزائري مع نسخة من الرسالة الأصلية

إننا نبتهل إلى الله سبحانه وتعالى أن يبقى ويديم سلطنة مولانا الشاهاني الكريم دوام الدنيا ويقر عرشه تحت القبظ الهمايونية قرار الوجود والكائنات معززة ومكللة بالسعادة والانتصارات، فاذا كان المراد الشاهاني انقاذ هذه الديار من الكفار وتخليص رعاياه من ضلمهم وتعدياتهم رحمة ورأفة بهم فان ذلك يمكن أن يتحقق من جهتين، من جهة البحر ومن جهة البر.

وإني أقول مؤكد بأنه إن بعث المقام الشاهاني إلي ألفين من الجند مع الذخيرة الحربية اللازمة لهم فإنني بعون الله وبضل توجيهات المقام الشاهاني سوف انقذ بهم البلاد من أيدي الكفار محققا النصر المؤزر الذي لا ينساه الكفار إلى أبد الآبدين ودهر الداهرين للعلم أنكم كنتم قد قلتم لنا: أطلبوا ما تشاؤون من والي تونس فإنه سوف لا يبخل علينا شيئا، فعلا فإنه قد استجاب إلى ندائنا وأعطى لنا ما طلبنا منه ولم يقصر في شيء.

غير أن الأحوال قد تبدلت مع تمكن الكفار من السيطرة على قسنطينة لأنهم أصبحوا أقوياء أكثر من ذي قبل كما أصبح كل واحد يخشى ويخاف بأسهم ولذا فإن الوالب المشار إليه حتى لو استجاب بعد هذه الحادثة إلى مطالبنا – وكثيرا ما استجاب– فإن القوات الفرنسية تمنع دخولها ووصولها إلينا في الحدود فلا تصل إلينا.

ولهذا فإننا نعلمكم إذا كان القصد والمراد هو ضبط وتسيير هذه البلاد فإعينونا بأي وجه من الوجود وفي اية حالة من الحالات وبأي طريق من الطرق وأعينوا لنا مكانا للذهاب إليه والإقامة فيه لأننا نخشى أن نقع نحن أيضا أسرى في قبضة الكفار فيكون كارثة بالنسبة لناوحيا على ماضينا المجيد.

ومن جهة أخرى فإنه كان في حرما عدد لا بأس منه من الجواري ولكن جميعهم وقعن أسرى في يد الكفار واثنتين أو ثلاثة قد ارسلت من طرفهم إلى الأستانة.

فهل هذا العمل يتلائم مع المروؤة الانسانية وبم يمكن تفسير هذه الاجراءات، وهكذا...فإننا هنا على الرغم من جميع المحن والمشقات التي تراكمت حولنا وعلى الرغم من ضعفنا وفقدان قواتنا فإننا والحمد لله لم نقصر اطلاقا في خدماتنا من أجل إرضاء المقام الشاهاني العالي ومن أجل الدفاع عن الدين والوطن، بل كنا نسير دائما حسب توصياتكم وأقوالكم وننفذ جميع الأوامر التي تأتينا من الحضرة الشاهانية العظمة دون أن نقصر في شيء مما يطلب إلينا منكم.

ولكن الآن مع الأسف الشديد لم يبقى لنا وطن ولا ديار فأصبحنا ننتقل من هنا وهنا إلى هناك دون أن نذوق طعم الاستقرار والقرار، وأظن أنني إن مت قبل أن أنتقم من هؤلاء الكفار تبقى النار تحرق فؤادي إلى يوم القيامة هكذا ... فإنني قد أحطتكم علما بكل ما حصل ووقع في طرفنا كما أفدت وأخبرت ذلك أيضا سعادة القبطان باشا أيضا.

وبعد ذلك فإن مصيرنا قد أصبح متوقفا على الله والعناية الشاهانية الكبرى.

وهو حسبي ونعم الوكيل

نعم المولى ونعم النصير"



الملحق رقم 08: خريطة تبين امتداد مقاومة الأمير عبد القادر وأهم معاركها(1)



الملحق رقم 09: خريطة تبين امتداد مقاومة أحمد باي(2)

(1) – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (وزارة المجاهدين)، تاريخ الجزائر 1820-1962، قرص مضغوط، شركة باست كوم، 2008.

(2) – نفسه.



الملحق رقم 10: خريطة توضع مواقع القوات الفرنسية أثناء حصار واحة الزعاطشة سنة 1849[1]

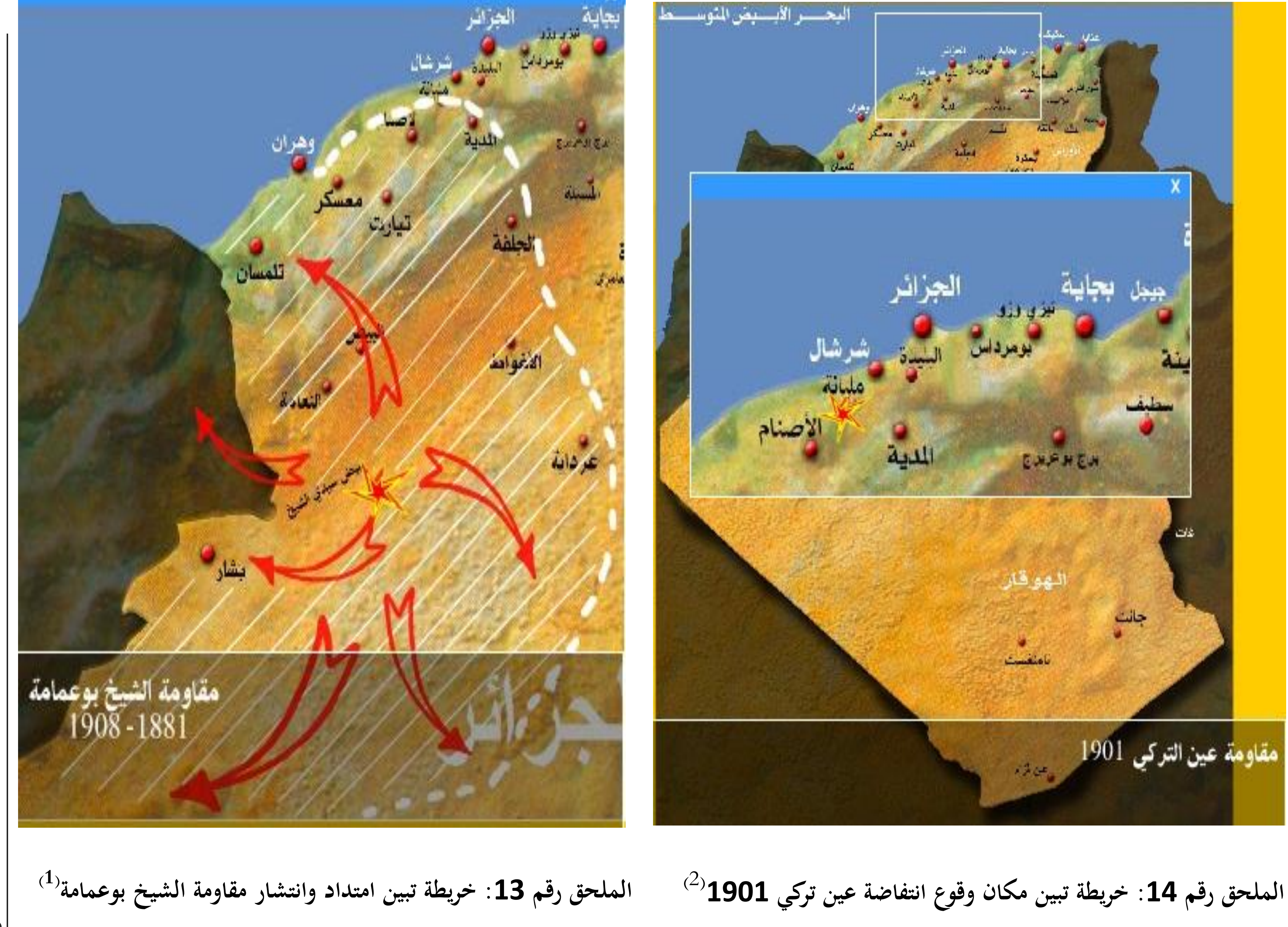
1 - gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France (تاريخ التصفح: 2017/01/12)

الملحق رقم **11**: خريطة تبين امتداد وانتشار مقاومة أولاد سيد الشيخ[1]

الملحق رقم **12**: خريطة تبين امتداد وحدود مقاومة المقراني والشيخ الحداد[2]

[1] – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، القرص المضغوط، المرجع السابق.

[2] - نفسه



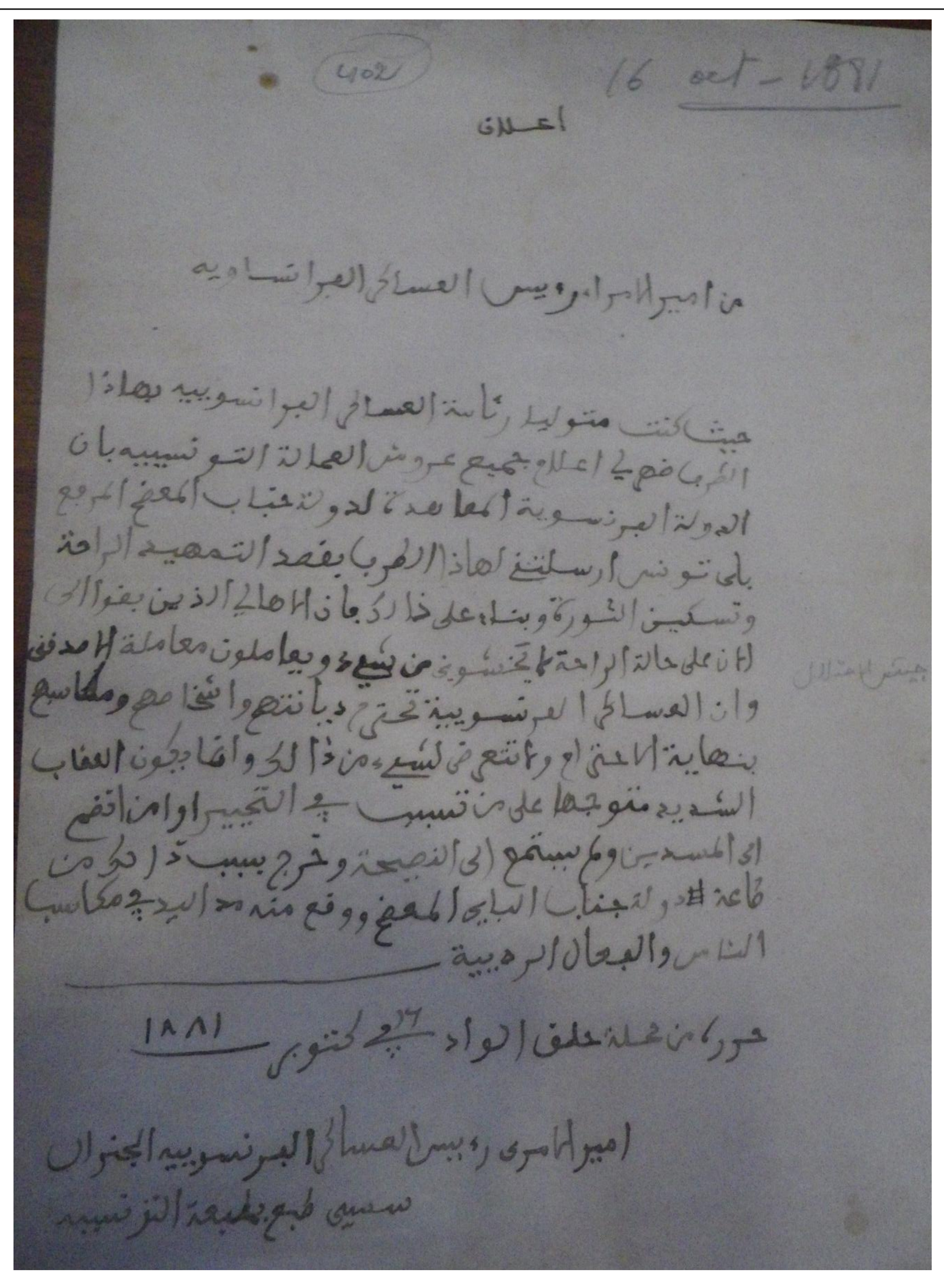
الملحق رقم **13**: خريطة تبين امتداد وانتشار مقاومة الشيخ بوعمامة[1]

الملحق رقم **14**: خريطة تبين مكان وقوع انتفاضة عين تركي **1901**[2]

---

[1] – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، القرص المضغوط، المرجع السابق.

[2] – نفسه.



402

16 oct - 1881

اعلان

من امير الامراء رئيس العساكر الفرانساويه

حيث كنت متوليا رئاسة العساكر الفرانسويه بهاذا
القطر فهي اعلام بجميع عروش العمالة التونسية بان
الدولة الفرنسوية المعاهدة لدولة جناب المعظم المرفع
باي تونس ارسلتني لهاذا القطر بقصد التمهيد الراحة
وتسكين الثورة وبناء على ذالك فان الاهالي الذين يقوالي
الان على حالة الراحة لا يخشون من شيء ويعاملون معاملة [illegible]
وان العساكر الفرنسوية تحترم ديانتهم وانفاسهم ومكاسبهم
بنهاية الاحترام ولا تتعدى لشيء من ذالك واما يجدون العقاب
الشديد متوجها على من تسبب في التحيير او من انضم
الى المفسدين ولم يستمع الى النصيحة وخرج بسبب ذالك من
طاعة الدولة جناب الباي المعظم ووقع منه مد اليد في مكاسب
الناس والافعال الرهيبية

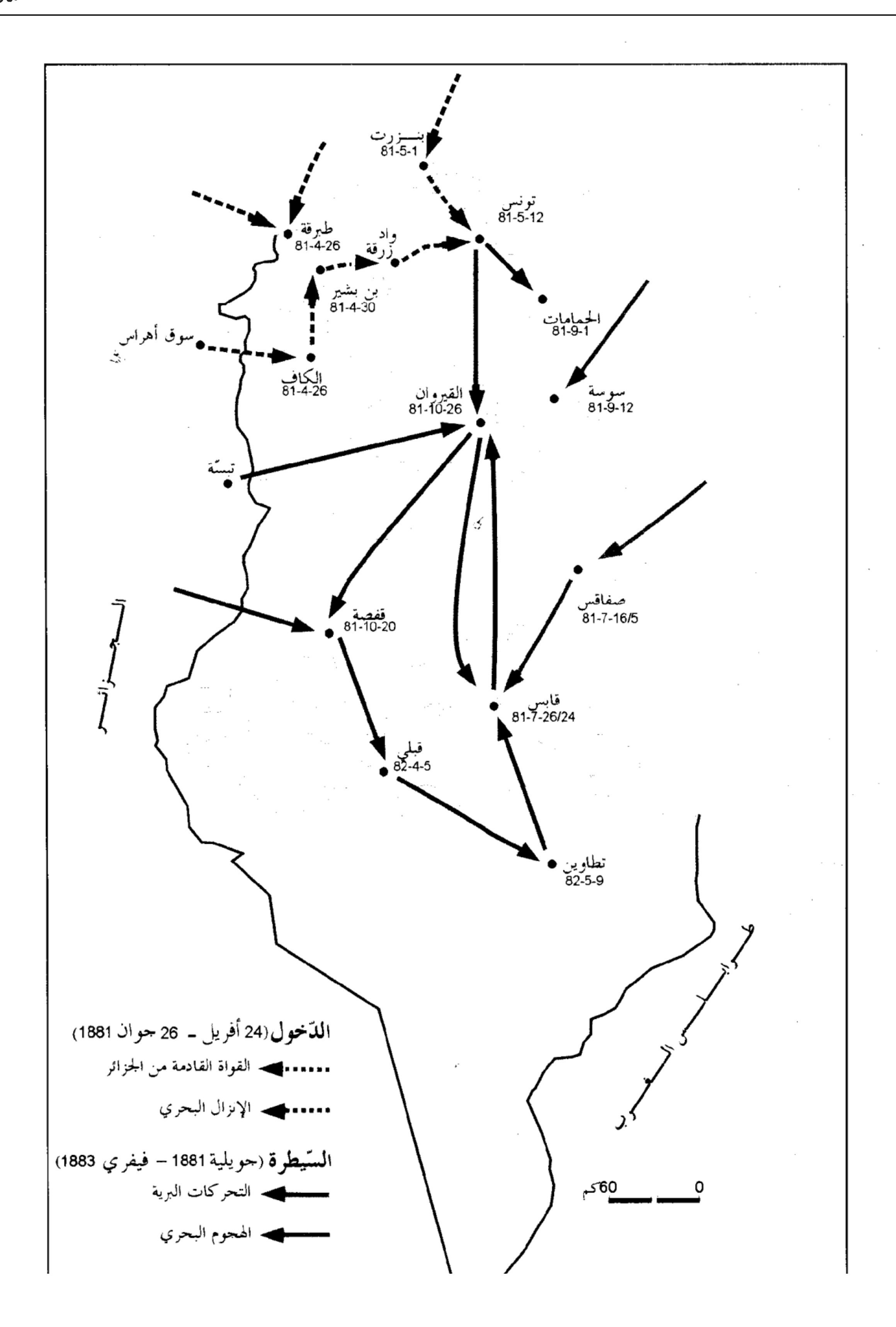
حرر بمحلة حلق الواد في 16 كتوبر 1881

امير الامراء رئيس العساكر الفرنسوية الجنرال
سوسيي طبع بمطبعة التونسية

جيش الاحتلال

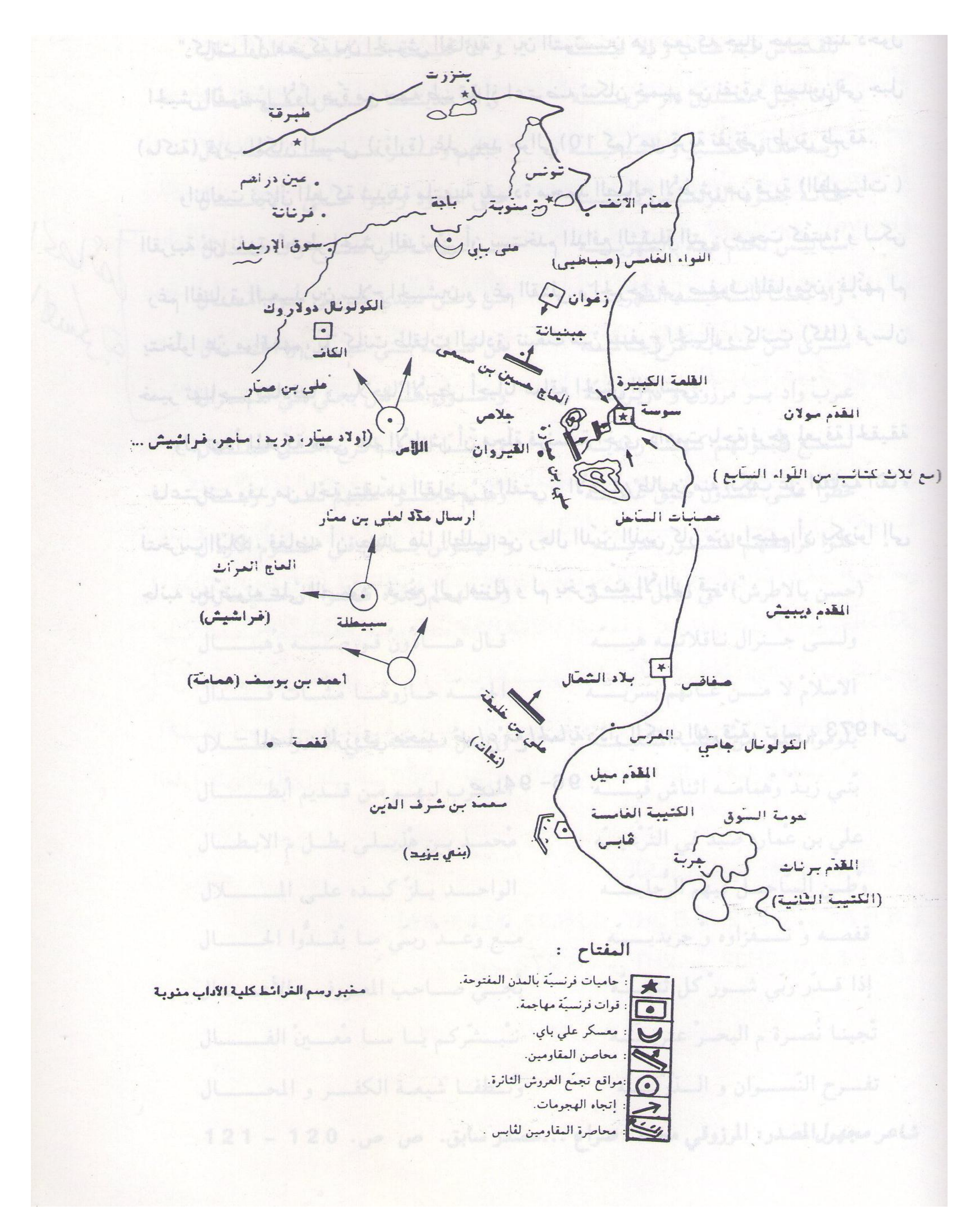
الملحق رقم 15: إعلان من قائد جيش الاحتلال إلى الأهالي يدعوهم فيها إلى الهدوء وعم الانضمام إلى المقاومة التي عمت أرجاء تونس، ويعدهم بمعاملة حسنة وبحفظ ديانتهم وممتلكاتهم[1]

[1] - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صن: 215، مل: 307، وث:402 .



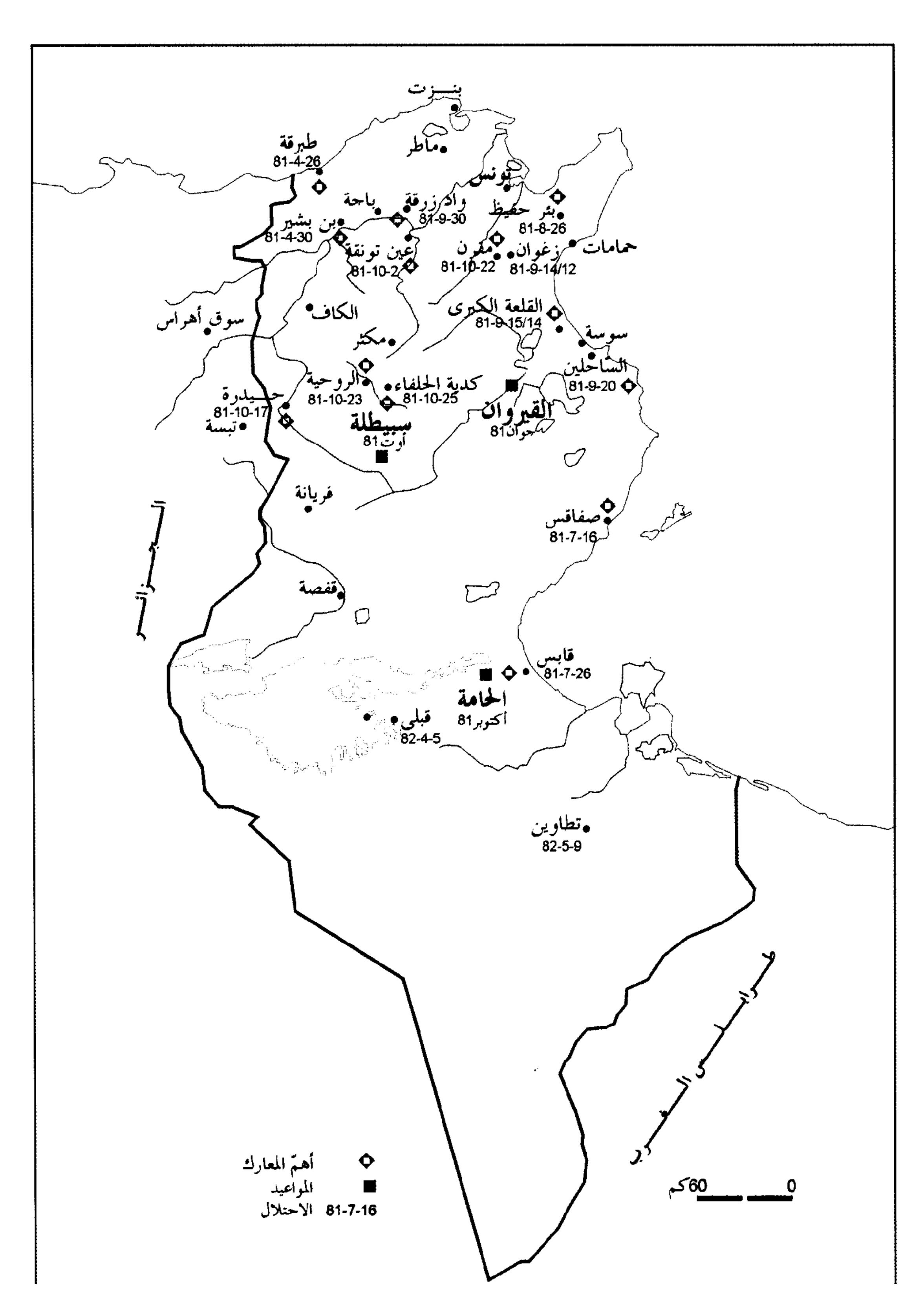
الملحق رقم 16: خريطة تبين تحركات قوات الإحتلال (1881–1882) [1]

[1]- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص 19.



الملحق رقم 17: خريطة مواقع المقاومين والقوات الفرنسية في 20 سبتمبر 1881م[1]

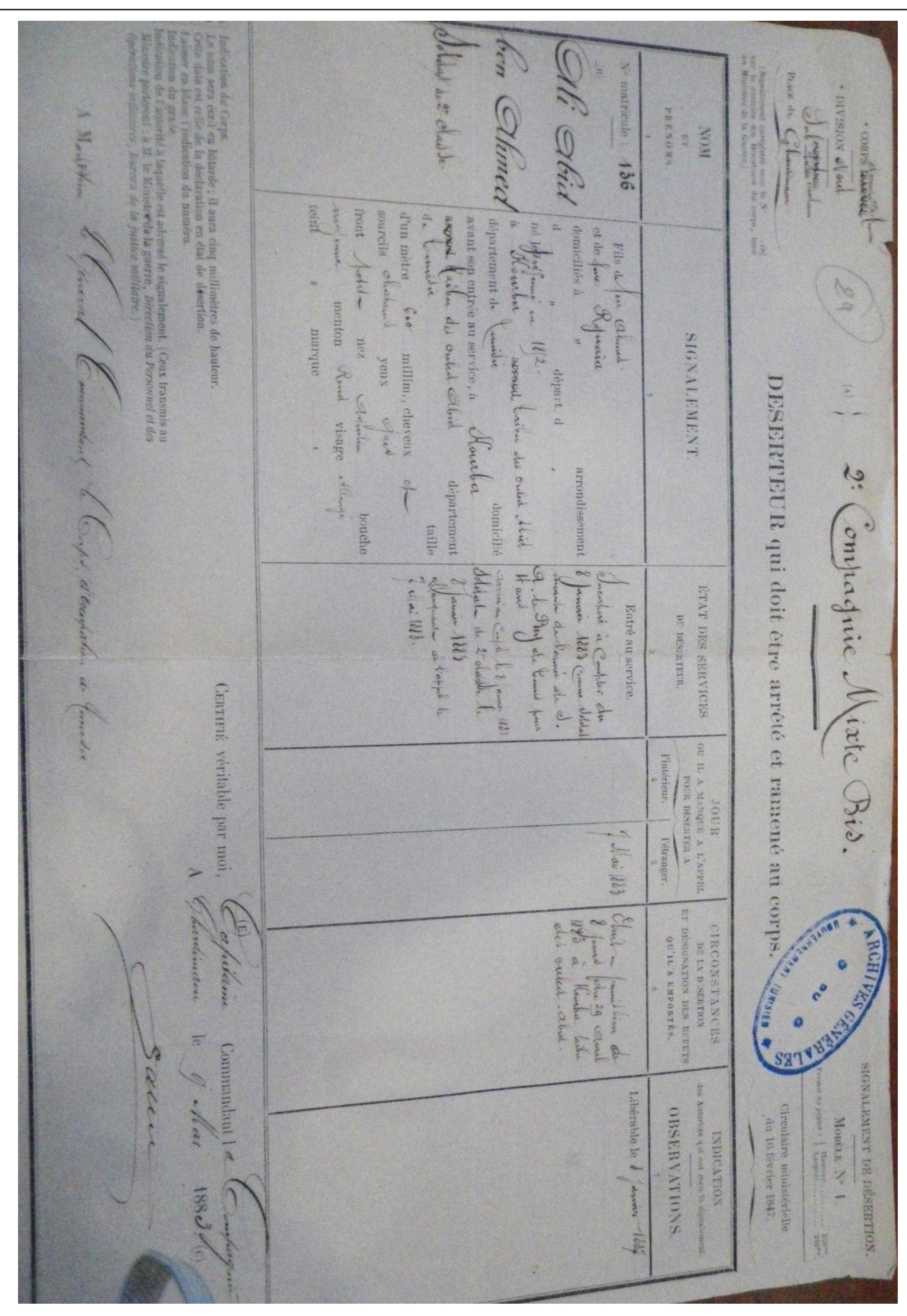
[1]- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص 25.



الملحق رقم 18: خريطة معارك المقاومة الشعبية التونسية (1881–1882)[1]

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص 25.



2e Compagnie Mixte Bis.

DESERTEUR qui doit être arrêté et ramené au corps.

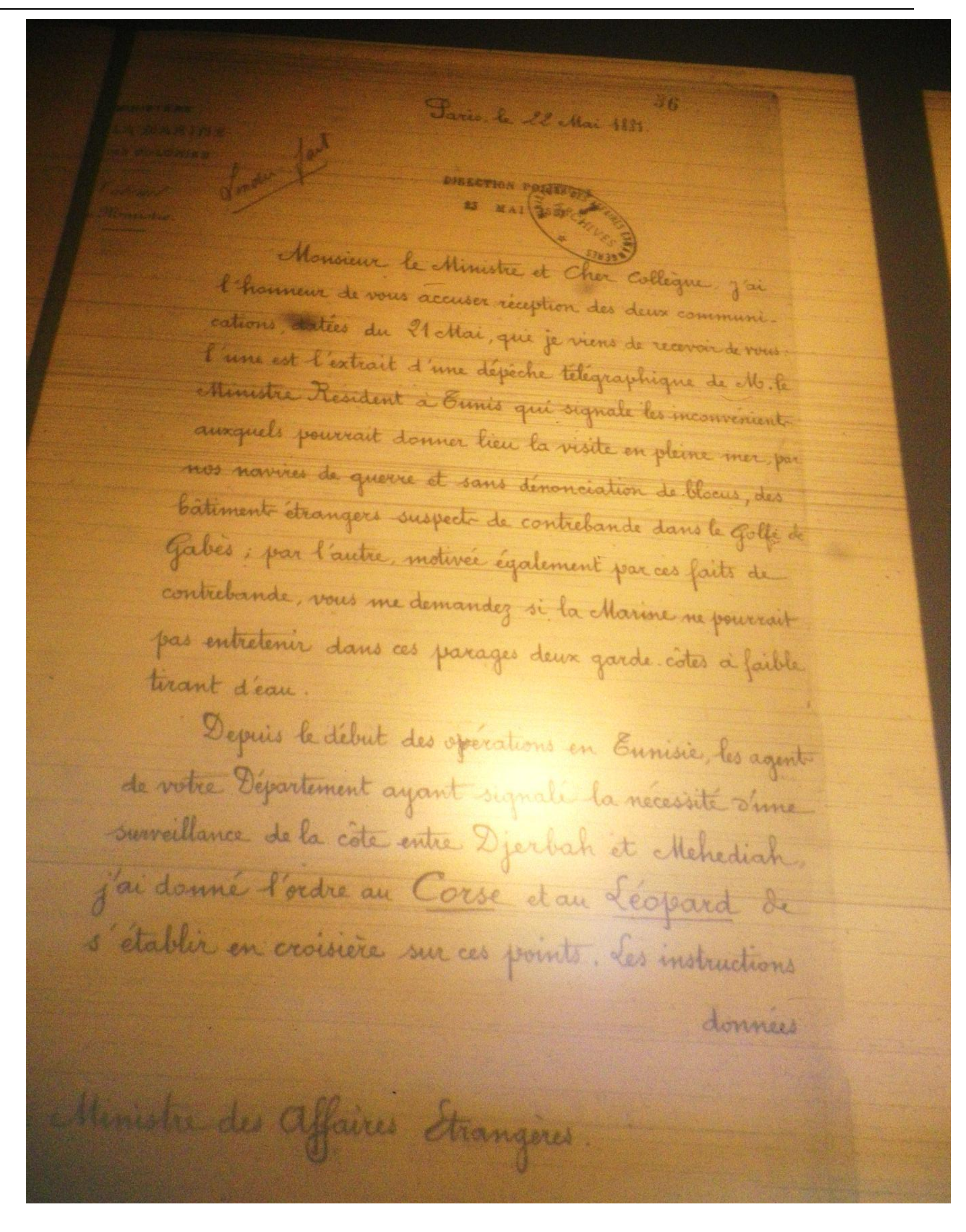
SIGNALEMENT DE DÉSERTION. Modèle N° 1. Circulaire ministérielle du 15 février 1847.

NOM ET PRÉNOMS	SIGNALEMENT	ÉTAT DES SERVICES DU DÉSERTEUR	JOUR OU IL A MANQUÉ À L'APPEL POUR DÉSERTER À l'intérieur	l'étranger	CIRCONSTANCES DE LA DÉSERTION ET DÉSIGNATION DES EFFETS QU'IL A EMPORTÉS	INDICATIONS des autorités qui ont reçu le signalement. OBSERVATIONS
N° matricule : 136. Ali Abid ben Ahmed, Soldat de 2e classe	Fils de feu Ahmed et de feue [illegible], domicilié à [illegible], né [illegible] en 1862, à [illegible], département de Tunisie, avant son entrée au service, à [illegible], taille d'un mètre [illegible] millim., cheveux et sourcils [illegible], yeux [illegible], front [illegible], nez [illegible], bouche [illegible], menton rond, visage [illegible], teint [illegible], marque [illegible]	Entré au service. Incorporé à compter du 8 janvier 1883 comme soldat [illegible]	9 Mai 1883		[illegible]	Libérable le 8 janvier 1884

Certifié véritable par moi, Capitaine Commandant la Compagnie [illegible]
A [illegible] le 9 Mai 1883

الملحق رقم **19**: أمر بالقبض على بعض الجنود الفارين من الجيش التونسي المتعاون مع الجيش الفرنسي[1]

[1] - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صن: 215، مل: 300، وث: 29.



36

Paris, le 22 Mai 1881.

DIRECTION POLITIQUE
25 MAI

Monsieur le Ministre et Cher Collègue, j'ai l'honneur de vous accuser réception des deux communications, datées du 21 Mai, que je viens de recevoir de vous. L'une est l'extrait d'une dépêche télégraphique de M. le Ministre Résident à Tunis qui signale les inconvénients auxquels pourrait donner lieu la visite en pleine mer, par nos navires de guerre et sans dénonciation de blocus, des bâtiments étrangers suspects de contrebande dans le Golfe de Gabès ; par l'autre, motivée également par ces faits de contrebande, vous me demandez si la Marine ne pourrait pas entretenir dans ces parages deux garde-côtes à faible tirant d'eau.

Depuis le début des opérations en Tunisie, les agents de votre Département ayant signalé la nécessité d'une surveillance de la côte entre Djerbah et Mehediah, j'ai donné l'ordre au Corse et au Léopard de s'établir en croisière sur ces points. Les instructions

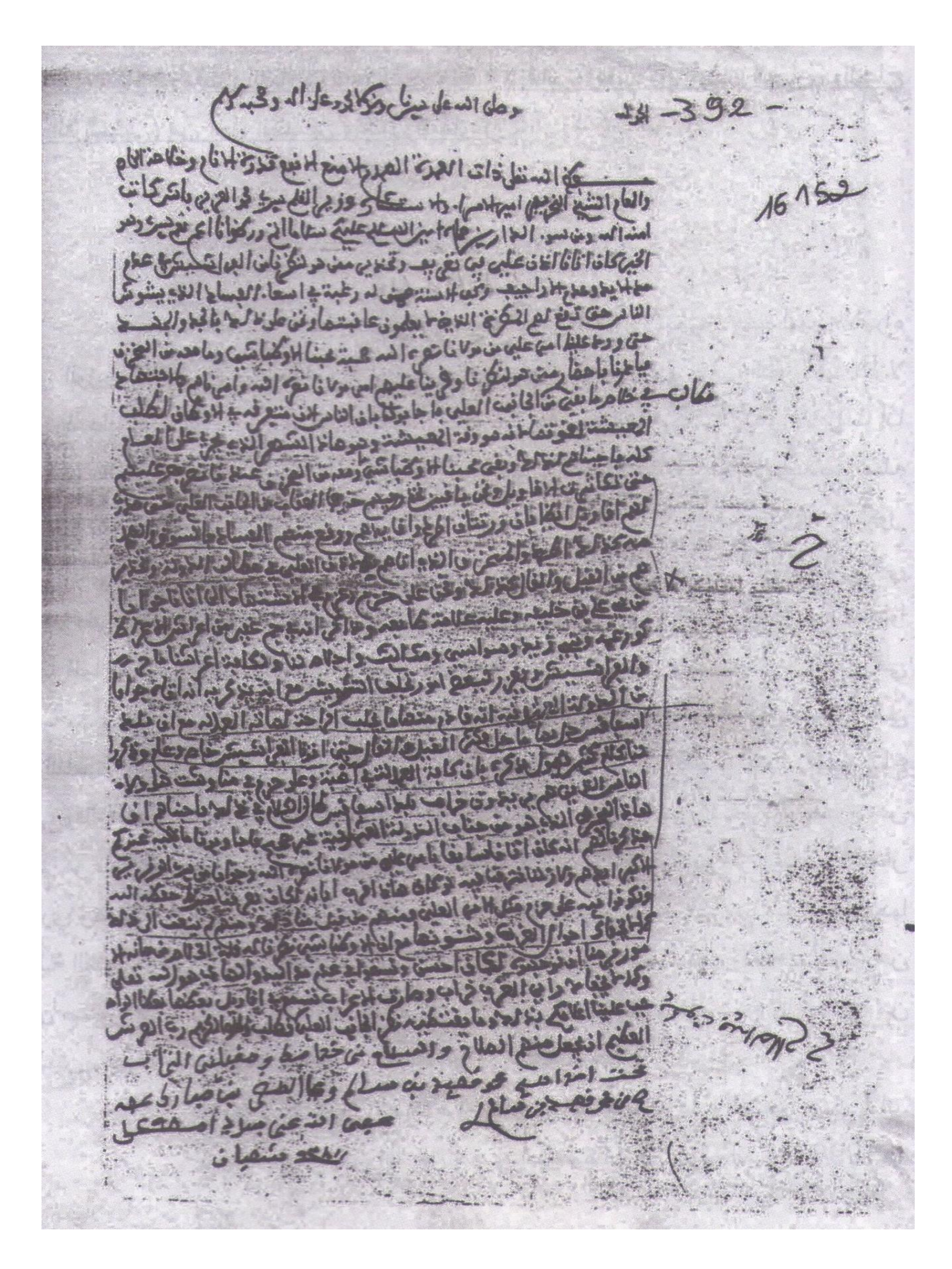
données

Ministre des Affaires Étrangères.

رالملحق رقم 20: رسالة من وزير البحرية والمستعمرات إلى وزير الشؤون الخارجية فيها إشارة إلى عمليات المقاومة ووصفها بعمل العصابات وأكد على ضرورة اليقظة وتكثيف المراقبة[1]

---

[1] - I.S.H.M.N, (A.Q.O), Bobine 296, série de correspondance politique, dossier N°1 n 59, dates mai 1881, folio 1-132, Titre de dossier : subissions de la France au gouvernement, N26



الملحق رقم 21: **إحدى مراسلات علي بن خليفة النفاتي يؤكد من خلالها لبعض أعيان الفراشيش قرب قدوم الدعم العثماني**[1]

[1] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 361؛ نقلا عن: أ.و.ت، س.ت، صن:18، مل: 204، وث: 16152، بتاريخ 28 شعبان 1298ه/ 26 جويلية 1881.

تابع للملحق رقم 21: توضيح الرسالة[1].

"الحمد لله وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمذ وعلى آله وصحبه وسلّم، حفظ الله ذات العمدة الهمام الأمنع الأنفع قدوة الأنام وخلاصة الخاص والعام الشيخ أمير الأمراء والاستشارة وزير القلم سيدي محمد العزيز باش كاتب أمنه ومن سوء الدارين حماه، أمين...

... ونحن على حزم وعزم في الاشتهاد إلى أن أتانا جوابا من سي علي بن خليفة وعليه طابع وذاكر أنه في جمع غفير من أعراش الأعراض كورغمة وبني زيد وسواسي ومثاليث وجلاص لنا ولكافة أعراشنا ماجر والفراشيش يقرر لبعض أمور تجلب التشويش مع أنه يذكر به أنه أتاه جوابا من الدولة العثمانية أنه قادم منها ما يجلب الراحة لهاته العمالة مع أن بلد سفاقص حل بها ما حل فكثر القيل والقال حتى أتونا الفرلاشيش خاص وعام وذكروا لنا كلام كثير يطول ذكره بأن كافة العمالة في أهبة وعلى حزم في مناوشة هؤلاء الناس الذين هم يريدون خراب بلد سفاقص طال الكلام في ذلك فأجبناهم بأن هذا المخزن الذي هو من جانب الدولة العثمانية غير صحيح فأجابونا ما نفيه عندكم فذكرنا لهم أنه كان أتانا سابقا أمر علي من مولانا نصره الله وجوابا من سيدي الوزير الأكبر أيدهم ولازلنا نترقب فيه لو كان هذا قرب ابانه لكان يعرفنا سيدنا حفظه الله ونكون فيه على حزم مثل الأمر العلي فمنهم من قبل منا ذلك ومنهم من لم ينصت إلى ذلك كما لا يخفاك أحوال الغرب وشؤونها ... وكما لا يخفاك ...الغرب خراب وصارت الأعراب تسمع في أقاويل بعضها، الواجب علينا إعلامكم بذلك...

والسلام من خدامك ومقبلي التراب تحت أقدامكم محمد قعيد بين سالم وعلي الصغير بن مبارك، عفى الله عن سيدي"

[1] - محمد دبوسي، المرجع السابق، ص 360.

الملحق رقم22: تقرير عن تحوّل قبائل المقاومة نحو الجنوب.

"....لقد غادرت حومة السوق يوم 10 ديسمبر صباحا ووصلت جرجيس بعد الظهر، وما إن أرسيت حتى جاءني يستقبلني خليفة عكّارة رحومة بلهيبة بصحبة عديد الأعيان وإن تأكّدت الأخبار التي زوّدني بها الخليفة وإني أميل إلى تصديقه فإن إحدى القبائل التي أجلاها الجنرال لوجيرو (Logerot) وهما نفّات بقيادة علي بن خليفة وجلاص بزعامة حسين بن مسعي يوجدان حاليا بوادي فسّي على مسافة سير يوم من جرجيس، أما بقية القبائل المتمرّدة من همامة والسواسي وأولاد سعيد وبني زيد فقد تكون توغّلت بجنوب المملكة، فيما يخص ورغمة فقد تراجعت عروشها عمّا عزمت عليه منذ أيام في غعلان الاستسلام ووضعت حدّا لتلك المساعي خوفا من تعرضها للنهب...".

رسالة قائد الباخرة العسكرية Etendard الضابط رفي (Rivet) 11 ديسمبر 1881م[1]

الملحق رقم23 :تقرير عن بعض هجومات المقاومين من واء الحدود (1883م)

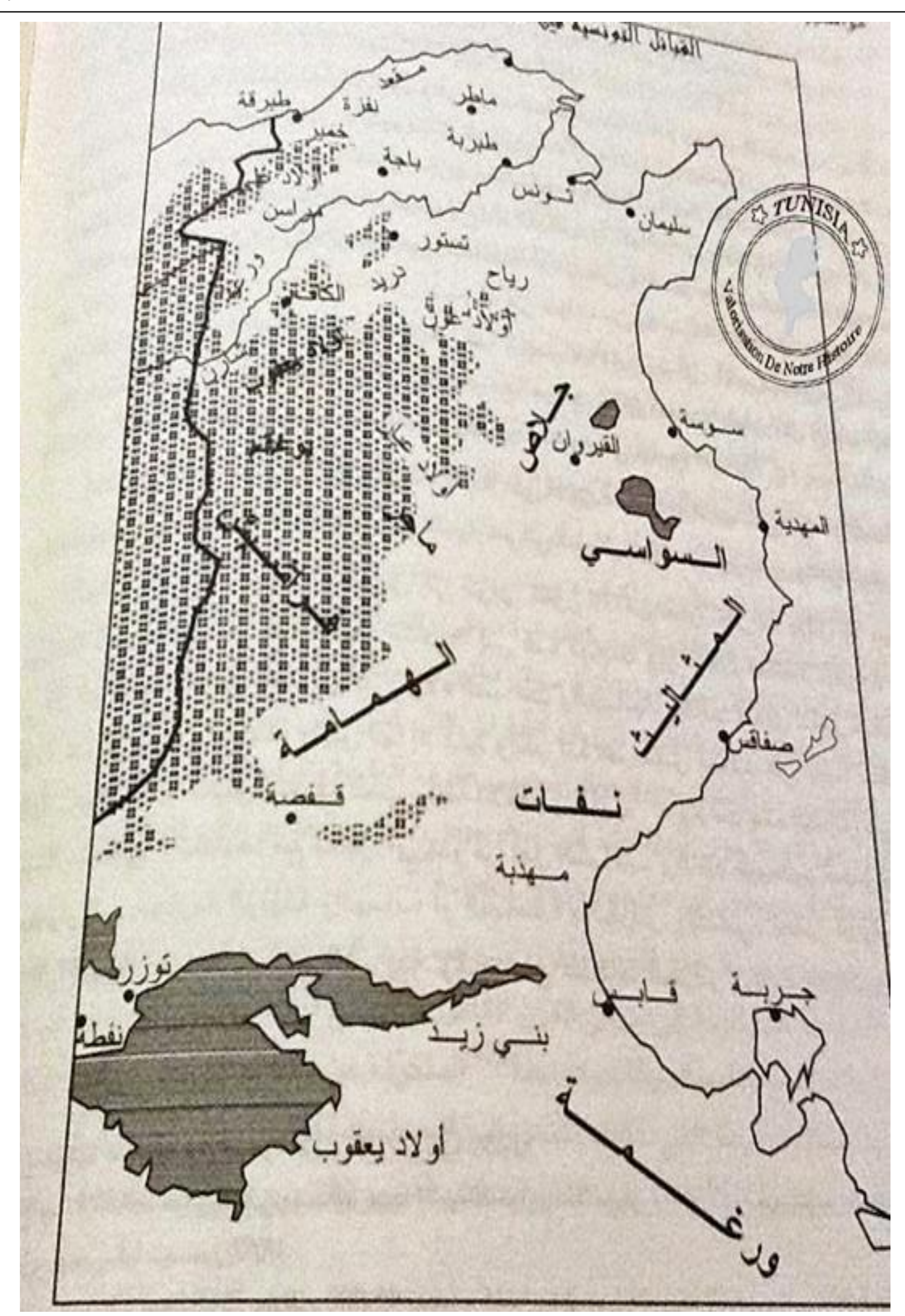
".. لقد كانت الحدود التونسية – الطرابلسية مسرحا لعدّة أحداث ممّا على أن المتمرّدين لم يتخلوا على نيتهم في غزو القبائل التونسية التي دخلت في الطاعة، ففي 23 ماي 1883 لوحظ شمال شرق الدويرات جيش ضخم من الهمامة وجلاص ولكن عاد من حيث أتى دون أن يغنم شيئا، وفي 26 ماي اختطفت كوكبة من جلاص إبلا لأولاد خليفة... وفي 6 جوان أغار علي بوعلاق زعيم أولاد يعقوب المتمردين على المرازيق لكنه صُدّ من ودارنة سالم وحجلة الذين لاحقوا المغيرين حتى الدويرات وعلى إثر هذا الفشل طلب علي بوعلاق عن طريق مفتي الودارنة الأمان وإلتزم إن وقع قبول إعادة تنصيبه خليفة على أولاد يعقوب أن يرجع معه كل متمرّدي عرشه.

وفي 19 جوان أغار 200 من النوايل ونفّات على أولاد يوزيد بين عين السّمارة وبوغرارة وخطفوا 200 جمل وقطعان أغنام وقتلوا أحد الرعاة وجرحوا إثنين آخرين.. ".

تقرير شهر جوان للجنرال فورجمول (Forgemol) [2]

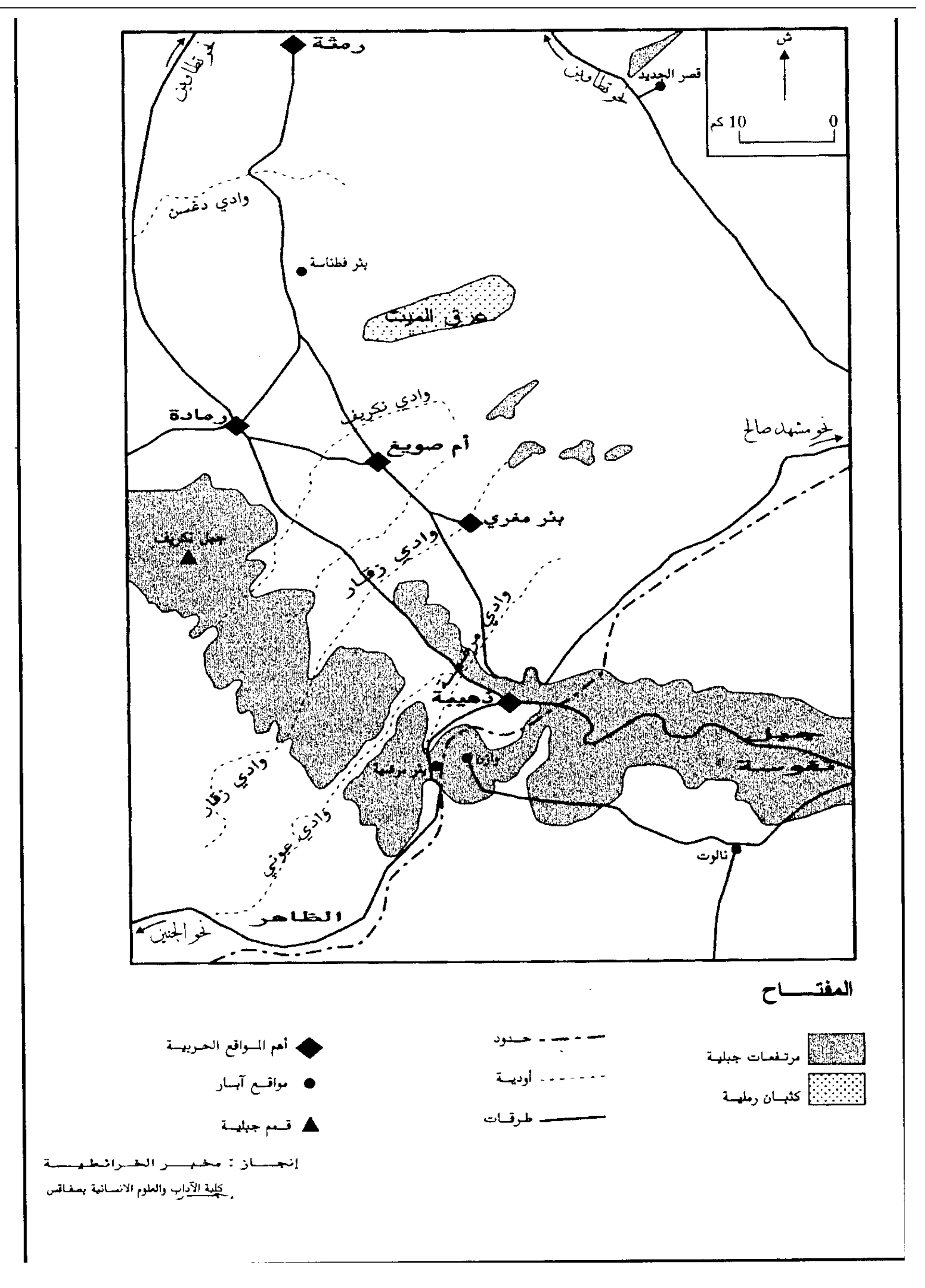
[1] - عدنان المنصر وعمير علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، المرجع السابق، ص 121؛ ترجمة للوثيقة رقم 202-203، وثائق الخارجية الفرنسية (الكي دورساي)، بكرة 323، سلسلة المراسلات السياسية، صندوق 64، ملف 3.

[2] - نفسه، ص 121؛ بكرة 332، صن:75، ملف1.



الملحق رقم 24: خريطة مواطن بعض العروش والقبائل التونسية التي ورد ذكرها في الدراسة(1)

1- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي...، المرجع السابق، ص271



الملحق رقم 25: مواقع أهم المعارك خلال مقاومة الجنوب التونسي 1915–1916م[1]

---
[1] - فتحي ليسير، خليفة بن عسكر القائظ الغامض، المرجع السابق، ص 208.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم**

أولا: المصادر.

1- الأرشيف:

أ- باللغة العربية:

الأرشيف الوطني الجزائري (الجزائر العاصمة):

- دفتر خط همايون، عدد 47966، 1251هـ/1835م، رسالة من طرف السيد نوري أفندي إلى الديوان الهمايوني.
- دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.
- دفتر خط همايون، عدد 33016، 1253هـ/1837م، رسالة واردة من الجزائر متعلقة بهجومات قوات أحمد باي على القوات الفرنسية.
- دفتر خط همايون، عدد 37483B، 1254هـ/1838م، رسالة إلى الديوان الهمايوني عن أوضاع قسنطينة ومنع وصول الامدادات إليها.
- دفتر خط همايون، عدد 33016D، 1253هـ/1837م، رسالة واردة من الجزائر متعلقة بهجومات قوات أمير أمراء مليانة واستيلاءه على البليدة وتكبيد الجنرال كلوزيل خسائر كبيرة.

الأرشيف الوطني التونسي (تونس العاصمة):

- **سلسلة أ**، صن: 208، مل: 01، ملف فرعي عدد 08، وثيقة 06، رسالة محمد المرابط قايد القيروان إلى الوزير الأول بتاريخ 19 ماي 1885
- ______ ، صن: 94، مل:01، وثيقة غير مرقمة.
- **السلسلة التاريخية**: صن: 19، مل: 204، وث: 16164، رسالة أعالي تالة إلى الوزير الأكبر، بتاريخ أكتوبر 1881.
- ________، صن:17، مل: 192، وثيقة غير مرقمة.
- ________،صن:17، مل: 192، وث: 14095، مراسلة محمد مرابط أمير أمراء عساكر السّاحل والقيروان في 13 شعبان 1298هـ/ 11 جويلية 1881م

- ـــــــــــــــ، صن: 178، مل: 964، وث: 86 ، رسالة من علي باي إلى الصادق باي.

-ــــــــــــــــ، صن: 152، مل: 647، وث: 71، رسالة من الوزير الأكبر إلى وزير الحرب يطلب فيها تجهيز محلة ضد من إعتدى على الدولة1881

- ـــــــــــــــ، صن: 178، مل: 964، وث: 44، رسالة من أمراء مقدمة المحلة: محمد ناصيف ومحمد بن عمار والطيب بن الحاج إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل بتاريخ 1881/1298.

-ــــــــــــــ، أ.و.ت، صن: 178، مل: 964، وث: 86، رسالة من علي باي إلى أخيه الصادق بتاريخ 1881.

- ـــــــــــــ، صن: 212، م: 239، وثيقة رقم: 5، رسالة من المشير أحمد باشا باي تونس إلى القنصل الفرنسي بتونس بتاريخ 10 رمضان 1270/ جوان 1854.

- ـــــــــــــ، ص: 215، م: 300، رسالة عامل الأعراض حيدر باشا إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل، بتاريخ 17 شوال 1298هـ/ 12 سبتمبر 1881م.

- ـــــــــــــ، صن: 215، مل: 311، وث: 04، بتاريخ 21 ربيع الثاني 1299/ 12 مارس 1882م.

- ـــــــــــــ، س.ت، صن: 18، مل: 204، و: 16158، رسالة علي الصغير إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل، بتاريخ شوال 1298/ سبتمبر 1881.

- ـــــــــــــ، صن 41، ملف 464، وثيقة 52318، مراسلة حسونة الجلولي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 23 شوال 1298هـ/ 18 سبتمبر 1881م.

ب- باللغة الفرنسية:

أرشيف ولاية الجزائر **Archives de la wilaya d'Alger**

- A.W.A, Cabinet du gouverneur Général de l'Algérie, Rapport sur les troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna en 1916, par l'inspecteur Général des communes mixte « Octave Depont », 01/09/1917.

الأرشيف الوطني لمناطق ما وراء البحار:

Archives nationales d’outre-mer (Aix-en-Provence)

- I.S.H.M.N : Bobine A18, Archives 25H14, 1881, Expédition de Tunisie, (611 Folios).
- ________ : Bobine 319, Archives 59, 1881, Soulèvement de la population Tunisienne contre l’occupation française, 210 Folios.
- ________ : Bobine A6, Sous série 25 H Tunisie, cartons 25H6 dossier 1,2, 3, folio 340 date 1870-1880, incidents de frontière, spahis insurgés, contre bande de poudre et d’armes, pillage de navires.
- ________ : Bobine A7, Sous série 25 H Tunisie cartons 25H7 dossier 1,2, 3, folio 460 date 1880-1881, Frontière Algéro-tunisienne : incidents, crimes, incendies de forts, violations de territoire, envoi de troupes.
- ________ : Bobine A11 et A12, Sous série 25 H Tunisie cartons 25H10 dossier 1, 3,4, folio 990 date 1852-1886, Expédition de Tunisie, incidents de frontière, violations de territoire, résistance des khoumir, insurrections.

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

Archives du Ministère des relations extérieure (Quai-d’Orsay)

- I.S.H.M.N : Bobine 321, Archives 61, Octobre 1881, date extrême 1883-1939, Résistance de la population Tunisienne à l’occupation française, 213 Folios.
- ________ : Bobine 322, Archives 62, Octobre 1881, date extrême 1883-1939, Occupation Insurrection et Résistance, 307 Folios.
- ________ : Bobine 296, série de correspondance politique, dossier N°3 n 59, dates 16-30 juin 1881, folio 1-132, Titre de dossier soulèvement de la population contre l’occupation.
- ________ : ________, dossier N°1 n 57, dates 24,25 et 26 avril 1881, folio 1-132, lettre de Leroy à Rostan
- ________ : ________, dossier N°1 n 59, dates mai 1881, folio 1-132, Titre de dossier subissions de la France au gouvernement.

- ________ : Documents Diplomatiques, Affaires Etrangères, Affaires D’orient, CONGRE DE BERLIN 1878, imprimerie national, Paris 1878.

2- الكتب:

أ- باللغة العربية:

- أحمد باي بن محمد الشريف بن أحمد القلي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، تحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1971.
- الآغا المزاري بن عودة ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج2، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر: سيرة ذاتية، تح: محمد الصغير بناني وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 1994.
- الأمير محمد أبن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1 وج2، المطبعة التجارية غرزوزي وجاويش، الاسكندرية، 1903.
- بن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج4، الدار التونسية للنشر، 1989.
- بيرم محمد الخامس ، صفوة الاعتبار لمستودع الأمصار والأقطار، دار صادر، بيروت، 1948.
- تشرتشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.
- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- الزهار أحمد شريف ؛ مذكرات أحمد شريف نقيب أشراف الجزائر (1246-1168هـ/1754-183م)، تحقيق، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر 1980.
- شالر وليام ، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تقديم وتعريب: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- شلوصر فندلين، قسنطينة أيام أحمد باي، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- كوران أرجمنت، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970.

ب- باللغة الفرنسية:

- Biographie du Mal Bugeaud, Imp de É.Crugy (Bordeaux), 1849
- Brunel Camille, La Questions Indigène en Algérie « l'Affaire de Margueritte devant la cour d'assises de l'Hérault, Augustin Challamel Editeur, Paris, 1906.
- Bugeaud Robert, de la Colonisation de l'Algérie, Imprimerie du roi, Paris 1847.
- Carpentier .P, Le Duc de Rovigo et Pichon, imprimerie de David , Paris 1852
- Charlley Bert Joseph, La Tunisie et la colonisation Française, Léon Charles éditeur, Paris, 1896.
- Coipel .C (Capitaine), le recrutement des indigènes d'Algérie, librairie militaires R.Chapelot, Paris. (S.D)
- D' Angeville Adolphe, Essai sur la Statistique de la Population Française, Bourg Imprimerie de Frèd dupour, Paris, 1838.
- De Martinval E, Le Scheriff Bou-Maza: prisonnier des Français, Notice biographique, chez tous les libraires Paris, 1847.
- De Penhoen .B, mémoires d'un officier d'état-major, Librairie charpentier, Paris, 1832.
- Deprez F-A, Journal d'un officier de l'armée d'Afrique, Paris, 1831.

- Deville M. Victor, Partage de l'Afrique : exploration, colonisation, état politique, librairie africaine et coloniale, Paris, 1898.
- Du Cheyron (Commandant), Journal d'un officier : Bord-Bou-Arreridj pendant l'insurrection de 1871 en Algérie, Henri Plon imprimeur-Editeur, Paris, 1873.
- Duc d'Orléans, La Compagne de l'Armée d'Afrique 1835-1839, Michel Lévy frères Editeurs, la librairie Nouvelle, Paris, 1870.
- Eugène-Louis-Vincent Graulle (Commandant), Insurrection de Bou-Amama (avril 1881), Henri Charles-Lavauzelle Editeur militaires, Paris,1905.
- Faucon Narcisse, La Tunisie Avant et Apres l'occupation française Histoire et Colonialisation, Tome II, librairie coloniale, Paris, 1893.
- ______________, Livre d'or de l'Algérie : histoire politique, militaire, administrative, événements et faits principaux, biographie des hommes ayant marqué dans l'armée, les sciences, les lettres, etc., de 1830 à 1889, T1 : Biographie, Challamel et C[le] Editeur, Paris, 1889.
- Forquet D'Hachette .M, Guerres d'Afrique «Constantine» Expéditions Française (1936-1937), imprimerie de Poussielgue Masson et C[le], Paris, 1852.
- Frisch R-J, considération sur la défense de l'Algérie la Tunisie et L'Armée d'Afrique, imp librairie militaire, Paris, (s.d).
- Gabriel Charmes, La Tunisie et la Tripolitaine, Calmann levy éditeur, Paris, 1883.
- Garrot Henri, Histoire générale de l'Algérie, Imp. P. Crescenzo, Paris, 1910.

- Herbillon Émile (Général), Insurrection survenue dans le sud de la province de Constantine en 1849 : relation du siège de Zaatcha. Librairie militaire, Paris, 1863.
- Hugonnet Ferd (ex-capitaine), Français et Arabe en Algérie, Imprimerie de L.Tinterlin et C^e^, Paris, 1860.
- Lambert Paul, Dictionnaire illustré de la Tunisie : choses et gens de Tunisie, Imp Saliba ainé, Tunis, 1912, p 2693.
- Lavauzelle Henri Charles, En Algérie les Ouled Sid-chikh, Imprimerie Librairie Militaire, Paris, 1891
- Le Blanc de Prébois - F, Bilan du régime civil de l'Algérie à la fin de 1871, E. Dentu librairie Editeur, Paris, 1872.
- Leroy-Beaulieu PAUL, L'Algérie et la Tunisie, Librairie Guillaumin, Paris 1887.
- Lesur C-L, Annuaire Historique pour 1830, Librairie Thoinier, Paris, 1832.
- Mélia Jean, l'Algérie et la Guerre (1914-1918), 4eme Edition, Librairie Plon, Paris, 1918.
- Mercier Ernest, Histoire de Constantine, J.Marle et F.Biron Imprimeurs-Editeurs, Constantine, 1903.
- ____________, Les Deux Sièges de Constantine (1836-1837), imprimerie libraire L.Poulet, France, 1896.
- Metivier M.L et Charier Beulay, Petit Histoire de la Tunisie, edition la flèche (sarth), 1910.
- Nil Joseph Robin (Colonel), Insurrection de la grand Kabylie en 1871, Henricharles-lavauzelle Editeur militaire, Paris, 1901.

- ______________, Histoire du Cherif Bou Bar'la, Adolphe Jourdan librairie Editeur, Alger, 1884.
- Noillat Vincent (Colonel), L'Algérie en 1882, librairie militaire de J.Dumain, Paris, 1882.
- Papier .A, Histoire d'un soulèvement Kabyle en 1804 suivie de considérations... sur les insurrections de l'Aurès depuis la domination Romaine en Afrique jusqu'à nos jours, Dagaud, 1879.
- Paul Blanc, L'Insurrection en Algérie, Imp de L'Akhbar, Alger, 1864.
- Plantet Eugène, correspondances des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1577-1830), T1, Felix Alcan Editeur, Paris, 1893.
- Poméranie Stargard, Notes d'un prisonnier de guerre, 3emme série, L'Insurrection en Algérie 1871, Victor PALME Libraire-Editeur, Paris, 1872.
- Quinement Jules, Solution de la question de l'Algérie et de la Tunisie, Imp Rochelles, Paris, 1881.
- Ramband M.Alfred, La France Coloniale : Histoire – Géographie – Commerce, 6eme édition, Paris, 1893.
- Richard Charles, étude sur insurrection du Dhara 1845-1848, Alger, 1846.
- Rinn Louis, Histoire de l'Insurrection de 1871 en Algérie, Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891.
- __________, Histoire de l'insurrection en Algérie de 1871, Alger, IMP, Jourdan, 1891.
- __________, Marabouts et Khouans, Etude sur L'islam en Algérie, Adolphe Jourdan Libraire-Editeur, Alger 1884.

- Sabatier camille, La questions de la sécurité, insurrection et criminalité : les difficultés Algériens, Adolpi le Jourdan librairie Edition, Alger, 1882.
- Sarzeau .J, Les Français aux colonies (Sénégal-Soudan Français-Dahomey- Madagascar- Tunisie), Librairie Blood et Barral, Paris, 1887.
- Serre Louis, Les arabes martyres: études sur l'insurrection de 1871 en Algérie, Elachaud éditeur, Paris, 1873.
- Si Azziz, Mémoire d'un accusé Si Azziz Ben Mohamed Amezian Ben Cheikh El-Haddad à ses Juges et ses Défenseurs, Constantine, Marl, 1873.
- Toutée Georges Joseph, Journal d'un officier du corps expéditionnaire de Tunisie, Berger Levrault et C[le] Libraires Éditeurs, Paris 1881.
- Trumelet Corneille (Colonel), Histoire de l'insurrection des Ouled Sidi Ech-chikh (sud Algérie) 1864-1880, Seconde partie, Adolphe Jordan Libraire-Editeur, Alger, 1884.
- ______________, Histoire de l'insurrection dans le sud de la province d'Alger en 1864, Alger 1879.
- Un ancien officier de l'armée d'Afrique, L'Algérie devant l'assemblé national : causes des insurrections algériennes, Versailles Muzard librairie, Paris.
- Un Ancien Officier de l'Armée du Rhin, Le Général Lapasset 1817-1864, T1, (s.d).
- Vignon Louis, La France dans l'Afrique du nord – l'Algérie et le Tunisie, librairie Guillaumin et G[le], Paris, 1887
- Wastelier Robert Du Parc, Etude sur la colonisation en Tunisie, Imp L.Danel, Lille, 1903.

- Zurcher .M, la Pacification et l'organisation de la Kabylie orientale de 1838 à 1870, société d'Edition les belles lettres, Paris (s.d).

3- المجلات:

- Et Jal.A, Détails sur Hessein-Pacha Dey d'Alger, Revue de Paris, T31, Oct 1831.
- LE BŒUF (Commandant), Historique de la conquête pacifique des territoires militaires de Tunisie, revue tunisienne, Janvier 1907.
- Rinn Louis, Deux Documents indigène sur l'histoire de l'insurrection de 1871, Revue Africaine, 1871.
- L.H Féraud, documents pour servir l'histoire de Philippeville, Revue africaine : journal des travaux de la Société historique algérienne, Société historique algérienne, 20eme année, 1876.

4- الجرائد:

أ- باللغة العربية:

- جريدة المبشر، الجزائر، عدد 21، 15 شعبان 1264 هـ / 15 جويلية 1848.
- ______، العدد 20، 30 جوان 1848.
- ______، العدد 724، 10 نوفمبر 1870.

ب- باللغة الفرنسية:

- La Dépêche tunisienne, [s.n.], Tunis, 30 novembre 1897
- Le Moniteur Algérien journal officiel de la colonie, N° 660, 13eme Année, Paris, 30 Novembre 1844.
- Le XIXe siècle : journal républicain conservateur, Samedi 7 Janvier 1882, paris.

ثانيا: المراجع:

1- الكتب:

أ- باللغة العربية:

- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1870-1919)، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
- بجاوي محمد الصالح ، متعاونون ومجندون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- برنيان أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي عاشور منصف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- بزيان سعدي، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل : حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت).
- بفاير سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ،تر: دودو أبو العيد، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2009.
- بقطاش خديعة، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830- 1871، دار حلب، الجزائر، 2009.
- البكوش الهادي ، إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007.
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006.
- بلاسي نبيل أحمد، الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

- بن العقون عبد الرحمن ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر،ج 1، م و ك، الجزائر، 1984.
- بن بلغيت الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقص، تونس، 1995.
- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية: ثورة او ل نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.
- بن خدة بن يوسف، جدور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1997.
- بورنان سعيد، رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
- البوعبدلي المهدي، ثورة الشريف بوبغلة: بطل ثورة بلاد القبائل، جمع وإعداد: عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
- بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج1،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1965.
- ________، الموجز في تاريخ الجزائر،ج 2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007.
- ________، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ________، موضوعات من تاريخ الجزائر والعرب،ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- ________، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1: ثورات القرن التاسع عشر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- ________، ثورات القرن العشرين، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

- ــــــــــــــ، ثورة 1871 ودور عائلتي المقراني والحداد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.
- ــــــــــــــ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).
- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، منشورات كلية الأدب بمنوبة، تونس، 1992.
- التيمومي الهادي، إنتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر: مثال 1906، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون بيت الحكمة، تونس 1993.
- ــــــــــــــ، إنتفاضة القصرين، تالة 1906،ط2، دار محمد علي للنشر، تونس 2011.
- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1919 ، دار المعرفة، القاهرة، 1969 .
- الجمل شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب)، ط1، دار ملزمة الطبع والنشر- المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
- جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير- القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976.
- الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام،ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 .
- ــــــــــــــ، تاريخ الجزائر العام،ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- حاطوم نور الدين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ج1، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995.
- حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي للجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 1998.
- حقي إحسان الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، بيروت، 1961.
- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- الحماص محمد، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية (1881-1950)، ط2، مركز النفر الجامعي، تونس 2008.
- حمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر ، وهران ،2010 .

- حمودي صبحي، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، بيروت ، 2001 .
- الحناشي عبد اللطيف، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية- الإبعاد السياسي أنموذجا 1881-1955 (في جدلية الاضطهاد والمقاومة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – صفاقس ، تونس 2003.
- دبوسي محمد، قادة المقاومة المسلحة في البلاد التونسية عام 1881، مركز النشر الجامعي ودار سحر للنشر، تونس 2014.
- درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، مكتب تونس الحرة، (د.ت).
- سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1990.
- ________، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- ________، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- ________، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- ________، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والاجتماعية، تونس 2005.
- صاري جيلالي وآخرون، المقاومة السياسية 1900-1954 ، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984.
- صاري جيلالي وقداش محفوظ، الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية (1900-1954) الطريق الاصلاحي والثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- الصلابي علي محمد ، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر الجزائري، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.

- الطاهر محمد علي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904) - دراسة تحليلية تاريخية، منشورات دحلب، 1997.
- الطيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي (دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات) ، دار ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر،2009 .
- عبد السلام بن حميدة، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1987، ص13.
- عبد الفتاح عصام ، أيام محمد علي: حكاية رجل سبق عصره : عبقرية الإرادة وصناعة التاريخ ، الشريف ماس للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- عبيد أحمد ، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- العسلي بسام ، الأمير عبد القادر الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1982.
- ________، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838، دار رائد ودار النفائس، 2010.
- ________، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط8 ، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
- ________، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830-1838)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر (د.ت).
- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ(ما قبل التاريخ إلى 1962)،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- عميراوي أحميدة، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد،السايسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844-1916)، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2004.
- عميراوي آحميدة، من الملتقيات التاريخية الجزائرية،ط 2،دار الهدى، الجزائر، 2007.
- عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث،ط4 ،دار الهدى ،عين مليلة ،الجزائر، 2004.

- عوض صالح، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962)، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1989.
- غانياج جان، ثورة على بن غداهم 1864، تر: لجنة كتابة الدولة للشؤون الثقافية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس 1965.
- غانياج جان، جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، الدار التونسية للنشر، تونس 1968.
- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النصاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.
- فرحات عباس، *حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، ترجمة أبو بكر رحال، ط1،* مطبعة الفضالة، المحمدية المغرب، 2010.
- فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، منشورات جامعة باجي مختار، 2007.
- ــــــــــ، الحاج أحمد باي قسنطينة، الجزائر، 1993.
- ــــــــــ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال – المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- ــــــــــ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال(المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- ــــــــــ، مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الاسلامية، دار الكوثر للنشر، الجزائر، 1991.
- ــــــــــ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، منشورات جامعة قالمة، الجزائر، 2010.
- قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1945، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008.
- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تر: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986.
- قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.

- كامل مصطفى ، المسألة الشرقية، دراسة وتقديم: مصطفى غنايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
- كريدية إبراهيم، ثورة بوحمارة 1902-1909، شركة الطبع والنشر S.I.E، الدار البيضاء، المغرب، (د.ت).
- لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- ليسير فتحي، خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض، مركز سيرسينا للبحث حول الجزر المتوسطية، تونس، 2001.
- المحجوبي علي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضر، حليمة قرقوري، وعلي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، 1986.
- محسين محمد، الاستعمار الفرنسي- دراسة قانونية، شرح ونقد ، الجزائر، 1985.
- المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، الجزائر، 1963.
- ________، أبطال المقاومة الجزائرية، ويليه جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر، 2009.
- مرتاض عبد المالك، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- المرزوقي محمد وبن الحاج يحيى الجيلاني ، معركة الزلاج 1911، ط3، الشركة التونسية للنشر وتنمية الفنون، تونس 2009.
- المرزوقي محمد، دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب، تونس، 1975.
- معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954) ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

- المنصر عدنان والصغير عميرة علية ، المقاومة المسلحة في تونس 1881-1939، ج1، ط2، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2005.
- منور العربي ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التسع عشر، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006.
- مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- ________، المقاومة الشعبية الجزائرية، دار مدني للنشر والطباعة، الجزائر، 2008.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصة الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- الهاني مصطفى سعيد، أثر العامل الديني في الجهاد الليبي، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، 1980.
- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،1998.
- هلال عمار، أبحاث وآراء ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- الهواري عدي، الإستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، 1983.
- ياغي إسماعيل أحمد ، محمد شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر(قارة إفريقية)، ج2، دار المريخ للنشر، السعودية، 1993م.

ب- باللغة الفرنسية:

- Ageron Charles Robert, Histoire de l’Algérie contemporaine, Tome 2 : De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération, 1954,
- __________, l’Algérie algérien de napoléon à deGaulle, paris, 1980 .
- __________, Les Algériens musulmans et la France, Tome 2, PUF, Paris, 1968.

- Albin Pierre, Les grands traités politiques: recueil des principaux textes diplomatiques de 1815 à 1914, 3eme Ed, Librairie Félix Alcan, Paris ,1923.
- Azan Paul, l'Armée d'Afrique de 1830 à 1832, Paris, 1901.
- Baroli Marc , La vie quotidienne des francais en algerie1830-1914,Hachette, Paris , 1967.
- Benoist CHARLES, La Question Méditerranéenne, édition Victor Attinger, Paris, 1928.
- Bouchier Jeanne et André, livre d'or de l'Algérie, Baconier frères Ed, Alger, 1937.
- Chater Khalifa, La résistance tunisienne en 1881 : les différentes formes d'insurrection à l'occupation
- Collot Claude, les institution de l'Algérie durant la période colonial (1830_1962),Edition du GNRS, paris,1987.
- Esquer Gabriel, Histoire de l'Algérie, Collection que sais je, PUF, Paris, (s.d).
- Gouvion Marthe et Edmond, Kitab Aàyane el- Marhariba- Territoires du sud, imprimerie oriental, Alger, 1920.
- Grasset Albert, La Défense des côtes, Berger-Levrault, Paris, 1899.
- Guiral Pierre, Les militaires à la conquête de l'Algérie, Criterion Histoire, Paris , 1992.
- Julien Charles André, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, 1964.
- Laraoui Abdellah, l'Histoire du Maghreb : un aissai de synthèse, Maspero , Paris, 1982.
- Mahjoubi Ali, l'établissement du protectorat française en Tunisie, P U Tunisie, 1977.

- Meynier Gilbert, L'Algérie Révélée, La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX eme Siècle, Libraire Droze, Algérie, 2010.
- Société des sciences naturelles, archéologiques et historiques (Creuse), Mémoires de la société des sciences naturelles et archéologiques de la Creuse, Paris, 1922.
- Tiab Mohamed, La chronologie algérienne 1830- 1962 Tome 1 ; imprimerie, ISHAQ Boufarik 1999.
- Zou Zou Abdelhamid, Aurès au temps de la France colonial évolution Politique économique et sociale 1837-1939, tom1, Ed distribution Houma, alger,2002.

2- مجلات وملتقيات:

أ- باللغة العربية:

- أجرون شارل روبير، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916 – يناير 1917)، مجلة الأصالة، عدد 62-63، 1978.
- بلحاج ناصر، دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري في الجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، جامعة غرداية، 2008.
- بن أبي زيد أحمد قصيبة، ابن ناصر بن شهرة أحد أبطال ثورة 1871، مجلة الأصالة، عدد6، السنة أولى، جانفي 1972.
- بوزيد بومدين،"الطرق الصوفية والاحتلال جدل الرفض والقبول ورمزية صاحب الوقت"، الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان الثورة التحريرية"، وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007.
- بوعزيز يحيى، أضواء على كفاح الشريف بوشوشة، مجلة الثقافة، عدد34، أغسطس - سبتمبر، 1976.
- بوعزيز يحيى، المجهولون من زعماء المقاومة في الشرق الجزائري، مجلة الأصالة، عدد54-55، فبراير 1978.

- بوعزيز يحيى، إنتفاضة سكان الأوراس الغربية عام 1879، مجلة الأصالة، عدد60-61، سبتمبر 1978.
- ـــــــــــــ، جهود الأمير عبد القادر وخلفائه في تدعيم الجبهة الشرقية القسنطينية، مجلة الأصالة، عدد 48، أوت 1977.
- ـــــــــــــ، نماذج من مقاومة سكان الواحات، مجلة الأصالة، عدد 41، جانفي 1977.
- ـــــــــــــ، وثائق جديدة عن ثورة بن ناصر بن شهرة 1851-1875، مجلة الثقافة، عدد31، فبراير – مارس، 1976.
- ـــــــــــــ، وثيقتان جديدتان عن كفاح الشريف محمد بن عبد الله، مجلة الثقافة، عدد 33، جوان، 1976.
- جيلالي بلوفة عبد القادر، المقاومة الشعبية الجزائرية: قراءة تاريخية في أسباب حدوثها وعوامل تواصلها (1830-1916)، مجلة الحضارة الاسلامية، كلية العلوم الانسانية والحضارية، العدد 18، 2013.
- حلوش عبد القادر، حركة التنصير في الجزائر، مجلة الرؤية ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، السنة الأولى ، العدد الأول ،جانفي –فيفري 1996.
- خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، سلسلة المشاريع المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007.
- رامي سيدي محمد، سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس – قراءة مقارنة-، مجلة الحكمة، العدد التاسع، السداسي الأول، جانفي- جوان 2017.
- سعداوي محمد فوزي، موقف قرى فضاء الفراشيش وأعيانها من أحداث المقاومة لسنة 1881 مثال: تالة، أعمال الندوة العلمية التي نظمت بالقصرين من 5إلى 8 أفريل 2007 "القصرين ذاكرة وتاريخ"، منشورات المندوبية الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث- القصرين، تونس 2009.
- الشاطر خليفة، المقاومة التونسية في سنة 1881: مظاهرها مختلفة، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، أيام 29-30-31 ماي 1981، تر: حمادي الساحلي، المنشورات العلمية التونسية، تونس، 1986.
- شاطو محمد، إستراتيجية الأمير عبد القادر في التعامل مع القبائل المتمردة، مقال منشور في كتاب جماعي بعنوان: الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر،2012.

- طاعة سعد، الفكر السياسي والدبلوماسي عند الأمير عبد القادر، مقال منشور في كتاب جماعي بعنوان: الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر،2012.
- غالم محمد، ظاهرة المهدي المنتظر في المقاومة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين، مجلة إنسانيات، العدد 11، سنة 2000.
- لبيض سالم ، تطور حركة المقاومة في أقصى الجنوب التونسي من القبيلة إلى الخلية الحزبية، أعمال المؤتمر الأول لمنتدى التاريخ المعاصر حول: منهجية كتابة تاريخ الحركات الوطنية في المغرب العربي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 1998.
- ________، القبيلة والإستعمار: ملاحظات حول ثورة الجنوب التونسي 1915-1916، المجلة التاريخية المغاربية، ماي 1995، عدد 77-78.
- الماجري الأزهر، تاريخية المقاومة بجهة السباسب العليا، أعمال الندوة العلمية التي نظمت بالقصرين من 5إلى 8 أفريل 2007 "القصرين ذاكرة وتاريخ"، منشورات المندوبية الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث- القصرين، تونس 2009.
- الماجري الأزهر، تاريخية المقاومة بجهة السباسب العليا، القصرين ذاكرة وتاريخ، أعمال الندوة العلمية بالقصرين أيام 5 إلى 8 أفريل 2007، تونس 2009.
- مجاود محمد، الفكر الوطني والتحريري عند الأمير عبد القادر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة الجلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مارس 2012.
- مطمر محمد العيد، الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844-1884)، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006.
- مياسي إبراهيم، الإستطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.ت).
- ولد خليفة محمد العربي ، المذابح الكولونيالية في الجزائر نماذج من الإجرام المنظم، سلسلة الملتقيات بعنوان: الأسلاك الشائكة، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر.

ب- باللغة الفرنسية:

- *Ayadi Taoufik, Insurrection et religion* en Tunisie : l'exemple de Thala-Kasserine (1906) et du Jellaz (1911), actes du 4eme Colloque d'Histoire au présent « Révoltes Et Société », Publications de la Sorbonne, Paris, Mai 1988.
- Ayoun .R, Le Décret Crémieux et l'insurrection de 1871 en Algérie, revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 35, Janvier-Mars 1988.
- Belaid Habib, La Révolte de 1915-1916 dans le sud Tunisien à travers les archives du protectorat, actes du 4eme Colloque d'Histoire au présent « Révoltes Et Société », Publications de la Sorbonne, Paris, Mai 1988.
- Chentouf Tayeb, les résistances armés au 19 eme siècle « essai de synthèse », Cahiers maghrébins d'histoire, institut de sociologie, laboratoire d'histoire de l'Algérie de l'Afrique et de la méditerrané occidentales, N°1, Décembre 1987.
- Colette Auzas, Les Flittas, étude ethnologique et sérologique, Bulletins et Mémoires de la Société d'anthropologie de Paris, X° Série. Tome 8 fascicules 5-6, 1957.
- Cour .A, Note sur la Région de Berguent, Bulletin Société de Géographie et D'Archéologie de la province d'Oran, Tome 14, Oran, 1909.
- Godchot (Colonel), les trois coup de chasse mouche du dey d'Alger, La Revue politique et littéraire: revue des cours politique et littéraires « revue bleue », Germer Baillière (Paris), 68eme année, N°1 1930.
- Martel A, La Tunisie et le Sahara (1842-1911), Bulletin de la Société d'histoire moderne, douzième série, N° 14, 1960.

3- الموسوعات والقواميس:

- البيطار فراس ، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة،ج1 ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1976.
- محمد رضا يوسف، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، 2006.
- مؤلف جماعي، الموسوعة العسكرية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، .1981

4- الرسائل الجامعية:

- بلحاج ناصر، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة بوزريعة، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2004-2005 .
- بن يوسف تلمساني، الطريقة التجانية و موقفها من الحكم المركزي في الجزائر(السلطة العثمانية – الأمير عبد القادر – الإدارة الاستعمارية) 1782 – 1900 ، أطروحة ماجيستر ، معهد التاريخ الجزائر ، 1998.
- حنفوق إسماعيل ، دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844-1931، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010-2011.
- سعيدي مزيان، النشاط التبشيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر (1867-1892) ،رسالة ماجستير في تاريخ المخطوطات، قسم التاريخ-1999 .
- شلبي شهرزاد ، ثورة واحدة العمري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في ق19، شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008-2009.
- قاسي فريدة، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832-1847)، ،رسالة ماجستير،التاريخ الحديث والمعاصر،قسم تاريخ،جامعة قسنطينة، 1999.
- قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010-2011.

- معاشي جميلة ، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.
- المنصر عدنان، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس من خلال ملخصات الأحكام الجنائية بالمحكمة الابتدائية الفرنسية بتونس (1884-1939)، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس، 1989-1990.

5- المواقع الإلكترونية:

https://gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France
https://ar.wikipedia.org/wiki/
http://www.turess.com/alfajrnews/14964
http://www.cnerh-nov54.dz

6- مراجع أخرى:

- تاريخ الجزائر 1830-1962 ، مركز البحث والدراسات في الحركة الوطنية، الابيار، الجزائر، 2006 ، قرص مضغوط.

الفهارس

فهرس الجداول والأشكال

الجداول

الصفحة

الأشكال

فهرس الأعلام

أولا: أسماء الأعلام باللغة العربية:

ت

ج

ح

خ

د

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

ي

ثانيا: أسماء الأعلام باللغة الفرنسية:

A

B

C

D

F

G

H

J

L

M

O

P

R

S

T

V

Y

فهرس الأماكن

ت

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

فهرس القبائل

ا

ب

ج

خ

د

ز

س

ص

ط

ع

ف

ق

ك

م

ن

هـ

و

فهرس الموضوعات

ملخص:

هذه الدراسة التاريخية المقارنة تبين مختلف أوجه التماثل والاختلاف بين المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس ضد الاحتلال الفرنسي، من خلال مظاهرها، أسباب قيامها، خصائصها، أسباب فشلها، نتائجها وآثارها.

حيث تتشابه في بعض مظاهرها، وإن كانت تغلب على المقاومة الشعبية التونسية الطابع السلمي، عكس نظيرتها في الجزائر ذات الطابع المسلح، وتتشابه كثيرا في أسباب قيامها خاصة رفض الاستعمار وسياسته من منطلقات دينية ووطنية وإجتماعية، وتختلف في نواحي عديدة في خصائصها كالاستمرارية والتنظيم والعدد، لأسباب متعددة كإختلاف طبيعة الاحتلال والطبيعة الجغرافية للجزائر وتونس، وهناك تشابه كبير كذلك في نتائجها وآثارها الإيجابية والسلبية، والتي رغم فشلها في إيقاف الاحتلال وطرده إلا أنها حافظت على الروح الثورية والوطنية للشعوب التي كان لها تاثير في تطور الحركة الوطنية في كل من الجزائر وتونس.

الكلمات المفتاحية: الجزائر – تونس – الاحتلال – المقاومات – الثورات – الانتفاضات.

Résumé:

Cette recherche a pour objectif de démontrer les points distinctifs entre les différentes des résistances populaires en Algérie et en Tunisie contre l'occupation française et à travers leur état de lieu et leurs causes d'apparition ainsi que leurs résultats ; Ces résistances ont des points en communs bien que celles de Tunisie sont caractérisées par la paix, par contre celles d'Algérie sont en général armées.

Elles sont similaires au point de vue de leur causes d'apparition, et qui sont : le refus de la colonisation et sa politique inspirée de la religion et de la société ; d'autres points de différences concernent la continuité et l'organisation dues aux raisons suivantes : la nature de l'occupation, la nature géographique de l'Algérie et de la Tunisie ; d'autres part il existe une ressemblance entre elles en ce qui concerne leurs résultats et leurs effets.

Il reste à noter que ces résistances malgré qu'elles ont échouées à exterminer le colonialisme, elles ont bien préservées l'esprit de la révolution national et populaire qui a bien évoluée le mouvement national en Algérie qu'en Tunisie.

Mots-clés: Algérie - Tunisie–l'occupation – les résistances – les révolutions – les soulèvements.

Summary:

This research aims at shedding light on the different distinctive features between the popular resistances in Algeria or in Tunisia against the French occupation through their states, their causes and results. Those resistances have got some common points even if those of Tunisia are mostly known by their peace opposite to the Algerian owes which are rather military.

They are similar lower as far their seasons of appearance are concerned , they did refused the existence of colonialism with in its politics that was inspired form religion and society .

Other points of differences concern the follow up and organization which were caused by: the nature of occupation, the nature of the geographical space in both countries Algeria and Tunisia.

Besides, there is another similarity that is linked to the results of those resistances and their impact either to the positive to point at the fact that these resistances and even if they failed in exterminating the colonialism or at least kicking it out, they did well preserved the spirit of the national revolution by people thing that had evolved the national movement in both countries.

Keywords: Algeria - Tunisia – the occupation – The resistances – the revolutions – The uprisings.